د. وليد رضوان

العلاقات العربية التركية

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل

العلاقات العربية ـ التركية

العلاقات العربية ـ التركية

دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية و PKK
في العلاقات العربية ـ التركية
العلاقات السورية ـ التركية نموذجاً

د. وليد رضوان

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

شارع جان دارك - بناية الوهاد

ص. ب. ٨٣٧٥ - بيروت - لبنان

تلفون: ٣٥٠٧٢٢ (٠١)

تلفون + فاكس: ٣٤٢٠٠٥ - ٣٥٣٠٠٠ (١ ٩٦١)

e-mail: sales@all-prints.com

الطبعة الأولى ٢٠٠٦

تصميم الغلاف: عباس مكي

الاخراج الفني: بسمة التقي



الإهـــداء

منذ عام ١٩٥٨ أشرف بن غوريون شخصياً على متابعة تنفيذ مشروعه الاستراتيجي (الحزام المحيط)، والذي يهدف إلى اختراق الجارة الأخت تركيا، ودقّ إسفين بينها وبين شقيقتها سوريا.

ومنذ بداية التسعينات جمعتني المشيئة الإلهية «برجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه» من تركيا، كانوا يخططون لما أخطط، ويحلمون بما أحلم: التصدي للمشروع الصهيوني الاستراتيجي، بإعادة العلاقات العربية ـ التركية عموماً، والسورية ـ التركية خصوصاً، إلى مجراها الطبيعي بين دولتين شقيقتين، من خلال مشروع استراتيجي مضاد، كان المشروع يومها حلماً مستحيلاً، فالإمكانيات ذاتية ومتواضعة، والعقبات التي تحول دون تحقيقه هائلة وصعبة.

إلا أن نجاح أخواتي، قيادة حزب التنمية والعدالة في انتخابات ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢ الرائع، والزيارة التاريخية والمظفرة استراتيجياً للسيد الرئيس الدكتور بشار الأسد إلى تركيا مطلع عام ٢٠٠٤، قد فتحتا ما كان مغلقاً، وحققتا ما كان خيالياً.

فإلى من جعل المشروع الاستراتيجي الصعب سهلاً، والحلم المستحيل حقيقة.

إلى سيادة الرئيس الدكتور بشار الأسد، أمل شعبنا في غدٍ كريم مشرق.

وإلى

أخوتي في قيادة حزب التنمية والعدالة.

أقدم كتابي هذا بطاقة حب، وعربون شكر بالنيابة عن الأمة كلها.

أما أخواي: علي شاهين، وأبو علي، فلهما مني كل عرفان وتقدير.

وليد رضوان

المقدمة

يرتبط العرب والأتراك بروابط تاريخية وجغرافية وثقافية ودينية يندر وجودها بين أمَّتين على ظهر المعمورة. ولعل الروابط التي تربط بين الأتراك والسوريين على وجه التحديد، هي مثال حيٌّ وساطع على امتزاج الشعبين امتزاجاً يصعب فصله في أسوأ الظروف. فمعظم عائلات كل من حلب وإدلب والحسكة والرقة ترتبط بصلة رحم أو صداقة مع العائلات التي تقطن: أنطاكية واسكندرون وغازي عنتاب وديار بكر وكلز وماردين.

وتؤكد الدراسات التاريخية أن العلاقات العربية ـ التركية لم تبدأ بفتح السلطان سليم الأول بلاد الشام ومصر عام ١٥١٦ ـ ١٥١٧ بل هي أقدم من ذلك بكثير، إذ إن وجود العنصر العربي سجُل في الجيش العثماني منذ عهد أورخان، عندما تسرّب العرب إلى الممتلكات التي استولت عليها الدولة العثمانية حتى أقصى غرب البلقان.

ويحكي لنا التاريخ أن أول اتصال للعرب بالأتراك كان عام ٥٤هـ عندما عبر عبد الله بن زياد، والي خراسان زمن معاوية بن أبي سفيان نهر جيحون واستولى على بخارى ورامدين وبيكند من بلاد الترك في ما وراء النهر، ثم اختار ألفي مقاتل تركي من رماة النشاب الشجعان وأرسلهم إلى العراق حيث أسكنهم البصرة، كما يروي الطبري في تاريخه. بعد هذا الاتصال تتابعت الفتوحات الإسلامية في بلاد الترك إلى أن استتبَّ الأمر لهم بعد مقتل خاقان الترك (كورصور)، على يد القائد العربي نصر بن بشار في حدود ١٢٣هـ/ ٧٣٨م.

بعد اعتناق القبائل التركية الإسلام، تحوّل الأتراك إلى حماة الإسلام والمسلمين في الدولة العباسية. ومنذ منتصف القرن الحادي عشر الميلادي توحّد العراق وخراسان وبلاد الشام وأصبحت جميعاً تخضع لسيطرة الأتراك السلاجقة قادة جيوش الدولة العباسية. وخلال عشرة قرون كاملة من تاريخ الإسلام والمسلمين تصدّى الأتراك ببسالة منقطعة النظير لكل الغزوات الصليبية والمغولية والصهيونية. وكانت معركة ملاذ كرد أو معركة ذات الأكفان، التي جرت في ٢٦ آب عام ١٠٧١ فاتحة معارك مشرّفة لا تنتهي في الدفاع عن الإسلام والمسلمين. ففي تلك المعركة الخالدة التي جرت بالقرب من مدينة حلب وداخل الحدود التركية حالياً، خاض السلطان التركي السلجوقي البطل ألب أرسلان معركة غير متكافئة مع الجيش البيزنطي الذي يفوقه عدة وعدداً، لكن النصر كان حليفه، وأصبح طريق القسطنطينية ممهداً ومهدداً لأول مرة.

لقد كان لهذا الانتصار الإسلامي صداه في أوروبا، فجاب البابا أوربان الثاني أوروبا كلها مستنهضاً حملة الصليب لإنقاذ بيت المقدس من أيدي البرابرة المسلمين وحماية الدولة البيزنطية وعاصمتها القسطنطينية من السقوط. وبالفعل بدأت الحروب الصليبية عام ١٠٩٦م، أي بعد ربع قرن من معركة ملاذ كرد، عندما بدأت طلائع الجيوش الفرنجية (الصليبية) تجتاز البوسفور في أولى حملاتها على الشرق المسلم. ويروي لنا التاريخ أن أول من تصدّى لهذه الحملات الفرنجية هو القائد التركي الشاب قلج أرسلان. وقرب مدينة نيقية (أزميت حالياً: قرب استانبول) كانت أولى معارك هذا القائد الشاب المظفرة، إذ تمكّن وبالتحالف مع صديقه القائد التركي السلجوقي دنشميند من التصدي لثلاث حملات صليبية عام ١١٠١ وسحقها في معركة (مرزفون) قرب أنقرة.

وحتى بعد وصول الغزاة الفرنجة إلى مدينة القدس بعد احتلال الساحل السوري بدءاً من أنطاكية، ظل القادة السلاجقة الأتراك يتولّون مهمة التصدي للغزاة ومنعهم من اختراق الداخل السوري. وكانت مدينة حلب القلعة الصامدة بوجه محاولات الفرنجة المتكررة لاحتلال الداخل السوري كله، وكان القادة السلاجقة حماة هذه المدينة الباسلة في ذلك التاريخ المضطرب.

ففي عام ١١١٩م، حاول الجيش الفرنجي القادم من مدينة أنطاكية المحتلة بالاستيلاء على حلب، كخطوة أولى لا بد منها لدخول قلب بلاد الشام، إلا أن سرعة تدخُّل القائد التركي السلجوقي (إيلغازي) وانتصاره الساحق في معركة على مشارف حلب، حالت دون سقوطها.

وفي كانون الثاني عام ١١٢٥، تعرّضت مدينة حلب مرة ثانية لمحاولة من قِبَل الغزاة الفرنجة لاحتلالها، ومرة أخرى استجاب القائد التركي العجوز (البرسقي) لصرخات الاستغاثة من أهالي حلب، ومرة أخرى صمدت المدينة ولم تستسلم.

عام ١١٤٤، استطاع القائد التركي السلجوقي عماد الدين زنكي البدء في أولى محاولات توحيد بلاد الشام بدءاً من مدينة حلب، بعدما استطاع تحرير مدينة الرها التاريخية (أورفه حالياً) من أيدي الفرنجة محطماً أول دولة من الدول الفرنجية الأربع التي أسسها الفرنجة في المشرق المسلم.

ولمّا توفي عماد الدين زنكي، خلفه أحد قادة الأمة الإسلامية العظام ابنه نور الدين زنكي، الذي وضع نصب عينيه توحيد بلاد الشام ومصر وتحرير بيت المقدس وطرد الفرنجة نهائياً من بلاد الشام كلها.

يقول أحد المؤرخين: لو لم يقدّم الأتراك لهذه الأمة سوى نور الدين زنكي لكفاهم فخراً، فهذا الرجل العظيم وحّد بلاد الشام كلها ومصر أيضاً، وأنشأ دولة رائدة في مجالات الحياة كافة، وكانت دولته الإسلامية العظيمة الدولة الأولى في تاريخ البشرية في مجال الخدمات الطبية والاجتماعية، عبر مجانية الدواء، وإنشائه المدارس والمستشفيات، وترسيخه سيادة القانون. وكانت أعماله التوحيدية والتحريرية والعلمية الأرضية الحقيقية لمعركة حطّين الخالدة، التي استعاد فيها صلاح الدين القدس من أيدي الغزاة الفرنجة.

وفي عام ١٢٦٠، وبعد أن اجتاح المغول (التتار) بغداد وبلاد الشام ووصلوا مدينة غزة، كان للقائدين التركيين قطز ونائبه بيبرس جولة أخرى مظفرة في عين جالوت التاريخية، التي أوقفت الزحف المغولي الكاسح وردّته على أعقابه.

وخلال أربعة قرون كاملة من الحكم العثماني لبلاد الشام ومصر وباقي أجزاء

الوطن العربي امتزج الدم العربي بالدم التركي في معارك لا تنتهي دفاعاً عن الإسلام والمسلمين بدءاً من شمال أفريقيا وحتى سواحل البحر الأحمر، في وجه محاولات إسبانية وبرتغالية لا تنتهي لاحتلال البلاد العربية بدءاً من المغرب والجزائر وانتهاءً بالأماكن المقدسة مكة والمدينة المنورة.

لقد بلغ التفاعل العربي ـ التركي ذروته في العهد العثماني، وما يؤكد ذلك تاريخياً المآثر العثمانية البارزة في المجتمع العربي، تلك المآثر الممتدة بامتداد عمر الهياكل العثمانية ووجودها حتى في أصغر الشرائح الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية في المدن والأرياف العربية، وما يؤكد ذلك بقاء مواريثها الدقيقة حية فاعلة في الحياة العربية على مختلف الصعد حتى بعد تلاشي الوجود العثماني وسقوط الامبراطورية العثمانية.

لقد كان صمود السلطان العثماني عبد الحميد الثاني بوجه الضغوط الصهيونية وإغراءاتها الهائلة أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين آخر مآثر العثمانيين في الدفاع عن الإسلام والمسلمين وخصوصاً فلسطين. هذا الصمود المشرّف الذي كلّفه عرشه. من خلال انقلاب قام به حزب الاتحاد والترقّي المخترق من قبل اليهود والماسونية العالمية عام ١٩٠٨. ومنذ هذا التاريخ، بدأت العلاقات العربية ـ التركية عموماً والتركية ـ السورية خصوصاً تسوء بدءاً بمحاولات فاشلة لتتريك العرب مروراً بسلسلة إعدامات ضد الأحرار العرب عام ١٩١٦ قبيل انتهاء الحرب العالمية الأولى التي ورّط الاتحاديون الدولة العثمانية بها، وانتهاءً بالثورة العربية التي قادها الشريف حسين ضد الاتحاديين.

لقد انفصلت الولايات العثمانية، ومنها سوريا، عن الدولة العثمانية بعد هزيمة هذه الدولة في الحرب العالمية الأولى، وكان هذا الانفصال مدويًا ومؤلماً وجارحاً، على خلفية إعدامات ومجاعة ضربت بلاد الشام من جهة، ووقوف العرب إلى جانب الحلفاء ضد الدولة العثمانية من جهة أخرى.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، استطاع الأتراك بقيادة مصطفى كمال أتاتورك تأسيس دولتهم المستقلة، بعد حرب قادها أتاتورك لتحرير كل الأجزاء

التركية التي وقعت بأيدي الاحتلال الإنكليزي والفرنسي والإيطالي واليوناني أواخر الحرب العالمية الأولى، واستطاع مصطفى كمال بعد حرب دامت خمس سنوات كاملة ١٩١٨ ـ ١٩٢٣ تمزيق اتفاقية سيفر التي فرضها الحلفاء على الدولة العثمانية، ومن خلالها مزّقوا تركيا إلى ثلاث دويلات كردية وأرمنية وتركية، وتوقيع معاهدة لوزان مع الدول الحليفة المذكورة عام ١٩٢٣ التي تعترف باستقلال تركيا ووحدة أراضيها، في حين أن الدول العربية خضعت للانتداب الفرنسي والبريطاني، وكانت سوريا من حصة فرنسا بحسب اتفاقية سان ريمو.

وفي عهد الجمهورية التركية ازدادت العلاقات السورية ـ التركية سوءاً بعد ما تنازلت فرنسا عن لواء اسكندرون دون وجه حق عام ١٩٣٨، ثم ازدادت العلاقات الثنائية سوءاً مرةً أخرى نتيجة اعتراف الجمهورية التركية بالكيان الصهيوني وإقامة العلاقات الدبلوماسية معه على مستوى السفراء.

وفي عام ١٩٥٧، وصلت العلاقات العربية ـ التركية عموماً والسورية ـ التركية خصوصاً إلى حافة الهاوية بعد تهديدات تركيا باجتياح سوريا، وبعد أن وقفت الدولتان على طرفي نقيض في تحالفات إقليمية ودولية، جعلت الحدود السورية ـ التركية حدوداً بين معسكرين دوليين من جهة، وحدوداً بين حلفين متصارعين، أحدهما يدعى حلف بغداد، والآخر معسكر القومية العربية الذي كان يتزعمه حينها عبد الناصر.

في حقبتي الستينات والسبعينات وبداية الثمانينات شهدت العلاقات العربية ـ التركية تحسُّناً على خلفية إدانة تركيا للعدوان الإسرائيلي على الدول العربية في ٥ حزيران ١٩٦٧، ومحاولة تركيا إقامة توازن في علاقاتها بين الكيان الصهيوني والدول العربية. لكن هذه العلاقات تدهورت مرة أخرى وخصوصاً بين كل من سوريا وتركيا بعد بدء نشاطات حزب PKK العسكرية في تركيا خلال شهر آب ١٩٨٤، ومزاعم تركية بدعم سوري لهذا الحزب من جهة، وبدء تركيا بمشروعها التنموي المائي على نهري دجلة والفرات الذي أطلق عليه: مشروع تطوير جنوب شرق الأناضول GAP (غاب) لتطوير المناطق التي تسكنها غالبية كردية،

واستخدام المياه فيما بعد كأداة ضغط سياسي على الدول التي تدّعي تركيا أنها تساند أو تدعم حزب العمّال الكردستاني PKK، من جهة أخرى.

في حقبة التسعينات، كانت العلاقات العربية ـ التركية عموماً والسورية ـ التركية خصوصاً قد ازدادت تدهوراً بسبب حزب PKK من جهة ووصول العلاقات العسكرية بين تركيا والكيان الصهيوني إلى المستوى الاستراتيجي وشنّ سوريا حرباً إعلامية هائلة في الوطن العربي على هذه العلاقات التي تجمع تركيا بالكيان الصهيوني. وفي خريف ١٩٩٨، وصل سوء العلاقات بين كل من سوريا وتركيا إلى مرحلة الحرب المكشوفة. ولكن بتوقيع البلدين اتفاقية أضنة في العام نفسه عادت العلاقات الثنائية إلى طبيعتها شيئاً فشيئاً. ومع اعتقال عبد الله أوجلان في شباط ١٩٩٩، انطوى إلى غير رجعة عامل رئيسي من عوامل التوتر بين البلدين في العقدين الأخيرين من القرن العشرين.

وكان حضور الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر مراسم تشييع جنازة المغفور له حافظ الأسد في حزيران ٢٠٠٠، وهي أول زيارة له خارج تركيا، بمثابة إشارة تركية إلى الرغبة الجدية في فتح صفحة جديدة مع سوريا، وبالفعل فقد تطورت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بسرعة، كما تبادل الطرفان زيارات رسمية رفيعة المستوى سياسية وعسكرية، توّجت بتوقيع الطرفين اتفاقية للتعاون العسكري في صيف ٢٠٠٢، وبوصول البلدين إلى هذا المستوى من التنسيق العسكري في ما بينهما يكونان قد أنهيا مرحلة طويلة من تشنُّج العلاقات بينهما امتدت من عام ١٩٠٨ حتى نهاية القرن العشرين من جهة، واستطاعت سوريا انتزاع الخنجر الإسرائيلي من ظهرها في اتفاق التعاون العسكري والاستراتيجي الإسرائيلي ـ التركي الذي وقع عام ١٩٩٦ من جهة أخرى.

إن التوصل إلى اتفاق للتعاون العسكري بين تركيا وسوريا في صيف ٢٠٠٢ يشكّل بحقّ أولى إنجازات السياسة الخارجية السورية في عهد الرئيس بشار الأسد، كون هذا الاتفاق يتصدى للمشروع الصهيوني الذي عمل له اليهود والصهاينة على مدى القرن العشرين والذي يتمثل بتوتير العلاقات التركية ـ العربية عموماً والتركية ـ السورية خصوصاً، من خلال اختراق صهيوني

للمؤسسات التركية السياسية والعسكرية الاقتصادية والإعلامية كافة، في ظل غياب عربي كامل عن الساحة التركية، مشروع للانتقال بتركيا من خانة الانتماء الحضاري التي تجمع العرب والأتراك إلى خانة العدو الصهيوني.

إن استعادة تركيا للصف الإسلامي ولتاريخها المشرّف في الدفاع عن الإسلام والمسلمين، هدف نبيل واستراتيجي، لكنه يحتاج إلى خطوات عديدة مثل ذلك الاتفاق الذي وقع بين سوريا وتركيا في صيف ٢٠٠٢، لتشجيعها على تغيير مواقفها تجاه العرب والمسلمين بصورة أكثر جذرية وانتماء، وعدم الاكتفاء بالدعوة إلى التغيير، وهذا هو النهج الأكثر فاعليةً ومسؤولية.

وإذا كان هدفنا المنشود حقاً، كما يقول المفكر التركي إكمال الدين إحسان أوغلو، هو التقريب بين العرب والأتراك، فينبغي لنا أن نعيد النظر بصورة جادة في كتابة تاريخ هذه العلاقة منذ بداياتها الأولى مروراً بالعهد العثماني وعلاقات هذه الدولة مع العالم العربي خلال أربعة قرون، وصولاً إلى دراسة علاقة العرب بالأتراك في القرن العشرين متوخّين فيه بعض الاعتبارات الموضوعية التي نراها واجبة في هذه الظروف الحساسة التي يمر بها عالمنا الإسلامي اليوم، سالكين نهجاً مستقيماً، لا يخضع لسيطرة بعض الاتجاهات الفكرية أو السياسية أو تبنّي الاتجاهات المرحلية.

فالعرب والأتراك مطالبون اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، بفتح صفحة جديدة في العلاقات في ما بينهما لا تستهلكها القضايا السياسية المرحلية، بل تثيرها الشراكة التاريخية، وتدعمها المواريث الإسلامية وتتقاسمها المصالح الإقليمية المشتركة، وترسمها الخطط الثنائية، وخصوصاً بعدما عاش الشعبان العربي والتركي على مدى القرن العشرين كله ما يشبه القطيعة على المستوى القيادي أو النخبوي أو الجماهيري، رغم كل ما يجمع بينهما من تاريخ وثقافة ودين ومصالح مشتركة.

وكما يقول فهمي هويدي: «ربما كان مبكراً جداً الحديث عن استعادة تركيا للصف الإسلامي، وهو بالمناسبة لا يعني بالضرورة خصومتها للغرب أو عداءها

له، ولكن من المهم للغاية أن نشجع تركيا على توسيع نطاق علاقتها بالعالم الإسلامي من خلال صيغة كتلك الصيغة المطروحة الآن، وهذا التشجيع لا يفيد تركيا وحدها إننا نطالب تركيا بتغيير سياستها ونحن محقّون في ذلك، لكننا ينبغي ألا نكتفي بالدعوة إلى التغير، بل علينا أن نتخذ خطوات أخرى كتشجيع التغير، وهذا هو النهج الأكثر فاعليةً ومسؤولية».

وإذا كانت إقامة علاقات تركية ـ سوريا شرطاً أساسيًا ومدخلاً لأي علاقات تركية ـ عربية سليمة، كما يقول الباحث في الشؤون التركية محمد نور الدين، فإن دراسة أكاديمية ومنصفة لتاريخ العلاقات العربية ـ التركية بدءاً من الانقلاب الاتحادي على السلطان عبد الحميد عام ١٩٠٨ هي الخطوة الأولى التي لا بد منها لتسليط الضوء على بدايات الخلاف بين العرب والأتراك عموماً، والسوريين والأتراك خصوصاً.

يتألف هذا الكتاب من مقدمة وعشرة فصول، في الفصل الأول يناقش فيه الباحث أسباب الانقلاب الاتحادي على عبد الحميد ودور اليهود في هذا الانقلاب، ومدى اختراقهم لحزب الاتحاد والترقّي، وحملة البطش والتتريك والإعدامات التي قام بها جمال باشا في بلاد الشام، ودور اليهود في ذلك وصولاً إلى انهيار الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، بعد أن استغل الإنكليز غباء الشريف حسين وسذاجته السياسية فتمكنوا من إقناعه بقيادة الثورة العربية ضد الاتحاديين أثناء الحرب العالمية الأولى. هذه الثورة التي تركت في أذهان الأتراك صورة لا تمحى عن الغدر والخيانة العربية، كانت مع بطش وإرهاب جمال باشا الخنجر الأول الذي سدّد في ظهر العلاقات التركية ـ العربية على مرّ العصور.

في الفصل الثاني، والذي تمتد مرحلته من انتهاء الحرب العالمية الأولى حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، يناقش الباحث، العلاقات العربية ـ التركية عموماً، والتركية ـ السورية خصوصاً في العهد الجمهوري، والعداء الذي أظهره مصطفى كمال للعرب والمسلمين ـ وتأثير هذا العداء على العلاقات الثنائية، بالإضافة إلى قضية سلخ لواء اسكندرون عام ١٩٣٩، الذي يعتبره المؤرخون

العرب الخنجر الثاني الذي صوّب باتجاه العلاقات العربية ـ التركية عموماً، والتركية السورية خصوصاً.

في الفصل الثالث، والذي يمتد من نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى نهاية حقبة الخمسينات، يتطرق الباحث إلى الخنجر الثالث المصوَّب باتجاه العلاقة التركية ـ العربية، وهو اعتراف تركيا بالكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ ثم تبادل العلاقات الديبلوماسية معها على مستوى السفراء، كما يستعرض الباحث في هذا الفصل أثر التحالفات الدولية الإقليمية ـ كحلف بغداد ـ وانضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي على العلاقات السورية ـ التركية، التي وصلت إلى حافة الهاوية في خريف ١٩٥٧.

في الفصل الرابع، والذي يشمل عقدَيِ الستينات والسبعينات، تخفُّ حدة الصراع بين تركيا والعرب عموماً، وتعود تركيا إلى عزلتها في علاقاتها مع الدول العربية وحذرها التقليديين، وفي هذا الفصل يناقش الباحث أسباب الانكفاء التركي من جهته، والفرصة الذهبية التي أتيحت للعرب للتأثير في القرار السياسي التركي بعد الفورة النفطية، وانكشاف تركيا لأي مبادرة عربية، نتيجة العجز الاقتصادي الذي عانى منه ميزان مدفوعاتها في تلك الحقبة. وضياع الفرصة العربية السانحة لفعل شيء منظم ومؤثر في السياسة الخارجية التركية، نتيجة فقدان الإرادة السياسية.

في الفصل الخامس، الذي يغطي حقبة الثمانينات، يتطرَّق الباحث بإسهاب إلى تأثير مشروع تطوير جنوب شرق الأناضول (الغاب) على تدفُّق مياه نهر الفرات باتجاه سوريا والعراق، باعتباره بدايات مشكلة الفرات التي ستصبح مشكلة مركزية بين كل من تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى في عقد التسعينات، كما يستعرض الباحث في هذا بدايات مشكلة حزب العمّال الكردي داخل تركيا بدءاً من عام ١٩٨٤، وادعاءات تركيا منذ ذلك التاريخ بدعم التمرد الكردي في تركيا الذي يقوده حزب PKK، بزعامة عبد الله أوجلان.

في الفصل السادس الذي يبدأ بحرب الخليج الثانية، يستعرض الباحث العلاقات التركية ـ العربية في ضوء عودة تركية للقيام بدور محوري في الشرق الأوسط بعد انضمامها للتحالف الدولي ضد العراق، والاجتياحات التركية المتكررة لشمال العراق بحجة مطاردة متمرِّدي حزب العمّال الكردستاني، وتأثير تلك الاجتياحات على العلاقات التركية ـ العربية.

في الفصل السابع، الذي يبدأ بعام ١٩٩٤ وينتهي بعام ١٩٩٧. يستعرض الباحث بدايات التحالف الأمني ١٩٩٤ ثم العسكري والاستراتيجي بين تركيا والكيان الصهيوني ١٩٩٦ وصولاً إلى المناورات البحرية والجوية المشتركة التي امتدت إلى ما بعد عام ١٩٩٧، وأثر هذا التحالف في العلاقات العربية ـ التركية عموماً، والسورية ـ التركية خصوصاً، دون نسيان الاجتياحات التركية المتكررة لشمال العراق وعودة مشكلة مياه نهري دجلة والفرات إلى البروز على الصعيد الإقليمي وأثرهما في العلاقات التركية ـ العربية.

في الفصل الثامن والأخير، يستعرض الباحث العلاقات السورية ـ التركية بدءاً من قمة الصراع في صيف وخريف ١٩٩٨ إلى مرحلة التطبيع الكامل لهذه العلاقات بعد توقيع اتفاقية أضنة بين الدولتين في العام نفسه، ثم حضور الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر مراسم جنازة القائد الراحل حافظ الأسد في حزيران ٢٠٠٠م. ثم يستعرض الكاتب العلاقات العراقية ـ التركية، والعربية ـ التركية في ضوء الاجتياحات التركية المتكررة لشمال العراق من جهة، وقيام الانتفاضة الثانية وموقف القيادات التركية منها.

أما العلاقات التركية ـ العربية عموماً في القرن الحادي والعشرين، والتركية ـ السورية بشكل خاص، التي تتزامن مع تولّي السيد الرئيس بشار الأسد مقاليد الأمور في دمشق صيف ٢٠٠٠م، فبالنظر إلى أهميتها الاستراتيجية، فإنها ستكون محوراً للفصلين التاسع والعاشر من هذا الكتاب.

الفصل الأول

دور اليهود في الانقلاب الاتحادي وتخريب العلاقات العربية ــ التركية (١٩٠٨ ــ ١٩١٨)

١ ـ السلطان عبد الحميد الثاني والعرب

٢ ـ اليهود في الدولة العثمانية وموقف عبد الحميد منهم

٣ ـ الانقلاب الاتحادي على عبد الحميد الثاني

٤ ـ علاقة الاتحاديين باليهود والنزعة الطورانية

٥ ـ الطورانية والعلاقات العربية ـ التركية من ١٩٠٨ ـ ١٩١٣

٦ ـ دور اليهود في عهد جمال باشا السفاح في بلاد الشام

طوال أربعة قرون كاملة، وهي مدة الحكم العثماني للوطن العربي ١٥١٦ ـ ١٩١٨، كان العرب والأتراك ينتمون إلى دولة إسلامية واحدة، ظلت حتى أواخر حياتها تسعى جاهدةً للدفاع عن الإسلام والمسلمين، بغض النظر عن تخلُّفها العلمي وتراجعها الفكري.

ولم تكن العلاقات بين العرب والأتراك سيئة طوال هذه المدة، بالرغم من تمرُّد هنا وتمرُّد هناك، لأسباب ليس لها بالعروبة أو بالإسلام صلة حقيقية وحتى في مرحلة السلطان عبد الحميد الثاني (١٩٧٦ ـ ١٩٠٨)، الذي تطلق عليه الصهيونية والماسونية العالمية السلطان الأحمر (أي الديكتاتوري)، فإن العرب ظلوا يتمتعون بما يتمتع به أتراك الأناضول أنفسهم. عدا عن أن معظم رجالاته وحاشيته كانوا من العرب، ورغم أنه في عهده قد تمثّل الثقافة التركية بزخم فاق كل العصور العثمانية، فإن العنصر العربي لم يتعرض إلى المضايقة أو الكبت على الإطلاق.

ولم تبدأ العلاقات العربية ـ التركية بالتردي وتظهر ملامحها إلا عندما قامت جمعية الاتحاد والترقّي بعد انقلابها على السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٨ بحملتها التريكية على الشعوب المنضوية تحت الحكم العثماني من غير الأتراك من جهة، واتّباعها سياسة البطش والتنكيل بمناوئيها من جهة ثانية، ناهيك بمهاجمتها للعرب والإسلام في صحفها ونواديها فجاء الرد العربي على هذه المحاولة البائسة ليزيد في الطين بلّة. وقد وجد قناصل الدول الأوروبية في الأمرين فرصة مؤاتية لتعميق الهوّة ونسف الجسور وأدت مدارس البعثات التبشيرية دوراً أساسياً في تكوين المؤسسات وبث الأفكار التي وضعت العرب والأتراك وجهاً لوجه، في الوقت الذي كانت القوى الغربية فيه تستبيح الحركتين القوميتين التركية والعربية[1].

وقد احتفظ معظم العرب والمسلمين بصورة إيجابية عن الخليفة العثماني،

(١) ميشال نوفل، خالد زيادة وآخرون: العرب والأتراك في عالم متغير، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ط١، ١٩٩٣، ص: ٧٥.

على الرغم من ثورة الشريف حسين بن علي شريف مكة ضد الاتحاديين في الحرب العالمية الأولى، إذ إن الدعاء لخليفة المسلمين العثماني استمر في مساجد الحجاز لمدة سنة كاملة بعد ثورة الشريف حسين[١].

١ - السلطان عبد الحميد الثاني والعرب:

عندما رقّي عبد الحميد الثاني عرش السلطنة العثمانية عام ١٨٧٦، كان المنصب مهيئاً لمستبد، لأن القوى التي عارضت السلاطين العثمانيين قبله، من انكشارية وأصحاب طرق صوفية كانت قد زالت، في الوقت الذي استخدمت فيه الأساليب الأوروبية الحديثة على الصعيد العسكري والمدني لتثبيت دعائم الحكم الجديد، وتشديد قبضته في مختلف أنحاء السلطنة[٢].

صحيح أن السلطان عبد الحميد قد عطّل الدستور الذي نشره بعد تولّيه الحكم، وحلّ مجلس المبعوثان (مجلس النواب) ونفى مدحت باشا أحد دعاة الإصلاح حينئذٍ، وبالرغم من أن قيام مجلس المبعوثان في استانبول، وتحديد سلطات السلطان كان عملاً إصلاحياً كبيراً، فإن قيام السلطان عبد الحميد بحلّه هذا المجلس، لم يولّد أي ردّ فعل في السلطنة، لأن الحياة الدستورية لم تكن عندئذٍ مدعومة برأي عام واعٍ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لأن أعماله الإصلاحية لم تتوقف، بل تتابعت بفضل سيطرته المطلقة على أجهزة الدولة وتصميمه على الدفاع عن البلاد الإسلامية، والوقوف في وجه الأخطار الأوروبية التي تهدد أطراف الدولة المترامية[٣].

ونتيجةً لإصلاحات عبد الحميد الكبيرة في الدولة العثمانية (التعليم، والبنوك،

(١) سليمان موسى: (الثورة العربية: محاولة للفهم) ورقة قدمت إلى المؤتمر الثالث للعلاقات العربية - التركية، جامعة اليرموك، عمان الأردن، ٢٥ - ٢٨ نيسان/ ١٩٨٥، ص٣ (المخلص).

(٢) عبد الكريم رافق: العرب والعثمانيون ١٥١٦ - ١٩١٦، ط٣، دمشق ١٩٩٣، ص: ٣٨١.

(٣) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين بيروت، ط٣، كانون الثاني ١٩٦٥، ص: ٧٣ - ٧٥ - ٩٨.

والجيش، والبحرية، والمدارس وجامعة استانبول، والمدارس العسكرية) يصف المؤرخون المختصون عهده بأنه العصر الذهبي للتنظيمات المتنوعة[1].

وبعد أن كان السلاطين الذين سبقوا عبد الحميد الثاني يركزون إصلاحاتهم على الجيش وحده، اهتم السلطان عبد الحميد الثاني بإيجاد توازن بين التعليم العسكري والمدني، فأنشئت كليات ومدارس عليا ومعاهد فنية لتخريج رصيد بشري مدني يساهم في تحديث الدولة العثمانية مثل: المدرسة السلطانية للشؤون المالية عام ١٨٧٨، ومدرسة الحقوق في العام نفسه، ومدرسة الفنون الجميلة، والتجارة، وكذلك الهندسة المدنية والطب البيطري والشرطة والجمارك، ومدرسة طب جديدة يقوم التدريس والتدريب فيها طبقاً لأحدث وسائل العصر عام ١٨٩٨، وقد توّج جهوده في الحقل التعليمي بإنشاء جامعة استانبول. وهكذا أصبحت للدولة العثمانية جامعة جديدة يعتبرها بعضهم أول جامعة حقيقية حديثة قامت على أسس صحيحة في العالم الإسلامي[2].

ومن اللافت للانتباه أن تكون العقود الأخيرة من عمر الدولة العثمانية، والتي تتطابق مع سنوات عهد السلطان عبد الحميد الثاني، هي الفترة التي شهدت التأثير العثماني الأعمق في الولايات العربية، وخصوصاً في بلاد الشام وإن غالبية الآثار العثمانية المتبقية تعود إلى تلك الفترة، ففي نهايات القرن التاسع عشر بُنيت مدارس ومشافٍ وسرايات وقصور وأبراج ساعات بمناسبة مرور خمسة وعشرين عاماً على اعتلاء السلطان عبد الحميد الثاني للعرش (١٩٠١)، والشيء الأكثر أثراً هو أن الطبقات العليا من المجتمع: الإسلامية والمسيحية على السواء، أصبحت مرتبطة باستانبول عبر إيفاد أبنائها للدراسة في المعاهد العلمية (طب، هندسة، محاماة). أو للانخراط في المدارس العسكرية، أو من خلال أعمال التجارة.

إن نمط الحياة العثمانية قد جرى تمثّله لدى هذه الطبقات التي ارتبطت

---

(١) سيّار الجميل: العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، ص: ٧٦.

(٢) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٤، ٤ أجزاء ص: ١١٥٧ ـ ١١٥٩.

مصالحها بأشكال عدة باستانبول ورجال الدولة، وأصحاب النفوذ فيها، وعليه فقد حدث انتشار للغة العثمانية التركية في الأوساط المتعلمة لم يسبق له مثيل خلال أربعة قرون من السيطرة العثمانية على بلاد الشام.

إن جزءاً مما تحفظه الذاكرة الجماعية العربية حول الدولة العثمانية يعود إلى تلك الفترة بالذات. فخلال أربعة قرون من ارتباط الولايات العربية بالدولة العثمانية، لم يترك العثمانيون آثاراً تعادل ما خلَّفوه خلال الأربعة عقود الأخيرة من عمر دولتهم الطويل، التي تتطابق مع العهدين الحميدي والاتحادي. ولذلك لم تكن هناك أي قطيعة على الإطلاق بين بلاد الشام والأتراك، بل على العكس تماماً[١].

وقد تجلّت العلاقة الودّية التي جمعت السلطان عبد الحميد الثاني والعرب بشكل واضح عندما فكّر في اتخاذ اللغة العربية لغة رسمية للدولة العثمانية، لولا اعتراض الصدر الأعظم سعيد حليم باشا المصري على ذلك[٢].

وكان الزعماء العرب يرون في الدولة العثمانية قبل الانقلاب على عبد الحميد عام ١٩٠٨ دولة حامية للإسلام والمسلمين. وكانت صورة الدولة العثمانية لدى هؤلاء الزعماء إحدى القوى التي يمكن الاعتماد عليها لمواجهة الاستعمار الغربي[٣].

وعندما تعرّض السلطان عبد الحميد الثاني لمحاولة اغتيال عام ١٩٠٥ وهو يصلّي الجمعة، هنّأه أمير الشعراء أحمد شوقي بالسلامة بقصيدة قال فيها[٤]:

---

(١) خالد زيادة وآخرون: العرب والأتراك في عالم متغيّر (العرب والترك في التاريخ العثماني)، ط١، مركز الدراسات الاستراتيجية والتوثيق، ص: ٦١ ـ ٦٢.

(٢) د. إبراهيم الداقوقي: صورة الأتراك لدى العرب. مركز دراسات الوحدة العربية. ط١، بيروت: ٢٠٠١.

(٣) السيد يسين: (صورة تركيا في العالم العربي: ورقة قدمت إلى المؤتمر الثالث للعلاقات العربية ـ التركية، جامعة اليرموك، عمان، الأردن، ٢٥ ـ ٢٨ نيسان/ ١٩٨٥، ص: ٣.

(٤) أحمد شوقي: الموسوعة الشوقية، الأعمال الكاملة: (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٥)، مج٢، ص: ٤١٣ ـ ٤٢٠.

هنيئاً أمير المؤمنين فإنما نجاتك للدين الحنيف نجاةُ
هنيئاً لطه والكتاب وأمةٍ بقاؤك إبقاء لها وحياةُ
يعادون ديناً لا يعادون دولةً لقد كذبت دعوى لهم وشكاةُ

ولم تكن علاقة السلطان عبد الحميد الودية تجاه العرب المسلمين فحسب، بل شملت المسيحيين أيضاً، «فالثابت أن عهد عبد الحميد الثاني كان شبه خال من التجاوزات المدانة تجاه المسيحيين العرب، إذ إنهم تمتعوا خلاله بقدر كبير من المراعاة المحلّية، إلى جانب تعاظم الرعاية الأجنبية لمختلف الطوائف. وكان عهداً تمتع فيه المسيحيون العرب بقدر واسع من الامتيازات. وذلك على الرغم من استقواء السلطان عبد الحميد بدعوة الجامعة الإسلامية والمكانة التي حظي بها رجالات الهيئة الإسلامية، والصوت العالي الذي كان لمشايخ الطرق الصوفية والدراويش»[1].

ومما يجدر ذكره، أن بعض كبار زعماء المسيحيين السياسيين والروحيين في لبنان لم يرحّبوا بعزل السلطان عبد الحميد الثاني، بل إن المطران الماروني الياس حويك أوضح قائلاً: «لقد عاش لبنان وعاشت طائفتنا المارونية بألف خير في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، ولا نعرف ماذا تخبىء لنا الأيام من بعده»[2].

ويعتقد الباحث شيث طوفان بوزبنار «بأن القنصليات الأجنبية هي التي قامت بإعداد وتوزيع المنشور السرّي، الذي تم توزيعه في سوريا ولبنان ويدعو إلى إنشاء دولة عربية مستقلة عن الدولة العثمانية، وذلك من أجل دقّ إسفين بين العرب والعثمانيين، والدليل هو ورود العديد من الأخطاء اللغوية والتناقضات الفكرية فيه»[3].

---

(١) عوني فرسخ: الأقليات في التاريخ العربي، ط١، أيلول، ١٩٩٤، رياض الريس للكتب والنشر، ص: ٢٥١.

(٢) حسان علي حلاق: دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد، بيروت: الدار الجامعية، ص: ٧٧.

(٣) Tufan Buzpinar: (Osmanli Suriye sinde turk aleyhtar, IlanLar BumLara Karsi tepkıler, say 1-2 (1998) sh. 73-89.

٢ ـ اليهود في الدولة العثمانية وموقف عبد الحميد منهم:

لما دخل السلطان العثماني سليم الأول مصر عام ١٥١٧ أصدر فرماناً بمنع اليهود من الهجرة إلى سيناء، ولما تولّى ابنه سليمان القانوني عام ١٥٢٠ سدَّة الحكم أصدر فرماناً لاحقاً أكّد فيه على ما جاء في الفرمان السابق[١].

ولما توفي سليمان القانوني وجاء من بعده ابنه السكير سليم الثاني (١٥٦٦ ـ ١٥٧٤) ومن بعده السلاطين التنابل، تجرَّأ اليهود فبدؤوا في هجرات متقطعة وعلى فترات متقاربة إلى سيناء لاستيطانها. وكانت خطتهم تقوم في المراحل الأولى على تركيز إقامتهم في مدينة الطور، وقد تزعّم حركة التهجير هذه رجل يهودي تطلق عليه الوثائق التاريخية إبراهام اليهودي. ولم تدر السلطات العثمانية بأمر تلك الهجرات، إلا عندما تعرّض اليهود بالأذى لرهبان دير سانت كاترين، ما حمل هؤلاء الرهبان على إرسال شكاوى إلى السلطات العثمانية.

وقد اهتمت هذه السلطات في القاهرة إثر تلقّيها شكاوى رهبان دير سانت كاترين اهتماماً زائداً بمنع هجرة اليهود إلى سيناء ومنع استيطانهم فيها. وقد صدرت في هذا الصدد ثلاثة فرمانات تتضمن حرص الدولة العثمانية البالغ على منع اليهود من استيطان شبه جزيرة سيناء بما فيها مدينة الطور[٢].

لكن اليهود لم ييأسوا، وفي عهد السلطان عبد المجيد الأول (١٨٢٣ ـ ١٨٦١) خطوا خطوتهم الأولى نحو بناء كيان يهودي لهم في فلسطين مستفيدين من فرمان أصدره السلطان عبد المجيد، وهو ما سمّي بخط شريف كولخانة، نصّ فيه على المساواة بين أفراد الرعية، وبموجب هذا الفرمان أعطى لليهود

---

(١) د. عبد اللطيف إبراهيم: من وثائق التاريخ العربي، بحث منشور في مجلة جامعة القاهرة، فرع الخرطوم، العدد الثاني ١٩٧١ مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٧٢.

(٢) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة مفترى عليها، مصدر سبق ذكره ج٢، ص: ٩٦٦ ـ ٩٧٢.

الصلاحية بتسمية رئيسهم المتواجد في القدس بلقب رئيس الحاخامات. وبذلك استطاع اليهود، وباسم الإصلاح الذي يرفعون رايته عالياً أن يستفيدوا من هذا الفرمان لتحقيق حلمهم بالاستيلاء على فلسطين فيما بعد[1].

وبعد صدور فرمان خط كولخانة عام ١٨٤٢. قام أحد اليهود ويدعى (موسيس مونتيفوري) بحثّ اليهود على امتلاك الأراضي والتشبُّث بها، فقام العديد من أصحاب الملايين خارج فلسطين بتلبية دعوته، وفي عام ١٨٥٥ طرح مونتيفوري فكرة إنشاء مدارس ومشافٍ على سفح جبل داوود، ومنذ ذلك التاريخ بدأت عدة منشآت ترى النور في تلك المنطقة سجّل عليها اسم مونتيفوري. وقد شجع قيام هذه المنشآت والأبنية تحت اسم مونتيفوري يهود العالم، وخصوصاً الأغنياء منهم على القدوم واستثمار أموالهم في إنشاء وإعمار مناطق ومحلات تجارية في هذا المشروع.

وفي وقت قصير، قامت عائلة روتشيلد، المشهورة بإدارة البنوك، بالمساهمة بهذه الحركة العمرانية القائمة في مدينة القدس، وبعد ذلك بفترة قام البارون روتشيلد بدراسة أوضاع اليهود الاقتصادية والسياسية على أرض الواقع، وبدأ بالمشاركة الفعلية لحل مشكلاتهم. ولذا أصبح شغل التجار اليهود الشاغل شراء الأراضي في القدس وحيفا ويافا وصفد والمناطق الزراعية كزمارين والبطاح.

وبعد تعرُّض اليهود في روسيا لموجة من المذابح على أثر اتهامهم بالاشتراك في تدبير مؤامرة اغتيال اسكندر الثاني قيصر روسيا عام ١٨٨١، آثرت أعداد كبيرة منهم الهجرة إلى فلسطين، وقد طلبت بعض الشخصيات اليهودية وأعضاء محبي صهيون من السلطات العثمانية منح هؤلاء اليهود تصريحات لدخول فلسطين والاستقرار فيها. لكن ردّ الدولة العثمانية كان عدم السماح لهم بالهجرة إلى فلسطين، والسماح لهم بالانتقال إلى أقاليم أخرى في الدولة العثمانية شرط أن يكونوا بأعداد قليلة، وشرط أن يتجنسوا بالجنسية العثمانية، أي أن يصبحوا من رعاياها.

---

(١) لطفي أكدوغان: سارة المرأة التي هدمت الامبراطورية العثمانية، ترجمة دار طلاس، مراجعة وتقديم محمد محفل، دار طلاس، ١٩٩٥، ص: ٦٨.

وعلى الرغم من كل الضغوط التي مارستها الدول الغربية لإلغاء ذلك الأمر، فإن الدولة العثمانية لم تسمح بإطالة المدة المسموح بها للحجاج اليهود إلا ثلاثة أشهر بدلاً من شهر واحد فقط وفي عهد عبد الحميد الثاني غيّر الوضع الإداري لبيت المقدس فجعله متصرفية تابعة للسلطان مباشرة، بدل أن تكون صنجقية تابعة إلى متصرفية أخرى، وذلك لإحكام مراقبة فلسطين، والحدّ من حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وفي عام ١٨٩٢، أصدر الباب العالي قانوناً يحرِّم بيع أراضي الحكومة إلى اليهود على مختلف جنسياتهم حتى ولو كانوا رعايا عثمانيين[١].

وعلى الرغم من أن السلطان عبد الحميد الثاني قد غيّر الوضع الإداري لمدينة القدس، لإحكام سيطرته المباشرة عليها، وعلى الرغم من فرمان الباب العالي بتحريم بيع الأراضي لليهود، فإن اليهود استطاعوا إقامة عدة مستعمرات في فلسطين بتمويل من البارون إدمولد روتشيلد، وخصوصاً في السامرة.

وبعد احتلال الإنكليز لمصر عام ١٨٨٢، فكر تيودور هرتزل في استيطان منطقة العريش شمالي سيناء بدلاً من جنوبها، أي على عكس ما فعل اليهود عام ١٨٥١، عندما حاولوا استيطان منطقة الطور ودير سانت كاترين، ولذلك دخل هرتزل في مفاوضات مع بعض أعضاء الوزارة البريطانية عام ١٨٩٨ وخصوصاً تشمبرلين وزير المستعمرات البريطانية في حينها، من أجل توطين اليهود في سيناء وعلى أساس دولة يهودية تتمتع بالحكم الذاتي في نطاق الامبراطورية البريطانية، لكن السلطان عبد الحميد رفض عرض هرتزل رفضاً قاطعاً، كما رفض بدوره اللورد كرومر المعتمد البريطاني الذي أوقف المشروع عملياً[٢].

بعد فشل محاولة هرتزل هذه مع السلطان عبد الحميد واللورد كرومر، حاول مرة أخرى التوجه نحو السلطان عبد الحميد من أجل فلسطين. وفي بداية الأمر استخدم هرتزل أحد عملائه ويدعى (نفلنسكي) من أجل أخذ وعد من السلطان

---

(١) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية مصدر سبق ذكره، ج٢، ص٩٨٠.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٩٦٦ ـ ٩٧٢.

عبد الحميد يسمح لليهود بالاستيطان في فلسطين، لكن السلطان عبد الحميد الثاني ردَّ على (نفلنسكي) قائلاً: «إذا كان هرتزل صديقك فانصحه بأن لا يسير أبداً في هذا الموضوع، إني لا أستطيع أن أبيع ولو قدماً واحداً من أراضي الامبراطورية، لأنها ليست ملكي، بل ملك شعبي، دع اليهود يحتفظون بملايينهم، فإذا ما جرى بعدي تقسيم الامبراطورية، فقد يحصل اليهود على فلسطين بدون مقابل، لكن ما يجري تقسيمه آنذاك إنما هو جثتنا، لأننا لن نسمح بتشريح جسدنا ونحن أحياء لأي غرضٍ كان»[1].

لكن هرتزل لم ييأس، فكتب رسالة إلى الصحفي الإنكليزي الصهيوني سيدني هوتيمان ليسلّمها إلى السلطان عبد الحميد الثاني بوساطة أحمد مدحت أفندي أحد المقربين من السلطان، يعلن فيها استعداده لتقديم كل الأموال الضرورية اللازمة للامبراطورية العثمانية.[2].

جميع الإغراءات فإن السلطان عبد الحميد الثاني ظل يرفض مطالب هرتزل، ويرفض كذلك مقابلته لعدة سنوات، فما كان من هرتزل إلى أن بدأ يستخدم الأسلوب اليهودي المفضل وهو الرشوة، يبذلها بسخاء للوسطاء والعملاء الأتراك وغيرهم. وأخيراً وبعد ثلاث سنوات من الجهود المستمرة، تمكَّن من مقابلة السلطان عبد الحميد عام ١٩٠٠ بوساطة مستشرق يهودي مجري، وقبل المقابلة حذّر فامبري هرتزل قائلاً: «إياك أن تحدث السلطان عن الصهيونية فالقدس مقدسة لدى هؤلاء الناس مثل مكة»[3].

كانت نتيجة المقابلة رفضاً قاطعاً من السلطان عبد الحميد لمقترحات هرتزل. وفي المقابلة الثانية التي تمت عام ١٩٠١، رفض السلطان عبد الحميد منح اليهود حقوقاً غير محددة للهجرة اليهودية إلى فلسطين، مقابل سداد المنظمة الصهيونية العالمية للدين العام للدولة العثمانية.

---

(١) هرتزل، يوميات هرتزل، المجلد الأول، ص: ٣٧٨ مترجم إلى العربية.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٥٠٩.
(٣) المصدر نفسه، المجلد الثالث، ص: ١٠٦٣.

وفي المقابلة الثالثة والأخيرة، التي جمعت هرتزل بالسلطان عبد الحميد الثاني كانت بوجود عضو المجلس النيابي العثماني اليهودي عمانوئيل قره صو الذي حاول الاستفادة من الوضع الاقتصادي والمادي السيِّىء الذي تعيشه الامبراطورية، فقال للسلطان[1]: «لو أن السلطان يتكرم ويمنحنا فلسطين، فإننا على استعداد لدعم الوضع المادي للامبراطورية، ونكون صلة وصل بينكم وبين المدنية القائمة في أوروبا، ونكون محافظين عليها، كل ذلك في ظل حمايتكم وكنفكم». لكن السلطان عبد الحميد أجابه بجفاء بوساطة الترجمان. «قل له إن الوطن لا يباع بالمال» ثم تابع قوله غاضباً: «أيها الكلاب، من أجل هذا التخريف قدمتم إلى هنا، ألا تعرفون أن وطننا لا يباع بالمال، اللعنة عليكم وعلى أموالكم، اخرجوا من هنا أيها الكلاب ولا تدعوني أراكم ثانية»[2].

وفي آب ١٩٠٢، نقل إلى هرتزل جواب السلطان النهائي على مشروع تهجير اليهود إلى فلسطين، وقد جاء فيه: «يمكن لليهود أن يُقبلوا ويستقروا في الامبراطورية العثمانية، شرط ألا يكونوا جميعاً في مكان واحد، بل يفرَّقوا في أماكن تعيِّنها الحكومة لهم، وشرط أن يحدَّد عددهم مسبقاً من الحكومة، وسيعطون الجنسية العثمانية، ويطالبون بجمع الضرائب المدنية، بما فيها الخدمة العسكرية، كما أنهم سيكونون خاضعين لجميع قوانين البلاد كباقي رعايا الدولة العثمانية»[3].

بعد اللقاء العاصف الذي جمع السلطان عبد الحميد الثاني وهرتزل بوجود عمانوئيل قره صو، ورفضه القاطع للطلب الصهيوني في فلسطين، بدأت المؤسسات والجمعيات الصهيونية في أرجاء العالم كافة بشنّ حرب إعلامية ظالمة ضد السلطان عبد الحميد، تتهمه فيها بالاستبداد ومعارضة الإصلاحات.

(١) و(٢) المصدر نفسه، المجلد الأول ٣٧٨ ـ ٣٨٥ أو المجلد الثاني ٥٩٠ ـ ٥٥٢، والمجلد الثالث ص ١٠٦٣ وكذلك المجلد الرابع ص: ١٣٤٠.

(٣) المصدر نفسه، المجلد الرابع، ص: ١٣٤٠.

٣ ـ الانقلاب الاتحادي على عبد الحميد (باسم الإصلاح):

قبل الحديث عن الانقلاب الذي قام به الاتحاديون عام ١٩٠٨ باسم الإصلاح والحريات، لا بدّ من التعرّف إلى الظروف التي أحاطت بتسلُّم عبد الحميد الثاني سدَّة الحكم من جهة، وأسباب رفضه للإصلاحات التي تبنَّاها مدحت باشا وزملاؤه في ذلك الوقت.

فبعد وفاة السلطان عبد الحميد الأول عام ١٨٦١، خلفه السلطان عبد العزيز، وفي أيار ١٨٧٦، تواترت الأنباء إلى استانبول بوقوع مذابح مروعة بحقّ الفلاحين المسلمين العزّل من السلاح في كل من ولايتي البوسنة والهرسك، فاجتاحت العاصمة استانبول مظاهرات صاخبة يقودها طلاب المدارس الدينية تطالب بعزل الصدر الأعظم وشيخ الإسلام، وكان يقف وراء هذه المظاهرات التي تتهم الصدر الأعظم وشيخ الإسلام بالتقصير في مسألة الدفاع عن المسلمين مدحت باشا وزملاؤه، وفي محاولة أخيرة حاول مدحت باشا أن يقنع السلطان عبد العزيز باستصدار الدستور تجنُّباً لعزله عن العرش، ولمّا باءت محاولته بالفشل، سارع مدحت باشا وزملاؤه مدعومين من الجيش بعزل السلطان عبد العزيز وتعيين ابن أخيه وولي عهده الأمير مراد سلطاناً على البلاد باسم السلطان مراد الخامس[١].

بعد أن تولّى مراد الخامس سدَّة الحكم حاول أن يبدأ حكمه إيجابياً، فقام بعدة إجراءات إصلاحية، لكن هذه الإجراءات كانت تخفي إرهاقه العصبي وسلامة قواه العقلية، وكان السلطان مراد يخشى أن يقوم أنصار السلطان عبد العزيز بحركة انقلاب يؤدي إلى إعادته للعرش، لكن انتحار أو مقتل السلطان عبد العزيز في قصره، واغتيال وزير الحربية والداخلية أثناء اجتماع مجلس الوزراء، من قبل صهر السلطان عبد العزيز، جعلت السلطان مراد منهار الأعصاب، فأصيب بما يشبه الاختلال في قواه العقلية.

(١) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مصدر سبق ذكره. ص: ١٧٤١ ـ ١٧٤٤.

وفي هذه الأثناء بدأت الأزمة البلقانية الأولى، التي أسفرت عن حرب خاضتها الدولة العثمانية ضد الصرب والجبل الأسود، وكان للمذابح الدينية التي وقعت بين المسلمين والمسيحيين أصداء كبيرة، ووسط جوٍّ عاصف ومهيج في استانبول، قرر الطبيب المعالج للسلطان مراد الخامس استحالة شفاء السلطان، إن لم يقلع عن شرب الخمر ويخلد فترة من الوقت إلى الارتخاء الذهني بعيداً عن مشاغل الحكم.

وإزاء صعوبة تحقيق هذين الشرطين ذاتياً لإدمانه الخمر وموضوعياً لتنافيه مع مسؤولياته الكبرى، لم يبق أمام الوزارة على كره منها غير عزل السلطان مراد وتعيين أخيه الأصغر، الذي يليه في الحكم طبقاً لنظام وراثة العرش العثماني عبد الحميد الثاني، ووسط هذه الملابسات والظروف السيئة الخارجية والداخلية بعزل سلطانين في مدة لا تجاوز الثلاثة أشهر «خلع عبد العزيز في ٣٠ أيار ١٨٧٦، ثم مراد الخامس في ٣١ آب من العام نفسه»، تسلَّم السلطان عبد الحميد في ٣١ آب لعام ١٨٧٦ سدَّة السلطنة[1].

وعلى الرغم من أن السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٨) قد بدأ عهده بنشر الدستور والعمل به، حتى إن عهده سمِّي بالمشروطية في بدايته، بالنظر إلى أن الدستور الذي أقرّه السلطان عبد الحميد عام ١٨٧٦ يقضي على نظام الحكم المطلق الذي كان قائماً حتى ذلك الحين، وأصبح حكم السلطان مشروطاً بمراعاة القيود المقررة في القانون الأساسي، وقد استعمل رجال التشريع في الدولة العثمانية تعبير المشروطية للدلالة على النظام الدستوري، فإن هذا الدستور سرعان ما عُطِّل من قِبَل السلطان نفسه، قبل أن يمضي على نشره سنتان، ولم يصدر الأمر بإعادة تنفيذه ثانيةً إلا بعد الانقلاب الاتحادي عام ١٩٠٨ والذي عرف باسم انقلاب المشروطية[2] أو الانقلاب الاتحادي.

ما تمّ ذكره يسلِّط الضوء على الظروف التي أحاطت بتسلُّم عبد الحميد الثاني

---

(١) المصدر نفسه، ص: ١٧٥٠ ـ ١٧٧٠.

(٢) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، مصدر سبق ذكره، ص: ٧٣ ـ ٧٥.

سدَّة الحكم، هذا من جهة، أما من جهة أخرى، وبالنسبة إلى موقفه من الإصلاحات وأسباب وقفه العمل بالدستور، فلا بد من استعراض تاريخي موجز لنشأة الحركات الإصلاحية وعلى وجه الخصوص حركة الاتحاد والترقي التي تزعمت انقلابَيْ عام ١٩٠٨ و١٩٠٩.

كانت (الجمعية العثمانية الفتاة)، التي تشكلت عام ١٨٦٥، أول جمعية عثمانية تدعو للإصلاح في الدولة العثمانية متأثرة بآراء جمال الدين الأفغاني وتلميذه محمد عبده، ودعوتهما للنهوض بالإسلام والمسلمين من طريق الثقافة، وتقبل منجزات الغرب في العلوم التقنية، وحتى في مجال التربية، وكانت مزيجاً من ضباط الجيش والموظفين المدنيين والمفكرين المعتدلين. وكانت معتدلة في شعاراتها، تطالب بتقييد سلطة الحاكم بالدستور كما يدعو دعاة فلسفة التنوير في أوروبا آنذاك، كان شعار هذه الجمعية: عدالة، حرية، وطن. وكان دستور عام ١٨٧٦ الذي أقرَّه السلطان في بداية حكمه تتويجاً لجهودهم[1].

لكن تعليق الدستور من قبل السلطان عبد الحميد أظهر ضعف تلك الجمعية، فجاءت بعدها جمعية أكثر تطرُّفاً، عرفت بجمعية (تركيا الفتاة)، وكان نواتها من طلاب المدارس الحربية (الطبية العسكرية)، الذين دعوا إلى الإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثاني، قد وضعوا مزيجاً من عناصر متنوعة من أتراك وعرب وألبان وغيرهم، وعقب اضطهاد تلك الجمعية في أعقاب اتهامهم بالقيام بانقلاب عام ١٨٩٦ الفاشل على السلطان عبد الحميد، هرب بعضهم إلى أوروبا، وأصبحت تلك الجمعية تكاد تقتصر على العسكريين، وأصبح مركزها سالونيك[2].

وفي الوقت عينه، استحصل (أحمد رضا)، الذي كان مديراً للمعارف في مدينة بورصة التركية على رخصة للسفر إلى باريس لزيارة معرضها الدولي العام، وهناك قرر أن يبقى في فرنسا للعمل في سبيل حرية البلاد، وأخذ يصدر جريدة سمّاها (مشورت) ويعني المشورة، وقد التفَّ حوله جماعة من الشباب

(١) عبد الكريم رافق: العرب والعثمانيون ١٥١٦ ـ ١٩١٦، مصدر سبق ذكره، ص: ٣٨٣ ـ ٤٩٦.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٣٨٣.

الموجودين في باريس ثم حصل على اتصال بين الشباب الذين ألّفوا الجمعية، أي جمعية تركيا الفتاة، (من المدارس العسكرية في استانبول، والمركز سالونيك)، وأحمد رضا وجماعته الذين اجتمعوا في باريس، وتقرر بعد ذلك أن تعمل الجماعتان بتآزر تام، وأن تسمّى الجمعية باسم جمعية الاتحاد والترقّي العثمانية[1].

ومنذ بداية القرن العشرين لم يبق العمل في سبيل عودة الحياة الدستورية في الدولة العثمانية محصوراً بجمعية الاتحاد والترقّي، بل ساهم في هذا العمل غيرها، وقد ضم مؤتمر عقده المطالبون بالإصلاحات في الدولة العثمانية عام ١٩٠٢، أو معارضو سياسة عبد الحميد الثاني تيارين: التيار الأول وهو الأكبر، ويمثله الأمير صباح الدين بن الداماد محمود باشا، وتيار أصغر منه، وتمثله جمعية الاتحاد والترقّي المتشددة بزعامة أحمد رضا[2].

وفي العام نفسه (١٩٠٢) وعلى أثر طرد السلطان عبد الحميد لهرتزل، وعلى خلفية يأس اليهود من استمالة عبد الحميد بشأن إعطائهم فلسطين، تمكنت هذه المحافل من ضم عدد كبير من الضباط الأتراك الناقمين على عبد الحميد الثاني، وتحريضهم على قلب نظام الحكم مثل: أنور، جمال باشا (السفاح) طلعت، فتحي، نيازي، وراحت تغدق عليهم الأموال التي كانت تصلهم بوساطة الصهيوني المعروف جاويد، الذي أصبح أمين صندوق جمعية الاتحاد والترقّي[3].

أما لماذا وقف عبد الحميد في وجه إصلاحات مدحت باشا وزملائه؟ فيجيب عن هذا السؤال السلطان عبد الحميد نفسه في مذكراته، إذ تبين له (للسلطان عبد الحميد) أن مدحت باشا وزملاءه من جماعة تركيا الفتاة يريدون فرض

(١) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، مصدر سبق ذكره، ص: ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٢) نعيم اليافي: جمال باشا السفاح: دراسة في الشخصية والتاريخ، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية، اللاذقية، ط١، ١٩٩٣، ص: ٢٣.

(٣) مصطفى الزين: ذئب الأناضول، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ط١ حزيران ١٩٩١، ص: ٤٠ ـ ٤١.

استبدادهم على الدولة. وتبيَّن له أن مدحت باشا والمتنفذين معه في الحكم لهم ولاء مطلق للمحفل الماسوني والسفارة البريطانية في استانبول. وأن الدستور والبرلمان ما هما إلا غطاء لتدمير ما تبقَّى من الدولة العثمانية وفرض القِيَم اللادينية الغربية على المجتمع الثاني، لذلك عزل مدحت باشا، كما أوقف العمل بالدستور(١).

هذا التقييم من جانب السلطان عبد الحميد الثاني لدعاة الحركة الإصلاحية في تركيا وعلاقتهم بالماسونية العالمية أكده فيما بعد باحث تركي مرموق معروف بنزعته العلمانية والأكاديمية إذ يقول حرفياً: «فحركة الإصلاح الأصلية في الإمبراطورية العثمانية كانت قد تكونت بالمطامح الأممية الماسونية للمثقفين الذين كان مرجعهم الأساسي أولئك الذين يقابلونهم من مثقفين في الدوائر التقدمية الباريسية. وعندما نجحت حركة تركيا الفتاة (الاتحاديين) عام ١٩٠٨، لم يكن الاحتفال الأكبر في قصر الإليزيه أو في وستمنستر، بل كان في لوماريه مقر قيادة نادي الوضعين الماسونية»(٢).

وفي عام ١٩٠٨، بدأ تمرُّد حركة الاتحاد والترقّي عندما تلقّى الضابط نيازي عضو الجمعية أمراً عسكرياً بالحضور إلى استانبول، وخوفاً من إلقاء القبض عليه لكونه من زعماء هذه الجمعية، حشد بعض جنوده وزحف بهم عبر مقدونيا الجنوبية، وما كاد زميله في الجمعية أنور باشا «الذي سيصبح فيما بعد زعيم جمعية الاتحاد والترقّي والدولة العثمانية من (١٩٠٨ ـ ١٩١٨) يعلم بتمرد صديقه نيازي حتى أصدر بياناً يعلن فيه قيام ثورة أو انقلاب ١٩٠٨(٣)، بعد أن زحف أنور باشا بفيلقه عبر مقدونيا الشرقية.

لقد نجحت حركة التمرد هذه بقيادة أنور ونيازي، رغم كل التقديرات

---

(١) السلطان عبد الحميد: مذكرات السلطان عبد الحميد، ترجمة وتقديم محمد حرب، القاهرة: دار الأنصار، ١٩٧٨، ص: ٢٥ ـ ٢٦.

(٢) نوبار هوفسيان وفيروز أحمد وآخرون: تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، ص: ٢٣.

(٣) مصطفى الزين: ذئب الأناضول، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ط١ حزيران ١٩٩١، ص: ٤٢.

المعاكسة لمصطفى كمال أتاتورك الذي كان ضابطاً ضمن جيشهما، فالجنود الذين أرسلهم السلطان عبد الحميد الثاني على جناح السرعة من استانبول إلى مقدونيا لسحق الثورة أو التمرُّد، ما لبثوا أن انضموا إلى القائمين بها، إذ إن المتمردين أقنعوهم بأن الثورة إنما قامت لمصلحتهم. وعندما أصدر السلطان عبد الحميد الثاني أوامره إلى إحدى الفرق القوية المرابطة في استانبول، وكانت بقيادة القائد محمود شوكت باشا (العربي العراقي) بالتوجه إلى مقدونيا والقضاء على التمرُّد العسكري، رفض هذا القائد تنفيذ مهمة القضاء على التمرُّد، فحاز المتمردون نصراً لم يكونوا يتوقعونه، أو يحلمون به، فقرروا الزحف على العاصمة، وبضغط منهم، أعلن السلطان عبد الحميد الثاني إعادة العمل بالدستور، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة الإصلاحي مدحت باشا[١].

ولكن وسط خلافات شديدة ومستحكمة في قيادة جمعية الاتحاد والترقّي، ثار الجنود المعسكرون في نيسان ١٩٠٩ في استانبول بتأليب من الوعاظ ورجال الدين في طول الامبراطورية وعرضها على أعضاء جمعية الاتحاد والترقّي الماسونية. فزحف الجنود الغاضبون مع ضباطهم على السراي، فطردوا منه أعضاء جمعية الاتحاد والترقّي، فالتجأ الاتحاديون إلى القائد محمود شوكت باشا القائد الأعلى للقوات العثمانية في مقدونيا. وبضغط من مصطفى كمال، قرر محمود شوكت باشا الوقوف إلى جانب الاتحاديين، فأصدر أوامره إلى الجيشين الثاني والثالث المعسكرين في مقدونيا بالزحف إلى استانبول. وهكذا تمكن الاتحاديون من سحق الثورة المضادة. وتم خلع السلطان عبد الحميد الثاني وسجنه في قصر صغير في سالونيك، ثم نصّب مكانه على العرش ابن عمه محمد الخامس باسم السلطان محمد رشاد، في حين أن قادة الاتحاد والترقّي عادوا إلى الحكم من جديد وعلى رأسهم أنور باشا[٢].

اللافت للانتباه أن قرار عزل السلطان عبد الحميد الثاني، أوكله الاتحاديون إلى اليهودي عمانوئيل قره صو، الذي لم ينسَ طرد السلطان عبد الحميد له

---

(١) المصدر نفسه، ص: ٤٢ ـ ٤٣.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٤٥.

ولهرتزل من مجلسه عام ١٩٠٢، وعندما رآه السلطان عبد الحميد الثاني صاح بغضب: (ماذا يفعل هذا اليهودي في مقام الخلافة، وبأي قصد جئتم بهذا الرجل أمامي)، فقال له قره صو بلهجة المنتصر: «انزل عن العرش أيها السلطان الجائر»[١].

٤ ـ علاقة الاتحاديين والنزعة الطورانية باليهود:

عند الحديث عن علاقة جمعية الاتحاد والترقّي باليهود، لا بد من التطرق إلى النشأة التاريخية ليهود الدونمه في تركيا، كون معظم رجالات جمعية الاتحاد والترقّي من يهود الدونمه من جهة، وكون معظم أفراد المحفل الماسوني في سالونيك ينتسبون إلى يهود الدونمه أيضاً من جهة أخرى.

من المعروف أنه بعد سقوط الأندلس وخروج العرب منها عام ١٤٩٢م، هاجر يهود إسبانيا فراراً من اضطهاد محاكم التفتيش المسيحية، وقد وصلوا البلاد العربية في شمال أفريقيا، ولا سيما في المغرب الأقصى معدمين، (ما يعلل وجود جالية يهودية كبيرة فيه حتى يومنا هذا)، كما توجَّه بعضهم الآخر للاستقرار في الدولة العثمانية، فنقل السلاطين القسم الأكبر منهم إلى مرفأ سالونيك المقدوني شمالي غرب اليونان، الخاضع للعثمانيين في ذلك الوقت، وفي عصر السلطان العثماني محمد الرابع (١٦٤٨ ـ ١٦٨٧) ظهر في مدينة أزمير التركية (قرب الحدود مع اليونان) شاب يهودي مغامر زعم أنه المسيح المنتظر، وهو (شبتاي زيوي)، وكان أبوه من التلموديين المتزمتين، فعاث في الأرض فساداً.

وبعد أن أمرت السلطات العثمانية بإلقاء القبض على المشعوذ الدجّال، وراحت تحاكمه، أعلن إسلامه، وتبعه مريدوه في ذلك، علماً أنه استمر في منهجه القديم وراح يحرّض أتباعه على التوغل في المجتمع العثماني الإسلامي،

---

(١) حسين م. يوسف: (دور اليهود في تركيا)، دراسة في مجلة الحوار الفصلية، العددان (٢٤ ـ ٢٥) صيف وخريف ١٩٩٩، السنة السابعة، ص: ١٥ ـ ١٦. بلا مكان الطبع.

لتوهين عراه، وفكّ روابطه متستّرين بالجبّة والعمامة، فتنبّه إلى ذلك الشعب التركي، فأطلقوا على أتباع شبتاي كلمة: (الدونمه)، وهي كلمة تركية تعني (كاذباً في ما يزعم اعتقاده). وهكذا راح يهود الدونمه يعيشون في الدولة العثمانية بوجهين: يصلّون ويصومون ويحجون كالمسلمين، في حين أنهم يهود بالفعل يقرؤون التوراة والتلمود ويقيمون الطقوس اليهودية[١].

وبعد أن ألقي القبض على شبتاي زيفي بالجرم المشهود، أراد السلطان العثماني إعدامه جزاءً لخيانته وكذبه، لكن شيخ الإسلام تنبّه إلى أن قتله سيجعله شهيداً، ويضاعف الأساطير التي تشاع حوله، لذا اقترح نفيه إلى مكان يؤمن فيه شرّه، فنفي إلى سالونيك، ولحق به الكثير من أتباعه، بحيث تحولت سالونيك بالتدريج إلى مركز لليهود[٢].

وحول علاقة اليهود بالاتحاديين، يقول الكاتب اليهودي أورام غالنتي في كتابه: (الأتراك واليهود في عهد الحرية)، ويقصد بها المرحلة الاتحادية، ما يلي: أرادت الماسونية أن تنتفع من إطلاق الحريات، لذا قام الدكتور اليهودي جاك سهامي باقتباس مبادىء الشرق الأعظم الفرنسي ومبادىء المحفل الماسوني الأكبر الإنكليزي، وكتب أسس الماسونية باللغة التركية لقد استفاد أعضاء جمعية الاتحاد والترقّي التي أسقطت السلطان عبد الحميد من انتسابهم إلى الماسونية، حيث ضمّت الجمعيات الماسونية عدداً كبيراً من الأجانب، وهؤلاء كانوا يتمتعون بامتيازات من الحكومة تجعلهم قادرين على حماية أعضاء الجمعية والمساعدة في نقل مطبوعاتهم ومنشوراتهم من مكان إلى آخر، وفتح منازلهم للاجتماع بأعضاء جمعية الاتحاد والترقّي[٣].

وفي أواخر عهد الإمبراطورية العثمانية اندسّ فرع القابا نجانية من يهود الدونمه في خلايا جمعية الاتحاد والترقّي، وأدّوا الجزء الأكبر من الانقلاب

---

(١) لطفي أكدوغان: سارة: المرأة التي هدمت الامبراطورية العثمانية، مصدر سبق ذكره، ص: ١٣.
(٢) حسن م. يوسف: دور اليهود في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص: ١١ ـ ١٣.
(٣) نيل سالم: (مخاطر التحالف الإسرائيلي ـ التركي)، الملف السياسي الأسبوعي، مركز البيان للنشر، الإمارات، دبي، العدد (٤١٥)، الجمعة ٣٠ نيسان ١٩٩٩.

الاتحادي الذي أطاح حكم السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٨. ومن أبرز أسماء اليهود الذين شاركوا في خلع السلطان عبد الحميد بشكل مباشر: عمانوئيل قره صو، الذي وكما ذكرت من قبل قد قابل السلطان عبد الحميد الثاني مرتين: الأولى عام ١٩٠٢ مع هرتزل، عندما طردهما السلطان عبد الحميد من مجلسه، والثانية: وهو عضو في اللجنة التي قابلته لخلعه، كما أن هذا اليهودي كان المسؤول عن إثارة الشغب ضد السلطان لتهيئة الفرصة لعمل الجمعية التمرُّدي.

ومن الأسماء البارزة من يهود الدونمه (مصطفى عارف) أحد وزراء داخلية جمعية الاتحاد والترقّي بعد عام ١٩٠٨، و(مصلح الدين عادل)، الذي كان مستشاراً في وزارة التعليم التركية، وأحد أساتذة الحقوق، بالإضافة إلى أهم شخصية نسائية في الأدب التركي حينذاك (خالدة أديب)، التي استطاعت بالتنسيق مع جمال باشا السفاح أن تمثِّل في بيروت أوبرا (رعاة كنعان) والتي كانت من تأليفها، وفيها سجلت تمنياتها بقيام دولة يهودية في فلسطين، حين كانت مديرة لمدرسة البنات هناك، ومن المعروف عنها عداؤها الشديد للإسلام والمسلمين[1].

ولمَّا طرد السلطان عبد الحميد هرتزل من مجلسه، قدّم الأستاذ الأعظم لمحفل سالونيك الماسوني المحامي عمانوئيل قره صو محفله للاتحاديين كي يعقدوا اجتماعاتهم، التي كانوا يعقدونها بغية الإطاحة بالسلطان عبد الحميد، وليس مصادفة أن يكون ثلاثة من أهم قادة الاتحاد والترقّي: أنور وطلعت وجاويد، من يهود سالونيك الذين يرأسون المحافل الماسونية فيها.

ويرى الكاتب الإنجليزي ستيف واطسون في كتابه (اليقظة القومية في دول البلقان): أن حزب الاتحاد والترقّي ليس تركياً ولا إسلامياً، فالاتحاديون يموَّلون من قِبَل أثرياء اليهود في سالونيك، وأيضاً من رؤوس الأموال اليهودية العالمية. ويبتدىء التحالف بين الاتحاديين واليهود في التصريح الذي أدلى به الصهيوني المعروف (برنارد شتيرن) لمجلة (جورنال دي نورباد) يقول فيه: «إن

---

(١) المصدر نفسه.

الدفاع عن الأتراك هو شكل من أشكال الوطنية التركية». ولهذا كانت الصهيونية العالمية ولا تزال تعتبر وصول جماعة الاتحاد والترقّي إلى سدّة الحكم في تركيا عام ١٩٠٨ انتصاراً لها، وقد عبّر جاك قمحي المعروف بروتشيلد استانبول، عن هذا الأمر، بقوله: «إن اليهود أسسوا وطناً قومياً لهم في تركيا قبل تأسيسه في فلسطين بـ ٢٥ سنة»[١].

أما مؤسس تركيا الحديثة وبطل حرب التحرير (١٩١٨ ـ ١٩٢٣) مصطفى كمال أتاتورك، فيروي أنه فوجىء بأن غالبية الأحاديث التي كانت تدور داخل جمعية الاتحاد والترقّي (عندما دخلها لفترة قصيرة) كانت تدور حول اضطهاد اليهود في روسيا وفي الدول الأوروبية الأخرى، دون أن يتطرق أحد إلى الحديث عن السلطنة العثمانية ومشكلاتها، وقد اكتشف، فيما بعد، أن رفض السلطان عبد الحميد الثاني لطلب هرتزل وعمانوئيل قره صو إعطاء فلسطين لليهود، جعلهما يدفعان بالمجلس الصهيوني العالمي للانتقام من السلطان عبد الحميد وإزاحته عن العرش من خلال اجتذاب كل الضباط الأتراك الناقمين على عبد الحميد للانخراط في المحافل الماسونية[٢].

أما أنور باشا وزير الحربية في المرحلة الاتحادية ١٩٠٨ ـ ١٩١٨ والشخص الأول فيها، فيعترف للسفير الأميركي في استانبول قائلاً: «حين هاجم الاتحاد والترقّي عبد الحميد، حصلنا على التشجيع المعنوي من العالم الخارجي، كان التشجيع عوناً كبيراً لنا، وله علاقة كبيرة في نجاحنا»[٣].

وبمناسبة الذكرى الـ ٩٠ لتأسيس المحفل الماسوني في تركيا، وتعليقاً على تحوُّله من النشاط السرّي إلى النشاط العلني، بإقامة المعرض الماسوني الأول في استانبول، نشرت صحيفة يني شفق التركية مقالاً وصفت فيه الماسونية بالاستعمار السرّي، وأكّدت فيه أن معظم رجالات الدولة العثمانية في أواخر أيامها، وكذلك أقطاب العهد الجمهوري بعد عام ١٩٢٣ كانوا من الماسونيين

---

(١) حسن م. يوسف: دور اليهود في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص: ١٥ ـ ١٦.
(٢) مصطفى الزين: ذئب الأناضول، مصدر سبق ذكره، حزيران ١٩٩١، ص: ٤٠ ـ ٤١.
(٣) هنري مور غنطاو: قتل أمة، ترجمة ألكسندر كشيشيان. ص: ٩٤.

وهم: السلطان العثماني مراد الخامس الذي تولى السلطة عام ١٨٧٦، غير أنه أصيب بالجنون فتم خلعه بعد ثلاثة أشهر وتنصيب أخيه السلطان عبد الحميد الثاني، وطلعت باشا وزير الاتحاديين، وجمال باشا (السفاح)، ومدحت باشا رئيس الوزراء (الصدر الأعظم) في بداية عهد السلطان عبد الحميد، والذي نفاه بسبب ميوله الماسونية، وغازي عثمان باشا قائد الجيش العثماني خلال الحرب الروسية ـ العثمانية في عام ١٨٧٨[١].

لقد كان السلطان عبد الحميد الثاني يدرك مخاطر يهود الدونمه، لهذا كان يحرص على إبقائهم في سالونيك، وعدم السماح بمجيئهم إلى استانبول، وهناك دلائل تثبت أنه كان يميز بين اليهودية كدين والصهيونية كحركة سياسية وقد حاولت الصهيونية العالمية من طريق الحاخام عمانوئيل قره صو رشوة السلطان عبد الحميد كي يوقف العمل بجواز السفر الأحمر ويبطل القانون الذي يحظر نقل الملكية إلى اليهود الأجانب في فلسطين، إلا أنه رفض[٢].

ويرى بعض المفكرين الأتراك أن دعاة القومية العربية والتركية في الدولة العثمانية كانوا من غير المسلمين: فدعاة القومية العربية أمثال بطرس البستاني وإبراهيم اليازجي وفارس الشدياق (الذي أسلم فيما بعد) وجرجي زيدان والنقاش، كانوا من المسيحيين، في حين أن دعاة القومية التركية (الطورانية) أمثال تكين ألب (موشي كوهين) وليون كوهين، وأرمينوس فامبري، وأفرام غالانتي كانوا من اليهود[٣].

وعندما وصل الاتحاد والترقّي إلى الحكم: لم ينسَ هؤلاء فضل اليهود عليهم، لذا قدّم وزير الداخلية اليهودي طلعت (والعضو البارز في الجمعية)، مشروع إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين إلى مجلس المبعوثان، لكن المشروع قوبل بالرفض[٤].

---

(١) صحيفة يني شفق: أنقرة، ٧/٥/١٩٩٩.

(٢) حسن م. يوسف: دور اليهود في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص: ١٥ ـ ١٦.

(٣) Ber Kes, Turkiye de Cagda La sma, She. 401.

(٤) أحمد طربين: محاضرات في تاريخ قضية فلسطين معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٥٩، ص: ٢٣.

وعندما شكّل الاتحاديون حكومتهم عام ١٩١٣، حصل اليهود على أربع حقائب وزارية فيها، رغم قلّتهم القليلة، في حين أن العرب على الرغم من أنهم يشكّلون نصف السكان العثمانيين، فإنهم لم يحصلوا على أي وزارة، والوزارات هي: أ ـ وزارة المالية: وكانت من نصيب جاويد المعروف عنه أنه من يهود الدونمه، ب ـ وزارة الأشغال العامة: التي كانت من حصة بساريا أفندي، رئيس تحرير جريدة (جون ترك: الشباب الأتراك)، التي كانت تصدر في باريس، برعاية مجلس الشرق الماسوني الفرنسي، قبل انتقال مجلس إدارتها إلى استانبول بعد عام ١٩٠٩، وبساريا أفندي وهو يهودي من أصل روماني. جـ ـ وزارة التجارة والزراعة: وكانت من نصيب نسيم مازلياح: وهو من الصهاينة المعروفين، د ـ وزارة البرق والبريد (البوسنة والتلغراف): وكانت من حصة أوسكان أفندي، وهو من يهود الدونمه.

وبالإضافة إلى اليهودي طلعت العضو القيادي في جمعية الاتحاد والترقّي والنائب اليهودي عمانوئيل قره صو، كان هناك حاخام استانبول حاييم نعوم، الذي أدّى مع عمانوئيل قره صو دوراً بارزاً في خلع السلطان عبد الحميد، وراح الاثنان يعلنان ماسونيتهما، وحاييم نعوم كان الرئيس الفعلي لمجلس الشرق الأكبر الماسوني في استانبول، وهو من المحافل الماسونية الكبرى في الشرق، وأدّى ولا يزال ـ بشعارات مختلفة ـ دوراً خطيراً في تاريخ تركيا المعاصر. كما أن الأخيرين عمانوئيل قره صو وحاخام استانبول حاييم نعوم سبّبا مفاجأة لجميع الأتراك بوجودهما ضمن الوفد الإنكليزي المفاوض عام ١٩١٩، في الوقت الذي كان لورانس يوقع بفيصل بن الحسين للتفاوض مع الصهيوني المعروف حاييم وايزمن في باريس[١].

وحول النزعة الطورانية (بان طورانيزم)، التي ظهرت في القرن التاسع عشر وعلاقتها باليهود، والتي هي حركة تركية تهدف إلى تتريك الدولة العثمانية «مثلما فعل الاتحاديون بعد تسلُّمهم زمام السلطة عام ١٩٠٨ وإلغاء هوية العناصر غير

(١) لطفي أكدوغان: سارة المرأة الي هدمت الامبراطورية العثمانية، مصدر سبق ذكره، ص: ٣٩.

التركية، وطوران هي الموطن الذي انتشرت فيه القبائل التركية، وهي مقاطعة في بلوخستان تتقاسمها إيران وباكستان حالياً؛ تشير الوثائق التاريخية إلى أن بريطانيا واليهود قد كان لهما دور بارز في نشر فكرة الطورنة، التي تلقَّفها الاتحاديون عندما وصلوا إلى سدَّة الحكم.

فقد كانت بريطانيا تنظر بقلق إلى توسع النفوذ الروسي في آسيا الوسطى في القرن التاسع عشر، ولذلك تبنَّت دعوة المستشرق اليهودي المجري (أرمينوس فامبري) الذي أجرى دراسة ميدانية عن أوضاع آسيا الوسطى ونشرها في كتاب له بعنوان: (رحلة درويش شاب في آسيا الوسطى). إذ دعا فنبري في دراسته إلى إقامة اتحاد قومي تركي يشمل تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى الحالية التي تتحدث بلهجات تركية متقاربة. وأطلق على الاتحاد اسم (بان توركيزم) PAN TURKYSM والذي يمتد من الصين شرقاً حتى بحر إيجه غرباً[1].

وقد رأت بريطانيا أنها بهذه النظرية تستطيع أن تصيب عصفورين استراتيجيين بحجر واحد: الأول نقل الثقل من الشرق الأوسط إلى آسيا الوسطى، وبالتالي تحرير طريق الهند من أي عقبات قد تعترضها، والثاني: الضغط على روسيا من خلال إثارة الصراع التركي ـ الروسي على طول خط الجبهة بين الرابطتين السلافية والتركية. ولأن ارتباط تركيا بالشرق الأوسط كان في أساسه ارتباطاً دينياً للدفاع عن المقدسات الإسلامية في مكة والمدينة والقدس، فإن نظرية فنبري قضت بالعمل على ضرورة فكِّ الارتباط بين الدين الإسلامي والوطنية. فقال عن الإسلام: إنه دين لا وطن له، ومن العسير أن تبنى الأوطان دفقاً للإسلام. كما دعا فنبري في نظريته تلك الأتراك إلى فكِّ ارتباطهم بالإسلام إذ إنهم كانوا حريصين بالفعل على بناء دولة قومية[2].

وضمن هذا السياق، كانت الكنيسة البريطانية تدعم جهود الكنيسة الروسية

(١) محمد السماك: (العلاقات العربية ـ التركية: حاضرها ومستقبلها) فصل في كتاب العرب والأتراك في عالم متغير، ج١، مصدر سبق ذكره، ص: ٧٧.
(٢) المصدر نفسه.

الأرثوذكسية في حملة التنصير التي تقوم بها في آسيا الوسطى، كما كانت تشجع في الوقت نفسه الدعوة القومية التركية إلى الانتشار والتوسع[١].

وفي عام ١٨٧٧ صدر في لايبزيغ كتاب بعنوان (المخطط التركي) بقلم اليهودي الصهيوني النمساوي (فرانز فون فرنر) تحت اسم تركي مستعار هو مراد أفندي، يبشر فيه بحتمية انبعاث العرق التركي، ويرسم فيه الهدف السياسي الكبير للطورانية، وفي عام ١٨٨٩ أصدر اليهودي الصهيوني البولوني قسطنطين بورجنتسكي كتاباً باسم تركي مستعار هو مصطفى جلال الدين باشا بعنوان: (الأتراك القدامى والأتراك الجدد، يتغنى فيه بفحولة الأتراك القدامى وتفوقهم العرقي نادباً انحطاط الأتراك الجدد ومثيراً فيهم نزعة التمجيد العرقي.

وفي عام ١٨٩٦، صدر في باريس كتاب بعنوان (مدخل إلى آسيا الترك والمغوليون منذ نشأتهم وحتى عام ١٤٠٥)، بقلم اليهودي الصهيوني ليون كاهون، وفيه يتغنى بأمجاد جنكيز خان وتيمورلنك خالقي الإمبراطورية الطورانية القديمة، اللذين انحطَّا واندحرا نتيجة اعتناقهما الإسلام[٢].

٥ ـ الطورانية والعلاقات العربية ـ التركية من ١٩٠٨ ـ ١٩١٣

بعد وصول قادة جمعية الاتحاد والترقّي إلى سدَّة الحكم في استانبول، طبَّقوا نظاماً مركزياً صارماً تنكروا فيه لكل وعودهم السابقة حول المساواة بين شعوب السلطنة العثمانية، مزيحين أنصار الأمير صباح الدين الداعي لفكرة اللامركزية. لكن أنصار صباح الدين الذين سمَّوْا أنفسهم فيما بعد حزب (الحرية والائتلاف) سرعان ما استطاعوا السيطرة على الحكم عام ١٩١٢، بعد ثورة الألبان وعشية حرب البلقان بعد أن سقطت حكومة الاتحاديين. لكن الاتحاديين عادوا ثانيةً إلى الحكم من خلال انقلاب عسكري[٣].

---

(١) أحمد سعيد سلمان: التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة، القاهرة، دار المعرفة، ١٩٦١، ص: ٢٢.

(٢) حسن م. يوسف: دور اليهود في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص: ١٥ ـ ١٦.

(٣) نعيم اليافي: جمال باشا السفاح، مصدر سبق ذكره، ص: ٥٣.

لقد قام الاتحاديون ببعض المحاولات لإنقاذ الدولة العثمانية من طريق التأكيد على العثمانيين في بداية حكمهم، لكن الكارثة الكبرى التي حلّت بالدولة العثمانية كانت بسبب حرب البلقان عام ١٩١٢، فقد تهاوت الدولة بأسرها بهذه الهزيمة في حرب البلقان، فكان رد الفعل لدى الاتحاديين أن أخذوا يفكرون تدريجاً، كما يقول باحث تركي، في هويتهم الخاصة بهم[١].

أما العرب، فقد اندفعوا في بداية حكم الاتحاديين على مدى السنوات الأولى، ليس في الإعجاب بالاتحاديين، بل في تأييدهم أيضاً ومدحهم في الصحف حتى صدمتهم الأحداث إزاء ممارسات الوالي جمال باشا في بلاد الشام أثناء الحرب العالمية الأولى. إن ما يعزز الإعجاب بالاتحاديين في الفترة الأولى من حكمهم هو ما نلحظه من التسميات العربية التي أطلقت على أبناء لآباء عرب أعجبوا بالاتحاديين، فكان هناك المئات من أسماء ثلاثة بدت واضحة عربياً: جمال (عبد الناصر) وطلعت وعصمت وأنور (السادات) تيمُّناً بالقادة الاتحاديين بحسب ما صرَّح به الرئيس المصري الراحل أنور السادات نفسه[٢].

وعندما سقطت مدينة أدرنه التركية، عاصمة مقدونيا العثمانية على أيدي البلغار خلال حرب البلقان عام ١٩١٢، انبرى أمير الشعراء أحمد شوقي لنظم قصيدته العصماء (الأندلس الجديدة)، عاقداً الصلة بين سقوط أدرنه وسقوط الأندلس، ليؤكد الصلة بفكرة الوحدة الإسلامية، وعدم كره العرب للاتحاديين في بداية حكمهم، ومما قاله في هذه القصيدة[٣].

يا أخت أندلسٍ عليك سلام   هوت الخلافة عنك والإسلام
مقدونيا والمسلمون عشيرة   كيف الخؤولة فيك والأعمام

---

(١) عثمان أوكيار: ورقة قدمت إلى: العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.

(٢) سيّار الجميل: العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، مركز دراسات العربية، ط١، بيروت ص: ٢٩١ ـ ٢٩٢.

(٣) أحمد شوقي: الزباح، الرائد في دراسة الأدب العربي، ص: ٩٩.

زعموك هماً للخلافة ناصباً   وهل الممالك راحة ومنام

وبعد عام ١٩٠٨، اقتفى العرب أثر الألبان والشركس والكرد فألفوا جمعية (الإخاء العثماني) في الآستانة، وافتتحوا نادياً بهذا الاسم. لكن العرب اضطروا فيما بعد إلى إغلاق هذه الجمعية بضغط من الاتحاديين، وحتى عام ١٩١٠ تنحصر هموم العرب وشكاواهم في ما يلي[1]: ١ ـ إقصاء عدد كبير من الوظائف التي كانوا فيها في الآستانة، ولا سيما في وزارتي الخارجية والداخلية، بحكم قانون (التنسيق)، أي تغيير المأمورين، بحيث تناول هذا التنسيق كل المأمورين (المدراء) من أبناء العرب عمداً، إذ كان الاتحاديون يكتبون في جداول التنسيق حرف (ع) أمام اسم كل مأمور من أبناء العرف ليعرف المنسقون جنسيته. ٢ ـ عدم دعوة أبناء العرب إلى أي اجتماع غايته التأليف بين العناصر العثمانية. ٣ ـ عدم إدخال أي عربي من أعضاء الجمعية الاتحادية في اللجنة المركزية في مقر الجمعية في سالونيك، بمن فيهم الضباط العرب الذين كانوا أول من أعلن الدستور. ٤ ـ عدم قبول عربي في اللجان المركزية الاتحادية، وتحويل جمعية الاتحاد والترقّي من جمعية عثمانية إلى جمعية تركية بحتة، ٥ ـ عدم قبول أي عضو عربي من أعضاء الجمعية في المذكرات السياسية التي كانت تجتمع لأجلها الجمعية في الآستانة. ٦ ـ انتزاع وزارة الأوقاف من وزير عربي وإسنادها إلى وزير تركي، بحيث لم يبق أحد من أبناء العرب في الوزارة. ٧ ـ استبدال الولاة والمتصرفين والقضاة من أبناء العرب بولاة ومتصرفين وقضاة من الأتراك، وعدم تعيين موظف أو عارف باللغة العربي في سوريا والعراق، ٨ ـ مناهضة الاتحاديين للغة العربية، فقد نشر سفير الدولة العثمانية في واشنطن سنة ١٩٠٩ إعلاناً حظر فيه على العثمانيين المقيمين في الولايات المتحدة مخاطبة السفارة بغير اللغة التركية مع علمه بأن الجالية السورية هناك لا يقل عددها عن نصف مليون، وليس بينها رجل واحد يحسن التركية.

---

(١) أسعد مفلح داغر: ثورة العرب، تقديم د. عمر الدقاق، ط٢، حلب ١٩٨٩، ص: ٥١ ـ ٥٣.

وبعد أن عدّل الاتحاديون برنامج جمعيتهم تعديلاً جعلها جمعية تركية بحتة بعد استيلائهم على الحكم عام ١٩٠٨، انفصل عنها عندئذٍ معظم العرب والألبان والأرمن وبعض الأتراك، في هذه الأثناء أنشأ الأتراك (من تيار الأمير صباح الدين) جمعية أو حزب (الحرية والائتلاف) التي كانت تتبنى اللامركزية كطريقة في حكم الولايات، أي منح الولايات العثمانية استقلالاً إدارياً وإدارة شؤون المملكة على أساس اللامركزية، فانتسب إليها معظم النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني (مجلس النواب)، فكان انتساب العرب في هذه الجمعية وانفصالهم عن جمعية الاتحاد والترقّي أول شوكة في العلاقات العربية ـ الاتحادية بعد عام ١٩٠٨ من وجهة نظر الاتحاديين، لأن هذه الجمعية (الحرية والائتلاف) هي التي قادت المظاهرة الثورية في الآستانة والتي أسفرت عن سقوط حكومة الاتحاديين، وحلِّ مجلس المبعوثان، وتعيين وزارة ائتلافية برئاسة مختار باشا الذي خلفه كامل باشا على أثر ثورة الألبان[١].

وضمن مناخ الحريات التي أطلقها حزب الحرية والائتلاف العثماني، تألفت جمعيات عربية عديدة منها: حزب اللامركزية ومركزه مصر، وجمعية الإصلاح البيروتية في كانون الثاني ١٩١٣، وجمعية تركيا الفتاة.

ومن ١٨ حزيران وحتى غاية ٢٣ حزيران ١٩١٣، انعقد المؤتمر العربي الأول في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية بشارع سان جرمان في باريس وحضره عدد كبير من الزعماء العرب، ومن أعضاء الجمعيات العربية، وقد أصدر المؤتمر عدة قرارات اعتبرها مطالب الحد الأدنى الواجب تطبيقها من قبل حكومة الاتحاد والترقّي لتحقيق الإصلاح المنشود في الدولة العثمانية، وهذه المطالب هي[٢]:

١ ـ أن تكون الإصلاحات الحقيقية واجبة وضرورية للدولة العثمانية، ويجب أن تنفذ بسرعة، ٢ ـ ضرورة أن يتمتع العرب بحقوقهم السياسية، من خلال

---

(١) أسعد مفلح داغر: ثورة العرب، تقديم د. عمر الدقاق، مصدر سبق ذكره، ص: ٥٥.
(٢) المصدر نفسه، ص ٥٧ ـ ٧٣.

اشتراكهم في الإدارة المركزية للدولة اشتراكاً فعلياً. ٣ ـ يجب أن ينشأ في كل ولاية عربية إدارة مركزية تنظر في حاجاتها وعائداتها، ٤ ـ التأكيد على مطالب ولاية بيروت والقائمة على مبدأين أساسيين هما: توسيع سلطة المجالس العمومية وتعيين مستشارين أجانب، ٥ ـ اعتبار اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية، وأن تكون معتبرة في مجلس النواب العثماني، ٦ ـ أن تكون الخدمة العسكرية للعرب في الولايات العربية، إلا في الظروف الاستثنائية. ٧ ـ يتمنى المؤتمر من الحكومة العثمانية أن تكفل لمتصرفية لبنان وسائل ماليتها.

وينهي المؤتمر قراراته بالتأكيد: إذا لم تنفذ الحكومة الاتحادية القرارات التي صادق عليها هذا المؤتمر، فالأعضاء المنتمون إلى لجان الإصلاح العربية يمتنعون عن قبول أي منصب كان في الحكومة العثمانية، إلا بموافقة خاصة من الجمعيات المنتمين إليها، وستكون هذه القرارات برنامجاً سياسياً للعرب العثمانيين، ولا يمكن مساعدة أي مرشح في الانتخابات التشريعية (البرلمانية) إلا إذا تعهد من قبل بتأييد هذا البرنامج وطلب تنفيذه.

وبالرغم من أن صحيفة طنين التركية الناطقة باسم الاتحادية نشرت مقالة لها في ٦ أيار ١٩١٣ هاجمت فيه المؤتمر تحت عنوان (مؤتمر غريب) قالت فيه: إن موقّعي بيان المؤتمر دخلوا الجنسية الفرنسوية، ولم يبق لهم أي صلة بالعربية والإسلامية. إلا أن حكومة الاتحاديين لم تهاجم المؤتمر بعد انعقاده، بل أصدرت قراراً رسمياً نشرته صحف الأستانة (استانبول) لبّت فيه بعض المطالب العربية.

أما المطالب، أو الإصلاحات التي منحتها الحكومة الاتحادية للعرب، رداً على مطالب المؤتمر العربي الأول الذي عقد في باريس عام ١٩١٣ فهي[١]:

١ ـ أن يعهد في إدارة الأوقاف الموقوفة على عمل الخير المحلّي بحسب شروط الواقف إلى مجالس الجماعات في الولايات وذلك بموجب قانون جديد ينشر قريباً.

---

(١) المصدر نفسه، ص ٨٠ ـ ٨١.

٢ ـ أن تكون الخدمة العسكرية في زمن السلم في دائرة التفتيش (الولاية)، إلا إذا رأت الحكومة لسبب ما حشد قسم من الجنود في جهة من الجهات، فترسل العساكر على الطريقة النسبية إلى الولايات البعيدة كاليمن والحجاز.

٣ ـ أن يكون التدريس باللغة العربية في جميع مدارس الولايات التي يتكلم أكثرية سكانها باللغة العربية.

٤ ـ أن يكون المأمورون من الواقفين على اللغة العربية علاوة على اللغة الرسمية، وأن ينظر حين تعيينهم إلى هذا الشرط.

لقد قبل العرب هذه الإصلاحات، رغم أنها لا تلبي مطالبهم التي سبق أن أعلنوها في مؤتمر باريس في حزيران ١٩١٣، وذلك لحسم الخلاف بين العرب والاتحاديين، وبناءً على هذا، فقد قصد بعض الزعماء العرب في ٥ آب ١٩١٣، الباب العالي ليشكر للحكومة الاتحادية استجابتها لبعض الوعود، ويطالبها بالتعجيل في البدء بها وتنفيذها. وفي مساء اليوم نفسه، اجتمع زعماء جمعية الاتحاد والترقّي في فندق توكيكيان باستانبول بمن فيه طلعت وجمال وأنور باشا، ضمن ٤٥ مدعواً من عظماء الترك والعرب.

أعرب خلال هذه الحفلة عبد الكريم خليل باسم العرب عن سروره بإزالة سوء الفهم بين العرب والأتراك، وضرورة تطبيق ما تعهدت به حكومة الاتحاديين، كما أبرق إلى باريس يدعو أعضاء المؤتمر العربي إلى الحضور لمراقبة تنفيذ الإصلاح في الدولة العثمانية، فأوفد المؤتمر ثلاثة من أعضائه، وصلوا استانبول في ١٥ آب ١٩١٣. وفي ٢٣ آب ١٩١٣، قابل أعضاء الوفد (المؤتمر العربي الأول) السلطان العثماني وأعربوا له عن تعلُّق العرب بالعرش العثماني، ورجوا منه أن يأمر الحكومة بتنفيذ الإصلاح على جناح السرعة[1].

ورغم مماطلة الاتحاديين في تنفيذ الإصلاحات التي قررها إلا أن المرحوم عبد الكريم الخليل وآخرين معه من الزعماء العرب في الآستانة، لم يقنطوا من

---

(١) المصدر نفسه، ص ٨٤ ـ ٨٥.

الاتحاديين، ولم يفقدوا الثقة بهم، فواصلوا مفاوضاتهم معهم، وكانت النتيجة كما تقول المصادر العربية أنهم خدعوا مرة ثانيةً، حين أقنعوا المرحوم عبد الحميد الزهراوي بإخلاص الاتحاديين والمجيء إلى الأستانة لمراقبة الإصلاحات.

وبالفعل، ففي ٤ كانون الثاني ١٩١٤، عيَّنت الحكومة الاتحادية عبد الحميد الزهراوي رئيس المؤتمر العربي الأول في باريس، وبضعة زعماء عرب آخرين أعضاء في مجلس المبعوثان العثماني. فوقع هذا الخبر وقوع الصاعقة في الولايات العربية، التي رأت في قبول عبد الحميد الزهراوي بمنصب الأعيان أكبر ضربة على الإصلاح الذي لم يكن قد نفِّذ منه شيء على الإطلاق[١].

وبينما كان السياسيون في حزب الاتحاد والترقّي وفي حكومتهم يفاوضون الزعماء العرب على البدء في بعض الإصلاحات وخصوصاً في ما يتعلق بالولايات العربية في الدولة العثمانية، وتم استقدام الشيخ عبد الحميد الزهراوي رئيس المؤتمر العربي الأول في باريس عام ١٩١٣ إلى استانبول للإشراف على تطبيق هذه الإصلاحات ثم تعيينه في بداية عام ١٩١٤ عضواً في مجلس المبعوثان العثماني، كان صحافة الاتحاديين ومشايخهم ومثقفوهم يطرحون أراءهم وأفكارهم حول علاقتهم بالعرب والإسلام وتركيزهم على الأصل الطوراني لدولتهم.

وبالرغم من غموض الفكرة الطورانية لدى أكثر الشعب التركي، فإنها كانت واضحة لدى بعض المثقفين والصحفيين مثل يوسف آقجورا الذي دعا الحكومة التركية للتخلي عن الولايات غير التركية، لتقوم عوضاً عنها دولة تركية لا تضم سوى الأتراك[٢].

وقد عهد الاتحاديون إلى مجموعة من المشايخ الأتراك وبعض مثقفيهم بطرح

(١) المصدر نفسه، ص٩٢ و٩٩.
(٢) حسن م. يوسف: دور اليهود في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص: ١٤ ـ ١٥.

أفكارهم على المنابر، وكذلك على الصحافة، ومن أعظم كتب الاتحاديين رواجاً في تلك الفترة كان كتاب (قوم جديد) وهو خلاصة الخطب التي ألقاها عبيد الله الأفغاني في جامع آيا صوفيا، وكذلك كتاب (تاريخ المستقبل) لجلال نوري بك، ومجلة اجتهاد.

ففي خطبة ألقاها عبيد الله الأفغاني في جامع آيا صوفيا، يقول: «إن أوروبا وكل العالم المتمدن يعرفون حكومة الترك المستقلة بأنها حكومة شعب شجاع غيور، وإن خيل الجيش التركي التي نزلت في تقديسها آية والعاديات ضبحاً، هي أعظم شرفاً واحتراماً بأضعاف مضاعفة ممن تقدسونهم من أشراف الأمم الأخرى ورؤسائها»[1].

ثم يقول عبيد الله الأفغاني نفسه في خطبة أخرى: «ما هذا الجهل وما هذه الغفلة التي استولت عليكم، تعلّقون أسماء خلفاء العرب على جدران جوامعكم، ولا تذكرون بالاحترام اسماً من أسماء خلفاء الترك الذين قدّستهم الأحاديث النبوية الكثيرة»[2].

ولم ينجح من قدحه حتى الملائكة والأولياء والخضر عليه السلام. إذ يقول في خطبة أخرى: «إنكم تتركون تقديس سلطان قوي الشوكة كحضرة الفاتح صلى الله تعالى عليه وعلى أصحابه وسلم، وتوجهون احترامكم لشخص خيالي موهوم كالخضر»[3].

ومما جاء في كتاب (قوم جديد) أيضاً: «جاء في إحدى الجرائد السياسية أنه يجب الاهتمام بتعليم اللسان العربي وتعميمه في كل تركيا حتى تستطيع الأمة أن تفهم خطبة الجمعة على الأقل، وهذا القول أيضاً من آثار البلاهة لأنه بدلاً من تعليم اللغة العربية يوجد شيء آخر وهو إلقاء خطبة الجمعة باللغة التركية»[4].

---

(١) عبيد الله الأفغاني: كتاب (قوم جديد)، خلاصة الخطب التي ألقاها عبيد الله الأفغاني في جامع آيا صوفيا، ص: ٩.
(٢) المصدر نفسه، ص ٨٩.
(٣) د. نعيم اليافي: جمال باشا السفاح، مصدر سبق ذكره، ص: ٩٤ ـ ٩٥.
(٤) عبيد الله الأفغاني: قوم جديد، مصدر سبق ذكره، ص: ١٤.

وقد ندّد حسين جاهد بالجين بدعوة النواب العرب في مجلس المبعوثان إلى تأسيس فرقة سياسية عربية ذات برنامج سياسي قائلاً «إذا صحت نية النواب العرب في تأسيس مثل هذه الفرقة السياسية ومطالبتهم بتمثيلهم في مجلس المبعوثان بنسبة نفوسهم في الدولة، فإن ذلك يعني أننا سنكون أمام فرقة قومية تعمل على ضرب الوحدة العثمانية، التي تدّعي في المادة الثانية من برنامجها بأنها حريصة عليها»[1].

وقد بدأ الاتحاديون يعلّمون الجنود في الجيش العثماني أناشيد تمجّد أصل الأتراك الطوراني وتحتقر العناصر الأخرى: «نحن ترك وأنت يا آسيا أمانة بيد الترك، فلا تخشي شراً لأننا نفديك بأرواحنا، أنهض أيها التركي فقد نمت طويلاً، وأسرع في الحال إلى إمداد بلاد أجداك»[2].

٦ ـ دور اليهود في عهد جمال باشا السفاح في بلاد الشام ١٩١٤ ـ ١٩١٨

بعد أن وطّد الاتحاديون أقدامهم في السلطة في استانبول، كانت الآراء والاتجاهات السياسية تصطرع في مجلس المبعوثان، وفي أوساط المثقفين حول مسألة الهوية أو الانتماء للشعب والدولة، وبهذا الخصوص، كان الخلاف محتدماً بين أنصار العثمانية القائم على وحدة الرابطة الإسلامية، وبين الطورانية القائمة على الأصل التركي.

صحيح أن هذين المفهومين لم يكونا واضحين تمام الوضوح حتى لدى رجال جمعية الاتحاد والترقّي، فطلعت باشا وزير الداخلية كان همه إدامة حياة الدولة العثمانية، أما أنور باشا وزير الحربية فلم يكن ينقطع عن التفكير في الروابط الإسلامية وسيلة لتحقيق أطماعه في الوصول إلى أعلى المراتب في الدولة العثمانية، حتى إنه تزوج من أميرة عثمانية، أما الزميل الثالث والقيادي من

---

(١) جريدة طنين: استانبول، ١٠/٢/١٩٠٩.

(٢) د. نعيم اليافي: جمال باشا السفاح، مصدر سبق ذكره، ص: ٩٤ ـ ٩٥.

زعماء جمعية الاتحاد والترقّي جمال باشا (السفاح)، فكان يحمي ويشجع دعاة الطورانية[1].

عندما وصل جمال باشا (السفاح) والياً على بلاد الشام وقائداً للجيش الرابع فيها بعد إعلان الحرب العالمية الأولى بسبعة أشهر، أي في بداية عام ١٩١٥ لم تكن العلاقات بين العرب والاتحاديين قد وصلت إلى مرحلة اللاعودة أو العداء المطلق، برغم خمس سنوات من التوتر والقلق طبعت العلاقات الثنائية بين العرب والاتحاد داخل الدولة العثمانية، أي من ١٩٠٩ وحتى بداية عام ١٩١٥.

كان الاتحاديون خلال تلك الفترة المنصرمة يردّون سوء العلاقة بينهم وبين العرب إلى انضمام سبعين ألف عربي إلى جمعية الاتحاد المحمدية وزعيمها الدرويش وحدتي[2] ومن ثم انتساب معظم النواب العرب في مجلس المبعوثان إلى حزب (الحرية والائتلاف) ما أدى بالاتحاديين إلى النظر بعين الشك والريبة إلى ولاء العرب لهم[3].

وقد زادت نقمة الاتحاديين على العرب بعد علمهم بقيام نائب مدينة البصرة في العراق في مجلس المبعوثان طالب النقيب عام ١٩١١ بجمع تواقيع ٣٥ نائباً عربياً في المجلس في رسالة بعث بها إلى شريف مكة (الحسين بن علي) يؤكد فيها تأيدهم له في حال قيامه بالتمرد ضد العثمانيين[4].

أما العرب فكانت أول صدمة لهم من قبل الاتحاديين، بعد اتفاقهم معهم أواخر عام ١٩١٣، القبض على الضابط العربي الكبير عزيز بك المصري، بطل معركة الدفاع عن مدينة برقة الليبية في ٩ شباط ١٩١٤، ومحاولة إعدامه بتهمة الخيانة، لولا تدخّل الدول الكبرى، وعلى رأسها بريطانيا، رغم أن الضابط

(١) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، مصدر سبق ذكره، ص: ١٢٢ ـ ١٢٣.
(٢) الموسوعة البريطانية (استانبول: حريات، ١٩٩٧)، مج٣١، ص: ٤٤ بالتركية.
(٣) Arap Iliskileri,- Kursun, Yol Ayruminda Turk Sh. 55.
(٤) المصدر نفسه، ص: ٦٢.

العربي عزيز بك المصري كان قيادياً في جمعية الاتحاد والترقّي، وهو الذي أعلن الثورة على السلطان عبد الحميد الثاني في سالونيك، قبل أن يعلنها نيازي ببضع عشرة ساعة[١].

أما الصدمة الثانية التي تلقَّاها العرب من الاتحاديين، فجاءت على أثر تدخُّل الحكومة الاتحادية في انتخابات مجلس المبعوثان (مجلس النواب). فبحسب المصادر العربية، وبعد أن اتفقت الحكومة الاتحادية مع المرحوم عبد الحميد الزهراوي على أن يكون للعرب (٧٠) نائباً في مجلس المبعوثان. لم تلتزم الحكومة الاتحادية بهذا الاتفاق، وعيَّنت قسماً من النواب العرب تعييناً، ما عدا بيروت والبصرة وقسم من ولاية الشام، وعدد مبعوثيهم (أي العرب) لم يبلغ الخمسين، من بينهم عدد من الأتراك، ومعظمهم من صنائع الاتحاديين[٢].

بعد وصول جمال باشا (السفاح) إلى بلاد الشام بداية عام ١٩١٥، تظاهر بكُرْهِ الاتحاديين والميل إلى العرب، وأخذ يقرّب الزعماء العرب في بلاد الشام، إلى أن أمنوا جانبه، وأخلصوا له، فاستخدم صديق الاتحاديين الوفي عبد الكريم الخليل لإقناع ضباط العرب وزعمائهم بقبول وظائف كبيرة مدنية وعسكرية في الأناضول وعلى الحدود، بحجة أن الدولة في حاجة إلى أمثالهم في تلك الأنحاء، ثم أمر بإقفال مكتب (مدرسة) صف الضباط الذي فتح في دمشق بعد الحرب العالمية الأولى، ولما تمكن من إبعاد هؤلاء خارج بلاد الشام كشف عن حقيقة حاله، فكان أول من شنق صديقه وصديق الاتحاديين المرحوم عبد الكريم الخليل نفسه الذي ساعده في بلاد الشام أيما مساعدة بحسن نية[٣].

وبينما كان جمال باشا يستميل الزعماء العرب السوريين في بداية حكمه لبلاد الشام عام ١٩١٥، بدأ يفكر في إعداد الجيش الرابع الذي يتولى قيادته للهجوم

(١) أسعد مفلح داغر: ثورة العرب، مصدر سبق ذكره، ص: ١٠٣ و١٠٦ ـ ١٠٧.
(٢) المصدر نفسه، ص: ١٠٩.
(٣) المصدر نفسه، ص: ١٦٢ ـ ١٦٣.

على قناة السويس في مصر، معتمداً على نشوب ثورة في مصر، عندما يسمع المسلمون هناك بقدوم الجيش العثماني، فمشاعر العرب المسلمين في مصر بشكل عام غير ودّية بحقّ الإنكليز وبعكس العثمانيين المسلمين. لكن الهجوم العثماني على قناة السويس فشل فشلاً ذريعاً.

تؤكد المصادر التاريخية التركية أن السبب الرئيسي والمباشر لفشل حملة جمال باشا على قناة السويس كانت بسبب سرقة اليهود لخطط وأسرار ذلك الهجوم العثماني، وتسريبه إلى السلطات البريطانية في مصر. لقد كانت اليهودية سارة وراء الضربة التي تلقّتها قوات جمال باشا والتي راح ضحيتها الآلاف من الجنود. بالإضافة إلى الخسارة الفادحة، التي تكبدتها القوات الألمانية الحليفة للقوات العثمانية. فقد تمكن الجنرال اللنبي قائد القوات الإنكليزية في مصر، وبفضل الخطط التي أرسلتها له سارة، من وضع خطة أدت إلى تلك الكارثة العسكرية في صفوف الجيش العثماني والألماني معاً[1]، ولكن من هي سارة عشيقة جمال باشا الذي لم تكن تفارقه ليل نهار طوال إقامته في بلاد الشام؟

سارة أرونسون، فتاة يهودية قدم والدها جاك أرونسون إلى فلسطين مع يهود غيره عام ١٨٨٢، وبالنظر إلى توافق الأطماع الصهيونية في فلسطين مع المخططات الإنكليزية، قامت أجهزة المخابرات البريطانية قبل الحرب العالمية الأولى بتشكيل شبكة جاسوسية من اليهود، فأنشأت شبكة من الجواسيس قوامها مائة امرأة وثلاثمائة رجل، وأرسلتهم إلى فلسطين، وكلهم من اليهود[2].

في بادىء الأمر، تم إنشاء مختبر للأبحاث النباتية في عتليت في لبنان باسم الباحثة اليهودية سارة أرونسون، وكان في الوقت نفسه مقراً لقيادة الاستخبارات الإنكليزية. قامت سارة أول الأمر بتأمين أشخاص موثوقين ليساعدوها في وصول الرسائل والمعلومات إلى أهدافها، فوقع اختيارها على ثلاثة أشخاص من جنسيات مختلفة لأداء هذه المهمات، فشكّلت منهم شبكة مصغّرة كانت

---

(١) لطفي أكدوغان: سارة المرأة التي هدمت الامبراطورية العثمانية، مصدر سبق ذكره، ص: ٦٤ ـ ٦٥.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٨١.

ترأسها بنفسها. وهؤلاء كانوا: الدكتور كوهين هانكن، إبراهام إسرائيل، وصاموئيل سام، وقام هؤلاء الثلاثة بإنشاء شبكات خاصة بهم في القدس وحلب والشام وبيروت ويافا وحيفا[١].

بعد فشل حملة السويس الأولى، فكر جمال باشا بحملة ثانية، لهذا طلب من الزعماء العرب في بلاد الشام والحجاز المساعدة، فكان أول المستجيبين لندائه الشريف حسين في مكة الذي أبدى مساندته لجمال باشا في حملته الثانية على القناة، فأرسل جنوداً إلى جمال باشا، كما قدم الأمير فيصل وعلي بن الشريف حسين وأبناء رشيد السعودي إلى الشام للإعراب عن محبتهم وولائهم لجمال باشا والدولة العثمانية، كما تقول الرواية التركية[٢].

وخوفاً من تفاهم عربي ـ اتحادي، قامت عشيقة جمال باشا اليهودية سارة أرونسون بالتنسيق مع المخابرات الإنكليزية، وبناء على طلبها، بتسليم أسماء الزعماء العرب الذين كانوا على علاقة مع القنصلية الفرنسية قبل الحرب العالمية الأولى إلى جمال باشا، بعد اقتحام القنصلية وبتواطؤ مع القنصلية نفسها. وكان الهدف من وراء عملية التسليم هذه وضع العرب والأتراك في مجابهة بعضهما مع بعض، منع قيام مصالحة بينهما[٣].

ولم تكتفِ عشيقة جمال باشا بالتآمر مع الإنكليز والفرنسيين على تسليم أسماء الشخصيات العربية التي كانت تتردد على القنصلية الفرنسية قبل الحرب لجمال باشا، بل قامت شخصياً بتحريضه على إعدام هؤلاء الزعماء بسرعة مذهلة، حتى بدون الرجوع إلى الباب العالي أو السلطان العثماني، خوفاً من إمكانية العفو عنهم هناك[٤].

وفي ٥ أيار ١٩١٦، صادق المجلس الحربي (العرفي) الذي شكّله جمال

---

(١) المصدر نفسه، ص: ٨٣ ـ ٨٤.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٧٩.
(٣) المصدر نفسه، ص: ١٢١ ـ ١٢٢.
(٤) المصدر نفسه، ص: ١٣٧ ـ ١٣٨.

باشا (السفاح) في عاليه بلبنان على أحكام الإعدام شنقاً بالدفعة الأولى من الزعماء العرب لصلاتهم بالدول الأجنبية، وانتسابهم إلى جمعيات محظورة غايتها سلخ سوريا وفلسطين والعراق عن راية السلطنة العثمانية وجعلها إمارة عربية[1].

وبينما كانت المشانق تنصب في دمشق وبيروت، كان أعوان الاتحاديين يحطمون اللوحات التي توضع على المخازن والدكاكين لأنها مكتوبة باللغة العربية، ويأمرون أصحابها بأن يستبدلوا بها لوحات مكتوبة باللغة التركية، حتى بلغ بهم الهوس أن أمروا الأطباء بتغيير حرف واحد، هو الفارق بين التركية والعربية، وهو حرف الكاف من كلمة (دكتور) وأن يستبدلوا به حرف القاف ليكون (دقتور)[2].

وبعد حوالى شهرين من إعدامات جمال باشا (السفاح) في بلاد الشام، اندلع ما سمّي بالثورة العربية بقيادة الشريف حسين بن علي في الحجاز، وبدأ القتال بين العرب وجيوش الاتحاديين في ٩ شعبان ١٣٣٤ الموافق لـ ١٠ حزيران ١٩١٦[3].

ردّت صحيفة المقطم القاهرية على إعدامات جمال باشا في بلاد الشام ببيان سياسي جاء فيه: «ونحن نعلن رسمياً على رؤوس الأشهاد أنه ليس بين الذين شنقوا أو اضطهدوا من ضباط العرب والقائمين بالفكرة العربية من كان يفكر في الانضمام إلى دولة أجنبية أو الانفصال عن الدولة العثمانية، وقد ارتكب جمال باشا ما ارتكبه من الفظائع والموبقات من غير أن يبدر في البلاد العربية أقل بادرة تشتمّ منها رائحة العصيان. فلم يفعل جمال باشا السفاح إلا ما فعله من قبل تيمورلنك وجنكيز خان وهولاكو، وما يفعله الاتحاديون اليوم بقيادة عصبة من الأشرار السفاحين، لم يخش زعيمها طلعت بك أن يصرّح على رؤوس

---

(١) أسعد مفلح داغر: ثورة العرب، مصدر سبق ذكره، ص: ١٦٢ ـ ١٦٣.
(٢) المصدر نفسه، ص: ١٧٣.
(٣) المصدر نفسه، ص: ١٩٤.

الأشهاد بأنه ذبح المجرمين والأبرياء من الأرمن نساءً وشيوخاً وأطفالاً مخافة أن يكونوا في المستقبل عضواً فاسداً في جسم الدولة العثمانية[١].

لكن الوثائق التاريخية العربية المحايدة، تروي لنا، أن الشريف حسين بدأ بمراسلة الإنكليز منذ متصف تموز ١٩١٥، أي قبل أن يقوم جمال باشا بسلسلة إعداماته في بلاد الشام بأكثر من عشرة أشهر كاملة، وذلك في كتاب سرّي مرسل من الشريف حسين إلى هنري مكماهون في مصر في ٢٨ رمضان سنة ١٣٣٣هـ (١٤ تموز ١٩١٥) يقول فيه: «وأود بهذه المناسبة أن أصرّح لحضرتكم أن ليس هناك حاجة لأن تشغلوا أفكاركم بآراء الشعب هنا، لأنه بأجمعه ميّال إلى حكومتكم بحكم المصالح المشتركة. ثم يجب ألا تتعبوا أنفسكم بإرسال الطيارات أو رجال الحرب لإلقاء المناشير وإذاعة الشائعات، كما كنتم تفعلون من قبل، لأن القضية قد قررت الآن»[٢].

وبعد عدة مراسلات بين الشريف حسين إلى هنري مكماهون، أرسل الشريف حسين رسالة إلى مكماهون في ٢٤ ذي الحجة ١٣٣٣هـ (٥ تشرين الثاني ١٩١٥) يقول فيها: «رغبة في تسهيل الاتفاق، وخدمة الإسلام، واجتناب كل ما من شأنه تعكير صفو المسلمين، واعتماداً على صفات بريطانيا العظمى ومواقفها الحميدة، فإننا نتنازل عن إصرارنا في ضم مرسين وأدنه إلى المملكة العربية المتحدة (التي وعده بها الإنكليز بعد خروج القوات التركية وانتهاء الحرب العالمية الأولى في بلاد الشام والحجاز). وقد نوافق على أن نترك الآن لمدة قصيرة الأراضي التي تحتلها الجيوش الإنكليزية، بإدارة إنكلترا، لقاء مبلغ من المال يدفع كتعويض عن مدة احتلال تلك المنطقة، واحترام اتفاقكم مع شيوخها»[٣]. كما انفقت بريطانيا مع ابن سعود على اتفاق مماثل في ٢ كانون الأول ١٩١٥ وكذلك مع ابن الإدريسي في السعودية أيضاً[٤].

---

(١) صحيفة المقطم: القاهرة، ١٧ شوال ١٣٣٤/١٦ آب/ ١٩١٦.

(٢) الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب: إصدار جريدة الأيام، وطبع في مطبعة الأيام دمشق، بلا زمان ومكان الطبع، ص: ١.

(٣) المصدر نفسه، ص: ٩ و١٠.

(٤) المصدر نفسه، ص: ٦٦ و٦٧ ـ ٦٩.

لقد كان وقع إعدامات جمال باشا للزعماء العرب في بلاد الشام كبيراً ليس في البلاد العربية وحدها، بل حتى في أوساط الاتحاديين، فيُروي فارس الخوري السياسي السوري المعروف في أوراقه: عندما رجعت إلى الأستانة في خريف عام ١٩١٧، واجتمعت بعدد من رجال الدولة العثمانية وأساطين الاتحاديين، سمعت منهم عبارات التأسف على العرب لأنهم محرومون من فدائي حمي يغتال هذا الطاغية، وهم لو فعلوا، لما قوبل فعلهم بالاستنكار[١].

لم يكن إعدام الزعماء العرب على يد جمال باشا في بلاد الشام آخر إنجازات شبكة التجسس اليهودية بزعامة عشيقة جمال باشا سارة أرونسون، فعندما فكر جمال باشا بالقيام بحملة عسكرية على القوات الإنكليزية المتواجدة في غزة، سرقت مرة أخرى المخططات العسكرية العثمانية بوساطة شبكة التجسس اليهودية برئاسة اليهودية ليديا، وكانت هذه الشبكة تتألف من ٣٠ فتاة يهودية، وتعمل لصالح جهاز المخابرات الإنكليزية. وكانت اليهودية فايستر هاييم هي التي سرقت المصورات والخطط العسكرية من النقيب (من قيادة أركان جمال باشا) جواد رفعت[٢].

كان جمال باشا (السفاح) معروفاً لضباطه وقادة جيشه بتعاطفه الشديد مع اليهود في بلاد الشام. لهذا لم يستطع الجنرال جمال باشا المرسيني، قائد منطقة القدس، أن يبعد اليهود المشتبه بهم من مدينة القدس إلى الشام للتخلص منهم.

وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى، وتم التوقيع على هدنة أو معاهدة مودروس بين الحلفاء والدولة العثمانية، كان ضمن الوفد المفاوض الإنكليزي اليهودي عمانوئيل قره صو، وحاخام استانبول نعوم أفندي، اللذان كان لهما دور مهم في الانقلاب على السلطان عبد الحميد، وتعتبر المصادر التركية أن

---

(١) د. نعيم اليافي: جمال باشا السفاح، مصدر سبق ذكره، ص: ١٠٣ ـ ١٠٤.

(٢) لطفي أكدوغان: سارة المرأة التي هدمت الامبراطورية العثمانية، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

هاتين الشخصيتين اليهوديتين هما جاسوسان عملا لحساب القوات الإنكليزية أثناء تواجد القوات التركية في بلاد الشام[١].

وعلاقة اليهود بالمخابرات الإنكليزية يكشف عنه بجلاء لورانس ـ صديق العرب المزعوم، الذي أدّى دوراً كبيراً في ثورة العرب على العثمانيين، وقد أهدى كتابه أعمدة الحكمة السبعة المشهور إلى شخصية غامضة لم تكن معروفة في حينها على الشكل التالي: «إلى: س. أ.. لقد أحببتك، ولذلك جذبت بيدي هذه الجموع من الناس مسطراً إرادتي بالنجوم عبر السماء، كي أستحصل لك على الحرية، المنزل الجديد بك، منزل الأعمدة السبعة». وكما هو واضح فإن س. أر هي سارة أرونسون اليهودية عشيقة جمال باشا ورئيسة شبكة التجسس الصهيونية السابق ذكرها. والكولونيل لورانس ضابط مخابرات إنكليزي كان صهيونياً قبل أن يكون إنكليزياً، فقد استطاع أن يضحك على العرب، ليثوروا ضد العثمانيين ليحصلوا على حرية بلادهم التي يخطط لها مع قادته لجعل فلسطين (منزل الأعمدة السبعة) الوطن القومي لليهود[٢].

وقبل أن يعود جمال باشا في ٢١ كانون الثاني ١٩١٧ إلى الأناضول تاركاً قيادة جيشه إلى الجنرال جمال باشا المرسيني، بذلت محاولات عديدة للتوفيق بين الزعماء العرب والأتراك للوقوف بوجه الغرب الاستعماري. وقد بدأت هذه المحاولات بعد إعلان وعد بلفور في ٢٠ آب ١٩١٧. حيث كانت الأوساط الأوروبية تعتقد أن مصطفى كمال الذي خلف الجنرال جمال المرسيني في قيادة الجيش الرابع في بلاد الشام قد عقد اتفاقية سرية مع الأمير فيصل بن الحسين المتواجد في دمشق، ينص على اعتراف الحكومة التركية المؤقتة وموافقتها على تشكيل حكومة عربية في الأراضي العربية كافة المنسلخة عن الدولة العثمانية، وأن تكون وفية لخليفة المسلمين العثماني.

---

(١) المصدر نفسه، ص: ٢٠٧.
(٢) المصدر نفسه، ص: ١٩ ـ ٢٠.

حتى إن جريدة حاكميت مليت، التي كانت تنطق باسم الحركة الكمالية كانت تدعو «إخوانهم» السوريين إلى الاتحاد مع الحركة الكمالية ضد العدو الأوروبي المشترك، وتنشر البيانات الرسمية لفيصل بن الحسين في ما يتعلق بهذا الموضوع[١].

لكن سذاجة الشريف حسين وتصديقه لتأكيد مكماهون من جهة، واقتراب الحرب العالمية الثانية من أواخرها من جهة أخرى، جعلت هذه المحاولات تبوء بالفشل.

وقبل أن نقيّم المرحلة الاتحادية من وجهة نظر تركية، لا بد من طرح سؤال في هذا المجال: من المسؤول فعلياً عما جرى من عمر الدولة العثمانية، السلطان العثماني ورئيس وزرائه (الصدر العظم) أم جمعية الاتحاد والترقّي؟ يجيب عن هذا السؤال وزير الحربية في حكومة الاتحاد والترقّي أنور باشا وأحد أهم قادتها في لقاء له مع السفير الأميركي في استانبول في ذلك الوقت إذ يقول: «نحن الحكام الحقيقيين لتركيا، وليس غيرنا»[٢].

أما السفير الأميركي فيقول: «لم يكن سعيد حليم باشا الصدر الأعظم شخصية متنفذة، كان مكتبه الأهم في الدولة العثمانية اسمياً، لكن عملياً فقد كان سعيد حليم خاضعاً لسيطرة طلعت وزير الداخلية وأنور وزير الحربية، كما كانا يسيطران على السلطان العثماني نفسه»[٣].

ويتابع السفير الأميركي في مذكراته قائلاً وهو يتهم الاتحاديين بالإلحاد: «لربما كان حافز الغوغاء والرعاع الأتراك والأكراد لقتل الأرمن التعصب الديني، لكن الرجال الذين فكروا وخططوا للجريمة (الاتحاديين)، كانوا عملياً كلهم ملحدين لا يحترمون لا الإسلام ولا المسيحية»[٤].

---

(١) Kemal Oke, Arap-Turk Uslas masi ici Bosa Giden Tesebbu sler, 1918-1920, Sh. 6-10.

(٢) هنري مور غنطاو: (مذكرات السفير الأميركي في استانبول قتل أمة) مصدر سبق ذكره، ص: ٩٩.

(٣) المصدر نفسه، ص: ١٠٤.

(٤) المصدر نفسه، ص: ٧١.

أما مصطفى كمال أتاتورك فيقول في شهادته أمام المحكمة أثناء محاكمة زعماء الاتحاد والترقّي: «لقد ارتكب مواطنونا جرائم لا يصدقها العقل، ولجؤوا إلى أشكال الاستبداد التي لا يمكن تصورها، ونظّموا أعمال النفي والمجازر، وأحرقوا أطفالاً رضعاً وهم أحياء، بعد أن صبُّوا عليهم البترول، واغتصبوا النساء والفتيات أمام ذويهم المقيَّدي الأرجل والأيدي»[(١)].

وبانتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ وهزيمة الدولة العثمانية، انفصلت بلاد الشام والحجاز والعراق نهائياً عن الدولة العثمانية، وانتهى بهذا الانفصال تاريخ طويل بلغ أربعة قرون من الزمن، لكن هذا الانفصال لم يكن هادئاً، بل كان عاصفاً ومدوياً. لقد انتصرت الثورة العربية التي دعمها الإنكليز، وانهزم الأتراك وانسحبت جيوشهم متقهقرة فزادت الكراهية بين الشعبين[(٢)].

إن أعظم خطأ ارتكب حتى الآن هو حصر الموروث التاريخي بين العرب والأتراك بشكل عام والأتراك والسوريين بشكل خاص في أحداث السنوات العشر الأخيرة للدولة العثمانية (١٩٠٨ ـ ١٩١٨) وهي الفترة التي سيطر فيها الاتحاديون على مقاليد الحكم[(٣)].

ونتيجةً لهذا الخطأ الكبير، ينظر بعين القوميين العرب إلى الوجود العثماني العثماني في المنطقة العربية خلال أربعة قرون على أنها «تمثل استعماراً اتخذ من وحدة الدين غطاءً يخفي حقيقته كاستعمار سياسي»، في حين أن الأتراك يعتقدون أن الدولة العثمانية «دافعت عن الوطن العربي طوال أربعة قرون طويلة، ووقفت حائلاً دون التوسع الروسي النمساوي في المنطقة»[(٤)].

---

(١) ألكسندر كشيشيان: المشانق العربية والمجازر الأرمنية، مطابع العجلوني الطبعة الأولى سوريا، ١٩٩٢ ص: ٢٥.

(٢) خالد زيادة: (الثوابت والمتغيرات في حركية الوعي الجماعي القومي العربي والتركي منذ إعلان الجمهورية)، العلاقات العربية ـ التركية، الإرث التاريخي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (١٨٥) تموز/ ١٩٩٤، ص: ١٠٤ ـ ١١١.

(٣) أورهان كولوغلو: (العلاقات العربية التركية: الإرث التاريخي، أهمية مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (١٨٥) تموز/ ١٩٩٤، ص: ٩٣ ـ ١٠٣.

(٤) جمال حمدان: الاستعمار والتحرير في العالم العربي، القاهرة، دار الحكمة، ١٩٩٤، ص: ١٢ ـ ٢٠.

الفصل الثاني

علمانية أتاتورك واسكندرون وأثرهما في العلاقات العربية التركية (١٩١٩ ـ ١٩٤٨)

١ ـ تركيا من الهزيمة حتى قيام الجمهورية

٢ ـ العلاقات العربية ـ التركية في حرب الاستقلال (١٩١٩ ـ ١٩٢٣)

٣ ـ علمانية أتاتورك وأثرها في العلاقات العربية ـ التركية.

٤ ـ سلخ لواء اسكندرون وأثره في العلاقات العربية ـ التركية.

١ ـ تركيا من الهزيمة حتى قيام الجمهورية:

وصل مصطفى كمال إلى فلسطين في ٢٠ آب ١٩١٨ لاستعادة قيادة الجيش السابع من الجنرال فوزي جاقماق، الذي نقل إلى استانبول كرئيس لأركان الجيش، لكن الجيشين السابع والرابع رغم استبسالهما في معركة حريتان/ قرب حلب/ في ٢٦ تشرين الأول ١٩١٨ لم يغيّرا من نتيجة الحرب في الحرب العالمية الأولى(١).

وفي ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨، وقّعت تركيا مع إنكلترا هدنة مودروس، نسبة إلى ميناء، يحمل هذا الاسم في جزيرة لمنوس، وقد نصّت هذه الهدنة على المبادىء الآتية فيما يختص بمسألة المضائق(٢).

١ ـ فتح البوسفور والدردنيل وتأمين الدخول إلى البحر الأسود والخروج منه.

٢ ـ قيام بريطانيا وحليفاتها باحتلال القاع والاستحكامات المقامة في منطقتي الدردنيل والبوسفور.

٣ ـ تعهدت السلطات التركية بالكشف عن مواقع لألغام وغيرها من المتفجرات في المياه التركية بما فيها مياه الدردنيل والبحر الأسود للسلطات البريطانية وسلطات الدول الحليفة.

وفي هذه الهدنة حققت بريطانيا ما عجزت عن تحقيقه في ساحات القتال في أثناء الحرب العالمية الأولى. وقبل أن ينقضي أسبوعان على إبرام هذه الهدنة كانت الأساطيل البحرية البريطانية وحليفاتها تتخذ طريقها في اتجاه استانبول، فاجتازت ستون قطعة حربية مضيق الدردنيل ثم بحر مرمره والبوسفور من دون مقاومة تركية تذكر.

---

(١) مصطفى الزين: ذئب الأناضول، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ط١ حزيران ١٩٩١، ص: ١٠١ ـ ١١٠.

(٢) عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ص: ٢٤٥.

بعد أن احتل الإنكليز استانبول في ١٣ تشرين الثاني ١٩١٨، حلَّ الحلفاء مجلس المبعوثان العلماني في ٢١ كانون الأول/ ١٩١٨، واستولت إيطاليا على قونيا وأفيون وأنطاليا، في حين أن فرنسا استولت على ولاية أضنة، أما اليونانيون فقد بدؤوا يهيئون أنفسهم للاستيلاء على أزمير وضواحيها.

وفي ٨ شباط ١٩١٩، دخل الجنرال الفرنسي فرانشيه دسبري مدينة استانبول ممتطياً صهوة جواد أبيض أهداه إليه السكان اليونانيون في استانبول، وكانت حجتهم في تقديم هذه الهدية، أن السلطان محمد الفاتح، حين فتح القسطنطينية عام ١٤٥٣، دخلها لأول مرة راكباً حصاناً أبيض اللون، فأرادوا أن يكون احتفالهم بدخول قوات بريطانيا وحليفاتها عاصمة الأتراك وإعلان ابتهاجهم هذه المناسبة التاريخية على غرار ما حدث عام ١٤٥٣.

ولم يلبث أن أعلن البطريرك اليوناني في استانبول استقلال الرعايا اليونانيين عن الحكومة التركية، وقطع في ٩ أيار ١٩١٩ علاقاته مع الباب العالي. وتناسى البطريرك والرعايا اليونانيون ما كانوا يظفرون به من معاملة كريمة وممتازة في ظلِّ الحكم العثماني[1].

وفي عام ١٩١٩، نُصِّب مصطفى كمال مفتشاً عاماً على الجيش الثالث في صمصون، وأوكلت إليه مهام نزع سلاح القوات العثمانية، بسبب انتشار الفوضى وخوف السلطان من حدوث مجازر بين الأقليات والطوائف في المناطق ذات التركيبات السكانية المعقَّدة، فأوكلت إليه السلطات العثمانية في استانبول مهمة إعادة الأمن والنظام إلى نصابه، وهناك بدلاً من تسريح هذا الجيش، استطاع أن ينظِّم القوى المبعثرة الرافضة لعودة اليونانيين والأرمن، وخصوصاً بعد أن استطاعت القوات اليونانية دخول أزمير في ٥ أيار ١٩١٩[2]. وقد وصف القائد

---

(١) مصطفى الزين: ذئب الأناضول، مصدر سبق ذكره، ص: ١١٤.

(٢) عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٤.

الألماني الجنرال ليمان فون ساندرز ذات يوم مصطفى كمال «بأنه يملك تلك الصفة الرئيسية من صفات القادة العظام، صفة الحظ، كما أنه يملك القدرة على اغتنام فرصة الحظ واستخدامها في الوقت المناسب»[1].

إذاً استغلَّ مصطفى كمال مشاعر الغضب الشعبي من عودة اليونانيين، وهكذا فقد أطلقت الرصاصة التركية الأولى على اليونانيين الغزاة في ٢٩ أيار ١٩١٩، وفي آب ١٩١٩، أصدر مصطفى كمال بيان أرض روم النضالي ضد الغزاة، وفي ١٤ أيلول ١٩١٩، استطاع تحويل بيان أرض روم إلى ورقة عمل أساسية لمؤتمر سيواس الذي توافد عليه المندوبون من جميع أرجاء تركيا، وفي ٢٧ كانون الأول/ ١٩١٩، غادر مصطفى كمال سيواس، واستقر في أنقرة التي اتخذها منذ ذلك اليوم قاعدة استراتيجية لتحركاته وسياسته[2].

أما الباحث التركي المعروف ساجلار كيدار، فيكتب عن تلك الفترة قائلاً: «مع نهاية الحرب، احتلت الجيوش المنتصرة أجزاء من الامبراطورية العثمانية، باستثناء منطقة صغيرة في وسط الأناضول، وتهيأت حكومة كانت قد تشكلت في استانبول في آذار ١٩١٩ للعمل مع المحتلين. وتشكلت في المدن الرئيسية بالأقاليم اتجاهات تضم أساساً البورجوازية التجارية في تلك الأقاليم، حيث راحت تعترض بصورة غير واضحة على الاحتلال الأجنبي. واستخدمت هذه الاتحادات شعار (الدفاع عن الحقوق) وهو ما كان يعبّر عن مخاوفهم من عودة التجار اليونانيين والأرمن.

وفي الاجتماع الأول لأحد هذه الاتحادات، وهو الاجتماع الذي شارك فيه الجنرال الوطني مصطفى كمال (مؤتمر أرض روم) وافق الأعضاء على قرار يعرب عن اعتزامهم مناشدة الحكومة الأميركية لوضع تركيا تحت الانتداب

---

(١) مصطفى الزين: ذئب الأناضول، مصدر سبق ذكره، ص: ١٢١.
(٢) المصدر نفسه، ص: ١٠٥ ـ ١١٤.

الأميركي. وأدى نزول الجيش اليوناني إلى الأناضول الغربية، وعودة الأرمن إلى كيليكيا التي كانت وقتئذٍ ترزح تحت الاحتلال الفرنسي بصورة سريعة إلى خلق حالة من التوتر البالغ والصراع الوشيك بين الأتراك المسلمين واليونانيين والأرمن المسلّحين[١].

وفي ٢٣ نيسان ١٩٢٠، شكّل مصطفى كمال لجنة تمثيلية كمقدمة لعقد جمعية وطنية في أنقرة، تكون بمثابة حكومة شرعية وحيدة في تركيا، وأصدر أوامره إلى جميع الموظفين من مدنيين وعسكريين بأن يأتمروا بأمر حكومة أنقرة، وليس بأوامر حكومة استانبول الخاضعة لسيطرة الحلفاء، وفي ٢٣ آذار ١٩٢٠، عقد المجلس الوطني الكبير (البرلمان) للمرة الأولى في أنقرة، وانتخب مصطفى كمال رئيساً له، وعصمت إينونو رئيساً للأركان.

وفي ١١ أيار ١٩٢٠، أصدر شيخ الإسلام في استانبول فتوى، طبقاً لأوامر السلطان العثماني بناء على طلب الحلفاء بقتال مصطفى كمال وجماعته، فردَّ الوطنيون الأتراك بفتوى أصدرها مفتي أنقرة، وأيَّدها ١٥٢ مفتياً تدعو للجهاد ضد الاحتلال[٢].

قبل هذه الفتوى، وفي ٥ نيسان عُيِّن السلطان العثماني فريد باشا صدراً أعظم وكان معروفاً بعدائه الشديد لمصطفى كمال، وقد أصدر هذا الصدر الأعظم إعلاناً ببطلان الانتخابات التي دعا إليها مصطفى كمال، وأنشأت حكومته في ١٧ نيسان ١٩٢٠ قوات عسكرية لمحاربة الكماليين، وفي ١١ أيار من العام نفسه، صدرت أحكام غيابية من محاكم عسكرية باستانبول بإعدام مصطفى مصطفى كمال ورفاقه[٣].

---

(١) ساجلار كيدار (تركيا الحديثة فصل في كتاب: تركيا بين البيروقراطية والحكم العسكري، نوبار هوفسيان وفيروز أحمد، ط١، كانون الأول ١٩٨٥، مؤسسات الأبحاث العربية، بيروت، ص١٧ - ١٨.

(٢) مصطفى الزين: ذئب الأناضول، مصدر سبق ذكره، ص: ١٠٥ - ١١٤.

(٣) عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٦٠ - ٢٦٣.

وفي ١٥ أيار ١٩١٩، نزل الجيش اليوناني إلى مدينة أزمير الساحلية بحماية الأساطيل الحليفة. وكان اليونانيون قد اقترفوا في نزولهم الكثير من جرائم الحرب. فقد ألهب الاحتلال اليوناني لإزمير مشاعر الأتراك، واعتبروه إذلالاً لهم. وكان مما أثار سخط الأتراك التصريحات التي كان يعلنها اليونانيون من وقت إلى آخر، ومن أن احتلالهم أزمير ومنطقتها ليس احتلالاً مؤقتاً بل هو عملية ضمّ نهائي، وسيتسع مداه ليشمل الأناضول لتكوين إمبراطورية هيلينية كبرى برية وبحرية[١].

لقد وقّع ممثلو السلطان العثماني في استانبول في ١٠ آب ١٩٢٠ معاهدة سيفر، التي وصفها مصطفى كمال بأنها (حكم بالإعدام على تركيا). لقد قضت المعاهدة المذكورة ببقاء السلطان شرط أن تخضع المضايق لمراقبة لجنة دولية، وأن يُمنح الأكراد استقلالاً ذاتياً، وتصبح أرمينيا دولة مستقلة، وأعطت المعاهدة اليونان تراقيا حتى حدود تشاطلجه وجزيرتي أمبروس وتيندوس.

وقضت هذه المعاهدة بأن تعيد تركيا أزمير وملحقاتها إلى اليونان، وقد فصل عن تركيا في هذه المعاهدة كل من سوريا والأقاليم العربية الأخرى والعراق، وأقرت حماية الإنكليز على مصر، وقضت بضمّ جزيرة قبرص إلى بريطانيا، واعترفت بالحماية لفرنسا على مراكش وتونس، وبضمّ ليبيا إلى إيطاليا، كما حدّدت قوات السلطان بخمسين ألف رجل، منهم خمسة وثلاثون ألف دركي، وقضت أخيراً بإعادة العمل بامتيازات الدول العظمى وتعزيزها[٢].

بعد أن أذيعت بنود معاهدة سيفر، ورفض مصطفى كمال لها، تدهورت شعبية السلطان العثماني وحكومته في استانبول، وكعادة مصطفى كمال فإنه لم يضيع الفرصة، فبعد تدفُّق المتطوعين الأتراك عليه سحق حركات التمرد في الأناضول، ثم دخل استانبول بدون مقاومة إنكليزية حقيقية، وفي ظلّ ظروف دولية وداخلية معقَّدة، قرر الحلفاء عقد مؤتمر في لندن يُعاد فيه النظر بشروط

(١) المصدر نفسه.

(٢) سيّار الجميل: العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، مصدر سبق ذكره، ص: ١١١ ـ ١١٢.

معاهدة سيفر، دعوا فيه كلًّا من حكومة مصطفى كمال وحكومة السلطان العثماني في استانبول لإرسال مبعوثين عنهما، لكن رَفْضَ مصطفى كمال تشكيل وفد موحد مع حكومة السلطان في استانبول دفع بالحلفاء للإيعاز إلى اليونانيين لمهاجمة تركيا.

وفي ٢٣ آذار ١٩٢١، بدأ اليونانيون هجومهم الكبير فصمد الجيش التركي بقيادة الكولونيل عصمت في منطقة إينونو صموداً مشرِّفاً، وتخليداً لتلك المعركة الحاسمة في تاريخ حرب الاستقلال التركية، فقد رقِّي الكولونيل عصمت إلى جنرال واتخذ من إينونو اسم عائلة له وأصبح معروفاً بالجنرال عصمت إينونو[١].

بعد انتصار الأتراك في معركة إينونو، بدأت الظروف الدولية والداخلية تتحول إلى مصلحتهم، فقد تعاطف الروس مع حكومة أنقرة لمواجهة الأطماع الإمبريالية المشتركة في منطقة الشرق الأوسط، وأمدُّوها بالسلاح، وقد عقدت معاهدة بين الطرفين في ١٢ آذار ١٩٢١، اعتبرت انتصاراً للأتراك الوطنيين[٢].

ويقول الباحث التركي ساجلار كيدار: «ما كان النضال من أجل الاستقلال في سنوات ١٩١٩ ـ ١٩٢٣، الذي قاده الجنرال مصطفى كمال، لينجح بهذه السرعة لولا الموافقة الضمنية من جانب إنجلترا وفرنسا، ويبدو أنه باستثناء اليونانيين، لم يكن هناك سوى الإيطاليين ممن راودتهم فكرة الاحتلال الدائم للأراضي في الأناضول، إلا أنه تم تحييدهم عندما بدأ الجيش اليوناني غزوه للأناضول الغربية في ظلِّ الوصاية البريطانية[٣].

ووجدت حكومة الاحتلال اليوناني أن القوى العظمى، التي بدأت مغامرة الأناضول بموافقتها المفترضة، قد تخلَّت عنها، وبعد قتال طويل، استطاع

---

(١) مصطفى الزين: ذئب الأناضول، مصدر سبق ذكره، ص: ١٦٧ ـ ١٧٠.

(٢) Kamal. H. Karpat: Turkey's Polotics: The Transition to a Multiparty System (Princeton, NJ: Princeton University Press (066) P. 35.

(٣) ساجلار كيدار (تركيا الحديثة)، مصدر سبق ذكره، ص: ١٩.

مصطفى كمال في معركة سقاريا التاريخية من الانتصار على اليونانيين وإجبارهم على التراجع باتجاه اليونان في تموز ١٩٢١، وعندما عاد مصطفى كمال إلى أنقرة بعد ذلك النصر، أطلقت عليه لقب الغازي، وحتى إن أحمد شوقي قد هزّته تلك المعركة الفاصلة فكتب قصيدته الرائعة ذات المطلع الشهير[١].

الله أكبر كم في الفتح من عجبٍ   يا خالد الترك جدّد خالد العرب

وخلال هذه الفترة كان الكماليون الذين تلقّوا دعماً كبيراً من الاتحاد السوفييتي بعد توقيع المعاهدة معه عام ١٩٢١ قد خاضوا حرب استنزاف في استانبول ضد القوات الحليفة، فانسحبت القوات الإيطالية في تموز ١٩٢١، وفي ٢٦ آب ١٩٢١ سحق الأتراك اليونانيين في أزمير بشكل نهائي[٢].

عندما دخلت القوات التركية مدينة إزمير في ٩ أيلول ١٩٢٢، أشعلوا النيران في جميع الأحياء اليونانية في المدينة وذبحوا جميع من صادفوهم من الجيش اليوناني. وأنقذت سفن بريطانيا وحليفاتها جموعاً كثيفة من اليونانيين، ولم يضع هذا الانتصار الساحق نهاية للحكم اليوناني في الأناضول فحسب، بل كان من نتائجه أنه وضع نهاية لمقام اليونانيين في هذا الإقليم. إذ إن مصطفى كمال لم يقنع بطرد أو ذبح اليونانيين المتواجدين في إزمير، بل طرد كل يوناني كان يقطن الأناضول خشية أن ينقلب على الكماليين في يوم من الأيام.

كما عقدت هدنة بين القوات الإنكليزية والكمالية استردّت من خلالها تركيا سيادتها على استانبول والمضائق وتراقيا الشرقية وكورقة أخيرة حاولت بريطانيا استغلال وجود حكومتين في تركيا للضغط على الكماليين، لكن مصطفى كمال ردَّ على الإنكليز بطرد السلطان العثماني وإلغاء السلطنة في تشرين الثاني عام ١٩٢٢ عبر قرار المجلس الوطني الكبير، ونص هذا القرار على أن يكون إلغاء السلطنة بأثر رجعي يرجع إلى ١٦ آذار ١٩٢٠. وكان الهدف من إرجاع إلغاء

---

(١) مصطفى الزين: ذئب الأناضول، مصدر سبق ذكره، ص: ١٧٣ ـ ١٨١.

(٢) عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٦٥ ـ ٢٩١.

السلطنة إلى هذا التاريخ هو بطلان جميع المعاهدات والاتفاقات والتعهدات التي ارتبط بها السلطان وحكومته واعتبار معاهدة سيفر باطلة.

وبخروج السلطان العثماني محمد السادس من الحياة السياسية ١٩٢٢، صار الطريق ممهداً أمام المجلس الوطني الكبير، فانتخب في ١٩ تشرين الثاني أميراً عثمانياً هو عبد المجيد خليفة على المسلمين لا سلطاناً، ولم يقدَّر له أن يظل في منصبه أكثر من عام وبعض عام. ثم أخرج إخراجاً غير كريم مع جميع أفراد أسرته من الأراضي التركية في ٤ آذار ١٩٢٤.

وفي ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢، بدأ مؤتمر لوزان عقد جلساته، التي استمرت متقطعة حتى ٢٤ تموز ١٩٢٣. حيث تم في هذا اليوم التوقيع على المعاهدة التي حملت اسم معاهدة لوزان ١٩٢٣، وقد سجلت تركيا في هذه المعاهدة تنازلها عن حقوقها في مصر والسودان وجزيرة قبرص لبريطانيا، وتنازلت لإيطاليا عن حقوقها في ليبيا. كما سجلت المعاهدة إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية المعمول بها أيام العثمانيين. وتقرر إخلاء استانبول من القوات الأجنبية وإعادة تراقيا الشرقية بما فيها أدرنة إلى تركيا، كما تقرر إعادة الجزء العربي من الأناضول وسائر المراكز التي كانت تحتلها اليونان في هذا الإقليم إلى تركيا.

وبهذه المعاهدة تم استقلال تركيا بحدودها الحالية استقلالاً تاماً. تفرَّغ بعد ذلك مصطفى كمال لبناء دولته الحديثة. ومن بين جميع الدول التي لقيت الهزيمة في الحرب العالمية الأولى كانت تركيا الكمالية الدولة الوحيدة التي نجحت بفضل الحنكة السياسية والعسكرية لمصطفى كمال ورفاقه في أن تستبدل معاهدة جديدة بمعاهدة غير متكافئة[1].

٢ ـ العلاقات العربية ـ التركية في حرب الاستقلال (١٩١٩ ـ ١٩٢٣)

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وانسحاب القوات العثمانية إلى داخل الأراضي التركية، بدأت محاولات التوفيق بين القوميين العرب والأتراك بعد إعلان وعد بلفور في ٢٠ آب ١٩١٩، حيث كانت الأوساط الأوروبية تعتقد أن

(١) المصدر نفسه، ج١، ص: ٢٩٢ ـ ٣٠٤.

مصطفى كمال قد عقد اتفاقية سرّية مع فيصل بن الحسين من خلال اعتراف الحكومة التركية المؤقتة وموافقتها على تشكيل حكومة عربية في الأراضي العربية كافة المنسلخة عن الدولة العثمانية، شرط وقوف الحجاز ـ أميرها وأبنائها ـ إلى جانب الدولة العثمانية، وأن تكون وفية لخليفة المسلمين[1].

وبحسب المصدر التركي السابق، فإن العرب، بعد ما أيقنوا من غدر الغرب بهم، توجهوا نحو الأتراك مرة أخرى، لتعويض ما فاتهم، فجرت اتصالات مكثفة بين مصطفى كمال باشا قائد حركة التحرير الشعبية لإنقاذ بلاد الأناضول من الاحتلال الأجنبي والقوميين العرب في سوريا والعراق في أيار ١٩٢٠، من أجل القيام بالعمل المشترك لتحقيق الأهداف القومية للعرب والأتراك معاً ضد مطامع الغرب في بلادهم[2].

أما العرب فيقولون: «إن إبراهيم هنانو كان قد عقد مع مصطفى كمال اتفاقية في ١٧ أيلول ١٩٢٠. لتزويده بالسلاح دون مقابل، ولما تم التفاهم بين مصطفى كمال والحكومة الفرنسية، التي أجلَتْ جيوشها مرغمة عن الأناضول، نكث مصطفى كمال بعهوده ورفض التقيد بها، بل ذهب إلى أبعد من ذلك، فقد اضطر المجاهدون السوريون إلى الابتعاد عن الحدود التركية، وتجلَّت نوايا الأتراك ضد العرب، ورغبتهم في أن تكون سوريا مستعمرة لفرنسة لا أن تصبح مستقلة ذات سيادة»[3].

ويؤكد المؤرخ التركي م. كمال أوكه، بالاستناد إلى وثائق المتحف البريطاني، بأن مصطفى كمال كان على اتصال منذ انعقاد مؤتمر سان ريمو ١٩٢٠ برؤساء العشائر العربية والكردية في العراق من أجل تشكيل جبهة مقاومة عريضة ضد الإنكليز في المنطقة[4].

---

(١) M. Kemal Oke: Arap-Turk: Uslasmasicin Bosa Giden Tesebbusler (1918-1920) Ankara, 1988. Sh. 33

(٢) المصدر نفسه.

(٣) د. عبد اللطيف اليونس: الأعمال الكاملة: المجموعة الأولى (ثورة الشيخ صالح العلي بين عالمين) حياة رجل في تاريخ أمة، دار الثقافة، دمشق، ط٣، ١٩٩٤، ص: ٦٥.

(٤) Oke: Musul-Kerkuk Dasyasi, sh. 16.

وكانت أذهان العرب مهيأة، بعد غدر الحلفاء بهم، للاتفاق مع الأكراد وحركة مصطفى كمال لمقاومة الاستعمار الغربي[١]، لهذا لم يبخل الشعراء العرب في تهنئة مصطفى كمال في انتصاراته على الحلفاء، فكتب أحمد شوقي قصيدة بعنوان (تهنئة للثوار في أنقرة) يقول فيها[٢].

قم نادِ أنقرة وقل يهنيك ملك بنيت على سيوف بنيك

يا بنت طوروس المرد طأطأت شمم الجبال رؤوسها لأبيك

لم ينقذ الإسلام أو يرفع له رأساً سوى النفر الأولى رفعوك

وكان العديد من الزعماء العرب قد بعثوا برسائل إلى مصطفى كمال حول ضرورة التعاون بين حركتي التحرر العربية والتركية ضد الاستعمار الغربي الذي يطمع لاستعمار بلادهم، وتتفق المصادر التركية[٣] والعربية[٤] على أن المخابرات الفرنسية استطاعت الحصول على نص الرسالة التي بعث بها مصطفى كمال إلى الزعماء العرب حول ذلك، فسارع الجنرال غورو لسحب قواته من بلاد الأناضول ترضيةً لمصطفى كمال، وتجميعها في سوريا. وبذلك قطع الطريق على محاولات الصلح والتفاهم بين العرب والأتراك، ولاسيما أن أغلبية المسلمين في حلب ودمشق كانوا يحملون أحاسيس ودّية لطلبات الأتراك ونضالهم ضد الغرب الاستعماري. فقد وزعت في حلب منشورات تعكس أفكار مصطفى كمال التحريرية، وخصوصاً أن الزعماء العرب المعروفين في الموصل، ولا سيما زعماء حزب بغداد، كانوا يسعون لتحريض الحركة الإسلامية ضد الغرب الاستعماري، تلك التي كانت في توافق فكري مع الحركة الكمالية بشكل خاص، ومع مشاعر الأتراك بشكل عام[٥].

---

(١) إبراهيم الداقوقي: صورة العرب لدى الأتراك، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦، ص: ٦٦.

(٢) شوقي: الموسوعة الشوقية، الأعمال الكاملة، مج٤، ص: ٢٤٢ - ٢٤٩.

(٣) M. Kemal Oke: Arap-Turk مصدر سبق ذكره.

(٤) إبراهيم الداقوقي: صورة العرب لدى الأتراك مصدر سبق ذكره ١٩٩٦، ص: ٦٥.

(٥) M. Kemal Oke: Arap-Turk مصدر سبق ذكره.

أما المصادر العربية فتقول: «إن مصطفى كمال لما رأى ثورة عنيفة قد التهبت في جبال (اللاذقية) ضد الفرنسيين، قرر مساعدة الثورة ومدّها بالعون المادي والمعنوي، وهناك نص رسالة من مصطفى كمال يمجّد فيها ثورة الشيخ صالح العلي ثم نكث مصطفى كمال بوعوده، ورفض استقبال مبعوث الشيخ صالح العلي بعد جلاء الفرنسيين عن تركيا في أعقاب صلح بوزانطي بين الطرفين في تشرين الثاني ١٩٢١[1].

والشيء الذي يبدو واضحاً أن فرنسا كانت أسبق الدول الأوروبية إلى الاعتراف بالحاكم الفعلي الجديد لتركيا في أنقرة، وهو مصطفى كمال، حتى قبل أن ينتصر مصطفى كمال على اليونانيين في إينونو وسقاريا، إذ أوفدت إلى أنقرة (فرانكلين بويون) الذي عقد مع مصطفى كمال معاهدة سرّية في ١٠ تشرين الأول/ ١٩٢١، انسحبت فرنسا بموجبها من مجموعة دول الحلفاء واعترفت فيها بعدم شرعية معاهدة سيفر، وتفرغت فيه لمواجهة الحركة الوطنية السورية[2].

وقد كرّست هذه المعاهدة السرّية، اتفاق الهدنة الذي عقد بين الكماليين والفرنسيين في بوزانطي، في العام نفسه، والذي تعهدت فيه فرنسا بالجلاء عن كيليكيا والإفراج عن ٨٠ ألف جندي تركي، كما تعهّد مصطفى كمال بأن يوقف إمدادات الأسلحة عن الثوار في سوريا، وبعد ما كانت مناطق لواء اسكندرون ومرعش وأورفا وعنتاب في تركيا ملجأً للثوار السوريين، أصبح مصطفى كمال يضايق الثوار بعد أن قطع الإمدادات عنهم، ونتيجة هذه الصفقة بين مصطفى كمال والفرنسيين ساءت العلاقات بين الثوار في سوريا ومصطفى كمال[3].

لقد خدع مصطفى كمال العرب، خلال حرب التحرير التي خاضها (١٩١٩ ـ

---

(١) د. عبد اللطيف اليونس: الأعمال الكاملة، المجموعة الأولى، مصدر سبق ذكره، ص: ١٦٣ ـ ١٦٩.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، بيروت، القاهرة، دار الشروق، ١٩٨٢، ص: ٣٨.

(٣) مصطفى الزين: ذئب الأناضول، مصدر سبق ذكره، ص/ ١٨٢ ـ ١٩٠.

١٩٢٣) إذ أكّد بأنه يحارب المحتلين دفاعاً عن خليفة المسلمين، لذلك فقد سانده الزعيم الليبي المعروف الشيخ السنوسي، ودعا العرب جميعاً للوقوف مع كفاح الأتراك ضد المحتلين، لإنقاذ خليفة المسلمين، وتشكيل الفدرالية الإسلامية بعد التقائه بالزعيم اليمني الشيخ الإدريسي[١].

فخلال حرب الاستقلال التي خاضها مصطفى كمال، كانت النخب العربية بمعظمها على اختلاف مذاهبها واتجاهاتها ما زالت تنظر إيجاباً إلى حركته، وقد وصف أحد الكتّاب العرب المعروفين باتجاههم الإسلامي حروب مصطفى كمال (١٩١٩ ـ ١٩٢٣): «بالفتح المبين في تحرير بلاده وإلغائه النظام العثماني القديم، الذي لم يكن غير شبح هزيل، أفلت من أيدي الحروب والكوارث، فنفخ في ذلك الشبح روح البطولة حتى استوى، وبنى على الأطلال ملكاً عزيزاً، وقلب القبور إلى قصور وبعث في الأشباح خلقاً جديداً»[٢].

ويقول آخر في مصطفى كمال وحروبه التحريرية، «لقد كان أتاتورك ينشد فوق استقلال تركيا مجتمعاً عصرياً، وكان يفهم الحضارة على أنها ليست شرقية أو غربية، بل هي وحدة تتألف من درجات، وأن أعلى درجاتها توجد في الأمم الغربية، وأسفل درجاتها في الأمم الشرقية، وأن الثورة التركية التي أشعلها كمال أتاتورك في عام ١٩٢١ أكبر من الثورات المألوفة»[٣].

وخلال حرب التحرير التركية (١٩١٩ ـ ١٩٢٣)، ظلّ العرب على ولائهم للخليفة في استانبول، فتقول أحد المصادر العربية: «إن العرب الذين ثاروا يوم ٦ أيار ١٩١٦ على الدولة العثمانية ثاروا على حكومة الاتحاد والترقّي، وليس على الأتراك أو ضد خليفة المسلمين، بدليل أن الدعاء للسلطان العثماني، وهو

---

(١) إبراهيم الداقوقي: صورة العرب لدى الأتراك، مصدر سبق ذكره ١٩٩٦ ص: ٥٥.

(٢) فهمي المدرس: (عبر من الماضي القريب) في: فهمي المدرس: مقالات سياسية، تاريخية، اجتماعية، ج٣ (بغداد: مطبعة الشعب، ١٩٣١ ـ ١٩٣٢)، ص٧٤، وهذه المقالة منشورة في جريدة الاستقلال ٢٤/ ٤/ ١٩٣١.

(٣) سلامة موسى: كتاب الثورات، بيروت: دار العلم للملايين، ٩٦٠، ط٢، ص: ١٠٦ و١٠٨.

خليفة المسلمين استمر في مساجد الحجاز لمدة سنة كاملة بعد الثورة العربية»[1].

في هذه النقطة، تقدّم المصادر التركية رأياً معاكساً تماماً، إذ تذكر هذه المصادر «أصدر الخليفة فتوى دعا فيها المسلمين إلى الجهاد المقدس في الحرب العالمية الأولى، لم تجد الآذان الصاغية، حيث استطاع العدو (الحلفاء) دفع قوات من المسلمين الهنود والجزائريين والتونسيين لمحاربة جيش الخليفة، بل إن المسلمين الخاضعين مباشرة للحكم العثماني، وخصوصاً العرب، شاركوا في الحرب عبر التحاقهم غدراً بمعسكر العدو وطعن الأتراك من الخلف.. حيث تؤكد هذه الواقعة التاريخية بشكل لا جدال فيه بأن الخلافة أصبحت أمراً غير ذي أهمية أو قيمة في حياة المسلمين، بحيث أصبحت مسألة غير مجدية، وحملا ثقيلاً على الدولة العثمانية يجب أن تتخلص منه»[2].

في نهاية المطاف، نجح الاستعمار الغربي نجاحاً باهراً بسياسته المزدوجة ضد العرب والأتراك، ففي حين أيد مطالبهم ظاهرياً عمل على تقسيم بلادهم سراً، كما استطاع أن يضرب إسفيناً بين العرب والأتراك من جهة، وإبعاد الحركة الكمالية عن العرب من جهة أخرى[3].

٣ ـ علمانية أتاتورك وأثرها في العلاقات العربية ـ التركية

وفي ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٢، اتخذ مصطفى كمال قراراً بإلغاء السلطنة العثمانية وفصلها عن الخلافة، «وتحت تهديده بقتل النواب المعارضين لاقتراحه، ورغم تهديد أنصاره النواب في الجمعية الوطنية بسحب مسدساتهم ووضعها على المقاعد، لم ترتفع سوى أيدي أنصاره المسلحين وعدد قليل من النواب الخائفين، ورغم هذا، فإن مصطفى كمال أعلن بأن اقتراحه قد أقرّ بالإجماع»[4].

(١) سليمان موسى: (الثورة العربية: محاولة للفهم) ورقة قدمت إلى مؤتمر العلاقات العربية ـ التركية المنعقد في جامعة اليرموك بالأردن عام ١٩٨٥، الملخص، ص: ٣.

(٢) Tarih III Orta (Ankara, Maarif Bakanligi yayinevi, 194) Sh. 309.

(٣) د. إبراهيم الداقوقي: صورة العرب لدى الأتراك، مصدر سبق ذكره ١٩٩٦، ص: ٣٠.

(٤) مصطفى الزين: ذئب الأناضول، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

وعندما وصل خبر إلغاء السلطنة إلى استانبول، التي احتلها قائده رأفت بدون مقاومة، غادر السلطان محمد السادس (وحيد الدين) استانبول على ظهر بارجة بريطانية إلى إيطاليا، وفي ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢، دعا مصطفى كمال الجمعية الوطنية (البرلمان) لانتخاب خليفة جديد مكان الخليفة الهارب، فانتخب بناءً على اقتراح من مصطفى كمال، وبالإجماع، عبد المجيد ابن السلطان عبد العزيز خلفاً لوحيد الدين[1].

وبعد توقيع نائبه عصمت إينونو في ٢٣ تموز/ ١٩٢٣ على معاهدة لوزان مع الحلفاء تم إعلان النظام الجمهوري في تركيا، وانتخاب رئيس للجمهورية يكون متمتعاً بالسلطات التنفيذية كافة، وفي مساء ٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٣، انتخب مصطفى كمال أول رئيس للجمهورية التركية، كما أصبح الجنرال عصمت إينونو أول رئيس حكومة في ظل النظام الجمهوري الجديد، الذي أصبح فيه مصطفى كمال بالإضافة إلى كونه رئيساً للجمهورية، رئيساً للجمعية الوطنية (البرلمان) وقائداً أعلى للجيش[2].

وفي ٣ آذار ١٩٢٤، قرر المجلس الوطني الكبير (البرلمان) في أنقرة في جلسة سرية الموافقة على اقتراح مصطفى كمال بخلع الخليفة وإلغاء الخلافة، ونفي جميع أفراد الأسرة العثمانية الحاكمة من الأراضي التركية[3].

لقد صُدم الكثير من الأتراك والعرب بإزاحة نظام الخلافة، ووقفوا بصمت إزاء سياسة أتاتورك الذي نجح في استقطاب جميع مراكز القوى بيديه لقد ظهر أتاتورك في شهر آب/ ١٩٢٥ بقبعة بانما (Panmahat) في العديد من مدن الأناضول، وفي شهر تشرين الثاني ١٩٢٥، غدا لبس الطربوش جريمة يعاقب عليها القانون.. كما ألغى أتاتورك الطرق الصوفية، وحلَّ المجالس الدينية للدراويش وحلقاتهم، ومنع زيارة المقابر والأماكن الدينية عام ١٩٢٥.

ومع بداية عام ١٩٢٦، بدأت تركيا العمل بالتقويم الميلادي المستخدم في

---

(١) المصدر نفسه: ص: ٢٠٥.

(٢) المصدر نفسه: ص: ٢٠٥.

(٣) محمد عزة دروزة: تركيا الحديثة، بيروت (د.ت)، ١٩٤٦، ص: ٧١ ـ ٧٩.

الغرب، وألغي العمل رسمياً بالتقويم الهجري الإسلامي، والأجهزة الحكومية العثمانية المختصة به. وفي عام ١٩٢٨، أعلن أتاتورك إجراءات تقضي بإلغاء مادة (الإسلام دين الدولة التركية)، وفي عام ١٩٢٨ أيضاً استخدمت الحروف اللاتينية الجديدة بدل الحروف العربية في الكتابة، وفي عام ١٩٣٥، جرى تبديل يوم العطلة الأسبوعية من الجمعة الذي له قدسية في الدين الإسلامي، إلى عطلة نهاية الأسبوع الأوروبية (يوم الأحد). رغم أن يوم الجمعة لم يكن تقليدياً كيوم عطلة عند المسلمين فحسب، بل هو، أكثر من ذلك، إنه يوم سوق وحركة وتجمّع وعبادة[١].

وبعد أن أرغم مصطفى كمال الشعب التركي على كتابة اللغة التركية بالأحرف اللاتينية بدل الأحرف العربية لإحداث قطيعة تامة مع ماضي تركيا الإسلامي الحضاري ومع العرب، لم يكتفِ بذلك، بل أمر بترجمة القرآن الكريم إلى اللغة التركية، كما أجبر المؤذنين على الأذان باللغة التركية بدل العربية، والمصلّين على الصلاة بالتركية[٢].

وبعد إلغاء الخلافة واستبدال الأحرف العربية باللاتينية وسلسلة أعماله التغريبية العلمانية المعادية للعرب والإسلام، أصبح مصطفى كمال يمثّل لكل المجموعات الثقافية العربية والشرائح الاجتماعية التي تلتزم عاداتها وتقاليدها ومعتقداتها الإسلامية كمناهضين ومنتقدين لسياسته التغريبية، والتي مسحت عنه زعامته الوطنية وبطولاته العسكرية، باعتباره خارجاً على الدين والسلطنة والخلافة والأعراف والمبادىء والقِيَم الإسلامية المشرقة[٣].

كما أصبح مصطفى كمال في نظر العرب والمسلمين «أول حاكم معاصر

(١) سيّار الجميل: العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، مصدر سبق ذكره، ص: ١٥١ ـ ١٥٥.

(٢) مصطفى الزين: ذئب الأناضول، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٥٠ ـ ٢٥٨.

(٣) سيّار الجميل: العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، مصدر سبق ذكره، ص: ١٢٧.

خرج في حكمه على عقيدة الإسلام، وكان أول الذين نكّلوا بالتراث والمجتمع الإسلاميين، وما جرت سياسته الحمقاء على الإسلام والعرب والمسلمين من ويلات، وأنه ـ عندهم ـ ذلك اليهودي الذي له ارتباطات مع الماسونية العالمية... والذي نجح في تحقيق أهدافها بتفتيت عرى الخلافة، وكبح جماح العالم الإسلامي والحضارة الإسلامية أمام الغرب الكافر»[1].

والشاعر العربي الكبير أحمد شوقي الذي طالما مدح أتاتورك من قبل، كتب قصيدة نعى فيها الخلافة الإسلامية ومنتقداً أتاتورك على هذا الإلغاء بعنوان (نعي الخلافة الإسلامية)[2]، قال فيها:

الهند والهةٌ ومصر حزينةٌ   تبكي عليك بمدمع سماحي
والشام تسأل والعراق فارسٌ   أمحا من الأرض الخلافة ماحي
استغفر الأخلاف لست بجاحدٍ   من كنت أدفع دونه والاحي

كان مصطفى كمال يؤمن إيماناً راسخاً أن حركة التغريب التي يقوم بها، من متطلباتها فصم عرى الروابط بين تركيا والعرب خصوصاً، فقد وقف في أحد الأيام ليعلن أمام البرلمان التركي: «أليس من أجل الخلافة والإسلام ورجال الدين قاتل القرويون الأتراك، وماتوا طوال خمسة قرون؟ لقد آن الأوان أن تنظر تركيا إلى مصالحها، وتتجاهل الهنود والعرب، وتنقذ نفسها من تزعم الدول الإسلامية»[3].

وفي تقويم عربي إسلامي لتجربة أتاتورك يقول محمد أركون: «إن تجربة أتاتورك قد ذهبت بعيداً في جرأتها. لكنها لم تكن في الواقع إلا كاريكاتيراً للعلمنة رافقته بعض التصرفات كما حدث ذلك في فرنسا سابقاً»[4].

---

(١) المصدر نفسه، ص: ١٢٨.
(٢) شوقي: المجموعة الكاملة، مصدر سبق ذكره، ص: ٥٠٧ ـ ٥١٣.
(٣) Mustafa Kemal Ataturk, Nutuk: Gazi Mustafa Kemal tradindan (Istanbul: 1938 Devlet Basimevi, 1938) p: 241.
(٤) محمد أركون: تاريخية الفكر الإسلامي: ترجمة هاشم صالح (بيروت: مركز الإنماء القومي، ١٩٨٦)، ص: ٢٧٨.

أما الباحث أحمد صدقي الدجاني فيقول: «إن التخريب الحضاري كان كبيراً حين تولّى السلطة مستغربون أرادوا فرض أفكارهم بالقوة، ونكتفي بالإشارة إلى تجربة أتاتورك وبهلوي المجاورتين للوطن العربي»[١].

وتؤكد بعض المصادر التركية، أن إلغاء مصطفى كمال للخلافة الإسلامية كانت ضمن صفقة مع الغرب، فالمفكر التركي رضا نور، الذي كان الرئيس الثاني للوفد التركي إلى مؤتمر لوزان يؤكد على دور حاييم نعوم اليهودي في تقريب وجهات النظر بين الوفدين الإنكليزي والتركي عندما طلب اللورد كيروزن رئيس الوفد البريطاني من حاييم نعوم الذي كان بمثابة المستشار لعصمت إينونو إبلاغ الأخير بضرورة تنفيذ تعهداته السابقة، ومن ضمنها إلغاء الخلافة وإلا فلن يتم التوقيع على معاهدة الصلح، حيث كان ناحوم معنياً جداً بهذا الأمر، وكان بمثابة الوسيط للوصول إلى هذا الاتفاق[٢].

أما رؤوف أورباي (١٨٨١ ـ ١٩٦٤) الذي كان وزيراً للبحرية في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨ ثم أصبح عضواً في مجلس المبعوثان التركي باسم جمعية الدفاع عن الحقوق حيث نفاه الإنكليز إلى جزيرة مالطا فيقول في مذكراته: «إن ثمة اتفاقية سرّية مرافقة لاتفاقية لوزان تقضي بضرورة إلغاء تركيا لمقام الخلافة والأخذ بالعلمانية وتشريع القوانين التي تفصل الدين عن الدولة برغبة من عصمت إينونو رئيس الوفد التركي المذكور، وبتأثير حاييم ناحوم (نعوم) رئيس حاخامي استانبول الذي كان يعمل وسيطاً بين الوفدين الإنكليزي والتركي في المؤتمر وبضغوط من اللورد كيرزون البريطاني»[٣].

إن مؤرخي الفترة الكمالية، المتشبعين بالأفكار القومية المتطرفة مثل: يوسف

(١) أحمد صدقي الدجاني: (الفكر العربي والتغيير في الوطن العربي) ورقة قدمت إلى: التراث وتجليات العصر في الوطن العربي (الأصالة المعاصرة). بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، المركز، ١٩٨٥)، ص: ٣١٩.

(٢) Riza Nur: Lozan Zaferın: Hezimet mi (Ankara: 1974) Sh. 273.

(٣) Huseyin Rauf Orbay, Hatiralari ve yleyem d. 97-Ikle Ile Rauf Orbay (Istanbul 1981) Sh. 96.

آقجو ويوسف ضياء وسعدي مقصودي ورشيد صفوت، قد وضعوا المؤلفات التاريخية التي تتجاهل العرب، وإذا ما ذكروهم فإنهم يذكرونهم ـ أي العرب ـ كأعداء وخونة وطاعني الأتراك في الظهر(١).

وفي عهد مصطفى كمال تأسست (جمعية أبحاث التاريخ التركي) في نيسان ١٩٣١. والتي كان أول مقرراتها الرجوع إلى التراث التركي، ومحاولة تفسير وقائع التاريخ العربي كافة وفق (نظرية الشمس) المتطرفة عام ١٩٣٢، التي ادعت أن التراث ـ أو الحضارة التركية ـ أساس الحضارات القديمة في العالم، هذه النظرية التي بنت جداراً عالياً من الشكوك والنبذ والرفض بين التراث التركي القديم والتراث الإسلامي بعد أن امتزجا لأكثر من ألف عام(٢).

وفي الفترة الكمالية، بدأت كتب التاريخ التركية الرسمية التي تدرَّس في المدارس التركية بإخضاع الإسلام، الذي هو جزء لا يتجزأ من التاريخ العربي للأسس العلمانية التركية، بفصل الدين عن الدولة، فرُفعت ألفاظ التقديس التركية عن شعارات الإسلام وشخصياته، حيث حذفت كلمة (حضرة) التي كانت تسبق اسم الرسول (ص) وأسماء الصحابة والخلفاء الراشدين(٣).

وضمن هذا السياق الفكري تم تغليف عرض بعض الوقائع الدينية بشيء من الشك والريبة مثل: «التقليد العربي ينسب إلى النبي إبراهيم بناء الكعبة»(٤). أو «ثمة اختلاف كبير في الروايات المتعلقة بطفولة الرسول محمد (ص) وشبابه»(٥)، أو «في التقليد العربي ثمة قبول بأن الوحي أنزل عن طريق ملاك اسمه جبرائيل»(٦).

إن رغبة أتاتورك في ترسيخ (الإنعزالية) كمبدأ على صعيد السياسة الخارجية

---

(١) Turkiye cumhuriyet: Tarih, III Orta Okul (Istanbul: Maarif Bakaniligi, 1933) Sh. 303.

(٢) د. إبراهيم الداقوقي: صورة العرب لدى الأتراك، مصدر سبق ذكره ١٩٩٦، ص: ٤٤ ـ ٤٥ ـ ٧٣.

(٣) المصدر نفسه، ص: ٧٤.

(٤) Tarih II, Orta Zamanlar (Ankara, Maarif Bakanligi, Devlet Kitaplari), Sh. 85.

(٥) المصدر نفسه، ص: ٨٩.

(٦) المصدر نفسه، ص: ١١٨.

انطلاقاً من شعار (سلام في الداخل، سلام في الخارج) لم تكن تعني إغماض العين عما يجري خارج الحدود، بقدر ما عنت الانسحاب من العلاقات التي تحكم المجتمعات الشرقية، والانفتاح على الغرب واقتباس قِيَمه[1].

وإذا كان ثمة إعجاب مكبوت بأتاتورك، فقد قلّل منه إنكاره الدّين وكرهه العرب، ثم إن تجربة البناء الوطني التي اصطنعها أتاتورك، عاشها العرب في مرحلة لاحقة، فالبناء الوطني التركي قبل الحرب العالمية الثانية، ارتبط بصورة أوروبا المتقدمة، أما البناء الوطني في الدول العربية ومنها سوريا، فقد قام مع انبثاق الأفكار المناهضة للاستعمار، مما باعد في الأهداف التي وضعها كل شعب لنفسه[2].

وفي شهر تشرين الثاني ١٩٣٨، توفي مصطفى كمال أتاتورك في إحدى غرف قصر (الدولما بفجا ساراي) قصر السلطان عبد الحميد في استانبول، وقد تم دفنه فوق قمة مدينة أنقرة والتي أقيم فوقها فيما بعد ضريح أتاتورك المعروف بـ (آنيت قبر)[3].

سلخ لواء اسكندرون وأثره في العلاقات العربية ـ التركية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية

مع تولّي عصمت إينونو رئاسة الجمهورية التركية في ١١ تشرين الثاني ١٩٣٨ خلفاً لـ مصطفى كمال أتاتورك، دخلت العلاقات السورية ـ التركية فصلاً دامياً من خلال سلخ لواء اسكندرون، وعلى الرغم من أن عصمت إينونو حاول أن يمشي على منوال سياسة معلمه مصطفى كمال داخلياً وخارجياً، والتي تتلخص

(١) محمد نور الدين: (الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية) فصل في العرب والأتراك في عالم متغير، ج١، ص: ١١٧.
(٢) خالد زيادة: (العرب والأتراك في التاريخ العثماني)، فصل في: العرب والأتراك في عالم متغير: مصدر سبق ذكره، ص: ٦٦.
(٣) مصطفى الزين ذئب الأناضول، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٥٩.

في جملة واحدة (سلام في الداخل وسلام في الخارج)[1]، أي لا صراع طبقي ولا حرب أهلية داخل تركيا، ولا حروب أو نزاعات خارجية مع الدول المحيطة أو البعيدة عنها، إلا أن سلخ لواء إسكندرون بشكل نهائي عن سوريا تَم في عهده.

يقع لواء اسكندرون في الزاوية الشمالية الغربية من سوريا، وتقدَّر مساحته بـ /٤٨٠٦/كم٢، يرتبط اللواء بسوريا عبر الخط الحديدي اسكندرون ـ حلب، وبطريق معبّد يربط إنطاكية بمدينة حلب، وآخر يربط مدينة إنطاكية باللاذقية، ومن أهم مدنه: إنطاكية واسكندرون[2].

وطوال العهود التاريخية منذ الفتح الإسلامي وحتى سلخ اللواء عام ١٩٣٩، كان تابعاً لولاية حلب تحديداً. وكانت هذه الولاية تضم بالإضافة إلى اللواء المدن التي تقع حالياً دخل حدود الدولة التركية وهي: أضنة، مرسين، مرعش، أورفه، كلز، عنتاب. وقد تخلّى الشريف حسين أمير مكة عبر مراسلاته مع الإنكليز قُبيل ثورته على الأتراك عام ١٩١٦ عن مدينة أضنة ومرسين، رغم أنه كان يطالب بكلتا المدينتين أن تكونا ضمن حدود المملكة العربية التي سيحكمها بعد جلاء الأتراك عنها، ففي رسالته إلى مكماهون بتاريخ ١٤ تموز ١٩١٥ الموافق لـ ١٨ رمضان ١٣٣٣هـ، طالب الشريف حسين في المذكرة الملحقة بالرسالة بـ «أن تعترف إنكلترا باستقلال البلاد العربية من مرسين ـ أضنة حتى الخليج الفارسي»[3].

وفي رسالته الثانية إلى مكماهون بتاريخ ١٩ أيلول ١٩١٥، أضاف الشريف حسين قائلاً: «إن هذه الحدود المطلوبة ليست لرجل واحد تتمكن من إرضائه ومفاوضته بعد الحرب، بل هي مطالب شعب يعتقد أن حياته في هذه الحدود.

---

(١) مصطفى الزين: ذئب الأناضول، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٥٩.

(٢) ألكسندر كشيشيان: كفاح الأرمن من أجل عروبة لواء اسكندرون، دار طلاس للنشر، حلب، بدون تاريخ، ط١، ص: ١٤ ـ ١٩.

(٣) الوثائق والمعاهدات السرية في بلاد العرب، جريدة الأيام: ص: ٢.

وهو متفق بأجمعه على هذا الاعتقاد وعلاوة على هذا، فإن العرب لم يطلبوا ـ في تلك الحدود ـ مناطق يقطنها شعب أجنبي»[١].

لكن مكماهون ردَّ على الشريف حسين بتاريخ ٢٤ تشرين الأول ١٩١٥ قائلاً «إن مرسين واسكندرونة، وبعض الأقسام الواقعة في غربي دمشق وحماه وحمص وحلب، لا يمكن أن يقال عنها عربية محضة»[٢].

وأخيراً وافق الشريف حسين على سلخ مدينتي أضنة ومرسين من حدود مملكته، ففي رسالته إلى مكماهون بتاريخ ٥ تشرين الثاني/ ١٩١٥ قال فيها: «رغبة في تسهيل الاتفاق، وخدمة الإسلام، واجتناب كل ما من شأنه تعكير صفو المسلمين واعتماداً على صفات بريطانيا العظمى، ومواقفها الحميدة، فإننا نتنازل عن إصرارنا في ضم مرسين وأضنة إلى المملكة العربية. . .»[٣].

وبخسارة الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى، وتقهقر القوات التركية إلى داخل تركيا على أثر نزول القوات الفرنسية الشاطىء السوري بدءاً من ميناء اسكندرون فقد تخلت فرنسا لتركية بالإضافة إلى أضنة ومرسين عن مدينتي مرعش وديار بكر بمقتضى معاهدة سيفر لعام ١٩١٨[٤].

وبعد احتلال فرنسا لسوريا، وقيام ثورة الشيخ صالح العلي في الساحل السوري، وثورة إبراهيم هنانو في جبال الزاوية، وبضغط الثوار السوريين عقدت تركيا صفقة سرية مع مصطفى كمال في تشرين الثاني ١٩٢١ سمّيت اتفاقية (فرانكلين بويون)، انسحبت فرنسا بموجبها كما ذكرنا من قبل من مجموعة الدول الحليفة، واعترفت فيها بعدم شرعية معاهدة سيفر، وأفرجت لمصطفى كمال عن ٨٠ ألف جندي تركي أسير وتنازلت فرنسا لتركيا عن: مدينة عنتاب

---

(١) المصدر نفسه، ص: ٥.
(٢) المصدر السابق، ص: ٧.
(٣) المصدر السابق، ص: ٩.
(٤) وزارة التربية السورية، جغرافية الوطن العربي، الثالث الثانوي، ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥، دمشق، ص: ١٠٤.

وكلز وأورفه وجزيرة ابن عمر مقابل تعهُّد مصطفى كمال بوقف إمدادات الأسلحة عن الثوار في سوريا[١].

وأثناء الاحتلال الفرنسي لسوريا، جرى تثبيت الحدود السورية ـ التركية على طول ٧٠٠كم في عدد من البروتوكولات، كان آخرها بروتوكول عام ١٩٣٠، وقد جعلت الحدود في ثلاثة أقسام:

الأول: ويبدأ من جنوبي بانياس في صدر خليج الاسكندرونة حتى بلدة الراعي (جوبان بك) في شمال حلب، وهو يمرّ بميدان أكبس. الثاني: من محطة الراعي إلى نصّيبين على محاذاة السكة الحديدية، من الجنوب، وقد دخلت السكة الحديد والمحطات ضمن الأراضي التركية، ومنها قسم كبير من سهول الجزيرة العليا، ويمرّ خط الحدود بجرابلس وعين العرب وتل أبيض وراس العين والقامشلي عند نصيبين. الثالث: من نصيبين إلى جزيرة ابن عمر، ويسير في السهل إلى الجنوب الشرقي من جبال ماردين حتى دجلة، تاركاً نصيبين وجزيرة ابن عمر في الأراضي التركية[٢].

وفي ٢٣/٦/ ١٩٣٩، جرى تعديل آخر على الحدود السورية ـ التركية، نتيجة سلخ لواء اسكندرون، وأصبح خط الحدود يبدأ من البدروسية في شمال رأس البسيط على الساحل السوري ثم يقطع السفوح الجنوبية للجبل الأقرع، حتى يصل دركوش على نهر العاصي. حيث تساير الحدود الضفة الشرقية للنهر حتى جسر الحديد، ثم تتجه شرقاً وشمالاً بغرب سهل العمق حتى يصل ميدان أكبس، وبذا انسلخت إنطاكية وقرق خان وبيلان والاسكندرون كله[٣].

بذور مشكلة اللواء:

رغم إعلان الحكومة التركية في معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ أنها تتخلى عن كل الحقوق في المناطق الواقعة للجنوب من الحدود التي كانت تضم لواء

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، مصدر سبق ذكره، ص: ٣٨.

(٢) وزارة التربية السورية: جغرافية الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص: ١٠٤.

(٣) وليد رضوان: مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، أطروحة ماجستير، ص: ٢١.

اسكندرون أيضاً[1]. إلا أن تركيا تمكنت في اتفاقية أنقرة (فرانكلين ـ بويون) عام ١٩٢١ من وضع البذور الأولى للمشكلة عندما استطاعت أن تحصل من فرنسا في تلك المعاهدة على تطوير الثقافة التركية الخاصة، واعتبار اللغة التركية لغة رسمية في اللواء، من خلال وضع إداري ومالي خاص باللواء، ورغم اعتراف هذه المعاهدة بوجوب إدارة لواء اسكندرون باعتباره جزءاً من سوريا، فإن وضع اللواء السياسي كان مشوّشاً في الاتفاقية إلى حد السماح برفع العلم التركي في اللواء إلى جانب العلم الفرنسي[2] بالنظر إلى وقوع سوريا تحت الانتداب الفرنسي.

بعد معاهدة لوزان عام ١٩٢٣، واعتراف تركيا بكون لواء اسكندرون تابعاً لسوريا، ظلت مسألة اللواء كامنة ولم تخرج إلى حيِّز الوجود إلا في ٢٧ نيسان/ ١٩٣٤ عندما زار والي عنتاب التركي مدينة إنطاكية بموافقة الفرنسيين، وقد برز التواطؤ الفرنسي ـ التركي جلياً عندما سهّل الفرنسيون استقبال الوالي من خلال مظاهرات عارمة وصاخبة، تناشد مصطفى كمال بإنقاذ أتراك اللواء، وفي الوقت نفسه كان خطباء المجلس النيابي الأتراك يردِّدون قول مصطفى كمال المعروف: «إن لواء الاسكندرونة أرض تركية منذ أكثر من عشرين قرناً، ولا يمكن البتة أن يبقى مستعبداً»[3].

وبعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ بين سوريا وفرنسا، التي نصّت على توحيد سوريا ووعدت باستقلالها (بما في ذلك لواء إسكندرون)، احتجّت تركيا على هذه الاتفاقية، ونقلت المسألة إلى عصبة الأمم في كانون الثاني لعام ١٩٣٦، وقد بررت موقفها بأن تركيا قد وضعت أتراك اللواء بعهدة فرنسا الدولة المنتدبة على

---

(١) فليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، ص: ٣٢.

(٢) نظام مارديني: (خريطة سوريا في معرض تركي تهز أنقرة: لواء اسكندرون الغائب الحاضر في المعادلة الأقليمية)، مجلة البناء، العدد (٨٥٣)، بيروت ١٩٩٧/١/٤، ص: ٢٣.

(٣) ألكسندر كشيشيان: كفاح الأرمن من أجل عروبة لواء اسكندرون، مصدر سبق ذكره، ص: ٣٢ (فقرة من الخطاب الذي ألقاه مصطفى كمال في مدينة أضنة بتاريخ ١٩٢٣/٣/١٥).

سوريا، وبالتالي فإن تركيا لن تقبل أن يكون هؤلاء في عهدة السوريين، وطلبت تركيا من فرنسا أن تعامل اللواء بشكل مستقل، وتعقد معه معاهدة خاصة على غرار المعاهدة الفرنسية ـ السورية لعام ١٩٣٦[١].

وعندما عرض الأمر على مجلس عصبة الأمم، أوصى المجلس بإعطاء اللواء استقلالاً ذاتياً في إدارة أموره الداخلية، بينما تتعهد سوريا بتمثيله خارجياً، كما جاء في توصية المجلس أنه سيرسل مندوباً من فرنسا ليقيم في اللواء، ويشرف على تسيير أموره الذاتية إلى أن يصاغ نظام خاص باللواء[٢].

وكان التقسيم السكاني في لواء اسكندرون في تلك الفترة يشير إلى أن العرب يمثلون (٤٦٪) من مجموع السكان بحسب المصادر العربية[٣]، وكذلك المصادر الأجنبية[٤]. وحتى يصبح الأتراك الأغلبية في اللواء، الذي بلغ عدد سكانه في ذلك الوقت ٢٢٥ ألف نسمة، فقد قسم الفرنسيون عرب اللواء إلى طوائف مختلفة، اعتبرت كل طائفة قومية مستقلة لوحدها، وهكذا فقد قسم سكان اللواء إلى: أتراك، وعرب علويين، وعرب سنّة، وعرب روم، وعرب أرثوذكس وعرب روم كاثوليك[٥].

---

(١) عبد الحميد جلبي: (لن ننساك يا لواء اسكندرون)، صحيفة الوحدوي الاشتراكي، دمشق، العدد (٧٢)، ص: ٢، تموز ١٩٩٧.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ألكسندر كشيشيان: كفاح الأرمن من أجل عروبة لواء اسكندرون، مصدر سبق ذكره، ص: ١٤.

(٤) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ٣٢.

(٥) ألكسندر كشيشيان: كفاح الأرمن من أجل عروبة لواء اسكندرون، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٩، نقلاً عن الإحصاء الذي قامت به فرنسا في اللواء عام ١٩٣٦.

التوزيع السكاني الرسمي لسكان اللواء عام ١٩٣٦ (قبل سلخه)[1].

العنصر الإثني	العدد بالألف	النسبة المئوية
١ ـ أتراك	٥٨.٢١٢	٣٨
٢ ـ عرب علويون	٢٢.٦٢٠	٢٧
٣ ـ عرب سنّة	٦٢.٤٦١	١٠
٤ ـ عرب سنّة	٢٨.٨٥٧	١٣
٥ ـ روم أرثوذكس ومسيحيون	٢١.٤٧٤	٩.٥
٦ ـ أكراد	٤.٨٩١	٢.٥
٧ ـ شركس	٠.٩٥٤	١
		١٠٠٪

وبحسب إحصاء عام ١٩٣٦ في اللواء، فإن العرب يمثلون بحسب انتمائهم اللغوي أغلبية واضحة، إذ تصل نسبتهم إلى (٤٧٪) بينما لا تجاوز نسبة الأتراك (٣٨٪)[2].

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

سكان اللواء بحسب انتمائهم اللغوي عام ١٩٣٦ بحسب إحصاء ١٩٣٦[1]

العنصر الأثني الطائفي	النسبة المئوية
١ ـ المتكلمون باللغة العربية عرب علويون + عرب سنّة + عرب روم ومسيحيون من طوائف أخرى + شركس	٢٧ + ١٠ + ٩.٥ + ١٪ = ٤٧.٥٪
٢ ـ المتكلمون باللغة التركية	٣٧٪
٣ ـ المتكلمون باللغة الأرمنية	١٣٪
٤ ـ المتكلمون باللغة الكردية	٢.٥٪
	١٠٠٪

عام ١٩٣٧ أحيلت مسألة اللواء على عصبة الأمم، وفي ٢٩ أيار من هذا العام، تبنّى مجلس عصبة الأمم نظام اللواء الخاص، ويقضي: بربط اللواء بسوريا في الشؤون الداخلية، وقد وافقت عليه فرنسا وتركيا، كما دعت عصبة الأمم إلى انتخابات نيابية في اللواء مؤلفة من ٤٠ عضواً، يؤمن لكل طائفة كحد أدنى ما يلي: ٨ نواب للطائفة التركية، ٦ للعرب العلويين، ٢ للعرب السنّة، ٢ للأرمن، واحد لليونانيين[2].

وأرسلت لجنة دولية في ٩ نيسان ١٩٣٨ للإشراف على الانتخابات التي ستجري في أيار عام ١٩٣٨، لكن اللجنة الدولية غادرت اللواء في ٢٨ حزيران/١٩٣٨ غاضبة بعد ما رفعت تقريراً اتهمت فيه تركيا وفرنسا بعمليات تزوير، تبع ذلك احتلال الجيش التركي لـ اللواء في ٥ و٦ تموز ١٩٣٨[3].

وفي ٣١ تموز ١٩٣٨، أسفرت انتخابات برلمانية جرت بحماية الجيش

(١) المصدر نفسه.
(٢) محمد نور الدين: الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية، مصدر سبق ذكره، ص: ١٢٨.
(٣) المصدر نفسه.

التركي عن فوز الأتراك بـ/ ٢٢/ مقعداً من أصل (٤٠) مقعداً في برلمان. بعدها عقدت تركيا وفرنسا فيما بينهما معاهدة صداقة في أنقرة[١].

وفي ٢ آب ١٩٣٨، عقد برلمان اللواء جلسة أطلق فيها تسمية دولة هاتاي على لواء اسكندرون، وانتخب طيفور سوكن رئيساً واتخذت مدينة أنطاكية عاصمة لها، وفي شباط ١٩٣٩، تم فرض العملة التركية كعملة تداول وحيدة، ومصادرة العملة السورية. وفي بداية عام ١٩٣٩، صرح وزير خارجية تركيا في حينها سراج أوغلو للسفير الفرنسي (ماسيفلي): «أن الوقت قد حان لإنهاء فصول الرواية وإلحاق اللواء نهائياً بتركيا»[٢].

وفي ٢٣ حزيران/ ١٩٣٩، اعترفت فرنسا لتركيا بضمّ لواء الاسكندرون إليها واعتباره جزءاً من الجمهورية التركية، وفي ٣٠ حزيران من العام نفسه ألحقت تركيا اللواء نهائياً بها[٣]. مستفيدةً من تواطؤ ودعم الاتحاد السوفييتي لخطوتها تلك، وتأييده أيضاً لتركيا في المطالبة بمدينة حلب ومنطقتها كلها أيضاً مقابل أطماعه في المضائق التركية (الدردنيل والبوسفور) وكذلك تنازل تركيا له عن الولايات الأرمنية السوفييتية[٤].

انعكاس سلخ اللواء على العلاقات التركية ـ السورية:

صحيح أن العلاقات السورية ـ التركية قبل سلخ اللواء عام ١٩٣٩ لم تكن في أحسن حالاتها، بعد الانفصال المدوّي بين الشعبين في الحرب العالمية الأولى وبعد حكم اتحادي أرعن دام عشر سنوات (١٩٠٨ ـ ١٩١٨) غطت فيه إعدامات جمال باشا على فضائل أربعة قرون كاملة من الحكم العثماني للبلاد العربية إلا أن قضية اللواء أضافت عداءً وبغضاً لم تستطع السنوات التالية أن تخفف منه. إذ إن اللواء برأي الحكومات السورية المتعاقبة منذ الاستقلال ظلّ

---

(١) ألكسندر كشيشيان: كفاح الأرمن من أجل عروبة لواء اسكندرون، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٠ ـ ٣٤.
(٢) د. عبد اللطيف اليونس: الأعمال الكاملة، مصدر سبق ذكره، ص: ١١٣.
(٣) عبد الحميد جلبي: لن ننساك يا لواء اسكندرون، ص: ٢.
(٤) نظام مارديني: خريطة سوريا في معرض تركي تهز أنقرة مصدر سبق ذكره، ص: ٣٣.

جزءاً لا يتجزأ من سوريا، وفي أول بيان قدّمته الحكومة السورية أمام مجلس النواب السوري تعرضت فيه إلى قضية اللواء، وأعلنت عن تمسكها به، حتى قبل أن تحصل سوريا على استقلالها كاملاً فيما بعد عام ١٩٤٦[١].

وعلى الجانب الآخر ظلّ لواء اسكندرون والخوف من مطالبة سوريا باستعادته هاجساً تركياً بعد عشرات السنين من سلخه، وقد اعتبر تقرير أعدّته رئاسة الأركان التركية في حزيران عام ١٩٨٠: أن سوريا هي العدو الأكبر لتركيا، وأن مسألة لواء الإسكندرون ستكون بؤرة التفجر في العلاقات مع سورية[٢]. لأن الأتراك يخشون أن تكون مطالبة سوريا بلواء اسكندرون مقدمة للمطالبة باستعادة منطقة أوسع وتضم: أضنة، عنتاب، أورفه، ديار بكر، ماردين[٣].

كما أن الصحافة التركية بدأت تحذر: (لنكن مستعدين: إن سوريا إلى جانب دعمها لحزب العمال الكردي PKK، على وشك أن تثير من جديد وفي وقت قريب مسألة الاسكندرون، التي لم تطرحها منذ مدة طويلة)[٤].

وقد أعدّت رئاسة الأركان التركية تقريراً كتب فيه الجنرال كنعان إيفرين رئيس الأركان في ذلك الوقت، ورئيس الجمهورية في عقد الثمانينات ما يلي: «منذ اللحظة التي تحررت فيها سوريا من الانتداب الفرنسي، وهي تسعى من أجل إلحاق هاتاي بها»[٥].

لذلك يركّز الأتراك عبر مراسلاتهم الرسمية مع الحكومة السورية، على اعتبار لواء اسكندرون أرضاً تركية، من خلال مطالبتهم الدائمة بضمِّ مياه نهر العاصي الذي يصبّ في لواء اسكندرون (أنطاكية) إلى ملف المفاوضات الثنائية المائية باعتباره نهراً دولياً، إذ إن السفارة التركية تقول في مذكرتها إلى وزارة الخارجية

---

(١) د. عبد اللطيف اليونس: الأعمال الكاملة، مصدر سبق ذكره، ص: ١١٣.
(٢) نظام مارديني: خريطة سوريا في معرض تركي تهز أنقرة مصدر سبق ذكره، ص: ٣٠.
(٣) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ٦٤.
(٤) نظام مارديني: مصدر سبق ذكره، ص: ٣٦.
(٥) المصدر نفسه، ص: ٣٠.

السورية بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٩٥ تحت رقم (٥٩٥) ما يلي: «تنتهز السفارة هذه المناسبة لتذكر الوزارة بأنه بخصوص نهر العاصي، والذي يمرُّ عبر الأراضي التركية، فإن سوريا لم تجرِ مشاورات بشأنه مع تركيا، بل عمدت إلى اتخاذ إجراءات من جانب واحد، ومن ضمنها توقيع بعض الاتفاقيات مع جيرانها الآخرين وبهذه المناسبة فإن تركيا تؤكد مجدداً على أنها تحتفظ بحقوقها كافة المتعلقة بهذا النهر»[1].

وفي ضوء إصرار الدولتين على اعتبار لواء اسكندرون جزءاً منهما، فإن الجانب التركي يستعد في حال طالبت سوريا بنقل قضية اللواء إلى الأمم المتحدة، فالأتراك يقولون على لسان الجنرال كنعان إيفرين في التقرير الذي أعدّته رئاسة الأركان التركية عام ١٩٨٠ ما يلي: «وسورية التي لم تعترف بضمِّ تركيا لهاتاي (لواء اسكندرون) ولا بالاتفاقية التي وقَّعها الجانبان التركي والفرنسي في حزيران ١٩٣٩، تواصل إظهار هاتاي ضمن حدودها الوطنية، ومن أجل تحقيق آمالها بخصوص هاتاي، تعمل سوريا بوضوح وبصورة سرّية على الإكثار من النسل وسط السكان العرب، وعلى انتقال أكثرية ملكيات الأراضي إلى المجموعة العربية، وعلى نشر الثقافة العربية، وتسعى سوريا كذلك إلى ضمانة إجراء استفتاء في إقليم هاتاي في اللحظة التي يكون فيها المناخ الدولي ملائماً لذلك»[2].

وبحسب التقرير الذي أعدّته رئاسة الأركان التركية، فإن التوزيع السكاني في اللواء تبعاً لمصادر هيئة الأركان التركية، وكذلك صحيفة (NOKTA) التركية يشير إلى زيادة عدد الأتراك على العرب بأعداد ضئيلة[3]، رغم الجهود الضخمة التي بذلتها الدولة التركية لتوطين الأتراك من خارج اللواء وداخله خلال أكثر من أربعين عاماً.

---

(١) وزارة الخارجية السورية: مذكرة السفارة التركية الموجهة إلى وزارة الخارجية السورية بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٩١.

(٢) نظام مارديني: مصدر سبق ذكره، ص: ٣٠.

(٣) المصدر نفسه، ص: ٣٤.

التوزيع السكاني للواء اسكندرون بحسب تقرير الأركان التركية عام ١٩٨٠[١]

العنصر الإثني (الطائفي)	عدد السكان بالألف
١ ـ أتراك	٣٨١.٩٠٨
٢ ـ عرب	٣٣١.٠٠٠
٣ ـ أكراد	٣١.٤٠٠
٤ ـ أرمن	٠.٤٥٠
٥ ـ يهود	٠.٣٠٥
٦ ـ يونان	٩.٠٧٠

وفي التسعينات وجّه المشاركون السوريون في مؤتمر معهد السلام الأميركي، الذي عقد في واشنطن في حزيران ١٩٩٤ رسائل تشير إلى مسألة ضم تركيا لـ اسكندرون بصورة غير شرعية منذ عام ١٩٣٩: «أن سوريا ليست في صدد التراجع عن مطلب استعادة اللواء، على الرغم من مرور خمسين عاماً على اغتصابه، فإن حقوق سوريا في اللواء باقية، وهي مصمِّمة على تحصيل هذه الحقوق عبر الأمم المتحدة»[٢].

وفي تشرين الأول ١٩٦٦، صادرت السلطات التركية مئات من الخرائط التي وزعها الجناح السوري في معرض أقيم في تركيا يظهر في لواء اسكندرون جزءاً من سوريا[٣].

كل ما تم ذكره يؤكد وجهة النظر القائلة: بأن ملف لواء اسكندرون لم يفتح بعد، لكن كل دولة تستعد له بطريقتها الخاصة. لهذا ترفض تركيا السماح

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٣٥.
(٣) المصدر نفسه.

للعرب السوريين من مواليد لواء اسكندرون، الذين يعيشون خارج تركيا، أن يستوطنوا حين عودتهم إلى تركيا في اللواء نفسه، في حين أنها لا تمانع في عودتهم وسكنهم في بقية المناطق والمدن التركية غير المتنازع عليها[1]. وفي الوقت نفسه، تشجّع الأتراك القادمين من الأناضول على العيش في اللواء والسكن من خلال تقديم أراضٍ مجانية بما فيه للسكن ومساعدات مالية: أيضاً[2].

ويلخص باحث تركي حال العلاقات التركية ـ العربية منذ الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية من وجهة نظر تركية: «بأن العرب كانوا ينتقدون التوجه الراديكالي لتركيا الكمالية. وخلال بحثهم عن أسباب تخلّفهم السياسي والاقتصادي كانوا يلقون اللوم على الإمبراطورية العثمانية متّهمينها بأنها حالت دون حرية تطوُّرهم. وفي المقابل، فإن كثيراً من الأتراك مقتوا الثورة العربية ١٩١٦ واعتبروها طعنة في ظهر الامبراطورية العثمانية. وبانغماس الأتراك في عملية التحديث العربي، أصبحت الطبقة المسيطرة فيهم غير مبالية بالعالم العربي، واتجهت نحو الإبقاء على الوضع القائم، وهكذا فإن شعوراً متبادلاً من البغضاء واللامبالاة سيطر على العرب والأتراك حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وخصوصاً السوريين والأتراك»[3].

(١) لقاء الباحث مع أحد المواطنين السوريين من أصل لواني في حلب ١٩٩٧.
(٢) لقاء الباحث مع سيدة تركية في زيارة لأحد أقاربها في حلب ١٩٩٦.
(٣) عثمان أوكيار: الخيارات العربية ـ التركية: الإرث التاريخي: الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك، ورقة قدمت إلى مجلة المستقبل العربي، العدد (١٨٥) تموز/ ١٩٩٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص١٣٣.

الفصل الثالث

التحالفات الدولية والإقليمية وأثرها في العلاقات العربية التركية (١٩٤٨ ـ ١٩٦٠)

١ ـ العرب والاتجاه نحو السوفييت: الأسباب والدوافع؟

٢ ـ الأتراك والتحالف مع الغرب: الأسباب والدوافع.

٣ ـ العلاقات التركية ـ الإسرائيلية وأثرها على العلاقات التركية ـ العربية

٤ ـ التحالفات الدولية والإقليمية وأثرها في العلاقات التركية ـ العربية

إذا كانت إشكالية علاقة العداء والكره المتبادلين بين العرب والأتراك تقوم في حقبتي ما بعد الحرب العالمية الثانية والخمسينات على عاملين أساسيين، الأول التزام التيار الوحدوي العربي بفكرة الحياد وعدم الانحياز، والعامل الثاني: التعاون مع الاتحاد السوفييتي لدعم مشاريع التنمية ورفده بالسلاح اللازم للدول العربية حتى تتمكن من التصدي لعدوّهم (الكيان الصهيوني)، بينما ارتبطت تركيا على العكس تماماً بالغرب، تنتظر تكريس انضمامها إلى السوق الأوروبية المشتركة، مع اعتبار أن الاتحاد السوفييتي هو عدوّها الأول.

وكان تناقض الخيارات والمصالح العربية والتركية، قد أدى إلى انضواء كل منهما في المعسكر المعادي للآخر. إذا كان صحيحاً، فمن الأهمية بمكان تسليط الضوء على أسباب ودوافع اتجاه سوريا والعرب عموماً إلى الاتحاد السوفييتي، وكذلك أسباب ودوافع لهث تركيا للارتباط بالولايات المتحدة خصوصاً والغرب عموماً في حقبة الخمسينات واعترافها بالكيان الصهيوني.

١ ـ العرب والاتجاه نحو السوفييت: الأسباب والدوافع؟

عندما حصلت سوريا على استقلالها كاملاً وجلا آخر جندي فرنسي عن أراضيها في نيسان ١٩٤٦. كانت تتمتع بالعديد من المزايا: قدرتها الاقتصادية الكامنة، بنية سياسية منظمة، وقادة وطنيون مخضرمون انحدر معظمهم من الطبقة الميسورة وصقلتهم التجربة السياسية من فترة الحكم العثماني[1].

كانت الكتلة الوطنية مجموعة من الوطنيين القدامى (المتمرّسين) الذين أثاروا معركة النضال من أجل الاستقلال ضد فرنسا ما بين الحربين العالميتين، لكنها مع مطلع عام ١٩٤٥ فقدت كل تماسكها، وقد بلغت قمة نفوذها في الثلاثينات حين وافق قادتها، وهم رجال لامعون يتمتعون بأخلاق متينة ومن جميع أجزاء سوريا، وافقوا على خلافاتهم والاتحاد لمحاربة الفرنسيين، وكانت قمة

(١) جوناثان أوين: أكرم الحوراني: دراسة حول السياسة السورية، بين ١٩٤٣ ـ ١٩٥٤، بيروت، ط١، ١٩٩٦، ص: ٩.

مجهوداتهم هي المفاوضات مع الحكومة الفرنسية عام ١٩٣٦ من أجل إبرام معاهدة[١].

لقد بدأ هؤلاء القادة، من أجل الحفاظ على نفوذهم وسيطرتهم على السياسات المحلّية والوقوف في وجه الاستعمار الفرنسي، بالتوجه إلى المشاعر الوطنية للسوريين في المدن السورية: دمشق، حلب، حمص، حماه، لكن ذلك لم يشمل المناطق الريفية بسبب المصالح الاقتصادية لهؤلاء القادة، وبسبب تدنّي الثقافة بين الفلاحين، وكان الطرح الوطني لهذه القيادات العثمانية التقليدية تطوُّرياً وليس ثورياً، فبعد انهيار الامبراطورية العثمانية وفرض الانتداب أصبح الاستقلال هو الهدف الأول، ولكن ضمن الأطر التي ترسمها القيادات بما يحفظ لها قواعد سلطتها السياسية[٢].

في ربيع عام ١٩٤٧، توحّد شتات الجناح الحاكم من الكتلة الوطنية في الحزب (الوطني) وكان مركزه دمشق، حيث كان لقادته مثل شكري القوتلي وفارس الخوري ولطفي الحفار وصبري العسلي أتباع شخصيون، لقد عكس الحزب السياسة الدمشقية بأضيق صورها[٣]، وفي آب ١٩٤٨، شكل أفراد انشقوا عن الكتلة الوطنية عام ١٩٣٩ على رأسهم رشدي الكيخيا وناظم القدسي ومصطفى برمدا (من حلب) وألّفوا حزب (الشعب) وكان هؤلاء يتمتعون لنزاهتهم الشخصية، بسمعة جيدة تفوق ما يتمتع به منافسوهم زعماء الحزب الوطني[٤].

وقد نجحت تلك القيادات (الحزب الوطني) ولحدٍّ كبير في فترة ما بين الحربين، بإقناع سكان المدن المهتمة سياسياً بأفكارها الوطنية التي تركّزت على استقلال سوريا، ولكن في أواخر ما بين الحربين نضج جيل جديد، ترعرع في ظلّ القمع الاستعماري الفرنسي، وكان رافضاً الوضع الراهن الذي يحفظ للقادة التقليديين مكانهم المرموق، «ومنهم حزب البعث العربي الذي أسس في ٧

(١) باتريك سيل: الصراع على سوريا. ص: ٤٤.
(٢) جوناثان أوين: أكرم الحوراني، مصدر سبق ذكره، ص: ٩ ـ ١٠.
(٣) باتريك سيل: الصراع على سوريا. مصدر سبق ذكره، ص: ٤٨.
(٤) المصدر نفسه: ص٥٠.

نيسان ١٩٤٧ والحزب العربي الاشتراكي الذي تأسس عام ١٩٥٠»، وكان طرحه الوطني يركّز على التغيير والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي ووحدة الأقطار العربية، وعدم الانحياز في العلاقات الخارجية بعد الاستقلال[١].

وقد تميّزت الفترة القصيرة ما بين استقلال سوريا واغتصاب فلسطين في أيار ١٩٤٨ بالاضطراب السياسي، وتشكلت حكومات وسقطت من الحزب الوطني بشيء من التكرار، في حين أن منصب رئاسة الوزارة دار بين السياسيين الممثلين للحزب الوطني[٢].

في ١٩٤٧/١١/٩، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بتقسيم فلسطين، فخصصت أكثر من نصفها لدولة يهودية، واجتاحت الوطن العربي عاصفة من الاحتجاج بلغت أقصى عنفوانها في سوريا، حيث كان العرب يشعرون بأن فلسطين هي جزء عضوي من بلاد الشام. أدت الهزيمة وطوفان اللاجئين (فيما بعد) المخيف المروّع وتأسيس دولة إسرائيل إلى تعرية مدى حقيقة الضعف العربي عام ١٩٤٨، وأصبحت مواجهة القومية اليهودية المتشددة (الصهيونية) أكبر همٍّ عربي عاجل ورهيب بشكل عام وللسوريين بشكل خاص[٣].

وفي حرب فلسطين أيار ١٩٤٨، وبعد تكشُّف ضعف الجيش السوري في الأيام العشرة الأولى من تدخّل جامعة الدول العربية، استقال وزير الدفاع السوري، أحمد الشراباتي في ٢٤ أيار من العام نفسه، ثم تقاعد عبد الله عطفه رئيس الأركان السوري واستبدل به الزعيم (حسني الزعيم) مدير الأمن العام[٤].

ولعل اغتصاب فلسطين من قبل العصابات الصهيونية وقيام ما يسمَّى دولة إسرائيل في ١٥ أيار ١٩٤٩. تركت أثراً لا يمحى ليس في سوريا فحسب، بل

---

(١) جوناثان أوين: أكرم الحوراني، مصدر سبق ذكره، ص: ١٠.
(٢) المصدر نفسه، ص ٥٥.
(٣) باتريك سيل: الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ترجمه إلى العربية المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع، لندن، ص: ٦٣.
(٤) باتريك سيل: الصراع على سوريا. مصدر سبق ذكره، ص: ٥٤.

في أرجاء الوطن العربي، بسبب هزيمة الجيوش العربية، وتخاذل الحكومات العربية عن التصدّي الجدّي للصهاينة، وكانت سبباً رئيسياً لتوجُّه سوريا والعرب عموماً نحو مصدر للسلاح يدافعون به عن أنفسهم ضد الكيان الصهيوني.

لقد كان السخط الشعبي والمرارة وخيبة الأمل القاسم المشترك لشعوب الأمة العربية كما وصفها جمال عبد الناصر: «إن جميع الشعوب العربية ذهبت إلى فلسطين في موجة واحدة من الحماسة، ولكنها عادت إلى بلادها مثقلةً بنفس المرارة وخيبة الأمل»[1].

لكن هذا السخط كان السبب المباشر لقيام أول انقلاب عسكري في سوريا وانهيار النظام البرلماني إذ قام به رئيس الأركان السوري حسني الزعيم في ٣٠/٣/١٩٤٩ عندما بدا له وللعسكريين بأن هناك محاولة من قبل السياسيين لتحميل قيادة الجيش هزيمة ١٩٤٨، الأمر الذي لا يمكن تبريره في وجهة نظرهم[2].

ظلَّ حسني الزعيم في السلطة أربعة أشهر فقط، ثم أزيح عن الحكم وأعدم بانقلاب آخر في ٢٤/٨/١٩٤٩، قاده المقدم سامي الحناوي قائد اللواء الأول. وكانت أسباب الانقلاب عديدة، ولكن كان على رأسها استعداد حسني الزعيم للتسوية مع إسرائيل[3].

في عهد سامي الحناوي رفع أنصار حزب الشعب شعار الوحدة مع العراق الذي تحكمه الأسرة الهاشمية في ظلِّ الحماية الإنكليزية. صحيح أن حزب الشعب لم يكن حزباً هاشمياً ولا ملكياً، لكنه كان حزباً (حلبياً) أولاً، فقادته حلبيون، ولذلك فقد ألقى بثقله كي يزيل الحدود السورية ـ العراقية، ويحطِّم الحواجز التجارية والحدود السياسة التي خنقت سوريا[4].

وخوفاً من أن يتحول شعار الوحدة مع العراق إلى سياسة رسمية للحكومة

---

(١) جمال عبد الناصر: فلسفة الثورة، دار المعارف ١٩٥٤، ص: ٦٤.
(٢) جوناثان أوين: أكرم الحوراني، مصدر سبق ذكره، ص: ٦٣ ـ ٦٤.
(٣) المصدر نفسه، ص٧١.
(٤) باتريك سيل: الصراع على سوريا. مصدر سبق ذكره، ص: ٥٠.

السورية وللقيادة العسكرية السورية، قام العقيد أديب الشيشكلي بانقلاب ثالث على سامي الحناوي. والحقيقة أن انقلاب أديب الشيشكلي لم يكن موجَّهاً ضد الحكومة المدنية، إذ إنه أبقى هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية وصبّ جام غضبه على سامي الحناوي رئيس الأركان وصهره الأمين العام لوزارة الخارجية الذي اتهم بالتآمر لتسليم سوريا إلى العراق، وقد أوضح الشيشكلي بعد مدة قصيرة من حركته أنه لن يتغاضى عن أيّ خطوة تتخذ للوحدة مع العراق، الذي تحكمه الأسرة الهاشمية في ظل الحراب الإنكليزية، وأنه سيقوم بما يلزم ضد كل من يأخذ هذا الاقتراح في الاعتبار[1].

عام ١٩٥٠ بدا النزاع العربي ـ الإسرائيلي مهدَّداً بالانفجار ثانية، وبينما كانت إسرائيل تشتري المعدَّات الحربية من حيثما أرادت، انتشرت شائعة بأن بريطانيا والولايات المتحدة كانتا تضغطان على العرب للتوصل إلى صلح مع إسرائيل للعمل على استتباب السلام واستقراره في الشرق الأوسط، وسرت نغمة مريرة بأن العرب يفضّلون ألف مرة أن يقعوا بين أحضان الاتحاد السوفيتي على أن يقعوا فريسة لإسرائيل، وفي ١٢ آذار ١٩٥٠، حدث شيء رمزي مهم يدل دلالة بالغة على مدى الاستعداد الشعبي حتى المتديِّن منه للذهاب شرقاً نحو موسكو. ففي هذا اليوم تنادت الجبهة الاشتراكية الإسلامية، وهي حزب إسلامي معتدل للاجتماع. وأعلن أحد زعمائها وهو الشيخ مصطفى السباعي: «نعتزم التوجه إلى المعسكر الشرقي إذا لم ينصفنا الديمقراطيون.. ونجيب أولئك الذين يقولون إن المعسكر الشرقي هو عدوُّنا متى كان المعسكر الغربي صديقاً لنا، إننا سنربط أنفسنا بروسيا ولو كانت الشيطان نفسه»[2].

كان النقاش حول حياد سوريا أو التحاقها بالمعسكر الغربي أهم نقاش نيابي دار خلال شتاء ١٩٥٠ ـ ١٩٥١. فقد اندلعت الحرب الكورية في السنة السابقة، وكان الغرب قلقاً من أن تقع مناطق أخرى في العالم تحت تأثير

---

(١) جوناثان أوين: أكرم الحوراني، مصدر سبق ذكره، ص: ٨٢.
(٢) باتريك سيل: الصراع على سوريا. مصدر سبق ذكره، ص: ١٣٩.

الشيوعية. وفي عام ١٩٥١، زار سوريا عدد من الدبلوماسيين والعسكريين من الولايات المتحدة وبريطانيا محاولين ضم سوريا إلى تحالف مع الغرب، وتقدّمت هذه الدول مشتركة للدول العربية بعروض ومساعدات فنية مقابل محاربة الشيوعية في المنطقة، لكن حزب البعث وقوى اليسار بالإضافة إلى الجبهة الاشتراكية الإسلامية نادوا: «بسياسة التزام الحياد التام بين المعسكرين»، في حين أن المفوضية الأميركية اعتبرت أن الشيوعية كانت وراء كلمة الحياد.

كانت مشاعر الرفض للانحياز لأحد المعسكرين في ذلك الحين قوية جداً إلى حدٍّ جعلت رئيس الوزراء السوري في ذلك الوقت ناظم القدسي (من حزب الشعب الميّال للأسرة الهاشمية في العراق الرازح تحت الاحتلال الإنكليزي)، لأن يقول: «سأوضع في موضع حرج لو دافعت عن سياسة منحازة للغرب في مجلس النواب»[١].

بعد مرور فترة من الزمن على تلك الوقائع أصبح من السهل على الإنسان أن يدهش لسذاجة الغرب عندما ظن أن سوريا ودولاً أخرى مثلها مستعدة: «الحمل عبء الاستعمار ولو بشكل رمزي بعد إزاحته عنها بمدة قصيرة»[٢].

وفي ١٠/٣/١٩٥١، استقالت حكومة ناظم قدسي بضغط من رئيس الأركان وحاكم سوريا الفعلي أديب الشيشكلي، أما دوافع الشيشكلي لإسقاط الحكومة فهي عديدة، وخلاف الجيش مع حكومة القدسي يتناول العديد من المواضيع، كان على رأسها: أن رئيس الحكومة ناظم القدسي كان يؤيد سياسة الوحدة العربية، الأمر الذي كان يعني للجيش أمراً واحداً وهو حدوث وحدة سورية ـ عراقية، وهي وحدة كان الجيش يعارضها بقوّة[٣]، بالنظر إلى خضوع العراق للسيطرة البريطانية.

بتاريخ ٩/٨/١٩٥١، تشكلت حكومة سوريا جديدة برئاسة حسن الحكيم

---

(١) جوناثان أوين: أكرم الحوراني: مصدر سبق ذكره، ص: ١٢٧ ـ ١٢٨.
(٢) المصدر نفسه: ص: ١٢٩.
(٣) المصدر نفسه: ص: ١٣٠.

المعروف بتعاطفه مع الهاشميين والغرب، لكنها لم تدم طويلاً بسبب تعاطفها وميولها، فاستقالت في ١٠/١١/١٩٥١. وفي نهاية عام ١٩٥١ (تشرين الثاني) تسلَّم أديب الشيشكلي زمام السلطة بيديه بشكل مباشر وحلّ الأحزاب السياسية كلها[١].

وخلال فترة صراع الأحزاب السياسية مع النظام العسكري (١٩٥٢ ـ ١٩٥٤) اندمج حزبا البعث العربي والعربي الاشتراكي ليتشكل حزب البعث العربي الاشتراكي، هذا الحزب الذي يؤمن بضرورة قيام وحدة تجمع الأقطار العربية وبالاشتراكية حلاً للمشكلات الاقتصادية، ومبدأ عدم الانحياز، والتصدّي للاستعمار الغربي الذي يدعم الكيان الصهيوني وسوف يهيمن بشكل كامل ومنفرد على الحياة السياسية السورية منذ عام ١٩٦٣.

وفي ٢٤ ـ ٢٥ حزيران ١٩٥٤، حصل تمرُّد عسكري، قاده ضباط ينتمون إلى حزب البعث الاشتراكي على رأسهم مصطفى حمدون من ثكنة حلب فانهار على إثرها النظام العسكري لأديب الشيشكلي[٢].

وبعد تشكيل عدة حكومات بدءاً من حكومة صبري العسيلي التي دامت حتى ١١/٧/١٩٥٤، إلى حكومة سعيد الغزي المستقيلة ١٩/٤/١٩٥٤، التي كانت مهمتها الأساسية التحضير لانتخابات برلمانية عامة، عاد الرئيس القوتلي في ٣/٩/١٩٥٤ بعد خمس سنوات من منفاه الاختياري في مصر، وفي ٢٤ ـ ٢٥/٩/١٩٥٤ جرت الانتخابات النيابية في جوٍّ هادىء، ويعتقد بشكل عام أنها كانت أول انتخابات حرة من نوعها في الوطن العربي[٣].

وفي هذه الانتخابات فاز حزب البعث العربي الاشتراكي المعروف بعدائه للغرب بـ ١٧ مقعداً، كما فاز زعيم الحزب الشيوعي خالد بكداش بمقعد واحد.

---

(١) المصدر نفسه، ص: ١٥٥ ـ ١٥٦.
(٢) المصدر نفسه: ص: ١٨١.
(٣) المصدر نفسه، ص: ٢٢١ ـ ٢٢٢.

٢ ـ الأتراك والتحالف مع الغرب: الأسباب والدوافع؟

«ما كان النضال من أجل الاستقلال في سنوات ١٩١٩ ـ ١٩٢٣، الذي قاده الجنرال مصطفى كمال، لينجح بهذه السرعة لولا الموافقة الضمنية من جانب إنجلترا وفرنسا»[١].

بهذه الكلمات القليلة يلخص الباحث التركي بدايات العلاقة مع الغرب بقيام الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، التي ولدت بترحيب غربي واضح، ورغم أن حزب الشعب الجمهوري العلماني، الذي أسسه مصطفى كمال كحزب سياسي وحيد يجمع كل الأتراك ورغم اعتماد مصطفى كمال مبدأ التخطيط الاقتصادي في حقبة الثلاثينات أسوةً بالنظام الاشتراكي الذي أفلت من الأزمة الاقتصادية في تلك الحقبة التي ضربت الغرب الرأسمالي، وبالرغم من قضاء مصطفى كمال على الامتيازات، فإن رأس المال الغربي ظلَّ موضع ترحيب.

وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية في أيلول ١٩٣٩، كان أول ما قام به عصمت إينونو بعد اتخاذه قرار تحييد تركيا، مسارعته إلى عقد اتفاقية صداقة وتعاون مع بريطانيا في أوائل صيف عام ١٩٣٩، وفي ٢٤ ـ ٢٥ حزيران ١٩٣٩، وقَّعت تركيا اتفاقية مماثلة مع فرنسا، وقد أعلن وزير خارجية تركيا في ذلك الحين السيد شكري سراج أوغلو أمام البرلمان التركي في ٩ تموز ١٩٣٩، أن غزو إيطاليا للأراضي الألبانية كان السبب الرئيسي الذي دفع تركيا إلى الانضمام للحلف البريطاني ـ الفرنسي. إلا أن المؤرخ (برنارد لويس) يميل إلى الاعتقاد بأن عصمت إينونو إنما أقدم على هذه الخطوة لاعتقاده بأن بريطانيا وفرنسا سوف تربحان الحرب على ألمانيا[٢].

وفي ٣٠ كانون الثاني ١٩٤١، وبعد سنتين على حياد تركيا الشكلي، وصل تشرشل رئيس الوزارة البريطانية إلى مدينة أضنة في محاولة لإقناع إينونو بإعلان

---

(١) ساجلار كيدار: (تركيا الحديثة)، فصل في: تركيا بين البيروقراطية والحكم العسكري، نوبار هوفسبيان وفيروز أحمد، مصدر سبق ذكره، ص: ١٩.

(٢) مصطفى الزين، ذئب الأناضول، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٨٦ ـ ٢٨٧.

الحرب على ألمانيا، ورغم محاولة ثانية بذلها تشرشل والرئيس الأميركي روزفلت، إلا أن إينونو لم يتزحزح عن فكرة الحياد إلا في أوائل عام ١٩٤٤ عندما بدأ ميزان القوى يميل لمصلحة الحلفاء، ويدخل الحرب في شباط/١٩٤٥[١].

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأت رياح التذمر والسخط تعمُّ أرجاء البلاد بسبب الوضع المعيشي السيِّىء ولا سيما في أوساط فقراء الفلاحين والعمال والحرفيين والبورجوازية الصغيرة والمتوسطة، التي أخذت تشعر بضرورة تغيير بنية النظام السياسية والاقتصادية، هذا الشعور بضرورة التغيير تحسسه بعض زعماء حزب الشعب الجمهوري، ممن كانوا يؤلِّفون كتلة يمينية راديكالية، داخل الحزب، فأخذوا يهاجمون سياسة الحزب المتزمتة، وتدخُّل الدولة المستمر في كل شاردة وواردة من شؤون الناس والمؤسسات الخاصة[٢].

وفي كانون الثاني ١٩٤٦، انشقّ عن حزب الشعب الجمهوري (الحزب الوحيد) كل من: جلال بايار: نائب أزمير الذي شغل منصب رئيس الوزراء في عهد كمال أتاتورك (١٩٣٧ ـ ١٩٣٩)، وعدنان مندريس: نائب (آيدين) وهو محام مشهور وخطيب مرموق ومن كبار ملاكي الأراضي ومزارع القطن، ورفيق كورالتان، وأعلنوا ولادة حزب جديد أطلقوا عليه اسم (الحزب الديمقراطي)، وكان أول شعار لهذا الحزب نادى به هو: عدم تدخُّل الدولة في شؤون القطاع الخاص، واحترام القِيَم الروحية للمواطنين.

ورغم أن هذا الحزب لم يحصل في انتخابات ٢١ تموز ١٩٤٦ إلا على ٦١ نائباً، فإنه في الانتخابات العامة التي جرت في ١٤ أيار ١٩٥٠ وسط جوٍّ حماسي لم تعرفه تركيا من قبل، استطاع أن يحقق فوزاً ساحقاً ويحصل على ٣٠٤ مقاعد من أصل ٤٨٢، ويصبح عدنان مندريس رئيساً للحكومة وصديقاه جلال بايار رئيساً للجمهورية، ورفيق كورالتان رئيساً للبرلمان، لتبدأ مع هذا

(١) المصدر نفسه، ص: ٢٩٠ ـ ٢٩٢.
(٢) المصدر السابق، ص: ٢٩٤.

الحزب رحلة اندماج السياسة التركية بالسياسة الأميركية والغربية في حقبة الخمسينات[١].

إن إقرار التعددية السياسية من قبل زعيم حزب الشعب عصمت إينونو بعد الحرب العالمية الثانية وحتى السماح بولادة حزب سياسي جديد، لم يأت إلا ضمن منظور العلاقة الجديدة الأميركية ـ التركية على حدِّ قول أحد الباحثين الأتراك:

«كانت الولايات المتحدة، التي كانت القوة المهيمنة على الاقتصاد العالمي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تتصور أن الدول الهامشية التي تحكمها مجموعات من الصفوة الموالية لأميركا، ستكون مستعدة من الناحيتين الأيديولوجية والاقتصادية لتبنِّي مبادىء الاقتصاد المفتوح. وتوافقت هذه الشروط مع محاولة من جانب الشعب الجمهوري لاستعادة تأييده المفقود من خلال عملية ليبرالية محددة، ومع تلقِّي تركيا نصيبها من معونات مشروع مارشال. سمحت الحكومة التركية بتأسيس حزب معارض هو الحزب الديمقراطي»[٢].

وفي نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد ما ظهرت الولايات المتحدة كقوة عظمى، أصبحت تهتم منذ ذلك الحين، بالاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع تركيا، بالنظر إلى أهميتها الاستراتيجية، وفي عام ١٩٤٧، وبحسب مبدأ ترومان، كانت الولايات المتحدة تعتبر الشرق الأوسط منطقة أولية للمنافسة السوفييتية ـ الأميركية واحتلت كل من اليونان وتركيا مكاناً بارزاً في الاستراتيجية الأميركية الناشئة[٣].

الشيء الذي ساعد الولايات المتحدة من داخل تركيا في استراتيجياتها الناشئة تلك، هو التهديد السوفييتي لتركيا، فما إن انتهت الحرب العالمية

---

(١) المصدر نفسه، ص: ٢٩٤ ـ ٢٠١.
(٢) ساجلار كيدار: تركيا الحديثة، مصدر سبق ذكره، ٢٩ ـ ٣٠.
(٣) نوبار هوفسيان: (الوضع الاستراتيجي: آفاق العلاقات التركية ـ الأميركية) في تركيا بين البيروقراطية والحكم العسكري، مصدر سبق ذكره، ص، ٢٨٤.

الثانية، حتى واجهت تركيا مرة أخرى تهديدات مباشرة من جيرانها السوفييت، الذين احتلوا بلغاريا عام ١٩٤٦، وقد هددت العصابات الشيوعية بأخذ اليونان، كما احتلت القوات السوفييتية إيران في الحرب العالمية الثانية، وتأخر رحيلها حتى عام ١٩٤٦، وادَّعى الاتحاد السوفييتي بأن حدود إقليم قوقاسيا قد ضاعت في الأراضي التركية منذ عام ١٩١٨، ووصلت التحركات السوفييتية ذروتها عندما طلبت روسيا من تركيا عام ١٩٤٦ عقد معاهدة دولية لضمان الدفاع عن البحر الأسود الذي تشترك في مياهه الإقليمية الدولتان، وقد تلقَّت الحكومة التركية دعماً قوياً من الولايات المتحدة وبريطانيا برفض المقترح السوفييتي كونه غير منسجم وغير قابل للتلاعب بحقوق السيادة التركية.

وقامت الولايات المتحدة عام ١٩٤٧ تحت واجهة ما يدعى (ترومان ـ كنزين) بدعم تركيا عسكرياً واقتصادياً، واستمر برنامج المساعدات الأميركية لدعم تركيا ضمن ادعاءات تطويرها على مدى زمني طويل مقابل ما اصطلح عليه بالضغوطات التي تتعرض لها تركيا من قبل الاتحاد السوفييتي[1].

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية تلقّى عصمت إينونو، رئيس الجمهورية في ذلك الوقت رسالة من الزعيم السوفييتي جوزيف ستالين مفادها، أن معاهدة الصداقة التركية ـ السوفييتية (التي وقَّعها أتاتورك) قد قاربت على الانتهاء، ومن ثم فهناك حاجة إلى إعادة النظر في هذه المعاهدة، في ضوء أوضاع جديدة مختلفة، وقد أشار ستالين إلى أوضاع الممرات المائية، وهو ما اعتبره عصمت إينونو نوعاً من أنواع التهديد غير المباشر للسياسة التركية على الممرات (البوسفور والدردنيل)، وكان أن هرع عصمت إينونو إلى الغرب مرتمياً في أحضانه، وكان مبعث ذلك شعور إينونو بأن تركيا التي تربطها حدود طولها ٦٠٠كم مع الاتحاد السوفييتي، أصبحت مهدَّدة، وأن خطوة واحدة من العملاق السوفييتي معناها ضياع تركيا[2].

---

(١) سيّار الجميل، العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، مصدر سبق ذكره، ص: ١٤٨.

(٢) محمد وفاء حجازي: (الحلقة النقاشية حول: عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات (العربية ـ التركية)، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٢٧) ١/١٩٩٨، بيروت، ص: ٤٩ ـ ٥٠.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الخمسينات. كانت العلاقات الأميركية التركية تشهد حقبتها الذهبية، ففي الفترة بين ١٩٤٥ و١٩٤٨ حصلت تركيا على مساعدات أمريكية قيمتها (٨١) مليون دولار في حين حصلت في الفترة الواقعة بين ١٩٤٩ ـ ١٩٥٢ على ما قيمته (٧٧٨) مليون دولار، منها (٥٠٠) مليون دولار مساعدات عسكرية، وفي هذه الفترة اشتركت تركيا بقوّاتها في الحرب الكورية إلى جانب الولايات المتحدة، وفي ١٨ شباط ١٩٥٢، وبناء على إصرار وحماس الولايات المتحدة، تمَّ قبول تركيا رسمياً كعضو كامل العضوية في حلف شمال الأطلسي.

وخلال الخمسينات، كان متاحاً للولايات المتحدة استخدام ٢٦ منشأة عسكرية، وفي عام ١٩٥٥، انضمت تركيا إلى حلف بغداد، وفي عام ١٩٥٩، انضمت إلى الحلف المركزي، بالإضافة إلى ذلك، فقد كانت تركيا منطقة تجميع للقوات إبان التدخل الأميركي في لبنان عام ١٩٥٨. باختصار «إنه خلال الخمسينات، كانت تركيا تعمل، باقتناع ودون شكوى، في خدمة الأهداف السياسية الخارجية التي تم وضعها في واشنطن أو لندن»[١].

وضمن تصوُّر الرئيس الأميركي ترومان عام ١٩٤٥ إلى أهمية تركيا بحسب ما جاء في مذكراته ووجوب مساعدتها بوجه التهديد السوفييتي: «كانت اليونان تحتاج إلى المساعدة وكان البديل هو ضياع اليونان، عندها ستصبح تركيا موقعاً يتعذَّر الدفاع عنه وسط بحر من الشيوعية، وبالمثل، فإذا ما استسلمت تركيا لمطالب السوفييت فإن وضع اليونان سيتعرَّض لخطر بالغ، إن تقاليد أمتنا ومثلها العليا كانت تطالبنا بأن نهبّ لمساعدة اليونان وتركيا»[٢].

وضمن هذا التصور الأميركي لأهمية تركيا ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإن هذه الأهمية كانت تزداد باطّراد لأسباب ومزايا تملكها تركيا، منها أنها تمتلك أطول حدود مع الاتحاد السوفييتي، فهي مؤهلة لتكون موقعاً متقدماً

(١) Feroz Ahmed, The Turkish Experiment in (31) Democracy, 1950-1975, west View Press, Colorado, 1997, p: 395.

(٢) Horry S. Truman: Years of Trials and hopos: P.P. 100

لإقامة محطات لجمع المعلومات العسكرية والخاصة بأجهزة المخابرات، كما تمتلك تركيا جيشاً قوامه نصف مليون جندي، ورغم ضعف عتاده الحربي، فإنه يظل مهماً للخطط الدفاعية لحلف شمال الأطلسي، كما أن تركيا تسيطر على مضيقي البوسفور والدردنيل الحيويين، فإذا أمكن إغلاقهما، فإن ذلك يمكن أن يشلَّ حركة ما يصل إلى ٢٥٠ قطعة بحرية سوفييتية، ناهيك بتركيا التي تشترك بحدود مع كل من اليونان وبلغاريا والعراق وسوريا[1].

كانت تركيا تتلقَّى مساعدات أمريكية منذ عام ١٩٤٧، إلا أن الانتصار الانتخابي الذي حققه الحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مندريس عام ١٩٥٠ واشتراك تركيا في الحرب الكورية، ثم انضمامها إلى حلف شمال الأطلسي قد دعم العلاقة الثنائية بينهما. وكان دور تركيا كقاعدة معادية للشيوعية أمراً لا مجال فيه، فمن تركيا وإيران كان الوصول إلى الأهداف الحيوية في روسيا بالنسبة إلى الولايات المتحدة أسرع منه من قاعدة أخرى على الحدود الروسية الجنوبية[2].

٣ ـ العلاقات التركية ـ الإسرائيلية وأثرها عل العلاقات التركية ـ العربية

كان الموقف التركي من المسألة الفلسطينية وإسرائيل، ولا يزال، مثار جدل ومنشأ الخلاف الأساسي بين العرب وتركيا، وذلك أن تركيا أول دولة مسلمة، وشبه الوحيدة على امتداد عقود لاحقة، تعترف بإسرائيل عام ١٩٤٩، وفي مناخ لم يكن العرب يتقبلون فيه حتى مجرَّد التفكير بوجود هذا الكيان ويدعون إلى قلعه من الجذور[3].

بدأ التقارب التركي ـ الإسرائيلي الرسمي مباشرةً بعد قيام دولة الكيان

(١) نوبار هوفسيان: (الوضع الاستراتيجي: آفاق العلاقات التركية ـ الأميركية)، مصدر سبق ذكره، ص، ٢٨٥.

(٢) باتريك سيل: الصراع على سوريا. مصدر سبق ذكره، ص: ٢٤٩ ـ ٢٥٠.

(٣) محمد نور الدين: (الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية)، فصل في: العرب والأتراك في عالم متغير، ج١، وجهة النظر العربية، المحرر ميشال نوفل ص: ١١٨.

الصهيوني في عام ١٩٤٨، رغم أنه كان يُنظر إلى الطائفة اليهودية منذ قيام الجمهورية وحتى عام ١٩٤٨ على أنها جسم غريب في المجتمع التركي، والدليل على ذلك: الضريبة التي عرفت باسم (ضريبة الوجود) التي بلغت نسبتها على المسلم ٥٪، مقابل ١٠٪ على اليهودي، وكان الممتنعون عن دفعها من اليهود يجمعون في معسكرات خاصة ولم تلغ هذه الضريبة إلا عام ١٩٤٤، بعدما أفقرت إلى درجة كبيرة غالبية اليهود في تركيا[١].

في تشرين الثاني ١٩٤٧، حين التأمت الجمعية العامة للأمم المتحدة للتصويت على مشروع تقسيم فلسطين، عارضت تركيا القرار، وصوَّتت ضد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي[٢]. وكانت تركيا من بين (١٣) دولة قد صوَّتت ضده، في حين أن معظم دول العالم قبلته، بما فيها الاتحاد السوفييتي السابق[٣].

وبسبب علاقات تركيا مع الولايات المتحدة والغرب، فقد بادرت إلى القيام ببعض الخطوات التي اعتبرها العرب في حينها غير ودّية نحوهم، ومن ذلك: تصويتها إلى جانب القرار رقم (١٩٤ ـ ٣) الذي يدعو إلى تأليف لجنة توفيق في فلسطين، أبصرت النور في ١١ كانون الأول ١٩٤٨، وكانت تركيا عضواً فيه إلى جانب فرنسا والولايات المتحدة واعتبرت مشاركة تركيا في اللجنة انتقالاً من موقفها المؤيد للعرب، إلى موقع آخر (محايد) ولكن ضمناً يأتي لمصلحة الغرب والكيان الصهيوني[٤].

وبعد إعلان قيام ما يسمَّى دولة إسرائيل ليلة ١٥ أيار ١٩٤٨، دخلت الجيوش العربية فلسطين للدفاع عن أهلها بوجه العصابات الصهيونية، وبعد الهزيمة العربية في حرب فلسطين، وتوقُّف الحرب العربية ـ الإسرائيلية في

---

(١) Panorama, Istanbul (5 Nisan 1992).

(٢) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ٩٤.

(٣) محمد نور الدين، (الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية)، مصدر سبق ذكره، ص: ١١٨.

(٤) المصدر نفسه، ص: ١١٩.

كانون الثاني ١٩٤٨، اعترفت تركيا بالكيان الصهيوني في ٢٨ آذار ١٩٤٩، وبعد توقيع اتفاقيات وقف إطلاق النار بين بعض الدول العربية والكيان الصهيوني، حاولت تركيا امتصاص جانب من النقمة العربية عبر المشاركة في تقديم مشروع قرار (٣٠٢ ـ ٥) لتأسيس منظمة غوث اللاجئين، وتأمين الحماية لهم ومساعدتهم إلى حين عودتهم إلى وطنهم، كما كانت تركيا أحد الأعضاء العشرة الذين تألفت منهم (الأونروا) في ٨ كانون الأول ١٩٤٩، لكن تركيا عادت وافتتحت سفارة لها في تل أبيب في ٩ آذار ١٩٥٠، وعام ١٩٥٢ تم التحاق أول سفير تركي بمركز عمله في إسرائيل[١].

لقد سبق هذا الاعتراف والتمثيل الديبلوماسي بين الطرفين، نشاط صهيوني محموم داخل تركيا لإقامة العلاقات مع تركيا، فالكيان الصهيوني كان ينظر منذ لحظة اغتصابه لفلسطين إلى العلاقات مع تركيا بجدّية واهتمام شديدين، وقد أكد هذا (أبا إيبان) أحد الزعماء التاريخيين لحزب العمل الإسرائيلي، ووزير الخارجية لفترة طويلة في كتابه (صوت إسرائيل) الذي أصدره عام ١٩٥٠، عندما قال: «إن قيام علاقات إسرائيلية ـ تركيا متينة سيمنح إسرائيل هوية شرق أوسطية، ويفتح ثغرة في جدار الحصار العربي المفروض على إسرائيل»[٢].

ومنذ سنة ١٩٤٩ تحديداً، كان لانحياز تركيا إلى الغرب أثره الحاسم في سياستها الإقليمية[٣]، وقد بدا ذلك الانحياز واضحاً في العلاقات الإسرائيلية ـ التركية ١٩٤٩ و١٩٥٠، وفي موقفها من العلاقات مع الدول العربية، ففي صيف ١٩٥١، على سبيل المثال، وقفت تركيا بجانب الغرب محتجةً على قرار مصر منع مرور السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس، وفي حزيران ١٩٥٤، وجّه رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس، أثناء زيارة له إلى واشنطن، لوماً إلى العرب قال فيه: لقد حان الوقت للاعتراف بحقّ إسرائيل بالحياة، وفي خطاب للرئيس

---

(١) المصدر نفسه، ص: ١٢٠.
(٢) خورشيد لي: (التحالف التركي ـ الصهيوني)، مجلة إلى الأمام، العدد (٢٣٠)، ٣١/٥/١٩٩٦.
(٣) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ٩٤.

جمال عبد الناصر بعد شهرين من ذلك أعلن بكل وضوح وقوة أن تركيا بسبب سياستها الإسرائيلية ممقوتة في العالم العربي[١].

وفي آب عام ١٩٥٨، وقّعت تركيا مع الكيان الصهيوني معاهدة (الميثاق الإطاري)، رغم أن التمثيل الرسمي بين أنقرة وتل أبيب كان لا يزال على مستوى القائم بالأعمال، وكان الميثاق سرّياً، وكما قال الباحث فيليب روبنس: فقد كان هذا الاتفاق من بنات أفكار رئيس الحكومة الإسرائيلية ديفيد بن غوريون، وفي هذا الميثاق سعى الكيان الصهيوني إلى تحسين علاقاته بالبلدان المحيطة بدول الجوار للكيان الصهيوني (سوريا ومصر والعراق) والتي تشمل كلاً من: تركيا وإيران في الشمال، وأثيوبيا في الجنوب وقد مثّل هذا التعاون ذروة التعاون التركي ـ الإسرائيلي في حقبة الخمسينات.

٤ ـ التحالفات الدولية والإقليمية وأثرها في العلاقات التركية ـ العربية

ضمن مشروع وزير الخارجية الأميركية دالس للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط وفي ٢ نيسان ١٩٥٤، وقّعت اتفاقية تركية باكستانية، أتبعت في ١٩ أيار ١٩٥٤ باتفاقية تعاون عسكري بين الولايات المتحدة وباكستان وفي إشارة أمريكية لدفع العراق من أجل الانضمام إلى هذا الحلف صرّحت الولايات المتحدة في ٢٥ نيسان ١٩٥٤ بأن العراق سيتسلّم أيضاً مساعدات أمريكية عسكرية مثلما تسلّمت تركيا وإيران من قبل[٢].

لكن نوري السعيد، بدعم من الإنكليز، اقترح في نهاية عام ١٩٥٤ تقوية ميثاق الجامعة العربية بإدخال تركيا وبمساعدة بريطانيا وكما قال إيدن رئيس الحكومة في مذكراته. وهذه الخطة جاءت لتكون بديلاً عن خطة وزير الخارجية الأميركية دالس، فبينما كان حلف (الحزام الشمالي) الذي أقيم ليكون خط دفاع

---

(١) Ismail Social: Turkish-Arab Diplomatic relations after the Second World War: Studies on Turkish-Arab Relations, 1986), Ankara, P. 223.

(٢) باتريك سيل: الصراع على سوريا، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٥٠.

أساسياً على الحدود السوفيتية من دول غير عربية ـ تركيا، إيران، باكستان، مع احتمال إضافة العراق كشريك ثانوي، فإن مشروع نوري السعيد المنافس حوّل مركز الثقل في النظام الدفاعي إلى العالم العربي مرة أخرى، ويعطي العراق الدور الأول كهمزة وصل بين هذه الدول العربية من جهة وتركيا من جهة أخرى والقوى الغربية من جهة ثالثة، والمشروع بكامله يُطبق بالإشراف الإنكليزي وليس الأميركي[1].

بعد أن قدّم نوري السعيد خطته البديلة عن حلف دول الحزام الشمالي، التي تدعو إلى تقوية ميثاق الأمن الجماعي العربي بإدخال تركيا وبمساعدة بريطانيا والولايات المتحدة، لقيت هذه الفكرة قبول زعماء الحزب الديمقراطي التركي الذين تسلّموا السلطة في أيار ١٩٥٠ بزعامة عدنان مندريس، ثم أعادوا تعزيز مراكزهم المشاركة في انتخابات ١٩٥٤، وكان وزير الخارجية التركي فؤاد كوبرلو قد أغرته رؤية تجمُّع سريع لكل الدول العربية ـ إن لم نقل الإسلامية ـ تحت القيادة التركية[2].

وفي افتتاح الدورة الجديدة للجمعية الوطنية التركية في الأول من تشرين الثاني ١٩٥٤، أكّد الرئيس التركي جلال بايار على تحسُّن العلاقات مع الدول العربية وخصوصاً مصر والعراق، وتطلّع إلى مزيد من التقدم في هذا المضمار[3].

لكن مصر رفضت فكرة نوري السعيد وتركيا، فأبعدت السفير التركي من مصر نهاية عام ١٩٥٤، فردَّ رئيس الحكومة التركية عدنان مندريس في ٢٧ كانون الأول ١٩٥٤، قائلاً: «إن هؤلاء الذين يعيشون في مناطق معيَّنة يجب ألا يقعوا فريسة للوهم، إنهم باتحادهم فيما بينهم يستطيعون العيش بأمان»[4].

ورغم معارضة مصر، فإن رئيس الحكومة التركية عدنان مندريس زار بغداد

---

(١) المصدر نفسه، ص: ٢٥٣.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٢٧٤ ـ ٢٧٥.
(٣) هيئة الإذاعة البريطانية، ٩ تشرين الثاني/ ١٩٥٤.
(٤) المصدر نفسه، ٣١ كانون الأول/ ١٩٥٤.

في ١٣ كانون الثاني ١٩٥٥، ونشر مع نوري السعيد البيان المشترك الشهير عن عقد اتفاقية الدفاع المشترك، وقد كان العراق يهتم بالإشارة إلى أن الاتفاقية التركية ـ العراقية لا صلة لها بالحلف التركي ـ الباكستاني، وفي ٢٣ شباط ١٩٥٥، تم توقيع ميثاق أو حلف بغداد بين تركيا والعراق[١].

أما في سوريا، وفي أول انتخابات نزيهة جرت يومي ٢٤ ـ ٢٥ أيلول ١٩٥٤، فاز المستقلون بـ ٦٤ مقعداً، في حين أن حزب الشعب الذي يتمركز في حلب وما حولها قد فاز بـ ٣٠ مقعداً والحزب الوطني الذي يقع مركزه في دمشق فقد حصل على ١٩ مقعداً[٢].

وقد تراجعت مقاعد حزب الشعب عما كان قد حصل عليه في انتخابات ١٩٤٩ (عندما حصل على ٤٣ مقعداً)، وهذا التراجع رسم نهاية صفحة طويلة في العلاقات السورية ـ العراقية، فقد قطع الأمل في وحدة الهلال الخصيب (سوريا الكبرى) بأكثرية أصوات المجلس النيابي عام ١٩٥٤، كما دفع العراق وأصدقاءه في سوريا إلى إعادة استراتيجيتهم معتقدين بأن لا شيء سوى القوة تستطيع حسم القضية، وقد كانت نتائج الانتخابات العامة (١٩٥٤) وحلف بغداد هي التي سبَّبت فتح صفحة جديدة من التآمر العنيف في العام التالي[٣].

وفي ١٤ تشرين الأول ١٩٥٤، قبل رئيس الجمهورية استقالة رئيس الوزارة سعيد الغزي غير الحزبي، وفي عقب فشل خالد العظم في تشكيل حكومة وقع الاختيار على فارس الخوري، وكان الخوري واحداً من قدماء السياسيين الوطنيين السوريين الذين وقفوا حياتهم على الدفاع عن سوريا ضد الأتراك أولاً، ثم ضد الفرنسيين حتى استقلت البلاد، ونتيجة رفض حزب البعث الاشتراكي في حكومة ائتلافية، فقد شكَّلها فارس الخوري من حزب الشعب والوطني في ٢٩/ تشرين الأول ١٩٥٤.

(١) باتريك سيل: الصراع على سوريا. مصدر سبق ذكره، ص: ٢٧٩ ـ ٢٨٠.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٢٤١.
(٣) المصدر نفسه، ص: ٢٤١ و٢٤٣.

لكن أحزاب اليسار عارضت هذه الحكومة، ولكي يهدىء فارس الخوري المعارضة أعلن رفض حكومته لكل الأحلاف الأجنبية، بل اضطر في فوضى المناقشة التي أعقبت بيان حكومته أن يعلن رفض حكومته لأي مساعدة أو حلف أو اتفاقية مع أي دولة أجنبية[١].

وفي ٢٢ كانون الأول ١٩٥٤، دعت مصر رؤساء الوزارات العرب إلى مؤتمر في القاهرة، لمناقشة العراق في إعلان عزمه على عقد حلف دفاعي مع تركيا، وقد مثَّل سوريا في المؤتمر رئيس الحكومة فارس الخوري، أما العراق فقد اعتذر نوري السعيد وأرسل عنه رئيس الحكومة العراقية السابق فاضل الجمالي ونائب رئيس الوزراء أحمد مختار بابان. وفي هذا المؤتمر وافق فارس الخوري، رئيس الحكومة السورية ووزير خارجيته فيضي الأتاسي (عن حزب الشعب الميال للاتحاد مع العراق)، على عدم إلزام سوريا بأي حلف أجنبي، لكنهما لم يذهبا إلى حد إدانة نوري السعيد وأصرّا على أنه حر تماماً في أن يفعل ما يشاء في بلده، وقالا: إن العراق لا يجوز أن يعامل كفريق متهم، وأنهما لم يأتيا إلى القاهرة لاتهام أحد، وفي الختام انتهى المؤتمر بالفشل التام[٢].

وفي ٢٥ كانون الثاني، أعلن راديو القاهرة: «أن أي حلف مع تركيا صديقة إسرائيل يعني بالضرورة حلفاً غير مباشر مع إسرائيل نفسها، وخيانةٌ للقضية العربية وأصبح نوري السعيد حليف حليفه إسرائيل».

أما نوري السعيد فقد كان حظه الأكبر من الهجوم المصري، فبعد أن انتهى المؤتمر إلى الفشل التام في الأسبوع الأخير من كانون الأول ١٩٥٤، أذاع راديو القاهرة في ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٥، «اليوم تشهد شعوب ودول في جامعة الدول العربية خيانة مكشوفة جديدة بطلها نوري السعيد، إن إصراره على هذا الحلف (حلف بغداد) وتحدّيه الشعب العربي واستخفافه بأقوى الحقوق، لهو

---

(١) المصدر نفسه، ص: ٢٨٢ ـ ٢٨٣.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

خيانة للعروبة، وأكثر إضراراً بالجامعة العربية من أي شيء ارتكبته إسرائيل والصهيونية»[١].

أما في سوريا، التي كانت تلتهب حماسة بالقومية العربية والدعوة إلى وحدة الأمة من المحيط إلى الخليج، فقد استطاع التيار القومي العربي من أنصار حزب البعث القومي الاشتراكي إجبار حكومة فارس الخوري على تقديم استقالتها بتاريخ ٧ شباط ١٩٥٥، بسبب اتهامها بالتخلي عن سياستها المعادية للأحلاف الأجنبية.

وفي ٢ نيسان ١٩٥٥، وخلال مباراة في كرة القدم اغتيل الضابط البعثي البارز العقيد عدنان المالكي على يد عضو في الحزب القومي السوري، (الحزب الذي يدعو إلى وحدة الهلال الخصيب: أي بلاد الشام والعراق فقط). وقد أتاح ارتباط القاتل بهذا الحزب للبعثيين وللتيار القومي العربي بشكل عام شنَّ حملة ضد الحزب القومي السوري وتحطيمه، وأدت حملة التطهير هذه إلى تراجع الميزان لصالح تيار القومية العربية بقيادة حزب البعث بشكل حاسم في سوريا[٢].

وهكذا أمسك التيار القومي العربي واليسار بزمام المبادرة، وواجه تيار اليمين المؤيد للوحدة مع عراق نوري الشعب بزعامة حزب الشعب الذي يقوده رشدي الكيخيا هزيمة منكرة في مجلس النواب السوري.

وفي الوقت نفسه، حصل تقارب بين حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا مع مصر عبد الناصر، بسبب تماثل نظرتهما إلى السياسة الخارجية المعادية للاستعمار وإسرائيل والأحلاف المشبوهة الإقليمية كافة.

كما اتخذ حزب البعث العربي الاشتراكي طريقه داخل سوريا نحو الشيوعيين لمواجهة عدوّهما المشترك الولايات المتحدة وأصدقائها في المنطقة فكان هذا الأمر مدعاة لانتعاش آمال السوفييت ومخاوف الغرب من سوريا في آن، وكان

---

(١) المصدر نفسه، ص: ٢٨٥.

(٢) باتريك سيل: الأسد والصراع على الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ٦٣.

ذلك مقدمة لدخول سوريا في الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة[1].

وفي ١٣ شباط ١٩٥٥، شكَّل صبري العسلي حكومة، عهد فيها إلى المليونير خالد العظم، المقرّب من الشيوعيين بوزارتي الدفاع والخارجية، وفي ٢٢ شباط من العام نفسه، تقدَّم صبري العسلي ببيان حكومته إلى المجلس النيابي فشجب عقد جميع الأحلاف والمواثيق العسكرية الأجنبية، وفي اليوم التالي، أي في ٢٣ شباط ١٩٥٥، وصل رئيس الحكومة التركية عدنان مندريس إلى بغداد وفي مساء ذلك اليوم وقَّع مندريس مع نوري السعيد حلفهما في بغداد[2].

كان ميثاق بغداد ينص على إمكانية اشتراك دول عربية أخرى، لكن مصر اعتبرت فوراً، وهي على حقٍّ، بأن الميثاق كان يهدف لعزلها عن العالم العربي[3]. وفوراً اتهمت إذاعة صوت العرب من القاهرة، التي كانت تحرّك الشارع العربي، تركيا بإرسال فرقتين عسكريتين إلى الحدود السورية ـ التركية، لممارسة الضغط على المجلس النيابي، وهي تجلجل بالشجب والاستنكار، رغم أن أنقرة أنكرت ذلك تماماً[4].

لكن الردَّ السوري على حلف بغداد جاء فورياً وقوياً، إذ إن رئيس الأركان السوري شوكت شقير ونائبه عدنان المالكي (قبل اغتياله) حشدا عدداً كبيراً من الضباط ومن السياسيين، ومن ذلك الاجتماع أعلن: أن سوريا قد وافقت على إقامة حلف كامل مع مصر وعلى توحيد جيشهما، وقد وقَّعت أنا وصبري العسلي رئيس الحكومة الاتفاقية التي نصَّت فقرتها الأولى على رفض حكومتنا للحلف العراقي ـ التركي وجميع الأحلاف الأخرى[5]. وبالفعل فقد وقَّع جمال

---

(١) باتريك سيل: الصراع على سوريا. مصدر سبق ذكره، ص: ٢٨٦.
(٢) المصدر نفسه: ص: ٢٩١ ـ ٢٩٢.
(٣) ج.ب. ديروزيل: التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين الجزء الثاني (١٩٤٥ ـ ١٩٧٨) ترجمة خضر خضر، ط١، ١٩٨٥ لبنان، طرابلس، دار المنصور، ص: ٤٤.
(٤) باتريك سيل: الصراع على سوريا، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٩١ ـ ٢٩٢.
(٥) المصدر نفسه، ص: ٢٩٣.

عبد الناصر مواثيق دفاعية لمدة عشر سنوات مع سوريا والسعودية، ثم في ٢١ نيسان ١٩٥٦ مع اليمن[١].

وعندما شجب الغرب فكرة الحياد الإيجابي الذي تدعو إليه كل من مصر وسوريا كعمل غير أخلاقي، رحَّبت به الكتلة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي، واعتبرته دلالة على صداقة، وقد رأى القادة السوفييت بوضوح أن حياد العرب كان كافياً لإحباط الخطط الدفاعية الغربية، ضده، ما دام الغرب يتطلع إلى مشاركة فعّالة من العرب. . وهكذا كان الطريق ممهداً لتقارب العرب والسوفييت. وقد عجّل به حلف بغداد والمناقشة الدفاعية التي سبقته، إذ إن السوفييت اضطروا إلى انتهاج خطة هجومية معاكسة بسبب التهديد العسكري القائم على حدوده الجنوبية[٢].

ضمن هذا السياق، وفي شهر شباط ١٩٥٥ نفسه، أعلن الاتحاد السوفييتي (عدوّ تركيا الأول) حمايته لسوريا، وكان ردُّ فعل تركيا والعراق هو مذكرات تضمَّنت تهديدات وسباباً وجَّهتهما الدولتان إلى سوريا، وحشدتا في ٢٠ آذار ١٩٥٥ قوات ودبابات على حدود سوريا، وفي ٢٢ آذار احتجَّت الحكومة السورية على مذكرتين قاسيتين من تركيا، لا تأخذان في الاعتبار حقوق سوريا الطبيعية وسيادتها على أراضيها، وفي اليوم التالي (٢٣ آذار) تدخّل الاتحاد السوفييتي مباشرة في الأزمة، إذ أعلم مولوتوف وزير الخارجية السوفييتي سفير سوريا في موسكو فريد الخاني أن الاتحاد السوفييتي يؤيد موقف سوريا ويرغب في تقديم جميع أنواع المساعدات إليها بهدف حماية استقلالها وسيادتها[٣].

ورغم أن الخطة الكبرى التي وضعها نوري السعيد لربط اتفاقية الأمن العربي الجماعي بتركيا والغرب لم يبق منها إلا القليل، فمعارضة مصر لها لا تلين، والمعركة من أجل سوريا تم خسرانها، إلا أن بريطانيا انضمَّت إلى حلف بغداد في ٤ نيسان ١٩٥٥.

---

(١) ج.ب. ديروزيل: التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين، مصدر سبق ذكره، ص: ٤٤.
(٢) باتريك سيل: الصراع على سوريا. مصدر سبق ذكره، ص: ٣٠٤.
(٣) المصدر نفسه، ص: ٣٠٦.

لقد كان لصمود سوريا ورفضها للانخراط في حلف بغداد أثر مباشر في انهيار حلم نوري السعيد ورئيس الوزراء البريطاني إيدن وعدنان مندريس رئيس الحكومة التركية. وقد بدأ النظام الهاشمي في العراق ممثلاً بالوصي الأمير عبد الإله ونوري السعيد وبعض السوريين المؤيدين للعراق يقتنعون بفكرة ضرورة تغيير نظام الحكم في سوريا، وفي عام ١٩٥٦، اتخذت الخطط الموضوعة للتغيير شكل ضرورة ملحّة، فقد أصبح صراع نوري سعيد ـ عبد الناصر ومعه سوريا حول حلف بغداد، والذي شنَّه الطرفان بدون كلل أو ملل بوساطة محطات الإذاعات السرّية والعلنية، لقد أصبح هذا الصراع حرباً حتى الموت[١].

في الوقت نفسه الذي كانت المخططات تجري للتدخل في سوريا، كان الغرب ذاته يخوض معركة مع عبد الناصر أيضاً، بعد صيف حار وساخن سياسياً، في منتصف صيف ١٩٥٦، ألّفت لجنة إنكليزية ـ أمريكية ـ عراقية في بيروت لتبادل المعلومات ومناقشة الوجوه الدولية للمؤامرة وتفحّص الخطط التي وضعها السوريون المتعاونون من الداخل.

أما في مصر، ففي ٢٦ تموز ١٩٥٦ أمّم جمال عبد الناصر شركة قناة السويس، وفي ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٦ وبحجة شلل مجلس الأمن، وجَّهت فرنسا وإنكلترا إنذاراً لكل من إسرائيل ومصر، وطالبت البلدين بسحب قواتهما إلى أبعد من ١٦كم من القناة، وإلا فإن الفرنسيين والإنكليز سيحتلون مؤقتاً قناة السويس، وفي ٥ تشرين الثاني احتلت إسرائيل شبه جزيرة سيناء بينما كانت الطائرات الفرنسية والبريطانية تقصف المطارات المصرية[٢].

وفي تشرين الأول ١٩٥٦، حشد العراق جنوده على الحدود الأردنية كدعم للانقلاب المخطط له في سوريا، ودرء لأي تدخُل إسرائيلي في الأردن، لكن هذه الحشود كانت بقوَّة لواء فقط، لهذا لم يكتب لها النجاح[٣].

---

(١) المصدر نفسه، ص: ٣٤٦ ـ ٣٥١.
(٢) ج.ب. ديروزيل: التاريخ الديبلوماسي في القرن العشرين، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٤٨ ـ ٢٤٩.
(٣) باتريك سيل: الصراع على سوريا، مصدر سبق ذكره، ص: ٣٥١ ـ ٣٥٢.

وخلال بضعة أيام من كشف مؤامرة الانقلاب في دمشق، نادى حزب البعث العربي الاشتراكي بإقامة جبهة وطنية برلمانية لتقف في وجه الدسائس الإمبريالية، وفي ٣١ كانون الأول ١٩٥٦، شكّل صبري العسلي وزارته الجديدة مقصياً كل من حزب الشعب برئاسة رشدي الكيخيا، ومنير العجلاني، حيث تورّط كلاهما في التآمر على العراق[١].

وبناءً على دعوة من موسكو، قام رئيس الجمهورية العربية السورية شكري القوتلي في ذروة احتدام معركة تأميم قناة السويس، والضغط العسكري على سوريا، بزيارة إلى الاتحاد السوفييتي كان هدفها الحصول على دعم سوفييتي عسكري وسياسي في حال حدوث هجوم على سوريا، وهناك حصل على تأكيدات قاطعة[٢].

لقد حسم العدوان الثلاثي على مصر، وكذلك وقوف سوريا ومصر بصلابة في وجه حلف بغداد، وبشكل نهائي، نزعة سوريا للاتجاه نحو الاتحاد السوفيتي، ونتيجة لهذا العدوان الذي شنّه بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر، بعد فترة من تأميم قناة السويس فقد الغرب سمعته في أعين العرب، وأسقط بيد العناصر السياسية المناصرة للغرب، واضطرت لتأييد الخط القومي العربي الذي يقوده عبد الناصر وبعث سوريا. وارتفعت كثيراً أسهم عبد الناصر بالرغم من هزيمة قوّاته عسكرياً، فقد سجّل انتصاراً معنوياً بوقوفه بوجه الغرب. وزهت صورة الاتحاد السوفييتي في أعين السوريين. فقد قدّرت سوريا بعمق استنكار السوفيت لهذا الاعتداء، وكذلك استعدادهم لتزويد العرب بالسلاح[٣].

أما بشأن حلف بغداد، ففي تلك الحقبة التاريخية لم يستطع الأتراك ولا الغرب أن يستوعبا أن حلفاً يربط سوريا بالأسرة الهاشمية في العراق معناه الارتباط بالغرب نفسه وخصوصاً بعد عام ١٩٤١، عندما أعادت حراب الإنكليز الحكم الهاشمي إلى العراق على حطام الثورة القصيرة التي قام بها رشيد عالي الكيلاني[٤].

---

(١) المصدر نفسه، ص: ٣٦١ ـ ٣٩٩.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٣٤٢.
(٣) جوناثان أوين: أكرم الحوراني، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٣٣.
(٤) باتريك سيل: الصراع على سوريا، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٤.

وبينما كانت سوريا ومصر، نتيجة لحلف بغداد والعدوان الثلاثي، تنعطفان بقوّة باتجاه الاتحاد السوفييتي، كانت الولايات المتحدة الأميركية تنظر باستياء إلى دفء العلاقات السورية ـ السوفييتية وكذلك نزعات سوريا اليسارية، واعتبرتها دليلاً على أن سوريا تُجرّ نحو المدار السوفييتي، واعتبرت المنطقة بكاملها أصبحت مهيأة للاستيلاء السوفييتي، ونظرت إلى سوريا على أنها المرشح الأول لهذا الاستيلاء[1].

لقد كان العدوان الثلاثي على مصر فرصة لتركيا لتعبّر عن مدى تطابق سياستها الخارجية مع الولايات المتحدة الأميركية، من جهة، وتبتعد خطوة عن إسرائيل التي اشتركت في العدوان الثلاثي، من جهة أخرى.

فبسبب تطلّع تركيا للغرب وللولايات المتحدة بشكل خاص، شجبت تركيا إسرائيل، باعتبارها الخطر الأكبر على السلام والهدوء في الشرق الأوسط، بعد أن سحبت سفيرها من تل أبيب رداً على الغزو الإسرائيلي لشبه جزيرة سيناء سنة ١٩٥٦ في الاعتداء الثلاثي على مصر، وبهذا كانت تركيا تسير على نهج الولايات المتحدة الأميركية روحاً إن لم يكن نصاً، بتوجيه النقد للغزو الثلاثي البريطاني الفرنسي الإسرائيلي[2].

وبعد فشل العدوان الثلاثي على مصر، وخروج عبد الناصر منتصراً، وخروج إنكلترا وفرنسا تعانيان خيبة سياسية نتيجة فشل العدوان بسبب الموقف السوفيتي والأميركي منه، فقد اعتقد وزير الخارجية الأميركي دالس بأن السوفييت قد يغتنمون الفرصة التي خلقتها الظروف الصعبة التي وجدت بريطانيا وفرنسا نفسيهما تعانيان منها لكي تحول السيطرة على منطقة الأوسط، إما بقوّة السلاح أو بوساطة التخريب الداخلي، وخصوصاً بعد انهيار المؤامرة العراقية في تشرين الثاني ١٩٥٦ لقلب نظام الحكم في سوريا، وانهيار أصدقاء الغرب في مجلس النواب السوري، هذا الانهيار بدا للغرب وللعراق وتركيا بمثابة تدمير للتوازن

---

(١) جوناثان أوين: أكرم الحوراني، مصدر سبق ذكره، ص:

(٢) فليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ٩٦.

السياسي، وفتح الطريق أمام الشيوعيين للاستيلاء على السلطة، وضمن هذه الأجواء طرح الرئيس الأميركي أيزنهاور مبادرته لملء الفراغ في الشرق الأوسط[١].

وفي ١٥ كانون الثاني ١٩٥٧، سعى الرئيس الأميركي إيزنهاور للحصول على سلطات من الكونغرس الأميركي تتيح له استخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة لحماية أي دولة شرق أوسطية تطلب المساعدة للوقوف ضد العدوان من قبل أي دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية، ولعرض مساعدة تصل إلى ٢٠٠ مليون دولار لتقوية الأمن الداخلي، ودعم وتشجيع الحكومات المحافظة على النظام، وفي ٢٣ آذار/ ١٩٥٧، انضمت الولايات المتحدة إلى اللجنة العسكرية لحلف بغداد[٢].

كانت سوريا أول من هاجم مبادرة إيزنهاور في الشرق الأوسط، ففي العاشر من شهر كانون الأول/ ١٩٥٧، أي بعد أقل من أسبوع من طرح الرئيس الأميركي مبادرته في الشرق الأوسط وإرسالها للكونغرس الأميركي، أصدرت الحكومة السورية بياناً تعارض فيه نظرية الفراغ وتعارض فكرة: أن المصالح الاقتصادية تعطي أيّ دولة حقّ التدخل في المنطقة، وتنكر أن الشيوعية تشكّل أي خطر مباشر على العالم العربي، فالإمبريالية والصهيونية هما الخطران الرئيسان اللذان يظل العرب عرضة لهما[٣].

على نقيض الموقف السوري من مبادرة إيزنهاور، جاء الموقف التركي على لسان صحيفة (ظافر)، الناطقة باسم الحزب الديمقراطي الحاكم إذ أشارت إلى أن «مبدأ إيزنهاور مثل مبدأ مونرو، واضح وبسيط، فالهدف الذي يسعى لتحقيقه هو أن يكون الشرق الأوسط لشعوب الشرق الأوسط، والضمان الذي يقدِّمه هو القوة العسكرية الأميركية، والخير الذي يسعد به هو توفير المساعدة في المجال

(١) باتريك سيل: الصراع على سوريا. مصدر سبق ذكره، ص: ٣٧٣ ـ ٣٧٤.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٢٧٤.
(٣) المصدر نفسه، ص: ٣٧٨.

الاقتصادي للشرق الأوسط، من خلال المعونات المالية الضخمة وسيحكم التاريخ بصحة أو خطأ مبدأ إيزنهاور على أساس الوضع والأهمية اللذين ستعطيهما أمريكا لتركيا في هذه الخطة وحساباتها»[1].

على إثر الموقف السوري من مبدأ إيزنهاور ومن حلف بغداد، أخذت الصحف السياسية في عدد كبير من الدول ولا سيما بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وتركيا تنشر مقالات مطوّلة حول شحنات كبيرة من الطائرات والدبابات السوفييتية إلى سوريا، ووصول دفعات من الضباط والفنيين السوفييت وإنشاء قواعد عسكرية سوفييتية سرية في الصحراء السورية.

ورغم أن الدلائل تشير إلى التشكيك بصحة هذه التقارير، فإن الأثر الذي مارسه بعض المنفيين السوريين من أعضاء الحزب القومي السوري المحظور في سوريا (بسبب تورُّطه في اغتيال نائب رئيس الأركان السوري العقيد عدنان المالكي) على الرأي العام الغربي وفي الدول المجاورة والمراسلين الأجانب في بيروت، جعل من تلك التقارير حقائق عند بعض الجهات الغربية[2].

أما تركيا، التي أدانت الاعتداء الثلاثي على مصر وشجبت التدخل الإسرائيلي في العدوان وسحبت سفيرها من تل أبيب في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٦، اقتداء بالموقف الأميركي من العدوان كما ذكرنا من قبل، فقد كانت ترمي من وراء هذه الخطوة أيضاً السعي للمحافظة على حلف بغداد الذي تنتمي إليه تركيا مع العراق، ففي اليوم نفسه الذي صدر فيه بيان وزارة الخارجية التركية الذي يعلن فيه سحب سفيرها من تل أبيب، أبلغ السفير التركي المستدعى وزارة الخارجية الإسرائيلية أن القرار التركي ليس موجَّهاً ضد إسرائيل، وليس في نية بلاده تخريب علاقات الصداقة والتجارة معها، بالإضافة إلى أن العلاقات الديبلوماسية لم تنقطع بشكل كامل بل استمرت على مستوى القائم بالأعمال[3].

---

(١) صحيفة Zafer, 4 Jan. 1957, Ankara.

(٢) باتريك سيل: الصراع على سوريا. مصدر سبق ذكره، ص: ٣٧٦ و٣٧٨.

(٣) محمد نور الدين: (الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية)، مصدر سبق ذكره، ص: ١٢٠ - ١٢١.

وبحلول صيف ١٩٥٧، تدهورت العلاقات السورية الأميركية تماماً بسبب المخاوف الأميركية من الشيوعيين والمساعدات التقنية والاقتصادية التي وافق السوفيت على إعطائها لسوريا[١].

وجاءت ثلاثة أحداث متابعة تسبق أزمة ١٩٥٧ بين الولايات المتحدة وتركيا من جهة، وسوريا من جهة أخرى، ففي ٦ آب ١٩٥٧ وقّع وزير الدفاع السوري خالد العظم معاهدة اقتصادية وفنية واسعة المدى مع الاتحاد السوفييتي في موسكو، وبعد أسبوع جرى إبعاد ثلاثة ديبلوماسيين أمريكيين اتهموا بالتآمر على قلب نظام الحكم في دمشق، واتبع ذلك مباشرة تقاعد نظام الدين رئيس الأركان العامة السوري المعروف باعتداله، وتعيين عفيف البرزي المعروف بتعاطفه مع السوفييت بدلاً منه، وفي الوقت نفسه جرى تطهير الجيش من عشرات الضباط[٢].

لقد أثارت هذه الأحداث الرعب في واشنطن، حتى إن صحيفة نيويورك تايمز كتبت في ١٨ آب ١٩٥٦: «السؤال الكبير الذي سيواجه المستر دالس وزعماء آخرين للديبلوماسية الغربية في هذا الأسبوع هو إذا ما كانت الولايات المتحدة، وجيران سوريا الموالون للغرب (تركيا، العراق، الأردن) سيحتملون وجود دولة تابعة للسوفييت، أو ما يشبه ذلك، في قلب منطقة الشرق الأوسط»[٣].

ضمن هذا السيناريو، أعربت جارات سوريا وخصوصاً الأردن وتركيا عن مخاوفها من اختراق شيوعي لسوريا، وزادت تركيا من حدة التوتر في المنطقة بحشدها القوات على الحدود السورية ـ التركية، فأظهرت مصر تضامنها مع سوريا بإرسال قوات مصرية سراً على سفنها العسكرية إلى ميناء اللاذقية[٤].

(١) جوناثان أوين: أكرم الحوراني، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٣٥.
(٢) باتريك سيل: الصراع على سوريا. مصدر سبق ذكره، ص: ٣٨١.
(٣) صحيفة نيويورك تايمز: واشنطن، ١٨ آب ١٩٥٧.
(٤) جوناثان أوين: أكرم الحوراني، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٣٥.

ورغم تأكيدات القادة السوريين، على أنه ليس ثمة من دليل واحد على وجود تسلل شيوعي إلى سوريا حكومة ونظاماً وشعباً وأحزاباً سياسية (وإن ما يوجد فعلاً هو إرادة الشعب السوري في قتال الاستعمار حتى النهاية)[1]، فإن واشنطن ردّت على الإجراءات السورية ومواقفها من مبدأ إيزنهاور بطرد السفير السوري في واشنطن فريد زين الدين وأحد موظفي سفارته، وبدأت تحيك مؤامرة كبرى لقلب نظام الحكم في سوريا، اشترك فيها شخصيات سرّية منفية أو مُبعدة مثل الرئيس السوري السابق أديب الشيشكلي ورئيس شرطته العسكرية إبراهيم الحسيني، الذي كان يعيش في روما كملحق عسكري في السفارة السورية هناك منذ سقوط نظام أديب الشيشكلي عام ١٩٥٤.

فقد قام كلا الرجلين بزيارة سرّية إلى دمشق في صيف ١٩٥٧ بمعونة الأميركيين لتشجيع المتآمرين ودعم حركة الانقلاب، وقد أعطيت الحركة الانقلابية الداخلية في سوريا اسم نصر، وأعطي للسياسي السوري (الحلبي) ميخائيل إليان دوراً رئيساً في هذه العملية، في حين أعطي للتدخل العسكري العراقي اسم سيف العرب[2].

في ٢٤ آب ١٩٥٧، غادر السيد لوي هندرسون، نائب وكيل وزارة الخارجية الأميركية، وأحد خبراء الشرق الأوسط الرئيسيين في الحكومة الأميركية واشنطن قاصداً تركيا (أدّى هندرسون دوراً مهماً في صياغة مبدأ ترومان سنة ١٩٤٧ المتعلق باليونان وتركيا، وفي الانقلاب على حكومة مصدق إيران ١٩٥٣). وفي أنقرة اجتمع هندرسون برئيس الوزراء عدنان مندريس، وبملكي الأردن والعراق اللذين لحقا به إلى هناك، ثم ذهب إلى لبنان لمقابلة كميل شمعون قبل أن يعود ثانية إلى تركيا لقيام بمحادثات أخرى مع مندريس والأمير عبد الإله الوصي على عرض العراق وبرئيس الأركان العراقي. غير أنه لم يلتقِ بأي مسؤول سوري، وعند عودته إلى واشنطن وفي تقريره الذي رفعه لوزير خارجيته دالس أعرب عن

(١) صحيفة الشعب (دمشق) ١٠ شباط/١٩٥٧ لقاء مع أكرم الحوراني.

(٢) باتريك سيل: الصراع على سوريا. مصدر سبق ذكره، ص: ٣٨٤ و٣٨٨ و٣٨٩.

اهتمامه العميق بمصير سوريا وخوفه من أن تصبح خيمة للشيوعية الدولية، أو تصبح قاعدة لتهديدات استقلال وحدود إقليم الشرق الأوسط[١].

إن ما حدث بين لوي هندرسون والقادة الأتراك والعراقيين والأردنيين في أنقرة على وجه الدقة يظل متروكاً للتخمينات، غير أن ما أذيع من نصوص المحاكمة العسكرية التي جرت على الهواء مباشرة في العراق لقادة نظام نوري السعيد بعد ثورة تموز ١٩٥٨ التي أطاحت حكمه، تظهر وبحسبما قال أحمد مختار بابان أحد وزراء نوري السعيد، أن هندرسون قال في اجتماع جمعهم في أنقرة ما يلي «إذا ما اتخذ عمل عسكري يجب أن ننتحل له أسباباً لكي يصبح من الممكن الدفاع عنه في الأمم المتحدة والتخلص من المشكلة.. إنني أؤكد على ضرورة أن يكون العمل ناجحاً مائة بالمئة، عندما تقررون القيام به. إن اعتقادنا أنه إذا كان سيجري عمل ما يجب أن يكون مقنعاً ويمكن دعوة تركيا للمساعدة إذا حدث شيء يعوق النجاح»[٢].

أوضحت رحلة هندرسون إلى تركيا مدى تبعية السياسة التركية للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط، وكان دور تركيا في نظر الأميركيين هو سد الثغرة بين الجهاز الرئيسي لحلف شمال الأطلسي والترتيبات الأمنية الإقليمية الأقل أهمية الخاصة بالشرق الأوسط، وكانت الولايات المتحدة تتمنى أن تقدّم تركيا عنصراً من التماسك في تنظيم المنطقة للوقوف في وجه الشيوعية الدولية. وباستثناء العراق (نوري السعيد) كان ردُّ الفعل العربي على خطة هندرسون بتغير النظام في سوريا سلبياً تماماً، وقد انعكس استياء تركيا من ردّ الفعل العربي من خلال مناورات حربية على حدود سوريا الشمالية، أما سوريا، فقد أغضبها النشاط التركي والتهديد العسكري المباشر، وأصبحت ترى تركيا بمثابة حصان طروادة بالنسبة إلى المحايدين العرب، أو لنقل بعبارة تركية شائعة، إنها أصبحت جندرمة الإمبريالية الأميركية في الشرق الأوسط[٣].

---

(١) المصدر نفسه، ص: ٣٧٨.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٣٩٠ ـ ٣٩١.
(٣) المصدر نفسه، ص: ٣٩١ ـ ٣٩٢.

ومنذ منتصف الخمسينات أصبحت المناورات العسكرية التركية أسلوباً معروفاً في الضغط على سوريا، وفي مناسبات عديدة ألمحت تركيا إلى أنها قد تتحرك باتجاه سوريا، إذا ما سيطرت عليها حكومة شيوعية أو حكومة يسيطر عليها السوفييت، وقد جرى إطلاق هذه التلميحات المقنّعة في الصحافة التركية إبان أزمة السويس عام ١٩٥٦، وتكررت في نيسان وأيار ١٩٥٧، عندما بدا أن الجيش السوري قد يتحرك لمساعدة المعارضة لحكم الملك حسين في الأردن، وفي كل مناسبة كانت تركيا تدعم كلامها بتحركات عسكرية بفرقتين عسكريتين أو ثلاث على الحدود، وكانت هذه هي الحالة في خريف ١٩٥٧[١].

والواقع أن الموقف التركي كان مثيراً للاستفزاز في سوريا إلى حدّ أنه ابتداءً من منتصفَ أيلول ١٩٥٧، أصبح الصدام السوري ـ الأميركي أكثر جديّةً، غير أنه استبدل به صدام سوري ـ تركي، تقف وراءه الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وفي ١٣ أيلول اتهم رئيس الوزراء السوفييتي بولفانين تركيا بأنها وضعت قوات على الحدود السورية بهدف القيام بهجوم مخطط له من قبل الولايات المتحدة، وحذّر بولفانين من أن النزاع على سوريا لن يقتصر على تلك المنطقة فقط[٢].

لكن وزير الخارجية الأميركي دالس ردّ في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩ أيلول ١٩٥٧ قائلاً: إن تركيا هي التي كانت في خطر، باعتبارها مهددة من قبل الجيش السوفييتي شمالاً، والتعزيز السوفييتي العسكري في سوريا جنوباً[٣].

وبحسب أليزابيت بيكارد، المختصة بالشؤون التركية، ففي فترة الخمسينات وفي ذروة الصراع على حلف بغداد، كان (الحدّ بين الكتلتين الشرقية والغربية يمتد بصورة أو بأخرى على الحدود التركية ـ السورية)، فالتوتر الذي بدا

---

(١) المصدر نفسه، ص: ٣٩٢.

(٢) صحيفة نيويورك تايمز: واشنطن، ١٨ أيلول ١٩٥٧.

(٣) باتريك سيل: الصراع على سوريا، مصدر سبق ذكره، ص: ٣٩٢.

واضحاً بين الشرق والغرب، انعكس بصورة واضحة في العلاقات السورية ـ التركية، إن نظرة كل دولة للأخرى على أنها على الجانب الآخر في عالم ثنائي القطب، قد حدّد العلاقات بين تركيا وسوريا إلى درجة كبيرة في تلك الفترة[١].

لقد أدّت الصحافة دوراً كبيراً في توتير العلاقات التركية ـ السورية، ولعل المقال الذي نشر في صحيفة الجيش السوفييتي (النجم الأحمر) في ١٠ أيلول ١٩٥٧ نموذج صارخ لذلك، فقد ادّعى المقال: إنه يكشف النقاب عن مؤامرة أمريكية شيطانية لغزو سوريا من خمس مراحل: تقوم تركيا فيها بدور رئيس من خلال اشتراك الطيران والجيش التركي مباشرةً في تدخُّل مباشر، إلى جانب الجيش والطيران العراقي[٢].

ورغم نجاح مساعي السعودية في تطويق الأزمة، فإن القوات المصرية نزلت دون سابق إنذار في مدينة اللاذقية في سوريا، لكي تأخذ مواقع هجومية في شمالي سوريا جنباً إلى جنب مع الأخوة السوريين، لكن حدَّة الأزمة السورية ـ التركية لم تلبث أن خفَّت بعض مضي وقت قصير على الإنزال المصري. فقد تبودلت بعض الطلقات على الحدود السورية ـ التركية، فأصدر الاتحاد السوفييتي تحذيرات جديدة، ردّت عليها الولايات المتحدة بأسلوبها المعهود، غير أن النزاع السوري ـ التركي كان قد فقد معظم حرارته، نتيجة تدخُّل السوفيت والأميركان.

وفي ١٨ تشرين الأول ١٩٥٧، قرّرت الجمعية العامة للأمم المتحدة مناقشة شكوى سوريا تتهم تركيا فيها بتعريض السلم العالمي للخطر، وعلى أثر تدخُّل السعودية ديبلوماسياً مرة أخرى، ذكَّرت الولايات المتحدة سوريا، بأن تركيا قد أنكرت وجود نوايا عدوانية لديها، وأنه ليس هناك من سبب يدعوها لعدم تصديق ذلك، ثم ما لبثت أن طويت الأزمة في غضون أسبوعين في الأمم المتحدة[٣]، برغبة أمريكية وسوفيتية.

---

(١) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ٦٥.
(٢) صحيفة النجم الأحمر (موسكو) ١٠/ أيلول/١٩٥٧.
(٣) باتريك سيل: الصراع على سوريا. مصدر سبق ذكره، ص: ٣٩٨ ـ ٤٠٠.

لقد بلغ العداء التركي - السوري خصوصاً والتركي - العربي عموماً ذروته في تلك الفترة، وضمن هذا السياق، أكّد الرئيس التركي في حينها جلال بايار (أن الأتراك غير مستعدين. . إعادة إنشاء علاقة وثيقة مع أمة (ويقصد الأمة العربية) طعنت الأمة التركية في الظهر)[1].

إن التهديدات التركية والأميركية باجتياح سوريا قرّبت سوريا من مصر، وبينما تحوّلت وحدة سوريا مع مصر إلى شعار يرفعه الشعب السوري والأحزاب السياسية السورية كافة، هدّد عدنان مندريس مرة أخرى سوريا من مغبة اندفاعها باتجاه الوحدة، وكانت مقولته المشهورة: «إنه من المحزن حقاً أن يبيت الشخص وبجواره دولة صغيرة، ينهض في اليوم التالي، ويجد إلى جواره دولة عظمى وأكبر من تلك بخمس مرات»[2].

بعد نجاح الثورة في العراق في تموز ١٩٥٨ ظلت تركيا مصمّمة كلياً على القيام بمغامرة عسكرية في العراق للقضاء على الثورة والنظام الجمهوري، ولم ترجع تركيا عن تصميمها هذا إلا بعد أن اضطرت الولايات المتحدة الأميركية وإنكلترا إلى الإعلان بدون لبس أو إيهام: أن أي فكرة تدخّل في العراق، من قبل إيران أو تركيا، ستكون عملاً مشؤوماً إلى أبعد حد[3].

وبعد نجاح ثورة تموز ١٩٥٨ في العراق وإطاحة الملكية وقيام الجمهورية انتقل مقرّ حلف بغداد إلى أنقرة، وهنا بدأت مرحلة تبعية تركية كاملة للولايات المتحدة من خلال استخدام الجنود الأميركيين قاعدة إنجيرليك التركية للانطلاق منها والتدخل في البلاد العربية، كما حصل في الأحداث اللبنانية عام ١٩٥٨، وكما كان موقف تركيا المؤيد لفرنسا والمعارض للثورة الجزائرية أثناء عرض المشكلة الجزائرية على الأمم المتحدة عام ١٩٥٨[4].

---

(١) بولنت علي رضا: .Foreign Policy of Turkey Toward the Arab States 1930-1960

(٢) سيّار الجميل: صورة الأتراك لدى العرب، مصدر سبق ذكره، ص: ٣٥٣.

(٣) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ١٢١.

(٤) عبد المنعم سعيد: العرب ودول الجوار الجغرافي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص: ٧٥ ـ ٨٦.

(٥) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص:

الفصل الرابع

دور العلاقات الدولية وأزمة الطاقة والأزمة القبرصية في العلاقات التركية ـ العربية في حقبتي الستينات والسبعينات

١ ـ سوريا وتركيا: التطور السياسي ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠

٢ ـ العلاقات التركية ـ العربية في الستينات.

٣ ـ العلاقات التركية ـ العربية في السبعينات

٤ ـ التحالفات الإقليمية والدولية ودورها في العلاقات التركية ـ السورية أواخر السبعينات.

١ ـ سوريا وتركيا: التطور السياسي من ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠

في ٢٨ أيلول ١٩٦١ حدث انفصال سوريا عن مصر بانقلاب عسكري قاده المقدّم عبد الكريم النحلاوي بدعم من الأردن والسعودية ورجال الأعمال السوريين الساخطين، وأدى انفصال سوريا إلى تغير المشهد في الشرق الأوسط تغيراً عميقاً تاماً كما فعلت الوحدة نفسها قبل ذلك بثلاثة أعوام ونصف (شباط ١٩٥٨).

كانت قبضة عبد الناصر على سوريا قد شلّت ميزان القوى الإقليمي، ولكن عندما انفكّت هذه القبضة ـ استعادت سوريا شيئاً من اندفاعها الفوضوي القديم، وأسفرت الانتخابات النيابية التي جرت في ١ كانون الأول ١٩٦١ عن عودة سياسيين قدامى كانوا قد شاركوا في النضال من أجل الاستقلال من أمثال الزعيم الحلبي ناظم القدسي (حزب الشعب) الذي أصبح رئيساً للجمهورية[١].

والرئيس القدسي ورؤساء الوزارات الثلاث الذين خدموا في ظلّه خلال الثمانية عشر شهراً التي عمّرها الانفصال حتى قيام ثورة البعث في ٨ آذار ١٩٦٣ وهم: د. معروف الدواليبي والدكتور بشير العظمة وأخيراً خالد العظم، قد فقدوا إرادة ممارسة الحكم إلى حد كبير، وقال الرئيس حافظ الأسد فيما بعد عنهم: «كانت حكومة بلا شعب، وبلا جيش، كان حكمهم حكم طبقة انتهت أيامها»[٢].

وفي ٨ شباط ١٩٦٣، أفاق البعثيون في سوريا على الأخبار بأن رفاق حزبهم في بغداد قد أسقطوا وصرعوا الدكتاتور العراقي عبد الكريم قاسم، وهكذا فتحت الدراما الدموية في بغداد الطريق أمام نجاح مماثل في دمشق في ٨ آذار/ ١٩٦٣[٣].

---

(١) باتريك سيل: حافظ الأسد: الصراع على الشرق الأوسط. ص: ١١٥.
(٢) المصدر نفسه، ص: ١١٥ ـ ١٢٤.
(٣) المصدر نفسه، ص: ١٦٨.

وخلال عام ١٩٦٣ أصبح حافظ الأسد قائد القوى الجوية عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث. وفي ٢٣ شباط ١٩٦٦، قام انقلاب عسكري قامت به القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي على رأسها كل من صلاح جديد واللواء حافظ الأسد الذي أصبح وزيراً للدفاع، أما ميشيل عفلق الأمين العام لحزب البعث فقد غادر سوريا إلى بيروت فالبرازيل ثم عاد إلى العراق[1]. بعد انقلاب ١٩٦٨ الذي أتى بحزب البعث منفرداً على رأسه أحمد حسن البكر ونائبه صدّام حسين الذي أصبح فيما بعد ١٩٧٧ رئيساً للجمهورية حتى عام ٢٠٠٣.

أدّت المواجهة الدامية داخل صفوف حزب البعث في ٢٣ شباط ١٩٦٦ إلى إعطاء الرئيس حافظ الأسد أول مقعد له في حكومة سورية وهو لا يزال في الخامسة والثلاثين، فحصل على منصب وزير الدفاع الذي دفعه في الحال إلى مقدمة المواجهة السورية ـ الإسرائيلية التي أصبحت منذ ذلك الحين شغل حياته الشاغل.

ولقد أثبتت الحكومة التي أصبح عضواً فيها أنها أكثر الحكومات التي عرفتها سوريا تطرُّفاً. وكانت متهورة في الخارج، ومتشددة بشكل جذري في الداخل، فقد أدخلت البلاد في حرب ١٩٦٧، وحاولت إعادة تركيب المجتمع السوري من السقف إلى القاع، كما اكتسبت سمعة بأنها تقمع الشعب وتتخلص بوحشية ممن يتحدُّونها[2].

بعد انقلاب ١٩٦٦، أصبح صلاح جديد حاكم سوريا الأول رغم منصبه المتواضع الأمين المساعد للقيادة القطرية لحزب البعث، بعد أن كان رئيساً للأركان من ١٩٦٣ حتى ١٩٦٦، وكانت نزعة صلاح جديد أكثر يسارية وتطرُّفاً من نزعة الرئيس حافظ الأسد العقلانية وراحت الهوّة تتسع بينهما.

بعد خمسة عشر شهراً من شغل منصب وزير الدفاع حدثت حرب ٥ حزيران

---

(١) المصدر نفسه، ص: ١٧٣.

(٢) المصدر نفسه، ص: ١٩٣.

١٩٦٧، عندما استطاعت إسرائيل هزيمة الجيوش العربية واحتلال الجولان السوري وكامل الضفة الغربية في فلسطين وسيناء ومصر، ولقد أيقظت هذه الصدمة حافظ الأسد أكثر من أي شيء آخر، وحوَّلته من انقلابي محدود الأفق إلى مخطط ومفكر استراتيجي في ميدان السياسة الدولية[١]، كما يقول باتريك سيل.

ومما لا شك فيه أن الهزيمة كانت النقطة الحاسمة في حياة الرئيس الراحل حافظ الأسد عام ١٩٦٧، إذ إنها ألقت به فجأة في رحلة النضج السياسي وحفّزت فيه الطموح ليحكم سوريا بعيداً عن قيود زملائه ومنافسيه في الحزب الذين كان يشعر بأنهم قادوا البلاد إلى الكارثة.. فالأطباء الثلاثة: نور الدين الأتاسي، رئيس الجمهورية، ويوسف زعين رئيس مجلس الوزراء، وإبراهيم ماخوس وزير الخارجية الذين كانوا يحكمون سوريا بعد حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦، وأدت خطبهم النارية إلى إشعال الأزمة فقد بدوا أطفالاً في الميدان الدولي، إذ إنهم كانوا يعيشون في عالم من صنع خيالهم حيث تحل الشعارات محلّ القوة الحقيقية.

وفي ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠، وبعد موت جمال عبد الناصر معبود الجماهير العربية في ٢٨ أيلول ١٩٧٠، أصبح الرئيس حافظ الأسد بعد الحركة التصحيحية رئيساً للجمهورية وأميناً عاماً لحزب البعث وقائداً للجيش حتى وفاته في حزيران/ ٢٠٠٠، وذلك في أعقاب مؤتمر استثنائي لحزب البعث دام حتى ١٢ تشرين الثاني، تم تعيين قيادة قطرية جديدة والتخلص من جماعة صلاح جديد[٢].

وفي ١٥ تشرين الثاني، تم تثبيت أنور السادات (١٩٧٠) رئيساً للجمهورية في مصر خلفاً لعبد الناصر، أي قبل شهر من تسلُّم الأسد القيادة في سوريا.

حتى يستطيع الرئيس الراحل حافظ الأسد قيادة جيشه في حرب تشرين ١٩٧٣، تحرَّك بسرعة لإرساء العلاقات مع الكرملين على أساس عقلاني عملي هادىء،

(١) المصدر نفسه: ص: ٢٣٧ ـ ٢٨٧.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٣٠١ ـ ٣٠٢، ٣٢٧ و٤٩٨.

وهذا ما جعله ينسّق معهم، ليحصل على السلاح. . وقد كان الوجه الآخر لجهوده للاتجاه نحو موسكو لمصلحة استراتيجية الحرب التي يخطط لها، وكذلك إهمال حافظ الأسد للغرب ولا سيما الولايات المتحدة لمدة سبع سنوات تقريباً من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٤، حيث لم يكن لسوريا علاقات مع واشنطن.

وفي ٦ تشرين الأول ١٩٧٣، بدأت الحرب الإسرائيلية العربية بهجوم مصري ـ سوري مشترك، وكانت أكبر مشروع عسكري نفّذه العرب في العصر الحديث، لكنه بدلاً من أن يحقق الآمال الزاهية العريضة التي عقدوها عليه، فقد قدّر له أن يكون من الناحية السياسية كارثة وضعتهم على طريق التفكك والتمزق وزادت من تعرُّضهم للضعف والعطب.

في أيلول ١٩٧٨، وقّع بيغن رئيس الحكومة الإسرائيلية وأنور السادات رئيس مصر وكارتر رئيس الولايات المتحدة اتفاقيات كامب ديفيد، وفي ٢٦ آذار ١٩٧٩، وقّعت كل من مصر والكيان الصهيوني على اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية التي اعترفت فيها مصر بالكيان الصهيوني وأقامت معه علاقات ديلوماسية[١].

أما في تركيا، فقد كان الضباط الذين قاموا بانقلاب مايو (أيار) ١٩٦٠ الامتداد الإيديولوجي المباشر لجمعية الاتحاد والترقّي، ربما بفكرة أقلّ وضوحاً عما كانوا يحاولون تحقيقه، فمفهومهم عن التغيير الاجتماعي كان مستمداً من الإيديولوجية التسلطية لتدخُّل الدولة، التي كانت تميّز فكر صفوة جمعية الاتحاد والترقّي وحزب الشعب الجمهوري. وقد استقر في قناعة الضباط الذين أيّدوا وشاركوا في انقلاب عام ١٩٦٠ أن الحزب الديمقراطي كان مذنباً بخيانة المثل العليا الكمالية، إذ إن الحزب الديمقراطي تحوّل إلى حزب طبقي يسمح بتراكم وحشي لرأس المال، على حساب الوصاية الموجودة التي كانت تمارسها الصفوة البيروقراطية في حزب الشعب الجمهوري[٢].

---

(١) ساجلار كيدار: (تركيا الحديثة)، فصل في: تركيا بين البيروقراطية والحكم العسكري، نوبار هوفسيان وفيروز أحمد، مصدر سبق ذكره، ص: ٤٢ ـ ٤٣.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٤٩ ـ ٥١.

وعقب انقلاب عام ١٩٦٠، أجريت الانتخابات العامة عام ١٩٦٠، إلا أنها لم تكن حاسمة وتشكّلت عدة حكومات ائتلافية حتى أجريت انتخابات عامة جديدة عام ١٩٦٥، خرج منها حزب العدالة، الذي برز باعتباره الوريث الواضح للحزب الديمقراطي، فائزاً بالأغلبية (حصل على ٥٣٪ من أصوات الناخبين) وشكّل سليمان ديميريل حكومته الأولى، وفي عام ١٩٦٩ حقّق ديميريل انتصاراً واضحاً، وإن يكن بنسبة أقلّ قليلاً من الأصوات.

وفي أعقاب مظاهرة العمال الهائلة في حزيران ١٩٧٠، تدخّل العسكريون الأتراك مرة أخرى في آذار ١٩٧١، وأعلنوا أن حكومة ديميريل والبرلمان قد كشفا عن عجزهما عن التصدي للفوضى والصراعات الضاربة والسخط الاجتماعي والاقتصادي، فاستقال ديميريل من رئاسة الحكومة، تاركاً للجيش مهمة تشكيل وزارة تكنوقراطية[1].

وبحلول عام ١٩٧٣، كان هناك سخط شعبي متزايد إزاء الجيش، وتم تعطيل ورفض رغبات الجنرالات في البرلمان وغيره من المؤسسات الدستورية، واتخذت الحركة العمالية، وحزب الشعب الجمهوري الذي تولى بولنت أجاويد قيادته منذ عام ١٩٧٢ مواقف واضحة ضد الحكومات التكنوقراطية بالإضافة إلى انتقاد أوروبا للوضع الأمني في تركيا.

وفي تشرين الأول ١٩٧٣، أجريت الانتخابات العامة، وانتهى التوقف الثاني للحكم المدني، وإلى جانب حزب الشعب الجمهوري بزعامة أجاويد والعدالة برئاسة ديميريل دخل هذه الانتخابات أربعة أحزاب أخرى، منها حزب الخلاص الوطني (الإسلامي التوجه) برئاسة نجم الدين أربكان.

ومنذ عام ١٩٧٣، وحتى عام ١٩٨٠، شكّل كل من بولنت أجاويد رئيس حزب الشعب الجمهوري وسليمان ديميريل رئيس حزب العدالة أكثر من وزارة ائتلافية مع حزب الخلاص الوطني (برئاسة أربكان) الأولى (أجاويد + أربكان

(١) المصدر نفسه، ص: ٥٥ ـ ٥٧، ٦٢.

ثمانية أشهر ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤) حتى نزول الجيش التركي في شمال قبرص. ثم شكَّل ديميريل حكومة إئتلافية أطلقت على نفسها اسم الجبهة القومية وضمَّت كلاً من حزب الخلاص الوطني وحزب الحركة القومية برئاسة دولة بغجلي استمرت حتى الانتخابات العامة في حزيران ١٩٧٧ التي حصل فيها حزب الشعب الجمهوري على ٤٢٪ من الأصوات، لكن ديميريل رغم هزيمته شكَّل حكومته الثانية بدعم أحزاب (الجبهة القومية: الخلاص الوطني والحركة القومية) التي لم تستمر سوى لكانون الثاني ١٩٧٨، حيث شكَّل بولنت أجاويد حكومته الثانية في السبعينات[1].

وفي ٢٧ تشرين الأول ١٩٧٨، استقال أجاويد، وأعلن سليمان ديميريل تشكيل حكومة أقلية يوم ١٢ تشرين الثاني ١٩٧٨ دامت حتى انقلاب كنعان إيفرين في أيلول ١٩٨٠.

٢ ـ العلاقات التركية ـ العربية ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠:

بصورة عامة، وكما كانت الحال عليه في حقبة الخمسينات، فإن العلاقات التركية ـ العربية، ما زالت تتحكم بها التحالفات الدولية والإقليمية المتناقضة لكل من تركيا والعرب مع كل من الولايات المتحدة خصوصاً والغرب عموماً من جهة والاتحاد السوفييتي من جهة أخرى.

تراجع العلاقات التركية ـ الأميركية في الستينات وأثرها على العلاقات التركية ـ العربية ومع سقوط حكومة عدنان مندريس سنة ١٩٦٠ وإعدامه فيما بعد، انتهت سياسة تركيا القلقة الناشطة إلى حدٍّ ما بالنسبة إلى الشرق الأوسط، وظلَّت بعدها ثلاثة عقود لاحقة تتسم إلى حدٍّ ظاهر بالمزيد من الحذر، حتى حدِّ الخنوع، لقد كانت أنقرة تحرص بصورة خاصة على الابتعاد حين يلزم عن سياسة حلفائها في حلف شمال الأطلسي طوال فترة الستينات والسبعينات والثمانينات[2].

---

(١) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ٣٧.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٢٥.

ومنذ بداية الستينات، وبعد إجراء مراجعة مؤلمة للديبلوماسية التركية اتجهت تركيا نحو أوروبا أكثر، فعقدت تركيا واليونان اتفاقيات زمالة مع الأسرة الأوروبية بموجب معاهدة أنقرة الموقعة في كانون الأول ١٩٦٤[١].

لقد شهدت حقبة الستينات إعادة تحديد للعلاقات التركية ـ الأميركية وهو ما نشأ أساساً عن أزمة الصواريخ الكوبية، فخلال هذه الأزمة التي دامت ١٣ يوماً كان العالم على حافة حرب نووية كبرى، أكد الرئيس الأميركي كيندي للزعيم السوفييتي خروشوف أنه سيتم إجلاء صواريخ (جوبيتر) من تركيا في مقابل سحب الصواريخ السوفييتية من كوبا. وكان من شأن هذا العرض أن يقلّل من إحساس تركيا بأن خطراً سوفييتياً يتهددها. وأدى ذلك إلى تحرُّك نحو تحييد العلاقات مع الاتحاد السوفييتي. بالنظر إلى إدراك أنقرة أن الولايات المتحدة تضع مصالحها الأمنية فوق المصالح الأمنية لحلفائها[٢].

ولم تدرك تركيا، إلا في أوائل الستينات، أنها لم تكن حكيمة عندما وضعت كل بيض سياستها الخارجية في السلة الأميركية. ومع أزمة الصواريخ الكوبية، وإخراج صواريخ جوبيتر من الأراضي التركية، ورسالة جونسون السيئة السمعة والالتزام الأميركي الغامض تجاه تركيا، اضطر صانعو السياسة الأتراك لأن يعيدوا تقويم العلاقات الخارجية لبلادهم.

وحدث التحول الدقيق حوالى عام ١٩٦٤. فعند تلك النقطة، قررت تركيا البقاء في حلف شمال الأطلسي، ولكن مع توجُّه أقوى نحو أوروبا، التي كانت بسبيلها لاتخاذ خطوات كبرى نحو التكامل الاقتصادي. وقال الخبراء إن وضع تركيا في الشؤون الدولية سيصيبه الضعف، إذا ما أصبحت أوروبا القوة الثالثة، وبقيت أنقرة خارج السوق المشتركة، ولذلك فلا بد من أن تضمن تركيا لنفسها مكاناً داخل أوروبا المتكاملة[٣].

---

(١) نوبار هوفسيان: (الوضع الاستراتيجي: آفاق العلاقات التركية ـ الأميركية) في تركيا بين البيروقراطية والحكم العسكري، مصر سبق ذكره، ص: ٢٨٦.

(٢) فيروز أحمد (النفوذ الإسلامي في تركيا: بين الضغوط واستجابة الدولة) فصل في تركيا بين البيروقراطية والحكم العسكري، مصدر سبق ذكره، ص: ١٤٣.

(٣) المصدر نفسه، ص: ١٤٤ ـ ١٥٤.

بالإضافة إلى هذا، فقد كانت عزلة تركيا داخل صفوف الكتلة الأفريقية ـ الآسيوية، وفي الوطن العربي عزلة كبيرة، فقد أعيد مؤتمر دول عدم الانحياز المنعقد في القاهرة (في الفترة من ٥ ـ ١١ تشرين الأول ١٩٦٤) والتصويت الذي جرى في الأمم المتحدة في ١٧ كانون الأول ١٩٦٥ وجهة النظر اليونانية بشأن قبرص. وخلق ذلك شعوراً بالصدمة والإحباط في أنقرة، حيث وجد الأتراك أنفسهم معزولين بالكامل تقريباً[(١)].

ورغم هذه التحولات الهائلة، فإن سياسة تركيا إزاء العرب ظلت تتسم بالحذر إلا أن ظهور النفوذ الإسلامي في الحياة السياسية الداخلية، أدى أيضاً إلى ظهور المقابل على صعيد العلاقات الخارجية، وهو ما تمثّل في المطالبة بالتخلي عن الغرب وإقامة روابط سياسية واقتصادية مع العالم الإسلامي. وقال نجم الدين أربكان، الذي كان المتحدث الرئيسي باسم هذه المجموعة الضاغطة، إن «تركيا يجب ألا تكون في السوق المشتركة للدول الغربية، وإنما في السوق المشتركة للدول الشرقية، إن تركيا متخلفة بالنسبة إلى الغربيين ولكنها متقدمة بالنسبة إلى الشرقيين»[(٢)].

ورغم الحذر الذي طبع السياسة الخارجية التركية بطابعه في حقبة الستينات، فإنه بذهاب عدنان مندريس، وتبديد زعم الخطر الشيوعي في المنطقة بوجه عام تمكنت تركيا من انتهاج ديبلوماسية أكثر تراخياً بدءاً من أوائل الستينات، والحقيقة أن هذه الفترة مثلت بداية سياسة تركية في الشرق الأوسط قادرة على الانتفاع إلى أقصى حدٍّ من جانبي النزاع في الشرق الأوسط (العرب والكيان الصهيوني، من غير أن تثير سخط أيهما).

وحدث التطور الحاسم بالنسبة إلى تركيا أثناء أزمة قبرص سنة ١٩٦٤، عند بروز حدود صداقتها مع الولايات المتحدة إلى درجة قاسية، برغم ولائها التام

(١) Cumhuriyet: Ankara, 28 Apr, 1970.

(٢) أورهان سويسال: An Analysis, of the Influences of Turkey Alignment with the west and the Arab Israeli Conflictupon Turkish-Israeli and turkish-Arab Relations, 1947-1977. جامعة برنستون، ١٩٨٣، ص٣١٩ نقلاً عن: فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، ص: ٩٧.

لواشنطن خلال عقد الخمسينات. وقد كانت أزمة قبرص تحدّياً للافتراضات الأساسية التي قامت عليها سياسة تركيا الدفاعية والخارجية[1]. فالولاء الصارم للمعسكر الغربي لا يضمن تحقيق المصلحة الوطنية. وقد نجم عن ذلك أن سياسة تركيا في الشرق الأوسط لم تعد محضة نتيجة لانحيازها للغرب وللتوازن القوي بين الشرق والغرب.

وضمن هذا التوجه الجديد في السياسة الخارجية التركية، فقد شهدت العلاقات العربية ـ التركية، على الصعيد الرسمي، تطوُّراً ملحوظاً بعد عام ١٩٦٥، الذي يعدّ نقطة التحول في تلك العلاقات، عندما وضع حزب العدالة الذي يتزعمه سليمان ديميريل (ويضمن من خلاله التيار الإسلامي بزعامة نجم الدين أربكان) مبدأ (تحسين العلاقات مع الأشقاء العرب) في برنامجه الانتخابي وفاز في انتخابات تلك السنة فوزاً ساحقاً[2].

وفي الثاني من كانون الثاني ١٩٦٥، أعلن وزير خارجية تركيا فريدون أركن أمام لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان التركي: «علينا أن نسعى من أجل توثيق علاقاتنا مع البلدان العربية، وتنظيف هذه العلاقات مما لحق بها من شوائب»[3].

كما أكد هذا التوجه التركي الجديد نحو العرب رئيس الحكومة سليمان ديميريل أمام اللجنة نفسها في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦٥، عندما قال: «إن من بين أهدافنا الرئيسية العمل على بناء صداقة حقيقية مع البلدان العربية في الشرق الأوسط، والمغرب العربي، وعلينا تطوير التعاون المثمر معها في المجالات كافة»[4].

في الفترة الواقعة بين ١٦ و٢٢ كانون الأول ١٩٦٢، أجرى وفد سوري

---

(١) د. إبراهيم الداقوقي: صورة العرب لدى الأتراك، ص: ٢١٢.

(٢) Dankwart A, Rustow: Turkey: Americas Forgutten Ally (New York: 1987), P. 1110.

(٣) كمال المنوفي: التطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد (نيسان/ ١٩٧٦)، ص: ١٤٨.

(٤) محمد نور الدين الرفاعي: مياه نهر الفرات بين تركيا وسوريا والعراق مصدر سبق ذكره، ص: ٤٣١.

مباحثات مع الجانب التركي في أنقرة، حول المشاريع المائية المتعلقة بنهر الفرات، وقد تركّز النقاش حول: استعراض الوضع الراهن لاستعمال مياه الفرات بين البلدين، واستعراض المشاريع الملحوظة لاستعمال مياه الفرات بين البلدين[1].

وفي الفترة الواقعة بين ٣ ـ ١٦ أيلول ١٩٦٤، قدم وفد سوري بزيارة تركيا، لإجراء مباحثات مع الجهات التركية المختصة على الصعيد الفني، حول المسائل ذات العلاقة بالمشاريع المنوي القيام بها على نهر الفرات في كل من سوريا وتركيا.

وفي الفترة الواقعة بين ١٥ و٢٤ أيلول ١٩٦٥، عقد في بغداد الاجتماع الثلاثي الوحيد في تلك الفترة بين الدول المتشاطئة ـ تركيا أو سوريا والعراق ـ وقد تباينت وجهات النظر بين الوفدين العراقي والتركي حول بعض مواد جدول الأعمال، وخصوصاً حول اقتراح العراق بالموافقة على حقوقه المكتسبة بمياه نهر الفرات، واقتراح تركيا إدخال نهر دجلة ضمن المباحثات الثلاثية ولم يسفر هذا الاجتماع عن أي نتيجة إيجابية[2].

ومع ظهور المشكلة القبرصية في أواسط الستينات، ورغبة تركيا في نيل التأييد العربي والإسلامي في صراعها مع اليونان حول الجزيرة ومع دخول الحركة القومية مرحلة التراجع، إثر انهيار الوحدة بين مصر وسوريا المحاذية جغرافياً لتركيا، دخلت تركيا مرحلة من الاعتدال السياسي[3].

هذا الاعتدال في السياسة الخارجية التركية، تبلور في الفترة السابقة للحرب العربية ـ الإسرائيلية في حزيران ١٩٦٧، عندما أيدت تركيا تفهُّماً للوضع المصري، ورفضت الانضمام إلى مجموعة الدول البحرية التي كانت تطالب بإعادة فتح خليج العقبة للسفن الإسرائيلية[4].

---

(١) المصدر نفسه، ص: ٤٣٤ ـ ٤٣٥.

(٢) عبد المنعم سعيد: العرب ودول الجوار الجغرافي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص: ٧٥ ـ ٨٦.

(٣) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ٣٧.

(٤) د. إبراهيم الداقوقي: صورة العرب لدى الأتراك، ص: ٣٦.

كما صرّح وزير خارجية تركيا بعد يوم واحد من وقوع حرب حزيران ١٩٦٧. «بأن تركيا سوف لن تسمح باستعمال القواعد العسكرية الأجنبية الموجودة على أراضيها ضد العرب، لتحقيق سياسة الأمر الواقع في المنطقة»[١].

وبعد الحرب طرأ تحسُّن في علاقات تركيا بالعالم العربي، وقد جاء هذا التحسن من خلال الموقف التركي المندّد بالعدوان الإسرائيلي، فقد أعلنت السلطات في أنقرة بأن القواعد العسكرية التابعة لحلف شمال الأطلسي الموجودة في أراضيها لن تستخدم في أي عمليات حربية ضد الدول العربية، وأتبعت ذلك بإرسال مساعدات غذائية وطبية للدول العربية خلال الحرب.

وفي الأمم المتحدة وقفت تركيا ضد الاحتلال الإسرائيلي للاراضي العربية، ففي ٢٢ حزيران ١٩٦٧، خاطب وزير الخارجية التركي إحسان صبري جاغليا نفيل، الهيئة العامة للأمم المتحدة قائلاً: «إن الحكومة التركية تعلن أنه لا يمكن قبول اغتصاب الأراضي عن طريق القوة، ومن الضروري أن تصرّ الأمم المتحدة على انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها»[٢].

كما أيّدت تركيا القرار الدولي ٢٤٢ الذي يطالب القوات الإسرائيلية بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة أثناء الحرب، وأكّدت حقَّ جميع دول المنطقة بالحياة داخل الحدود الآمنة المعترف بها[٣].

لم تكن حكومة سليمان ديميريل وحدها المتعاطفة مع العرب بعد حرب حزيران ١٩٦٧، بل شهدت ساحة الرأي العام التركي تعاطفاً شديداً مع العرب ومساندة حقّهم في الدفاع عن أنفسهم مع تنديد فصائل الراي العام كافة وبجميع اتجاهاتها اليمينية واليسارية لنضال مظمة التحرير الفلسطينية ضد العدوان

(١) محمد السماك: العلاقات العربية ـ التركية: حاضرها ومستقبلها، مصدر سبق ذكره، ص: ١٢١ ـ ١٢٢.

(٢) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ٩٨.

(٣) د. إبراهيم الداقوقي: صورة العرب لدى الأتراك، ص: ٧٤.

الإسرائيلي سواء من خلال التحليلات السياسية في الصحف التركية، أو بقيام صحيفة (بوكون Bu gun) اليومية بإصدار عدد خاص في ١٩٦٨/٦/٥ بمناسبة الذكرى الأولى للعدوان الإسرائيلي على العرب[١].

لقد وصف المحلّلون السياسيون سياسة تركيا الخارجية في حقبة الستينات وخصوصاً بعد عدوان ١٩٦٧ بأنها فترة الحياد المجدي أو الديبلوماسية التركية في أفضل حالاتها، حيث تمكنت تركيا من الإعراب عن مشاعرها الودّية نحو الدول العربية في حرب ١٩٦٧ من غير أن تسخط إسرائيل[٢].

ورغم أن التحوُّل الذي حدث في تركيا باتجاه العرب كان في معظمه بسبب الحملة المناهضة للامبريالية التي قام بها الاشتراكيون والراديكاليون الأتراك، إذ إن حرب عام ١٩٦٧ أضفت طابعاً راديكالياً على الرأي العام، وزادت من سرعة التيار المساند للعرب، حتى إن الحكومة التركية اضطرت لأن ترفض رعاية المصالح الأميركية في بغداد، عندما قطع العراق علاقاته الديبلوماسية مع الولايات المتحدة في أعقاب حرب ١٩٦٧[٣].

ومع ذلك لم تبذل الدول العربية أي محاولة لخطب ودّ أنقرة ومخاطبة الرأي العام التركي ونخبه السياسية وقادته السياسيين والإعلاميين الذين يرفعون راية اليسار التي يرفعها العرب عموماً وسوريا خصوصاً.

علاقات العرب الدولية وأثرها على العلاقات التركية ـ العربية في الستينات:

لقد وقعت في منتصف الستينات أحداث كبرى على مستوى العالم، جعلت كلاً من النظام في سوريا وفي مصر يزداد تنسيقاً مع الاتحاد السوفييتي وعداء للولايات المتحدة الأميركية.

---

(١) Bu gun: أنقرة، ١٩٦٨/٦/٥.

(٢) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ٩٨.

(٣) فيروز أحمد (النفوذ الإسلامي في تركيا: بين الضغوط واستجابة الدولة)، مصدر سبق ذكره، ص: ١٤٤ ـ ١٤٥.

فقد كانت مصر على سبيل المثال وعلى حدِّ تعبير الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، «تأمل لو كان في استطاعتها أن تحصل على صداقة الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه فقد كانت ترى صعوبة تحقيق هذا الأمل (بسبب علاقتها الاستراتيجية بالكيان الصهيوني). وكان مطلبها التالي تحته أن تتمكن من تثبيت موقف الولايات المتحدة حتى لا يسوء بأكثر من ضروري، لكن هذا المطلب بدوره بدا بعيداً»[1].

وفعلاً، فقد أثبتت أحداث منتصف الخمسينات العالمية صحة ما تنبَّأ به عبد الناصر، ففي عام ١٩٦٥، كان الانقلاب الذي حدث على حكم الرئيس الأندونيسي أحمد سوكارنو، وهو أهم وأخطر الانقلابات في العالم الثالث. وكان بداية سلسلة طويلة من خطط العمل المباشر الذي رعته الولايات المتحدة. ثم شهدت أفريقيا الانقلاب الأخطر الثاني، وهو الانقلاب على نظام الرئيس الغاني (نكروما)، وجاء هذا الانقلاب، بعد مظاهرة دولية من الدرجة الأولى حشدها الرئيس نكروما في غانا عام ١٩٦٥ ضد السيطرة الأميركية، وكان الجيش هو البؤرة التي تم تدبير الانقلاب فيها ضده، وطبقاً للنموذج الذي تم في أندونيسيا[2].

وفي القدس، عقد المؤتمر الصهيوني السادس والعشرون أعماله في أواخر عام ١٩٦٤ برئاسة (ناحوم غولدمان)، وكان تركيز المؤتمر على قضية الهجرة إلى إسرائيل وقد تبنّى (ناحوم غولدمان) رأياً في المؤتمر مفاده: أن إسرائيل في حدودها الحالية لا تتسع لمهاجرين جدد، وأن المناخ العام فيها في أي حال لا يشجع على الهجرة، وكان ردُّ المندوبين الذين يمثلون وجهة نظر الحكومة الإسرائيلية هو: «هذه قضية لا شأن لكم بها، إن عليكم زيادة معدلات الهجرة، وعلينا نحن أن نحصل لهم على الأرض اللازمة» وعندما تساءل غولدمان خلال مناقشات المؤتمر: عما إذا كان ما سمعه يعني أن إسرائيل تنوي غزو أراضٍ

---

(١) محمد حسنين هيكل: الانفجار ١٩٦٧: حرب الثلاثين سنة، ص: ١٠٠.

(٢) المصدر نفسه، ص: ٢٧٨.

جديد؟ ردَّ عليه الوزير الإسرائيلي بنحاس سابير قائلاً: «إنه يستهول أن يسمع من يهوى، ويهودي في مكانة غولدمان تعبير الغزو، في حقّ وصف الشعب اليهودي في العودة إلى وطنه التاريخي في أرض إسرائيل»[1].

لم تكن هواجس العرب تجاه المطامع الإسرائيلية في الأرض العربية من دون أساس، وكانت المخابرات الأميركية نفسها تعرف زيف ادعاءات الكيان الصهيوني بالخطر العربي المحدق بها، ففي ٢٥ شباط ١٩٦٤، كتب (شيرمان كنت) رئيس مكتب التقديرات الاستراتيجية في وكالة المخابرات المركزية الأميركية تقريراً موجَّهاً إلى مستشار الرئيس للأمن القومي يقول فيه: «إن إسرائيل تتمتع بتفوُّق عسكري ظاهر على خصومها العرب فرادى وجماعات، وحصولها على القوة النووية قد يدفعها إلى اتخاذ موقف أكثر تشدداً تستغل فيه شبح الأسلحة النووية لابتزاز جيرانها دون عرض حلّ مقبول لنزاعها معهم، وهذا يعني ببساطة، أنها تدفعهم دفعاً إلى أحضان الاتحاد السوفييتي باعتباره الطرف الوحيد الذي يستطيع مساعدتهم نووياً»[2].

ضمن أجواء التصعيد الأميركي الدولي ضد حركات التحرر الوطني في العالم، وفي ظلِّ العلاقة الاستراتيجية التي ربطت الولايات المتحدة بالكيان الصهيوني بدءاً من منتصف الستينات في عهد الرئيس الأميركي ليندون جونسون، وعلى خلفية العلاقة الأميركية ـ التركية، وبعد استيلاء حزب البعث العربي الاشتراكي على السلطة في كل من دمشق وبغداد، جاءت المطالب السورية بتحرير الأجزاء العربية المحتلة في أرجاء الوطن العربي الكبير ومنها (لواء الاسكندرونة) من تركيا كهدف قومي استراتيجي لا يقلُّ أهمية عن تحرير فلسطين.

ويسجل المحضر السرّي لاجتماعات الدورة السادسة ـ غير العادية ـ لمجلس الدفاع العربي المشترك المنعقد في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من

---

(١) المصدر نفسه، ص: ١٣٦.
(٢) المصدر نفسه، ص: ١٤٩.

٢٦ ـ ٣٠ أيار ١٩٦٥، مطالبة الوفد السوري بتعديل المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك بين الدول العربية لأنها قاصرة ولا تحقق الأهداف العربية لأنها «لا تشير إلى تحرير فلسطين ولا توجد أي مواد غيرها تشير إلى الغرض نفسه، كما أنه لا توجد في أي مواد إشارة إلى تحرير عربستان من إيران، أو إلى تحرير لواء الاسكندرونة من تركيا، ولا إلى الجنوب المحتل من بريطانيا، علاوة على مكافحة التجزئة في العالم العربي»[1].

بالإضافة إلى كل هذه العوامل، التي جعلت من العلاقات العربية ـ التركية وخصوصاً العلاقات التركية ـ السورية تراوح مكانها، تأتي مسألة الصراع الذي كان قائماً في الستينات بين الدول التي تنادي بالوحدة العربية وبالاشتراكية والتنسيق مع الاتحاد السوفييتي، والتي يطلق عليها الدول القومية أو الثورية أو التقدمية، والدول التي يطلق عليها (المحافظة) أو الرجعية والتي تربطها علاقات قوية بالولايات المتحدة الأميركية.

وضمن هذا الصراع الذي كان محتدماً، حاول الملك فيصل في الستينات، بإيحاء من الولايات المتحدة، السعي إلى قيام مؤتمر إسلامي يضم الدول العربية وكلاً من: باكستان وإيران وتركيا (التي تربطها صلة صداقة وتنسيق مع الولايات المتحدة) وكان (دين راسك) وزير خارجية الولايات المتحدة متحمساً للفكرة، وقد صرّح أثناء اجتماع لوزراء خارجية حلف المركزي (السنتو) في استنبول: «إن هذا العمل هو الشيء الوحيد الذي ينجح في محاصرة نفوذ مصر عبد الناصر»[2].

إلا أنه، ورغم رفض تركيا الانجرار إلى الصراع الداخلي بين الأنظمة العربية في الستينات، تم إيفاد أورهان إيرالب الأمين العام لوزارة الخارجية التركية إلى القاهرة، بعد عودة تركيا لحضور مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في الرباط في تشرين الأول ١٩٦٩، وكانت تركيا تدعى في الماضي بصفة مراقب، وذلك

---

(١) المصدر نفسه، ص: ٢٠٥ ـ ٢٠٦.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٣٠٦.

بغرض تحسين العلاقات العربية ـ التركية، وقال إيرالب: «بأن تركيا تؤيد الموقف العربي في الأمم المتحدة فيما يتعلق بجلاء إسرائيل عن الأراضي المحتلة، كما هو وارد في القرار ٢٤٢، الذي أصدره مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧، وأشار أيضاً إلى أن علاقات تركيا مع إسرائيل مقتصرة على المستوى القنصلي فحسب، وأن مستقبل هذه العلاقات سيتوقف على كيفية التزام إسرائيل بقرار الأمم المتحدة[١].

٣ ـ العلاقات التركية ـ العربية في السبعينات

شهدت العلاقات العربية ـ التركية قفزة إلى الأمام بعد عام ١٩٧٣، لأسباب عديدة منها: ١ ـ نشوب الأزمة القبرصية عام ١٩٧٤ وحاجة تركيا إلى الدعم العربي في ذاته، وكمدخل إلى الدعم الإسلامي، ٢ ـ نشوب أزمة الطاقة والارتفاع الحاد في أسعار النفط، الأمر الذي جعل تركيا تشعر بحاجتها إلى النفط العربي أكثر من أي وقت مضى، كما أن المشاريع الصناعية الحديثة التي أقامتها تركيا جعلها تتأثر بأزمة نقص إمدادات النفط إثر الحظر وتخفيض الإنتاج اللذين فرضتهما الدول العربية المنتجة، ٣ ـ تزايد حاجة تركيا إلى الاستثمارات الأجنبية لدفع نهضتها الصناعية قدماً إلى الأمام، وكانت الدول العربية المنتجة للنفط قد خرجت من أزمة الطاقة ١٩٧٣، بعائدات مالية ضخمة تفوق قدرتها على الاتفاق، فعمدت إلى توظيفها واستثمارها في الخارج.

وقد ترافق تضخم الثروات العربية في مطلع السبعينات مع تراجع حاد في الوضع الاقتصادي التركي، الأمر الذي دفع بتركيا إلى تسريع خطوات تطبيع العلاقات بالدول العربية وتحسينها. وهناك عاملان أساسيان وراء عملية التسريع هذه: الأول دولي، وهو نجاح ديبلوماسية القمم بين موسكو وواشنطن، الأمر الذي خفَّف من حدَّة التوتر الدولي وقلّص من احتمال الأدوار الصدامية التي كانت تركيا تجد نفسها مدفوعة للقيام بها في الشرق الأوسط، نتيجة لهذا

(١) فيروز أحمد (النفوذ الإسلامي في تركيا: بين الضغوط واستجابة الدولة)، مصدر سبق ذكره، ص: ١٤٦.

التوتر، الثاني عربي: فعقب تراجع التيار الوحدوي العربي في الوطن العربي انتعش التيار القطري، ولم تعد تركيا مضطرة لدخول الوطن العربي من البوابة القومية العريضة، بل أصبح بإمكانها إقامة علاقات تعاون ثنائية مع كل دولة عربية على حدة، وبالتالي فإن الثمن السياسي الكبير الذي كان مطلوباً في إطار التعاون مع الأمة العربية مجتمعةً تقلّص وتضاءل إلى حدّ التلاشي في إطار التعاون مع كل دولة عربية على انفراد[1].

الأزمة القبرصية:

كان الرئيس القبرصي الأسقف مكاريوس يشتكي من موقف الضباط اليونانيين في الحرس الوطني القبرصي وطالب بطردهم، وجاء الرد في ١٥ تموز ١٩٧٤، انقلاباً نظّمه الحرس الوطني ضد الأسقف مكاريوس، بمساعدة الكتيبة اليونانية الصغيرة المرابطة في الجزيرة، وكان تواطؤ اليونان جلياً. وهرب الأسقف مكاريوس من الجزيرة، وحلّ محلّه إرهابي قديم اسمه هونيكوس سامبسون، وطالبت بريطانيا وتركيا بالعودة إلى الوضع السابق إلا أن الأتراك قاموا بعملية إنزال في شمال قبرص، وأقاموا رأس جسر. في الوقت نفسه، عمدت اليونان وتركيا إلى إجراءات تعبئة، وفي ١٢ آب ١٩٧٤، عقب فشل مؤتمر عقد في جنيف، قام وزير الخارجية التركي بتوجيه إنذار حقيقي، طالب فيه اليونانيين بقبول حلٍّ فدرالي (للشطر الشمالي الذي تسكنه أغلبية قبرصية مسلمة من أصل تركي وشطر جنوبي تسكنه أغلبية يونانية) خلال ٢٤ ساعة، وبناء على رفضهم، أنزل الأتراك قوات كبيرة على شواطىء الجزيرة، واحتلوا ٤٠٪ من الأراضي القبرصية، وقصفوا نيقوسيا (١٤آب) وأمر مجلس الأمن بوقف لإطلاق النار في ١٦ آب. ورغم عودة الأسقف مكاريوس إلى قبرص في ٧ كانون الأول ١٩٧٤، فإن الجزيرة ظلت مقسمة إلى شطرين[2].

---

(١) محمد السماك: العلاقات العربية ـ التركية: حاضرها ومستقبلها، مصدر سبق ذكره، ص: ٨٤ ـ ٨٥.

(٢) ج.ب. ديروزيل: التاريخ الديبلوماسي في القرن العشرين، وهو مصدر سبق ذكره، ص: ٤٩٤ ـ ٤٩٥.

وهكذا، وبعد أن حدث الاحتكاك بين الجاليتين اليونانية والتركية في قبرص، كان قرار تركيا الخاص بإرسال القوات المسلّحة التركية لحماية الجالية التركية هناك، وعلى إثر نزول الجيش التركي في شمال قبرص، انقسمت قبرص إلى قسمين: شمالي تسكنه أغلبية مسلمة، وجنوبي تسكنه أغلبية يونانية مسيحية، وقد جاء ردُّ الفعل الغربي بمثابة صدمة مريعة لاتجاه الأوربة في تركيا، إذ إن الغرب كله بلا استثناء أدان تركيا، وصدر في ذلك الوقت قرار بمنع إمداد تركيا بالسلاح، ومنع تقديم أي مساعدة لها[1].

أما على صعيد العلاقات التركية ـ الأميركية في حقبة السبعينات، وخصوصاً بعد نزول الجيش التركي في شمالي قبرص، فقد وصفها أحد المحلّلين السياسيين بأنها حقبة (التحالف المضطرب)، إذ نشأت بسبب الصراع القبرصي، والتدهور في العلاقات التركية ـ اليونانية. ففي ٣٠ كانون الأول ١٩٧٤، تحوُّل الحظر المفروض على تصدير السلاح الأميركي لتركيا إلى قانون يبدأ سريانه اعتباراً من ٥ شباط ١٩٧٥، وهو ما كان يرجع في جانب منه إلى نفوذ جماعة الضغط اليونانية في الكونغرس الأميركي. وكانت هذه أدنى درجة تتدهور إليها العلاقات التركية ـ الأميركية، وكردٍّ انتقامي، ألغت الحكومة التركية معاهدة التعاون الدفاعي الأميركية ـ التركية، التي أبرمت في ٣ تموز ١٩٦٩ لتنظيم العلاقات بين الدولتين، وخلال الحظر الذي استمر أربع سنوات حتى (١٩٧٨) انخفضت المساعدات العسكرية الأميركية لتركيا إلى ما قيمته ١٣٠ مليون دولار فقط.

وأدى انخفاض مستوى المساعدات العسكرية الأميركية إلى مزيد من تفاقم الوضع المتدهور للاستعداد العسكري التركي، وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، كانت سنوات الحظر، تعني عدم إمكانية استخدام أربع منشآت عسكرية أمريكية رئيسية في تركيا، تقوم بحسب بعض الخبراء بجمع نحو ٣٠٪ من معلومات الولايات المتحدة عن الاتحاد السوفيتي[2].

---

(١) محمد وفاء حجازي: الحلقة النقاشية حول: عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية، مصدر سبق ذكره، ص: ٤٩.

(٢) نوبار هوفسيان: (الوضع الاستراتيجي: آفاق العلاقات التركية ـ الأميركية)، مصدر سبق ذكره، ص، ٢٨٦ ـ ٢٨٩.

وبالفعل فقد وقف بعض العرب إلى جانب تركيا بعد تدخلها عسكرياً في قبرص من أجل إنقاذ الأقلية التركية المسلمة فيها، وبعد أن قطعت الولايات المتحدة الأميركية مساعداتها عن تركيا وحظر تصدير الأسلحة إليها، حيث سارعت كل من ليبيا والعراق والسعودية إلى تقديم المساعدات المادية والبترولية إلى تركيا، والقطاع التركي في الجزيرة، فكان لذلك أثره في تحسين صورة العرب لدى الرأي العام التركي، الذي شعر بالإذلال من موقف حليفته أمريكا منه[(١)].

وضمن المناخ الإيجابي لصورة العرب لدى الأتراك، تطوّع مئات من الشباب الأتراك من اليمينيين واليساريين خلال الأعوام من ١٩٧١ ـ ١٩٧٨ في المنظمات الفلسطينية المقاومة للاحتلال الإسرائيلي ليقاتلوا جنباً إلى جنب مع إخوانهم العرب ضد الغطرسة العسكرية الصهيونية، وكان على رأسهم الصحفي التركي المعروف جنكيز تشاندار، الذي سيصبح بعد عام ١٩٨٣ المستشار الإعلامي للرئيس التركي الراحل تورغوت أوزال[(٢)].

وضمن هذا السياق، عندما تحوّل اليسار التركي إلى الكفاح المسلّح عام ١٩٧١ خطف اليساريون الأتراك القنصل الإسرائيلي في استانبول (إبراهام ألروم) وقتلوه انتقاماً لمظالم الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة، ثم قاموا باختطاف أمريكيين من أعضاء السفارة الأميركية في أنقرة[(٣)].

وقد مثّل نجم الدين أربكان، ومنذ بداية السبعينات، الصوت التركي الداعي إلى إقامة أفضل العلاقات مع الدول العربية والإسلامية، وكذلك فعل المفكرون والمثقفون الأتراك عندما أكد أحدهم: (ضرورة الشروع بتنقية الأجواء العربية ـ التركية)[(٤)].

---

(١) سيم شاكماك: موقع تركيا في حلف شمال الأطلسي وأثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي: مجلة المستقبل العربي، السنة (٥)، العدد (٤٥) تشرين الثاني ١٩٨٢، ص: ١٠٦.

(٢) د. إبراهيم الداقوقي: صورة العرب لدى الأتراك، ص: ٧٤.

(٣) المصدر نفسه، ص: ٣٧.

(٤) كمال أوكه: (العرب والأتراك) ورقة قدمت إلى: المؤتمر الثالث للعلاقات العربية ـ التركية، جامعة اليرموك عمان، الأردن، ٢٥ ـ ٢٨/ ٤/ ١٩٨٥.

وبدءاً من منتصف السبعينات، خطت تركيا عدة خطوات باتجاه العرب والدول الإسلامية، ففي تشرين الثاني ١٩٧٥، أيدت تركيا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٣٣٧٩) في اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية. وفي كانون الثاني ١٩٧٥، اعترفت تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للفلسطينيين، ثم انتسبت تركيا إلى منظمة المؤتمر الإسلامي سنة ١٩٧٦.

وهكذا فقد كانت فترة السبعينات وحتى عام ١٩٧٩، الفترة الذهبية للعلاقة العربية ـ التركية، التي سرعان ما عادت إلى المراوحة إثر إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل إثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين الدولتين عام ١٩٧٨، هذه الاتفاقية التي سهلت، إلى حدٍّ كبير، وبدون أي ضجة أو ردود فعل عربية، إلى عودة العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في فترة الثمانينات[١].

وضمن حملة الدعم الشعبية والحكومية للفلسطينيين امتنعت تركيا عن التصويت على قرار إلغاء قرار الأمم المتحدة السابق باعتبار الصهيونية حركة عنصرية، في حين أيّدت دول عربية عديدة قرار الإلغاء المذكور[٢].

وفي تشرين الأول ١٩٧٩، سمحت تركيا لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تفتح لها مكتباً في أنقرة، وبعد نحو تسعة أشهر من ذلك احتجَّت أنقرة بشدة على ضمّ إسرائيل للقدس المحتلة وسحبت القائم بأعمالها من تل أبيب، وأبقت التمثيل الرسمي على مستوى السكرتير الثاني[٣].

أزمة الطاقة وأثرها في العلاقات التركية ـ العربية:

في النصف الأول من القرن العشرين، ظهر في الشرق الأوسط أكبر مصدر ومستودع للطاقة التي قامت عليها الثورة الصناعية، وكان بترولها الرخيص في

(١) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ٩٨.
(٢) د. إبراهيم الداقوقي: صورة العرب لدى الأتراك، ص: ٧٥.
(٣) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ٩٨.

البداية هو أهم دعم اقتصادي حصلت عليه أوروبا الغربية إلى حدّ أن هنري كيسنجر ـ وزير الخارجية الأميركية المعروف ـ، عندما بدأت أسعار البترول في الارتفاع بعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣ قال، وقوله مسجَّل عليه في مؤتمر الدول الصناعية الذي عقد في باريس في نيسان ١٩٧٤: «الآن جاء الوقت لكي يتوقف مشروع مارشال الأميركي لإنعاش أوروبا»[١].

وكان هنري كيسنجر يعني بذلك أن الولايات المتحدة أتاحت لأوروبا الغربية وللعالم طاقة رخيصة حتى تستطيع إعادة بناء نفسها بعد دمار الحرب العالمية الثانية، ثم إن السعر الرخيص لهذا البترول الذي تتحكم فيه أمريكا، كان جزءاً لا يتجزأ من مشروع مارشال.

في ١٦ تشرين الأول، قامت الدول العربية وإيران باتخاذ سلسلة إجراءات ستكون لها أهمية رئيسية على المستوى السياسي ـ الاقتصادي، ففي هذا التاريخ من عام ١٩٧٣، قرر المنتجون الرئيسيون في منطقة الخليج، أثناء مؤتمر عقدوه في الكويت (أبو ظبي، إيران، العراق، الكويت، قطر، السعودية)، زيادة سعر برميل البترول الخام من ٣,٠٠١ دولار إلى ٥,١١٩ دولار، وفي اليوم التالي أعلن المنتجون العرب الخمسة بأنهم يريدون استخدام سلاح البترول للنضال ضد إسرائيل.

وفي مؤتمر طهران ٢٢ ـ ٢٤ كانون الأول ١٩٧٣ قررت منظمة أوبك رفع سعر البرميل إلى ١١,٦٥١ دولاراً بدءاً من أول كانون الثاني ١٩٧٤، وكان هذا يعني، مضاعفة الأسعار أربع مرات تقريباً بالمقارنة مع الأسعار المطبقة منذ بداية شهر تشرين الأول عام ١٩٧٣[٢].

وبعد الزيادة الهائلة في سعر النفط في بداية عام ١٩٧٤، أصبح احتياج تركيا للتعاون الاقتصادي والسياسي مع الدول المنتجة للنفط أكثر إلحاحاً. فقد كانت البلاد في حاجة ماسة إلى قروض للوفاء بقيمة التكلفة المتزايدة للطاقة، ولضمان استمرار الإمدادات في المستقبل.

(١) محمد حسنين هيكل: الانفجار ١٩٦٧: حرب الثلاثين سنة، مصدر سبق ذكره، ص: ١٢ ـ ١٤.
(٢) ج. ب. ديروزيل: التاريخ الديبلوماسي في القرن العشرين، مصدر سبق ذكره، ص: ٤٧٠.

وهكذا بدأت الحكومة الائتلافية، التي تشكّلت من حزب البعث الجمهوري برئاسة بولنت أجاويد، وحزب الخلاص الوطني ذي النزعة الإسلامية برئاسة نجم الدين أربكان كل جهد ممكن لتحسين العلاقات مع العالم الإسلامي (ومنه العالم العربي). وكان نجم الدين أربكان نائب رئيس الوزراء يعتقد أن السعودية ستستجيب بكرم وسخاء لتركيا في وقت شدّتها، وستقدّم لها كل إمدادات النفط والقروض التي يحتاجها اقتصادها المريض، وهو الاعتقاد الذي ثبت سذاجته فيما بعد، فرغم زيارات أربكان للبلاط السعودي، فإن السعوديين لم يفعلوا كثيراً لمساعدة الأتراك[1].

وبحلول حقبة السبعينات، كانت كل الأحزاب السياسية تعترف بالحاجة إلى أن تنهل من ثروة الدول النفطية الغنية، كأسواق للمنتجات الصناعية والزراعية التركية، وكمستثمرين للدولارات النفطية في الاقتصاد التركي الذي هو في أمس الحاجة إلى رؤوس الأموال[2].

وبعد هزة ١٩٧٣ النفطية، قفزت فاتورة النفط التركية ثلاثة أضعاف في أربعة أعوام لتبلغ ستة مليارات دولار عام ١٩٧٧، وفجأة أصبح لزاماً على تركيا أن تعيد النظر في استراتيجيتها الاقتصادية للاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة بفضل ارتفاع القوى الشرائية لدى الدول العربية النفطية[3].

وقد انعكس تطوُّر العلاقات بين تركيا والدول العربية في حقبة السبعينات على التبادل التجاري بصورة واضحة، ففي عام ١٩٧٣ لم تجاوز نسبة الصادرات التركية إلى الدول العربية ٣,٣٪ من جميع الصادرات التركية. أما ما يتعلق بالواردات التركية من الدول العربية فلم تكن أحسن حالاً إذ بلغت ٦,١٪ في العام نفسه، وهي أعلى نسبة خلال تلك الفترة.

---

(١) فيروز أحمد (النفوذ الإسلامي في تركيا: بين الضغوط واستجابة الدولة)، مصدر سبق ذكره، ص: ١٤٩.

(٢) المصدر نفسه: ص: ١٤٩.

(٣) فليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ١٢١.

ولكن بعد أزمة الطاقة، طرأ على العلاقات العربية ـ التركية تطوُّر كبير. فابتداء من عام ١٩٧٤ ارتفعت قيمة الصادرات التركية إلى الوطن العربي من ٤٤,٨٢ مليون دولار عام ١٩٧٣ إلى ١٩٣,٣ مليون دولار عام ١٩٧٤، ثم تواصل هذا المنحى التصاعدي بعد عام ١٩٧٨ ليصل عام ١٩٨٠ من ٥٩١,٧ مليون دولار في عام ١٩٨١ إلى ١٦٨١,٥٤ مليون دولار، أي إن الزيادة في سنة واحدة بلغت ٣٠٠٪، كما شهدت الواردات التركية من الدول العربية قفزة مماثلة إلى الأمام، إذ إنها في عام ١٩٧٤ بلغت ١٦,٨٪ من حجم الواردات التركية العام. وبعد تراجع قصير، عادت لترتفع إلى ٣٤٪ عام ١٩٨١[(١)].

وفي حقبة السبعينات سنحت للعرب فرصة ذهبية، ليفعلوا ما يفعل الكيان الصهيوني والإدارة الأميركية في تركيا وغيرها، لكنهم أضاعوها بفقدانهم قرارهم السياسي المستقل، وعدم امتلاكهم لأي مشروع استراتيجي للتعامل مع هذا البلد الجار.

وقد جاءت الفرصة في أعقاب الغزو التركي لقبرص في تموز ١٩٧٤ وارتفاع أسعار النفط، وكانت هذه السنوات التي أعقبت الغزو تغري أنقرة للغاية بالاقتراب أكثر من العالم الإسلامي، والابتعاد عن الغرب. فقد كانت تركيا معزولة عن حلفائها الغربيين بسبب احتلالها الجزء الشمالي من قبرص، وأحدث حظر الأسلحة الأميركية حالة من الإحباط، حتى في صفوف القوات المسلَّحة، وأدت الأزمة الاقتصادية المتزايدة والديون الأجنبية الهائلة إلى انخفاض عام في الروح المعنوية. وجعلت كل هذه العوامل تركيا مكشوفة أمام أي مبادرات عربية ـ إسلامية إيجابية. ويفترض ذلك بالطبع أن هذه الدول العربية ـ الإسلامية كانت تتفق على سياسة مشتركة إزاء تركيا، أو أنها كانت تتمتع بالقدرة على أن تتصرف بصورة مستقلة عن القوى الغربية، إلا أن هذين الافتراضين غير صحيحين.

---

(١) Abdel Rehaman Zeniel Abbidin, the Present and future Prospective of Arab-Turkish Economic relations, Studies on Arab-Turkish Relations Annual, 2 Istanbul 1987 p: 105.

وعلى سبيل المثال، أفادت الصحف التركية في كانون الثاني ١٩٧٩ أن السعودية والكويت على وشك أن تقدِّما لتركيا مساعدة تبلغ ١,٥ مليار دولار لمساعدتها على الخروج من أزمتها المالية. ورحَّبت القوى الغربية بالمبادرة السعودية ـ الكويتية، إلا أنها أصرَّت على أن تدمج الدولتان مساعدتيهما في الإطار العربي. ووافقت السعودية والكويت على ذلك، لم يكن هذا القرار يعني أن تركيا لن تحصل مباشرةً على مبلغ (١,٥) مليار دولار فحسب، بل يعني أيضاً أن هذه النقود ستكون خاضعة لسيطرة الغرب، ومع هذه القيود على قدرة الدول النفطية العربية الفنية على اتخاذ قرار سياسي مستقل، كان محتماً أن تظل علاقات تركيا معها تتسم بالحذر، فالأمر يتطلب حدوث تغيير جذري داخل هذه الدول، قبل أن يكون بمقدور تركيا أن تفكر في الانتقال من جانب إلى آخر[١].

ومن بين كل الدول العربية، كانت ليبيا بقيادة العقيد معمر القذافي وحدها في السبعينات التي التفتت إلى مطالب تركيا، وخلال فترة قصيرة من الزمن، كان هناك وعد بتعاون وثيق بين ليبيا وتركيا في عدد من المجالات، وجاء إلى أنقرة ضباط ليبيون لتلقِّي تدريب عسكري، بل تردد الحديث عن تطوير صناعة سلاح مشتركة. وكان شرط القذافي للتعاون الكامل بين البلدين يتمثل في ضرورة أن تلتزم تركيا بالقضية الإسلامية، وكان هذا الشرط يتضمن أنه ينبغي على تركيا أن تنسحب من حلف شمال الأطلسي، ومن الحلف المركزي (السنتو)، وأن تصبح دولة غير منحازة. وهي خطوات ما كان لصانعي السياسة في أنقرة أن يأخذوها على محمل الجد على الإطلاق، بل وما كان يمكن تصوُّر حدوث مثل هذا التغيير الحاد، في حين أن العالم الإسلامي ما زالت تحكمه أنظمة مزعزعة، فاسدة، لا يمكن التنبؤ بما سيحلّ بها.

وفي حزيران ١٩٨٠، عاد القذافي ليحثَّ تركيا من جديد على الالتزام بالعالم الإسلامي، واعداً بأن المساعدات ستتوافر عندئذٍ للتغلب على المتاعب الاقتصادية التي تعاني منها تركيا، كما اقترح أيضاً أن تتجمع تركيا وليبيا وإيران

---

(١) فيروز أحمد (النفوذ الإسلامي في تركيا: بين الضغوط واستجابة الدولة)، مصدر سبق ذكره، ص: ١٤٨ ـ ١٤٩.

(بعد قيام الثورة الإسلامية) لتحديد كل احتياجاتها، وللتوصل إلى اتفاق لإقامة سوق مشتركة، لكن شيئاً من هذا لم يحدث.

وفي الوقت نفسه، واصلت تركيا سياسة التقارب من العالم الإسلامي، وقُبيل استقالة حكومة بولنت أجاويد في تشرين الأول ١٩٧٩، كان قد أقام علاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية وسمح لها بمكتب في أنقرة كما ذكرنا من قبل، وفي أعقاب مؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في مكة المكرمة في الفترة من ٢٥ ـ ٢٨ كانون الثاني ١٩٨١، خفض المجلس العسكري الحاكم علاقاته مع إسرائيل أكثر من ذي قبل، وكانت هذه لفتات هامة من الجانب التركي، يتعيَّن الرد عليها من الجانب العربي والإسلامي[1].

٤ ـ التحالفات الإقليمية والدولية ودورها في العلاقات التركية ـ السورية أواخر السبعينات

رغم كل التطورات الإيجابية التي حدثت بين الأقطار العربية عموماً وتركيا في حقبة السبعينات، فإن العلاقات التركية ـ السورية لم تنْحُ نحو الاتجاه نفسه، بل على العكس فقد حدثت تطورات عدة في أواخر السبعينات على الصعيد الإقليمي، زادت العلاقات السيئة بين البلدين سوءاً نتيجة تعارض السياسات والتحالفات الدولية والإقليمية.

بحلول عام ١٩٧٨، فقد الرئيس الراحل حافظ الأسد ثقته بحسن نوايا الولايات المتحدة الأميركية، كما أن سلوك إسرائيل العدواني أقنعه بأنها ليست مستعدة للتعايش مع جيرانها، وخصوصاً بعد فوز مناحيم بيغن في الانتخابات، واستيطان الضفة الغربية، وتدمير المفاعل النووي العراقي بالطائرات الإسرائيلية، وضمّ مرتفعات الجولان السوري للكيان الصهيوني، واتفاقية التعاون الاستراتيجية الأميركية ـ الإسرائيلية، وغزو لبنان، كل هذه كانت في نظره أدلة على أن إسرائيل عدوانية توسعية بشكل لا يمكن شفاؤه، وأن ما تسعى إليه لا يقلُّ عن

(١) المصدر نفسه، ص: ١٤٩ ـ ١٥١.

السيطرة على منطقة الشرق الأوسط واستسلام العرب. ومع مثل هذا الجار لم يعد بالإمكان تصور السلام[١].

ولم يستطع الرئيس حافظ الأسد أن يغفر للولايات المتحدة دورها في تعكير الجوّ، وكان غضبه ينصبُّ خصوصاً على تشجيع واشنطن لإسرائيل على إقامة ترتيبات سلام منفرد مع كل قطر عربي على حدة (مثل اتفاقية كامب ديفيد بين مصر والكيان الصهيوني، التي أخرجت مصر من دائرة الصراع العربي ـ الإسرائيلي). ودعمها اللامحدود لإسرائيل.

بعد كل هذه الأحداث ألقت سوريا بنفسها في المعسكر المعادي للولايات المتحدة متحدّية. فمثلاً عندما احتلّ الطلبة الثوريون السفارة الأميركية في طهران واحتجزوا موظفيها كرهائن في تشرين الثاني ١٩٧٩، أعلنت سوريا تأييدها لإيران، وبعد شهر، عندما دخلت القوات السوفييتية إلى أفغانستان، كانت سوريا من الدول القلائل خارج المعسكر الاشتراكي التي لم تدِنْ الغزو.

وعند أخذ التصويت حول الأزمة الأفغانية في الأمم المتحدة في كانون الثاني ١٩٨٠، امتنعت سوريا عن التصويت. ثم وقَّعت سوريا مع الاتحاد السوفييتي في ٨ تشرين الأول ١٩٨٠، في موسكو اتفاقية للتعاون والصداقة لمدة عشرين عاماً، رغم أن النظام في سوريا ظلَّ يقاوم مثل هذه الخطوة وممتنعاً عن مثل هذا التحالف طالما بقيت له ثقة في عدالة الديبلوماسية الأميركية، وخصوصاً بعد فقدان دور مصر الاستراتيجي على إثر توقيعها اتفاقية كامب ديفيد[٢].

وفي ١٦ كانون الأول ١٩٧٩، غادر شاه إيران طهران إلى غير رجعة بضغط ثورة جماهيرية، وبعد ذلك بأسبوعين، وفي أول شباط، عاد الخميني إلى إيران منتصراً، وقد تطورت العلاقات الإيرانية ـ السورية بسرعة بعد الثورة، نتيجة تلاقي السياسات الإقليمية (الموقف من الكيان الصهيوني) والسياسات الدولية

---

(١) باتريك سيل: حافظ الأسد والصراع على الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ٥٦٠ ـ ٥٦١.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٥٦٠ ـ ٥٦٢.

(الموقف من الولايات المتحدة)، فقام وزير الخارجية السورية في حينها، عبد الحليم خدام، بزيارة طهران في آب ١٩٧٩، وأعلن بشيء من المبالغة والغلوّ أن الثورة الإيرانية الإسلامية هي «أعظم حدث في تاريخنا المعاصر، وافتخر بأن سوريا قد دعمتها قبل قيامها وأثناء اندلاعها وبعد انتصارها»[1].

أما على الجانب التركي فبعد اجتياح القوات السوفييتية لأفغانستان، وقيام الثورة الإسلامية الإيرانية واحتجاز الدبلوماسيين الأميركيين كرهائن في طهران أدركت كل من الولايات المتحدة وتركيا خطورة حظر الأسلحة الأميركية المفروض على تركيا منذ بداية عام ١٩٧٥، وأدت المفاوضات التي أجريت وراء الكواليس إلى أن يوقّع الرئيس كارتر قانون المساعدات الأولية الدولية عام ١٩٧٨، وهو القانون الذي ألغى الحظر على تصدير الأسلحة لتركيا، ورداً على هذا القرار أعلنت تركيا أنها ستسمح للولايات المتحدة، اعتباراً من ٩ تشرين الأول ١٩٧٨، باستئناف العمليات من جديد من المنشآت العسكرية الأميركية في تركيا، وهي العمليات التي كان قد تم وقفها منذ صيف ١٩٧٥[2].

أما جار تركيا الآخر (العراق)، فقد أصبح ومنذ ١٦ تموز ١٩٧٩ نائب الرئيس صدّام حسين رئيساً للجمهورية وحاكماً أوحد بدل أحمد حسن البكر، وأعطى صدّام حسين لنفسه منصب الأمين العام لحزب البعث، والقائد العام للقوّات المسلّحة، ورئيس الحكومة، ورئيس مجلس قيادة الثورة، فتركزت السلطة كلها بيده.

وفي ٢٨ تموز ١٩٧٩، أعلن اكتشافه لمؤامرة حاكها ضده بعض أقرب زملائه في البعث بالتواطؤ مع جهة أجنبية، كما زعم، وسرعان ما حدَّد تلك الجهة بسوريا، وسيق أكثر من خمسين من المتهمين أمام محكمة خاصة، وأعدم

---

(١) صحيفة كيهان الإيرانية: طهران ١٩/٨/١٩٧٩.

(٢) نوبار هوفسيان: الوضع الاستراتيجي: آفاق العلاقات التركية ـ الأميركية، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٨٦ ـ ٢٨٩.

عشرون منهم، وفيهم بعض أبرز رجالات العراق، إذ حصدهم رفاقهم البعثيون بالرصاص وعلى رأسهم صدّام حسين نفسه. وهكذا أصبح الحديث عن المصالحة بين جناحي البعث في بغداد ودمشق منتهياً فجأةً ودفعة واحدة، وأدى ظهور الجمهورية الإسلامية في إيران ومواقف سوريا المؤيّدة للثورة إلى القضاء بشكل نهائي على أي أمل بانفراج سوري ـ عراقي، بل زادت حدة العداء بين العراق وسوريا على خلفية ترحيب النظام في سوريا بالثورة الإسلامية الإيرانية، وخوف صدّام حسين منها.

وفي ٢٢ أيلول ١٩٨٠، بدأت حرب الخليج الأولى بعبور القوات العراقية إلى داخل إيران وبشكل كثيف، ومن البداية وقفت سوريا إلى جانب إيران وشجبت حرب صدّام حسين باعتبارها حرباً خاطئةً غير مناسبة من حيث زمانها ومكانها، في حين أن تركيا وقفت على الحياد.

وفي المقابل لم يتوان صدّام حسين في الرد، ففي ١٢ تشرين الأول ١٩٨٠، قطعت بغداد علاقاتها بدمشق وسط سيل من التهجمات والشتائم. ثم ما لبث أن أغلقت سوريا حدودها مع العراق وكذلك الأنبوب الذي ينقل النفط العراقي عبر الأراضي السورية[١].

في هذه الأجواء الإقليمية الملبدة بالغيوم، عادت الحرارة إلى العلاقات التركية ـ الأميركية وخصوصاً بعد أزمة الرهائن وغزو أفغانستان، وفي ١٠ كانون الثاني ١٩٨٠، تم توقيع اتفاقية في أنقرة من سبعة بنود وثلاث اتفاقيات تكميلية. وهي التي عرفت باسم (اتفاقية التعاون الدفاعي والاقتصادي) بين الطرفين[٢].

وخلال زيارة وزير الدفاع الأميركي السابق (واينبرجر) لتركيا بعد انقلاب كنعان إيفرين في أيلول ١٩٨٠، تم التوصل إلى اتفاق حول تشكيل مجموعة دفاعية مشتركة (لتوسيع وتحسين التعاون الدفاعي) في كانون الأول ١٩٨١[٣].

---

(١) باتريك سيل: حافظ الأسد والصراع على الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ٥٧٤ ـ ٥٨٣.
(٢) نوبار هوفسيان: الوضع الاستراتيجي: مصدر سبق ذكره، ص: ٢٨٩.
(٣) New York Times, Dec, 6. 1981.

ومنذ انتهاء حظر الأسلحة الأميركية لتركيا، زادت الولايات المتحدة من معونتها السنوية لتركيا بدءاً من عام ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٨٠ من ١٢٥ مليون دولار إلى ١٧٥ مليون دولار، إلى ٢٢٥ مليون دولار إلى ٤٥٠ مليون دولار، على التوالي وبوجه عام تحتل تركيا المركز الثالث بين الدول التي تحصل على معونات اقتصادية وعسكرية أمريكية[١].

وأدّت الولايات المتحدة أيضاً دوراً مؤثراً، من خلال كونسرتيوم يضمُّ ١٥ من الدول الأعضاء، في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لتقديم صفقة قيمتها ٩٦٢ مليون دولار على هيئة منح وقروض وتسهيلات ائتمانية للاستيراد، في أيار ١٩٧٩، وعلاوة على ذلك، وافقت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في ١٥ نيسان ١٩٨٠، على تقديم صفقة معونة قيمتها ١,١٦ مليار دولار، أساساً على هيئة قروض بعيدة الأجل وبفائدة منخفضة. إلا أن المندوبين الأتراك في المنظمة كانوا يقدّرون احتياجات تركيا بثلاثة مليارات من الدولارات سنوياً، وفي عام ١٩٨٠، وافقت ألمانيا الغربية على تقديم برنامج معونة عسكرية واقتصادية تبلغ ٥٠٠ مليون دولار. وفي أيار ١٩٨٠، أقرّ صندوق النقد الدولي برنامج قروض معلقاً مدته ثلاث سنوات، وتبلغ قيمته ١,٦٢ مليار دولار[٢].

وعن أهمية تركيا للولايات المتحدة ولحلف شمال الأطلسي، يقول الأدميرال ستانسفيلد تيرنر المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية: «إن الخطر الأكثر ترجيحاً على التحالف العربي اليوم قد لا يكون موجَّهاً إلى أوروبا الغربية بشكل مباشر، بل يمتد بصورة مائلة عبر مناطق من العالم الثالث، مثل الخليج الفارسي»[٣].

وقد نشر تقرير في شباط ١٩٨٠، من قبل أربعة معاهد للأبحاث الاستراتيجية في كل من بون ولندن ونيويورك وباريس وصدر بنصّه الكامل في العربية بعنوان:

---

(١) نوبار هوفسيان: الوضع الاستراتيجي: آفاق العلاقات التركية ـ الأميركية، مصدر سبق ذكره، ص، ٢٨٩.

(٢) المصدر نفسه، ص: ٢٩١.

(٣) Stansifield Turner: A New Strategy for Nato, New York Times Magazine, Dec. 13, 1981.

أمن الغرب: ماذا تبدَّل؟ ماذا ينبغي أن نعمل؟ في سلسلة دراسات استراتيجية العدد ٣٣، المجلد الثاني لمؤسسة الأبحاث العربي في بيروت عام ١٩٨١.

ويتفق مؤلفو تقرير (أمن الغرب) هذا مع المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية الأميركية تيرنر في أن «الخليج هو بؤرة المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية وحلفائها»[١].

وضمن هذا التوجه، فإن معهد هوفر، وهو واحد من مراكز البحث الرئيسية المعروفة باسم (thinkthank مستودعات الأفكار) المرتبطة بالإدارة الأميركية، والتي لا يقتصر دورها على المساهمة الفكرية في الإدارة فحسب، بل بالأفراد أيضاً يوصي الإدارة الأميركية قائلاً: «إن الولايات المتحدة، من أجل مصالحها الخاصة، يجب أن تساند تركيا بكل الوسائل التي في مقدورها فأهمية تركيا لحلف شمال الأطلسي أعظم من أن يسمح لها بأن تتعثر، أو تجرفها ثورة»[٢].

أما الجنرال هيج (القائد الأعلى السابق لقوّات الحلفاء في أوروبا) فيعتبر تركيا، ومنذ مطلع الثمانينات، بالنسبة إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية مهمة لحلف شمال الأطلسي، فالقوّات التركية توقف ٢٠ فرقة على الأقل من فرق حلف وارسو، كما تستطيع أن توقف ٣٠ فرقة أخرى على الأقل بطول جبهة منطقة البلقان، وفي زمن الحرب لا بد من أن يضع المخططون السوفييت في اعتبارهم سيطرة تركيا على المضائق، وفقاً لمعاهدة مونترو (٩ تشرين الثاني ١٩٣٦). ففي مثل هذا الموقف، سيطلب تخطيط حلف شمال الأطلسي إغلاق المضايق، وهو ما سيغلق طريق خروج السفن السوفييتية من البحر الأسود إلى البحر المتوسط.

وعلينا أن نتذكر أن ما يقرب من ثلث القطع البحرية السوفييتية المقاتلة (باستثناء الغواصات)، تتمركز في البحر الأسود. وهكذا، فمع حرمان السوفييت من إمكانية استخدام المضائق ومن حقّ الطيران فوق الأراضي التركية، فإن أي

(١) المصدر السابق، ص: ٤٩.

(٢) مؤسسة الأبحاث العربية: بيروت، ١٩٨١، العدد السابع (سلسلة دراسات استراتيجية).

عملية لنقل القوات السوفييتية بحراً وجواً إلى الخليج ستحتاج إلى زمن يراوح ما بين ثلاث مرات وخمس مرات أكثر مما كانت ستحتاجه لو كان السوفييت يتمتعون بهذه التسهيلات[1].

وتؤدي القواعد الأميركية في تركيا دوراً رئيسياً في السياسة الاستراتيجية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، وتتمتع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي معاً بحقّ استخدام ٦٤ من هذه القواعد، وتتمتع الولايات المتحدة وحدها بحقّ الاستخدام المباشر لستّ قواعد كبرى و٢١ قاعدة صغرى. ويوجد (٥٠٠٠) من العسكريين الأميركيين لتشغيل هذه المواقع، ومهمة هذه المواقع هي العمل كرادع ضد حدوث غزو سوفييتي، وجمع المعلومات التي تتمثل وظيفتها الكبرى في الرد على زيادة القدرات وقت الحرب، أما وظائفها الثانوية فتتمثل في: الإمداد والتموين وإيواء الجنود والتدريب والإنذار المبكر والاتصالات.

ومن أهم القواعد الأميركية الجوية في تركيا: قاعدة أنجيرليك الجوية، بالقرب من مدينة أضنة في الجنوب الشرقي، ويوجد بها أكثر الطائرات الأميركية تقدُّماً من ناحية الموقع بالنسبة إلى الاتحاد السوفييتي في منطقة شرق البحر المتوسط، وهي الطائرات القادرة على توجيه ضربة نووية تكتيكية في حالة نشوب حرب في المنطقة، وكذلك قاعدة (سينوب) للتجسس الإلكتروني على البحر الأسود، (وبير ينسليك)، وهي محطة للرادار والاتصالات الطويلة المدى، و(جولياش): وهو وحدة لرصد الهزّات الأرضية بالقرب من أنقرة، و(الاسكندرونة ويومورتاليك): وفيها يخزَّن ٢٠ في المائة من وقود وإمدادات الأسطول السادس الأميركي، و(أزمير): وفيها القيادة الإقليمية لحلف شمال الأطلسي، وقيادة القوة الجوية التكتيكية السادسة للحلفاء[2].

---

(١) نوبار هوفسيان: الوضع الاستراتيجي: آفاق العلاقات التركية ـ الأميركية، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٩٥ ـ ٢٩٦.

(٢) المصدر نفسه، ص: ٢٩٦.

ويعتقد خبير غربي بالشؤون التركية، بأن وجود تركيا في حلف شمال الأطلسي (بحسب المنظور الأميركي) سيحمي المصالح الغربية في الشرق الأوسط باسم تمكين العالم الحرّ من العيش بسلام[1].

لقد كانت الفرصة ذهبية للعرب لفعل شيء في تركيا من خلال مساعداتهم لها في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات وقبل وقت طويل من انقلاب كنعان إيفرين في ١٢ أيلول ١٩٨٠ في أنقرة، فقد حذّر استراتيجيون غربيون من أنه إذا لم تحصل تركيا على معونات، فإن الفوضى قد تسودها، وهو ما يسبب تحوُّلاً محتملاً في الانحيازات الدولية لتركيا.

في أواخر السبعينات حدثت عدة تطورات أقليمية ودولية كان لها دور مباشر وغير مباشر في العلاقات السورية التركية والتركية العربية منها: التدخل السوفييتي في أفغانستان في كانون الأول ١٩٧٩، ووقوف معظم الدول العربية وخصوصاً (مصر) ودول مجلس التعاون الخليجي (ما عدا سوريا)، ضد التدخل، وسقوط شاه إيران عام ١٩٧٩، والتخوف الذي أبدته الدول العربية من التغيُّر الإيراني والذي عزَّزه شعار تصدير الثورة، إلى جانب التخوُّف الذي أبدته الولايات المتحدة من هذا التغيُّر، وتخوُّف تركيا من الشعارات الإسلامية أيضاً، وكذلك نشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية عام ١٩٨٠ بين دولتين مجاورتين لتركيا، ووقوف معظم الدول العربية أيضاً (ما عدا سوريا وليبيا) إلى جانب العراق.

كل هذه العوامل أوجدت عاملاً مشتركاً بين الدول العربية (ما عدا سوريا)، وتركيا باتجاه التخوُّف من التطلعات السوفييتية الطموحة في الشرق الأوسط من جهة، والخوف من الثورة الإسلامية في إيران من جهة أخرى، وقد وفرت لتركيا فرصة ذهبية، استغلتها بذكاء، لاستثمار حيادها في حرب الخليج الأولى سياسياً وعسكرياً واقتصادياً على أوسع نطاق. كما أن توقيع معاهدة الصلح بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩، أدَّت إلى خروج مصر من الجامعة العربية ومن منظمة المؤتمر الإسلامي، ما فتح أبواباً عربية في وجه تركيا كانت موصدة لعقود

---

(١) سفير فرنسا السابق في تركيا. Andrew Mango the third Turkish Republic World today January, 1989.

طويلة، وقد ساعد ذلك على الامتناع عن لوم تركيا بسبب علاقاتها بإسرائيل، بعدما أصبحت مصر، كبرى الدول العربية، تقيم مثل هذه العلاقات وتلتزم تطبيقها في الميادين كافة[1].

وهكذا وجدت تركيا نفسها مدفوعة إلى إحداث تقارب مع البلدان العربية المشرقية والخليجية، ولم يكن هذا التقارب مدفوعاً برغبة تركية فحسب، بل وجدت دوافع عربية اختلطت فيها العناصر الاقتصادية بأخرى استراتيجية وأمنية مباشرة. ويبدو ذلك التداخل في عدد من الاتفاقات التي تمَّت بين تركيا وبعض البلدان الخليجية في المجالين الاقتصادي والأمني[2].

أما على صعيد العلاقات التركية ـ السورية في تلك الفترة، فإنها لم تتحسن كما حصل مع أغلبية الدول العربية للأسباب نفسها، وذلك بسبب تضارب التحالفات الدولية، ففي الوقت الذي عادت فيه العلاقات التركية ـ الأميركية إلى سابق عهدها من التنسيق والدعم الاستراتيجي، كانت سوريا تندفع بقوَّة للأسباب التي ذكرناها من قبل باتجاه الاتحاد السوفيتي عدوّ تركيا اللدود.

ورغم أن عام ١٩٨٠ قد شهد حدثين لافتين، الأول: وتمثَّل بإغلاق تركيا لقنصليتها في القدس من ٢٨ آب ١٩٨٠، والثاني خفض مستوى تمثيلها الدبلوماسي في سفارتها في تل أبيب من قائم بالأعمال إلى سكرتير ثانٍ، إلا أن العلاقات السورية ـ التركية لم تشهد أي تحسُّن على الإطلاق فبعد أن تسلَّمت تركيا مبلغ (٢٥٠) مليون دولار من السعودية مكافأة لها على خفض درجة التمثيل الدبلوماسي مع الكيان الصهيوني، عادت بعدها إلى اتِّباع نهجها المعروف باتِّباع أسلوب الخطوتين: خطوة هنا لمصلحة إسرائيل وخطوة هناك لمصلحة العرب، وقد تمثَّل ذلك جلياً بامتناع أنقرة عن التصويت ضد قرار إدانة إسرائيل واعتبار ضمِّها مرتفعات الجولان غير قانوني، الذي عُرض على الهيئة العامة للأمم المتحدة في شباط ١٩٨٢[3].

---

(١) محمد السماك: العلاقات العربية ـ التركية: حاضرها ومستقبلها، مصدر سبق ذكره، ص: ٨٥ ـ ٨٦.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي: القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية بالأهرام ١٩٨٩، ص: ١٥٥.

(٣) محمد السماك: العلاقات العربية ـ التركية: مصدر سبق ذكره، ص: ١٢٤.

الفصل الخامس

دور المياه والأكراد
في العلاقات التركية ـ العربية
في حقبة الثمانينات

١ ـ مشروع غاب وأنابيب المياه التركية.

٢ ـ المشكلة الكردية في تركيا والصراع مع حزب PKK.

٣ ـ دور المياه و PKK في العلاقات التركية ـ السورية

٤ ـ العلاقات التركية مع كل من العراق وفلسطين والكيان الصهيوني.

١ ـ مشروع GAP وأنابيب المياه التركية:

منذ بداية حقبة الثمانينات وتركيا تعاني من تمرُّد كردي كبير يقوده حزب العمال الكردستاني PKK بزعامة عبد الله أوجلان، في مناطق جنوب شرق الأناضول حيث تقطن أغلبية كردية.

وقد اتَّبعت الدولة التركية ثلاث طرق في تناولها للمشكلة الكردية منذ بداية ظهورها، الطريقة الأولى تمثلت في محاولة دمج الأكراد في الحياة الاقتصادية والسياسية على أساس الشروط التركية، أما الطريقة الثانية: فتمثلت في تطوير المناطق الكردية. وإزاء فشل الطريقة الأولى، فقد لجأت في تعاملها مع مشكلة العنف السياسي الكردي إلى عنف أشد، واتَّبعت سياسة حرب لا هوادة فيها، استهدفت نشاط المتهمين بالانتماء إلى حزب PKK ومناصريه[١].

على أن هذه التدابير القاسية دفعت بقطاعات أكبر من الشعب الكردي، وخصوصاً جيل الشباب إلى التطرف أكثر، وهو ما خلق ظروفاً مؤاتية لحزب العمال الكردستاني PKK لاستقطاب أعداد غفيرة من الشباب الغاضبين والثائرين[٢].

وعلى صعيد التخلف الاقتصادي والاجتماعي، الذي تعاني منه المناطق الكردية، فقد قامت الدول بمبادرة سياسية اقتصادية، تستند إلى مقولة: أنه طالما بقيت المناطق الكردية الريفية فقيرة، فإن سكانها سيكونون عرضة لتأثير الأيديولوجية الماركسية والقومية (الكردية) المخرّبة، لهذا طرحت الدولة التركية منذ بداية الثمانينات مشروع تطوير جنوب شرق الأناضول (غاب). وهو مشروع إنمائي متعدد الأهداف ومتكامل، ينطوي على سدود ومحطات لتوليد الطاقة الكهربائية وإمكانات للري واسعة على نهر دجلة والفرات[٣].

---

(١) وليد رضوان: مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، ص: ٣٤.
(٢) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ٤٥.
(٣) طارق المجذوب: العلاقات العربية ـ التركية (التعاون العربي ـ التركي في مشاريع البنية التحتية: المياه والطاقة الكهربائية) مجلة المستقبل العربي، العدد (١٨٨) تشرين ١٩٩٤، ص: ٧١ ـ ٧٢.

ويرمي هذا المشروع عند اكتماله في السنوات الأولى من بدايات القرن الواحد والعشرين إلى تحويل المنطقة الكردية المتخلفة، وغير المستقرة، والتي تبلغ مساحتها (٧٣,٨٦٣) ألف كم٢، أي ما يعادل (٩,٥٪) من مساحة تركيا إلى خزان الشرق الأوسط في المياه، ومعمله في إنتاج الطاقة الكهربائية. ويؤدي إلى توسيع فرص العمل، وتأمين قدر أكبر من الازدهار لسكان هذه المناطق[١].

يعتبر نهر الفرات ذا أهمية قصوى لسوريا: تفوق أهميته في كل من تركيا والعراق بالنظر إلى أن الموارد المائية السورية شحيحة بالمقارنة مع تركيا والعراق من جهة، وكون الأنهار في سوريا تشكّل عملياً أكثر من ٨٠٪ من مصادر المياه المتاحة من جهة أخرى[٢]. وتتفق كل المصادر على أن كمية المياه المتاحة للاستثمار من مياه الأمطار في سوريا ضئيلة للغاية، ولا تتجاوز ٩٪ من الجريان السطحي[٣]، بالنظر إلى التبخر الشديد الذي تتعرض له مياه الأمطار في سوريا، وكذلك بسبب اختلاف معدل الهطول وتوزيعه الجغرافي، لذلك تصبح الأنهار ذات أهمية خاصة في سوريا. وتعتبر تركيا دولة المنبع بالنسبة إلى الأنهار السورية التالية: دجلة، الساجور، الفرات، جغجغ، قويق، عفرين، في حين أن لواء اسكندرون السوري الذي يخضع للسيطرة التركية منذ عام ١٩٣٩ يصبُّ فيه نهر العاصي الذي ينبع من لبنان[٤].

أما بالنسبة إلى نهر جغجغ، الذي هو أحد روافد الخابور، فقد هبط تصريفه السنوي إلى (١,٥) م٣/ في الثانية بسبب المشاريع التركية عليه[٥].

كما انخفض تدفق مياه نهر عفرين من (٩,٧) م٣ في الثانية عام ١٩٨٠ إلى

---

(١) المصدر نفسه، ص٧٢.

(٢) وليد رضوان: مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، ص: ١٥.

(٣) حسان الشويكي: مصادر المياه في سوريا، مجلة الوحدة (الرباط)، العدد (٧٦)، كانون الثاني ١٩٩١، ص: ٣٧.

(٤) وليد رضوان: مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، ص: ١٥.

(٥) يحيى بكور: تخطيط وإدارة الموارد المائية في الجمهورية العربية السورية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية (جامعة الدول العربية)، الخرطوم، المكتب الإقليمي، دمشق، أيار ١٩٩١، ص: ٢٧ - ٢٩).

(٣) م^3 في الثانية عام ١٩٨٨. وكذلك نهر قويق الذي يجتاز مدينة حلب، إذ انخفض تدفقه من (٣,١) م^3 في الثانية عام ١٩٧٥ إلى أقل من (٠,٣) م^3 في الثانية حالياً بعد أن أقامت تركيا عليه السدود، والشيء نفسه ينطبق على نهر الساجور. فقد انخفض تدفقه إلى (٣,١) م^3 في الثانية عام ١٩٨٨ بسبب المشاريع المائية التركية عليه، ويصبح صفراً في موسم الجفاف[١].

أما نهر الخابور، الذي يعتبر أهم روافد نهر الفرات، فقد انخفض تدفقه عام ١٩٩٧ إلى أقل من (١٥) م^3 في الثانية، وجفت تماماً في شهري تموز وآب من العام نفسه بسبب حفر تركيا للآبار الارتوازية قرب الحدود السورية من الجهة التركية، وكذلك بسبب الحفر العشوائي في منطقة رأس العين للآبار التي هي أهم منابع نهر الخابور داخل سوريا[٢].

وبالنظر إلى كون نهر دجلة، دولياً عابراً للحدود السورية، فإن الاستفادة من مياهه ضئيلة في سوريا، لذلك يمثّل نهر الفرات بحسب بعض المصادر السورية عام ١٩٩٣ أكثر من ٧٥٪ من كمية مياه الأنهار في سوريا[٣]، و٨٣٪ من المصادر المائية النهرية السورية، بحسب المصادر السورية الرسمية[٤].

وتتطابق الدراسات المائية العربية والتركية حول كمية مصادر مياه الفرات التي تنبع من تركيا، فبحسب المصادر العربية تشكّل مياه نهر الفرات ذات المصدر التركي حوالى (٨٨٪) من مياه النهر، في حين أن الـ (١٢٪) المتبقية تأتي من روافد في سوريا (الخابور، البليخ) لكنها فعلياً لا تزيد على (١٠٪)، بالنظر إلى

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) عادل حديدي: (لماذا خسرنا نصف مليون طن من الأقماح خلال الموسم الحالي بمحافظة الحسكة)، ندوة عقدت في الحسكة يومي ٣٠ ـ ١٩٩٧/٧/٣١، صحيفة تشرين، دمشق، ٣٠ ـ ١٩٩٧/٧/٣١، ص: ٤.

(٣) د. واثق رسول آغا: الموارد المائية المتاحة والمسألة المائية في الوطن العربي: بحث قدم إلى الندوة البرلمانية العربية الخامسة حول موضوع: المياه ودورها الاستراتيجي في الوطن العربي، دمشق ١٧ ـ ١٩٩٧/٢/١٨، ص: ٨ ـ ٩.

(٤) سد الفرات من منجزات ثورة آذار: منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٧٣، ص٥.

كون الأحواض الجوفية للينابيع السورية تقع عند الحدود التركية، وبالتالي فإن أي ضخ للمياه الجوفية شمالي الحدود السورية، سيؤدي إلى انخفاض منسوب المياه، بل قد يؤدي إلى اختفاء الينابيع السورية الرافدة لنهر الفرات وخصوصاً نهر الخابور[١].

وفي أواخر السبعينات نهجت تركيا على غرار سوريا، في محاولة استثمار نهر الفرات للريّ والطاقة الكهربائية، وفي عام ١٩٨٠ وضع مخطط عام شامل يربط عدداً من المشروعات الضخمة على النهر ممهداً السبيل بذلك إلى مشروع تطوير جنوب شرق الأناضول (غاب)[٢].

الفرات والعجز المائي في الدول المتشاطئة:

إذا كانت الاحتياجات السورية من مياه الفرات حتى عام ٢٠٠٠ هي حوالى (١١) مليار م٣/ سنوياً، بحسب أغلب المصادر، والاحتياجات التركية (١٥,٧) مليار م٣/ سنوياً، في حين أن دولة العراق ترغب في الحصول عليه لريِّ مساحات من أراضيها تصل إلى (١,٩٥٢) مليون هكتار، هو (١٣) مليار م٣/ سنوياً[٣].

بهذا يكون مجموع الاحتياجات المائية للدول الثلاث من ماء الفرات كحدٍّ أدنى هو: ١١ + ١٥,٧ + ١٣ = ٣٩,٧ مليار م٣ سنوياً.

وإذا عرفنا أن متوسط الإيراد السنوي لنهر الفرات لا يجاوز الـ (٢٧) مليار م٣، فإننا نستنتج أن هناك عجزاً مائياً يبلغ أكثر من عشرة مليارات م٣/ سنوياً

---

(١) مشاهدات الباحث على نهر الخابور قرب الحدود السورية ـ التركية، وكذلك (المحافظ وأمين الفرع بالحسكة يطلبان معالجة جفاف نهر الخابور)، صحيفة تشرين: دمشق: ٩/ ٧/ ١٩٩٧ وكذلك: (جفاف الخابور وناقوس الخطر) و(آبار رأس العين تطلق رصاة الرحمة على نهر الخابور)، تشرين، دمشق، ٧/ ٧/ ١٩٩٧.

(٢) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ٩ ـ ١٠.

(٣) د. نبيل السمان: حرب المياه من الفرات إلى النيل، مصدر سبق ذكره، ص: ٤٩، نقلاً عن وزارة الري السورية: الموسوعة الدولية المائية. ويمكن الرجوع بهذا الموضوع وبشكل تفصيلي إلى الكتاب مشكلة المياه بين سوريا وتركيا للمؤلف.

كحدٍّ أدنى، فيما لو قبلت تركيا خفض حصتها من (١٥,٧) م٣/ سنوياً إلى (١٢) مليار م٣/ سنوياً، بعد أن خفّض العراق حصته من (٢٠ إلى ١٣) مليار م٣/ سنوياً[١].

إن كمية المياه اللازمة من نهر الفرات للمشاريع الزراعية القائمة حالياً، والتي هي قيد التنفيذ في البلدان المتشاطئة الثلاث ـ سوريا، تركيا، العراق تفوق كمية الوارد المائي للنهر بأكثر من مرة ونصف. فالمساحة الإجمالية التي يمكن ريُّها من الفرات في البلدان المتشاطئة يجب ألا تجاوز (٢,٥) مليون هكتار/ سنوياً، في حين أنها ترتفع مع الدول الثلاث المتشاطئة، وبحسب إحصاءاتها الرسمية إلى أكثر من أربعة ملايين هكتار[٢].

وإذا أخذنا في الاعتبار آخر اتفاق مائي بين سوريا وتركيا، يحدد فيه تدفُّق مياه النهر من تركيا إلى سوريا، وهو بروتوكول عام ١٩٨٧، والذي أقرَّ من خلاله بتدفق مائي عند الحدود السورية ـ التركية يبلغ (٥٠٠) م٣/ ثا. وكذلك الاتفاق السوري العراقي المبرم عام ١٩٩٠، والذي يقضي بتقسيم مياه نهر الفرات، عند الحدود السورية، بنسبة (٤٢٪) لسوريا، (٥٨٪) للعراق[٣]، فإن الوضع المائي الراهن يعطي سوريا حصة من مياه نهر الفرات لا تجاوز (١٥,٧×٤٣) = (٦,٦٢٧) مليار م٣/ سنوياً، لأن كمية (١٥,٧) مليار م٣ هي كل كمية المياه المحررة من مياه الفرات من قبل تركيا باتجاه سوريا، نتيجة الاتفاق المؤقت لعام ١٩٨٧، الذي نصَّ على تدفُّق (٥٠٠) م٣/ ثا.

وتقدِّر المصادر البحثية أن (٦,٦٢٧) مليار م٣ من مياه الفرات سنوياً لا تكفي سوى لريّ (٣٠٨) آلاف هكتار من أصل (٦٤٠) ألف هكتار تودّ سوريا ريَّها[٤].

وبحسب مصادر أخرى فإن كل مليار م٣ من المياه تنقص من حصة سوريا،

---

(١) محمد سمير أحمد: معارك المياه المقبلة، دار المستقبل العربي، ١٩٩١، القاهرة، ص: ٣٠.
(٢) د. نبيل السمان: حرب المياه من الفرات إلى النيل، مصدر سبق ذكره، ص: ٤٩.
(٣) المصدر نفسه، ص: ٥٩.
(٤) المصدر نفسه.

فهذا يعني خروج (٢٦) ألف هكتار من الأراضي الزراعية وتحويلها إلى أراضٍ غير صالحة للزراعة[١]. وهذا يعني خروج أكثر من (١١٠) آلاف هكتار كحدٍ أدنى من أصل (٦٤٠) ألف هكتار، تودّ سوريا ريَّها وتحويلها إلى أراضٍ غير صالحة للزراعة.

الاحتياجات المائية في الدول المتشاطئة في حوض الفرات[٢].

الدول المتشاطئة	تركيا	سوريا	العراق	المجموع
المنشآت الزراعية المنفذة/ بالهكتار المشاريع المستقبلية/ بالهكتار	٣٠٠,٠٠٠ ١١٤٦,٣٠٠	١٩٤,٠٠ ٥٤٢,٢٧٥	١٢٠٠,٠٠٠ ٧٥٢,٤٠٠	١٩٦٤,٠٠٠ ٢٨٤٠,٩٧٥
مجموع المساحات الزراعية بالهكتار إجمالي الاحتياجات المائية مستقبلاً (ري + تبخر) مليار م³/ سنوياً المياه العائدة، مليار م³/ سنوياً	١٤٤٦,٣٠٠ ١٧,٤٠٠ ١,٧٠٠	٦٣٦,٢٧٥ ١٣,٢٦٣ ٢,٤٧٣	١٩٥٢,٤٠٠ ٢٥,١٠٠ ٥,١٠٠	٤٠٢٤,٩٧٥ ٥٥,٧٦٣ ٩,٢٦٣
صافي الاستهلاك وسطياً، مليار م³ سنويا	١٥,٧٠٠	١٠,٨٠٠	٢٠,٠٠٠	٤٦,٥٠٠
نسبة الاستهلاك الصافي إلى جريان النهر	٪٥٠	٪٣٤	٪٦٤	٪١٤,٨

(١) علي جمالو: ثرثرة فوق الفرات، مرجع سبق ذكره، ص: ٨٦، نقلاً عن رسالة محمد سعيد الصحاف، وزير خارجية العراق سابقاً إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية بتاريخ ٤/ كانون الثاني ١٩٩٤.

(٢) د. نبيل السمان: حرب المياه من الفرات إلى النيل، مصدر سبق ذكره، ص: ٤٩ نقلاً عن وزارة الري السورية: الموسوعة الدولية المائية، وزارة التخطيط السورية.

وحتى يأخذ القارىء فكرة موجزة عن المشاريع التركية الهائلة على نهري دجلة والفرات، ومدى قدرتها على استثمار مياه الفرات وليس تخزينها، نورد المعلومات التالية[1].

بحسب المصادر التركية: «إن عدد السدود المقامة على نهر الفرات قد أصبح ٢٣ سداً، وباكتمال كل سدود المشروع ومحطاته، ستصل التكاليف إلى أكثر من ٣٢ مليار دولار، وسوف يقدم مشروع غاب ٢٢٪ من كهرباء تركيا، ويروي ١٩٪ من المساحة المروية التركية»[2].

المشاريع التركية (غاب) على نهر الفرات:

تشتمل مشاريع الغاب على ١٣ مشروعاً للريّ وتوليد الطاقة الكهربائية، سبعة منها على الفرات، وستة على دجلة، وتروي مساحة تقدَّر بـ/ ١٠٨٣٤٥٨/ هكتاراً على نهر الفرات و/ ٥٥٧٨٢٤/ هكتاراً على نهر دجلة[3].

والمشاريع السبعة على نهر الفرات هي: مشروع الفرات الأسفل، ومشروع سد قره قايا، ومشروع الفرات الحدودي، ومشروع سوروق يازكي، ومشروع كوك صوعربان، ومشروع أديمان كاهته، وأخيراً مشروع غازي عنتاب، وهذه المشاريع السبعة تروي مساحات واسعة من ولايات (أديامان) و(أورفة) و(ماردين) و(ديار بكر) وولاية (غازي عنتاب) تقدَّر بـ (١٠٨٣,٤٥٨) ألف هكتار، وهي (المشاريع) ذات استطاعة كهربائية مولدة تقدَّر بـ (٥٣٤٦) ميغا واط، تنتج طاقة كهربائية تصل إلى (١٨,٤٧٧) مليار كيلو واط ساعي/ سنوياً[4].

---

(١) للرجوع إلى هذا الموضوع بشكل تفصيلي يمكن العودة إلى كتابي: مشكلة المياه بين سوريا وتركيا.

(٢) وحيد خلف أوغلو: (وزير الخارجية التركي السابق) لقاء صحفي أجرته معه القناة التلفزيونية MBC مساء ٩/١/١٩٩٧، وكذلك اللقاء في القناة والتاريخ نفسه مع عبد الله غول وزير الخارجية التركي حالياً.

(٣) طارق المجذوب: العلاقات العربية ـ التركية الراهنة، مصدر سبق ذكره: ص: ٨٨.

(٤) وليد رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، ص: ٩٦.

مشروع الغاب على الفرات في تركيا

اسم المشروع	المساحة المقرر ريها ١٠٠٠ هكتار	الاستطاعة الكهربائية المركبة (ميغاواط)	الطاقة الكهربائية المولدة مليار كيلو واط ساعي سنوياً	الموقع
١ ـ مشروع الفرات الأسفل	٧٠٦,٢٨١	٢٤٠٠	٨,١٠٠	
١ ـ ١ ـ سد أتاتورك وتوابعه		٢٤٠٠	٠,١٢٤	أورفه ـ أديامان
١ ـ ٢ ـ قناة أورفه	١٤١,٥٣٥	٤٨	ـ	أورفه
١ ـ ٣ ـ سقاية أورفه ـ حران	٣٣٤,٩٣٩	ـ	ـ	أورفه
١ ـ ٤ ـ سقاية ماردين جيلان		ـ	ـ	ماردين ـ أورفه
بنار	٢٣٠,١٣٠	ـ	ـ	ماردين ـ أورفه
١ ـ ٤ ـ ١ ـ المرحلة الأولى	١٠٤,٨٠٩	ـ	٠,١٦	ماردين ـ أورفه
١ ـ ٤ ـ ٢ ـ المرحلة الثانية	١٦٠,١٠٥	٦	ـ	أورفه
١ ـ ٥ ـ سوروق ـ حيلان	٦٩,٧٠٢	ـ		أورفه
١ ـ ٦ ـ إرواء بالضخ بوزا				
٢ ـ مشروع وسد قره قايا	ـ	١٨٠٠	٧,٣٥٤	ديار بكر
٣ ـ مشروع الفرات الحدودي	ـ	٨٥٢	٢,٢٦٧	عنتاب ـ أورفه ـ ماردين
٣ ـ ١ ـ سد بيرجيك	ـ	٦٧٢	١,٧٩٧	عنتاب ـ أورفه
٣ ـ ٢ ـ سد قره قامش	ـ	١٨٠	٠,٤٧٠	ماردين
٤ ـ مشروع سوروق ـ بازكي	١٤٦,٥٠٠	٤٤	٠,١٠٧	أورفه
٥ ـ مشروع أديامان ـ كاهته	٧٧,٤٠٩	١٩٦	٠,٥٠٩	أديامان
٥ ـ ١ ـ مشاريع كهربائية	ـ	١٩٦	٠,٥٠٩	أديامان
٥ ـ ٢ ـ مشاريع سقاية	٧٧,٤٠٩	ـ	ـ	أديامان
٦ ـ مشروع أديامان ـ كوك صوعربان	٧١,٥٩٨	ـ	ـ	أديامان
٧ ـ مشروع غازي عنتاب	٨١,٦٧٠	ـ	١٤٠	غازي عنتاب
المجموع على الفرات	١٠٨٣,٤٥٨	٥٣٤٦	١٨,٤٦٦	

المشاريع التركية (غاب) على نهر دجلة:

يشمل مشروع غاب على نهر دجلة ستة مشاريع، تروي مساحة من ولايات ديار بكر، وسيرت، دربكيس، وماردين، تصل إلى (٥٥٧,٨٢٤) ألف هكتار، هذه المشاريع ذات استطاعة كهربائية تقدّر بـ (٢٢١٥) ميغا واط، تنتج طاقة كهربائية سنوية تقدّر بـ (٦,٦٥٢٦) مليار كيلو واط ساعي.

وهذه المشاريع هي: مشروع دجلة قره كيزي، ويتألف من أربعة أقسام: سدّ قره كيزي، وسدّ قره قاز (دجلة)، ومشروع سقاية عين دجلة، ومشروع سقاية بالضخّ ليمين دجلة، المشروع الثاني هو مشروع باكمان، ويتألف من ثلاثة مشاريع هي: مشروع سقاية طرف يمين دجلة، مشروع سقاية يسار دجلة، مشروع سقاية يسار دجلة، المشروع الثالث هو مشروع باتمان سيلوان، والمشروع الرابع هو مشروع قارزان، والمشروع الخامس هو مشروع إلي صو، أما المشروع السادس، وهو مشروع سيزر، فيتألف من ثلاثة مشاريع: سدّ سيزر، ومشروع سقاية سيلوبي، ومشروع سقاية بالضخ سيزر نصيبين.

مشروع الغاب على دجلة في تركيا

اسم المشروع	المساحة المقرر ريها ١٠٠٠ هكتار	الاستطاعة الكهربائية المركبة (ميغاواط)	الطاقة الكهربائية المولدة مليار كيلوواط ساعي سنوياً	الموقع
٨ ـ مشروع دجلة ـ قره كيزي	١٢٦,٠٨٠	٢٠٠	٠,٣٦٠	ديار بكر
٨ ـ ١ ـ السد الأول قره كيزي	ـ	٩٠	٠,١٤٢	ديار بكر
٨ ـ ٢ ـ السد الثاني قره قاز دجلة	ـ	١١٠	٠,١١٨	ديار بكر
٨ ـ ٣ ـ سقاية يمين دجلة	٥٢,٠٣٢	ـ	ـ	ديار بكر
٨ ـ ٤ ـ سقاية بالضخ ليمين دجلة	٧٤,٠٤٧	ـ	ـ	ديار بكر
٩ ـ مشروع باتمان	٣٧,٧٤٤	١٨٥	٠,٤٨٣	ديار بكر ـ سيرت
٩ ـ ١ ـ سد باتمان	ـ	١٨٥	٠,٤٨٦	ديار بكر ـ سيرت
٩ ـ ٢ ـ سقاية طرف يمين دجلة	١٨,٧٥٨	ـ	ـ	
٩ ـ ٣ ـ سقاية يسار دجلة	١٨,٩٨٦	ـ	ـ	
١٠ ـ مشروع باتمان ـ سيلوان	٢١٣,٠٠٠	٣٠٠	١,٥٠٠	ديار بكر
١١ ـ مشروع قارزان	٦٠,٠٠	٩٠	٠,٣١٥	بتليس ـ سيرت ـ قارزان
١٢ ـ سد اليسو (إلي صو)	ـ	١٢٠٠	٣,٠٠٨	ماردين ـ سيرت
١٣ ـ مشروع سيزر	١٢١,٠٠	٢٤٠	٠,٩٤٠	ماردين ـ نصيبين
١٣ ـ ١ ـ سدّ سيزر	ـ	٢٤٠	٠,٩٤٠	ماردين
١٣ ـ ٢ ـ سقاية سيلوبي	٣٢,٠٠	ـ	ـ	سيلوبي ـ نصيبين
١٣ ـ ٣ ـ سقاية بالضخ سيزر ـ نصيبين	٨,٩٠٠	ـ	ـ	ماردين ـ نصيبين
مجموع مشروع الغاب على دجلة	٥٥٧,٨٢٤	٢٢١٥	٦,٥٢٦	

مشروع أنابيب السلام التركية:

يرتكز هذا المشروع على جرّ المياه العذبة من فائض تركيا المائي باتجاه الجنوب. وفي بداية تشرين الثاني ١٩٨٢، جرى التفكير في مشروع لجرّ مياه من تركيا إلى السعودية من قبل لجنة خاصة تابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي اجتمعت في جدة، وارتأى المشروع مد خط أنابيب طوله (٣٧٥٠) كم من الاسكندرونة داخل تركيا إلى الموصل وبغداد في العراق، وإلى الكويت، ومنها إلى الظهران والرياض ومكة وجدة والمدينة المنورة، وقدّرت كلفة المشروع آنذاك بـ (٥٦٠) مليون دولار[١].

ثم جاء تورغوت أوزال، ليسوّق فكرة بيع المياه التركية إلى دول الجوار، وقد قدَّم فكرته هذه في شباط ١٩٨٧، أثناء الزيارة الرسمية له إلى الولايات المتحدة وكان يومها رئيساً للحكومة، وتتمثل الفكرة في استخدام فائض مياه نهري سيمان وجيمان التركيين اللذين يصبان في البحر المتوسط إلى بلدان الشرق الأوسط الفقيرة مائياً[٢]. وقد بحث أوزال هذا المشروع مع الأردنيين والكويتيين والسعوديين، وكذلك الأميركيين والإسرائيليين لحثهم على تمويل المشروع[٣]. وقد أطلق الأتراك على هذا المشروع اسم أنابيب السلام لأن: «مد خطوط أنابيب طويلة توفر مقادير كبيرة من الماء، قليلة الكلفة من شأنه أن يخفف الضغوط على الموارد المائية الطبيعية الموجودة حالياً، ويحول دون أي صراعات ممكنة بين دول المنطقة وهي تعمل من أجل تأمين مصالحها»[٤]. ويشتمل مشروع المياه هذا على خطين[٥].. الخط الغربي الذي يمتد جنوباً عبر سوريا والأردن حتى يصل إلى السواحل الغربية للمملكة العربية السعودية، ويبلغ طوله (٢٧٠٠) كم وينقل يومياً (سعة هذا الأنبوب) ٣,٥ مليون م^{٣} من الماء إلى

---

(١) طارق المجذوب: العلاقات العربية ـ التركية الراهنة، مصدر سبق ذكره، ص: ٧٤.

(٢) عبد المنعم سعيد: الشرق الأوسط بعد السلام ـ نظرة عامة على المفاوضات، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٥)، يناير ١٩٩٤، القاهرة، ص: ١٥٨.

(٣) طارق المجذوب: العلاقات العربية ـ التركية الراهنة، مصدر سبق ذكره، ص: ٧٥.

(٤) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ١١٩.

(٥) طارق المجذوب: العلاقات العربية ـ التركية الراهنة، مصدر سبق ذكره، ص: ٧٥، نقلاً عن: Cem Duna (Turkey's Peace Pipeline) in: Starr and Stoll, eds, The Politics of Scarcity: Water in the Middle East PP: 119-120.

المراكز السكانية الرئيسية على امتداد المسافة بين حلب والحجاز، وكلفة الـ م^{3} من المياه المنقولة ضمن هذا الخط تعادل (٠,٨٤) دولار[١]. أما الخط الشرقي فينقل (٢,٥) مليون م^{3} من المياه وهو المسمى بالأنبوب الخليجي، ويبلغ طوله (٣٩٠٠) كم، وكلفة م^{3} من المياه المنقولة فيه (١,٠٧) دولار، وهو يقدّم المياه لكل من الكويت والسعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة وكذلك سلطنة عمان[٢].

تقديرات توزيع مياه أنابيب السلام التركية

الخط الغربي	
المنطقة	ألف متر مكعب في اليوم
تركيا	٣٠٠
سوريا	
حلب	٣٠٠
حماة	١٠٠
حمص	١٠٠
دمشق	٦٠٠
الأردن	
عمان	٦٠٠
السعودية	
تبوك	١٠٠
المدينة	٣٠٠
ينبع	١٠٠
مكة	٥٠٠
جدة	٥٠٠
الإجمالي	٣,٥٠٠

(١) عبد المنعم سعيد: الشرق الأوسط بعد السلام ـ نظرة عامة على المفاوضات، مصدر سبق ذكره، ص:

تقديرات توزيع مياه أنابيب السلام التركية

الخط الشرقي	
المنطقة	ألف متر مكعب في اليوم
الكويت	٦٠٠
السعودية	
الجبيل	٢٠٠
الدمام	٢٠٠
الخبر	٢٠٠
الهفوف	٢٠٠
البحرين	
المنامة	٢٠٠
قطر	
الدوحة	١٠٠
الإمارات	
أبو ظبي	٢٨٠
دبي	١٦٠
الشارقة/عجمان	١٢٠
رأس الخيمة	
الفجيرة/أم القيوان	٤٠
مسقط	٢٠٠
الإجمالي	٢,٥٠٠

وأدى قلق سوريا والعراق من جرّاء ضخامة المشروع التركي المائي والتنموي إلى تشكيل لجنة فنية سنة ١٩٨٠[1]، أما بالنسبة إلى مشروع أنابيب السلام التركية، فإن اعتراض الدول العربية على هذا المشروع لم يكن من الناحية

الفنية، بل جاء الاعتراض من: «إمكانية استخدام تركيا سلاح المياه، كسلاح سياسي في وجه سوريا والدول العربية»[١] وخصوصاً بعدما صرّح جيم دونا مستشار تورغوت أوزال رئيس الحكومة التركية الراحل: «عندما تعتمد البلدان الأخرى على هذا المشروع، فإن هذا يدعم إلى حدٍ كبير مركز تركيا السياسي»[٢].

كما أن بعض الدول العربية اعتبرت مدى توافر الالتزام الفعلي بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية حول المياه الإقليمية من قبل تركيا، سبباً آخر من أسباب رفضهم للمشروع، ولاسيما بعد ما قطعت تركيا المياه عن سوريا والعراق لمدى شهر في بداية ١٩٩٠[٣].

أما السبب الثالث للرفض العربي للمشروع فيتلخص بالقلق العربي من سهولة تعرُّض خطّي الأنابيب، وخصوصاً الخط الغربي، للتخريب أو الهجوم، ولا سيما من قبل إسرائيل. ورغم نفي الأتراك لإمكانية حدوث ذلك، فإن الأتراك يعبِّرون عن جهل بخبرة العرب مع إسرائيل، وما يعانونه من تصرفاتها، وهم لا يدركون أيضاً قلق العرب العميق من أن إسرائيل تستطيع أن تفعل ما تشاء في المنطقة[٤].

المشكلة الكردية في تركيا والصراع مع PKK:

غالباً ما يعيش الأكراد الأتراك في الجنوب الشرقي من تركيا، في مجتمعات ريفية، ويتوزع الأكراد اجتماعياً واقتصادياً بين عدد كبير من الفقراء من صغار

(١) جلال معوض: تركيا والأمن القومي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٦٠)، حزيران ١٩٩٢، بيروت، ص: ٢٢.

(٢) Ramezi Musallm, Water: The Middle East Problem of the 1990 (London: Gulf Center for Strategic Studies, 1989, p.13)

(٣) أحمد الكواز: أزمة المياه في الوطن العربي: (أعمال الحلقة النقاشية في البحرين ١٥ ـ ١٦ حزيران ١٩٩٣) بالتنسيق مع المعهد العربي للتخطيط بالكويت، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، المكتب الإقليمي لغرب آسيا، البحرين، ص: ٧٥ ـ ٧٦).

(٤) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ١١٩.

المالكين وعدد صغير جداً من كبار الملّاك، وبناء على إحصاء عام ١٩٨٥ فإن (٢٪) فقط من الملّاكين الأكراد يملكون نحو (٣,٥٪) من الأراضي الصالحة للزراعة في المناطق الكردية[١].

وبصورة عامة، فقد بقيت المناطق الكردية في الجنوب الشرقي من تركيا في أقصى درجات الإهمال، من حيث التنمية الاقتصادية، بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأخرى، ولا يجاوز دخل الفرد الكردي في تلك المناطق (٤٠٪) من المعدل القومي للفرد التركي[٢]. ورغم أن تركيا حققت في السنوات الماضية خطوات كبيرة في الإنتاج الصناعي، فإن الصناعة لا تزال شبه معدومة في مناطق ديار بكر والمناطق الكردية الأخرى[٣].

بالإضافة إلى التخلف الاقتصادي الذي تعاني منه المناطق الكردية، فإن تخلُّفاً اجتماعياً يظهر في المستويات المتدنية في جنوب شرقي الأناضول، بالمقارنة مع المناطق التركية الأخرى، صحيح أن العوامل التي سببت تخلُّف المناطق الكردية في تركيا كثيرة ومعقدة، لكن المصالح المترسخة للأغوات، عامل طاغ في ذلك. بالإضافة إلى استمرار قيام الأحزاب السياسية بمحاولة كسب الأصوات في هذه المناطق بالعمل من خلال الأغوات والزعامات التقليدية، والتي ساهمت أيضاً إلى حدٍّ كبير في ديمومة التخلف الاجتماعي والاقتصادي للمناطق الكردية[٤].

وتختلف التقديرات لنسبة الأكراد في تركيا بين المصادر الكردية والمحايدة، ففي حين تعطي المصادر الأخيرة الأكراد الأتراك نسبة تزيد على (١٧ ـ ١٨٪)[٥] تقدّر المصادر الكردية نسبة الأكراد الأتراك بنحو (٢٤٪)[٦].

---

(١) المصدر السابق، ص: ٣٩.

(٢) Financial Times (Daily English Newspaper) 24. 5.1990.

(٣) Guardian (Daily English Newspaper) 3.5.1990

(٤) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ٤١.

(٥) المصدر نفسه، ص: ١٢.

(٦) م. أ. حسرتيان: القضايا القومية في تركيا، ترجمة سيامند سيرتي، مراجعة وتقديم عزيز داوود محمد، بدون تاريخ ومكان الطبع، ص:

ومن المعروف أنه طوال عهد الدولة العثمانية الطويل، لم يكن هناك ما يسمَّى بمشكلة كردية، بالنظر إلى التفاف الأكراد حول الراية الإسلامية، التي كانت ترفعها الدولة العثمانية. وبعد انهيار الأخيرة بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى مع حليفتها ألمانيا، فرضت دول الحلفاء على السلطات العثمانية في استانبول التوقيع على معاهدة سيفر، التي كانت أول إشارة إلى وجود أقلية كردية وأرمنية في تركيا ذات مطالب خاصة ثقافية وسياسية.

ولكن، في حرب الاستقلال التي قادها مصطفى كمال أتاتورك من عام ١٩١٨ ـ ١٩٢٣، تعاطف الأكراد مع الحركة الوطنية التركية بقيادة مصطفى كمال، التي رفضت معاهدة سيفر، وقد شارك زعماء الأكراد في مؤتمري أرض روم وسيواس عام ١٩١٩[1]، اللذين يعتبران بداية المقاومة الشعبية المنظمة للاحتلال الأجنبي، وقد وافق زعماء الأكراد هؤلاء على البيان الذي صدر في أعقاب هذين المؤتمرين: (بأن ولايات أرض روم، سيواس، ديار بكر، خربوط، دان، بتليس (مناطق تسكنها أغلبية كردية)، هي جزء لا يتجزأ من الامبراطورية العثمانية، ولا يمكن فصلها لأيِّ سبب كان، وأن جميع العناصر المسلمة التي تسكن هذه المنطقة تجد نفسها تتحدَّر من أم واحدة وأب واحد)[2].

كما أن مجلس النواب التركي (الجمعية الوطنية)، الذي نال تأييد نواب المناطق الكردية في دير سيم، أورفة، ديار بكر، أرسل إلى مؤتمر لوزان عام ١٩٢٣ ما يلي: (إن الأكراد لا ينفصلون أبداً عن الأتراك)[3].

كما أعلن عصمت إينونو رئيس الوفد التركي حينها إلى مؤتمر لوزان، ورئيس الوزراء التركي في الثلاثينات، والجمهورية في الأربعينات والستينات: «إن تركيا هي ملك للشعبين التركي والكردي»[4].

---

(١) المصدر نفسه، ص: ٤٠.
(٢) مصطفى كمال: طريق تركيا الحديثة، بدون مكان وتاريخ الطبع، ص: ٣٨.
(٣) م. أ. حسرتيان: القضايا القومية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص: ٤٢.
(٤) المصدر نفسه.

لكن الأكراد الذين أيّدوا الجمهورية الكمالية ووقفوا معها، انقلبوا ضدها وثاروا عليها، عندما ألغى مصطفى كمال الخلافة الإسلامية، ومنع فيما بعد التكلم بغير التركية، فقامت ثورة الشيخ سعيد عام ١٩٢٥[١]. ثم جاءت ثورة العقيد خالد بك رئيس عشيرة جبران، ثم تتالت الثورات[٢].

وإزاء الثورات الكردية لم تتراجع الدولة الكمالية، بل على العكس فقد أعلن إينونو: «يحق للأمة التركية وحدها أن تطالب بالحقوق العرقية والجنسية في هذه البلاد أما العناصر الأخرى، فإنها لا تملك هذا الحق»[٣].

كما أعلنت لجنة الوحدة الوطنية التركية والتي قامت بانقلاب عام ١٩٦٠ على الحزب الديمقراطي ما يلي: «إن الأكراد والأتراك هم من عرق ودم واحد، وإن اللجنة تستعد لإصدار قانون يعاقب كل من يطلق تسمية الأكراد على سكان المناطق الشرقية»[٤].

وفي آذار ١٩٧١، قضى التدخل العسكري على المجموعات السياسية والثقافية الكردية التي أخذت تتكاثر، وجاء إعلان الأحكام العسكرية في الأقاليم الكردية ١٩٧٩، ثم الانقلاب العسكري في أيلول ١٩٨٠ بقيادة الجنرال كنعان إيفرين، بمثابة تأكيد على أن الدولة لا تنوي أن تقبل إطلاقاً بأي تعبير عن الحركة أو الهوية الكردية بأي شكل من الأشكال[٥].

على الرغم من وصول تورغوت أوزال إلى رئاسة الحكومة التركية في الانتخابات العامة التي جرت في تركيا في تشرين الأول ١٩٨٣، على أثر عودة الحكم المدني على خلفية المصادقة على الدستور الجديد في استفتاء ١٩٨٢ الذي أدخل في مواده تشكيل مجلس الأمن القومي التركي الذي يهيمن عليه

---

(١) أحمد نوري النعيمي: الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا: حاضرها ومستقبلها، دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا، دار البشير، الأردن، عمان، ١٩٩٢، ص: ٨٠.
(٢) م. أ. حسرتيان: القضايا القومية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص: ٩٥.
(٣) المصدر نفسه، ص: ١١٠.
(٤) المصدر نفسه، ص: ٨٣.
(٥) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ٤١.

العسكريون الأتراك منذ ذلك الحين، وانتقال الجنرال كنعان إيفرين (رئيس الانقلاب) إلى رئاسة الجمورية، وعلى الرغم من حصول حزب الوطن الأم الذي أسّسه تورغوت أوزال عام ١٩٨٣ على المركز الأول في الانتخابات العامة وتشكيله حكومة جديدة برئاسته حتى وفاة الرئيس كنعان إيفرين وانتقاله إلى قصر تشانكايا (القصر الجمهورية) كرئيس للجمهورية حتى عام ١٩٩٣، رغم كل هذا فإن المشكلة الكردية ظلّت داخل تركيا تراوح مكانها في عقد الثمانينات.

وهكذا ونتيجة للفقر المدقع والتخلف الاجتماعي الذي يلف أغلبية الأكراد بسبب الإهمال الذي عانته المناطق الكردية في الشرق والجنوب الشرقي من تركيا، فقد فشت فيهم الأفكار الاشتراكية والماركسية، وهذا يفسر إلى حدٍّ ما تصاعد دور حزب العمال الكردستاني PKK ضمن الأكراد، لأنه يحاول إقامة العدالة الاجتماعية فيما بين الأكراد من جهة، وعلى زعم مؤسسه والقيام بأعمال عسكرية ضد القوات التركية، بغية قيام دولة كردية مستقلة عن تركيا من جهة أخرى[1].

وفي آب عام ١٩٨٤، بدأ حزب العمال الكردي حملته الشاملة في تركيا، وقامت بعملياته مجموعة صغيرة من الناشطين فيه، وفي هجمات موجهة إلى أهداف سهلة بشرية ومادية، وكانت غالبية الضحايا من الموظفين الأكراد في الدولة، في القطاعين العسكري والمدني أو عائلاتهم[2]. وكانت أساليب هذا الحزب تنطوي على إعلان النضال المسلّح بوجه الاستعمار التركي والإقطاعية الكردية التي تدعمه، كما يقول منظروه، ومن الصعوبة تقدير عدد مقاتليه[3].

وقد قدَّرت الأوساط الصحفية عدد ضحايا الاعتداءات الكردية منذ ٥ آب ١٩٨٤ بداية التمرد الكردي وحتى أواخر الثمانينات لـ ١٥ ضابطاً من رتب عليا

(١) عبد الله أوجلان: الحرب الثورية في جنوب كردستان ومسألة السلطة، منشورات المدرسة المركزية للحزب، بدون مكان الطبع، تموز ١٩٩٥، وكذلك، فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ٤٢.

(٢) The Independent (Daily English Newspaper) 7.4.1990

(٣) News Week and World Report (Weekly Amercian Magazine) 12.5.1990

و٢٤ ضابطاً عادياً و٢٣٤ جندياً و٢٣ رجل أمن و٥٦ حارس قرى و١١ مختاراً و١٥ معلم مدرسة و٥٤٩ مدنياً. أما عدد قتلى مقاتلي الحزب فقد وصل إلى ٥٥١ قتيلاً[١].

حزب PKK في سطور[٢]

في نيسان ١٩٧٣، يؤسس عبد الله أوجلان الطالب في كلية العلوم السياسية في أنقرة مع مجموعة من رفاقه منظمة اتخذت لاحقاً اسم حزب العمال الكردستاني. وفي العام ١٩٧٤ قدَّم أوجلان ورفاقه في الجمعية الثقافية للتعليم العالي الديمقراطي في أنقرة، طرحاً يفيد أن شرق وجنوب الأناضول الذي يسمونه كردستان الشمالية، هو تحت استعمار تركيا وأن من الضروري للأكراد الاشتراكيين أن ينتظموا بمعزل عن الاشتراكيين الأتراك ودعوا إلى إقامة دولة مستقلة للشعب الكردي وليس مجرَّد حكم ذاتي. وفي عام ١٩٧٥ وبعد إغلاق جمعية التعليم العالي الديمقراطي في أنقرة اتخذ عبد الله أوجلان قراراً بنقل المعركة من إطار الجامعة إلى الجنوب الشرقي في تركيا، وفي العام الذي يليه (عام ١٩٧٦) قررت مجموعة عبد الله أوجلان اتخاذ اسم جيش التحرير الوطني، ويعرف التنظيم هذا باسم (أتباع أبو)، وذلك إثر انتهاء حركة مصطفى البرزاني وتخلّي أوجلان ومنظمته عن النزعة القومية الكردية التي يدعمها الغرب.

وفي أيار ١٩٧٨، غادر أوجلان أنقرة نهائياً واستقر في ديار بكر بعد مقتل حقّي كاريل أحد أقرب أصدقائه سنة ١٩٧٧، وفي ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٨، عقد اجتماع في قرية فيس التابعة لقضاء ليجه في محافظة ديار بكر، تقرر في نهايته تأسيس حزب العمال الكردستاني واختصاره PKK: Paritiya Karkeren Kurdistan:

(١) Gumhuriyet: Ankara, 31.3.1990

(٢) محمد نور الدين: (المسألة الكردية في تركيا: الأمل والخيبات). مجلة شؤون تركية، العدد الثامن، صيف ١٩٩٣، ص: ٣٦ ـ ٣٨.

وفي ٧ تموز ١٩٧٩، فرَّ عبد الله أوجلان الأمين العام لحزب PKK إلى سوريا ومنها إلى لبنان، وفي ١٢ أيلول ١٩٨٠ فرَّ عدد كبير من مقاتلي PKK من تركيا إلى سهل البقاع بعد اعتقال عدد كبير منهم بعيد الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال كنعان إيفرين في ١٢ أيلول ١٩٨٠.

وفي ٢٦ تموز ١٩٨١، تم التصديق على التقرير السياسي الذي أعدَّه أوجلان في المؤتمر الأول لـ PKK والذي تحدَّث عن نجاح معركة PKK، وفي ١٥ آب ١٩٨٤، قام PKK بأول عملية ضد القوات المسلّحة التركية عندما هاجم مقاتلوه مخفراً للدرك في قضاء (أروح Eruh) بمحافظة سعرت، وأسفر الهجوم عن مقتل عسكري تركي وجرح ستة وثلاثين مدنياً، وفي الليلة نفسها، أطلقت النيران على أبنية عسكرية في قضاء شيمدنيلي بمحافظة حقاري.

وفي ٢ تشرين الأول ١٩٨٥، قتل أول ضابط تركي في هجمات PKK حيث قتل كذلك صف ضابط وجندي، وتكثفت في المنطقة الهجمات على القوافل العسكرية. وفي ١٦ تشرين الأول من العام نفسه، بدأت القوات التركية (عملية الشمس) الموجهة ضد معسكرات PKK في شمال العراق. وفي ١٧ تشرين الأول (أي في اليوم التالي) صرَّح رئيس الحكومة تورغوت أوزال أنه منذ كانون الثاني ١٩٨٤ إلى الآن تم اعتقال ٤٢٤ مقاتلاً من PKK، وفي آذار ١٩٨٥ تأسس الجناح العسكري لـ PKK باسم جبهة التحرير الوطني الكردستاني Eniya Rizgariya Netawia Kurdstan، ويُعرف اختصاراً بـ (ERNK).

وفي ٢٤ نيسان ١٩٨٥، وافق البرلمان التركي على قانون (حماة القرى). وفي آب ١٩٨٥، وفي نهاية عملية الشمس في شمال العراق، تم الإعلان عن قتل ٩٧ من مقاتلي PKK واعتقال ٣٠٩ منهم، في حين قُتل ٥٦ موظف دولة و٦٣ مدنياً.

وفي ٧ شباط ١٩٨٦، أعلن المدَّعي العسكري في ديار بكر أنه بين العامين ١٩٨١ و١٩٨٤ مات في سجن ديار بكر ولأسباب مختلفة ٣٠ من أتباع PKK، وفي ٢٨ آذار من العام نفسه، قتل معصوم قرقماز عضو اللجنة المركزية لحزب

PKK قرب شيرناك. وفي ١٥ آب من العام نفسه أيضاً، قام سلاح الجوّ التركي بعملية عسكرية لمدة ١٥ دقيقة ضد ٣ قواعد لحزب PKK في شمال العراق، وأعلن عن مقتل ٣٣٥ مدنياً كردياً.

وفي ٢٥ تشرين الأول ١٩٨٦، انعقد المؤتمر الثالث لحزب PKK حيث أعلن عن تأسيس Artese Rizgaraiye Kurdstan أي جيس التحرير الشعبي الكردستاني ويعرف اختصاراً بـ (ARGK).

وفي كانون الثاني ١٩٨٧، أعلنت تركيا أنه منذ ١٥ آب ١٩٨٤ وإلى الآن جرت ٤٥١ حادثة واعتقل ٨٥٥ وقتل ٢٥٦ عنصراً من PKK فيما قتل ١٣٥ من قوات الأمن التركية و١٧٧ مدنياً. وفي ٤ آذار من العام نفسه قام الجيش التركي بعملية أخرى في شمال العراق، وفي ٢١ نيسان من العام نفسه قتل دوران قالقان عضو اللجنة المركزية لحزب PKK إثر خلافه مع أوجلان.

وفي ٢٠ حزيران ١٩٨٧، قتل ٣٠ شخصاً في قرية بنيارجيك من محافظة ماردين إثر هجوم لـ ٤٠ مقاتلاً من حزب PKK يرتدون الزيّ العسكري التركي، وفي ٨ تموز من العام نفسه، وبعد خمس ساعات من نداء رئيس الحكومة تورغوت أوزال لـ PKK بالاستسلام، قتل ٣١ شخصاً في هجمات متفرقة لـ PKK في مناطق مختلفة، وفي الشهر التالي (آب) هاجر ١٥ ألفاً من قرى ماردين إثر هجمات PKK في المنطقة.

وفي كانون الثاني ١٩٨٨، صرَّح محافظ إقليم حال الطوارىء خيري قوازقجي أوغلو أن ٣٨٩ من PKK قتلوا خلال عام ١٩٨٧، كما قتل ٤٠٥ مدنيين، وفي الشهر التالي (شباط) أعلن وزير الداخلية التركي أن عدد حراس القرى في الجنوب الشرقي جاوز العشرة آلاف. وفي ١٦ حزيران من العام نفسه، يعلن أوجلان وقف إطلاق النار من جانب واحد، واستعداده لتبادل الأسرى من الطرفين، وذلك في حديث إلى الصحافي محمد علي بيراند.

وفي تشرين الأول ١٩٨٩، يقرر المؤتمر الأول لـ ERNK تأسيس وكالة أنباء وطنية وإنشاء مستشفى نقَّال للضرورات العسكرية.

٣ ـ دور المياه و PKK في العلاقات التركية ـ السورية

خلال الثمانينات أصبحت قضية تقاسم مياه نهر الفرات تفسد العلاقات الثنائية، ونتيجة عدم توصل الطرفين إلى حلٍّ مقبول، يدّعي الأتراك أن سوريا قدَّمت الدعم لمجموعات كانت تعتمد المواجهة العنيفة مع تركيا، مثل الجماعات اليسارية الصغيرة الملتزمة بالعنف إلى أوائل السبعينات، وأثناء الثمانينات وكما يقول الأتراك تابعت دمشق هذا المخطط بدعم مجموعات ذات توجُّه عرقي، ومنها المجموعات الأرمنية كالجيش السرّي الأرمني لتحرير أرمينيا، والمجموعات الكردية ولا سيما حزب العمال الكردي PKK، وإذا كانت مجموعة الجيش السرّي الأرمني والمجموعات الأرمنية الأخرى قد تخلَّت عن المواجهة العنيفة، فإن حزب PKK على أنشط ما يكون، وبدورها آوت تركيا مهاجرين سوريين، وقد كانت منظمتهم أي منظمة الأخوان المسلمين مسؤولة عن أحداث الاغتيال بداية الثمانينات، ما أسهم في تعزيز عداء متبادل بين الدولتين[١].

وإذا كان مشروع تطوير جنوب شرق الأناضول (الغاب) يستأصل برأي الأتراك النزعة الانفصالية عند الأكراد، فإن البعد الخارجي للمشروع يتضمن أيضاً إحكام الطوق على الحركة الكردية المسلّحة، وممثلها الرئيسي حزب PKK، عبر الضغط المائي على الدول التي تدّعي تركيا دعمها لهذا الحزب[٢].

وقد بدأ النظام التركي يتهم سوريا بأنها تدعم أو توفّر الحماية لمتمردي حزب PKK وتسهّل لهم عملياتهم، وخصوصاً في منطقة البقاع اللبنانية، رغم إصرار الحكومة السورية على أنها عاجزة عن حراسة الحدود السورية ـ التركية،

---

(١) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص:

(٢) محمد نور الدين (الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية)، فصل في كتاب: (العرب والأتراك في عالم متغير)، ط١، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٣، ص: ١٣٢.

والتي يبلغ طولها ٩٠٠ كم، وهي ذات الطبيعة الصعبة المعروفة وبأن قواتها العسكرية مرابطة على الحدود الفلسطينية وفي لبنان[١].

وقد دفع الاتهام التركي والتبرير السوري برئيس الحكومة التركية تورغوت أوزال للقيام بزيارة إلى دمشق في تموز ١٩٨٧ لاحتواء الموقف بين البلدين، وأثناء وجوده في دمشق أثار الجانب التركي قضية دعم سوريا لحزب العمال الكردستاني PKK، في حين أن الجانب السوري أثار مسألة تقاسم مياه نهر الفرات[٢].

وتشير المصادر التركية، إلى أن هناك اتفاقاً وقّع أثناء زيارة تورغوت أوزال إلى دمشق ١٩٨٧، وتضمّن الاتفاق مطالب أمنية تركية مقابل الموافقة على إمداد سوريا بتدفق مائي مقداره ٥٠٠ م^{3} في الثانية ويعادل (١٥,٧٥) مليار م^{3}/ سنوياً، أما المطالب الأمنية فهي: ١ ـ تسليم المطلوبين من الطرفين إذا ثبت قيامهم بما يضرُّ الأمن، ٢ ـ إغلاق مكاتب حزب PKK، وطرد زعيمه عبد الله أوجلان من سوريا، وكذلك إغلاق مكاتب الحزب الشيوعي التركي وطرد أمينه العام مع عناصر كوادره الذين يشرفون على معسكرات التدريب في منطقة البقاع في لبنان. ٤ ـ حذف منطقة لواء الاسكندرون من الخرائط السورية ومن الكتب المدرسية نهائياً[٣]. في حين لم تشر أي مصادر سورية إلى التطرق لمسألة لواء الاسكندرون ضمن هذا الاتفاق.

وبعد توقيع اتفاقية عام ١٩٨٧، بين تركيا وسوريا، جرت مباحثات سورية تركية على مستوى الخبراء المائيين، استمرت لمدة شهرين، وقد تركزت هذه المباحثات على تنفيذ مضمون الاتفاقية الأخيرة لعام ١٩٨٧، ولكن دون جدوى، ثم عقد اجتماع وزاري آخر، ولكن هذه المرة للدول المتشاطئة الثلاث، سوريا وتركيا والعراق، من أجل التوصل إلى اتفاق محدد لتقاسم مياه نهر الفرات إلى كل من سوريا والعراق، وقد صدر بيان مقتضب عن هذا

---

(١) تصريح د. عبد الرؤوف الكسم: رئيس الحكومة السورية في حينها لصحيفة: حريات التركية في ٣/ ٣/ ١٩٨٦.

(٢) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ١٧.

(٣) محمد السماك: العلاقات العربية ـ التركية: حاضرها ومستقبلها، مصدر سبق ذكره، ص: ٩٩.

الاجتماع، أشار فيه هذا البيان إلى تكليف لجنة خاصة مشتركة، لبحث طرق استخدام مياه نهر الفرات وتقديم التوصيات المناسبة إلى الحكومات[1].

وفي هذا الوقت عادت الحكومة التركية لاتهام سوريا بقولها: «برغم استمرار تركيا بتنفيذها بنود اتفاقية عام ١٩٨٧ بشأن المياه، فإن حزب العمال الكردستاني PKK استأنف في أوائل سنة ١٩٨٨ استخدام مخيماته في سوريا»، ويضيف الأتراك: «إن الثوار الأكراد ظلوا يمرّون عبر سوريا لتنفيذ مهماتهم في تركيا، وإن أعضاء حزب PKK الذين يؤسرون كانوا يعترفون بأنهم كانوا يُدرَّبون من قبل العناصر السورية»[2].

وفي أيلول عام ١٩٨٩، هدد تورغوت أوزال بقطع المياه عن سوريا، إذا لم تلتزم بالاتفاقات الأمنية بين الطرفين، والتي تقضي بمنع النشاط الكردي من سوريا[3].

وبعد تهديد تورغوت أوزال، ساءت العلاقات السورية التركية وزاد استياء السلطات التركية من الدعم السوري المزعوم لحزب العمال الكردي PKK، وصار السياسيون الأتراك أكثر استعداداً لتسمية سوريا كدولة أجنبية تساعد الثوار الأكراد، حتى إن حملات صحفية دعت، ضمن حملة إعلامية عدائية لم تعرفها العلاقات الثنائية من قبل، إلى القيام بعمل عسكري ضد مخيمات وادي البقاع[4].

وفي ١٣ كانون الثاني من عام ١٩٩٠، بلغت الأزمة بين سوريا وتركيا ذروتها عندما أشرف الرئيس التركي السابق تورغوت أوزال بنفسه شخصياً على عملية إقفال نهر الفرات لمدة شهر كامل من ١٣ كانون الثاني إلى ١٣ شباط من العام نفسه، بحجة ملء سدّ أتاتورك[5].

---

(١) د. نبيل السمان، حرب المياه من الفرات إلى النيل، مصدر سبق ذكره، ص: ٦٢.
(٢) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ٢١ و٦٧.
(٣) Gumhuriyet: Ankara, Eylul, 1989
(٤) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ٦٧.
(٥) د. نبيل السمان: حرب المياه من الفرات إلى النيل، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٧.

ورغم ادّعاء الحكومة التركية، في حينه، أن عملية القطع هذه فنية خالصة، وليس لها طابع سياسي[1]، فإن هذا الإجراء جاء كأسلوب ضغط مباشر على كل من العراق وسوريا لمنع تواجد الأكراد على أراضيهما، وكذلك منع تسلُّل الأكراد المعادين للنظام التركي من خلالهما[2].

وقد ذكر مراسل صحيفة الفاينتشال تايمز، في منطقة الشرق الأوسط (جيم بودجنر) أن قطع المياه عن سوريا من ١٣/١/١٩٩٠ إلى ١٣/٢/١٩٩٠، جاء بديلاً عن الإجراء الذي طلبه قادة الجيش التركي، بعد الهجوم الذي قامت به عناصر كردية بتاريخ ٢٤/١/١٩٨٩، ويشمل طلب قيادة الجيش التركي، شنَّ غارات إنتقامية على قوات حزب العمال الكردستاني PKK في الأراضي السورية، وفي البقاع اللبناني وعلى غرار الغارات الإسرائيلية[3].

ورغم أن تركيا اختارت فترة الشتاء، حين تبلغ مستويات الأمطار في كل من سوريا وتركيا ذروتها، ولو أنها غير ثابتة، فإن الحاجة إلى الريّ، بصورة عامة، تكون منخفضة بالنسبة إلى بقية فصول السنة، يضاف إلى ذلك أن التبخر في الشتاء يكون في أدنى مستوياته، ما يجعل الأضرار السيئة على المزارعين في كل من سوريا والعراق ضئيلة، عبر تدفُّق مياه الفرات إلى سوريا بين ٢٣ تشرين الثاني ١٩٨٩ و١٣ كانون الثاني ١٩٩٠ بمقادير أعلى من العادة من خلال إطلاق المياه من سدّيها القائمين من كيبان وقاراقايا[4].

ورغم هذا، فبعد إقفال نهر الفرات لمدة شهر في بداية عام ١٩٩٠، فإن ملامح التأثر بدت واضحة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية السورية، وبعد أسبوعين فقط من بدء القطع لم يعد يعمل غير واحد فقط من أصل ثمانية توربينات في سدّ الطبقة (على الفرات) في سوريا، ما أدى إلى قطع الطاقة

(١) مجدي شندي: الصراع القادم في الشرق الأوسط، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٢، ص: ٩٠.
(٢) الفاينتشال تايمز: ١٨/١/١٩٩٠.
(٣) محمد السماك: العلاقات العربية ـ التركية: حاضرها ومستقبلها، مصدر سبق ذكره، ص: ٩٩. وكذلك: فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ٦٧.
(٤) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ١١٢.

الكهربائية عن السكان السوريين وتقنين الكهرباء كما حدثت أضرار بالغة بالزراعة السورية والثروة السمكية أيضاً نتيجة لانخفاض تدفق مياه النهر عند الحدود السورية ـ التركية إلى أقل من ٢٠٠ م٣/ في الثانية[١].

وفي الوقت الذي عاد جريان المياه إلى مقداره الطبيعي، كانت قضية المياه تطرح كسبب محتمل لحرب مستقبلية[٢]. ونتيجة للخسائر التي مُنِيَ بها المزارعون والاقتصاد في كل من سوريا والعراق، فقد شجبت سوريا والعراق هذه الخطوة، كما قامتا بتنظيم احتجاج واسع في العالم العربي، ولا سيما في الوسائل الإعلامية، وقد قدَّرت الحكومة التركية حجم الحملة الإعلامية العربية ضدها حتى أيار ١٩٩٠ بنحو ٤٠٠ مقالة، وغالبيتها معارضة لتركيا[٣]، وإزاء الحملة الإعلامية السورية والعراقية الغاضبة والمستنكرة لحجز مياه نهر الفرات لمدة شهر كامل، صرّح الرئيس التركي في حينها تورغوت أوزال، «إن ترويج الشائعات، حول أن المياه ستكون دافعاً للصراع بين تركيا وجاراتها، هو وهم كاذب، وإن تشبيه سدِّ أتاتورك بالجلاد الرافض فوق رقاب سوريا والعراق، تشويه للصورة الحقيقية»[٤].

وفي الوقت نفسه، فقد نفى الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية التركية مراد سونغر في ١٤/٢/١٩٩٠، أن يكون قد حدث انقطاع في الطاقة الكهربائية السورية، أو أن تكون بعض المناطق الرئيسية للزراعة السورية قد تضرَّرت، نتيجة توقُّف جريان النهر[٥].

كما أن الحكومة التركية أرسلت وفداً برئاسة السيد نجاتي أوتكان، مدير عام الشؤون الاقتصادية في وزارة الخارجية التركية، جاب الوطن العربي طوله

(١) علي جمالو: ثرثرة فوق الفرات، النزاع على المياه في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٦.
(٢) الإيكونوميست: ١٢/٥/١٩٩٠.
(٣) مقابلة أجراها فيليب روبنس مع ديلوماسي مقيم في أنقرة بتاريخ ٩ أيار/ ١٩٩٠. (تركيا والشرق الأوسط، ص١٠٦).
(٤) صحيفة السفير: بيروت ١٩/١/١٩٩٠.
(٥) صحيفة تركيا Turkiye: أنقرة ١٥/٢/١٩٩٠.

وعرضه، وعقد عدة مؤتمرات صحفية خلال جولته تلك، نفى وجود أزمة بين بلاده وكل من سوريا والعراق[١]. ورغم محاولات الحكومة التركية الديبلوماسية التخفيف من حجم الأزمة ومخاطرها، بشرح وجهة نظرها لكل الدول العربية، فإنها رفضت اقتراح وزارة الخارجية التركية نفسها، لتقصير مدة قطع المياه يومين أو ثلاثة أيام[٢]، وذلك بعد أن رفضت الدعوات السورية العراقية المتكررة، لخفض مدة القطع إلى النصف[٣].

وقد كشفت أزمة المياه بين تركيا وكل من سوريا والعراق في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات عن رغبة تركية لاستخدام المياه في لعبة الشرق الأوسط، فالمشروع الذي طرحه تورغوت أوزال في شباط ١٩٨٧ والمسمَّى مياه السلام، تمثل رؤية أوزال في مشاركة إسرائيل بالترتيبات الشرق أوسطية، حيث أشار إلى: «أن هذا المشروع سوف يسمح للدول العربية في المنطقة، بالإضافة إلى إسرائيل، بمشاركة تركيا في مياه نهري سيهان وجيهان» اللذين يصبّان في البحر المتوسط قرب مدينة مرسين التركية. لكن هذه الفكرة جوبهت برفض ومعارضة البلدان العربية، ورغم هذه المعارضة، فإن النظام التركي ظلّ محتفظاً باسم المشروع من منطلق تفسير معيَّن لمفهوم السلام، إذ جاء في بيان الخارجية التركية في تموز ١٩٨٧ ما يلي: «لا يمكن تغيير اسم مشروع مياه السلام، لأن معنى السلام ليس إنهاء حالة الحرب بين العرب وإسرائيل، بل العيش بانسجام دون حساسيات أو توترات بين الدول. وكلما زاد ارتباط دول منطقة الشرق الأوسط بعلاقات اقتصادية سليمة، طالت الفترة الزمنية لدوام هذا السلام بينها»[٤].

وقبل انعقاد مؤتمر مدريد، وتحديداً في ٦ شباط ١٩٩١ و٢٤ نيسان ١٩٩١، اقترح أوزال إقامة مصرف أو صندوق للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط بعد

---

(١) صحيفة القبس: الكويت: ١١/١١/١٩٩٠.

(٢) وكالة الأنباء التركية: أنقرة، ٣٠/١/١٩٩٠.

(٣) تركيا لسوريا والعراق (نحن آسفون ولكن). أول شباط ١٩٩٠. Turkish Daily news.

(٤) جلال عبد الله معوض: صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية، مصدر سبق ذكره، ص: ١٤٢ ـ ١٤٣.

حرب الخليج الثانية، يبتدأ بنسبة معينة من العائدات النفطية العربية وإسهامات الدول الصناعية الفنية كاليابان وألمانيا من أجل تحويل المشروعات الحيوية في المنطقة، وخصوصاً مشروع مياه السلام ومشروعات البنية الأساسية الإقليمية وغيرها[1].

٤ ـ العلاقات التركية مع كل من العراق وفلسطين والكيان الصهيوني

ـ العلاقات التركية ـ العراقية في الثمانينات

إن احتمال التعاون العراقي ـ التركي ازداد قوة في الثمانينات، لأن العقبات السياسية التي حالت دون تطوُّر العلاقات ـ التركية ـ السورية غير موجودة في العراق، والتقاء المصالح هناك أقوى مما هي بين سوريا وتركيا، فأنقرة لا تحتل أرضاً يعتبرها العراق خاصة له، وصحيح أن العراق قلق حيال استمرار التعلق التركي بالموصل، إلا أن ذلك لم يؤدِّ إلى الشعور بالاغتصاب، والإساءة، كما بالنسبة إلى سوريا، بالإضافة إلى أن بغداد ليست على خلاف أيديولوجي على الفلسفة الكمالية للنظام التركي، وربما كان العراق غير مرتاح لعضوية تركيا في (حلف الناتو)، لكنه موافق على علمانية الدولة التركية[2].

والمسرح الرئيسي للالتقاء المصلحي بين أنقرة وبغداد هو، بالإضافة إلى التجارة، مشاكلهما حيال القضايا الكردية، ومن بين الدول الخمس التي تضمُّ عدداً من السكان الأكراد (تركيا، العراق، سوريا، إيران، الاتحاد السوفييتي السابق) وكان العراق وتركيا الدولتين اللتين عانتا أكثر مما عانته الدول الأخرى من العصيان الكردي. والواقع أن العراق وتركيا، بين الدول الخمس يضمان العدد الأكبر والأعلى نسبة بين مجموع السكان فيهما، ويشعران بالخطر الأشد

---

(١) جلال عبد الله معوض: (واقع وآفاق العلاقات المصرية ـ التركية) ورقة قدمت إلى: الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط: أعمال الندوة التي عقدت بالاسكندرية في الفترة ١٥ ـ ١٧ ديسمبر ١٩٩٤، تحرير عبد المنعم المشاط، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥، ص: ٣٥١.

(٢) فيليب رونس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ٧٤.

من جراء هذه المشكلة، ما يجعلهما أكثر ميلاً لتبادل المساعدة، وأقلَّ احتمالاً لاستخدام الأكراد كأداة لضغط الدولة الواحدة منهما على الأخرى. ثم إن لوجود الأكراد في العراق وتركيا على مقربة من الحدود المشتركة أهمية كذلك الخطر الذي يحتمل أن تمثله هذه المجموعات المتمردة على المواصلات بين الدولتين.

وخلال الحرب الإيرانية العراقية، تزايد اعتماد العراق على تركيا بصورة ملحوظة ولاسيما في المجال الاقتصادي حيث شمل التأثير ميادين ثلاثة، وفي أحدها أي الصادرات النفطية، أدت الحرب إلى تعميق تبادل الاعتماد بنيوياً، عند بدء الحرب كان هنالك خط أنابيب عراقي واحد تم مدّه سنة ١٩٧٧، عبر الأراضي التركية، بطاقة تبلغ نحو (٨٠٠) ألف برميل يومياً وينتهي في ميناء يومورتاليك التركي، ثم جاء إغلاق المنافذ العراقية على الخليج في أيلول ١٩٨٠، يفرض طرقاً بديلةً، يضاف إلى ذلك قرار سوريا في نيسان ١٩٨٢ بإغلاق خط النفط العراقي عبر أراضيها إلى البحر المتوسط، ما أدخل صادرات النفط العراقية في وضع متأزم، فاتجه إلى تركيا ومع نهاية عام ١٩٨٤، أصبحت طاقة الخط الأول العراقي في الأراضي التركية تصل إلى مليون برميل سنوياً، ثم مدّ العراق خطاً ثانياً، افتتح سنة ١٩٨٧ بطاقة (٠,٥) مليون برميل يومياً وخلال الحرب صدّر العراق مقادير ضخمة من النفط عبر تركيا بوساطة ناقلات برية للنفط ثم سرعان ما توقف هذا (الخط المتحرك) بعد وقف إطلاق النار[1].

إذاً بعد قيام الحرب العراقية ـ الإيرانية عام ١٩٨٠، أصبحت تركيا ممراً برّياً لتمرير وارداته وصادراته مثل السعودية والكويت والأردن، وتحولت الدول الأربع تلك، وتركيا بصورة خاصة، إلى ممرات هامة لنقل البضائع، وكان موقع تركيا هو الذي جعلها الطريق الأكثر وضوحاً، والأقل كلفةً، للواردات العراقية من أوروبا، يضاف إلى ذلك أن الصلة البرّية بين تركيا وأوروبا عنت أن الواردات يمكن أن تمرَّ بحراً معاً[2].

(١) المصدر نفسه، ص: ٧٥ ـ ٧٦.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٧٦.

وقد نشطت التجارة بين العراق وتركيا خلال فترة الحرب (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) إذ استوردت تركيا نسبة كبيرة من حاجاتها النفطية من العراق. ودفعت ثمن قسم كبير من ذلك بصادرات تجارية. وخلال السنوات السبع من الحرب الإيرانية العراقية استوردت تركيا بضائع بقيمة (٧,٩٣) مليار دولار من العراق وصدّرت إليه بضائع بقيمة (٤,٨٨) مليار دولار، وفي ٢٦ شباط ١٩٨٠، اعترافاً بتحسس تركيا بالنسبة إلى قضية التركمان في شمال العراق، سمح العراق لأنقرة بإقامة قنصلية عامة في الموصل لمواجهة المشكلات الناشئة عن وجود أقلية تركمانية في شمال العراق، وكانت أنقرة قد حذرت في موقفها من التركمان العراقيين حتى قبل قيام الحرب عام ١٩٨٠، وخلال الحرب أبدت تركيا تحفظاً في علاقاتها مع التركمان في شمال العراق. وحافظت الحكومة التركية على هذا الحذر أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية مع أن أوضاع التركمان العراقيين كانت تتدهور. فالقانون الذي يحرّم زواج العراقيين من الأجانب ظل يطبَّق على التركمانيين، وشعر التركمان بشدة الحظر على السفر إلى الخارج أثناء الحرب بصورة خاصة، إذ منعوا من السفر إلى تركيا[١].

وبين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٢، تضاعفت صادرات تركيا إلى العراق وإيران بنسبة ٦٤٠ في المئة حتى تضاعفت مجمل صادرات تركيا بنسبة ١٩٧ في المئة، وبلغت صادرات تركيا إلى الشرق الأوسط ٤٤,٢٪ من مجمل صادراتها، في حين بلغت صادراتها إلى العراق وإيران ٢٤,٣٪ من مجمل الصادرات، أي إن الصادرات التركية إلى إيران والعراق كانت أكثر من نصف صادراتها إلى الشرق الأوسط وربع صادراتها إلى العالم ككل[٢].

لقد حرصت تركيا على أن تقوم بكل ما تستطيعه لتطوير علاقاتها التجارية مع إيران والعراق، ومن ذلك زيارة تورغوت أوزال، وزير الدولة المسؤول عن شؤون الاقتصاد في عهد الحكم العسكري، إلى طهران في شباط ١٩٨٢ على رأس وفد يضمّ ألف شخص. وكان الموقف التركي المحايد وحاجة إيران والعراق إلى تركيا، سبباً لكي توكّلا أنقرة رعاية مصالح كل منهما في عاصمة

(١) المصدر نفسه، ص: ٧٨ ـ ٧٩.

(٢) محمد نور الدين: الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية، مصدر سبق ذكره، ص: ١٤١.

البلد الآخر بعد قطع العلاقات بين إيران والعراق. بل إن تركيا قامت ببعض المحاولات لوقف الحرب بين البلدين[١].

وكان ٩٠٪ من صادرات تركيا إلى العراق منتوجات صناعية، وقد ارتفع مستوى صادراتها عام ١٩٨٠ من (١٣٤) مليون دولار إلى (٩٦١) مليوناً عام ١٩٨٥، في حين اقتصر الاستيراد التركي على النفط. وقد ارتفعت طاقة خط أنابيب نفط (كركوك ـ يومور طالبق) على التصريف من ٨٠٠ ألف برميل يومياً عام ١٩٨٠ إلى مليون برميل عام ١٩٨٤ وافتتح خط آخر للأنابيب يصرف ٥٠٠ ألف برميل يومياً. وكانا يحققان لتركيا أرباحاً تقارب المليار دولار سنوياً[٢].

لقد شهد النصف الأول من الثمانينات ذروة التفاعل الاقتصادي بين تركيا والدول الغنية النفطية في الشرق الأوسط، ففي سنة ١٩٨٠، بلغت فاتورة النفط الخام المستورد إلى تركيا ٢,٦ مليار دولار، وفي عام ١٩٨٥، وعلى الرغم من الانخفاض في أسعار النفط فإن واردات النفط الخام كانت لا تزال تكلف تركيا نحو ٣,٢ مليارات، وكانت دولتا إيران والعراق ثم ليبيا بحدٍّ أدنى، هي الدول الأساسية الثلاث التي تزوّد تركيا بالنفط في هذه الفترة.

وليس من المستغرب أن يتبيَّن أن العراق وإيران كانتا السوق الأنشط والأكثر ازدهاراً لتركيا أثناء هذه الفترة. وبين العام ١٩٨١ و١٩٨٥ بلغ مجموع الصادرات التركية إلى إيران والعراق ٣,٩ مليارات دولار و٣,٤ مليارات دولار على التوالي[٣].

ولم ينحصر التوسع التجاري بين تركيا والشرق الأوسط بالسلع وحدها، فمن بين الوسائل الناجعة التي عززت بها تركيا تدفُّق النقد الأجنبي عليها، كان تصدير خدمات المقاولات، واليد التركية العاملة المرافقة لها.

وكانت كبريات شركات المقاولات التركية قد بدأت في منتصف السبعينات

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ١٢٢ ـ ١٢٦.
(٣) المصدر نفسه، ص: ١٢٧.

في البحث عن الإمكانات التي تتوافر في البلدان المصدرة للنفط، وحققت نجاحاتها الأولى في ليبيا، ما شجع على متابعة تطوير هذه العلاقات في المنطقة، وفي عام ١٩٧٨، كانت في الشرق الأوسط ٢٢ شركة مقاولات تركية، ارتفعت إلى ١١٣ شركة وفي عام ١٩٨٠ فإلى ٢٤٢ شركة عام ١٩٨٢. وفي منتصف الثمانينات استقرّ هذا العدد على نحو ٣٠٠ شركة.

مرة أخرى في أوائل الثمانينات بدأت عمليات المقاولات تحقّق أرباحاً وقبل ١٩٨١ ارتفع هذا المبلغ بنسبة ١٦٠٪، أي إلى ٩ مليارات دولار، ثم زاد بما يجاوز ٣,٥ مليارات دولار في السنتين المتتاليتين قبل أن يتضاءل في منتصف العقد[1]. وفي عام ١٩٨٥، بلغ مجموع العقود التركية في ليبيا ٨,٧ مليارات دولار بالمقارنة مع ٤,٩ مليارات دولار في السعودية و١,٣ مليار دولار في العراق.

وأسفر هذا التوسع بتسارع في الطلب من قبل شركات خدمات المقاولات على العمال الأتراك في الشرق الأوسط. طوال الثمانينات جاوز عدد العمال الأتراك المنتقلين إلى الشرق الأوسط عدد العمال الذين كانوا يهاجرون إلى أمكنة أخرى بما في ذلك أوروبا الغربية، وفي آخر عام ١٩٨٠ كان عدد المهاجرين الأتراك في العالم العربي قد ارتفع إلى ٩٤ ألفاً، منهم ٤٦ ألفاً في السعودية و٤٠ ألفاً في ليبيا و٨ آلاف في العراق.

وفي عام ١٩٨٥، كان توسُّع اليد العاملة التركية في الشرق الأوسط مستمراً، ففي هذا العام هاجر (٤٦٨٦٧) مهاجراً ٩٩٪ منهم إلى البلاد العربية، وفي نهاية هذا العام بلغ المقيمون في البلاد العربية (٢٠٧٦٩٦) منهم ٩٤٪ عمال[2].

وخلال فترة الحرب العراقية ـ الإيرانية تخلّى العراق بالفعل عن مساحات واسعة من الشمال للمقاومة الكردية (قوات الطالباني ومسعود البرزاني)، وحصر سيطرته بالمناطق ذات الأهمية الاستراتيجية في الشمال، وهي مدينة: السليمانية، ومنابع إنتاج النفط حول كركوك، وأنابيب النفط، والطرقات الرئيسية

(١) المصدر نفسه، ص: ١٢٨.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٧٨.

في الشمال، والتي تصل العراق بتركيا. وبذلك بقي قسم كبير من المنطقة الكردية في شمالي العراق مسرحاً محتملاً لحزب العمال الكردي PKK. وأقرّ العراق بمخاوف تركيا في هذا المجال[1].

وفي تشرين الأول ١٩٨٤، وقَّع العراق مع تركيا (اتفاق المطاردة الحثيثة) الذي يبيح لكل دولة بموجبه لجيش الدولة الأخرى بدخول أراضيها لعمق يصل إلى ١٠كم لتعقّب الانفصاليين الأكراد (المناوئين للنظام) وكان المستهدف منه حزب PKK، وقد جمَّدته تركيا من جانب واحد عام ١٩٨٨، ورفض العراق تجديده عند طلب تركيا في نهاية عام ١٩٨٩. وخلال تلك الفترة قامت تركيا بثلاث عمليات عسكرية داخل الأراضي العراقية بين عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨، تم تنفيذها بموافقة العراق بموجبه[2].

وفي آذار ١٩٨٨، وقبل انتهاء الحرب الإيرانية ـ العراقية بخمسة أشهر، وعندما نجح الأكراد العراقيون المتحالفون مع القوات الإيرانية في حرب الخليج الأولى في السيطرة على ١٤٠٠ كم^2 في كردستان العراق على بعد ١٢٠كم شرق كركوك، ترددت آنذاك داخل تركيا وخارجها أنباء عن «وجود نوايا لدى تركيا للتحرك عسكرياً باتجاه شمال العراق من أجل تأمين مصالحها وأقليَّتها التركمانية في المنطقة، بدلاً من تركها تسقط في أيدي الأكراد»، بيد أن رئيس الوزراء ـ آنذاك ـ تورغوت أوزال نفى صحة ذلك مؤكداً في ١/٤/١٩٨٨: «أن تركيا ليس لديها أي نوايا في التورط بأي شكل في النزاع بين إيران والعراق ولا صحة على الإطلاق لما تنشره الصحف من تقارير بشأن احتمال تدخُل تركيا في شمال العراق، فأراضي تركيا تكفيها، ولسنا من الباحثين عن مغامرات، والتورط في مغامرة سيفقدنا مصالحنا الاقتصادية هناك، وزجُّ تركيا في مثل هذه المغامرة سيكون أسوأ بكثير من فقد هذه المصالح»[3].

---

(١) جلال عبد الله معوض: صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية، مصدر سبق ذكره، ص: ٤٣.

(٢) المصدر نفسه، ص: ٤٨.

(٣) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ٨٠.

وما إن انتهت الحرب العراقية ـ الإيرانية في آب ١٩٨٨ وتوقّف إطلاق النار بين البلدين، حتى وجّه النظام العراقي اهتمامه إلى الأكراد المتمردين في شمال العراق بقصد إعادة ترسيخ سلطته في تلك المنطقة. ولتحقيق ذلك بسرعة، لجأت القوات المسلّحة العراقية إلى استخدام العنف، وكنتيجة مباشرة لذلك فرّ عبر الحدود التركية ما يراوح ما بين (٥٠) و(٦٠) ألف كردي مذعورين[١]، وعلى الفور سمحت تركيا للأكراد العراقيين باللجوء إلى تركيا. من غير أن يعترف لهم بوضع اللاجئين الرسمي وطبيعي أن يؤدي ذلك إلى الانتقاد من الجانبين العراقي والكردي. أحسَّ العراقيون أن تركيا استهانت بقضية أمنها في محاولة لكسب ود الولايات المتحدة والأسرة الأوروبية، وتأمين أصوات لتورغوت أوزال بين الأكراد والأتراك وحيال إغضاب جيرانهم بسبب هذه السياسة واجه الأتراك برودة في العلاقات الثنائية[٢].

وفي السنتين اللتين مرّتا بين نهاية الحرب في آب ١٩٨٨ وبداية أزمة الخليج في آب ١٩٩٠، برزت دلالات على أن العلاقات التركية ـ العراقية لن تكون لطيفة، كما كانت في الماضي القريب، لأن العراق كان أثناء الحرب شديد الاتكال على تركيا وقد بات عليه الآن أن يحدد التأكيد على استقلاليته.

وبالفعل فقد أقدمت تركيا في ١٣ كانون الثاني ١٩٩٠ على قطع تدفُّق المياه على نهر الفرات باتجاه سوريا والعراق لمدة شهر كامل حتى ١٣ شباط ١٩٩٠، رغم احتجاج الدولتين، على الرغم من التوقيع عام ١٩٨٠ على بروتوكول للتعاون الاقتصادي والفني بين كل من العراق وتركيا، أنشئت بموجبه لجنة فنية مشتركة ثنائية. وفي عام ١٩٨٣، انضمت سوريا إلى هذه اللجنة، وأصبحت ثلاثية، وأصبح أولى واجبات هذه اللجنة هو: تقديم تقرير فني إلى حكومات البلدان الثلاثة، تضمين تحديد الكمية المناسبة والمعقولة التي يحتاجها كل بلد من البلدان المعنية، من مياه الأنهار المشتركة[٣].

---

(١) The Independent ١٨ تشرين الثاني ١٩٨٨.

(٢) علي جمالو: ثرثرة فوق الفرات، النزاع على المياه في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص: ٨٦ ـ ٨٧.

(٣) محمد نور الدين: الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية، مصدر سبق ذكره، ص: ١٣٥.

العلاقات التركية الفلسطينية والإسرائيلية ((١٩٨٠ ـ ١٩٩٠)

بعد انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ في تركيا، برز في الدوائر السياسية والديبلوماسية التركية إزاء سياسة الدولة نحو إسرائيل والعرب خطان[1]: خط مع تطوير التعاون مع إسرائيل وخط مع قطع العلاقات وعلى الأقل ضغطها إلى الحد الأدنى.

وكان يقف إلى جانب تطوير العلاقات مع إسرائيل أمين عام وزارة الخارجية كاميران غورين، والسفير في واشنطن شكري إيليكداغ والسفير في الأمم المتحدة جوشكون فيرجا، في حين أن وزير الخارجية التركية آنذاك إيلتير توركمان وقف مع خط القطع التام للعلاقات مع إسرائيل وتطوير العلاقات مع العرب.

نتيجة النقاش في دوائر القرار التركية تم تخفيض درجة التمثيل الديبلوماسي إلى مستوى سكرتير ثانٍ: ويمكن القول إن حقبة الثمانينات وحتى أواخرها، شهدت جموداً في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية على الرغم من زيارة آرييل شارون السرِّية إلى استانبول صيف ١٩٨٦[2].

ومنذ بداية الثمانينات بدأت العلاقات العربية ـ التركية بالتحسن، بعد حضور الرئيس التركي كنعان إيفرين، رئيس الجمهورية مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي. وكان أول رئيس جمهورية لتركيا يزور السعودية في حين أدى تورغوت أوزال، بعد أن أصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٨٣ فريضة الحج. كما أصبحت استانبول مقراً لبنك الإعمار الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي[3].

وبعد إغلاق تركيا لقنصليتها في القدس عام ١٩٨٠ وخفض تمثيلها الديبلوماسي في آب ١٩٨٠ على مستوى السكرتير الثاني، عادت بعد عامين من

---

(١) صحيفة صباح: أنقرة، ٢٧ تموز/١٩٩٣.

(٢) محمد نور الدين: (العلاقات التركية ـ الإسرائيلية: زراعة وسياحة وأكراد)، مجلة شؤون تركية، العدد (٩)، خريف ١٩٩٣. ص: ١١ ـ ١٢.

(٣) د إبراهيم الداقوقي: صورة العرب لدى الأتراك، مصدر سبق ذكره، ص: ٧٥.

ذلك إلى اتّباع نهجها المعروف باتّباع خطوة باتجاه العرب وخطوة باتجاه إسرائيل. وهكذا امتنعت تركيا عن التصويت في شباط ١٩٨٢ ضد قرار إدانة إسرائيل في الأمم المتحدة واعتبار ضمّها مرتفعات الجولان أمراً غير قانوني.

وقد حكم هذا التوازن في علاقات تركيا الخارجية بين العرب وإسرائيل طوال فترة الثمانينات. ولكن على إثر زيارة ياسر عرفات في كانون الثاني عام ١٩٨٣ إلى مصر المحاصرة من قبل الدول العربية لاعترافها بالكيان الصهيوني عام ١٩٧٩ وانخفاض أسعار النفط وتدهور أسواق الشرق الأوسط العربية ـ التركية، هذه الأجواء جعلت عودة العلاقة الحميمية بين إسرائيل وتركيا أمراً طبيعياً وبدون ضجة[١].

وهكذا «بدأ خبراء إسرائيليون وأتراك تبادلاً غير معلن للمعلومات حول أهدافهما المشتركة ضد الإرهاب، وخصوصاً حول عمليات التدريب التي تجري في لبنان والتي تربط بين منظمة التحرير الفلسطينية والأرمن والأكراد والمنظمات التركية الإرهابية. ومع صيف ١٩٨٦، بدأت تركيا وإسرائيل مع قليل من الدعاية بتطوير علاقاتهما الديبلوماسية»[٢].

وفي عام ١٩٨٦، رفعت أنقرة درجة تمثيلها الديبلوماسي في تل أبيب من سكرتير ثانٍ إلى وزير مفوض (مدير عام).

وباندلاع الانتفاضة الأولى الفلسطينية في المناطق المحتلة في فلسطين في كانون الأول ١٩٨٧، أعيد تركيز الأنظار العربية والدولية على محنة الفلسطينيين ورأت تركيا أنها ملزمة بتعديل موقفها، ولاسيما على أثر اهتمام الإعلام الكبير بالتدابير الصارمة التي يستخدمها الجيش الإسرائيلي في محاولة منه لإخماد الانتفاضة[٣].

وفي تشرين الثاني ١٩٨٨، تبنّى المجلس الوطني الفلسطيني، وهو برلمان

---

(١) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ٩٨ ـ ١٠٠.
(٢) Dan Kwart A. Rustow: Turkey America's Forgetten Ally (New York 1987) P.14
(٣) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ١٠٠.

منظمة التحرير الفلسطينية في المنفى، مواقف سياسية جديدة أكثر تساهلاً.. وإذ أخذت هذه المواقف مع التوضيحات التي قدّمها زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في الشهر التالي، فإنها تعني قبول قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ ومبدأ استبدال الأرض بالسلام، والاعتراف الضمني بإسرائيل، كل هذه الأمور جعلت تركيا تعترف اعترافاً كاملاً بالدولة الفلسطينية التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني، في أول يوم من إعلانها، وكانت تركيا الدولة الحادية عشرة التي تفعل ذلك، والأولى من دول المعسكر الغربي[١].

وكان لهذا الموقف التركي من الفلسطينيين أثره الإيجابي لدى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، حيث أعرب ياسر عرفات، في لقاء مع الصحافيين الأتراك عام ١٩٨٩ عن افتخاره بالدعم التركي للقضية الفلسطينية، مذكراً في الوقت نفسه برفض السلطان عبد الحميد الثاني تسليم فلسطين للإنكليز واليهود[٢].

وحتى لا تُغضب تركيا إسرائيل من جرّاء اعترافها بالدولة الفلسطينية المقترحة، استخدمت مشروع شامير في أيار ١٩٨٩ كمناسبة لإعلان يكون في صالح إسرائيل، فرحّبت أنقرة بهذا المشروع للانتخابات في المناطق المحتلة. وحفاظاً على سياستها في امتداح جميع الأطراف كي لا تسخط أحداً، رحّبت تركيا بمشروع مبارك في خريف ١٩٨٩ كمحاولة لدفع عملية السلام.

وبعد عام ١٩٨٩، حدثت عدة تطورات دولية جعلت تركيا تتحدث في أواخر ربيع ١٩٩٠ عن استئناف علاقاتها الديبلوماسية مع إسرائيل على مستوى السفراء تماماً، وهذه التطورات هي: أ ـ انفراط عقد الاتحاد السوفييتي وانهيار منظومة الدول الاشتراكية، وتسابق تلك الدول على إعادة العلاقات المقطوعة مع إسرائيل ـ ما عدا رومانيا التي لم تقطع علاقاتها أصلاً بإسرائيل منذ عام ١٩٧٦ ـ ب ـ العلاقات السيئة التي تربط تركيا بجارتيها اللدودتين بلغاريا واليونان،

---

(١) المصدر نفسه، ص: ١٠٠ ـ ١٠١.

(٢) محمد السماك: العلاقات العربية ـ التركية: حاضرها ومستقبلها، مصدر سبق ذكره، ص: ١٢٤.

جعلت تركيا تفكر جدياً في الذهاب أكثر من التنسيق مع إسرائيل التي تتهافت عليها الدول شرقاً وغرباً[١].

وحاولت تركيا أن تستغل الإطار الدولي المتغير لتعزيز علاقاتها بإسرائيل في ميادين أخرى، ولاسيما بالنسبة إلى مخطط بيع مياه الشرب للدولة اليهودية. وبالإمكان تحقيق ذلك باستثمار أنهار تركية، منها نهر منافعات، ونشر عن وزراة الخارجية أنها أعلنت أن شركة من الجمهورية التركية في شمالي قبرص ستسعى بالناحية التجارية من هذه العملية[٢].

غير أن ردَّ موقف عنيف من قبل كل من ليبيا والعراق أوقف المشروع، إذ إن ليبيا عادت عن وعودها بخدمة دينها للمقاولين الأتراك، حتى إنها أوقفت المدفوعات للعمال الأتراك وبصورة غير رسمية، عندما أعلنت ليبيا أنها «تردّ على ما تراه سياسة تركية مؤيدة لإسرائيل، ولا سيما بيع المياه التركية إلى إسرائيل»[٣].

أما العراق فقد لجأ من جهته إلى وقف الشاحنات التركية عند الحدود الشمالية، وأدى ذلك بالتالي إلى تراجع تركيا عن العملية، وصدر عن مكتب الرئيس التركي بيان ذكر أن تركيا لن تصدّر أيّ مياه للشرب إلى إسرائيل[٤].

وضمن هذا السياق، زاد حجم التبادل التجاري بين البلدين بين عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ بنسبة ٤٧,٧٪ من ٦١,٣٦٧ مليون دولار إلى ٩١,٦٣ مليون دولار، وفي مجال العمال نشطت بعض الوكالات الخاصة في تركيا خلال الربع الأخير من عام ١٩٨٨ إبان الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة في إرسال عدد من

---

(١) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ١٠٠ ـ ١٠١.
(٢) صحيفتي ميلليات وجمهوريات: أنقرة، ١٦ أيار ١٩٩٠.
(٣) Turkey Confidential، حزيران ١٩٩٠، ص١١.
(٤) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ١٠٢.

العمال الأتراك للعمل في إسرائيل بأجور مجزية لتقليل اعتمادها على العمالة الفلسطينية، وقدّر عدد هؤلاء في ١٩٨٩/١/٢٥ بحوالى ٣ آلاف عامل تركي[١].

وعلى الصعيد المقابل، إن ما نجم عن انتقال القوى العاملة التركية ـ من خلال شركات المقاولات ـ إلى البلدان العربية وما نجم عن ذلك من تحولات مالية، شكّل العمود الفقري للعلاقات الاقتصادية بين الأقطار العربية وتركيا، حيث بلغت ١٧ مليار دولار في نهاية الثمانينات[٢].

(١) جلال عبد الله معوض: تطور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في التسعينات، مصدر سبق ذكره، ص: ٦.

(٢) محمود عبد الفضيل: (آفاق التعاون العربي ـ التركي في المجالات الاقتصادية والمالية والتقانية)، ورقة قدمت إلى: العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥، ص: ٣٧٨.

الفصل السادس

تركيا والبحث عن دور إقليمي
(١٩٩٠ ـ ١٩٩٣)

١ ـ حرب الخليج الثانية والبحث عن دور إقليمي

٢ ـ تركيا والعلاقات مع الولايات المتحدة والكيان الصهيوني

٣ ـ دور الأكراد وPKK في العلاقات التركية ـ العراقية

٤ ـ دور PKK والمياه في العلاقات الـسورية ـ التركية

١ ـ حرب الخليج الثانية والبحث عن دور إقليمي

في بداية آب ١٩٩٠، دخلت القوات العراقية دولة الكويت، واستطاعت الأسرة المالكة الهرب إلى السعودية، ولم تستطع الحكومة التركية على الفور اتخاذ موقف واضح ومبدئي من مسألة الغزو العراقي للكويت، فبالرغم من أن أنقرة أوضحت تماماً عدم موافقتها على الغزو، فإنها شعرت بالحرج إذ إن القضية هي مشكلة بين دولتين عربيتين، وكانت الدول العربية في بداية الأزمة تبحث عن حلٍّ دبلوماسي للقضية، وهكذا جاءت البيانات التركية في البداية شاجبة بصورة غير عنيفة. إذ إن وكالة أخبار الأناضول اكتفت بأن أذاعت أن تركيا (تأسف لاحتلال العراق للكويت) ووصف هذا العمل (بالخطر على الحفاظ على الصداقة في المنطقة)[1].

وفي ٦ آب، أعلن وزير الدولة التركية محمد كيشيلر (الإسلامي التوجه) الذي يشرف على سياسة النفط الحكومية، أن تركيا لن تغلق خطَّي النفط العراقيين ما دام النفط المار عبر السعودية ظلّ عاملاً، مبرراً ذلك بأن على تركيا أن تمنح الأولوية لحاجاتها الضرورية[2]. وعلى رغم قرار مجلس الأمن رقم (٦٦١) في ٦ آب الذي يفرض حظراً اقتصادياً على العراق فإن العراق خفض من تلقاء نفسه دفق النفط عبر الخطَّين المارَّين في تركيا، وهكذا فقد أعلن محمد كيشيلر أن العراق أوقف الضخ عبر أحد خطَّيه النفطيين في تركيا، في حين خفض الضخ عبر الخط الآخر بنسبة ٦٠٪[3].

وبغضّ النظر عن دوافع العراق لهذا القرار، إلا أنه سهّل على تركيا وقف الضخ الكامل حتى ما بعد اتضاح موقف السعودية من مسألة وقف ضخ البترول العراقي في الأنبوب المار من أراضيها، وفي ٧ آب/ ١٩٩٠، حظرت تركيا شحن النفط العراقي من مصبِّ الخط النفطي على ساحلها المتوسطي، وهو قرار

---

(١) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ٨٧.
(٢) نشرة التجارة التركية، ٦ آب ١٩٩٠.
(٣) BBC، ٨ آب، ١٩٩٠.

وصفه ديفيد أوين وزير خارجية بريطانيا السابق صاحب نظرية (إنه بمجرَّد سدِّ خطَّي النفط أو نسفهما، تقوم حالة حرب فعلية بين الدولتين المعنيتين)[١]. بأنه قرار شجاع واعتبره يلغي ضرورة كسر الخط[٢].

وحتى الثامن من آب، ظلت سياسة تركيا تجاه الغزو العراقي للكويت حذرة وملطفة للغاية، ولكن في ٩ آب، تلقَّت وكالة الأنباء الأناضول تقريراً جاء فيه أن الرئيس تورغوت أوزال قرر وقف خطَّي النفط العراقيين، وقد جاء قرار الرئيس التركي غير متوقع، وظهر وكأن الأكثرية الساحقة من الصحافيين والديبلوماسيين الأجانب والسياسيين الأتراك والمعلقين المحلّيين، بالإضافة إلى المسؤولين في وزارة الخارجية التركية قد أخذوا على غرة[٣].

وعندما حزمت الولايات المتحدة الأميركية قرارها وقررت ضرب العراق وبدأت السعي الحثيث لإيجاد موقف تحالف دولي لضرب العراق عسكرياً، كان الرئيس تورغوت أوزال وحده بين المؤسستين العسكرية والسياسية المؤيد بحماسة ليس لانخراط تركيا في التحالف الدولي ضد العراق فحسب، بل والاشتراك عسكرياً ضمن الحملة الأميركية، لكن بولنت أجاويد، رئيس حزب اليسار الديمقراطي، وأردال أينونو، رئيس الحزب الشعبي الديمقراطي الاشتراكي (SHP)، ونجم الدين أربكان، رئيس حزب الرفاه، وقفوا ضد تورُّط تركيا في التحالف الدولي ضد العراق[٤].

حتى إن سليمان ديميريل زعيم حزب الطريق القويم (اليميني) والمعروف بصلاته مع الغرب، كان في مقدمة المعارضين للسماح بوجود القوة الغربية على الأراضي التركية، إذ أعلن في ١٩٩١/٧/٢٣، «أن القوة الغربية لا تشكّل قوة

(١) The Times، ٨ آب، ١٩٩٠.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط مصدر سبق ذكره، ص: ٨٨.
(٤) جلال عبد الله معوض: صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٨، ص: ٢٧.

رادعة ضد العراق، وكان من الضروري في حالة تشكيل قوة رادعة أن تكون تحت مظلة الأمم المتحدة»[١].

أما دنيز بايكال، نائب رئيس الحزب الشعبي الديمقراطي الاشتراكي فقد حذّر من أن تركيا (ليست في حاجة إلى القيام بدور شرطي المنطقة)[٢]، وعلى خلفية مشروع قُدم للبرلمان التركي يمنح الصلاحيات الواسعة للحكومة، أو للرئيس على الأصح، كي يعلن الحرب، حذّر المعلّق السياسي التركي المعروف أوقطاي إكشي قائلاً: «إذا ما دفعت تركيا إلى خوض الحرب مع العراق فإن العرب لن يغفروا لها ذلك.. كما حقدوا على انضمام تركيا إلى ميثاق بغداد منذ سنوات»[٣].

أما السياسي المعروف والوزير السابق ممتاز سويسال فقد أعلن أن الخطر على تركيا مُبالغ فيه من قبل الذين يريدون أن يروا تركيا شرطي الشرق الأوسط[٤].

ورغم أنه يصعب عملياً أن يُنسب إلى الرئيس تورغوت أوزال وحده الموقف التركي خلال أزمة الخليج الثانية، بأبعاده المعروفة (السماح للطائرات الأميركية باستخدام قاعدتي إنجيرليك وباطمان في العمليات العسكرية ضد العراق، والالتزام بالحظر المفروض ضد الأخير) فإنه يمكن القول إن هذا الموقف خلال الأزمة وما بعدها تشكّل إلى حدٍّ كبير بدور أوزال المهيمن في صنع القرار وبتقديره لمصالح بلاده وأمنها القومي وأساليب تحقيقه[٥].

وفي كانون الأول ١٩٩٠، كان الخلاف بين الرئيس أوزال والمؤسسة

---

(١) Turkish Daily News, 24.7.1991.

(٢) Turkish Press review، ٨ آب ١٩٩٠.

(٣) صحيفة حريات ومنشور في ٩ آب Turkish Daily News, 1990.

(٤) Turkish Daily News ٨ آب ١٩٩٠.

(٥) جلال عبد الله معوض: الفساد السياسي في النظام السياسي التركي، ١٩٨٣ ـ ١٩٩١. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣، ص: ١٥ ـ ١٦.

العسكرية حول مشاركة تركيا في التحالف الدولي عسكرياً ضد العراق قد بلغ ذروته، حين استقال قائد القوات المسلّحة التركية نسيب قورمطاي، على أثر إهانة شخصية من الرئيس أوزال له ولنسيبه وزير الدفاع، بقيامه بزيارة لرؤساء أقسام الجيش من دونه، كان هذا هو السبب الظاهر، غير أن التوتر الشخصي كان نتيجة الخلافات بشأن السياسة تجاه أزمة الخليج، فالظاهر أن الرئيس أوزال كان يؤيد ويدعم مخطط واشنطن للجوء الباكر إلى الحلّ العسكري، ودور تركيا البارز في هذا الحلّ، غير أن الجنرال قورمطاي، بالإضافة إلى المؤسسة العسكرية والبيروقراطية المدنية، كانوا، على ما يبدو، أكثر تحفظاً[1].

وبحسب الخبير في الشؤون التركية فيليب روبنس فإن الرئيس التركي تورغوت أوزال كان يعرف ـ ويوافق على ـ نظرة الولايات المتحدة وحلفائها المباشرين بأن عراق صدّام حسين يقع (خارج الحظيرة) وبأنه لا بد من إجراء تغييرات واسعة في شمالي الخليج، إذا كان للاستقرار والسلام أن يسودا في المنطقة، بالإضافة إلى قلق تركي يتزايد عمقاً بخصوص تزايد قوة العراق العسكرية واستعداده لاستخدامها.

وهكذا قبل الرئيس أوزال بما أقرّته الولايات المتحدة وبريطانيا من جدول بخصوص الأزمة، بضمّ الهدف الاستراتيجي المعلن القاضي بانسحاب العراق الكامل غير المشروط من الكويت، والهدف الخفي، وهو إزالة صدّام حسين وتحييد القوة العسكرية العراقية، ولاسيما في ميدان الأسلحة غير التقليدية[2].

وحيال هذه الخلفية يسهل إدراك قيام الرئيس التركي تورغوت أوزال (بحرق جميع الجسور مع صدّام)[3]. وبالنسبة إلى الرئيس أوزال كان الشرق الأوسط يمر في تغيرات لا رجعة فيها، لذلك من الحيوي بالنسبة إلى تركيا أن تكون في وضع تحصل فيه على النفع الكامل من الفرص المستقبلية.

---

(١) The Independent، ٤ كانون الأول، ١٩٩٠.

(٢) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ٩٠.

(٣) المعلق التركي المعروف محمد علي بيراند، the Independent، ١٦ آب ١٩٩٠.

وضمن نظرة تورغوت أوزال لعلاقة تركيا مع الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً فإن سرعة تورُّط الولايات المتحدة وبعض حليفاتها الأوروبيات في الأزمة، عنت أن علاقات تركيا في إطار الأزمة ستساهم في تحديد علاقاتها المستقبلية مع الغرب عموماً والأميركيين خصوصاً. وكان يحتمل أن تسنح فرص على عدد من المستويات، التجارية والديبلوماسية والعسكرية، والأهم من ذلك أن طبيعة علاقات تركيا على المدى القصير بالولايات المتحدة والأسرة الأوروبية تعرضت لإعادة تقييم لها على المدى البعيد. وسرعان ما تحولت أزمة الخليج إلى قضية تتناول العلاقات التركية بالشرق الأوسط والغرب. ولم يعد يمكن لأيّ سياسة تنتهجها أنقرة في أي ميدان إلا أن تترك أثرها الكبير على أي نهج لها في الميادين الأخرى[1].

وبالفعل فقد أسفر تحالف تركيا برئاسة تورغوت أوزال مع الولايات المتحدة في أزمة الخليج عن المدى القصير لمنافع إيجابية سريعة على المستويات الاستراتيجية والتجارية والعسكرية والديبلوماسية.. حتى الشخصية، فعلى الصعيد التجاري، كانت أولى الفوائد الملموسة للأزمة إعلان الولايات المتحدة في تشرين الثاني ١٩٩٠ أنها رفعت حصة النسيج التركي.

أما من الناحية العسكرية فقد استفادت تركيا من تأمين أسلحة حديثة بقيمة ٨ مليارات دولار، توافرت لها نتيجة نزع السلاح في ميدان أوروبا الوسطى، وقد شملت ١٠٠٠ دبابة و٧٠٠ ناقلة شخصية مصفحة، وعدداً من القذائف الصاروخية، بالإضافة إلى وعود أمريكية بالإفراج عن ٤٠ مقاتلة قاذفة قنابل فانتوم، إف ـ ٤، مستعملة، مجمّدة منذ عام ١٩٨٤، بسبب اعتراضات اللوبي اليوناني في واشنطن[2].

بالإضافة إلى كل هذا، تعهَّد أمريكا لتركيا بعدم خفض المساعدات العسكرية الأميركية عن (٥٤٥) مليون دولار سنوياً، وعلى الصعيد الديبلوماسي يعتقد

(١) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ٨٦.
(٢) the Independent، ١٦ آب/ ١٩٩٠.

أوزال ومعه كثير من الأتراك أن واشنطن التزمت الضغط على الأسرة الأوروبية لتأمين قبول تركيا عضواً فيها[١]. وهذا ما فعله كلنتون عام ١٩٩٩.

«إن حرب الخليج ليست مجرَّد ضربة كبيرة، نُفذت على مستوى لا سابق له حتى اليوم، بل إنها انبعاث جديد في العلاقات الدولية، للنفاق الفكتوري الطابع للنظام العالمي، فباسم حقوق الإنسان المنتهكة والمضللة بشكل وقح، سرعان ما أصبح واجب التدخل، حقّ الأقوى في التدخل، حيث توجد مصالحه ـ أي النفط ـ وسرعان ما أصبح تعريف الجرم أمراً يتعلق بالطبع بمنفذ العقاب»، كما يقول وزير الدفاع الفرنسي السابق جان بيار شوفمان في كتاب له: العبرة من حرب الخليج[٢].

كان خروج العراق منتصراً في حربه مع إيران، عامل قلق كبيراً لتركيا، فالقوة العسكرية التي نمت وتضخمت بصورة كبيرة في أثناء حرب الخليج الأولى، كانت سبباً دافعاً نحو تفكير بغداد في توسيع دورها الإقليمي، بحيث إن بعض الممارسات التي لا يمكن القبول بها من زاوية حقوق الإنسان، والتي نفذها النظام العراقي مثل مجزرة حلبجة، لم تواجه من قبل الرئيس التركي تورغوت أوزال بأي ردّ فعل سلبي، بل إنه قام بعد أسبوعين على المجزرة بزيارة بغداد، والتقى الرئيس العراقي صدّام حسين، وكانت هذه من علاقات القوة الإقليمية المتزايدة للعراق في حينها[٣].

ومنذ آب ١٩٩٠، شعر أوزال بأن هناك تغيرات كبرى في العالم، وعليه أن يحدد موقع تركيا منها، فقد تفكّك الاتحاد السوفييتي وأصبحت الولايات المتحدة قيصراً وحيداً للكون، وخرج العراق بقوّة عسكرية ضاربة وكما كانت الحرب العراقية ـ الإيرانية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ نعمة من الله كما قال أوزال، فلولا هذه الحرب المجنونة، لما كان لمشروع غاب وخصوصاً سدّ أتاتورك أن يبدأ

---

(١) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ٨٩.
(٢) صحيفة السفير، بيروت، ١٨/٢/١٩٩٢.
(٣) محمد نور الدين: الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية، مصدر سبق ذكره، ص: ١٣٥.

وببصر النور، ويعتبر أوزال أن حرب الخليج الثانية نعمة أخرى من الله أو (بمثابة عناية إلهية ساعدتنا) حتى يمكن المتابعة في مشروع غاب[1].

وكما كانت أنقرة من مصلحتها الوقوف على الحياد في الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، إذ أصبحت ممراً رئيسياً للصادرات والمشتريات العراقية والمستفيد الأول من هذه الحرب، بدليل أنه ما إن انتهت هذه الحرب حتى انخفضت الصادرات التركية إلى العراق من ٩٨٦ مليون دولار عام ١٩٨٨ إلى حوالى النصف أي ٤٤٥ مليون دولار عام ١٩٨٩، في حين أن الصادرات إلى إيران بدأت أيضاً بالانخفاض.

لهذا اعتبر أوزال احتلال العراق للكويت فرصة ذهبية لاستعادة تركيا دورها الذي كان قد بدأ يضمر، إذ وفرت أزمة الخليج الثانية القاعدة الضرورية لتركيا كي ترى القدرة العسكرية العراقية تتفكك وتسحق. وقد اتخذت تركيا من الأيام الأولى لاحتلال الكويت إلى جانب المعسكر المعادي للعراق، وسمحت لقوّات التحالف الدولي باستخدام القواعد الأطلسية على أراضيها لتنفيذ غارات ضد العراق[2].

وفي الوقت نفسه، وحتى قبل أزمة الخليج، وبعد كل هذه الأحداث الدولية الهائلة المتسارعة كان أوزال حريصاً على أن تؤدي تركيا دوراً إقليمياً من خلال المياه، فكان قطع مياه نهر الفرات لمدة شهر، ١٣ كانون الثاني ـ ١٣ شباط ١٩٩٠، بمثابة رسالة إلى العراق بعدم القبول بممارسته دوراً إقليمياً أكبر. فقد رأى في احتفال البدء بتخزين المياه في سدّ أتاتورك في ١٣ كانون الثاني بأنها «خطوة مهمة جداً على طريق تركيا القوية والقادرة على احتلال مكانتها بين مصاف الدول العشر المتقدمة»[3].

---

(١) صحيفة ميلليات: أنقرة، ٢٦/١٠/١٩٩٢.

(٢) محمد نور الدين: الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية، مصدر سبق ذكره، ص: ١٤٢ ـ ١٤٣.

(٣) الصحف التركية كافة: ١/٤/١٩٩٢.

وفي إطار استخدام المياه (سلاحاً) ضد العراق، تخطط تركيا كما يقول مسؤول عراقي لإقامة ١٢ سداً على نهر دجلة بهدف حجز ٥٠٪ من مياه النهر عن العراق[١].

إن وقوف تركيا بوضوح إلى جانب الغرب والولايات المتحدة وضد دولة جارة هي العراق أثناء حرب الخليج الثانية، كان أبرز مظهر لتمزيق مبدأ أتاتورك الشهير (سلام في الوطن، سلام في العالم)، وهو مبدأ حرص الأتراك في سياستهم الخارجية على اتِّباعه لصون الجمهورية التركية التي أقرَّت في معاهدة لوزان عام ١٩٢٣، ولمنع العودة إلى تركيا التي رسمتها معاهدة سيفر (١٩٢٠) واستطاع أتاتورك تمزيقها.

وبعد عودة تركيا إلى التفاعل في الشرق الأوسط مع انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي، وعودة المسألة الأرمنية للظهور، عند هذه النقطة، انطلقت من تركيا، وبإيحاء من أوزال نفسه، الدعوة إلى (عثمانية جديدة) خلاصتها إما أن تقوم تركيا بأدوار كبيرة في محيطها من البلقان إلى القفقاس وآسيا الوسطى إلى البحر الأسود والشرق الأوسط، فتحافظ على وحدتها وقوَّتها الحالية، مع مزيد من التعاظم، وإما أن تقع فريسة المتربصين بها داخلياً (الأكراد) وخارجياً (كل الدول المحيطة ذات المشكلات المزمنة مع تركيا مثل: أرمينيا، سوريا، روسيا، قبرص، اليونان، بلغاريا) وتستعاد روح سيفر التي تقطّع تركيا إلى أشلاء[٢].

إن تورُّط أنقرة الجدي في حرب الخليج الثانية، يظهر رغبة أنقرة المحمومة في توظيف الولايات المتحدة «الدور تركيا الإقليمي المتزايد في حساباتها الإقليمية في خدمة أهداف استراتيجية إقليمية متماسكة»[٣].

---

(١) صحيفة السفير: بيروت ١/٤/١٩٩٢.

(٢) محمد نور الدين: (تورغوت أوزال: مغامرة الضرورة)، مجلة شؤون تركيا، العدد الثامن، صيف ١٩٩٣، ص: ٢٠.

(٣) مارتن إنديك: سياسة إدارة كلنتون حيال الشرق الأوسط، مجلة الدراسات الفلسطينية، صيف ١٩٩٣، ص: ١٩٦ ـ ٢٠٥.

٢ ـ تركيا والعلاقات مع الولايات المتحدة والكيان الصهيوني ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤:

لتركيا علاقات متقلبة حتى مع أهم حليف لها، أي الولايات المتحدة الأميركية حتى قبل عدة أشهر من غزو العراق للكويت، ومردُّ ذلك بالدرجة الأولى ما للمجموعة الناشطة الأرمنية واليونانية من تأثير في الولايات المتحدة واشتدّ هذا التقلب حيال عجز أنقرة عن إدراك التعددية الفوضوية في النظام السياسي في الولايات المتحدة.

وعلى سبيل المثال، قامت تركيا في شباط ١٩٩٠، حين كان الكونغرس الأميركي ينظر في قانون بالنسبة إلى يوم ذكرى المذابح الأرمنية بالتشريع لمجموعة عقوبات بحقّ الولايات المتحدة في البرلمان التركي، وبذلك وقع الأتراك في شرك مؤيدي اليوم الأرمني بلفت النظر إليه من جهة، وبالإساءة إلى العلاقات الثنائية من جهة ثانية[١].

المثال السابق يوضح بجلاء، مخاوف الأتراك في اللوبي الأرمني في الولايات المتحدة من جهة، ويظهر أيضاً الدور المهم الذي يقوم به الأرمن والمخاوف التركية منهم في السياسة الخارجية التركية، فبمقدار ما يقترب العرب من الأرمن بمقدار ما يبتعدون عن تركيا، وبالعكس.

صحيفة حريات التركية الواسعة الانتشار كشفت بجلاء مقدار العداء التركي للأرمن ومقارنته بالعداء العربي لدولة الكيان الصهيوني عندما تقول: «عندما نظر من زاوية الجغرافيا، فإن أرمينيا أشبه باللطخة، أو الوشمة بين أقطار إسلامية، وهذا بالتأكيد يخلق مخاوف جدية، عدا عن ذلك، إن أرمينيا، لاعتبارات جغرافية تشبه كثيراً دولة أخرى، أعني: إسرائيل وسط محيط عربي وإسلامي في الشرق الأوسط، والآن في مكان آخر، أي في شمال الشرق الأوسط، وجد شبه آخر هو أرمينيا التي تقع بين تركيا وإيران وأذربيجان وجمهوريات إسلامية أخرى.

---

(١) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٠.

إن نفوذ أرمينيا هو بقدر نفوذ إسرائيل ـ شبه آخر أيضاً، للأرمن في الولايات المتحدة لوبي أرمني، تماماً كاللوبي الإسرائيلي والآن هناك، في الشمال منطقة ساخنة تبدأ بأرمينيا، وفي جنوب شرقنا منطقة ساخنة من كردستان وشمال العراق. وفي الطرف الآخر منطقة ساخنة أخرى هي لبنان ـ إسرائيل. إن هذا يدفعني إلى القول بأن مثلثاً شيطانياً من إسرائيل وأرمينيا وكردستان قد تأسس في الشرق الأوسط ويأخذنا إلى داخله»[١].

وخلال حرب الخليج الثانية، حرص الرئيس التركي تورغوت أوزال، وبحماس على الانضمام إلى التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية لضرب العراق. وهكذا، ورغم معارضة كل العسكريين والسياسيين الأتراك، فإن تركيا فتحت أجواءها للطائرات الأميركية وأصبحت قاعدتي إنجيرليك وباطمان مركزاً لانطلاق الطائرات الأميركية لضرب العراق.

صحيفة هيرالدتريبيون الأميركية قالت: «لقد أظهرت تركيا خلال حرب الخليج ولاءً مستمراً للغرب والموقع الجغرافي لتركيا بين أوروبا والشرق الأوسط يجعلها تحتل مركزاً متقدماً لحلف شمال الأطلسي»[٢].

أما الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون فيقول: «علينا أن نشجع تركيا لاستغلال مميزاتها التاريخية والحضارية، لكي تؤدي دوراً سياسياً واقتصادياً في الشرق الأوسط، وبالنظر إلى أن تركيا دولة لديها مصادر غنية بالمياه، فإنه يمكنها الإسهام في حلّ مشكلة المياه من طريق إمداد إسرائيل وسوريا، والدول المحتاجة للمياه، ولسوف تساعدها الولايات المتحدة في هذا الشأن»[٣].

وبدءاً من بداية التسعينات، وبُعيد حرب الخليج الثانية، بدأت النظرة الأميركية إلى دور تركيا الإقليمي تأخذ بعداً جديداً، إذ إنها بدأت بدفع تركيا

---

(١) فاتح تشيكيرغه: (المثلث الشيطاني)، حريات، أنقرة، ١/٣/١٩٩٢.
(٢) هيرالد تريبيون: ٦/٢/١٩٩٢ Herald tribune.
(٣) ريتشارد نيكسون: الفرصة السانحة، ترجمة أحمد صدقي مراد، القاهرة، دار الهلال، ١٩٩٢، ص: ١٤٣.

لأن تؤدّي دوراً محورياً في الشرق الأوسط، سواء كان ذلك على صعيد العلاقات التركية ـ العربية. أو التركية ـ الإسرائيلية، وفي هذا الخصوص يقول مارتن أنديك أحد المنظّرين الأميركيين للسياسة الخارجية: «إن موقع تركيا على الخريطة الجيوسياسية للشرق الأوسط يتأثر بتطور مفهوم النظام الأمني الجديد في منطقة الخليج، والقضايا الأمنية ستظل أولوية في جدول الأعمال الدولي، ومن أجل تأمين التدفق الحرّ لنفط الشرق الأوسط بأسعار معقولة لقد اعتبرت تركيا على الدوام ركناً أساسياً في أي محاولة لبناء نظام أمني واسع في الخليج، ويأمل الأتراك في أن تتوصل الولايات المتحدة إلى توظيف الدور المتزايد الأهمية لتركيا في حساباتها الإقليمية، وفي خدمة أهداف استراتيجية إقليمية متماسكة»[1].

وترى صحيفة هيرالد تريبيون الأميركية: «أن تركيا وإسرائيل هما صديقتا أمريكا في الشرق الأوسط. وبين كل جيرانهما في المنطقة فإنهما تواجهان صعوبة متأصلة مع سوريا. صحيح أن تراجع علاقات أنقرة مع إسرائيل بعد عام ١٩٦٧ استهدف تحسين علاقات تركيا مع الدول العربية النفطية، إلا أن تجربة الولايات المتحدة وأوروبا الغربية تظهر أن سياسة خارجية متوازية يمكن أن تضمن إقامة علاقات بالإسرائيليين وبالعرب على حد سواء»[2].

كما أن الدراسة التي صدرت عن مؤسسة الاستشارات التي يرأسها هنري كيسنجر حول احتمالات ما بعد الشيوعية (١٩٩٤) قالت: «إن قيام ثنائية استراتيجية بين تركيا وإسرائيل هو ضرورة حياة، لإدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى على السواء وإن الذي يمسك بالماء هو الذي يمسك بالمنطقة والأتراك يجب أن يكونوا شركاء في نفط الشرق الأوسط»[3]، وضمن الرغبة الأميركية المحمومة لتحسين وتطوير العلاقات التركية ـ الإسرائيلية بعد حرب الخليج

---

(١) مارتن أنديك: سياسة إدارة كلنتون حيال الشرق الأوسط، الدراسات الفلسطينية، العدد (١٥) صيف ١٩٩٣، ص: ١٥٦ ـ ٢٠٥.

(٢) Herald Tribune ١٩٩٢/١٢/١٦.

(٣) نبيه البرجي: مجلة الأوج، العدد (١٥) ١٩٩٨، ص: ٢٨ ـ ٢٩.

الثانية، فقد بدأت هذه العلاقات بالتحسن، وخصوصاً بعد تراجع أسعار النفط عالمياً، وتراجع فاتورة النفط التركية نتيجة لذلك، وبالتالي تراجع معه دور العامل النفطي الخليجي (الذي أدّى دوراً مهماً في حقبة السبعينات) كموجِّه أساسي للسياسة الخارجية التركية، بالإضافة إلى زوال الاستقطاب الدولي الثنائي بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، وكذلك ضعف حدة الاستقطاب الثنائي الإقليمي السابقة للصراع العربي ـ الإسرائيلي نتيجة معاهدة كامب ديفيد، والاعتراف الضمني لمنظمة التحرير بإسرائيل[١].

بالإضافة إلى ما ذكر، هناك تشابه كبير بين النخبة التركية والإسرائيلية، التي تعتبر بحسب ديبلوماسي تركي سابق (أن البلاد الوحيدة المماثلة لنا في الشرق الأوسط هي إسرائيل)[٢]، ناهيك بتأثير وجود جالية يهودية يقارب عددها حوالى (٢٤) ألفاً، يتركز معظمهم في استانبول، ولهم نفوذ كبير، يجاوز هذا العدد بسبب ثرائهم البارز في الحياة التجارية منذ العهد العثماني[٣].

وفي فلسطين المحتلة يقدَّر عدد اليهود الأتراك الذين هاجروا إليها بـ (١٢٠) ألفاً. ولكنهم لا يزالون يقومون بنشاط واسع في تركيا. وقد سعت تركيا للحفاظ على هذه الرابطة كعنصر إيجابي في العلاقة الثنائية. كما أن للمجموعة اليهودية التركية أهميتها كذلك بسبب موقع تركيا الجغرافي وأهميته التاريخية منذ الحرب العالمية الثانية، كممر لليهود الذين ينزحون إلى إسرائيل. ومنذ ذلك الوقت اختار اليهود الهاربون من إيران وبلغاريا والعراق وسوريا، تركيا كمحطة لهم[٤].

ورغم أنه كان للرئيس التركي (في حينها) تورغوت أوزال ميولاً إسلامية، فقد اتّبع استراتيجية خارجية تلتقي بالكامل مع السياسة الأميركية في العالم، بهدف أن تحتل تركيا مكاناً لها في الساحة عبر تحوُّلها إلى قوة عظمى.

---

(١) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ١٠٢.
(٢) زكي كونر ألب: ١٧ أيار ١٩٨٩ مقابلة مع فيليب روبنس، المصدر السابق، ص: ١٠٢.
(٣) ديفيد هوثام: The Turk، لندن، موراي، ١٩٧٢.
(٤) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ١٠٥.

وخيار أوزال الأميركي هذا تجلّى في أوضح صورة أثناء حرب الخليج وتخليه (عن سياسة التوازن) التقليدية التي كانت تتبعها تركيا بين الغرب والعالم الإسلامي.

وكان أوزال يسعى لتأسيس تحالف صلب يصعب كسره بين أنقرة وواشنطن على غرار التحالف القائم بين واشنطن وتل أبيب، وقد اقترح أوزال فعلاً على واشنطن إقامة مثل هذا التحالف في عهد الرئيس جورج بوش، وضمن هذه الزاوية، يمكن فهم العلاقة التركية ـ الإسرائيلية في عهد أوزال في إطار السياسة الغربية الأميركية خصوصاً التي تعتبر تركيا وإسرائيل من ركائزها الأساسية في منطقة الشرق الأوسط[١].

وفور انعقاد مؤتمر مدريد في تشرين الثاني ١٩٩١ بين الدول العربية والكيان الصهيوني، رحّب بيان لوزارة الخارجية التركية في ٢٣ تشرين الثاني بهذا المؤتمر وعدّه خطوة على طريق السلام، مذكّراً بأن الحل الوحيد هو الذي يستند إلى مبدأ الأرض مقابل السلام. وانعقاد هذا المؤتمر أعطي للمسؤولين الأتراك ثقة بسياسة التوازن التي اتّبعوها بين العرب وإسرائيل، فقراريّ مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، ينسجمان مع وجهة النظر التركية الرسمية التي تقول إنه لا يمكن تأسيس سلام عادل وبنّاء ودائم في المنطقة دون تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، ودون الاعتراف بالحقوق الكاملة والمشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها تأسيس دولة مع الإقرار بحقّ إسرائيل في الوجود والعيش ضمن حدود آمنة.

ضمن هذه الرؤية أظهرت السلطات التركية تعاطفاً مع الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة من خلال إرسال باخرة، تحمل مائة طن سكر في شباط ١٩٩١، وباخرة أخرى تحمل مساعدات مختلفة في أيار ١٩٩١[٢].

---

(١) محمد نور الدين: (تورغوت أوزال: مغامرة الضرورة)، مجلة شؤون تركية العدد الثامن، صيف ١٩٩٣، ص: ١٨ و٢٠ ـ ٢١.

(٢) محمد نور الدين: الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية، مصدر سبق ذكره، ص: ١٢٥.

وضمن التحسن الذي بدأ يطرأ على العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في بداية التسعينات، استخدم الكيان الصهيوني في شباط ١٩٩٠ قوة اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأميركية في مجلس الشيوخ بوجه القرار الأمني الذي عرض على مجلس الشيوخ. كما أن السفارة الإسرائيلية في واشنطن قد نشطت لضمان فشل القرار، بأن ساعدت اليهود الأتراك في السفر إلى واشنطن للتنويه بالتشابه بين إسرائيل وتركيا.

وقبل أربعة أشهر من طرح القرار للنظر فيه، أعلن عضو رفيع المستوى في وزارة الخارجية التركية أن بلاده (بالغة الامتنان) لإسرائيل، معتبراً أن هذا التعاون يعكس النضج في العلاقة الثنائية. وقد جاءت التجربة بشأن القضية الأرمنية لتقنع الشخصيات الكبيرة في تركيا أن الشبكة المناصرة لإسرائيل في واشنطن تستطيع أن تحقق النتائج المرغوبة.

وقد شهدت العلاقات التركية ـ الإسرائيلية محطة مفصلية هامة من خلال تأسيس (مجلس العمل التركي ـ الإسرائيلي) الذي وقّع اتفاقيته رئيس اتحاد غرف وبورصات تركيا (TOBB) ياليم إيريز، من جهة ورئيس معهد الصادرات الإسرائيلي عوزي نيتانيل من جهة أخرى، بعد زيارة ياليم إيريز وهو ممثل شركة (الأناضول) القوية إلى إسرائيل مصطحباً معه رجال أعمال أتراك. وتلا ذلك زيارة رجال أعمال إسرائيليين إلى تركيا بصحبة السفير الإسرائيلي في أنقرة أوري جوردان[١].

ويشير ياليم إيريز إلى أن إسرائيل تستطيع المساهمة في حلّ مسائل تركيا المالية ذات الأمد الطويل، من خلال بيع المنتجات التركية، بوساطة إسرائيل بصفتها عضواً في اتفاقية التجارة الحرة مع أمريكا وأوروبا، إذ تبتاع إسرائيل هذه المنتجات بدون رسوم جمركية، وهو ما فعلته إسرائيل مع الهند، عندما

---

(١) محمد نور الدين: (العلاقات التركية ـ الإسرائيلية: زراعة وسياحة وأكراد)، مجلة شؤون تركية، العدد (٩)، خريف ١٩٩٣، ص: ١٤.

عملت وسيطاً للمنتجات الهندية إلى أسواق دول اتفاقية التجارة الحرة، كما أن الهند أسست لهذه الغاية مصانع في إسرائيل[1]. ويعتبر القطاع السياحي مجال التعاون الأكثر بروزاً بين تركيا وإسرائيل، ويقدَّر عدد السياح الإسرائيليين الذين يقصدون تركيا سنوياً من ١٦٠ ـ ٢٠٠ ألف في حين لا يقصد إسرائيل من السياح الأتراك أكثر من ٥ ـ ٦ آلاف سائح سنوياً[2].

وينفق السائحون مبالغ كبيرة، قدِّرت عام ١٩٠٠ بحوالى ٢٥٠ مليون دولار وتبعاً لبعض الدراسات التي أجريت في تركيا، فإن السائحين الإسرائيليين يحتلون المرتبة الثالثة من بين سياح الدول الأجنبية من حيث الإنفاق أثناء زيارتهم لتركيا. وفي هذا الشأن يقول السفير الإسرائيلي في أنقرة: «يعودون ومحافظ نقودهم فارغة فيما حقائبهم ممتلئة بالمشتريات».

وعلى صعيد الرؤية الإسرائيلية للدور التركي في الشرق الأوسط يقول بيريز: «إن المعادلة التي تحكم الشرق الأوسط الجديد سوف تتكون عناصرها كما يلي: النفط السعودي + الأيدي العاملة المصرية + المياه التركية + العقول الإسرائيلية»[3].

وبدءاً من عام ١٩٩٢ بدأت العلاقات التركية ـ الإسرائيلية تشهد تطوُّراً ملحوظاً وتمثل هذا التطور بالعديد من المحطات التي كان من أبرزها زيارة الرئيس الإسرائيلي حاييم هرتزوغ إلى تركيا منتصف تموز ١٩٩٢، ومن مظاهر التقارب التركي ـ الإسرائيلي، زيارة وزير السياحة التركي لأول مرة إلى إسرائيل والحديث عن مشاريع سياحية مشتركة بين مصر وتركيا وإسرائيل في الحوض الشرقي للبحر المتوسط[4].

---

(١) مجلة Ekonomic Trend: أنقرة، العدد (١٥) تموز ١٩٩٣.

(٢) مجلة Ekonomic Trend: ١٨ ـ ٢٥ تموز ١٩٩٣، ص: ٢٥.

(٣) مجلة نقطة تركية، ٢٢ آذار، ١٩٩٢.

(٤) محمود عبد الفضيل: (مشاريع الترتيبات الاقتصادية للشرق الأوسط: التطورات ـ المحاذير ـ أشكال المواجهة)، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٧٩)، يناير ١٩٩٤، ص: ٩١.

وفي (٨ ـ ١١ آب ١٩٩٣)، قام قائد سلاح الجوّ الإسرائيلي بزيارة سرّية إلى أنقرة (انكشفت قبل انتهائها بيوم واحد) التقى خلالها وزير الدفاع ورئيس الأركان دوغان غوريش، بالإضافة إلى صاحب الدعوة قائد سلاح الجوّ التركي خالص برهان[١].

وقالت أوساط ديبلوماسية إن الزيارة تتعلق بإمكانية تعاون مشترك ضد حزب العمال الكردستاني (PKK)، وإن القائد الإسرائيلي أعطى معلومات إلى تركيا حول قواعد PKK في سهل البقاع[٢].

وجاء الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير في ١٣ أيلول ١٩٩٣ لتريح الساسة الأتراك من همّ إجراء حسابات دقيقة ومطوّلة لكل خطة لهم في الشرق الأوسط، إذ منذ اعتراف تركيا بالكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ وهي تتعرض لانتقادات الدول العربية ومعظم الإسلامية، وكانت الخارجية التركية تتحيَّن الفرص والمناسبات لإظهار (سياسة متوازنة) بين العرب وإسرائيل.

من هنا جاء الاعتراف الفلسطيني بالدولة الإسرائيلية، الذي، وصفته تانسوشيللر رئيسة الحكومة التركية (يومها) بالخطوة الشجاعة وهي تصف اتفاق (غزة أريحا أولاً)، وفي ٢٥ ـ ٢٦ أيلول من الشهر نفسه، وعندما حضر ياسر عرفات في زيارة لأنقرة، خلال زيارته تلك أعلن الأتراك عن مساهمة بمليوني دولار لصالح صندوق إعمار غزة ـ أريحا[٣].

ويعلل د. حسن قوني، الخبير في العلاقات الدولية تحسُّن العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في مطلع التسعينات إلى «أن تركيا بفضل صداقتها لإسرائيل، تستطيع أن تدخل إلى المؤسسات المالية وأوساط التسويق العالمية، واللوبي

(١) محمد نور الدين: (اليهود في تركيا: أرقام ومعطيات)، مجلة شؤون تركية، العدد (٣)، تشرين الثاني/ ١٩٩٢، بيروت، ص: ٥٣ ـ ٥٤.
(٢) صحيفة حريات: أنقرة، ١١ آب/ ١٩٩٣، ص: ٣١.
(٣) صحيفة ميلليات: أنقرة، ١١ آب ١٩٩٣، ص: ٢٤.

اليهودي في أمريكا يمكنه ـ أن يحقق فوائد كبيرة لتركيا وفي إظهار صورتها أمام الرأي العام الأميركي. وفي المقابل، فإن إسرائيل لا تريد أن تخلق من جمهوريات آسيا الوسطى بيئة ثانية معادية لها. والبلد الوحيد الذي يستطيع التوسط بين إسرائيل وهذه الجمهوريات هو تركيا»[١].

وفي بداية عام ١٩٩٤، قام الرئيس الإسرائيلي وايزمن بزيارة إلى تركيا، زار فيها مشروع تطوير جنوب شرق الأناضول، وقد أحدثت هذه الزيارة ردوداً إعلامية صاخبة داخل تركيا، وخصوصاً في الأوساط الإسلامية، فقد كتبت صحيفة ميللي غازيته لسان حال حزب الرفاه الإسلامي مقالة افتتاحية في ٢٨/ ١/ ١٩٩٤ قالت فيها:

«إن تركيا التي لعبت ورقة إسرائيل بالوقوف إلى جانب أمريكا في حرب الخليج الثانية تريد اليوم أن تلعب الورقة نفسها في مشروع الغاب (GAP)، في بيع مياهها إلى إسرائيل، وحجبها عن العرب، فإنها لا تدري ـ أي تركيا ـ أنها بذلك تساهم بعلم منها أو دون علم في تحقيق إقامة إسرائيل الكبرى الممتدة من النيل إلى الفرات»[٢].

وفي إشارة إلى الدور التركي الذي تريده إسرائيل والولايات المتحدة ضاغطاً على سوريا لتقبل بسلام غير عادل مع الإسرائيليين، تربط الصحيفة نفسها بين زيارة وايزمن وذلك الدور ربطاً واضحاً بعكس الصحف العلمانية التي رحَّبت بهذه الزيارة، مثل مقال سيل يشيل جام في صحيفة ميلليات في ٢٤/ ١/ ١٩٩٤، بعنوان (وايزمن ضيف ديميريل)، ومقال آخر لسامي كوهين في الصحيفة نفسها بعنوان (التعاون الاستراتيجي التركي ـ الإسرائيلي) بتاريخ ٢٦/ ١/ ١٩٩٤،

في حين هاجم التيار الإسلامي والقومي التركي زيارة وايزمن والكيان

---

(١) محمود نور الدين: (تركيا وسلام الشرق الأوسط)، مجلة شؤون تركية، العدد (٩)، خريف ١٩٩٣، ص: ٧.

(٢) مجلة نقطة: أنقرة، ٢٢ آذار/ ١٩٩٤.

الصهيوني، فكتب شوكت قازان أحد المقربين من نجم الدين أربكان مقالاً بعنوان (إسرائيل رأس حربة الاستعمار) في صحيفة زمان بتاريخ ٢٦/١/١٩٩٤. أما الصحيفة الإسلامية الأخرى (تركيا) فكتب فيها مصطفى نجاتي أوزفاتورا مقالاً بعنوان (إسرائيل تطمع بتركيا) بتاريخ ١/٢/١٩٩٤، وكذلك فعلت صحيفة زمان في مقالة لجمال قاليجونجو بعنوان (إسرائيل طامعة بالمياه التركية) في ٢٣/١/١٩٩٤.

صحيفة القوميين الأتراك المتشددة شنَّت هجوماً على التنسيق التركي ـ الإسرائيلي، ولاسيما بخصوص المياه، فقد كتب فايق بايرام أوغلو مقالاً بعنوان: (هل سيهبون الماء بعد البترول)، قال فيه: «اندلعت الحرب العالمية الأولى من أجل سلب المسلمين البترول الكامن تحت أراضيهم، فهل سيقوم المسلمون بمنح مياههم هباءً للآخرين؟ إن إسرائيل تطمع في المياه التركية، ويعمل بعض القادة الأتراك لخدمة أهداف الصهيونية في المنطقة، ولكننا نخاف عليهم، لأنهم إذا ما وهبوا الماء هذه المرة، فسيضطرون للدخول في حرب طويلة من أجل استعادته، وربما بعد ١٥٠ عاماً فحذار»[١].

كما أكد شوكت قازان نائب رئيس حزب الرفاه يومئذٍ في محاضرة ألقاها في استانبول، ونشرتها صحيفة ميللي غازيته بعنوان: (عشرة آلاف جاسوس في المنطقة) بتاريخ ٣١/١/١٩٩٤: «إن ثمة عشرة آلاف جاسوس يعملون في تركيا والمنطقة ومعظمهم من الأميركيين والإسرائيليين، فإذا لم ترحل قوات المطرقة من تركيا، فإن هؤلاء سيبقون سكيناً في ظهر تركيا والمسلمين، كما أن الإسرائيليين هم الذين أحرقوا الفندق ـ الذي عقد فيه اجتماع للمثقفين ـ في سيواس لضرب المسلمين بعضهم ببعض ولإحداث التفرقة بين العلويين والآخرين».

لكن صحيفة حريات المقرَّبة من المؤسسة العسكرية كان لها رأي آخر، ففي مقالة لرئيس التحرير أوكتاي أكشي دعا إلى ضرورة الابتعاد عن العربِ إذا كانت

---

(١) صحيفة ميللي غازيته: أنقرة، ٢٨/١/١٩٩٤.

تركيا تريد تقوية علاقاتها مع إسرائيل عندما أكد: «أن العلاقات الإسرائيلية ـ التركية التي وضعت في السنوات الأخيرة في الثلاجة، بدأت تنتعش، غير أننا نعتقد أن السياسة التركية كلما ابتعدت عن العرب أصبحت أكثر فائدة»[(١)].

وفي ٢٥/١/١٩٩٤، نشرت الصحيفة نفسها مقالة بعنوان: (العمل المشترك ضد الحركة الأصولية) في إشارة إلى زيارة وايزمن إلى تركيا التي أسمتها التاريخية: «لقد تم بحث مختلف مجالات العمل المشترك بين الوفد الإسرائيلي المرافق لوايزمن والجانب التركي، حيث تم الاتفاق بين الطرفين على مقاومة الحركة الأصولية لأنها تشكل خطراً على البلدين».

وزيارة وايزمن لتركيا واهتمامه بمشروع الغاب GAP وكذلك مباحثات الرئيس الأميركي كلنتون مع الرئيس السوري حافظ الأسد لإقناعه بضرورة استمرار سوريا في مباحثات السلام في الشرق الأوسط، ما هي إلا حلقات سلسلة واحدة من أجل خدمة إسرائيل، ولا سيما أن كلنتون قد أعلن مساعدته لإقامة دولة إسرائيل الكبرى حتى عام ١٩٩٧، ولذلك فإنه يحاول إزالة عقبة حافظ الأسد من أجل تحقيق ذلك الهدف[(٢)].

أما صحيفة زمان الإسلامية الأخرى فقد كتبت «أن أصدقاء إسرائيل وعملاء الصهيونية في تركيا يحاولون دفع تركيا لمحاربة جاراتها المسلمات»[(٣)].

٣ ـ دور الأكراد وPKK في الاجتياحات التركية لشمال العراق

تشكُّل مشكلة الأكراد في شمال العراق ولجوء أعضاء حزب PKK إلى هناك بعد حرب الخليج الثانية وقبلها العنصر الضاغط في العلاقات التركية ـ العراقية منذ حرب الخليج الثانية، وفي تلك الحرب كان حزب الوطن الأم برئاسة تورغوت أوزال يسيطر على القرار السياسي التركي، فتورغوت أوزال أصبح

(١) صحيفة أورتا دوغو: أنقرة: ٢٩/١/١٩٩٤.
(٢) أوكتاي أكشي: (علاقات جيدة ولكن)، صحيفة حريات، أنقرة، ٢٦/١/١٩٩٤.
(٣) صحيفة ميللي غازيته: أنقرة، ١٨/١/١٩٩٤.

رئيساً للجمهورية بعد كنعان إيفرين عام ١٩٨٩، وخليفته في الحزب مسعود يلماظ (وقبلها أق بلوط) أصبح رئيساً للحكومة أيضاً.

ولكن، وفي أول انتخابات برلمانية جرت في بداية التسعينات في ٢٠ تشرين الأول ١٩٩١، فاز حزب الطريق القويم DYP برئاسة سليمان ديميريل بالمرتبة الأولى بـ١٨١ مقعداً، وقد شكّل الحكومة التركية الائتلافية مع الحزب الاجتماعي الشعبي الديمقراطي CHP برئاسة أردال إينونو، وبعد وفاة الرئيس تورغوت أوزال في نيسان ١٩٩٣ أصبح سليمان ديميريل رئيساً للجمهورية، في حين أنه ترك لتانسو شيللر زعامة حزب الطريق القويم والحكومة التي أعادت تشكيلها مع الحزب الاجتماعي الشعبي الديمقراطي SHP في ٢٥ حزيران ١٩٩٣، وبقيت في رئاسة الحكومة حتى جرت الانتخابات العامة في كانون الأول ١٩٩٥[١].

وما إن انتهت حرب الخليج الثانية، حتى بدأ حزب العمال الكردستاني PKK نشاطاً عسكرياً واسعاً داخل تركيا، فخلال شهر آب ١٩٩٢، كانت المعارك بين الجيش التركي ومقاتلي حزب العمال الكردستاني PKK تتميز نوعياً عن سائر المعارك السابقة، فالأهداف التي اختارها مقاتلو حزب العمال الكردستاني PKK لم تكن مجرد دوريات أو مخافر حكومية، بل احتل أكثر من ١٥٠٠ مقاتل مدينة شيرناك التركية، التي يبلغ عدد سكانها ٣٠ ألف نسمة، ودارت معارك من بيت إلى بيت مع الجيش التركي، استخدمت فيها الأسلحة الثقيلة وانتهت باستعادة الجيش المدينة وتشريد معظم سكانها[٢].

ولكن قبل عام كامل من هذا الحدث المفصلي، وتحديداً في ٦ آب ١٩٩١، قصفت الطائرات التركية مساحة تقدّر بـ ١٦ كيلو متراً يوجد فيها معسكرات حزب العمال الكردستاني PKK في شمال العراق، وذلك على مدى ١٣ يوماً، وفي ١٩ آب اعتقل ٣٢٧ شخصاً خلال عمليات لحزب العمال الكردستاني

(١) صحيفة زمان: استانبول، (سليمان أونال: توجيه للأصدقاء) ٢٢/١/١٩٩٤.

(٢) محمد نور الدين: (البنية السياسية) مجلة شؤون تركيا، العدد الثامن، صيف ١٩٩٣، ص: ٣ و٤.

PKK في ١٩ محافظة تركية، وفي ٢٥ تشرين الأول ١٩٩١ هاجم أنصار PKK منطقة جوكوروجا وسقط ١٩ جندياً تركياً، وفي ٢ كانون الأول قُتل ١١ شخصاً في هجوم حزب العمال الكردستاني PKK على محل مبيعات في استانبول[١].

لقد انعكس عدم الاستقرار في كثير من المناطق التركية على ميادين حياتية عدة أهمها: ميدان التعليم، وقد أوردت ميلليات التركية نقلاً عن وزير التربية يومذاك عوني آقيول: «أن هناك ٦٧٨ مدرسة مغلقة بسبب إرهاب حزب العمال الكردستاني PKK، ومن بين عوامل الإقفال ٤٤ مدرسة بسبب الاحتراق و٦ مدارس تتمركز فيها قوى الأمن و٢٤٨ مدرسة بسبب عدم وجود مدرّسين و٣٤٠ مدرسة بسبب نقص الطلاب، و٤٠ مدرسة لأسباب مختلفة فيكون المجموع ٦٧٨».

وقد أدّى تصعيد أعمال حزب العمال الكردستاني PKK إلى قيام تركيا في تشرين الأول ١٩٩١ بعملية عسكرية واسعة النطاق في الجنوب الشرقي من تركيا وفي الشمال العراق لضرب حزب العمال الكردستاني وتصفية قواعده[٢].

وفي بداية عام ١٩٩٢، وتحديداً في ٣٠ كانون الثاني، اتهم تورغوت أوزال رئيس الجمهورية نواب الحزب الشعبي الاجتماعي الديمقراطي SHP من ذوي أصل كردي بدعم حزب العمال الكردستاني PKK وطالبهم بإصدار بيان في البرلمان يدين أعمال PKK، وفي ١٨ آذار ١٩٩٢ دعى حزب PKK الشعب الكردي في تركيا للانتفاضة في عيد النيروز.

وفي عيد النيروز في ٢١ آذار قُتل ٥٧ شخصاً في جنوب شرقي الأناضول، وفي ١٧ نيسان ١٩٩٢ أيضاً قُتل ٢٧ عنصراً من مسلّحي حزب العمال الكردستاني PKK في صدامات مع قوات الأمن في جنوب شرق تركيا، وفي

(١) محمد نور الدين: (النمط الجديد للمواجهة)، مجلة شؤون تركية، أيلول/ ١٩٩٢، العدد الأول، ص ٩.

(٢) محمد نور الدين: (المسألة الكردية في تركيا: الأمل والخيبات)، مجلة شؤون تركية، العدد الثامن، صيف ١٩٩٣، ص: ٣٩.

١٨ نيسان، وافقت سوريا لأول مرة في بيان رسمي على اعتبار PKK منظمة إرهابية وصرَّحت أنها ستنسّق الجهود مع تركيا لمواجهة حزب PKK.

وفي ١٨ آب أيضاً: ٣٠٠ مقاتل من حزب العمال الكردستاني PKK يهاجمون بالصواريخ والمدفعية مدينة شيرناك، وقد وصف وزير الداخلية التركي عصمت سيزغين الأحداث التي اعتقل خلالها ٢١١ شخصاً بالعصيان الكامل. وفي ٢٢ آب: القوات التركية تبدأ قصفاً من البرّ والجوّ للحدود العراقية عند جبال جودي ونماز(١).

وفي ١٩ أيلول، أيد مؤتمر حزب العمل الشعبي الكردي (HEP) مطلب منح الشرعية لحزب العمال الكردستاني PKK وأطلقوا شعارات: مثل (الرئيس أبوه)(٢).

يمثّل حزب العمل الشعبي الكردي HEP في تركيا، والحزب الذي تلاه بعد حلّه حزب الديمقراطية DEP، والحزب الذي تلاه بعد حلّه حزب الديمقراطية DEP، أحد أشكال الصراع بين الدولة التركية والمطالبين بمنح أكراد تركيا حقوقاً ثقافية وسياسية خاصة بهم، وعلى هذا الأساس لا ينفصل نشاط حزب الديمقراطية DEP السياسي عن نشاط حزب العمال الكردستاني العسكري في الدفاع عن قضايا الأكراد الأتراك.

بل إن اللقاءات العلنية والسرِّية بين الحزبين معروفة للجميع، ويصدر رئيس هذا الحزب (ياشار قايا) صحيفة يومية باللغة التركية في استانبول اسمها (أوزغور غونده م) وتعتبر الناطقة بلسان الأكراد داخل تركيا. وتتعرض هذه الصحيفة لمحاولات متكررة لإغلاقها بسبب الكتابات المناوئة للدولة التي تنشرها ودفاعها عن حزب العمال الكردستاني PKK.

---

(١) محمد السماك: (العلاقات العربية ـ التركية: حاضرها ومستقبلها) فصل في العرب والأتراك في عالم متغير، مصدر سبق ذكره، ص: ٩٤.

(٢) محمد نور الدين: (المسألة الكردية في تركيا: الأمل والخيبات)، مجلة شؤون تركية، العدد الثامن، صيف ١٩٩٣، ص: ٣٩.

وفي ١٧ أيلول/١٩٩٣، اعتقل رئيس الحزب باشار قايا، وتم إيداعه السجن بتهمة نشر أفكار انفصالية يحظرها القانون، بسبب خطبة ألقاها في مؤتمر لحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي KDP برئاسة مسعود البرزاني في آب ١٩٩٣، وبوجود ليلى زانا وسادات يورت طاش. قال فيها: «إذا لم نتوحد من أجل كردستان، فإن العدو التركي والعربي والفارسي يتوحد من أجل مصالحه (في إشارة إلى لقاءات التنسيق بين تركيا وسوريا وإيران) فلماذا لا نتوحد من أجل كردستان. لقد بقينا تحت يد التركي والعربي والفارسي. لقد منعوا وجودكم الكردي. إن الحرية غالية. ونحن نقدّم كل يوم في جبال كردستان ٤٠ ـ ٥٠ شهيداً. لقد أقسم الأكراد على الموت»[١].

في ١٧ آذار/١٩٩٣، عبد الله أوجلان يعلن بحضور جلال الطالباني وقفاً للنار من جانب واحد ولمدة ٢٥ يوماً تبدأ في ٢٠ آذار وتنتهي في ١٥ نيسان، مطالباً بالحوار مع الدولة وإقامة فيدرالية تركية ـ كردية داخل تركيا، فيردّ عليه وزير الداخلية التركي في اليوم التالي ١٨ آذار ويدعو الأكراد للاستسلام.

وفي ١٦ نيسان/ ١٩٩٣، عبد الله أوجلان يعدد وقف إطلاق النار دون تحديد مهلة لانتهائه، فيردُّ عليه في ٢٤ أيار مجلس الأمن القومي التركي عبر توصية للحكومة التركية بإصدار قرار عفو مشروط عن كل مقاتل كردي يستسلم ولم يكن قد ارتكب أي جرم. في اليوم التالي في ٢٥ أيار مقاتلو حزب العمال الكردستاني PKK ينصبون كميناً لقافلة عسكرية تركية ويقتلون أكثر من ٣٣ جندياً تركياً قرب مدينة بينغول.

في اليوم التالي أيضاً، أي في ٢٦ أيار تبدأ القوات التركية سلسلة عمليات واسعة ضد قواعد ومخابىء حزب العمال الكردستاني PKK في جنوب شرق تركيا، فيما أعلن أردال إينونو رئيس الحكومة بالوكالة وقف العمل بقرار العفو أما وزير الداخلية عصمت سيزغين فقال: «لن نوقف العمل بقرار العفو».

---

(١) المصدر نفسه.

وفي ٨ حزيران ١٩٩٣: عبد الله أوجلان يعلن وقف الهدنة المعلنة من جانب حزب PKK ويقرر استئناف القتال والحرب الشاملة ضد الدولة التركية وعلى جميع الصعد[1].

وهكذا، وطوال أشهر صيف ١٩٩٣، تواصلت العمليات العسكرية المتبادلة بين الجيش التركي وحزب العمال الكردستاني PKK، وشملت معظم مناطق جنوب شرق الأناضول، وشاركت فيها الطائرات التركية والدبابات والصواريخ، وكانت الاشتباكات تتكرر بصورة شبه يومية وأسفرت عن مئات القتلى وآلاف الجرحى من الطرفين.

وضمن هذه الحرب المفتوحة بين الدولة التركية وحزب العمال الكردستاني PKK وقعت ثلاثة اعتداءات بالقنابل اليدوية على ثلاثة فنادق في مدينة أنطاليا السياحية على البحر المتوسط مساء السبت ١٧/٧/١٩٩٣، وأدت إلى مقتل شخص وجرح اثنين آخرين. وقد أوردت الصحف التركية في ٢٧/٨/١٩٩٣، تصريحات لوزير الداخلية التركية محمد غازي أوغلو أكد فيها مقتل حوالى ألف عنصر انفصالي من حزب العمال الكردستاني PKK منذ بداية فصل الصيف على يد الجيش التركي[2].

تشكّل عمليات تركيا العسكرية المتكررة في شمال العراق، منذ آب ١٩٩١، أحد أهم أوجه استمرارية سياستها تجاه العراق في مرحلة ما بعد الحرب. وذلك رغم التغير في أشخاص صانعي السياسة بعد وصول سليمان ديميريل إلى رئاسة الحكومة إثر انتخابات ١٩٩١ البرلمانية، ثم رئاسة الدولة في أيار ١٩٩٣، إلا أن هذه العمليات تختلف جوهرياً عن ثلاث عمليات عسكرية تركية في عام ١٩٨٧، وفي آذار ١٩٨٨، تم تنفيذها بموافقة العراق بموجب اتفاق (المطاردة الحثيثة) المبرم بين البلدين في تشرين الأول ١٩٨٤.

---

(١) محمد نور الدين: (الفيل التركي والذبابة الكردية)، مجلة شؤون تركية، العدد (٩)، خريف ١٩٩٣، ص: ٢٣ ـ ٢٦.

(٢) محمد نور الدين: (المسألة الكردية في تركيا: الأمل والخيبات)، مجلة شؤون تركية، العدد الثامن ١٩٩٣، ص: ٤٠.

فرئيس الحكومة التركية سليمان ديميريل، على رغم معارضته قبل انتخابات ١٩٩١ قرار تورغوت أوزال ومبادرته بالسماح بوجود قوة غربية في تركيا (لحماية أكراد العراق)، غيّر موقفه إزاء هذه المسألة بعد تولّيه منصب رئاسة الحكومة، وقد وجّه في ١٨/١٢/١٩٩١ (تهديدات مباشرة ضد العراق بالتدخل العسكري لصالح أكراد العراق) وهو ما اعتبرته مصادر عربية مؤشراً لطموح تركي إقليمي قد يكون بلا حدود ومبرراً لإثارة الشكوك من قبل الدول المجاورة ولا سيما العراق[١].

وضمن هذا التوجه لحكومة سليمان ديميريل، قامت القوات التركية في تشرين الأول ١٩٩٤ بعملية واسعة النطاق في شمال العراق لضرب مقاتلي حزب العمال الكردستاني PKK المتمركزين هناك، وفي محصلة نشرتها رئاسة الأركان التركية عن نتائج العملية حتى الرابع من تشرين الثاني ١٩٩٢ تبيّن ما يلي: إصابة حوالى ٤٥٠٠ مقاتل من PKK بينهم على الأقل ٤٠٪، الاستيلاء على أسلحة من PKK موزعة كالتالي: ٣١٨٠ قطعة كلاشينكوف، ٤٠٠ قاذفة آر بي جي. أما خسائر الجيش التركي فكانت ٣٣ قتيلاً و٩٦ جريحاً. وذكر البيان أنه ما زال يوجد ٢٥٠٠ مقاتل من PKK بعضهم يقاتل وبعضهم الآخر يحاول الفرار من المنطقة[٢].

وفي ١٩/٩/١٩٩٣، بدأت تركيا في توجيه إذاعة باللغة الكردية لشمال العراق وذلك في الوقت الذي تقرر إنشاء مركز للاستخبارات التركية في أربيل في شمال العراق لجمع المعلومات حول حزب PKK الذي يشنُّ حرباً ضد تركيا.

وأفادت المصادر أن وحدات الاستخبارات التركية ستعمل بالتنسيق مع

---

(١) محمد نور الدين: (الوقائع السياسية)، مجلة شؤون تركية، العدد (٩)، خريف ١٩٩٣، ص: ٥٥ و٥٨.

(٢) جلال عبد الله معوض: (ندوة المستقبل العربي: تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات)، مجلة المستقبل العربي السنة (١٥)، العدد (١٦٠)، حزيران ١٩٩٢، ص: ١٠٥.

استخبارات البشمركة الكردية، في محاولة من جانب جلال الطالباني ومسعود البرزاني لإثبات حسن نيَّتهم تجاه تركيا[١].

وفي الرابع من تشرين الأول ١٩٩٢، أعلن برهم صالح، عضو المكتب السياسي والناطق باسم الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يرأسه جلال الطالباني أن البرلمان الكردي لشمالي العراق أقرّ بإجماع أعضائه المئة وخمسة إعلان (دولة كردية في إطار عراق فيدرالي) وتضمُّ الدولة الجديدة مناطق أربيل، السليمانية، دهوك، كركوك، ويقطن فيها حوالى خمسة ملايين نسمة، وقد أثار هذا الإعلان ضجة سياسية، في بغداد، كذلك في أنقرة التي كانت تتابع بحماس، حملة أكراد العراق البشمركة ضد حزب PKK لإخراجه من مناطق شمالي العراق.

رئيس الحكومة التركية سليمان ديميريل عقّب في وقتها على هذا الإعلان قائلاً في ٧ تشرين الأول ١٩٩٢: «إذا أعلن استقلال الدولة الكردية الفيدرالية، فقد يطالبون بأراض من تركيا، ليس من تركيا فحسب، بل من سوريا والعراق»، أما بيان الحكومة التركية في ٨ تشرين الأول فقد أعلن: «أن هذا القرار يمكن أن يؤدي إلى تقسيم العراق، وأنه غير ملائم وله تأثيرات سلبية على السلام والأمن في المنطقة»[٢].

المؤسسة العسكرية التركية قالت: إن أنقرة تدرك أن الراعي الأول والأخير لقيام الدولة الكردية في شمال العراق هو الولايات المتحدة الأميركية، وإعلان الناطق باسم الاتحاد الوطني الكردستاني قيام الدولة من واشنطن بالذات يحمل دلالته الواضحة في هذا السياق، وعلى هذا سوف تحاول أنقرة تأمين القدر الأقصى من مصالحها دون الاصطدام بواشنطن حليفتها الرئيسية في العالم[٣].

---

(١) محمد نور الدين: (تطورات المسألة الكردية في العراق وتركيا)، مجلة شؤون تركيا، العدد الثالث، تشرين الثاني/ ١٩٩٢، ص١٩ و٢١.

(٢) محمد نور الدين: (الوقائع السياسية)، مجلة شؤون تركية، العدد (٩)، خريف ١٩٩٣، ص: ٦٣.

(٣) محمد نور الدين: (تركيا وإعلان الدولة الكردية في شمال العراق، النفط مقابل الاعتراف)، مجلة شؤون تركيا، العدد الثاني، تشرين الأول ١٩٩٢، ص: ٢ ـ ٣.

بعد إعلان الدولة الكردية في شمال العراق في ٢ تشرين الأول ١٩٩٢، ذكرت صحيفة ميلليات التركية في ٢٩/ ٤/ ١٩٩٣: «أن تركيا تخلّت عن سياسة التذمّر والبكاء إزاء ما يجري في شمال العراق، وتحولت إلى سياسة للانخراط الكامل بما يجري». وقد اتخذ هذا القرار بعد التمديد الأخير لقوّة المطرقة الدولية المكلّفة حماية أكراد العراق في نهاية عام ١٩٩٢.

وقد أوصت لجنة خبراء أتراك زارت منطقة شمال العراق القيادة التركية بالدخول فوراً إلى هناك على الصعد الغذائية والصحية والسكنية، وأنها يجب أن تكسب في إطار الصداقة، المجموعات البشرية المؤلفة من أكراد وتركمان وعرب بالإضافة إلى السماح بتداول العملية التركية في شمال العراق في أواخر أيار ١٩٩٣ بعد سحب بغداد للأوراق النقدية القديمة وطرح أوراق نقدية جديدة.

أما العرب، فكانت سياستهم كالعادة الصمت واللامبالاة. ورغم استمرار الحملات التركية العسكرية في شمال العراق للقضاء على أعضاء حزب العمال الكردستاني PKK وقيامها في الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٤ بغارات جوّية على شمال العراق في ١١ ـ ١٢/ ١/ ١٩٩٤ وعمليات جوّية وبرية واسعة النطاق في النصف الثاني من نيسان ١٩٩٤، فإن هذا العام شهد تغيُّراً كبيراً في سياسة تركيا إزاء العراق يختلف عن موقفها الحازم ضد العراق خلال الحرب.

فبالإضافة إلى رفض الحكومة التركية إعادة السماح للطائرات الغربية ـ الأميركية باستخدام قواعدها لتوجيه ضربات عسكرية للعراق خلال مسألة تحريكه لبعض قوّاته باتجاه الجنوب (شمالي العراق) في تشرين الأول ١٩٩٤ بدأت الأوساط التركية السياسية تطالب برفع الحظر الاقتصادي المفروض على العراق ولا سيما أن هذا الحظر ألحق بتركيا خسائر اقتصادية كبيرة، وذلك على رغم إدراك هذه الأوساط وقناعتها بأن الموقف الأميركي الحازم بإزاء العراق لا

يرتبط حقيقة بمدى الالتزام الأخير بقرارات الأمم المتحدة بقدر ما يرتبط بمسائل أخرى[١].

وضمن هذا التوجه الجديد في السياسة الخارجية التركية باتجاه العراق، تم عام ١٩٩٤ استئناف جزئي للتجارة بين البلدين، كما قام وزراء أتراك خلال عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ بزيارة العراق حيث تم توقيع بروتوكول للتعاون التجاري والصناعي، وتشكيل غرف تجارية مشتركة، فضلاً عن استمرار المباحثات الفنية بين البلدين لإعادة تشغيل أنبوبي نقل وتصدير النفط العراقي عبر تركيا[٢].

وفي ٢٣/٧/ ١٩٩٤، اتفق كل من جلال الطالباني ومسعود البرزاني في باريس بشأن اجتماع لاحق يتم في باريس أيضاً في ١٣/٨/ ١٩٩٤ بغرض (التصديق على مشروع دستور لدولة كردية مستقلة في شمال العراق).

بدورها حذرت وزارة الخارجية التركية من أنها (في حالة إقرار هذا المشروع سيؤدي إلى نهاية كل شيء) وكان المقصود بالعبارة الأخيرة (إنهاء وجود القوة الغربية في تركيا والمخصصة لحماية أكراد العراق) ولا سيما في ظل تصريح وزير خارجية تركيا في ١٢/٩/ ١٩٩٤: «أن الإجراءات التي اتخذتها أنقرة بشأن تنظيم سفر الأجانب إلى شمال العراق عبر بوابة الخابور الحدودية تأتي في إطار إعادة أوضاع المنطقة إلى ما كانت عليه من قبل، وفور إعادة الأوضاع إلى طبيعتها لن تكون هناك حاجة إلى وجود القوات الدولية ـ الغربية المشكلة بعد حرب الخليج لحماية الأكراد في شمال العراق، وتستهدف هذه الإجراءات منع إقامة دولة كردية مستقلة في المنطقة لأن أي حل للمشكلة الكردية يجب أن يكون في إطار احترام وحدة أراضي العراق»[٣].

---

(١) محمد نور الدين: (سياسة تركية جديدة في شمال العراق)، مجلة شؤون تركية، العدد الثامن، صيف ١٩٩٣، ص: ٤١ ـ ٤٢.

(٢) جلال عبد الله معوض: صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية، مصدر سبق ذكره، ص:

(٣) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٤، تحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٩٥)، ص: ١٣٠.

٤ ـ العلاقات السورية ـ التركية ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤:

شكّل حزب العمال الكردستاني PKK والمزاعم التركية بدعم سوريا له، بالإضافة إلى الاجتياحات المتكررة التركية لشمال العراق والتطورات الكردية هناك، بالإضافة إلى مسألة تقاسم مياه نهري دجلة والفرات، والعلاقات التركية ـ الإسرائيلية عوامل التفجير في العلاقات السورية ـ التركية في مطلع التسعينات.

فعلى صعيد المياه، عادت القيادة التركية في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية وأثنائها الدعوة إلى التعاون الإقليمي في مجال المياه في إطار مشروع مياه السلام. ففي ١١ شباط ١٩٩١، رحبت تركيا بعقد (قمة مياه شرق أوسطية) في استانبول في الفترة ٣ ـ ٩ تشرين الثاني ١٩٩١ بمشاركة دول الشرق الأوسط بما فيها الكيان الصهيوني والدول الأوروبية والولايات المتحدة وكندا لمناقشة قضايا الموارد المائية في الشرق الأوسط، ومشروع مياه السلام، وخطة تركيا للتعاون الفني مع سوريا والعراق بشأن (الاستخدام الأمثل لمياه الفرات ودجلة).

ولكن إزاء معارضة سوريا ولبنان مشاركة الكيان الصهيوني في أي مؤتمر حول المياه في تركيا، عاد أوزال ليعلن في ٨ تشرين الأول ١٩٩١ تأجيل هذه القمة المزمع عقدها إلى آذار نيسان ١٩٩٢. لكن هذه القمة لم تنعقد أيضاً، وإنما استُعيض عنها بالمفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة بالمياه في الشرق الأوسط، والتي انعقد اجتماعها الأول في فيينا أيار ١٩٩٢، بمشاركة ٣٨ دولة ومنظمة من تلك المنطقة وخارجها. وهي الدول نفسها التي كانت تركيا تستهدف مشاركتها في تلك القمة عدا سوريا ولبنان والعراق[1].

وقبل هذا بعام، في ١٦/ ٤/ ١٩٩٠. وقّع الجانبان السوري والعراق اتفاقية نصّت على: «أن تكون حصة العراق الممررة له على الحدود السورية ـ العراقية

---

(١) جلال عبد الله معوض: صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية، مصدر سبق ذكره، ص: ١٤٣.

نسبة ثابتة قدرها ٥٨٪ من مياه نهر الفرات، في حين يبقى لسورية ٤٢٪ فقط من تدفّق النهر على الحدود السورية ـ التركية»[١].

وعلى الرغم من أن الجانب التركي قد أبدى مرونة نسبية في المحادثات التركية ـ السورية إذ توصل الجانبان من خلال اجتماع ثنائي، برئاسة نائب رئيس الوزراء السوري سليم ياسين ومحمود يزار وزير الدولة التركية، إلى اتفاق لإقامة سدٍّ مشترك على الفرات في سوريا، على أن تستورد سوريا مقابل ذلك بضائع تركية بقيمة ١٠٠ مليون دولار سنوياً، فإن جميع هذه المباحثات لم تستطع أن تتوصل إلى قرار حول اقتسام مياه نهر دجلة والفرات يرضي جميع الأطراف[٢].

وفي ١٧ نيسان ١٩٩٢، قام وفد رسمي تركي برئاسة وزير الداخلية عصمت سيزغين بزيارة إلى دمشق، وقّع اتفاقية أمنية مع السلطات السورية مؤلفة من ثماني مواد، عدّت في حينها تجديداً لاتفاقية ١٩٨٧، وقد وقّعها عن الجانب السوري اللواء عدنان بدر حسن مدير شعبة الأمن السياسي في وزارة الداخلية، وعن الجانب التركي اللواء أشرف تبليس مدير الحركات في الاستخبارات العسكرية[٣].

ومما جاء في هذه الاتفاقية: «أن الطرفين يدينان الإرهاب أياً كان اتجاهه ومصدره بما في ذلك إرهاب الدول، ويقرران محاربته بصورة مشتركة، واتخاذ التدابير الضرورية لعدم منح مأوى أو ممر للنشاطات الإرهابية الموجهة ضد أحد الطرفين في أراضي الدولتين، وعدم السماح لعناصر المنظمات التي يعلن أحد الطرفين أنها محظورة بالإقامة والمعيشة والمرور والتنظيم والاجتماع وأعمال الدعاية والتدريب. وفي أراضي كل من الدولتين، أبدى الجانب التركي انزعاجه، وبالتفصيل من النشاطات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني، وأفاد الجانب السوري أنه يعتبر هذا الحزب منظمة غير شرعية في سوريا»[٤]

(١) د. طارق المجذوب: العلاقات العربية ـ التركية الراهنة، مصدر سبق ذكره، ص: ٩٧.
(٢) نبيل السمان: حرب المياه من الفرات إلى النيل، مصدر سبق ذكره، ص: ٦٣.
(٣) د. إبراهيم الداقوقي: صورة الأتراك لدى العرب، مصدر سبق ذكره، ص: ٤١.
(٤) وليد رضوان: مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، مصدر سبق ذكره، ص: ١٧٢ ـ ١٧٣.

ومنذ عام ١٩٨٣ وحتى تشرين الأول ١٩٩٢، عقدت اللجنة الفنية الثلاثية السورية ـ التركية ـ العراقية، ستة عشر اجتماعاً، كان آخرها الاجتماع الذي عقد في دمشق في تشرين الأول ١٩٩٢، غير أنها لم تستطع أن تنجز المهمة التي شكِّلت من أجلها، بسبب الخلاف حول القضية المتعلقة بكيفية توزيع المياه واستعمالاتها[١].

ورغم توقيع الاتفاقية الأمنية السورية ـ التركية في نيسان ١٩٩٢، فإن الرئيس التركي الراحل تورغوت أوزال خلال جولة له في مناطق الأناضول المحاذية للحدود مع إيران والعراق وسوريا، عاد يومي ٦ و٧ أيلول ١٩٩٢ لاتهام العراق وسوريا بدعم حزب العمال الكردستاني PKK.

ففي مدينة تطوان التركية قال أوزال: «إن هدف الإرهاب الأساسي هو السدود التي بنيناها على نهر الفرات وغيره. عندما شرعنا ببناء سدّ أتاتورك انطلقت شرارة الإرهاب، فهل يريدون خنقنا وقطع مياهنا؟ إننا لن نمس بسوء، ولا بأي صورة، الناس في سوريا والعراق إنهم يريدون (إضعاف تركيا). وفي مدينة باطمان قال أوزال: «هناك أعداء لا يريدون لنا أن ننمو ونكبر، عندما أنشأنا سد كيبان، قامت قيامة العراق وسوريا ـ وعندما أنشأنا سد أتاتورك خرج العالم العربي ضدنا. لكن الله كان معنا»[٢].

وقد ذكر وزير الدفاع التركي عام ١٩٩٢ أن الحرب مع حزب العمال الكردستاني PKK تكلّف تركيا سنوياً حوالى ١٣ مليار دولار، عدا عن أن محاولة واحدة لاغتيال عبد الله أوجلان تكلفت ٨٠ مليون دولار، رغم أنها أخفقت[٣].

وبعد أن شكّل التحالف الغربي قوة المطرقة لحماية أكراد شمال العراق من

---

(١) د. طارق المجذوب: العلاقات العربية ـ التركية الراهنة، مصدر سبق ذكره، ص: ٧٩ ـ ٨٠.

(٢) محمد نور الدين: (دعوة أوزال للتهجير: هل من سياسة رسمية؟) مجلة شؤون تركية، العدد الثاني، تشرين الأول ١٩٩٢، ص: ١٦.

(٣) درية عوني: (الحلقة النقاشية حول: عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية)، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٢٧)، ١٩٩٨/١، بيروت، ص: ٤٠.

اعتداءات الجيش العراقي، وحظرت طلعات الطيران العراقي شمال خط العرض ٣٦، كما أعلنت المنطقة المحاذية للحدود التركية (منطقة آمنة)، لا يجوز التواجد العسكري العراقي فيها، انتهز أكراد العراق هذه الفرصة لإجراء انتخابات عامة برلمانية، شكل فيها الحزبان الكرديان بزعامة مسعود البرزاني وجلال الطالباني حكومة كردية محلّية برئاسة (نيجرفان البرزاني)، في ٤ تشرين الأول ١٩٩٢، وبذلك تحقّق هاجس تركيا، وخوفها من قيام الغرب بإعادة تنفيذ بنود اتفاقية سيفر لعام ١٩٢٠، التي مزّقها أتاتورك، غير أن وجود تركيا في حلف شمال الأطلسي لم يكن يسمح لها بالدخول بمواجهة مكشوفة مع حلفائها الغربيين الذين ساندوا إقامة الحكومة الكردية في شمال العراق.

هذا الحدث دفعها إلى تنسيق مواقفها مع دول الجوار (سوريا وإيران). فدعت إلى عقد اجتماع ثلاثي لأول مرة في أنقرة في ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٢ حضره كل من: حكمت تشتين وعلي أكبر ولايتي، وفاروق الشرع، وزراء خارجية كل من تركيا وإيران وسوريا على التوالي، اتفق المجتمعون على: ١ ـ معارضة أي تقسيم للعراق والمحافظة على وحدته وسيادته، وبالتالي رفض الفيدرالية (التي تبنَّاها أكراد شمال العراق). ٢ـ إن أي محاولة لتقسيم العراق ستكون له نتائج سلبية وخطيرة على الاستقرار والسلام في المنطقة.

وعلى رغم اتفاق المجتمعين على هذا، إلا أن تبايناً في مواقف الأطراف قد بان حول مسالة (قوة المطرقة) المتواجدة على الأراضي التركية، عندما اعتبر فاروق الشرع وزير الخارجية السوري أن: «بعض آليات العمل في المنطقة تفتح الطريق أمام تقسيم العراق، وبغضّ النظر عما إذا كان واضعو هذه الآلية يهدفون إلى ذلك أم لا، فإننا ضد هذا النمط من الآليات الذي يؤدي إلى التقسيم»[1].

وقد اعتبر جلال الطالباني اجتماع أنقرة الثلاثي بين سوريا وتركيا والعراق تدخُّلاً في الشؤون الداخلية للعراق، داعياً تلك الأطراف إلى الاهتمام بحلّ

---

(١) محمد نور الدين: (تطورات المسألة الكردية في العراق وتركيا)، مجلة شؤون تركية العدد الثالث، تشرين الثاني ١٩٩٢، بيروت، ص: ٢٣.

مسائلها الداخلية هي: وتساءل أي دولة في الشرق الأوسط تأسست من دون موافقة الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا؟ وقال: من يقف معنا نحن معه ومن يقف ضدنا نحن ضده[1].

الأحداث المتلاحقة في شمال العراق، والصراع المكشوف بين حزب العمال الكردستاني PKK والدولة التركية، وعدم التوصل إلى تقاسم لمياه نهري دجلة والفرات، بالإضافة إلى مزاعم تركيا بدعم PKK دفعت برئيس الحكومة التركية في حينها سليمان ديميريل للقيام بزيارة إلى دمشق في كانون الثاني ١٩٩٣، وأثناء اجتماع ديميريل مع المرحوم الرئيس حافظ الأسد، جرى البحث بخصوص الحقوق المائية العربية والتركية بالنسبة إلى مجرى دجلة والفرات.

وقد وعد ديميريل في هذه الزيارة الرئيس الأسد بحلٍّ نهائي لمشكلة تقاسم مياه النهرين قبل نهاية عام ١٩٩٣، بعد أن أكّد على البروتوكول الموقع عام ١٩٨٧ بين تركيا وسوريا، الذي ينصُّ على تدفُّق ماء الفرات على الحدود السورية ـ التركية بحوالى ٥٠٠ م٣ في الثانية، تعادل سنوياً ١٥,٧ مليار م٣، وألزم تركيا بواجب التوزيع النهائي لمياه الفرات[2].

وقد حاولت سوريا، بعد زيارة ديميريل إلى دمشق في كانون الثاني ١٩٩٣، أن تعاود اللجنة الثلاثية اجتماعاتها ولكن دون جدوى، كما كان من المقرر أن يجتمع وزراء خارجية كل من سوريا وتركيا قبل نهاية عام ١٩٩٣، بعد زيارة ديميريل إلى دمشق من العام نفسه، وذلك بناء على الاتفاق الذي تم بين حكومتي البلدين. إلا أن الجانب التركي لم يلبِّ الدعوة إلى هذا الاجتماع[3].

على الرغم من عدم الاتفاق التركي ـ السوري على لقاء ثنائي أو ثلاثي على مستوى وزراء الخارجية فإن لجنة المياه السورية ـ التركية عقدت اجتماعاً لها

(١) محمد نور الدين: (ماذا بعد انتهاء العملية العسكرية التركية في شمال العراق)، مجلة شؤون تركية، العدد الرابع، كانون الأول، ١٩٩٢، بيروت.

(٢) علي جمالو: ثرثرة فوق الفرات: النزاع على الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ٩١.

(٣) د. منيب الرفاعي (مدير الإدارة القانونية في وزارة الخارجية السورية: واقع مشكلة المياه بين سوريا والعراق وتركيا، مجلة صوت فلسطين دمشق، العدد (٢٤٠)، أيار ١٩٩٦، ص: ٢٢.

في ١٧ ـ ٢١ أيار ١٩٩٣ على مستوى الخبراء، وترأس الوفد السوري د. منيب الرفاعي مدير الإدارة القانونية في وزارة الخارجية السورية وضمَّ عدداً من الفنيين، في حين أن الجانب التركي ترأسه وكيل وزارة الخارجية يشار ياقيش. وقد تم الاتفاق في هذا الاجتماع على أن تجتمع اللجنة الفنية المشتركة للمياه الإقليمية، التركية ـ السورية ـ العراقية، في تركيا في الأسبوع الثالث من حزيران العام نفسه، على أرفع المستويات السياسية والفنية لوضع تقرير يتضمن المقترحات الخاصة بشأن قسمة عادلة ومقبولة لمياه نهر الفرات بين البلدان الثلاثة ويرفع التقرير إلى وزراء الخارجية في البلدان الثلاثة قبل نهاية العام الحالي. وقالت مصادر الوفد السوري أن يشار ياقيش أكد خلال اللقاء حلَّ جميع المشاكل المعلقة من طريق الحوار بما في ذلك مشكلة المياه[1].

بعد أقلّ من خمسة أيام على هذا الاجتماع، وفي ١٩٩٣/٥/٢٧، وضع الرئيس التركي سليمان ديميريل حجر الأساس لرابع سدّ تقيمه تركيا على نهر الفرات، لتشديد سيطرتها على المياه في المنطقة، وهو سدّ (بيرجيك)، وهذا السدّ هو أحدث جزء من المشروع الضخم في جنوب شرق الأناضول، ويستغرق بناؤه خمس سنوات ونصف (ينتهي حوالى ١٩٩٩)[2].

وقبلها وفي ٢٤ تموز ١٩٩٢ قال ديميريل: «إن المياه التي تنبع من تركيا هي ملك لتركية والنفط هو ملك البلدان التي ينبع فيها. ونحن لا نقول لهم إننا نريد مشاركتهم نفطهم، كما أننا لا نريد مشاركتهم مياهنا»[3].

وفي صيف عام ١٩٩٣، عادت إلى الأفق ثانيةً بوادر التوتر بين كل من سوريا وتركيا بسبب المياه. وقد ذكرت بعض المعلومات في ١٩٩٣/٧/٢٢ أن سوريا طلبت مؤخراً من تركيا زيادة مقدار المياه المتدفقة في نهر الفرات إلى ٦٦٦م^3/ في الثانية بدلاً من الكمية الحالية البالغة ٥٠٠ م^3/ في الثانية، إلا أن

(١) محمد نور الدين: (الوقائع السياسية) مجلة شؤون تركية، العدد الثامن، صيف ١٩٩٣، ص: ٩٦.
(٢) محمد نور الدين: (الوقائع الاقتصادية)، مجلة شؤون تركية، العدد الثامن، صيف ١٩٩٣، ص: ١٠٤.
(٣) سليمان ديميريل: (مؤتمر صحفي) وكالة أنباء الأناضول، ١٩٩١/٧/٢٤.

الجانب التركي رفض الطلب السوري. وقد أدى ذلك إلى إلغاء اجتماعات المياه المشتركة التي كان من المقرر عقدها في أنقرة في الفترة بين ٢١ ـ ٢٤ حزيران ١٩٩٣ بناء على رغبة سوريا[١].

هذا التصعيد في العلاقات السورية ـ التركية في صيف ١٩٩٣، سبقه في ١٧ آذار ١٩٩٣ مؤتمر صحفي عقده عبد الله أوجلان بحضور جلال الطالباني في بلدة بر إلياس في البقاع اللبناني أعلن جملة إجراءات أهمها وقف إطلاق النار من جانب حزب العمال الكردستاني PKK ولفترة تنتهي في ١٥ نيسان ١٩٩٣.

أحد التفاسير التركية لهذه المبادرة: «أنها جاءت نتيجة لضغوط سورية تهدف إلى تحسين صورتها في العالم ولا سيما الولايات المتحدة خصوصاً في مرحلة تواجه فيها دمشق ضغوطاً غربية خلال المفاوضات مع دمشق. وتسود أوساط الحكومة التركية قناعة أن الرئيس الراحل حافظ الأسد يقف خلف وقف إطلاق نار أوجلان. وأن الرئيس الأسد قال لجلال الطالباني في الأيام التي سبقت مؤتمر عبد الله أوجلان «لم أعد استطيع أن أدعم هذا الأمر، إما أن يتفاهموا مع تركيا أو أن يغادروا إلى شمال العراق».

وذكرت مجلة نقطة تركية الأسبوعية، التي نقلت هذه المعلومات، أن تقريراً للمخابرات التركية عرضه وزير الداخلية عصمت سيزغين أمام جلسة للحكومة التركية، أكّد أن المكانة التي كان يحتلها PKK لدى دمشق لم تعد الآن كما كانت عليه سابقاً، وأن سوريا تبذل وسعها لإخراج عبد الله أوجلان وأتباعه من أراضيها، وتوقّع التقرير أن تستقر عناصر PKK قريباً في شمال العراق»[٢].

وقد ذكرت صحيفة حريات بتاريخ ١٦ تموز ١٩٩٣ «أن القوات المسلّحة التركية قررت في نهاية العام الماضي (١٩٩٢) ضرب معسكرات الأكراد في سهل البقاع اللبناني وكانت تنتظر القرار السياسي الخاص بذلك»، وتنقل الصحيفة عن لسان رئيس الأركان التركي دوغان غوريش: أن القوات المسلّحة

---

(١) محمد نور الدين: (الوقائع السياسية)، مجلة شؤون تركية، العدد التاسع، خريف ١٩٩٣، ص: ٥٩.
(٢) محمد نور الدين: (المسألة الكردية في تركيا: الأمل والخيبات)، مجلة شؤون تركية، العدد الثامن، صيف ١٩٩٣، ص: ٢٧ ـ ٢٩.

أبلغت حينها رئيس الجمهورية تورغوت أوزال ورئيس الحكومة سليمان ديميريل بإمكانية القيام بهذا العمل. وقد وافق على ذلك ـ وبالفعل خصصنا سربي طائرات اف ـ ١٦، وانتظرنا الأوامر، لكن وزارة الخارجية اعترضت في اللحظة الأخيرة، لأن ذلك يخلق مشكلة دولية للدول التي ستمرّ فوقها».

إن مسألة ضرب قواعد حزب العمال الكردستاني PKK في البقاع اللبناني، كانت تتكرر دائماً كخبر صحفي، إلا أنها المرة الأولى التي تذكر على لسان أعلى مسؤول عسكري تركي. وفي هذا السياق ذكرت صحيفة حريات في ١٣ تموز ١٩٩٣: «أن رئاسة الأركان التركية قد تداولت مع شيللر رئيسة الحكومة وأعضاء حكومتها إمكانية تصفية زعماء PKK، وعلى رأسهم عبد الله أوجلان كخيار للحدّ من فعالية الحزب. وفي المقابل أضاف حزب PKK ورقة إضافية إلى معركته مع الدولة التركية، متمثلة بضرب الأهداف السياحية التركية، في انتاليا واستانبول، وخطف العديد من السياح الأجانب وذلك بقصد ضرب القطاع السياحي التركي[1].

وبدءاً من أواخر عام ١٩٩٣ بدأت أجهزة الإعلام التركية تشنُّ هجوماً على سوريا بسبب حزب PKK، وفي ١/١٢/١٩٩٣ ذكرت صحيفة صباح: «أن سوريا على رغم هذه المصالحة (اتفاق ١٩٩٣)، لا تزال تمنح المساعدات وتدرِّب PKK على أراضيها»[2]. في حين كتبت صحيفة جمهوريات مقالاً بعنوان (جاراتنا الشرقيات تهددنا) أن سوريا والعراق وإيران وأرمينية تهدد أمن تركيا بسبب مساعدتها لإرهاب حزب العمال الكردستاني PKK[3].

أما صحيفة حريات فكتبت قائلةً: «إن سوريا تؤيد PKK علناً، ولذلك يجب تضييق الخناق عليها لكي تترك مساعدته»[4].

---

(١) محمد نور الدين: (الفيل التركي والذبابة الكردية)، مجلة شؤون تركية، العدد (٩)، خريف ١٩٩٣، ص: ٢٣ ـ ٣٣.

(٢) صباح: استانبول، ١/٢/١٩٩٣ (المصالحة التاريخية بين سورية وتركيا).

(٣) جمهوريات: أنقرة، ١/٢/١٩٩٣ (جاراتنا الشرقيات تهددنا).

(٤) حريات: أنقرة، ١/١٢/١٩٩٣ (ضيقوا الخناق).

أما صحيفة ميلليات فكتبت تقول: «أعلنت اجتماعات حلف الناتو، أن سوريا والعراق وإيران وليبيا هم الأعداء الحقيقيون لتركيا بسبب تأييدهم للإرهاب وامتلاكهم للأسلحة النووية أو محاولتهم ذلك»[1].

في حين وصف المعلّق لسياسي في صحيفة أورتا دوغو (الشرق الأوسط) زبير قوج العرب بأصحاب (الأيدي اللئيمة) التي تحاول التدخل في شؤون تركيا من خلال «محاولة السعودية وليبيا استثمار الدين الإسلامي لتحطيم تركيا من الداخل في حين أن صدّام حسين يسعى إلى محو تركمان العراق، أما سوريا فإنها تخاف قوة تركيا، ولذلك فإنها تؤيد إرهاب PKK الموجّه ضد تركيا في عداءٍ ظاهر»[2].

وحول مسألة مزاعم تركية بدعم سوري لحزب PKK والتدخل بالشؤون الداخلية التركية تتفق الصحف ذات الميول الإسلامية والقومية واليسارية والعلمانية حول التنديد بالتدخل الأجنبي في شؤون تركيا، وتؤكد حساسية الرأي العام التركي تجاه الأمن القومي التركي والثوابت التركية[3].

في هذا الخصوص كتبت صحيفة (زمان) الإسلامية مقالاً ندّدت فيه بتعاون سوريا مع حزب PKK التركي، رغم إعجابها بشخصية الرئيس الراحل وصموده بوجه الضغوط الأميركية: «إن الزعيم العربي حافظ الأسد عندما أثبت في مباحثاته مع كلينتون (الرئيس الأميركي السابق) أنه الزعيم القوي في المنطقة، فإنه لا يزال يدعو من خلال حزب البعث الحاكم في سوريا، إلى إقامة دولة سوريا الكبرى التي تضمُّ لبنان والأردن وفلسطين وقبرص والأجزاء الجنوبية من تركيا حتى جبال طوروس»[4].

أما صحيفة حريات المقرَّبة من المؤسسة العسكرية التركية فكتبت مقالاً أكدت

---

(١) ميلليات: أنقرة، ١٠/١٢/١٩٩٣ (الجيران الخطيرون).
(٢) زبير قوج: صحيفة أورتا دوغو، استانبول ١٢/١٩٩٣.
(٣) إبراهيم الداقوقي: صورة العرب لدى الأتراك، مصدر سبق ذكره، ص: ١٤٢.
(٤) زمان: استانبول، ٢١/١/١٩٩٤.

فيه «أن سوريا ستبقى مساندة للإرهاب ما دامت تؤيد الإرهاب بأشكاله المختلفة»[١].

أما صحيفة (تركيا) التي يؤدي فيها أتباع الطريقة الصوفية النقشبندية دوراً مهماً فقد نقلت خبراً أكدت فيه «احتمال قيام القوات الجوية التركية بتوجيه ضربة إلى القواعد PKK في منطقة البقاع اللبنانية، مثل الضربة الجوية الموجهة إلى قاعدة (زني) في شمال العراق، إذا لم توقف سوريا مساعداتها المقدمة إلى PKK، وإذا لم يترك PKK معسكراته هناك»[٢].

وصبّ الأميركيون والإسرائيليون الزيت على نار الخلاف الملتهب بين أنقرة ودمشق بسبب حزب PKK. فقد أوردت صحيفة صباح التركية «أنه عندما أجرى القائد الراحل حافظ الأسد مباحثاته مع الرئيس كلينتون في بداية عام ١٩٩٤، أكد كليتون لرئيسة الوزراء التركية حينئذٍ تانسو شيللر، أن الرئيس حافظ الأسد، لم يلتزم بأي شيء في مباحثاته الأخيرة حول PKK وحزب الله اللبناني، ولذلك فربما تسعى سوريا إلى اتخاذ حزب العمال الكردستاني PKK ورقة للضغط ضد تركيا في موضوع المياه»[٣].

أما الإسرائيليون فقد دخلوا على الخط بين أنقرة ودمشق، في عملية واضحة للضغط على سوريا، فأكدت صحيفة (زمان) الإسلامية: «أن إسرائيل تشجع تركيا على عدم تزويد العرب بالماء»[٤].

وكان ينوش بنكال، رئيس مؤسسة طاحال الإسرائيلية للمياه، الذي رافق الرئيس الإسرائيلي وايزمن في زيارته لتركيا قد أكّد رغبة إسرائيل في شراء المياه التركية «لأنها تمثل إنقاذاً لمشكلات إسرائيل المائية خصوصاً بعد إنجاز مشروع

(١) حريات: أنقرة، ٦/١/١٩٩٤ (سوريا ستبقى على قائمة الإرهاب).
(٢) تركيا: أنقرة، ٣٠/١/١٩٩٤ (البقاع هو الهدف الجديد).
(٣) صباح: استانبول، أواخر كانون الثاني/ ١٩٩٤ (الأسد وPKK).
(٤) زمان: استانبول، ٢٤/١/١٩٩٤ (الرئيس الإسرائيلي في أنقرة).

الغاب، الذي سيروي مساحة تماثل ثلاثة أضعاف الأراضي الإسرائيلية»[1]. «لا سيما أن تركيا هي الحليف الطبيعي لإسرائيل في المنطقة»[2].

أحد خبراء السياسة الخارجية التركية، الجنرال غوركان الذي شارك في ندوة العرب والأتراك (حوار مستقبلي) حول سبب تحسُّن العلاقات التركية ـ الإسرائيلية منذ بدايات التسعينات، أجاب ملمِّحاً إلى علاقة حزب PKK والدعم السوري له كسبب مباشر قائلاً «منذ تأسيس تركيا الحديثة حتى عام ١٩٩١، عندما التزمت جانب العرب بخفض التمثيل الديبلوماسي مع إسرائيل إلى أدنى المستويات رعاية لمشاعر العرب، بل إن التمثيل الديبلوماسي التركي ـ الإسرائيلي كان في مستوى القائم بالأعمال حتى عام ١٩٩١، وكون العرب لم يقابلوا نيات تركيا الحسنة تجاههم بالمثل، وموقف سوريا من أعمال منظمة ـ حزب العمال الكردستاني الموجهة ضد تركيا معروفة للجميع»[3].

بالرغم من أن الخوف التركي من حزب PKK قد وحّد كل التيارات السياسية والإعلامية في تركيا وجعلها تهاجم سوريا بسبب مزاعم دعمها لهذا الحزب. إلا أن موقف سوريا الثابت والداعم لحقوق الفلسطينيين من جهة، وكره التيار القومي التركي والإسلامي للكيان الصهيوني ومطامعه في الشرق الأوسط وكذلك لزيارات مسؤولي هذا الكيان في أنقرة، قد جعلت شرائح كبيرة من المجتمع التركي تنظر بإيجابية إلى سوريا.

ففي تعليق لصحيفة زمان على مباحثات الرئيس الراحل حافظ الأسد والرئيس الأميركي السابق كلينتون في بداية عام ١٩٩٤ كتبت بتاريخ ١٩/١/١٩٩٤ مقالة بعنوان (الأسد دافع عن الفلسطينيين باعتبارهم مناضلين يدافعون عن حرية واستقلال بلادهم). وفي ٣٠/١/١٩٩٤ نشرت الصحيفة نفسها رسماً كاريكاتيرياً

---

(١) حريات: أنقرة ٢٩/١/١٩٩٤، مقابلة أجراها عمر بيلكه مع يانوش بعنوان: (أمل إسرائيل في المياه التركية).

(٢) فراتي تيتش: حريات: ٣٠/١/١٩٩٤ (الصداقة وPKK).

(٣) الأهرام: ٢١ حزيران ١٩٩٧، ص/٢٢.

بصور إسرائيل وقد رفعت في يدها اليسرى غصن زيتون وتقوم باليد اليمنى بذبح فلسطين.

أما صحيفة (إيدنيلك) اليسارية، فقد علّقت على الموضوع نفسه، في ١٩/ ١/ ١٩٩٤ بعنوان مثير هو (هل كان جورج واشنطن إرهابياً) قالت فيه: «تساءل عن ذلك حافظ الأسد من كلينتون عندما أكد له أن العرب يدافعون عن استقلالهم ضد إسرائيل مثلما فعل جورج واشنطن ضد إنكلترا»، في اليوم التالي، ٢٠/ ١/ ١٩٩٤ كتبت صحيفة (ميللي غازيته) الإسلامية المقربة من نجم الدين أربكان تعليقاً بعنوان: (الفلسطينيون مناضلون وليسوا إرهابيين)، قالت فيه: «إن هذا هو الرد الذي أجاب به الأسد على تساؤل كلينتون عن الإرهاب الموجَّه ضد إسرائيل».

صحيفة القوميين الأتراك المتشددة (أورتا دوغو) كتب فيها محمد بولوط مقالاً بعنوان (كلاب حراسة)، بتاريخ ١٥/ ١/ ١٩٩٤ قال فيه: «بالأمس استطاع اليهود تقويض أركان الدولة العثمانية من خلال إنكلترا وفرنسا، وتعمل الصهيونية اليوم للغرض نفسه وبالأدوات نفسها لتقويض أركان تركيا الحديثة».

صحافة التيار العلماني شاركت في بداية حقبة التسعينات في حملة الكراهية ضد العرب عموماً وسوريا خصوصاً، فتحت زعم تدخُّل العرب بالشؤون الداخلية التركية من خلال دعمهم للتيار الإسلامي الذي يقوده نجم الدين أربكان، فقد قام الرسام الكاريكاتيري المعروف تورهان سلجوق برسم صورة كاريكاتيرية لنجم الدين أربكان، وهو يرتدي الملابس العربية مع الكوفية والعقال وقد رفع يديه للشهادة والصلاة وهو يقول: إن الأحزاب التركية كلها أحزاب تقليدية كلاسيكية تقلد الأجانب[1]. في إشارة واضحة للإيحاء بوجود علاقة بينه وبين العرب.

بالإضافة إلى مسألة تقاسم مياه نهري دجلة والفرات، يبقى لواء اسكندرون الحاضر الغائب في العلاقات السورية ـ التركية دائماً، فعندما نشرت صحيفة

---

(١) ميلليات: أنقرة، ١٠/ ٢/ ١٩٩٤.

زمان التركية خبر توزيع خارطة سوريا في لندن تضم لواء الاسكندرون[1]. ردَّ ألب إرسلان توركيش زعيم الحركة القومية الفاشي على ذلك بعنف لدى افتتاحه المركز الثقافي التركي في باريس قائلاً: «إن تركيا محوطة من جميع جهاتها بالأعداء ولكننا نؤكد من هنا، أننا سنمزق من يسعى إلى تقسيم تركيا أو يطمع فيها»[2].

وبدءاً من سنة ١٩٩٠، أصبح السياسيون الأتراك يتهمون سوريا علانية بالضلوع في محاولة زعزعة الاستقرار الداخل لتركيا وبدأوا بوصفها دولة أجنبية تساعد الأكراد الأتراك[3].

ورغم هذا فقد قامت لجنة الأمن القومي التركي بإقرار تدريس اللغة العربية كلغة اختيارية في المدارس التركية المتوسطة إلى جانب اللغات الروسية واليابانية والإيطالية والإسبانية منذ أيار ١٩٩٢، وقد تم تنفيذ هذا القانون اعتباراً من السنة الدراسية ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥[4].

---

(١) زمان: استانبول ١٧/١٢/١٩٩٣.
(٢) تركيا: أنقرة، ١/٢/١٩٩٤.
(٣) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ٦٧.
(٤) إبراهيم الداقوقي: صورة العرب لدى الأتراك، مصدر سبق ذكره، ص: ١٦٣.

الفصل السابع

الاجتياحات التركية لشمال العراق والتحالف التركي ـ الإسرائيلي وتأثيرهما في العلاقات التركية ـ العربية ١٩٩٤ ـ ١٩٩٧

١ ـ تركيا وتطورات الوضع الداخلي ١٩٩٤ ـ ١٩٩٧

٢ ـ تركيا والاجتياحات المتكررة لشمال العراق

٣ ـ التحالف التركي ـ الإسرائيلي

٤ ـ العلاقات السورية ـ التركية ١٩٩٤ ـ ١٩٩٧

١ ـ تركيا وتطورات الوضع الداخلي وحزب PKK منذ ١٩٩٤ ـ ١٩٩٧

ظلت حكومة تانسو شيللر زعيمة حزب الطريق القويم في الحكم حتى ٢٠/ ٩/ ١٩٩٥، عندما انهارت إثر انسحاب حزب الشعب الجمهوري (CHP) بسبب احتجاجه على إخفاقها في مواجهة القضايا الاقتصادية، وطالب بإجراء انتخابات عامة مبكرة قبل موعدها المقرر في تشرين الثاني ١٩٩٦، وهو ما رفضته تانسو شيللر فيما دعا حزب الوطن الأم بدوره إلى إجراء انتخابات مبكرة، وواكب ذلك استمرار مظاهرات أكثر من ٢٠٠ ألف عامل تركي للمطالبة برفع الأجور، وهذه المظاهرات أدت دوراً كبيراً في إسقاط الحكومة[١].

وفي ٢٧/ ١٠/ ١٩٩٥، وافق البرلمان التركي على مشروع تقدَّم به حزبا الطريق الصحيح DYP وحزب الشعب الجمهوري «الذي جاء إلى الحكم شريكاً لحزب الطريق القويم إثر اندماج حزب SHP الشعبي الاجتماعي الديمقراطي برئاسة مراد قارايا لشين مع حزب الشعب الجمهوري CHP في شباط ١٩٩٥ برئاسة دنيز بايكال» بشأن إجراء انتخابات عامة مبكرة[٢] في ٢٤/ ١٢/ ١٩٩٥.

انتهت انتخابات ٢٤/ ١٢/ ١٩٩٥ البرلمانية في تركيا إلى إثارة أزمة حادة كونها انتهت إلى نتائج غير حاسمة، حيث لم ينل أي حزب فيها الأغلبية الكفيلة بتشكيل حكومة بمفرده، إذ إن حزب الرفاه الإسلامي برئاسة نجم الدين أربكان حصل على ١٥٨ مقعداً، من مجموع مقاعد البرلمان البالغة ٥٥٠، في حين أن كلاً من حزب الطريق القويم برئاسة تانسو شيللر حصل على ١٣٥ مقعداً، وحزب الوطن الأم برئاسة مسعود يلماظ على ١٣٢ مقعداً، أما حزب اليسار الديمقراطي برئاسة بولنت أجاويد فلم يحصل سوى على ٧٦ مقعداً[٣].

وحاول أربكان إقناع مسعود يلماظ بالاشتراك معه في تشكيل حكومة ائتلافية

(١) صحيفة الأهرام: القاهرة، ٢٧/ ٩/ ١٩٩٥.
(٢) صحيفة الأهرام: القاهرة، ٢٨/ ١٠/ ١٩٩٥.
(٣) صحيفة الأهرام: القاهرة، ٢٥/ ١٢/ ١٩٩٥، ص: ٥.

من حزبيهما، وخصوصاً في ظل وجود عدد غير قليل من أعضاء الوطن الأم من ذوي الاتجاهات الإسلامية والمؤيدة لمشاركة الرفاه في الحكم، بيد أن أربكان أخفق في هذه المحاولة منذ تكليفه بتشكيل الحكومة الجديدة في ١٩٩٦/١/٩ وحتى تخلّيه عن هذا التكليف بعد استبعاد مسعود يلماظ في ١٩٩٦/١/١٨ أي إمكان للائتلاف مع الرفاه[١].

كما أخفقت محاولة مسعود يلماظ للائتلاف بين حزب الوطن الأم وحزب الرفاه في شباط ١٩٩٦ إبان تكليفه بتشكيل الحكومة، وفي ١٩٩٦/٢/٢٤ أعلن يلماظ فشل هذه المحاولة[٢].

وفي ١٩٩٦/٣/٣، أعلنت تانسو شيللر زعيمة حزب الطريق القويم أنها «قدمت تنازلات لتشكيل الحكومة الإئتلافية مع حزب الوطن الأم من أجل قطع الطريق أمام وصول حزب الرفاه الإسلامي إلى السلطة»[٣].

وقد جاء إعلان تشكيل حكومة ائتلافية بين حزب الوطن الأم بزعامة مسعود يلماظ وحزب الطريق القويم برئاسة تانسو شيللر في ١٩٩٦/٣/٣ بوضعه مخرجاً مؤقتاً من أزمة سياسية طويلة أفرزتها النتائج غير الحاسمة في انتخابات ١٩٩٥، وسبباً لحرمان نجم الدين أربكان من المشاركة في الحكم، رغم حصول حزبه على أكبر عدد من مقاعد البرلمان في هذه الانتخابات[٤].

وقد حصلت حكومة مسعود يلماظ على ثقة البرلمان في ١٩٩٦/٣/١٢، لكن هذه الحكومة لم تعمّر طويلاً، إذ اضطر لتقديم استقالة حكومته إلى الرئيس سليمان ديميريل في ١٩٩٦/٦/٦، أي بعد أقل من ثلاثة أشهر فقط من تشكيلها، لتجنيب الحكومة اقتراح الثقة الذي كان من المقرر أن يجريه البرلمان في اليوم التالي[٥].

---

(١) صحيفة الأهرام، ١٩٩٦/١/٨، ص: ٦ و١٩٩٦/١/١٩، ص: ٤

(٢) الأهرام: ١٩٩٦/١١/٢٥، ص: ٤.

(٣) الأهرام: ١٩٩٦/٣/٤، ص: ٤.

(٤) جلال عبد الله معوض: صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية، مصدر سبق ذكره، ص: ٦٠.

(٥) الأهرام: ١٩٩٦/٣/١٣، ص: ٤ و١٩٩٦/٧/٦، ص: ٤.

عقب استقالة حكومة يلماظ الائتلافية في ١٩٩٦/٦/٦، أعرب أربكان بعد اجتماعه مع الرئيس سليمان ديميريل، في اليوم التالي عن ثقته بتشكيل الحكومة القادمة، رغم ما تردد في تركيا آنذاك بأن زيارة الجنرال إسماعيل حقي قرضاي رئيس الأركان التركي إلى الرئيس ديميريل إثر استقالة يلماظ، كانت تحمل رسالة واحدة: (منع الإسلاميين من الوصول إلى السلطة)[1].

ونال نجم الدين أربكان بالفعل تكليف الحكومة الجديدة في ١٩٩٦/٦/٧، وأجرى لهذا الغرض مشاورات مع قادة الأحزاب اليمينية واليسارية، وانتهى به الأمر بعد مباحثات مطوّلة مع تانسو شيللر إلى إعلان اتفاق حزبيهما في ٦/٢٩/ ١٩٩٦ على تشكيل حكومي على أساس تولّي نجم الدين أربكان رئاسة الحكومة لمدة عامين حتى حزيران ١٩٩٨، وتعقبه في العامين التاليين تانسو شيللر التي تتولى في الفترة الأولى أيضاً منصب نائب رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية[2].

شكّل اجتماع مجلس الأمن القومي التركي الخاضع لهيمنة العسكريين في ٢٨ شباط ١٩٩٧ قمة الصراع بين الجيش وحزب الرفاه، حيث عبّر العسكر فيه عن (إحباطهم المتزايد خلال ثمانية أشهر في ظل حكومة الرفاه الائتلافية باعتبارها سلسلة انتكاسات للجمهورية العلمانية، وقدموا لأربكان ١٨ مطلباً واجبة التنفيذ منها:

فرض قيود على الدعم المالي الخارجي لحزب الرفاه وخصوصاً عبر شبكته المنظور القومي (Mili Gorus) الناشطة في ألمانية بين العمال الأتراك، وإغلاق المدارس الدينية الرسمية، وزيارة فترة التعليم العلماني الإلزامي من ٥ ـ ٨، ما يعني توجيه ضربة شديدة إلى مدارسة الأئمة والخطباء التي يبلغ عددها ٥٥٠ مدرسة تضم نصف مليون طالب، وحظر توظيف المنقولين من الخدمة العسكرية لنشاطهم وارتباطاتهم الإسلامية في الأجهزة الحكومية، وإقالة أكثر من ١٦٠ ضابطاً من الجيش من ذوي الاتجاهات الإسلامية، والالتزام الكامل والمطلق

(١) الأهرام: ١٩٩٦/٦/٨، ص: ٤.
(٢) صحيفة الجمهورية، القاهرة، ١٩٩٦/٦/٣٠، ص: ٢.

بالمادة (١٧٤) من الدستور المتضمن المبادىء الأساسية للجمهورية العلمانية، وحلّ أي جماعة إسلامية مسلّحة غير رسمية، وتسجيل الأسلحة النارية كافة[١].

ورغم أن أربكان قد رفض في البداية هذه المطالب، مؤكداً «أن السياسات الحكومية توضع في البرلمان وليس في مجلس الأمن القومي»، فإنه اضطر بضغوط من العسكريين إلى التوقيع في ١٩٩٧/٣/٥ على خطة بتنفيذ هذه المطالب، وأشار آنذاك إلى أن «الرفاه ليس في حالة صراع مع العسكريين»[٢].

بعد ضغوط مجلس الأمن القومي التركي في ١٩٩٧/٢/٢٨، جاءت ضغوط الأحزاب السياسية، ففي ١٩٩٧/٤/٢٩، قام بولنت أجاويد زعيم حزب اليسار الديمقراطي باتصالات مع باقي قادة الأحزاب السياسية وعلى رأسهم مسعود يلماظ الذي وجّه نداء إلى جميع الأحزاب ما عدا الرفاه، من أجل إجراء مباحثات لتشكيل حكومة بديلة[٣].

ولم تكتفِ الأحزاب السياسية العلمانية بمحاولاتها السياسية إسقاط حكومة أربكان عبر محاولات عديدة لحجب الثقة عنها في البرلمان من طريق تقديم مذكرات بتوجيه اللوم إليها[٤]، بل رحّبت ببيان مجلس الأمن القومي التركي الصادر في ١٩٩٧/٢/٢٨، وما فرضه من مطالب على أربكان، واعتبرت «أن الديمقراطية ربحت في هذا الاجتماع من حيث إجبار أربكان على التراجع عن تحركات رجعية تستهدف النيل من النظام الديمقراطي العلماني القائم وتهيئة الأوضاع لإقامة نظام غير عصري»[٥].

ولم تكتفِ الأحزاب السياسية التركية العلمانية بالترحيب ببيان مجلس الأمن القومي التركي، بل راح بولنت أجاويد زعيم حزب اليسار الديمقراطي يحرّض

---

(١) Economic Intelligence Unit (EIV), Turkey (Country Report, 2nd quarter, 1997), p.11.

(٢) المصدر نفسه

(٣) صحيفة الحياة اللندنية: لندن، ١٩٩٧/٤/٣٠، ص: ١ و٦.

(٤) فهمي هويدي: (الحكومة الخفيّة في تركيا)، الأهرام، ١٩٩٥/٥/٢٠، ص: ١١.

(٥) فهمي هويدي: (فضيحة العلمانية في تركيا)، الأهرام، ١٩٩٧/٣/١١، ص: ١١.

الجيش التركي على انقلاب ضد حزب الرفاه، إذ دعا في ١٩٩٧/٤/٢٥ إلى إقالة حكومة أربكان واستبدالها بمجلس الأمن القومي التركي، وجاءت هذه الدعوة في إطار مماطلة أربكان في تنفيذ مطالب الجيش واستقالة وزيري الصناعة والتجارة والصحة من الحكومة، وتهديد قائد قوات الدرك في الأناضول بأنه يحارب الرفاه كما حارب حزب العمال الكردي[١].

بعد تقديم أربكان استقالة حكومته في ١٨ حزيران ١٩٩٧، نال مسعود يلماظ تكليف الرئيس سليمان ديميريل تشكيل الحكومة الجديدة في ١٩٩٧/٦/٢٠، وقد شكَّل حكومته في ١٩٩٧/٦/٢٩ بالائتلاف مع حزب اليسار الديمقراطي بزعامة بولنت أجاويد الذي أصبح نائباً لرئيس الوزراء، ونائبه في الحزب إسماعيل جيم وزيراً للخارجية، وكذلك مع حزب تركيا الديمقراطية (DTP) بزعامة حسام الدين سيندروك، الذي لم يدخل الحكومة شخصياً، رغم حصول حزبه على خمس حقائب وزارية منها: نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع (عصمت سيزغين)[٢].

ظلت حكومة مسعود يلماظ الائتلافية حتى ١٩٩٨/١١/٢٥، حين استقالت بسبب اتهام رئيسها (بإقامة علاقات مع المافيا) وبقيت تركيا بدون حكومة مدة (٤٧) يوماً، رغم محاولتين فاشلتين لبولنت أجاويد زعيم حزب اليسار الديمقراطي، الذي تمكن أخيراً في ١٩٩٩/١/١١ من تشكيل حكومة جديدة مهمتها الأساسية التحضير لإجراء الانتخابات البرلمانية المبكرة في ١٨ نيسان ١٩٩٩[٣].

وقد شكَّلت الاجتياحات المتكررة للجيش التركي شمال العراق في أعوام ١٩٩٥ و١٩٩٦ و١٩٩٧، بالإضافة إلى استضافة تركيا لقوّات (المطرقة الغربية) على أراضيها، العامل الرئيسي في توتير العلاقات التركية ـ العراقية خصوصاً، والتركية ـ العربية عموماً.

---

(١) رضا هلال: (التانجو الأخير لأربكان)، الأهرام، ١٩٩٧/٤/٣٠، ص: ٤.

(٢) صحيفة الحياة: ١٩٩٧/٦/٢٢، ص: ٨ و١٩٩٧/٧/١، ص٦.

(٣) وليد رضوان: تركيا بين العلمانية والإسلام في النصف الثاني من القرن العشرين، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ط١، ٢٠٠٥.

٢ ـ تركيا والاجتياحات المتكررة لشمال العراق:

بعد عملية (فولاذ) التي استغرقت قرابة شهرين من ٢١ آذار ـ ٣ أيار ١٩٩٥، وشارك فيها أكثر من ٣٠ ألف جندي تركي توغَّلوا أكثر من ٤٠كم داخل شمال العراق، وفي مساحة قدرها ٢٥٠ كم٢، لشنِّ هجمات برية وجوية ضد ما وصف بـ (قواعد متمردي حزب العمال الكردي) وامتدت في سابقة هي الأولى من نوعها إلى الحدود القريبة مع سوريا في ١٩٩٥/٣/٢٧، وأسفرت منذ شنِّها وحتى ١٩٩٥/٤/٣ عن مصرع ١٧٢ من متمردي PKK مقابل ١٤ جندياً تركياً، وأدت إلى نزوح ١٥ ألفاً من الأكراد العراقيين عن قراهم القريبة من الحدود مع تركيا إلى مناطق أكثر أمناً (معسكرات المفوضية العامة للاجئين التابعة للأمم المتحدة)، ونزح أيضاً إلى هذه المناطق عدة مئات من الأكراد الأتراك[1].

وقبل يوم واحد من انسحاب القوات التركية من شمال العراق، بعد إتمام هذه العملية طالب الرئيس سليمان ديميريل في ١٩٩٥/٥/٣ بـ «إعادة ترسيم الحدود بين تركيا والعراق لاسترداد إقليم الموصل الذي كانت تركيا قد اضطرت للتنازل عنه لصالح العراق، بحيث أن حدود تركيا يجب أن تنتهي حتى نهاية خط نفط الموصل ـ كركوك، وهذا مطلوب أيضاً لمنع تسلُّل متمردي حزب PKK عبر الحدود الحالية»[2].

إن العمليات العسكرية التركية المتكررة في شمال العراق، من وجهة النظر التركية هي عمليات مشروعة ودفاعية ضد الهجمات الإرهابية لحزب العمال الكردي PKK لتعقُّب عناصره وتدمير قواعده في شمال العراق.

ففي ١٩٩٥/٣/٢٩، أعلن الرئيس التركي في حينها سليمان ديميريل: «أن القوات التركية لم تذهب (إلى شمال العراق) بغرض الاستجمام في المنطقة بل

(١) جلال عبد الله معوض: صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية، مصدر سبق ذكره، ص: ٤٦.

(٢) نشرة أنباء بالعربية لإذاعة مونت كارلو، الساعة السادسة صباحاً بتوقيت غرينتش، يوم ١٩٩٥/٥/٣.

لأداء مهمة. وستعود فور الانتهاء من هذه المهمة، والتي قد تستغرق عدة أسابيع أو سنة»[1].

أما رئيسة الوزراء التركي في حينها تانسو شيللر فقد أعلنت في ٢٥/٣/١٩٩٥ «أن العملية العسكرية التي يقوم بها الجيش التركي في شمال العراق ضد المتمردين الأكراد أعضاء حزب العمال الكردي PKK مجرد دفاع عن النفس وستكلل بالنجاح وستفيد العالم كله»[2].

والهدف المعلن لهذه العمليات لا ينفي، بحسب وجهة أحد المختصين بالشؤون التركية من وجود أهداف أخرى لها، منها ما يمكن تسميته بالرغبة في استعراض القوة، من جانب تركيا وقيادتها ومؤسستها العسكرية إزاء العراق وتأكيد اختلال توازن القوى لصالحها بعدما لحق بقدرات العراق التقنية والعسكرية من تدمير أو تحجيم بسبب الحرب وقرارات مجلس الأمن الدولي بشأن شروط وقفها[3].

وضمن هذا التوجه، صرَّحت تانسو شيللر، في ٢٨/٣/١٩٩٥، وبعد أسبوع من بدء عملية فولاذ في شمال العراق: أن دخول القوات التركية إلى شمال العراق «لا يعني انتهاكاً لسيادة العراق، لأن المنطقة لم تعد ملكاً لأحد»[4].

في ٦/٥/١٩٩٦، اخترقت القوات التركية وطائراتها الحربية الأراضي العراقية بحجة مطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني التركي PKK، بل إنها نفذت عمليتين في مناطق شمال العراق خلال شهر حزيران ١٩٩٦، فتوغلت قواتها في الأولى ٧كم داخل العراق، في ١٥/٦/١٩٩٦، واجتاحت في الثانية في ٢٧

---

(١) نشرة أنباء بالعربية لإذاعة مونت كارلو، الساعة السادسة صباحاً بتوقيت غرينتش، يوم ٣٠/٣/١٩٩٥.

(٢) الأهرام: القاهرة، ٢٦/٣/١٩٩٥، ص: ٩.

(٣) جلال عبد الله معوض: صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية، مصدر سبق ذكره، ص: ٤٤.

(٤) من مقابلة أجرتها هيئة الإذاعة البريطانية مع تانسو شيللر في ٢٨/٣/١٩٩٥، وبثتها عقب نشرتها الإخبارية بالعربية، الساعة السادسة صباحاً بتوقيت غرينتش في اليوم التالي.

حزيران باستخدام ١٢ كتيبة من قواتها الخاصة، وخلال الفترة من آب ١٩٩١ وحتى تموز ١٩٩٦ قامت بـ ١٤ غارة جوية و٨ غزوات برّية لهذه المناطق[(١)].

ورداً على مساعدة القوات العراقية للحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البرزاني في طرد مقاتلي (الاتحاد الوطني الكردستاني) بقيادة جلال الطالباني من أربيل، قامت الولايات المتحدة بشنّ هجومين وأطلقت خلالهما ٤٤ صاروخاً على أهداف ومنشآت في جنوب العراق في ٣ و٤ أيلول ١٩٩٦، في ما أسمته بضرب الصحراء، كما قامت بتوسيع منطقة (الحظر الجوي) في الجنوب العراقي إلى خط ٣٣ لتقترب من ضواحي بغداد الجنوبية بحجة (منع العراق من تهديد جيرانه) وأصبحت منطقتا الحظر الجوّي في الشمال والجنوب تغطيان ٦٠٪ من مساحة العراق[(٢)].

وجاء الموقف التركي من التهديد الأميركي بضرب العراق من قاعدة أنجيرليك التركية على لسان تانسو شيللر وزيرة الخارجية في ١٩٩٦/٩/١٦ قائلة: «أن تركيا ترفض السماح للولايات المتحدة باستخدام قاعدة أنجيرليك لشنّ غارات على العراق»[(٣)]. أما الرئيس ديميريل فقد صرَّح قائلاً في ١٨/٩/ ١٩٩٦: «أن تركيا لن تسمح باستخدام قواعدها الجوية لتوجيه ضربة أمريكية أخرى ضد العراق وأن تركيا لا ترغب في التورط في الوضع الحالي مع العراق»[(٤)].

خلال هذه الفترة كانت الحكومة التركية يرأسها الإسلامي نجم الدين أربكان، وهي حكومة ترغب في إقامة علاقات جيدة مع العالم العربي والإسلامي، من هنا جاء تنديد شوكت قازان (من حزب الرفاه) وزير العدل التركي في ١٩٩٦/٩/٦ بالضربة الأميركية للعراق باعتبارها «عملية مخالفة

(١) أحمد ناجي قمحة: (المشكلة الكردية)، الأهرام ١٩٩٦/٩/١٣، ص: ٤.
(٢) طه المجذوب: (الأزمة العراقية بين المسؤولية الكردية والضربة الأميركية)، صحيفة الأهرام: ١٧/٩/ ١٩٩٦، ص: ٦.
(٣) الأهرام: ١٩٩٦/٩/١٧، ص: ١.
(٤) الأهرام: ١٩٩٦/٩/١٩، ص: ١.

للمبادىء والأعراف الدولية، لأنه لا يحقُّ لأيّ دولة أن تتصرف على هذا النحو دون الحصول على موافقة مجلس الأمن الدولي، وجاءت هذه العملية كمجرّد تنفيذ لقرار شخصي للرئيس الأميركي وتأكيده على أننا سنطوّر علاقاتنا مع دول المنطقة، وإشارته إلى توقيع اتفاق بين تركيا والعراق يهدف إلى توطيد العلاقات بين البلدين»[1].

هذه المواقف التركية الرافضة للضربات الأميركية للعراق من جهة، والتأييد الضمني لدخول القوات العراقية إلى شمال العراق لمساعدة حزب مسعود البرزاني ضد قوات جلال الطالباني من جهة أخرى، تفسرها صحيفة نيويورك تايمز التي نسبت إلى تشيللر قولها في مقابلة معها في ١٩٩٦/٩/٢١: «أرسلنا وفداً إلى الرئيس العراقي لنقول له إنه إذا كان يمكنه فرض سلطته المركزية (في شمال العراق) فنحن موافقون، وستلغي أنقرة خططها لإقامة منطقة أمنية داخل العراق إذا ما اتخذ خطوات ضد حزب العمال الكردستاني الذي يشنُّ هجمات على أراضي تركيا انطلاقاً من شمال العراق، ولا نزال نتحد معه، ونحن مهتمون بمعرفة ما يستطيع عمله وما هو مستعد لفعله، فإذا استطاع أن ينشيء قدراً من السلطة (في شمال العراق)، ينهي تسلُّل الإرهابيين، سيلائمنا ذلك»[2].

ورغم الاتفاق الضمني بين حكومة أربكان ونظام صدّام حسين على دخول قواته شمال العراق لمساعدة قوات مسعود البرزاني، ورغم نفي تانسو شيللر لهذا الاتفاق في اليوم التالي لحديثها مع صحيفة نيويورك تايمز أي في ٩/٢٢/ ١٩٩٦[3]. إلا أن تركيا، وخصوصاً وزارة الخارجية التي تقودها تانسو شيللر والمؤسسة العسكرية ظلتا على تنسيق كامل مع الولايات المتحدة. ففي ٩/١١/ ١٩٩٦ كشفت صحيفة حريات التركية النقاب عن «وجود جيش أمريكي مكوّن من ألفي شخص في شمال العراق كانوا يتظاهرون بالعمل في أعمال الترجمة والإرشاد السياحي وغيرها، ولم يتم اكتشافه إلا بعد أن طلبت الإدارة الأميركية

---

(١) الأهرام: ١٩٩٦/٩/٧، ص: ٩.
(٢) الحياة: لندن، ١٩٩٦/٩/٢٣، ص: ٦.
(٣) الحياة: لندن، ١٩٩٦/٩/٢٣، ص/ ٦.

من أنقرة استضافتهم مؤقتاً عقب اقتحام قوات مسعود البرزاني زاخو المقر السابق لقوّات المطرقة وكان هذا الجيش قد واجه خطر الإبادة من جانب القوات العراقية، ولذلك سارعت الخارجية الأميركية بتقديم طلب لاستضافتهم في تركيا لحين ترحيلهم إلى الولايات المتحدة»[1].

وبضغط من الولايات المتحدة الأميركية لمنع تقارب عراقي - تركي، صرّحت تانسو شيللر وزيرة الخارجية التركية في ١٩٩٦/٩/٢٢: «إننا نفضل أن تقوم قوات مسعود البرزاني بإبعاد الإرهابيين عن شمال العراق، وتركيا مستعدة لمعاونته في هذا المجال»[2]، مستفيدة من العلاقة ذات الطبيعة الصراعية التي تجمع حزب مسعود البرزاني وحزب PKK للسيطرة على المنطقة الواقعة قرب الحدود السورية - التركية - العراقية، ووجود ٣٥ ألف مقاتل في جبال كردستان في المناطق الحساسة على حدود روسيا وأرمينيا وإيران والعراق وسوريا[3].

في عهد حكومة أربكان في ١٩٩٦/٩/٤، اقترحت تانسو شيللر إنشاء منطقة أمنية عازلة في شمال العراق لحماية تركيا من قوات PKK المتواجدة هناك، وعلى الرغم من أن هذه المنطقة العازلة، سيراوح عمقها ما بين ٥ - ٢٠كم داخل شمال العراق على امتداد الحدود مع تركيا، كان يعني اقتطاع تركيا جزءاً من أراضي العراق وتهديد سيادته ووحدة أراضيه، فإن الموقف التركي الرسمي ذهب إلى القول بعدم تعارض هذه الخطة مع التزام تركيا بوحدة العراق، فقد ذكر يشار ياقيش سفير تركيا في مصر في ١٩٩٦/٩/٨: «أن حكومته من أحرص الدول على وحدة وسلامة أراضي العراق واستقلاله السياسي، وأن قيام أي كيان كردي في شمال العراق يُعد خطراً يهدد وحدة تركيا وسلامتها. وأن حكومته اتصلت بالحكومة العراقية طالبة منها القيام بمنع التسلل عبر الأراضي العراقية إلى تركيا، بيد أنها أبلغت تركيا بأنها لا تستطيع القيام بذلك. وفي ضوء غياب السلطة المركزية العراقية في شمال العراق، اضطرت تركيا إلى

(١) صحيفة حريات: أنقرة، ١٩٩٦/٩/١١.
(٢) الحياة: لندن، ١٩٩٦/٩/٢٣، ص: ٦.
(٣) مجلة المصور: القاهرة، ١٣ أيلول/ ١٩٩٦، ص: ٢٥، لقاء أجرته درية عوني مع عبد الله أوجلان.

اتخاذ إجراء معيَّن بإعلان منطقة خطورة مؤقتة في هذا الإقليم. وهي منطقة ليست عازلة لأنه لن يكون هناك وجود تركي دائم، ولكن ستكون هناك طلعات استطلاعية لجمع المعلومات وتوجيه ضربات وقائية إلى خطط حزب PKK الرامية إلى شنّ عمليات إرهابية ضد تركيا»[1].

من الواضح أن فكرة المنطقة العازلة في شمال العراق جاءت نتيجة زيادة التنسيق العسكري والاستراتيجي بين تركيا والكيان الصهيوني، واستفادة تركيا من الخبرات الإسرائيلية في هذا المجال في ضوء وجود منطقة عازلة إسرائيلية في جنوب لبنان من جهة، ومن جهة أخرى ارتباط الكيان الصهيوني بعلاقات جيدة بعدد من الفصائل الكردية في المنطقة وخصوصاً العراقية منها، وشرعت في التدخل بكثافة شديدة في شمال العراق والاشتراك في مخططات تغيير معالمه فور نهاية حرب الخليج الثانية.

وبخصوص هذه الناحية، ذكر إسحاق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق في مقابلة مع صحيفة هآرتس في ١٩٩٦/٩/٢: «أن حكومته أجرت اتصالات مع مختلف الفصائل الكردية بعد حرب عام ١٩٩١ بهدف تعزيز المكتسبات الاستراتيجية الإسرائيلية من الحرب عن طريق دعم إنشاء منطقة كردية آمنة في شمال العراق، «وقد واصلت هذه الاتصالات حكومة خلفه العمالية برئاسة إسحاق رابين»، وقد تلقَّينا الضوء الأخضر من الولايات المتحدة لإجراء هذه الاتصالات للإبقاء على العلاقات مع المنظمات الكردية ومحاولة تذليل الخلافات بينها»[2].

وباستثناء تأييد واشنطن وتل أبيب ضمناً لخطة تركيا بإقامة منطقة أمنية عازلة في شمال العراق واجهت هذه الخطة معارضة قوية على الصعد العربية والإقليمية والدولية كافة، ما يفسر، ضمن عوامل أخرى، تراجع تركيا عنها[3].

---

(١) الأهرام: ١٩٩٦/٩/٩، ص: ٩.

(٢) الأهرام: ١٩٩٦/٩/٣، ص: ٩ و١٩٩٦/٩/١٠، ص: ١٠.

(٣) جلال عبد الله معوض: صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية، مصدر سبق ذكره، ص: ١٦٧.

وقد صدرت أكثر ردود الفعل العربية وضوحاً في هذا الخصوص من جانب العراق ومصر وسوريا، إذ أعلن رئيس لجنة الثقافة والإعلام بالبرلمان العراقي في ١٩٩٦/٩/٨ أن العراق سيتخذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع تركيا من إقامة هذه المنطقة الأمنية في حدوده الشمالية، ولاسيما أن الولايات المتحدة هي التي دفعت تركيا إلى إنشاء هذه المنطقة[١].

كما أكّد الرئيس حسني مبارك لدى اتصال هاتفي مع نظيره التركي في ٩/٩/ ١٩٩٦ «إصرار مصر وحرصها على وحدة العراق واحترام سيادته على كامل ترابه الوطني، وأنه إذا أرادت تركيا إقامة شريط أمنيَ فليكن هذا داخل أراضيها»[٢].

أما في سوريا، فقد عبّرت صحيفة البعث الناطقة باسم الحزب الحاكم في ١٩٩٦/٩/٩ بإعرابها عن «الأسف الشديد لمجيء الموقف التركي المتمثّل في الإعلان عن نية إقامة منطقة أمنية داخل العراق مخيباً للآمال وباعثاً على التشاؤم، لأن هذا الإعلان يحمل تهديدات مباشرة تمس أمن دول المنطقة واستقرارها ومصالح شعوبها ومنها الشعب التركي وتركيا، في عهد حكومة أربكان الإسلامية المعارضة في نهجها العلني لمخططات الغرب الاستعماري ولكل أشكال الهيمنة والتسلط الأجنبيين على المنطقة، مطالبة بإعادة النظر في موقفها المفاجيء والالتزام بشعاراتها المتمثلة في السعي إلى إقرار الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة»[٣].

وفي ١٩٩٦/١٢/١٤، أعلن أربكان انتهاء مهمة قوات (المطرقة) الغربية والمخصصة منذ تموز ١٩٩١ في إطار عملية توفير الراحة لحماية أكراد العراق ومراقبة منطقة الحظر الجوّي في شماله بنهاية هذا العام ١٩٩٦، على أن تحلّ محلّها (قوة مراقبة جوية) لمراقبة هذه المنطقة والتأكد من تنفيذ العراق لقرارات

(١) الأهرام: ١٩٩٦/٩/٩، ص: ٦.
(٢) الأهرام: ١٩٩٦/٩/١٠.
(٣) صحيفة البعث: دمشق: ١٩٩٦/٩/٩، ص: ١.

الأمم المتحدة، ووافق البرلمان التركي في ١٩٩٦/١٢/٢٤ على مدّ العمليات الجوية للقوات الغربية (انسحبت فرنسا منها) لمدة ٦ أشهر تبدأ من ١٢/٣١/ ١٩٩٦[1].

في ٤ كانون الأول ١٩٩٦، تم استئناف ضخ النفط العراقي من حقول كركوك، دفعاً للكميات المحددة عبر الأنبوب المزدوج المار بتركيا إلى ميناء (يامورتاليك) التركي على البحر المتوسط وفي ١١ كانون الأول أيضاً من عام ١٩٩٦ عقد العراق وفي إطار قرار الأمم المتحدة الخاص ٩٨٦ بصيغة (النفط مقابل الغذاء) عقد مع شركة (توبراس) اتفاقاً ينصّ على استيراد تركيا (٣,٢) مليون طن من النفط الخام مقابل تزويد العراق بسلع ومواد غذائية وطبية.

وقد وصفت تانسو شيللر هذا العقد في اليوم التالي بأنه سوف ينعش اقتصاد جنوب شرقي تركيا، وهو ما أكده أربكان في ١٦ كانون الأول ١٩٩٦ معبّراً عن أمله في الرفع الكامل للحظر المفروض على العراق، وفي ١٦ كانون الأول أيضاً، أعلن وزير النفط العراقي عن قيامه في نهاية الشهر نفسه بزيارة تركيا لاستكمال بحث مشروع مدّ أنبوب لنقل الغاز الطبيعي من كركوك على تركيا، حيث يملك العراق احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي (٣٣٦٠ مليار م^{3})[2].

وفي عام ١٩٩٧، واصلت تركيا عملياتها البرية والجوية في شمال العراق المستمرة أصلاً منذ آب ١٩٩١ مع فواصل زمنية محددة. ووصل مجموع هذه العمليات حتى ١٩٩٧/٥/٢٥ إلى ٧٣ عملية منها ١٣ عملية غزو برّي و٥٨ عملية قصف جوّي و٣٨ عملية قصف مدفعي[3].

وفي ١٩٩٧/٥/١٤، قامت تركيا بأكبر عملية غزو لشمال العراق منذ ١٩٩١،

(١) جلال عبد الله معوض صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية، مصدر سبق ذكره، ص: ١٧١.

(٢) المؤتمر القومي العربي: حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي السابع، الوثائق، القرارات، البيانات، آذار ١٩٩٧، ص: ١٧٤.

(٣) عبد الناصر سلامة: (٣١٣ عملية عسكرية تركية في شمال العراق منذ ١٩٩١). الأهرام ١٩٩٧/٦/٧، ص: ٥.

«على الرغم من أنها من حيث المدة الزمنية تأتي بعد عملية فولاذ ١٩٩٥ التي استمرت نحو شهرين من ١٩٩٥/٣/٨ وحتى ١٩٩٥/٥/٤، أسمتها عملية (فولاذ ٩٧) واستمرت ٣٦ يوماً، أي حتى الانسحاب الجزئي للقوات التركية في ١٩٩٧/٦/٢١.

وقد ذكر مسؤول تركي «أن القوات التركية دخلت شمال العراق بناء على طلب مسعود البرزاني، وسوف تنسحب فور إنجاز مهمتها» ثم عاد المسؤول التركي وكرّر في ١٩٩٧/٦/٢٥ «أن تركيا تحترم حدود العراق وسيادته، وأن العملية الأخيرة في شمال العراق حدثت بالاتفاق مع البرزاني وبعد معاناة السكان في المنطقة من العمليات الإرهابية لحزب PKK»[١].

وبالإضافة إلى مشاركة قوات مسعود البرزاني في القتال إلى جانب القوات التركية في (فولاذ ٩٧)[٢]. ضمّت القوات التركية المشاركة في العملية ٥٠ ألف جندي تساندهم الدبابات والمقاتلات[٣]. واتسع نطاق العملية وتعددت محاورها لتشمل توسُّعاً ممتداً من جبال زاخو إلى أقصى الغرب «على حدود كردستان العراق مع سوريا» وإلى جبال لولان في أقصى الشرق مع إيران مروراً بمناطق عراقية تراوح ما بين ١٠٠ و٢٠٠كم عن الحدود التركية كالمشارف الشمالية لأربيل والموصل[٤].

ولدى انسحاب القسم الأكبر من القوات التركية في شمال العراق، قدّرت القيادة العسكرية التركية في ١٩٩٧/٦/٢١ خسائر حزب PKK بـ (٢٦٠١) من القتلى و(٤٤٤) من الأسرى والاستيلاء على كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة وأكثر من ٥٠٠ طن من الأغذية المخزونة، وتدمير كل قواعد PKK في شمال العراق وتسليم قواعد ومواقع أخرى للأخير بموجب بروتوكول إلى قوات حزب

---

(١) الأهرام: ١٩٩٧/٦/٢٦، حديث لوزير الدفاع التركي، أجراه معه رضا هلال، ص: ٦.
(٢) سامي شورش: (إيران تنتخب وتركيا تحارب)، الحياة، ١٩٩٧/٥/٢٥، ص: ١١.
(٣) الأهرام: ١٩٩٧/٥/٢٩، ص: ٩.
(٤) سامي شورش: (إيران تنتخب وتركيا تحارب)، الحياة، ١٩٩٧/٥/٢٥، ص: ١.

مسعود البرزاني، وقدّرت الخسائر التركية بـ (٩٩) قتيلاً و(٣١٣) من الجرحى وطائرتين مروحيَّتين عسكريتين، في حين أن حزب مسعود البرزاني أكد أنه فقد ٢٩ رجلاً فيما كان حزب PKK قد أعلن قبل أسبوع من صدور البيان التركي أن خسائره لم تجاوز الـ ٢٠٠ فرد[١].

ومنذ انتهاء عملية (فولاذ ٩٧) وحتى ١٩٩٧/٨/٢٦، نفَّذت القوات التركية ١٩ عملية عسكرية في شمال العراق[٢]. وأتبعتها بعمليات أخرى كعملية فجر في ١٩٩٧/٩/٢٤ والتي استمرت حتى ١٩٩٧/١٠/١٣ وأسفرت عن مصرع (٨٠٠) من أفراد حزب PKK على أيدي القوات التركية وحلفائها من مقاتلي حزب البرزاني[٣].

إن تركيا، بتعاونها مع حزب مسعود البرزاني منذ عملية (فولاذ ٩٧) نجحت إلى حدٍّ بعيد في إفشال أي محاولة من جانب البرزاني لمعاودة اتصالاته مع بغداد، التي كانت قد دعمته في استرداد أربيل من خصمه الطالباني عام ١٩٩٦، وقد جاء إعلان تركيا إقامة منطقة أمنية في شمال العراق في ١٩٩٧/١٠/٢٢، تكريساً لوجود عسكري تركي فعلي في المنطقة ولتعاون أمني بين تركيا وحزب البرزاني، وفي إطار توترات واشتباكات بين قوات البرزاني ومنافسه الطالباني وتبادل الاتهامات بينهما، باستعانة كل منهما بقوّة إقليمية أجنبية: تركيا والعراق[٤].

ونقلت صحيفة حريات التركية في ١٩٩٧/١٠/٢٢ عن وزير تركي لم تحدّد اسمه، أن تركيا أقامت فعلياً منطقة أمنية في شمال العراق ونشرت فيها ثمانية آلاف جندي لمنع تسلُّل متمردي حزب PKK إلى أراضيها، وأن الجنود الأتراك أخذوا مواقع لهم في المناطق الحدودية مع العراق حيث يمكنهم تنفيذ عمليات دقيقة لضرب مقاتلي هذا الحزب، وأن تركيا أقامت نظاماً إلكترونياً بالتعاون مع

---

(١) الحياة: لندن، ١٩٩٧/٦/٢٢، ص: ١.
(٢) الأهرام: ١٩٩٧/٨/٢٧، ص: ٨.
(٣) إذاعة مونت كارلو: نشرة أنباء الساعة الواحدة بعد الظهر بتوقيت غرينتش، يوم ١٣/ ١٩٩٧/١٠.
(٤) الحياة: لندن، ١٩٩٧/٨/٦، ص: ١.

الولايات المتحدة وإسرائيل بوساطة معدات مصدرها الأخيرتين لمراقبة القطاع العراقي على الحدود، وأن هذه المراقبة تتم أيضاً باستخدام أقمار صناعية[1].

ورغم اعتراف بولنت أجاويد نائب رئيس الحكومة التركية بإقامة المنطقة الآمنة في شمال العراق، للتصدي لمتمردي PKK، دفع بأجاويد وهو يستقبل الجنرال جوزيف رالستون نائب رئيس الأركان الأميركي «أن يعرب به عن رأيه بأن على الغرب أن يسمح لبغداد بإعادة بسط سلطتها على الشمال مع الإبقاء في الوقت نفسه على القيود المفروضة على تسلّح العراق، وأن الجنرال الأميركي وعده بنقل وجهة نظره إلى واشنطن».

وعلى عكس الإدانة العربية لـ (فولاذ ٩٧)، كان الموقف الأميركي والإسرائيلي مرحباً ومؤيداً وداعماً فالموقف الأميركي ما زال يقرّ ومنذ عام ١٩٩١ بحقّ تركيا في شنّ عملية فولاذ وعمليات مماثلة في المستقبل ضمن إطار تصدّيها لحزب PKK الذي تعتبره واشنطن تنظيماً إرهابياً، وثقة أمريكا في تعهُّد حليفتها تركيا بانسحاب قوّتها من شمال العراق بعد إتمام مهمتها، وهو ما عبّر عنه المتحدث باسم الخارجية الأميركية في بيانين أصدرهما في ١٨/٥/١٩٩٧ و١٢/٦/١٩٩٧[2].

أما الدور الإسرائيلي في عملية الاجتياحات التركية المتكررة إلى شمال العراق، فقد أشارت إليه صحيفة الثورة العراقية التي اتهمت في ٩/٦/١٩٩٧ تركيا «بالتواطؤ مع إسرائيل في تنفيذ مخطط تآمري ضد العراق من خلال غزوها لشماله». وأشارت إلى اعتراف لوري لوبراني سفير إسرائيل السابق في أثيوبيا «بأن هناك اتصالات قديمة بين تركيا وإسرائيل هدفها تقسيم العراق وكشفت عنها الأحداث اللاحقة لعام ١٩٩١، وأن البلدين قد قدّما إمدادات السلاح والعتاد والمستشارين العسكريين للمتمردين الأكراد العراقيين ممن يديرون المنطقة بمعزل عن سلطة حكومة العراق منذ ١٩٩١»[3].

---

(١) جلال عبد الله معوض: صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية، مصدر سبق ذكره، ص: ١٨١.

(٢) صحيفة حريات: أنقرة، ٢٢/١٠/١٩٩٧.

(٣) الأهرام: ١٩/٥/١٩٩٧، ص: ١. والحياة: لندن، ١٤/٦/١٩٩٧، ص: ٤.

وفي ١٩٩٧/٦/١١، كتب معارض كردي عراقي: «هل صحيح ما نشرته صحف تركية عن مشاركة فاعلة لخبراء عسكريين إسرائيليين وأمريكيين في العملية التركية؟» إن مسعود البرزاني نفى علمه بهذه المشاركة، ولكن لا يتوقع أحد أن تستأذنه قيادة الجيش التركي في أمر كهذا؟.

وفي ١٩٩٧/٦/٣، ذكر خليل أتاش المسؤول العسكري العام لحزب PKK أن الحملة العسكرية التي تشنُّها القوات التركية ضد حزبه منذ ١٩٩٧/٥/١٤ الماضي تتم بالتنسيق مع إسرائيل وأمريكا، وأن قسماً من هذه القوات تلقَّى تدريباً في إسرائيل[١].

أما موقف البلدان العربية والجامعة العربية من هذه العمليات، منذ ١٩٩١، فقد راوحت خلال عام ١٩٩٧ ما بين الإدانة لهذه العمليات كانتهاك صارخ لسيادة العراق ووحدة أراضيه (الموقف السوري)، ومناشدة تركيا التوقف عنها وإعادة النظر في تعاونها مع إسرائيل، للحفاظ على علاقاتها مع الوطن العربي (معظم الدول العربية)[٢].

٣ ـ العلاقات التركية ـ الإسرائيلية ١٩٩٤ ـ ١٩٩٧:

منذ بداية عام ١٩٩٤، دخلت العلاقات التركية ـ الإسرائيلية مرحلة لم تشهدها من قبل منذ اغتصاب فلسطين واعتراف تركيا بالكيان الصهيوني عام ١٩٤٨، بالرغم من أن الخط الرسمي التركي في إقامة علاقات حسنة مع تل أبيب كان وما زال يتعارض مع المزاج الشعبي لأن الروابط التاريخية والدينية والجغرافية بين العرب والأتراك تواصل التأثير في اتجاهات الرأي العام التركي.

وباستثناء الدولة العلمانية، فإن غالبية الأتراك الساحقة تنظر بعين الكراهية إلى دولة إسرائيل. ففي استطلاع تم في ٣١/ آب ١٩٩٤ تبيَّن أن ٨١٪ من سكان

(١) صحيفة الثورة: بغداد، ١٩٩٧/٦/٩.
(٢) الحياة: لندن، ١٩٩٧/٦/٤، ص: ٩.

استانبول لا ينظرون بعطف إلى الكيان الصهيوني، بل إنه احتل المرتبة الرابعة في قائمة الدول التي يكرهها الأتراك بعد أرمينيا ٩٠٪، ثم قبرص اليونانية ٨٠٪، ثم اليونان ٨٤٪[١].

ففي تشرين الثاني ١٩٩٤، وخلال زيارة رئيسة الحكومة التركية تانسو شيللر ـ في حينها إلى تل أبيب، تم التوقيع على اتفاق تعاون لمكافحة الإرهاب ينصّ على استعانة تركيا بالخبرات الإسرائيلية في هذا المجال[٢]. وفي هذا التاريخ كانت البداية الرسمية للتعاون الأمني بين البلدين، ولكن سبقه بأكثر من عشر سنوات، وتحديداً أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، تعاون أمني تركي ـ إسرائيلي غير معلن، فأثناء هذا الغزو تلقّت الخارجية التركية تقريراً من الخارجية الإسرائيلية جاء فيه: «أنه تبين من عمليات استجواب مجموعة من المسلحين الفلسطينيين، الذين ألقي القبض عليهم مؤخراً وجود تعاون وثيق بين المنظمات الفلسطينية والمنظمات الأرمنية المناوئة لتركيا وبعض المنظمات اليسارية التركية».

وبعد الغزو «ذهب إلى الكيان الصهيوني خمسة خبراء أمن أتراك للاطلاع على وثائق حصل عليها الكيان الصهيوني خلال الغزو بشأن هذا التعاون»[٣].

ومنذ توقيع كل من تركيا والكيان الصهيوني لاتفاقهما الأمني في تشرين الثاني ١٩٩٤، استمرت الاتصالات بين البلدين لتوثيق تعاونهما الأمني، ففي ٨/٦/١٩٩٥، أشارت الصحف التركية إلى: «أن خبراء أمنيين من إسرائيل وتركيا اجتمعوا مؤخراً في تركيا لبحث الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين في منطقة الشرق الأوسط، وفي مقدّمتها مواجهة التطرف الديني والتواؤم مع السياسة الأميركية في المنطقة»[٤].

---

(١) صحيفة تركيا: أنقرة، ٣١/٨/١٩٨٤.
(٢) الأهرام: القاهرة، ٩/١١/١٩٩٤، ص: ٧.
(٣) خليل إبراهيم محمود: التطورات المعاصرة في العلاقات العربية ـ التركية: بغداد، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٨، ص: ٦٩.
(٤) الأهرام: ٩/٦/١٩٩٥، ص: ٤.

وقد لعبت عدة عوامل، تم ذكر بعضها من قبل، في تحسين العلاقات التركية ـ الإسرائيلية، منها انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكُّك الاتحاد السوفييتي، وبدء محادثات السلام في مدريد في نهاية عام ١٩٩١ بين العرب والكيان الصهيوني، ثم اتفاقية أوسلو بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني، بعد اتفاق وادي عربة بين الأردن وهذا الكيان، والاعتراف الديبلوماسي الكامل بينهما أسوةً بمصر عام ١٩٧٩، ناهيك بالجالية اليهودية في تركيا وما تقوم به برغم قلّة عددها. والجالية التركية اليهودية في فلسطين المحتلة، ودور اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وتأثيره في صنع القرار الأميركي، بعد أن أصبحت الولايات المتحدة الأميركية قيصر هذا الكون بعد عام ١٩٩٠.

كل هذه العوامل ساعدت على رفع الحرج الذي يشعر به المسؤولون الأتراك تجاه العلاقة بالكيان الصهيوني إلى حدٍّ جعل سياسياً تركيا كبيراً مشهوداً له بدعم الفلسطينيين في حقبة السبعينات مثل بولنت أجاويد زعيم حزب اليسار الديمقراطي يدافع عن العلاقة بالكيان الصهيوني قائلاً: «إن تركيا ليست الدولة الوحيدة التي طبّعت علاقاتها مع إسرائيل في المنطقة، فمصر قامت بذلك قبل أعوام، كما أن الأردن بدأ يرفع مستوى علاقاته مع إسرائيل منذ بدء مسيرة السلام»[١].

ومنذ منتصف عقد التسعينات بدأت العلاقات التركية ـ الإسرائيلية تشهد تسارعاً وقوةً، فأعلن وكيل وزارة الخارجية التركية: «إن خطوة بارزة أنجزت على صعيد رسم خريطة الشرق الأوسط باتفاق أنقرة وتل أبيب على إزالة الحواجز الجمركية بينهما وبشكل تدريجي حتى العام ٢٠٠٠»[٢].

ومنذ عام ١٩٩٥، لجأت تركيا إلى أسلوب جديد في تعاملها مع سوريا،

---

(١) مجلة الوسط: لندن: (لقاء مع بولنت أجاويد، أجرته بلقيس كيلتسكايا)، العدد (٢٦٩)، ٢٩/٩/١٩٩٧، ص: ١١ ـ ١٧.

(٢) علي جمالو: ثرثرة فوق الفرات: النزاع على المياه في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ١١١.

تمثّل في إقحام الكيان الصهيوني في شبكة علاقاتها مع سوريا وكذلك العراق، من طريق التعاون معها في المجال العسكري وفي مجال مكافحة الإرهاب، وتوظيف هذا التعاون كوسيلة للضغط على سوريا بوجه خاص حتى «لا تشعر مستقبلاً في حالة تسوية مشكلة الجولان وسحب قواتها من لبنان، بأن لديها القوة الكافية لإثارة نزاع حاد مع تركيا بشأن الفرات أو الاسكندرونة»[1].

وقد تلقَّف الإسرائيليون الزجَّ التركي لهم في الصراع التركي ـ السوري على المياه بفرحٍ غامر، فأعلن شمعون بيريز في منتصف شباط ١٩٩٥ في تصريح له: «دون حلٍ لمشكلة المياه لن يكون هناك أي اتفاق والحلّ يكمن بحصول سوريا على المياه من تركيا وأن نحتفظ نحن بجمع مصادر المياه التي تحت سلطتنا»[2].

وبدءاً من عام ١٩٩٥، بدأت تركيا تستعين بإسرائيل في علاقاتها الخارجية، مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ففي النصف الثاني من عام ١٩٩٥، أصدر شمعون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلية تعليماته إلى جميع سفرائه في أوروبا بالتركيز على شرح مدى أهمية الاتفاق الجمركي بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في تقريب أنقرة من الغرب.

ولم يتردد بيريز في استخدام علاقاته الشخصية مع النواب الاشتراكيين في البرلمان الأوروبي لإقناعهم بالتصويت في ٩ كانون الأول ١٩٩٥ إلى جانب قرار إقامة اتحاد جمركي مع تركيا[3]، وفي منتصف كانون الثاني ١٩٩٦، وعدت إسرائيل على لسان سفيرها في واشنطن: بدمج المصالح التركية في معادلة الشرق الأوسط[4].

---

(١) جلال عبد الله معوض: صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٠٢.

(٢) علي جمالو: ثرثرة فوق الفرات: النزاع على المياه في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ١١٥.

(٣) المصدر نفسه، ص: ١١٨ ـ ١١٩.

(٤) المصدر نفسه، ص: ١٩٠.

وفي كانون الأول ١٩٩٥، وقبل إجراء الانتخابات العامة التركية التي فاز فيها الرفاه بالمرتبة الأولى، أبلغ بيريز الرئيس الأميركي: «أن تركيا بصفتها دولة علمانية، تعتبر عاملاً حاسماً في المعركة التي تشنُّها الولايات المتحدة وإسرائيل على التطرف الإسلامي»(١).

وفور ظهور نتائج الانتخابات العامة التركية عام ١٩٩٥، التي جرت في ٢٥/١٢/١٩٩٥، نقلت صحيفة هآرتس الإسرائيلية عن السفير الإسرائيلي في أنقرة قوله «إن إسرائيل تشعر بالقلق إزاء إمكانية أن تتسبب نتائج الانتخابات التركية في إلحاق أضرار بعلاقات البلدين، لأن الأطراف المعنية بصنع القرار في تركيا ستكون مضطرة إلى أن تضع في الحسبان التطورات الجديدة على الساحة السياسية»(٢).

أما في الولايات المتحدة حليف تركيا الاستراتيجي، ورغم التزامها الرسمي بموقف الهدوء وعدم التعقيب على التطورات الداخلية في تركيا كحليف حيوي في حلف الأطلسي، فإنها شعرت بالقلق والخوف من وصول نجم الدين أربكان إلى السلطة حيث يمكنه أن يتخذ مواقف معيَّنة تهدد جهود واشنطن الرامية إلى عزل ما تسميه (الدول الخارجة على القانون)، والمساندة للإرهاب كإيران، ودفع سوريا إلى قبول السلام الشامل مع إسرائيل(٣).

وعلى الرغم من أن تركيا والكيان الصهيوني قد وقَّعا في ٢٣ شباط ١٩٩٦ اتفاقاً للتعاون العسكري أو الاستراتيجي، فإنه لم تتم الإشارة إليه إعلامياً إلا في أثناء زيارة الرئيس التركي سليمان ديميريل لفلسطين المحتلة في آذار ١٩٩٩، وظل طي الكتمان. وعلى الرغم من أن الاتفاقات التركية كافة يتعيَّن عرضها على لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان طبقاً للدستور، فإن هذا الاتفاق بالذات تم توقيعه خفيةً عن هذه اللجنة احتماءً بإجراءات أمنية تشمل الاتفاقات

---

(١) المصدر نفسه، ص: ١١٨.
(٢) الأهرام: ٢٧/١٢/١٩٩٥، ص: ٤.
(٣) Steven Erlanger: Islamic Turkey, International Herld Tribune, 12.8.1996. P.I.

العسكرية لحماية أمن البلاد واستقرارها. وبالنظر إلى الثقل الخاص للجيش في تركيا، فقد «مرت المسألة في هدوء دون إحاطة البرلمان بشيء مما حدث، وحظي هذا الاتفاق منذ البداية بتأييد رئاستي الجمهورية والحكومة»[1].

فأثناء زيارة ديميريل لفلسطين المحتلة، ذكرت الإذاعة الإسرائيلية في ١٢/٣/١٩٩٦ تعقيباً على مباحثات ديميريل وبيريس: «أن المباحثات تناولت العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها، وأن زيارة الرئيس التركي لإسرائيل تستهدف بلورة تحالف عسكري وسياسي بين البلدين في المستقبل القريب، على أن يضمَّ في مرحلة لاحقة بعض دول المنطقة المرتبطة بعلاقات وثيقة مع تركيا وإسرائيل وأن فكرة إقالة التحالف العسكري الجديد في المنطقة تحظى بدعم مباشر من الرئيس الأميركي بيل كلينتون»[2].

أما أول إشارة رسمية إسرائيلية إلى هذا الاتفاق فقد وردت في بيان مقتضب أصدرته وزارة الدفاع الإسرائيلية في ١٨/٣/١٩٩٦ جاء فيه: «أنه تم الاتفاق بين إسرائيل وتركيا على إجراء مناورات وتدريبات مشتركة، وإنشاء منتدى أمني للحوار الاستراتيجي بين البلدين». ثم صرَّح مصدر أمني إسرائيلي قائلاً: «لقد وقّعنا بالفعل اتفاقاً أمنياً مع تركيا، وتم الإعلان عنه في حينه، لكن سياستنا تقضي بعدم الخوض في التفاصيل»[3].

وفي مؤتمر شرم الشيخ، الذي عُقد في مصر في شهر آذار ١٩٩٦، أي بعد شهر على توقيع الاتفاق العسكري التركي ـ الإسرائيلي، حاول سليمان ديميريل رئيس الجمهورية التركية إثارة مسألة (التحالف العسكري الإقليمي الجديد)، ففي ردِّه على سؤال في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع الرئيس المصري مبارك في ١٩/٣/١٩٩٦ حول «وجود نية لإقامة تعاون عسكري بين المسألة وتركيا وإسرائيل والأردن» أجاب قائلاً: «في هذا الوقت لا أعتقد أن هذه المسألة وقيد

(١) فهمي هويدي: (ما لا ينبغي السكوت عليه)، الأهرام، ٢/٧/١٩٩٦، ص: ١١.
(٢) الأهرام: ١٣/٣/١٩٩٦، ص: ٩.
(٣) مرسي عطاالله: (رسالة عربية ضرورية باتجاه تركيا) الأهرام، ١١/٤/١٩٩٦، ص: ١١.

البحث، ولكن ما سيحدث في المستقبل لا نستطيع أن نتنبأ به الآن، ولكنني أقول بالنسبة إلى مصر وتركيا، إننا بلدان صديقان إلى حدٍّ كبير ونحن مع السلام في المنطقة، وفي الوقت الحالي لا توجد أي عقبة أمام مصلحتنا المشتركة، وعلينا أن نتطلع إلى مزيد من التعاون العسكري، ولدينا بالفعل تعاون في مجال التصنيع الدفاعي»[1].

وفي ٢٣/٢/١٩٩٦، وقع الجانبان التركي والإسرائيلي الاتفاق العسكري والاستراتيجي. وفي ٢٨/٨/١٩٩٦، دعم باتفاق ثانٍ بشأن تحديث ٥٤ طائرة أف ٤ وهو مشروع مدته خمس سنوات والكلفة قدرها ٦٠٠ مليون دولار، وقد وافقت البنوك التجارية الإسرائيلية في تشرين الأول ١٩٩٦ على تقديم قروض بهذا المبلغ للصناعات الجوية الإسرائيلية لتحويل المشروع وتم تنظيمه نهائياً بموجب اتفاق ٥/١٢/١٩٩٦[2].

وفي بداية عام ١٩٩٧، تم تبادل زيارات رفيعة المستوى بين مسؤولي البلدين وخصوصاً من العسكريين: زيارة وزير السياحة الإسرائيلي لتركيا في كانون الثاني ١٩٩٧، وزيارة رئيس الأركان العامة التركي إسماعيل حقّي قره داي لإسرائيل في أواخر شهر شباط، وزيارة وزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي لتركيا في ٨ ـ ٩ نيسان ١٩٩٧، وزيارة وزير الدفاع التركي تورهان تايان لإسرائيل في الفترة من ٣٠ نيسان إلى ٤ أيار ١٩٩٧[3].

وفي ٥/٥/١٩٩٧، وقَّع نائب رئيس الأركان التركي شفيق بير مشروعين مع إسرائيل: أولهما يتعلق بتحديث إسرائيل للدبابات التركية من طراز (أم ٦٠ سي)، وثانيهما مشروع مشترك لإنتاج ٨٠٠ دبابة إسرائيلية (ميركافا ٣) في تركيا، أثناء زيارة لإسرائيل في ٥ ـ ٦ أيار ١٩٩٧ «وقد رأس شفيق بير وفداً

(١) الأهرام: ٢٠/٣/١٩٩٦، ص: ٤.

(٢) المؤتمر القومي العربي: حال الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي الثامن، نيسان ١٩٩٨، ص: ٢٠٢.

(٣) جلال عبد الله معوض: (صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية)، مجلة المستقبل العربي ـ العدد (٢٢٧)، ١/١٩٩٨، بيروت، ص: ٣٤ ـ ٣٥.

تركياً أجرى مفاوضات سرّية في إسرائيل في تشرين الثاني ١٩٩٥، أثمرت عن اتفاق شباط/ ١٩٩٦»[١].

وفي ١٦/٥/١٩٩٧، تم الاتفاق بين تركيا وإسرائيل على مشروع مشترك بتكلفة ٥٠٠ مليون دولار لإنتاج صواريخ جوّ/ أرض من طراز (بواب أي ٢) ومداها ١٥٠كم، ويتوقع أن تتسلم تركيا أول صاروخ منها بحلول عام ٢٠٠٠، وكذلك مشروعات مشتركة اتفق عليها في آب ١٩٩٦ لإنتاج طائرات للمراقبة بدون طيار[٢].

وأثناء زيارة آمنون شاحاك رئيس الأركان الإسرائيلي لتركيا في ١٢ ـ ١٤ تشرين الأول ١٩٩٧، والتي عقب عليها السفير الإسرائيلي في أنقرة في ١٤/ ١٠/١٩٩٧ بقوله: «إن محادثات الجنرال شاحاك مع المسؤولين الأتراك كانت مثمرة للغاية، وأنه بحث مع نظيره التركي القضايا الأمنية في ضوء العلاقات الدافئة والجيدة للغاية بين جيشي تركيا وإسرائيل»[٣].

وفي هذه الزيارة تم الاتفاق على مشروعات مهمة عديدة منها الاتفاق على إنتاج صواريخ (دليلة) الإسرائيلية الطويلة المدى (٥٠٠) كم وذات قدرة توجيه عالية في ضرب الأهداف. والاتفاق على تزويد تركيا بصواريخ جوّ ـ جوّ من طراز (٤ فايتون) من إنتاج مصانع (رافائيل) الإسرائيلية، تقديم مقترحات إسرائيلية تتعلق بالتعاون بين الجانبين في تحديث الطائرات التركية من طراز (أف ٥) وإنتاج الدبابة (٢٠٠٠) وأنظمة الإنذار المبكر (فالكون) والبنادق المستخدمة من قبل وحدات المشاة التركية[٤].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المؤتمر القومي العربي: حال الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي الثامن، نيسان ١٩٩٨، ص: ٢٠٣.

(٣) الأهرام: ١٥/١٠/١٩٩٧.

(٤) الأهرام: ١٤/١٠/١٩٩٥، ص: ٥.
الأهرام: ١٥/١٠/١٩٩٥، ص: ٥.
الأهرام: ١٩/١٠/١٩٩٥.
الحياة: ١٣/١٠/١٩٩٧، ص: ٧ و١٩/١٠/١٩٩٧، ص: ٣.

أ ـ على صعيد التعاون التركي ـ الإسرائيلي في مجال القوات البحرية والجوية، فقد تمثّل في: أ ـ تطوير التعاون بين قوات البلدين بموجب اتفاق شباط ١٩٩٦ أي استخدام المجال الجوّي لكل منهما والقيام بتدريبات مشتركة والسماح للطائرات الحربية الإسرائيلية بالوجود في قواعد تركية معيَّنة، واستخدامها مثل: أنجيرليك، وفان، وقونيا، لإجراء تدريبات في الأجواء التركية، فضلاً عن تبادل الطيارين الحربيين بين البلدين[١].

ب ـ دعم التعاون بين القوَّات البحرية للبلدين: وهو ما نظمه أيضاً اتفاق شباط ١٩٩٦ واتفاق كانون الأول ١٩٩٦، وفي هذا الإطار قام وفد من البحرية التركية بزيارة إسرائيل في الفترة من ١٦ ـ ٢٠ حزيران ١٩٩٧ بغرض (عقد اجتماعات تخطيط مع الجانب الإسرائيلي) وذلك في مواكبة إعلان إسرائيل في ١٩٩٧/٦/١٧: «رسو خمس قطع بحرية تركية مؤلفة من غواصة وثلاث قطع صغيرة وسفينة إسناد في ميناء حيفا، واعتبارها ذلك «أحد مؤشرات تعزيز العلاقات العسكرية بين البلدين»[٢]، في حين وصف وزير الدفاع التركي ذلك «بأنه يأتي في إطار الصداقة بين البلدين»[٣].

جـ ـ إجراء مناورات بحرية وجوّية مشتركة وأكبرها على الصعيد الثنائي مناورات ذئب البحر ١٩٩٧، وجرت منذ بداية وحتى نهاية شهر حزيران ١٩٩٧، وامتدّت بين بحر إيجه وحتى حدود المياه الإقليمية السورية مروراً بالمجالين الجوّي والبحري لقبرص، وشاركت فيها سفن وطائرات حربية تركية (أف ٤) وإسرائيلية. وقد شهدت هذه المناورات في اليوم التالي لبدايتها اختراق الطائرات التركية الإسرائيلية للمجال الجوّي اللبناني قبل هبوطها في إحدى القواعد العسكرية التركية[٤].

---

(١) جلال عبد الله معوض: صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٥٦.
(٢) الحياة: ١٩٩٧/٦/١٨.
(٣) الأهرام: ١٩٩٧/٦/٢٦، ص: ٦، لقاء رضا هلال مع وزير الدفاع التركي.
(٤) الأهرام: ١٩٩٧/٦/٧، ص: ٥.

أما على صعيد التعاون التركية ـ الإسرائيلي في المجالات الأمنية: فقد اعتُبر الاتفاق الذي وقّعته تانسو شيللر أثناء زيارتها لإسرائيل في ٣ ـ ٥ تشرين الثاني ١٩٩٤ حجر الأساس للتعاون الأمني التركي ـ الإسرائيلي وبشكل علني ومشروع في مجال مكافحة الإرهاب واستفادة تركيا من خبرات إسرائيل في هذا المجال وبحسب بعض بنود اتفاقية ٢٣ شباط ١٩٩٦ الموقّعة بين الطرفين ثم الاتفاق على إنشاء منتدى للحوار الاستراتيجي بين البلدين لرصد الأخطار المشتركة التي تهدد أمنهما وإقامة آلية مشتركة لمواجهتهما، وامتداد هذا الحوار ليشمل مجالات تتعلق بأنشطة المخابرات وإقامة أجهزة تنصت في تركيا لرصد أي تحركات عسكرية في سوريا وإيران وجمع المعلومات عنهما»[١].

وفي أنقرة تم الاتفاق بين الجانب التركي والإسرائيلي على اتفاق (تقدير المخاطر) في نيسان ١٩٩٧ والذي ينص على «أن يتم التقدير المشترك للمخاطر كل ثلاثة أشهر على مستوى الفنيين، وكل ستة أشهر على مستوى وزراء الدفاع ورؤساء الأركان»[٢].

وأثناء زيارة وزير الدفاع التركي تايان لإسرائيل، أكد بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة الإسرائيلية في ١٩٩٧/٥/٣ على «أهمية تعزيز التعاون العسكري بين البلدين من أجل التهديد الإرهابي وتأمين استقرار المنطقة كلها»[٣]. أما وزير الدفاع التركي فحالما عاد إلى بلاده، أعلن في ١٩٩٧/٥/٥ «أن سوريا هي المقر العام للإرهاب الذي يمارس ضد تركيا وضد إسرائيل في وقت واحد»[٤].

---

(١) جلال عبد الله معوض: تطور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في التسعينات، مصدر سبق ذكره، ص: ٣٥.

(٢) رضا هلال: (التحالف التركي ـ الإسرائيلي تحت غطاء الرفاه الإسلامي)، الأهرام: ١٩٩٧/٧/٧، ص: ٦.

(٣) الأهرام: ١٩٩٧/٥/٤، ص: ١١.

(٤) إحسان بكر: (جنرالات تركيا وتحالفاتهم الجديدة)، الأهرام، ١٩٩٧/٥/١١، ص: ١.

وكان من أبرز الأمثلة على التعاون الأمني والاستخباراتي بين كل من تركيا وإسرائيل تزويد إسرائيل لتركيا في أيار ١٩٩٧ بمعلومات فنية مهمة عن إمكانيات طائرات (ميغ ٢٩) الروسية حتى تستغل تركيا هذه المعلومات في تحديث النظام الهجومي والتسليحي لطائراتها (اف ـ ١٦) لتجميد ميزة المرونة التي تتمتع بها طائرات الميغ في أي اشتباك مستقبلي مع سوريا التي تمثّل هذه الطائرة أفضل مقاتلات لديها[١].

وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية التركية ـ الإسرائيلية: لعل أبرز ما جاء على الصعيد الاقتصادي بين الطرفين هو اتفاق التجارة الحرة بين البلدين في آذار ١٩٩٦، والذي أقرَّه البرلمان التركي في ٤/٤/١٩٩٧. وقد أعلنت حكومة مسعود يلماظ في ١٨/٧/١٩٩٧ بدء تنفيذ هذا الاتفاق[٢].

وفي ٩/٤/١٩٩٧، وقَّع ديفيد ليفي وتانسو شيللر في ٩/٤/١٩٩٧ على اتفاق للنقل البري بين البلدين، على أن يتم تنفيذه في حالة «تطبيع العلاقات في الشرق الأوسط، بالنظر إلى وقوع سوريا بين البلدين»[٣].

وأثناء زيارة ليفي لتركيا في ٨ ـ ٩/٤/١٩٩٧، بحث إمكان بيع فائض مياه أحد أنهارها، مانوجات، لإسرائيل[٤]، وهو مشروع مثار منذ منتصف العام ١٩٩٠، ولم يتم حتى الآن التوصل إلى اتفاق نهائي بشأنه نتيجة الخلاف بين البلدين حول تسعير المياه، كما بحث ليفي في زيارته هذه سبل زيادة الاستثمارات والمشروعات المشتركة بين البلدين عبر تفعيل أعمال اللجنة الاقتصادية المشتركة، كما حرص في اليوم التالي من زيارته على الالتقاء في استانبول بكبار رجال الأعمال الأتراك وبأعضاء الجالية اليهودية[٥].

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) الأهرام: ١٩/٧/١٩٩٧، ص: ٤.
(٣) الأهرام: ١٠/٤/١٩٩٧، ص: ٤.
(٤) الحياة: لندن، ١٠/٤/١٩٩٧، ص: ٤.
(٥) الأهرام: ١٠/٤/١٩٩٧، ص: ٤.

الدور الأميركي في التحالف التركي ـ الإسرائيلي والضغط على سوريا:

يرى بعض الباحثين أن الاتفاق التركي ـ الإسرائيلي العسكري والاستراتيجي في شباط ١٩٩٦ جاء بمباركة أمريكية، وضمن المخطط الأميركي العام: «إن إعادة إحياء الأحلاف العسكرية الإقليمية على نمط التحالف التركي ـ الإسرائيلي الحالي، بعد أن أحبط المحور المصري ـ السوري في الماضي حلف بغداد ثم الحلف المركزي، يعني فرض الحصار على سوريا والعراق وتضييق الخناق على مصر بحكم امتدادها التاريخي ولكي يتحقق الهدف الأميركي ـ الإسرائيلي في إحكام السيطرة على المنطقة العربية تحت ستار السلام وتسوياته المتسارعة، يتم تفريغ المنطقة من كل قوة حقيقية قائمة أو محتملة»[(١)].

ففي ٧/أيار/ ١٩٩٦، أعلنت الولايات المتحدة على لسان المتحدّث باسم خارجيتها: «أن واشنطن تؤيد الموقف التركي الداعي إلى قطع مساعدات الدولة المجاورة وخصوصاً سوريا عن حزب PKK لأن سوريا تؤيد هذه الجماعة وعليها أن تتوقف عن هذا»، وكانت المساعدات السورية لهذا الحزب بحسب وجهة النظر الأميركية: «أحد أسباب وضع سوريا ضمن قائمة الدول التي تتهمها الولايات المتحدة برعاية الإرهاب» فيما يسمى «تقرير الإرهاب الدولي السنوي الصادر عن الخارجية الأميركية في أيار١٩٩٦»[(٢)].

ويمكن تفسير تأزيم تركيا لعلاقاتها مع سوريا في ضوء قيامها بدور رئيسي ضمن استراتيجية أمريكية ـ إسرائيلية تهدف إلى الضغط على سوريا حتى تبدي مرونة أكبر في مفاوضات السلام. وفي هذا الصدد يرى بعض الباحثين أن تكثيف الضغوط التركية على سوريا واكب الجهود المبذولة من جانب سوريا ومصر والسعودية لتفعيل النظام الإقليمي العربي من أجل بلورة موقف عرب قادر

(١) صلاح الدين حافظ: (حرب لبنان وسياسة تغير الأزمات)، الأهرام، ١٧/٤/١٩٩٦، ص: ١.
(٢) الأهرام: ٨/٥/١٩٩٦.

على التعامل مع التحديات الإقليمية والدولية، ما يجعل سياسة تركيا إزاء سوريا والعراق مجرَّد استئناف (لاستراتيجية شد الأطراف) الهادفة إلى جرّ الدول العربية الهامشية من الناحية الجغرافية إلى صراعات مع دول الجوار لتوريطها في هذه الصراعات وإبعادها عن القضايا القومية الرئيسية كالصراع العربي ـ الإسرائيلي والتكامل العربي[1].

وقد دخلت الولايات المتحدة الأميركية في حملة واضحة لإسقاط حكومة أربكان الداعية التركي الأول لتقارب تركي ـ عربي في تركيا. وخصوصاً بعد زيارة أربكان لإيران، حتى إن (توماس فريدمان) أحد كتاب نيويورك تايمز، وأحد المقربين من مراكز القرار في البيت الأبيض قال: «إن واشنطن قد خسرت الحليف التركي ولكي تفلق واشنطن نهائياً باب النقاش حول أسباب تردّي العلاقات مع أنقرة، فلا مفرَّ من أن يقتلع أربكان من مقعد الحكومة»[2].

أما الإشارة الثانية التي تشير إلى دور الولايات المتحدة في التخطيط للإطاحة بحكومة أربكان، فهي اختيار الجنرال شفيق بير نائب رئيس الأركان التركي في حينها «ورجل واشنطن والكيان الصهيوني في المؤسسة العسكرية التركية»، وهو الذي وقَّع اتفاق ٢٣ شباط ١٩٩٦ مع إسرائيل، وهو الذي قاد الحملة ضد حكومة أربكان و(حزب الرفاه) مناسبة الاجتماع السنوي للمجلس الأميركي ـ التركي في واشنطن لشنِّ أكبر حملة تحذير ضد الإسلاميين (حزب الرفاه) ملوِّحاً بالانقلاب العسكري وبزجِّ رموزهم في السجون[3].

وفي عام ١٩٩٧، انتقلت الولايات المتحدة من موقف المساند في التحالف التركي الإسرائيلي إلى موقف المشارك في مناورات معهما، ورغم الاعتراضات على هذه المناورات العسكرية، فإن المتحدث باسم الخارجية الأميركية

---

(١) خالد السرجاني: (تركيا وسوريا: شد الأطراف)، الأهرام، ١٩٩٦/٦/١٩، ١٩.

(٢) فهمي هويدي: (ملفات المصير تتحدى الخوجه)، الأهرام، تشرين الأول ١٩٩٦، القاهرة، ص: ١٧.

(٣) سليم نجيم: (ميليشيات الأفندي تهز حكم أتاتورك)، مجلة الحوادث، العدد (٣١٠٧)، الجمعة ٢١ ـ ٢٧ آذار/ ١٩٩٧.

نيكولاس بيرنز أكّد في ١٠/٥/١٩٩٧: «أن أمريكا ترفض الاعتراضات على المناورات المشتركة المقرر إجراؤها في شرق البحر المتوسط، وأنها لا تأخذ في الاعتبار الاعتراضات عندما تقوم بإعداد خطط التعاون بين إسرائيل وتركيا سياسياً وعسكرياً، لأن البلدين حليفان لها، ومن الطبيعي أن تتعاون الدولتان عسكرياً، ويسعد أمريكا أن تشارك في هذا التعاون[١]».

ورغم نفي الولايات المتحدة في ٧/٥/١٩٩٧ لاشتراكها في مباحثات استراتيجية مع كل من تركيا وإسرائيل، فإن المصادر التركية غير الرسمية تتوقع أن يشهد المستقبل القريب تحالفاً ثلاثياً وأن جيوش الدول الثلاث: إسرائيل + الولايات المتحدة + تركيا، ستجري مناورات دورية وستقيم مستودع أسلحة سرّياً في تركيا وشيفرة اتصالات سرّية، وستكثف التعاون بينها في مجال المخابرات[٢].

ولقد بدا الموقف الأميركي الداعم للتحالف التركي ـ الإسرائيلي واضحاً من خلال المناورات البحرية الثلاثية في شرق البحر المتوسط، عندما أعلن الناطق الرسمي باسم الخارجية الأميركية نيكولاس بيرنز في ٣/٩/١٩٩٧: «إن المناورات التي ستشارك فيها أسلحة البحرية في الدول الثلاث خلال تشرين الثاني ١٩٩٧ في شرق البحر المتوسط هي مناورات خاصة بالتدريب على الإنقاذ والعمليات الإنسانية لدول لها مصالح في المنطقة، وهذه المناورات لا تستهدف أي استفزاز»[٣]، الأمر الذي يؤكد دعم الولايات المتحدة للتحالف التركي ـ الإسرائيلي، هو نظرتها إلى تركيا، التي وصفها وزير الدفاع الأميركي ويليام كوهين في ٢٣/٣/١٩٩٧ بأنها «جدار أمني في منطقة ملتهبة»[٤].

تعبيراً عن تقدير أهمية تركيا الاستراتيجية المتزايدة لأميركا ومصالحها في

---

(١) المؤتمر القومي العربي: حال الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي الثامن، الوثائق، القرارات، البيانات، نيسان ١٩٩٨، ص: ٢٠٧.

(٢) صحيفة حريات: ٤/٥/١٩٩٧.

(٣) الأهرام: القاهرة، ٤/٩/١٩٩٧، ص: ٤.

(٤) الأهرام: القاهرة، ٢٤/٣/١٩٩٧، ص: ٥.

الخليج والشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز والبلقان كعنصر استقرار في هذه المناطق الحافلة بعناصر التوتر، وضمن الرؤية الأميركية لأهمية تركيا الاستراتيجية في الشرق الأوسط والقوقاز، فقد حصلت تركيا على ثلاث فرقاطات في ١٩٩٧/٨/٢٠، كما أعلن البنتاغون في ١٩٩٧/١٠/١١ عن أنها ستحصل على ١٣٨ صاروخاً بعضها مضاد للسفن والآخر مضاد للطائرات[١].

وفي عام ١٩٩٧، اشتركت تركيا بطائرات (اف ـ ١٦) في مناورات عسكرية في صحراء أريزونا الأميركية والتي ذكر بخصوصها المتحدث باسم البنتاغون في ١٩٩٧/٩/٣: «أن أمريكا تجري مثل هذه المناورات مع حلفائها، وإذا طلبت أي دولة أخرى حليفة ذلك فيمكنها المشاركة فيها»[٢].

وبعد عرض لتطور مستوى العلاقات التركية ـ الإسرائيلية على الصعد السياسية والعسكرية والاستراتيجية كافة عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧، يطرح سؤال نفسه: ما هي أسباب اندفاع تركيا السريع للتحالف مع إسرائيل؟

إن أسباباً عديدةً ساهمت في هذا الاندفاع، منها ما عبَّر عنه بصراحة ووضوح الرئيس الإسرائيلي عيزرا وايزمن حين كان يزور تركيا: بأن التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي هو من أجل إجبار سوريا على تسوية قضاياها مع كل من إسرائيل وتركيا، أي جعل مشكلة تقاسم مياه نهري دجلة والفرات مع تركيا، وهي الخاصة بالحقوق العربية السورية والعراقية في مساواة مع الانسحاب الإسرائيلي من الجولان المحتل.

كما ذكر وزير الدفاع الإسرائيلي في حينها إسحاق موردخاي أن إسرائيل وتركيا شكَّلتا قوة ردع لمواجهة أي هجوم محتمل من جانب إيران أو العراق أو سوريا[٣]. وهناك عامل آخر في الاندفاع التركي نحو إسرائيل تمثَّل في الصراع

---

(١) الأهرام: القاهرة، ١٩٩٧/٨/٢١، ص: ٤ وكذلك ١٩٩٧/١٠/١٢، ص: ٥.

(٢) الأهرام: القاهرة، ١٩٩٧/٩/٤، ص: ٤.

(٣) هيثم الكيلاني: (الحلقة النقاشية حول: عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية)، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٢٧)، ١٩٩٨/١، ص: ٥٣ ـ ٥٤.

الداخلي بين التيار الإسلامي ممثَّلاً في حزب الرفاه وقوى إسلامية أخرى، والتيار العلماني ممثَّلاً في المؤسسة العسكرية والأحزاب العلمانية.

فخلال مراحل هذا الصراع كافة سعى التيار العلماني في تركيا إلى تطوير العلاقات مع إسرائيل (الحليف الاستراتيجي الأول لأميركا في الشرق الأوسط) باعتبار ذلك ضمن أمور أخرى ـ وسيلة لتأكيد الطابع العلماني الغربي للدولة التركية وفرض ذلك كأمر واقع يصعب على حزب الرفاه وغيره تغييره أو تحدّيه سواء كان الرفاه في السلطة أو في المعارضة[1].

بالإضافة إلى ما ذكر، فهناك المشكلات التركية التي تعانيها تركيا من تمرُّد حزب PKK وكذلك التحرك الأرمني الدولي ضد تركيا وخصوصاً في الولايات المتحدة الأميركية، فإن علاقة استراتيجية تربط إسرائيل بتركيا، ستمنح تركيا ثقة في وجه من تعتبرهم تركيا أعداء يريدون العودة إلى اتفاقية سيفر عام ١٩٢٠ التي قسمت تركيا بعد انهيار الحرب العالمية الأولى إلى ثلاث دول: أرمنية وكردية وتركيا، وكذلك مشكلاتها مع دول جوارها كافة: سوريا، إيران، العراق، اليونان، بالإضافة إلى لهث تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، الذي تستطيع الولايات المتحدة واللوبي الصهيوني دعمه. وضمن هذا المسار، فقد اتصلت وزيرة الخارجية التركية تانسو شيللر في شباط ١٩٩٧ بنظيرها الإسرائيلي وبرئيس الوزراء الإسرائيلي طالبة من إسرائيل بذل مساعيها لدى الاتحاد الأوروبي لتغيير موقفه من العلاقات مع تركيا والمتصفة بالتوتر، منذ تجميد البرلمان الأوروبي في أيلول ١٩٩٦ لاتفاق الاتحاد الجمركي المبرم في نهاية ١٩٩٥ والذي بدأ سريانه في كانون الثاني ١٩٩٦»[2].

بالإضافة إلى ما ذكر وبحسب تفسير خبراء استراتيجيين أمريكيين في آب

---

(١) المؤتمر القومي العربي: حال الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي الثامن، الوثائق، القرارات، البيانات، نيسان ١٩٩٨، ص: ٢٠٧.

(٢) جلال عبد الله موض: (الحلقة النقاشية حول: عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية) مجلة المستقبل العربي، العدد (٧٧٢) ١/١٩٩٨ بيروت، ص/٥٦.

١٩٩٧: «فإن تخوّف تركيا من أن تُرغم في حالة التوصل إلى سلام شامل في المنطقة بين العرب وإسرائيل على الدخول في اتفاقيات مع جيرانها السوريين والعراقيين لحلّ مشكلة المياه التي تستخدمها حالياً كورقة ضغط في تعاملاتها معهم، يمثّل أحد أسباب دخولها في تحالف عسكري مع إسرائيل، بما يحقق مصالحها، لأن هذا التحالف قد يزيد من تعقيدات التوصل إلى حلّ سلمي لمشكلة الشرق الأوسط كما يمكن أن تستخدم تركيا تحالفها مع إسرائيل كوسيلة للضغط على سوريا كي لا تشعر مستقبلاً «بعد استعادتها الجولان وسحب قواتها من لبنان» بأن لديها القوة الكافية لإثارة نزاع حاد مع تركيا أو الضغط عليها بفاعلية أكثر بشأن المياه أو الاسكندرونة.

وضمن الاهتمام التركي ـ الإسرائيلي ـ الأميركي المشترك بالمياه، فقد شاركت تركيا بفاعلية في المفاوضات متعددة الأطراف في مجالات البيئة والتعاون الاقتصادي، وكذلك في «القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا» التي افتتحت في الدار البيضاء في ٣٠ تشرين الأول ١٩٩٤، بغرض وضع إطار للتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة، وفي قمة عمان في شتاء ١٩٩٥ وقمة القاهرة ١٩٩٦.

وأثناء زيارة تانسو شيللر للكيان الصهيوني التاريخية في ٣ ـ ٥ تشرين الثاني ١٩٩٤، فقد بحثت مع قادة الكيان الصهيوني مواضيع عدة منها: إمكانية إقامة منطقة للتجارة الحرة بين البلدين: ومشروع مياه السلام لنقل فائض المياه من تركيا إلى دول الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل، ونقل حوالى ١٨٠ مليون م^3/ سنوياً من مياه أحد أنهار تركيا إلى إسرائيل (نهر منافعات)، والاستعانة بخبراء إسرائيليين لإصلاح الأنظمة المالية التركية، وتوقيع اتفاقات تعاون في مجالات الاتصالات والبريد، والتعاون العسكري وإسهام إسرائيل في تحديث طائرات F4 التركية»[1].

---

(١) جلال عبد الله معوض: صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية، مصدر سبق ذكره، ص: ١٤٦.

٤ ـ العلاقات السورية ـ التركية ١٩٩٤ ـ ١٩٩٧

بدءاً من عام ١٩٩٤ عادت للبروز (قضية النزاع على تقاسم مياه نهري دجلة والفرات بين كل من تركيا من جهة، وسوريا والعراق من جهة أخرى. كما شكّلت الاجتياحات التركية المتكررة لشمال العراق، بحجة ملاحقة أعضاء حزب العمال الكردستاني PKK، ضاغطاً آخر على العلاقات الثنائية.

أما العلاقات التركية ـ الإسرائيلية التي تصاعدت وتيرة اتفاقاتها بدءاً بالاتفاق الأمني ـ التركي الأول الذي وقّعته تانسو شيللر عام ١٩٩٤، وصولاً إلى اتفاق التعاون العسكري والاستراتيجي بين كل من تركيا والكيان الصهيوني في شباط ١٩٩٦، وما تلاه من اتفاقات عسكرية واستراتيجية عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧، فقد شكّلت هذه العلاقات التركية ـ الإسرائيلية العامل الثالث الضاغط والمؤثر على العلاقات السورية ـ التركية بشكل خاص، وعلى العلاقات التركية ـ العربية بشكل عام في تلك المرحلة.

ومنذ عام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥، اختلطت قضية النزاع على تقاسم نهري دجلة والفرات بين كل من سوريا وتركيا بقضية مزمنة تاريخية عادت للظهور وبقوّة على الصعيد الديبلوماسي بين الطرفين، ثم على الصعيد الإقليمي فيما بعد وهي قضية لواء اسكندرون.

فبعد إقامة تركيا لعدّة سدود على مجرى الفرات الأعلى، انخفض التدفق السنوي لمياه نهر الفرات على الحدود السورية ـ التركية عام ١٩٩٤ من ٣٢ إلى ٢٣ مليار م٣ سنوياً طبقاً لدراسة سورية[١].

وبدأ القلق السوري والعراقي يزداد من احتمال قيام تركيا بحبس مياه نهر الفرات باتجاههما، وكما فعلت مطلع عام ١٩٩٠ لمدة شهر كامل من جهة، وفي ضوء ما صرّحت به تانسو شيللر رئيسة الحكومة التركية عام ١٩٩٣ بشأن

---

(١) رفيق جويجاتي: (المسألة المائية في سوريا)، ورقة قدمت إلى ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة، ٢٩ ـ ٣١ تشرين الأول ١٩٩٤، تحرير أحمد يوسف أحمد: القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤، ص: ١٨.

«قدرة تركيا على حبس مياه الفرات لمدة تقارب العامين بعد اكتمال بناء النفق الثاني لسدّ أتاتورك والبالغ طوله ٢٠كم وقطره ٧ أمتار، في حين أن النفق الأول عبارة عن قناة متفرعة من السد تساعد على حبس المياه ١١٠ أيام فقط»[١]، من جهة أخرى.

وهكذا لم ينخفض القلق السوري من مخاطر حبس نهر مياه الفرات مجدداً من تلقاء تركيا رغم تأكيد القادة الأتراك عام ١٩٩٣ للمسؤولين السوريين من أجل «طمأنتهم أن قطع المياه عن سوريا أمر غير وارد تحت أي ظرف من الظروف من الناحية التقنية، إذ ليس بمقدور السدود التركية احتجاز كل مياه الفرات، لأنها مضطرة لتصريف جزء منها لا يقل عن ٣٥٠ م^{٣}/ ثانية»[٢].

والقلق السوري عائد للمفهوم التركي للنهر الدولي من جهة، وعدم اعتبار الأتراك نهر الفرات نهراً دولياً كما صرَّح من قبل الرئيس التركي ديميريل في ٦/٥/١٩٩٠ قائلاً: «إن لتركيا سيادة على مواردها المائية، ويجب أن لا تخلق السدود التي تبنيها على نهر الفرات ودجلة أي مشكلة دولية، ويجب أن يدرك الجميع أنه لا نهر الفرات ولا نهر دجلة من الأنهار الدولية، فهما من الأنهار التركية حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي»[٣].

وبعد توقيع رئيسة الحكومة التركية تانسو شيللر في ٢٠/١١/١٩٩٥ اتفاق مع مجموعات شركات أوروبية و(٤٤) مصرفاً لتحويل سد بيرجيك على نهر الفرات، والإعلان عن مناقصة لإنشاء سد قره قاميش [٤] أصبحت مشكلة تقاسم مياه نهري دجلة والفرات والاسكندرونة سجالاً سياسياً وديبلوماسياً بين الحكومتين السورية والتركية.

---

(١) عاطف صقر: (صراع المياه ومشكلة الأكراد: المشكلة والحل كما يراه السوريون)، الأهرام، ١٨/٦/١٩٩٦، ص: ٥.

(٢) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٣، تحرير السيد يسين، القاهرة: المركز ١٩٩٤، ص: ١٤٣.

(٣) Turkish Daily News, 7.5.1990. P.2.

(٤) صحيفة جمهوريات: أنقرة، ٢٠/١١/١٩٩٥.

ففي ٢/١٢/١٩٩٥، أرسلت وزارة الخارجية السورية مذكّرة إلى السفارة التركية في دمشق رداً على مذكرة تركية سابقة ردّت فيها على «ادعاء تركيا بأن نهر الفرات هو نهر عابر للحدود، وبالتالي غير خاضع للقواعد القانونية الخاصة بالأنهار الدولية (من جهة النظر التركية) وأن استخدام مصطلح المياه العابرة للحدود هي مسألة صياغة ولا يوجد اختلاف جوهري بين هذا المصطلح ومصطلح المجرى المائي الدولي، ولا يترتب على استعمال هذا التعبير أو ذاك أية آثار قانونية».

وبعد أن ذكّرت المذكّرة الحكومة التركية بعدة اتفاقيات دولية أبرمتها مع حكومات عديدة لتقاسم أنهار دولية ومنها مع بلغاريا عام ١٩٤٦، وكذلك اتفاقية لوزان ٢٤/٧/١٩٢٣ مع دول الحلفاء (بريطانيا، فرنسا) التي تُقرُّ ضمنياً فيها باعتبار نهري دجلة والفرات نهرين دوليين، عادة المذكرة وأكدت على البروتوكول الموقع عام ١٩٨٧ بين كل من تركيا وسوريا والمسجّل لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة أصولاً بتاريخ ١ حزيران ١٩٩٣ والذي أعطى لسوريا ما يزيد على ٥٠٠ م^3 في الثانية، وألزم تركيا واجب التوزيع النهائي لمياه الفرات الأمر الذي يشكل اعترافاً صريحاً بالصفة الدولية للنهر».

وقبل أن تنهي المذكّرة عادت وذكّرت الحكومة التركية «بتسرب المياه الملوثة من تركيا إلى الأراضي السورية، عبر وادي البليخ بشكل يجاوز كل النسب المقبولة عالمياً، ما يؤكد خطورة تسرُّب المياه على البيئة في حوض الفرات، وعلى الأحواض التي تشكّل القسم الأعظم من الأراضي الزراعية السورية، التي تعتبر أغنى وأخصب الأراضي الزراعية في الجمهورية العربية السورية، وعلى سكان سوريا الذين تشكّل مياه حوض الفرات المورد الرئيسي لشربهم وحياتهم»[1].

وقبل أن ترد الخارجية التركية على المذكرة السورية بيومين، طالب وزير

---

(١) من نص مذكرة وزارة الخارجية السورية إلى الحكومة التركية حول مستجدات الفرات، تاريخ ٢/١٢/١٩٩٥، رداً على مذكرة وزارة الخارجية التركية رقم ٨٧ ـ ٦٠٣٢ ـ Elcyive المؤرخة في ١٣/١٠/١٩٩٣.

الخارجية التركي في حينها في ١٩٩٥/١٢/٢٨ دنيز بايكال بـ «ضرورة توقُّف سوريا عن دعم نشاطات حزب PKK وإيواء زعيمه في أراضيها» مؤكداً: «أن تركيا لا يمكنها تجاهل أو نسيان الدماء المسفوكة بسبب الإرهاب الكردي»[١].

وفي ١٩٩٥/١٢/٣٠، ركّزت مذكّرة وزارة الخارجية التركية على مفهوم تركيا لـ «الاستخدام المنصف والمعقول والأمثل لمجاري المياه في المنطقة لما فيه مصلحة الدول المتشاطئة، بدل قسمة المياه الذي تطالب به دمشق وبغداد» وقبل أن تنهي السفارة التركية مذكّرتها، ذكّرت الخارجية السورية «بخصوص نهر العاصي الذي يصب في لواء اسكندرون، والذي يمرُّ عبر الأراضي التركية، فإن سوريا لم تجرِ مشاورات بشأنه مع تركيا، بل عمدت إلى اتخاذ إجراءات من جانب واحد، ونتيجة لذلك، فإن مقدار المياه التي تتلقّاها تركيا من هذا النهر قد تقلّص إلى (١٠٪) من نسبة جريان النهر، وبهذه المناسبة فإن تركيا تؤكد مجدداً على أن تحتفظ بحقوقها كافة المتعلقة بهذا النهر»[٢].

وردُّ السفارة التركية يشير ضمناً إلى مطالبة تركيا لسوريا باعتراف سلخ لواء اسكندرون عنها الذي احتلته تركيا عام ١٩٣٩، والذي ما زالت تعتبره الحكومة السورية في كتبها وخرائطها جزءاً من سوريا.

وإزاء هذا الردّ التركي، وبعد أن تناقلت وكالات الأنباء نبأ توقيع تركيا وإسرائيل على اتفاق التعاون العسكري بينهما في شباط ١٩٩٦، طالبت الحكومة السورية جامعة الدول العربية باتخاذ موقف عربي موحد ضد الإجراءات التركية على نهر دجلة والفرات، عبر مذكّرة رسمية أعدّتها للعرض على وزراء الخارجية العرب، واتخاذ قرار جماعي يشجب قيام تركيا بتمرير مياه الصرف الصحي الملوّثة إلى الأراضي السورية، والتي لا تصلح للشرب أو الري، وتسيء للبيئة،

---

(١) هيئة الإذاعة البريطانية، نشرة أنباء الساعة الثامنة صباحاً بتوقيت غرينتش، ١٩٩٦/٢/٢٩، وكذلك الصحف التركية اليومية كافة.

(٢) من نص مذكرة السفارة التركية في دمشق إلى وزارة الخارجية السورية بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٣٠ وبرقم (٥٩٥).

كما تخرّب مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وتجعلها غير صالحة للزراعة[1].

وإزاء الطلب السوري، أكدت الجامعة العربية في ١٩٩٦/٣/١٤ على «دعم حقوق البلدين العربيين السوريين والعراق من مياه نهري دجلة والفرات، كما دعت الحكومة التركية إلى الدخول في مفاوضات ثلاثية في أقرب وقت ممكن بين الدول الثلاث المتشاطئة، تضمن التوصل إلى اتفاق نهائي لقسمة عادلة. وكذلك مناشدة المؤسسات المالية الدولية لربط تقديم أي مساعدات أو قروض مالية لتمويل المشاريع المقامة على نهر دجلة والفرات، في الأراضي التركية، بالتوصل إلى اتفاق مسبق مع الدول المتشاطئة الأخرى، وفق أحكام القانون الدولي، وكذلك وقف تحويل المياه الملوثة إلى سوريا»[2].

وبالرغم من نقل سوريا لمشكلة تقاسم مياه نهري دجلة والفرات إلى المستوى الإقليمي، كوسيلة ضغط على الحكومة التركية، فإن تركيا لم تكتفِ بأن لم تتراجع عن مواقفها أو مشروعاتها على النهرين فحسب، بل ردّت بشكل عملي على بيان الجامعة العربية مباشرةً، حيث خفّضت كمية مياه الفرات باتجاه سوريا لمدة أربعة أيام في عطلة عيد الأضحى المبارك في نيسان ١٩٩٦[3]. وكما تم دفع مياه ملوّثة محمّلة بالمواد السامة إلى الأراضي السورية، عبر مجرى وادي البليخ من العام نفسه[4].

وفي الوقت نفسه، وجّه مسعود يلماظ رئيس الحكومة التركية في حينها، «وفي خطوة ذات معنى، من مدينة اسكندرون السورية» تهديداً سافراً إلى

---

(١) صحيفة الثورة: دمشق، ١٩٩٦/٣/٨.

(٢) من نص قرار مجلس الجامعة العربية بشأن نهري دجلة والفرات، المنشور في الصحف السورية كافة بتاريخ ١٩٩٦/٣/١٥.

(٣) صحيفة السفير: بيروت، ١٩٩٦/٤/٢٥.

(٤) علي جمالو: ثرثرة فوق الفرات: النزاع على الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ٤٥ ـ ٤٦.

سوريا، رداً على موقف جامعة الدول العربية، وعلى المذكرة السورية أيضاً، قائلاً: «إذا لم يوقف هذا البلد المجاور أعماله المناوئة لتركيا، ويتعاون معنا لمواصلة تنميته، سينال عاجلاً أم آجلاً القصاص الذي يستحقه»[1].

ظلت قضية اقتسام نهري دجلة والفرات مادة لحوار الطرشان بين العرب والأتراك، فاللجنة الفنية الثلاثية التركية ـ السورية ـ العراقية، التي بدأت أعمالها عام ١٩٨٣ ظلت تعمل دون جدوى بسبب عدم قدرتها على اتخاذ قرار ملزم للدول الثلاث بالنظر إلى محدودية الصلاحيات الممنوحة لها في معالجة مشكلة الفرات المرتبطة والمتشابكة مع مشاكل أخرى «مثل الدعم السوري المزعوم لحزب PKK، ولواء اسكندرون».

وبعد انتظار طويل، حدّد مدير الإدارة القانونية في وزارة الخارجية السورية أبعاد المشكلة، ولأول مرة، وطريقة حلّها بشكل واضح وصريح بقوله: «إن مشكلة نهر الفرات بشقّيه هو تقاسم مياه النهر، وكذلك تلوّث مياهه، هي مشكلة سياسية تحتاج إلى قرار سياسي على أعلى مستوى فاللجنة الثلاثية فنية، اختصاصية ليس لها طابع سياسي»[2]، ثم يضيف قائلاً: «إننا ومنذ ربع قرن ندرس النواحي الفنية، وأصبح لدينا معلومات وافية كافية. والحل ليس هنا، أو في بغداد، بل في أنقرة التي تتجاهل حقوقنا»[3].

وقد شهدت فترة نيسان/ أيار ١٩٩٦ توترات حادة في العلاقات السورية ـ التركية بسبب تصاعد التعاون العسكرية التركي ـ الإسرائيلي. ففي ٢٠/ ٤/ ١٩٩٦، وجّه رئيس الحكومة التركية مسعود يلماظ أثناء زيارة له لاسكندرون رسالة تحذير وتهديد إلى سوريا طالبها فيها «بعدم إيواء المتمردين الأكراد أو دعمهم، لأن الأتراك صبورون، ولكنهم يردّون على أي اعتداء، وتركيا غير مستعدّة للتنازل عن جزء من أراضيها في إشارة إلى اسكندرون».

(١) صحيفة حريات: أنقرة ٢٥/ ٤/ ١٩٩٦.

(٢) منيب الرفاعي: (مدير الادارة القانونية في وزارة الخارجية السورية، وعضو الوفد السوري إلى المحادثات السورية ـ العراقية، والسورية ـ التركية): مجلة صوت فلسطين، دمشق، العدد (٢٤٠)، أيار ١٩٩٦، ص: ٢٢.

(٣) علي جمالو: ثرثرة فوق الفرات: النزاع على الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٩.

وفي ١٩٩٦/٥/٧، وجّه يلماظ تحذيراً آخر لسورية من «مخاطر استمرار دعمها لحزب PKK، وكان ثاني تحذير من نوعه من مسؤول تركي رفيع المستوى منذ توقيع اتفاقية التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل في شباط ١٩٩٦»[١].

وفي مؤتمر شرم الشيخ، الذي عُقد في مصر في ١٩٩٦/٣/١٣، أشار ديميريل أمام هذه القمة بشكل ضمني إلى ارتباط سوريا بحزب PKK لدى مطالبته «بوجوب أن نعقد العزم من أجل اقتلاع جذور الإرهاب، والأهم من ذلك العمل سوياً على مواجهة الدول التي تأوي الإرهاب وتعزّزه وضرورة العمل على تحديد موارد الأسلحة التي تحصل عليها الجماعات الإرهابية ومصادرها، وعلينا أن نسعى إلى الحصول على إيضاحات من تلك الدول التي توفر للإرهابيين هذه الأسلحة، وما هي الأسباب وراء ذلك»[٢].

وفي حزيران ١٩٩٦، وصل التوتر بين سوريا وتركيا إلى ذروته، وبدا البلدان على حافة الدخول في (مواجهة عسكرية محدودة) وذلك نتيجة تصاعد الاتهامات والتهديدات التركية السالفة الذكر، وتزايد الحشود العسكرية على حدود البلدين. ففي ١٩٩٦/٦/١٦، أشارت وكالة أنباء الأناضول التركية إلى «وقوع انفجارات جديدة في المناطق الشمالية السورية على مدار الأسبوع الماضي كامتداد لحوادث تفجير، والذين تم اعتقالهم كان بعضهم من أصل تركي، وقام الجيش السوري بتعزيز قواته ونشر وحدات مدرّعة جديدة بالقرب من الحدود التركية»[٣].

مصدر عسكري تركي أكّد في ١٩٩٦/٦/١٧ «وجود تحركات للقوات السورية في المناطق الحدودية مع تركيا، ولكنها لا تستهدف تركيا». وأكد وجود لتحركات للقوات التركية في الجانب التركي من الحدود، لكنها روتينية وليس لها علاقة بسوريا»[٤].

---

(١) الأهرام: ١٩٩٦/٥/٨.
(٢) الأهرام: ١٩٩٦/٣/١٤، ص: ٢.
(٣) وكالة أنباء الأناضول: أنقرة، ١٩٩٦/٦/١٦.
(٤) الأهرام: ١٩٩٦/٦/١٨، ص: ٨.

بعض المصادر العربية أشارت إلى «حشد سوريا حوالى ٤٠ ألف جندي على حدودها مع تركيا، بعد اتهامات غير معلنة وجهتها الدوائر السورية للمخابرات التركية بمسؤوليتها عن انفجارات حدثت مؤخراً في دمشق»[١].

وفي ١٩٩٦/٦/١٨، نفى نائب رئيس الجمهورية السورية عبد الحليم خدام (وجود حشود سوريا على الحدود مع تركيا» وأكد «أن التوتر ليس في مصلحة أحد». أما حلف شمال الأطلسي فقد أكد مصدر ديبلوماسي فيه «أن الحلف يتابع باهتمام بالغ الوضع المتأزم بين تركيا ـ عضو الحلف ـ وسوريا من خلال متابعة الوضع العسكري، عن كثب، على طول الحدود بين البلدين، لأن أي تحرُّك للقوات سواء كان طبيعياً أو غير طبيعي في مناطق قريبة من دولة عضو في الحلف يشكل عامل قلق»[٢].

وعلى رغم تقليل وزير خارجية مصر من خطورة الأحداث الجارية بين كل من تركيا وسوريا عندما عقَّب قائلاً في ١٩٩٦/٦/٢٠ «إنه لا يرى توتراً على هذه الحدود، ولكن مجرَّد رفع تصعيد لحالة الموقف القائم» فإنه عاد ليعلن في ١٩٩٦/٦/٢٧، «أن مصر على استعداد للوساطة بين تركيا وسوريا إذا ما طلب منها ذلك حول رغبة سوريا في توقيع بروتوكول لتنظيم إمداداتها من مياه نهر الفرات، واتهام تركيا لها باستخدام هذا الحزب PKK لتحقيق هذا الغرض»[٣].

وبعد أن أصبحت المزاعم التركية بدعم سوري لحزب العمال الكردي PKK حقيقة مسلّماً بها في الأوساط السياسية والإعلامية التركية، ذكر عبد الله أوجلان زعيم حزب PKK «ليس لنا علاقات على الصعيد الرسمي مع الحكومة السورية، ولكن بحكم تداخل الشعب الكردي مع الشعب السوري ـ الصديق،

(١) خالد السرجاني: (تركيا وسوريا: شد الأطراف) مصدر سبق ذكره.
(٢) الأهرام: ١٩٩٦/٦/١٨، ص: ٨.
(٣) الأهرام: ١٩٩٦/٦/٢١، ص: ٦ و١٩٩٦/٦/٢٨، ص: ٤.

لنا ثقل وتأثير كبيران بين صفوف الأكراد السوريين الذين يمكن أن يؤدوا دور الجسر لترسيخ علاقات الصداقة بين الشعبين العربي والتركي»[1].

وجاء الرد على المزاعم التركية بدعم سوري لحزب PKK «من باحث مهتم بالشؤون التركية وهو باحث غير سوري، عندما قال: «إن الاتهامات التركية لسوريا بدعم حزب PKK لا تستقيم وحقيقة عدم وجود مصلحة لسوريا في التعاون مع هذا الحزب الذي قد يسعى في الأجل البعيد إلى إقامة دولة كردية تشمل أراضي تركية وسورية وعراقية وإيرانية، وبالتالي ليس من المعقول أن تعمل سوريا ضد سوريا، كما أنه ليس بمقدورها مساعدة تركيا في ضرب هذا الحزب حتى لا تنتقل إليها دوامة العنف التي تعاني منها تركيا»[2].

وبسقوط حكومة مسعود يلماظ في حزيران ١٩٩٦، وتشكيل نجم الدين أربكان حكومته الائتلافية مع حزب الطريق القويم برئاسة تانسو شيللر بدءاً من أواخر شهر حزيران ١٩٩٦، تراجعت، إلى حدٍّ كبير حدّة الخلاف بين كل من سوريا وتركيا.

وتُعد سوريا، إحدى البلدان الدول، التي عقدت آمالاً كبيرة على حكومة نجم الدين أربكان في إمكانية تسوية المشكلات القائمة مع تركيا، وخصوصاً مشكلة المياه في ارتباطها من وجهة النظر التركية بمشكلة أمن الحدود، وذلك بالنظر إلى توجهاته الإسلامية ونهجه السياسي المعتدل ودعوته إلى تحسين علاقات بلاده وتطويرها مع دول الجوار والدول الإسلامية عموماً[3].

وضمن الآمال السورية المعقودة على حكومة أربكان، جاءت برقية التهنئة التي أرسلها رئيس الوزراء السوري إلى أربكان في ١٩٩٦/٧/١، والذي أكد

---

(١) حوار أجرته درية عوني في مجلة المصور، القاهرة، ١٣ أيلول ١٩٩٦ مع عبد الله أوجلان، ص: ٢٥.

(٢) عاطف صقر: (صراع المياه ومشكلة الأكراد: المشكلة والحل كما يراه السوريون)، الأهرام، ١٨/٦/١٩٩٦، ص: ٧.

(٣) جلال عبد الله معوض: صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٠٥.

فيها على «تطلُّع سوريا إلى حلِّ جميع خلافاتها مع تركيا، وثقتها في استمرار تطوير وترسيخ علاقات الصداقة والتعاون التاريخية بين البلدين»[1].

وكانت الرغبة السورية في تطوير العلاقات مع تركيا، قد قابلها نجم الدين أربكان برغبة مماثلة حيث أعرب خلال زيارته لإيران في آب ١٩٩٦ عن رغبته في زيارة سوريا لبحث المسألة الكردية واقتسام مياه الفرات، ثم زيارة بغداد»[2].

وعلى الرغم من أن نجم الدين أربكان لم يقم بزيارة دمشق وبغداد، فإن المناخ العام لعلاقات تركيا مع سوريا والعراق أصبح أفضل نسبياً، مقارنةً بحكومة تانسو شيللر ومسعود يلماظ، وهو ما جعل الحكومة المصرية تقتنع بأن الخلافات بين تركيا وسوريا قد لا تحتاج بالفعل إلى أي وساطة من جانبها، على رغم استعدادها الكامل للقيام بهذه الوساطة»[3].

لكن المؤسسة العسكرية والرئيس التركي سليمان ديميريل لم يكونا يرغبان حينها في تطوير العلاقات مع سوريا، فلم يكتفِ العسكريون الأتراك باتفاق التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي المبرم في شباط ١٩٩٦ في عهد حكومة يلماظ، بل تم تدعيمه باتفاق آخر في عهد أربكان، لإحراجه، أما الرئيس التركي ديميريل، فلم يؤكد في لقاء له مع صحيفة هآرتس الإسرائيلية في ٩/٢٢/ ١٩٩٦ على «عدم التراجع عن التعاون العسكري مع إسرائيل وعن إقامة منطقة أمنية في شمال العراق» فحسب، بل ذكر: «أن دعم سوريا لحزب PKK واضح تماماً وأن مسؤولي هذا الحزب موجودون في سوريا، والمواطنين الأتراك يعرفون أن سوريا تقدّم دعماً لهذا الحزب للتسبب في تفتيت تركيا. والدليل على ذلك مقتل ٥٠٠ كردي سوري أعضاء في هذا الحزب في الأراضي التركية حتى الآن. ومنذ سنة ونصف يتسلل الإرهابيون إلى الأراضي التركية حيث قتلوا ٣٣ مدنياً و٤ عناصر في الأجهزة الأمنية و٧ ضباط في الجيش التركي، ويبدو أن

---

(١) الصحف السورية كافة، ١٩٩٦/٧/٢، ص: ١.

(٢) الأهرام: ١٩٩٦/٩/١.

(٣) إبراهيم نافع: (تركيا والعالم العربي، دوائر الخلاف وآفاق الاتفاق)، الأهرام، ١٩٩٦/٩/١٢، ص: ٣.

سوريا تريد زعزعة استقرار تركيا وإضعافها، وتستهدف سياستها إشاعة فوضى اقتصادية واجتماعية وسياسية في تركيا. وقد مارست سوريا دائماً سياسة تصعيد مدروس تجاه تركيا ليكون لها موقع أفضل للتفاوض على مسألة المياه والحصول على أفضل الشروط التجارية والتذكير بأنها لم تتخلّ قطُّ عن مطالبها الجغرافية في بعض المناطق (الإسكندرونة)[1].

وعلى الرغم من محدودية المقدرة الفعلية لحكومة نجم الدين أربكان على إحداث تغيير في السياسة الخارجية التركية، كون هذه الحكومة على حدِّ تعبير الرئيس حسني مبارك «تقوم على توازن بين أربكان وتشيللر، فأربكان جزء من ائتلاف حكومي، وتشيللر قالت إنه لا تغيير في السياسة إلا بتوقيتها مع أربكان، ولذلك أعتقد أن أربكان لا يستطيع إجراء تغيير منفرد في سياسة تركيا تجاه المنطقة العربية والعالم الإسلامي لأن لتركيا سياستها ودستورها»[2].

ورغم تصريح الرئيس مبارك هذا، فقد أشارت إذاعة مونت كارلو في نشرتها الإخبارية في الساعة الواحدة بعد الظهر بتوقيت غرينتش يوم ٤/١٠/١٩٩٦ إلى «أنه تم خلال زيارة أربكان لمصر بحث مسألة مياه الفرات وأثرها على العلاقات التركية ـ السورية، وعلى رغم عدم الإعلان رسمياً عما تم في صدد هذه المسألة، فإن مصادر مصرية أعلنت: أن هذه المسألة كانت نتيجة سوء فهم بين تركيا وسوريا وأن هذا زال بتولي أربكان السلطة بالنظر إلى قوة علاقاته مع المسؤولين السوريين وأن الفترة القادمة ستشهد تحسن العلاقات التركية ـ السورية».

وكانت زيارة أربكان لليبيا بعد زيارته لمصر، الشرارة التي انطلقت منها القوى التركية المعادية لأي تقارب تركي ـ عربي، فخلال زيارة أربكان لليبيا وجّه العقيد القذافي انتقادات حادة إلى تركيا بسبب سياستها تجاه الأكراد وعلاقاتها مع إسرائيل والولايات المتحدة والغرب، فأعلنت أنقرة في ٧/١٠/

---

(١) صحيفة الحياة: لندن، ١٩٩٦/٩/٢٣، ص: ٩.
(٢) الأهرام: ١٩٩٦/٩/١٨، ص: ٩.

١٩٩٦ سحب سفيرها في طرابلس الغرب احتجاجاً على هذه الانتقادات، وقدّمت أحزاب المعارضة التركية مذكّرة إلى البرلمان التركي في ٨/ ١٠/ ١٩٩٦ لحجب الثقة عن الحكومة بسبب هذه الانتقادات».

وبينما وصفت وزيرة الخارجية التركية تانسو شيللر ليبيا بأنها دولة إرهابية، دخلت الولايات المتحدة الأميركية على الخط مباشرة، فطالبت أربكان «بتقديم تفسيرات لتصريحاته التي دافع فيها عن ليبيا باعتبارها ضحية للإرهاب». في حين أن بعض أعضاء الائتلاف الحكومي من حزب الطريق الصحيح، الذي تقوده وزيرة الخارجية تانسو شيللر، هاجموا سياسة أربكان الخارجية، ودافع أربكان في مؤتمر صحفي عقده في أنقرة عن موقفه وزيارته لليبيا، وهاجم العلمانيين والولايات المتحدة قائلاً: «إن الحساسية التي أثارتها زيارته لليبيا لم تثر عندما صوّت مجلس الشيوخ الأميركي على قرارات بإدانة تركيا بشأن ما يسمى بمذابح الأرمن أو عندما صوّت البرلمان الأوروبي على قرارات ضد أنقرة، فضلاً عن أن هذه الزيارة ستكون لها انعكاسات اقتصادية أسفرت أولاً عن اتفاق حول تسديد الديون الليبية المستحقة لتركيا»[1].

وفي عهد حكومة أربكان، رفضت تركيا الموافقة على الاتفاقية الدولية الجديدة حول قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية التي أقرّتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١/ ٥/ ١٩٩٧.

ومن أهم ما تضمّنته من قواعد ومبادىء الانتفاع والمشاركة المنصفين والمعقولين، والالتزام بعدم التسبب في ضرر جسيم أو ذي شأن ووجوب مراعاة مصالح دول المجرى المائي المعنية والتزام الدول بالعمل على تخفيف الضرر وإزالته والتعويض عنه عند الضرورة، والالتزام بالتعاون والإخطار عن الإجراءات المزمع اتخاذها، «أي المشروعات التي تنوي إحدى الدول النهرية القيام بها ويحتمل أن تكون لها آثار سلبية على الدول النهرية الأخرى وهو ما ينطبق عادةً على مشروعات دول المنبع».

---

(١) جلال عبد الله معوض: صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٠٨.

وقد برَّر ديبلوماسيون أتراك رفضهم التوقيع على هذه الاتفاقية في ١٠/ ٥/ ١٩٩٧ بـ «أن هذه الاتفاقية مجحفة ـ بالدول التي بنت سدوداً في أراضيها، ومن بينها الصين والهند وبعض الدول الإسلامية[1] مثل تركيا».

وفي عام ١٩٩٧، استمرت تركيا في رفضها الاستجابة للمطالب السورية العراقية المتكررة باستئناف اجتماعات اللجنة الفنية الثلاثية الخاصة بالمياه والتي لم تجتمع من نهاية ١٩٩٢، وبالتوصل إلى اتفاق نهائي وعادل لتحديد حصص الدول الثلاث من مياه الفرات، وهي مطالب عبَّر عنها رئيسا وفدي البلدين في ندوة ممثلي البرلمانات العربية حول: (المياه ودورها الاستراتيجي في الوطن العربي) في آذار ١٩٧٧، ووزير الري السوري في ٥/ ٥/ ١٩٩٧[2].

وقد أكد البرلمانيون العرب تضامنهم مع سوريا في موقفها للحصول على حقوقها المائية في نهري دجلة والفرات، وكذلك دعم موقف العراق أيضاً[3].

بعد الضغوط الكبيرة التي تعرضت لها حكومة أربكان بسبب سياستها الإسلامية داخل تركيا وسياستها المعتدلة تجاه العرب والمسلمين خارجياً، قدَّمت استقالتها في ١٨ حزيران ١٩٩٧، وفي ٢٨ حزيران ١٩٩٧، أصبح مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الأم رئيساً للحكومة الائتلافية الجديدة. هذه الحكومة التي بدأت مرحلة تصعيد جديدة في علاقاتها مع العرب عموماً ومع سوريا خصوصاً، كما سبق أن فعلت في النصف الأول من عام ١٩٩٦ عندما كان يلماظ نفسه رئيساً للحكومة.

فقد أصبحت سياسة التصعيد التركية ضد سوريا متناغمة بين رئاسة الحكومة، ورئيس الجمهورية سليمان ديميريل، والمؤسسة العسكرية التركية. ففي ١٥/ ٩/ ١٩٩٧، شدّد الرئيس التركي ديميريل على «عدم قبول تركيا إصرار سوريا

---

(١) المؤتمر القومي العربي: حال الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي الثامن، الوثائق، القرارات، البيانات، نيسان ١٩٩٨، ص: ٢١٧ ـ ٢١٨.

(٢) المصدر نفسه، ص: ٢١٧.

(٣) صحيفة تشرين: دمشق ١٨/ ٢/ ١٩٩٢ (كلمات رؤساء الوفود).

والعراق على تقسيم مياه الفرات ودجلة على ثلاثة أنصبة متساوية، وتمسُّكها بالخطة الثلاثية المراحل التي اقترحتها من قبل والهادفة إلى الاستخدام الرشيد لموارد المياه في النهرين من خلال دراسات علمية مشتركة غايتها تحديد الاحتياجات الحقيقية للدول الثلاث على أساس حساب الأراضي القابلة للري وتحديد المتطلبات المائية لها والاستخدامات الأخرى بما فيها مياه الشرب، وأن تركيا تولي اهتماماً بالغاً لمسألة تجنُّب أن تؤدي مشروعاتها التنموية إلى الإضرار بهذين البلدين وتسمح بمرور كميات كافية من المياه إليهما، وليس في نيتها أن توقف المياه عن البلدين اللذين تذهب حالياً كميات كافية من المياه إليهما»[1].

وعلى الرغم من تأكيد سوريا بوجه خاص على أن المياه التي تصلها من الفرات غير كافية لمشروعاتها الزراعية والكهربائية، أعلن أولغالي أدنفار مدير عام مشروع الغاب في ٤/١٠/١٩٩٧: «أن بلاده تزور سوريا الآن بحوالى ١٢٠٠ م^{٣} في الثانية من مياه الفرات أي بما يجاوز ضعف الكمية المتفق عليها بموجب اتفاق البلدين عام ١٩٨٧»[2].

وفي الأسبوع الأول من أيلول ١٩٩٧، أثارت تركيا مسألة بيع مياه الفرات ودجلة، من خلال إصدار وزير تركي بياناً ذكر فيه: «إن تركيا يجب أن تبيع مياهها من نهري الفرات ودجلة لجيرانها في الجنوب» ما أثار ردود فعل من جانب العراق وسوريا، حيث عقدت حكومة العراق اجتماعاً في ١٥/٩/١٩٩٧ لمناقشة هذا البيان وندّدت بهذه الدعوة[3].

أما سوريا فقد تأخر ردُّها حتى انعقد مؤتمر (مياه العالم: تمويل مشروعات المستقبل) الذي انعقد في اسطنبول في ٢٩ ـ ٣٠ أيلول ١٩٩٧، بمبادرة من «الحكومة التركية وصحيفة إنترناشيونال هيرالد تريبيون الأميركية وبمشاركة البنك

---

(١) صحيفة الحياة: ١٥/٦/١٩٩٧، ص: ١٣.
(٢) الأهرام: ٥/١٠/١٩٩٦، ص: ٨.
(٣) الأهرام: ١٦/٩/١٩٩٧، ص: ٤.

الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئات المعونة الأميركية والأوروبية والكندية والكيان الصهيوني وبعض الدول العربية والإسلامية»[1].

عندها دعت سوريا البلدان العربية إلى مقاطعة هذا المؤتمر لمخاطره على سوريا والمشرق العربي بأكمله «لأنه يساهم في إيجاد رأي عام دولي لمصلحة تركيا التي صرَّح مسؤولوها بأنهم ينوون بيع المياه مقابل النفط العربي، ويعتبرون مياه الفرات ودجلة من أنهارهم الوطنية»[2].

ولم تكن التهديدات التركية عامل التوتر الوحيد في عام ١٩٩٧، بل شكَّل اتساع النطاق الجغرافي لعملية (فولاذ ٩٧) إلى قرب الحدود السورية ـ العراقية، عامل توتر إضافياً، حيث شهدت تلك العملية خصوصاً في الفترة ١٨ ـ ١٩٩٧/٥/٢٨ تحركات برية وقصفاً جوياً تركياً قرب هذه الحدود بحجة (منع حزب PKK) من تحريك تعزيزات من قواعده داخل سوريا[3].

ناهيك بضخامة حجم القوات التركية المشاركة في هذه العملية ووصولها إلى مشارف أربيل والموصل، وعدم انسحابها بالكامل في ١٩٩٧/٦/٢١، والخوف السوري من أن يكون التأييد الإسرائيلي والأميركي للعملية بداية تحرُّك تركي مدعوم إسرائيلياً وأمريكياً: لتقسيم العراق في المرحلة الأولى ثم زيادة الضغط على سوريا من خلال تطويقها من الشمال بتركيا، ومن الجنوب بإسرائيل، ومن الشمال الشرقي «بمنطقة أمنية، أو قوات مشتركة تركية ـ كردية من حزب مسعود البرزاني» أو أن تكون هذه العملية خطوة على طريق مشروع صهيوني قديم بشأن «توطين الفلسطينيين في شمال العراق»[4].

ورغم أن سوريا جدَّدت رفضها للاتهامات التركية بدعم حزب PKK إذ أعلن

---

(١) عبد العظيم حماد: (بورصة المياه)، الأهرام ١٩٩٧/١٠/٢٠، ص: ٤.
(٢) الأهرام: ١٩٩٧/٩/٣٠، ص: ٨.
(٣) الأهرام: ١٩٩٧/٥/١٩، ص: ٩ و١٩٩٧/٥/٢٩، ص: ٩.
(٤) حديث للرئيس الراحل حافظ الأسد، أجراه سعد الدين وهبه، ونشر في الأهرام في ١٩٩٧/٧/٥، ص: ٢٨، وكذلك حوار مع نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام أجراه إبراهيم نافع ونشر بالأهرام: ١٩٩٧/٦/١٨، ص: ٩.

وزير الخارجية السوري فاروق الشرع في ١٩٩٧/٦/٢١ و١٩٩٧/٧/١٣: «أن المشكلة الأساسية للأكراد داخل تركيا ويجب أن تعالج داخلها، وألا يلقى اللوم على الآخرين، وأن سوريا يهمها وحدة تركيا وسلامة أراضيها ولا مصلحة لها في غير ذلك، ولكن هناك من يحرّك المؤسسة العسكرية التركية (إسرائيل) لتوتير الأجواء مع سوريا دون أي مبرّر»[1].

وفي ١٩٩٧/٦/٦، صرّح أمين عام رئاسة الأركان التركية أرول أوزغستاك بعد إسقاط حزب PKK طائرتي هيلوكوبتر تركيتين في شمال العراق بأن هذه العملية تمت باستخدام صواريخ (سام ٧) ما أدى إلى مصرع ١٣ ضابطاً وجندياً. وأن «ست دول تتصدرها سوريا ثم إيران واليونان وصربيا وقبرص اليونانية وأرمينيا قامت بتزويد متمردي حزب PKK بهذه الصواريخ وتدريبهم على استخدامها، وأن هؤلاء لا يزال لديهم ما يراوح ما بين ٥٠ ـ ٦٠ صاروخاً من هذا الطراز»[2].

وقبل هذا، وفي ١٩٩٧/٤/٢٩ وفي لقاء بين الجنرالات الأتراك والصحفيين نظّمته هيئة الأركان التركية حول المسائل الأمنية، هدد الجنرالات الأتراك «باستخدام القوة ضد سوريا وإيران لدعمهما حزب PKK الذي تأوي سوريا زعيمه داخل منشآت عسكرية»[3]، ثم عاد وزير الدفاع التركي و«اتهم سوريا بمساندة حزب PKK»[4].

أما الرئيس التركي سليمان ديميريل فقد صرَّح في ١٩٩٧/٩/١٥ قائلاً: «أن سوريا تحتل أعلى مرتبة في المجتمع الدولي بين الدول المساندة للإرهاب وأنها تفضّل اعتبار الإرهاب أداة أساسية في سياستها الخارجية»[5].

وقد جدَّد الرئيس الراحل حافظ الأسد الرد نفسه في ١٩٩٧/٩/١٨ في لقائه

(١) الحياة: ١٩٩٧/٦/٢٢، ص: ٥. والأهرام: ١٩٩٦/٧/١٤، ص: ٦.
(٢) الحياة: ١٩٩٧/٦/٧، ص: ١ و٦.
(٣) الحياة: ١٩٩٧/٤/٣٠، ص: ١ و٦.
(٤) حديث لوزير الدفاع التركي، أجراه معه رضا هلال ونشر في الأهرام في ١٩٩٧/٦/٢٦، ص: ٦.
(٥) الأهرام: ١٩٩٧/٩/١٦، ص: ٥.

مع الرئيس حسني مبارك، وبعد أن عرض مبارك وساطة بين سوريا وتركيا، إذ قال: «إن سوريا ليست جزءاً من المشكلة (الكردية)، الموجودة في تركيا، وليست لها مصلحة في أن ترهب تركيا أو تساعد الإرهابيين، وما يجري في تركيا مشكلة داخلية، ولا تستطيع سوريا أن تقوم بمهمة الشرطي بالنسبة إلى تركيا، لأن هذا الأمر شأن تركي يمكن أن يعالجه الأتراك بأنفسهم وهناك أمور من الخارج (إسرائيل) هي التي تطرح لتركيا هذه النغمة (اتهام سوريا)[1].

في عام ١٩٩٧، لم يكتفِ المسؤولون السوريون بنفي المزاعم التركية بدعم سوريا لحزب PKK، بل أضافوا إليها عاملاً آخر ساعد في توتير الأجواء بينهما، ألا وهو التنديد السوري بالعمليات العسكرية التركية في شمال العراق واعتباره «انتهاكاً صارخاً لسيادة العراق وخرقاً للقانون الدولي»، والتأكيد على وحدة وسلامة العراق أرضاً وشعباً، وهو ما عبّر عنه فاروق الشرع وزير الخارجية السورية في ١٩٩٧/٦/٢١ و١٩٩٧/٧/١٣، ثم أكد مرة أخرى في ١٩٩٧/١٠/٢٥ «على عدم مشروعية الحزام الأمني الذي فرضته تركيا على شمال العراق في إطار أي مبدأ من مبادىء القانون الدولي»[2].

---

(١) الأهرام: ١٩٩٧/٩/١٩، ص: ٥.

(٢) صحيفة الحياة: ١٩٩٧/٦/٢٢، ص: ٥ وكذلك الأهرام: ١٩٩٧/٧/١٤، ص: ٦ و١٠/٢٦/ ١٩٩٧، ص: ٨.

الفصل الثامن

تركيا وسوريا وإسرائيل (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٠)
من حافة الهاوية إلى ذروة التنسيق

١ ـ تركيا والعلاقات التركية ـ الإسرائيلية ١٩٩٨.

٢ ـ تركيا وسوريا: حافة الهاوية ١٩٩٨: الأسباب والدوافع

٣ ـ تركيا وإسرائيل ١٩٩٩: عام تاريخي وذروة التنسيق: أوربة وزلزال وأوجلان

٤ ـ تركيا والعلاقات مع سوريا والعراق ١٩٩٩

تعاني تركيا سلسلة من الأزمات السياسية منذ انتخابات ١٩٩٥/١٢/٢٤، بوصول حزب إسلامي (الرفاه) لأول مرة في تاريخ الجمهورية التركية إلى سدّة الحكم، بعد حصوله على المركز الأول في هذه الانتخابات، وبلغت الأزمة السياسية ذروتها في ١٩٩٧/٦/١٨ بإطاحة العسكريين حكومة الرفاه RP الائتلافية المشكّلة في ١٩٩٦/٦/٢٩، لتخلفها في ١٩٩٧/٦/٢٩ حكومة مسعود يلماظ الائتلافية المشكّلة في ١٩٩٦/٦/٢٩، لتخلفها في ١٩٩٧/٦/٢٩ حكومة مسعود يلماظ الائتلافية العلمانية المكوّنة من حزب الوطن الأم ANAP بزعامة يلماظ، واليسار الديمقراطي DSP بزعامة بولنت أجاويد، وتركيا الديمقراطية DTP بزعامة سيندروك، ويدعمها في البرلمان دون المشاركة فيها حزب الشعب الجمهوري CHP بزعامة دنيز بايكال.

وعادت هذه الأزمة للظهور مجدداً بسقوط هذه الحكومة في ١٩٩٨/١١/٢٥ بعد ١٧ شهراً من تكوينها إثر تصويت البرلمان التركي بأغلبية ٣١٢ صوتاً بسحب الثقة منها لاتهام رئيسها «استغلال السلطة والفساد وتحقيق كسب غير مشروع من برنامج الخصخصة عبر علاقات مع رجال أعمال مرتبطين بألمانيا»[١].

وعلى الصعيد الداخلي أيضاً قررت المحكمة الدستورية العليا التركية في ١٩٩٨/١/١٦ حظر حزب الرفاه، وحرمان خمسة من قادته وعلى رأسهم أربكان من ممارسة العمل السياسي لمدة ٥ سنوات، لكن التيار الإسلامي سرعان ما عاد إلى المسرح السياسي باسم حزب (الفضيلة) في تموز ١٩٩٨ بزعامة رجائي قوطان وانتقلت على إثر ذلك الأغلبية الساحقة من نواب الرفاه الذين لم يطلهم قرار الحظر إلى حزب الفضيلة، ليحتفظ الأخير بالمركز الأول على صعيد البرلمان وله ١٤٥ مقعداً[٢].

---

(١) الأهرام: القاهرة، ١٩٩٨/١١/٢٦.

(٢) جلال عبد الله معوض: (العرب وتركيا ١٩٩٨): المؤتمر القومي العربي: حالة الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي التاسع، الوثائق، القرارات، البيانات آذار/١٩٩٩، ص: ٢٠٩.

وفي عام ١٩٩٨، استمر على الصعيد الداخلي ضغوط المؤسسة العسكرية والمدنية على التيار الإسلامي، ومن ذلك صدور حكم في نيسان ١٩٩٨ بالحبس ١٠ أشهر على طيب رجب أردوغان رئيس بلدية استانبول عن حزب الرفاه، ويحظر هذا الحزب واستبعاد أردوغان من منصبه في ١٩٩٨/١١/١٢، وصدور قرار في اليوم نفسه من محكمة أمن الدولة في أنقرة باعتقال مليح كوتشياك رئيس بلدية أنقرة عن حزب الرفاه أيضاً[1].

وقبل ذلك بأشهر، طالب المدعي العام في ١٩٩٨/٨/٢٥ بمحاكمة رجائي قوطان زعيم حزب الفضيلة ونجم الدين أربكان و١٠ آخرين من كوادر الحزب بتهمة الاحتيال والتزوير في مستندات لتغطية اختفاء ٣,٦ مليون دولار من أموال الرفاه قبل حلّه[2].

وقبل هذا وأثناءه، تابعت المؤسسة العسكرية والأمنية مطاردتها وحربها المكشوفة على الرموز السياسية وغير السياسية في التيار الإسلامي لتشمل أيضاً «الإعلام الإسلامي وشركات وتنظيمات رجال الأعمال الإسلاميين لتورُّطها في الدعم الإعلامي والمالي للأصولية، حيث بحث المدعي العام في أيار ١٩٩٨ دعوى لحظر تنظيم موسياد (Musiad)، وهو اتحاد الصناعيين ورجال الأعمال المستقلين، وتطهير الجيش والأجهزة الحكومية وخصوصاً وزارة الداخلية من الإسلاميين حيث تم استبعاد ٥٩ ضابطاً و١٦٧ جندياً في اجتماع طارىء للمجلس العسكري الأعلى، في حزيران ١٩٩٨، وتبعه طرد ٦ من كبار موظفي وزارة الداخلية وإعداد قائمة بأسماء ٢٧ محافظاً و٢٣٠ من رؤساء الأحياء تمهيداً لعزلهم بسبب ميولهم الإسلامية أو عضويتهم في طرق إسلامية أو تعليمهم الديني»[3].

---

(١) الأهرام، القاهرة، ١٩٩٨/١١/١٣، ص: ٤.
(٢) الأهرام: القاهرة، ١٩٩٨/٨/٢٦، ص: ٤.
(٣) EIU: Turkey (Country Report 2nd quarter 1998) P. 13, and Turkey (country report 3rd quarter 1998) P.13.

وشهد عام ١٩٩٨ استمرار وتكثيف عمليات تركيا العسكرية الأمنية في مناطقها الجنوبية الشرقية ذات الأكثرية الكردية وفي شمال العراق، ما أثَّر بدرجة كبيرة في البنية العسكرية لحزب PKK بزعامة عبد الله أوجلان. كما شهد عام ١٩٩٨ تطورات مهمة في العلاقات العسكرية والاستراتيجية التركية ـ الإسرائيلية أكدت بالفعل دخول هذه العلاقات مرحلة التحالف العسكري والاستراتيجي بدعم أمريكي واضح، وهو ما أثر سلباً في علاقات تركيا بالبلدان العربية ولا سيما سوريا والعراق باعتبارهما من الدول المستهدفة بالردع من جانب طرفي التحالف وأمريكا لمنعهما ـ وإيران ـ من أي «محاولة لتغيير الأمر الواقع والحدود القائمة في المنطقة» على حد تعبير وزير الدفاع الإسرائيلي موردخاي في ٢٦/ ٤/ ١٩٩٧[1].

وفي عام ١٩٩٨، واصلت تركيا سياسة (الحسم الأمني والعسكري) في التعامل مع سكانها الأكراد عبر إخضاع محافظاتهم الـ ١٣ لحالة الطوارىء، وشنِّ عمليات أمنية وعسكرية في هذه المحافظات ويوجد فيها ما يراوح ما بين ٢٥٠ ـ ٣٠٠ ألف جندي وأكثر من ٨٠ طائرة عمودية حديثة و٦٠ ألفاً من حراس القرى المتعاونين مع الحكومة[2].

ورغم أن هذه السياسة تكلِّف تركيا ٨ مليارات دولار سنوياً بما يعادل خمس ميزانية الدولة وأدت حتى الآن إلى مصرع أكثر من ٣٠ ألف شخص منهم ٤ آلاف من العسكريين الأتراك وتهجير سكان ٢٥٠٠ قرية كردية[3]، فقد رفضت الدولة التركية التفاهم السياسي مع حزب PKK باعتباره من وجهة نظرها منظمة إرهابية انفصالية، لهذا لم تستجب الحكومة التركية لمبادرتين طرحهما أوجلان في ٧/ ٤/ ١٩٩٨ و١/ ٩/ ١٩٩٨ على غرار مبادرتين سابقتين في ١٩٩٣ و١٩٩٥ بشأن وقف القتال وبدء حوار لحلِّ المشكلة الكردية، رغم تأكيده «أنه يقرّ بسيادة الدولة التركية، ولا يسعى للانفصال عنها، وإنما يطالب بحقوق ثقافية وسياسية

(١) جلال عبد الله معوض: (العرب وتركيا ١٩٩٨): مصدر سبق ذكره، ص: ٢١٣ ـ ٢١٩.
(٢) رضا هلال: (داخل كردستان العراق)، الأهرام، ١٢/ ١١/ ١٩٩٨، ص: ٦.
(٣) المصدر نفسه.

للأكراد ومنح الشرعية للأحزاب الكردية بما فيها حزبه، ما دفعه في ٩/١٣/ ١٩٩٨، إلى إعلان سحب عرضه بوقف القتال من جانب واحد واستئناف حزبه لعملياته»[١].

١ ـ التحالف التركي ـ الإسرائيلي مقدمة للضغط على سوريا:

تسارعت في عام ١٩٩٨ خطى ترسيخ وتعزيز المحور التركي ـ الإسرائيلي فقد توصَّل الطرفان إلى وضع خطط مشتركة على مستويات استطلاعية ومخابراتية وإنتاجية وتسليحية هدفت إلى ربط المؤسستين العسكريتين، التركية والإسرائيلية، بمجموعة واسعة من المشروعات والبرامج والأهداف لسنوات عدة، يضاف إلى ذلك تشارك البلدين في تصوُّر مصادر التهديد والخطر والأولويات الدفاعية، والوسائل والأساليب المطلوبة لمواجهتها، والاتفاق على شكل المواجهة، بحيث يظهر أحد الطرفين علناً، في حين ينتظر الطرف الثاني تطوُّر الأحداث، ويبدو أن هذا الجانب من المحور يشكِّل جوهره ويحرِّك آليته، ليصل به إلى حدة المقدرة على مواجهة الخصوم الإقليميين. ومن أجل ذلك توصَّل طرفا المحور في عام ١٩٩٨ إلى إضافة الهيئتين التاليتين إلى آليات المحور:

ـ هيئة عسكرية عليا: تضم كبار القادة العسكريين في الطرفين، برئاسة رئيس الأركان، وعضوية رؤساء شعب العمليات والتخطيط والاستطلاع والمخابرات العسكرية، وتجتمع هذه الهيئة دورياً كل ستة أشهر.

ـ هيئة الصناعات العسكرية: تضم مديري مؤسسات الصناعات العسكرية ومراكز البحث والتطوير في البلدين[٢].

وفي عام ١٩٩٨، تم تبادل الزيارات العسكرية والسياسية على أرفع مستوى بين البلدين، فقد زار الكيان الصهيوني كل من الجنرال حسين كيفريك أوغلو

---

(١) الأهرام: القاهرة، ١٩٩٨/٤/٨، ص: ٥ و١٩٩٨/٤/١٣، ص: ٤ و١٩٩٨/٩/١٤، ص: ٤.

(٢) هيثم الكيلاني: (الأمن القومي العربي)، المؤتمر القومي العربي: حال الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي التاسع، الوثائق، القرارات، البيانات، آذار/ ١٩٩٩، ص/٢٧٦.

رئيس الأركان السابق في ٣ ـ ٥ شباط ١٩٩٨، والجنرال شفيق بير نائب رئيس الأركان في أيار ١٩٩٨ وإسماعيل جيم وزير الخارجية في ٧ ـ ٩ أيلول ١٩٩٨. وممن زار تركيا من الجانب الإسرائيلي، أعضاء وفد من وزارة الدفاع في آذار ١٩٩٨ وناتان شارانسكي وزير التجارة والصناعة في ٢٤ ـ ٢٥ آذار ١٩٩٨[١].

وكانت أهم تطورات التعاون بين البلدين عام ١٩٩٨:

ـ أربعة مشاريع أعلن فيها في كانون الثاني ١٩٩٨: أولها فوز شركات إسرائيلية في ١٠/١/١٩٩٨ بصفقة قيمتها ٧٥ مليون دولار لتحديث ٤٨ طائرة أف ٥ تركية، وثانيها اتفاق الحكومة التركية مع كونسر تيوم من شركات إسرائيلية وروسية في ١٨/١/١٩٩٨ على تنفيذ مشروع قيمته ٤ مليارات دولار لإنتاج ١٤٥ طائرة عمودية هجومية، وثالثها الإعلان في اليوم نفسه عن مفاوضات جارية لتزويد تركيا بصفقة صواريخ إسرائيلية أرض ـ جوّ بحوالى ١٠٠ مليون دولار، ورابعها إعلان البلدين في ١٦/١/١٩٩٨ اعتزامهما دراسة إمكانية الإنتاج المشترك لسفن (سعار ٥) الحربية الإسرائيلية في تركيا.

ـ مشروع وقّعت بشأنه مذكرة تفاهم إبان زيارة وفد من وزارة الدفاع الإسرائيلية لتركيا في نهاية آذار ١٩٩٨، وأعلن عن بدء تنفيذه في ٢٠/٤/١٩٩٨ وبُحثت تفاصيله لاحقاً خلال زيارة شفيق بير لإسرائيل في أيار ١٩٩٨، ويتعلق بالإنتاج المشترك لبطاريات صواريخ مضادة للصواريخ البالستية لتنصبها تركيا فوق أراضيها وفقاً للتكنولوجيا المستخدمة في إنتاج صواريخ (غيتس/ السهم)، الجاري تطويرها بمشاركة إسرائيلية ـ أمريكية ولها المدى نفسه (١٥٠كم)، مع اختلاف الاسم والمواصفات، وذلك بعد اعتراض أمريكا على اشتراك تركيا في المشروع الأميركي ـ الإسرائيلي لإنتاج هذه الصواريخ المقرر دخولها الخدمة عام ١٩٩٩ وتكلّف البطارية الواحدة منها ١٧٠ مليون دولار[٢].

---

(١) المؤتمر القومي العربي: حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي التاسع، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٢٠.

(٢) المصدر نفسه، ص: ٢٢١.

ـ توقيع المسؤولين الإسرائيليين والأتراك في إسرائيل بتاريخ ١٩٩٨/٩/٢٤ اتفاقيات جديدة للتعاون في التصنيع العسكري لإنتاج صواريخ ودبابات وغيرها بقيمة إجمالية تصل إلى مليار دولار، وكان قد تم إعداد هذه الاتفاقيات خلال زيارة سابقة لقائد القوات الجوية التركية لإسرائيل[١].

أما المناورات البحرية الإسرائيلية التركية التي جرت تحت اسم (حورية البحر المتمكنة) في شرق البحر المتوسط في الفترة ٥ ـ ٩ كانون الثاني ١٩٩٨ بمشاركة الأردن كمراقب، فقد كانت أبلغ مثال على مدى التنسيق والتحالف الذي وصلت إليه الدولتان، فقد شاركت في هذه المناورات مدمرة (جون رود جرز) الأميركية وفرقاطتان تركيتان وفرقاطتان إسرائيليتان و٤ طائرات عمودية و٨٠٠ جندي إسرائيلي، وجرت على بعد يراوح ما بين ٣٠ ـ ١٦٥كم من السواحل الإسرائيلية وانطلقت السفن المشاركة فيها من ميناء حيفا وتضمنت خطة إنزال ثلاثية في منطقة ما على ساحل تركيا الجنوبي عند مدخل خليج الاسكندرونة على بعد ٥٠ ميلاً عن الشاطىء السوري واستهدفت هذه الخطة احتلال جزء من هذه المنطقة والقيام بعملية (خطف وهمية) لشخصيات نفذتها وحدات خاصة إسرائيلية وتركية بالتعاون مع مشاة البحرية الأميركية[٢].

أما بشأن هدف هذه المناورات المعلن، فهو ما أكده قائد المدمرة الأميركية في ١٩٩٨/١/١٧ : «إن الهدف الأساسي للمناورات هو تدعيم العمل المشترك الذي يمكن للبلدان الثلاثة القيام به، وقد تكون لها فوائد أخرى مثل تحقيق الاستقرار الإقليمي»[٣].

أما الجانب الإسرائيلي فكان أكثر وضوحاً بالإعلان عن هدف هذه المناورات

---

(١) الأهرام: القاهرة، ١٩٩٨/٩/٢٧، ص: ٥ و١٩٩٨/٩/٥، ص: ٩.
(٢) المؤتمر القومي العربي: حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي التاسع، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٢٣.
(٣) المصدر نفسه، ص: ٢٢٤.

فقد أكد الخبير السياسي الإسرائيلي أفرابيم أنبار في ١٩٩٨/١/٢: «أن هذه المناورات ترسل إشارة إلى البلدان المتشددة في المنطقة بأن هناك تحالفاً قوياً بين إسرائيل وتركيا وأمريكا ويجب أن تخشاه»[١].

وفي ١٩٩٨/٣/٢٥، أعلن وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي شارانسكي في ختام زيارته لأنقرة حيث رأس الوفد الإسرائيلي في اجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة «إن تركيا وإسرائيل ستتعاونان في مشروع جنوب شرق الأناضول، وستضع إسرائيل خبراتها وتقنيتها المتقدمة في الزراعة والريّ لخدمة هذا المشروع»[٢].

وفي عام ١٩٩٨، تصاعدت الدعوات الإسرائيلية والتركية ليس لقيام تحالف تركي ـ إسرائيلي فحسب، بل وجرّ بعض الدول العربية إليه بدعم أمريكي واضح، فأثناء زيارة وزير الخارجية التركي إسماعيل جيم إلى القاهرة في ٢١/ ٢٣ آذار/ ١٩٩٨، دعا إلى إقامة (منتدى الحوار) أو مبادرة الجيرة، والهادفة إلى «إقامة جسر من التعاون بين تركيا ودول الجوار الجغرافي بما فيها العراق، في إطار مساعي تركيا التوصل إلى ترتيبات أمنية في المنطقة».

لكن الرئيس المصري حسني مبارك ردَّ على هذه المبادرة قائلاً «بصعوبة تنفيذ مبادرة تركيا التي تنادي بحلف أو مجموعة تضم سوريا وتركيا والعراق والأردن قبل حلِّ الخلافات بين تركيا وكل من سوريا والعراق». فيما صرح عمرو موسى أمين جامعة الدول العربية في اليوم نفسه ١٩٩٨/٣/٢٣ «أن المبادرة التركية أثارت قلقاً كبيراً وخصوصاً بعد قيام التحالف الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل»[٣].

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) الأهرام: ١٩٩٨/٣/٢٦، ص: ٥.
(٣) المؤتمر القومي العربي: حال الأمة العربية المؤتمر القومي العربي التاسع، (العرب وتركيا ١٩٩٩)، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٦٦.

أما في الأردن، وأثناء زيارة مسعود يلماظ رئيس الحكومة التركية إليه، فقد كرر الأمير حسن ولي العهد أقوال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في «حاجة منطقة الشرق الأوسط إلى معاهدة أمنية جديدة»[١].

في حين دعا نتنياهو أثناء زيارة مسعود يلماظ إلى الكيان الصهيوني في بداية أيلول ١٩٩٨ إلى: «توسيع نطاق العلاقات بين إسرائيل وتركيا في المجالات المختلفة وخصوصاً العسكرية باعتبارها المحور الأساسي في منطقة الشرق الأوسط، وخطوة مهمة لتحقيق الاستقرار الإقليمي، وبداية محور جديد يضم البلدين والأردن»[٢].

وأثناء زيارة يلماظ إلى الأردن في ٧ ـ ٨ أيلول ١٩٩٨، فبالإضافة إلى بحث التعاون العسكري بين البلدين في مجال استضافة الخبراء والتدريب وخصوصاً تدريب الطيارين الأردنيين على قيام طائرات أف ١٦ التي حصل عليها الأردن مؤخراً من الولايات المتحدة[٣]، أشارت تقارير عديدة بأن زيارة يلماظ إلى الأردن في أيلول ١٩٩٨ قبيل اشتعال الأزمة السورية ـ التركية جاءت ضمن «جهود مسعود يلماظ لإقناع الأردن بالمشاركة في التحالف الإسرائيلي ـ التركي، باعتباره لا يستهدف أي دولة ثالثة»[٤].

كان النظام الأردني في تلك الأثناء يعيش مرحلة تخبط إعلامي، ففي حين صرَّح قائد القوات الجوية الأردنية في ٢٠/ ٤/ ١٩٩٨: «أن المناورات التي شاركت فيها البحرية الأردنية كمراقب لم تتعد هدفها الإنساني المعلن، وأن الأردن لا يشعر بالقلق تجاه الاتفاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل، ويثق في إعلان تركيا أنها لا تستهدف أي دولة»[٥].

أما وزير الخارجية الأردني عبد الله الخطيب، فقد أكد «وبشكل يعارض

(١) صحيفة تشرين: دمشق، ٨/٩/١٩٩٨.
(٢) الأهرام: القاهرة، ٦/٩/١٩٩٨، ص: ٨ ـ ٩.
(٣) الأهرام: القاهرة، ٦/٩/١٩٩٨، ص: ٩.
(٤) خالد السرجاني: (تركيا وإسرائيل: تعزيز التحالف)، الأهرام، ٩/٩/١٩٩٨، ص: ٢٥.
(٥) الأهرام: ٨/١/١٩٩٨، ص: ٨ و٢١/٤/١٩٩٨، ص: ٩.

تماماً تصريح الأمير حسن) نفيه في ١٩٩٨/٩/١٩: «أن يكون الأردن في الطريق إلى الانضمام إلى تحالف تركي ـ إسرائيلي، لأنه لا يدخل أي حلف، والمحاور لا تقدم أي فائدة للمنطقة»[١].

ومما عزز احتمال انخراط الأردن في التحالف الإقليمي التركي ـ الإسرائيلي المدعوم أمريكياً، بالرغم من النفي الرسمي الأردني، تطورات عدة منها: توقيع الأردن وتركيا في حزيران ١٩٩٨ اتفاقاً يسمح لكل منهما باستخدام المجال الجوي للآخر في عمليات التدريب الجوّي، على غرار الاتفاق التركي ـ الإسرائيلي عام ١٩٩٦[٢].

وضمن أجواء التحالف التركي الأسرائيلي فقد تم إجراء أول مناورة بحرية تركية ـ إسرائيلية مشتركة بين البلدين في ١٩٩٨/١/٢٦، كما عبّر عنه إعلان وزارة الدفاع الإسرائيلية[٣].

وقد حرصت تركيا قبل نحو ٢٠ يوماً من إثارتها أزمة حادة مع سوريا في تشرين الأول ١٩٩٨ على أن تعلن على لسان أحد مسؤوليها العسكريين في ١٩٩٨/٩/١٠: «أنه ستجري مناورات جوية تركية ـ إسرائيلية مشتركة كل ثلاثة أشهر، وأولها في الفترة ١٣ ـ ١٨ أيلول ١٩٩٨ في الأجواء الإسرائيلية بمشاركة ١٢ طائرة أف ١٦ تركية». كما أعلن في اليوم نفسه سالم درويش قائد البحرية التركية: «أن مناورات بحرية مشتركة بين تركيا وإسرائيل وأمريكا ستجري في تشرين الثاني ١٩٩٨ لأغراض البحث والإنقاذ على غرار مناورات كانون الثاني الماضي»[٤].

أما في دمشق، فمثلما أعلن فاروق الشرع في ١٩٩٧/١٢/٣٠ عن «دهشته من أن تكون أمريكا طرفاً في هذا التحالف وفي هذه المناورات تحت أي

(١) الأهرام: القاهرة، ١٩٩٨/٩/٢٠، ص: ٩.
(٢) الأهرام: القاهرة، ١٩٩٨/٦/٩، ص: ٨.
(٣) الأهرام: القاهرة، ١٩٩٨/٩/١١، ص: ٤.
(٤) جلال عبد الله معوض: (العرب وتركيا ١٩٩٨): مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٤.

ذريعة، إذا كانت تعتقد أنها ما زالت الراعي الأساسي لعملية السلام، وأن هذه العملية ما زالت قابلة للحياة والاستمرار»، عاد مرة أخرى وأكد في ١١/١/١٩٩٨: «أن سوريا لا تصدق واشنطن أن المناورات الثلاثية مصممة لتخدم عملية السلام»[١].

وبانتهاء زيارة مسعود يلماظ في بداية أيلول ١٩٩٨، إلى كل من الكيان الصهيوني والأردن، أصبحت الرؤى السياسية والاستراتيجية بين كل من تل أبيب وأنقرة أكثر تطابقاً، فلم يعد وقف العملية السلمية بين سوريا والكيان الصهيوني، ورفض الانسحاب من الجولان السوري، مطلباً إسرائيلياً بل أصبح مطلباً أمريكياً، أخذ يطالب به القادة الأتراك سراً، وهذا ما كشف عنه فاروق الشرع وزير الخارجية السوري في لقائه مع التلفزيون اللبناني بتاريخ ١٧/٨/١٩٩٨. وفي الوقت نفسه فقد بدأ يحرّض الإسرائيليون القادة الأتراك على قطع مياه نهر الفرات عن سوريا من خلال تلميحهم المستمر بإمكانية شراء المياه التركية[٢].

وبنهاية زيارة مسعود يلماظ إلى كل من الأردن والكيان الصهيوني أيضاً، بدأ يتحول الحلف التركي ـ الإسرائيلي برعاية أمريكية، إلى حلف ثلاثي: إسرائيلي ـ تركي ـ أردني مما يمهد الطريق إلى عودة سياسة الأحلاف الاستعمارية المشبوهة إلى المنطقة وكما جرى في حقبة الخمسينات. وقد اعترف ناصر قدور وزير الدولة السوري للشؤون الخارجية بأن الحلف التركي ـ الإسرائيلي هو أخطر الأحلاف الاستعمارية التي جابهت الوطن العربي منذ الحرب العالمية الثانية[٣].

وبالفعل، فقد أشارت مصادر تركية غير رسمية إبان مشاركة ضباط أمريكيين في محادثات أجريت بالكيان الصهيوني خلال زيارة الجنرال شفيق بير لهذا الكيان بشأن المناورات البحرية الثلاثية المقرر تنظيمها ـ بعد تأجيلها عدة مرات

---

(١) لقاء صحفي أجرته المحطة التلفزيونية اللبنانية LBC في ١٧/٨/١٩٩٨ مع فاروق الشرع وزير الخارجية السوري.

(٢) صحيفة تشرين: دمشق، ٨/٩/١٩٩٨.

(٣) صحيفة حريات: أنقرة، ٤/٥/١٩٩٧.

ـ في كانون الثاني ١٩٩٨ إلى «إقامة تحالف ثلاثي يمكنه الرد بسرعة وبصورة شاملة في حالة أي تهديد من جانب سوريا، أو في حالة اندلاع أزمة جديدة في منطقة الشرق الأوسط»[١].

تركيا وسوريا ١٩٩٨: حافة الهاوية: الأسباب والدوافع:

وصلت التهديدات التركية لسوريا ذروتها في أيلول وتشرين الأول ١٩٩٨ ووصلت العلاقات الثنائية إلى حالة الانفجار في بداية تشرين الأول عندما أعلن القادة العسكريون والمدنيون الأتراك (نفاد صبرهم) حيال سوريا واتهامها بدعم حزب العمال الكردستاني PKK.

وقد اعتبر الكثيرون حملة التصعيد التركية مفاجأة للمراقبين، لأن العلاقات التركية ـ السورية لم تشهد في الآونة الأخيرة، وتحديداً خلال الأشهر الأخيرة، أي تطوُّر ساخن يستدعي حشد القوات التركية على الحدود السورية ـ التركية، وإعلان القادة العسكريين الأتراك أن تركيا في حالة حرب غير معلنة مع سوريا، لأن حزب العمال الكردستاني PKK الذي يدّعي القادة الأتراك دعم سوريا له، قد أعلن على لسان زعيمه عبد الله أوجلان في مطلع أيلول ١٩٩٨ وقفاً لنار من جانب واحد، بالإضافة إلى تقلص عمليات الحزب بصورة كبيرة، حتى داخل تركيا نفسها.

بالإضافة إلى تعاون الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة مسعود البرزاني مع القوات التركية في شمال العراق ضد قواعد حزب العمال الكردستاني في المنطقة إياها، بعبارة أخرى فإن جبهة الصراع العسكرية مع حزب العمال الكردستاني شهدت عشية التصعيد التركي ضد سوريا، إحدى أكثر مراحلها هدوءاً منذ العام ١٩٨٤[٢].

---

(١) محمد نور الدين: (سياسة حافة الهاوية التركية: مقاربة للدوافع والاستهدافات)، مجلة شؤون الأوسط، تشرين الأول ١٩٩٨، بيروت، العدد (٧٦)، ص: ٩.

(٢) فاخر آلا جام: (عوامل إثارة الخلاف بين سوريا وتركيا) ج١ من التقرير الذي نشرته مؤسسة الدراسات السياسية والدفاعية في صحيفة مليات: أنقرة، ١٦/١/١٩٩٤. وكذلك الأهرام: ٧/٥/١٩٩٨.

إن المتتبع لما يجري في الساحة التركية، يستنتج أن هناك أسباباً بعيدة وأسباباً مباشرة لهذا التصعيد، أما الأسباب البعيدة فهي كثيرة ومتداخلة. وهي أسباب بعضها داخلي ويتعلّق بالصراع الذي تخوضه المؤسسة العسكرية والأحزاب العلمانية مع التيار الإسلامي وخصوصاً حزب الرفاه ثم الفضيلة، وخوف المؤسسة العسكرية من تعاظم دور هذا التيار في انتخابات نيسان ١٩٩٩ فكان البحث عن مغامرة عسكرية خارجية لتحقيق الإجماع القومي والوطني المفقود في بلاد تحت شعار الحفاظ على الدولة/ الأمة وضرب كل القوى الداخلية كما أن لهذا التصعيد أسباباً بعيدة تتعلق بسياسة تركيا الخارجية بعد مجموعة تطورات دراماتيكية على المستوى الإقليمي والدولي طرحت على بساط البحث دور تركيا ووظيفتها الاستراتيجية.

ومن هذه التطورات، حرب الخليج الثانية، وانعقاد مؤتمر مدريد بين العرب والإسرائيليين، وظهور الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، وتفكُّك يوغسلافيا، فضلاً عن محاولة تركيا تقديم نفسها نموذجاً علمانياً ديمقراطياً يعمل على احتواء تهديد الأصولية، ما عزز لدى النخبة السياسية والعسكرية التركية تطلعات لتوسيع دائرة النفوذ التركي في آسيا الوسطى.

لكن الأحلام التركية التي حلم بها ذات يوم تورغوت أوزال بجعل تركيا دولة إقليمية كبرى تقود جامعة للشعوب التركية أو اتحاداً بين تركيا والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى الناطقة باللغة التركية من جهة، وعدم قدرة تركيا على تقديم النموذج الذي أرادته لنفسها وإرادة الغرب لها أي دولة علمانية ديمقراطية ذات توجُّه غربي، وتستطيع أن تستوعب الإسلاميين، ولا تصطدم معهم، كما تحفظ المجتمع المدني والحريات العامة، وخصوصاً بعد الانقلاب الأبيض الذي قادته المؤسسة العسكرية والرئاسة التركية على حكومة نجم الدين أربكان.

كل هذا جعل خيار التصعيد التركي مخرجاً لأحلام تبخرت وزعامة إقليمية لم تتحقق. كما أن من الأسباب البعيدة للأزمة بين سوريا وتركيا موقف سوريا المندِّد بالتحالف التركي ـ الإسرائيلي عام ١٩٩٦ على الصعيدين الإقليمي

والدولي، ما دفع بالمسؤولين الأتراك وعلى رأسهم الرئيس التركي سليمان ديميريل ليبدي انزعاجه الشديد من «دور سوريا في تحريض العالم العربي ضدها بسبب تعاونها مع إسرائيل»[1].

كما أن إخفاق تركيا في حسم المشكلة الكردية التركية الداخلية أمنياً وعسكرياً، دفع مؤسستها العسكرية وحكومتها إلى إثارة الأزمة مع سوريا كي يصبح دعمها المزعوم لحزب العمال الكردستاني PKK السبب الرئيسي والمباشر لهذه المشكلة، بالإضافة إلى ما ذكرناه من قبل الأزمة الداخلية التركية المرتبطة باستمرار الصراع بين التيارين الإسلامي والعلماني، وقد شكّل خوف التيار العلماني وعلى رأسه حزب الوطن الأم بزعامة مسعود يلماظ رئيس الحكومة في ذلك الوقت، تعاظم دور التيار الإسلامي في الحياة السياسية والانتخابات العامة على الأبواب كما يقال (في نيسان ١٩٩٩) أحد أسباب تشدد حكومة مسعود يلماظ بدرجة لا تقلّ عن العسكريين الأتراك في التعامل مع سوريا كوسيلة لتحسين وضعها السياسي في الانتخابات المقبلة.

وقد بدأت مقدمة التصعيد التركي من خلال جولة رئيس الحكومة التركية مسعود يلماظ في الفترة الواقعة بين السادس والتاسع من شهر أيلول ١٩٩٨ قام بها بزيارة إلى كل من الأردن والكيان الصهيوني ومناطق السلطة الفلسطينية، وكان يرافقه أربعة وزراء وستة وعشرون مسؤولاً وخبيراً مدنياً، وأربعة عشر مسؤولاً عسكرياً رفيعاً، وأكثر من مائة وأربعين من رجال الأعمال الأتراك.

ولم تعتبر هذه الجولة بمحطاتها الثلاث ومقدماتها وسياقها السياسي والاتفاقات التي تم إبرامها بين الحكومة التركية والحكومة الأردنية والحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية، مجرَّد خطوة روتينية أو عادية تأتي رداً على زيارات سابقة، فقد جاءت بعد أشهر قليلة على المناورات العسكرية البحرية المشتركة الإسرائيلية ـ التركية ـ الأميركية، التي شارك فيها الأردن بصفة مراقب، وفي سياق محاولة إسرائيل وتركيا والأردن إيجاد نظام تعاون أمني

---

(١) الأهرام: ١٩٩٨/٧/٤، ص: ٩.

إقليمي، ما جعل هذه الجولة تثير حالة من التصعيد السياسي والإعلامي والأمني إزاء جملة من القضايا الاستراتيجية الخلافية العالقة بين أنقرة والدول العربية[١].

وفي ١/١٠/١٩٩٨، افتتح الرئيس التركي سليمان ديميريل حملة التصعيد والتهديد، ثم تلاه تحذير لرئيس الأركان الجنرال حسين كيفريك أوغلو في ٢/١٠/١٩٩٨، وفي ٣/١٠/١٩٩٨ أعلن رئيس الحكومة مسعود يلماظ: «أن الجيش التركي ينتظر الأوامر للقيام بعمل عسكري محتمل ضد سوريا، وسيجري قريباً مناورات عسكرية واسعة لأول مرة على الحدود السورية».

وفي ٤/١٠/١٩٩٨، أطلق الرئيس التركي سليمان ديميريل تحذيره الثاني لسوريا، مع الإعلان عن دفع المزيد من التعزيزات العسكرية التركية إلى الحدود السورية، ومطالبة الديبلوماسيين الأتراك في دمشق بترحيل عائلاتهم خلال أسبوع تحسُّباً لاندلاع أعمال حربية، ووضع فريق (إدارة الأزمة) في أنقرة في اليوم نفسه (سيناريوهات) للضربة العسكرية التركية المتوقعة ضد سوريا ولبنان.

في ٥/١٠/١٩٩٨، وضعت هيئة الأركان التركية خططاً مفصّلة لشنّ عملية محتملة ضد سوريا تتضمن ضرب محطات الرصد والقواعد الجوّية ومواقع الصواريخ والأهداف الحيوية بما فيها محطات الطاقة السورية، والإعلان في اليوم نفسه عن زيادة عمليات استطلاع الطائرات التركية على المناطق الحدودية واستكمال استعدادات القوات البحرية التركية على موانىء البحر المتوسط.

وفي ٦/١٠/١٩٩٨، رُفعت حالة الاستنفار بين القوات التركية في مناطق الحدود مع سوريا، وبدا الاستعداد لإجراء مناورات على الحدود (خلال الأيام القادمة)، ونشر وحدات عسكرية خاصة على ضفاف دجلة تحسُّباً لاندلاع حرب.

في ٧/١٠/١٩٩٨، اجتمع البرلمان التركي من أجل إصدار قرار يمنح

---

(١) مأمون كيوان: (التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي والتحول إلى نظام أمني إقليمي)، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد (٧٦) تشرين الأول ١٩٩٨، ص: ١٥.

الحكومة «صلاحية اتخاذ التدابير اللازمة كافة، ومن بينها استخدام القوة، فيما يتعلق بتطورات الأزمة مع سوريا». بالإضافة إلى تحذير مسعود يلماظ لسوريا. وفي ٢ و١٥/ ١٠/ ١٩٩٨، أطلق قائد القوات الجوّية التركية تهديدات مباشرة إلى سوريا.

وفي ١٦/ ١٠/ ١٩٩٨، أعلن الجيش التركي «أنه سيجري مناورات شاملة على الحدود مع سوريا في النصف الأول من تشرين الثاني ١٩٩٨» وفي ١٩/ ١٠/ ١٩٩٨، دخل وزير الدفاع التركي على الخط ليطلق تهديدات إلى سوريا.

على الجانب العربي، التزم الجانب السوري لغة الهدوء والتعقل والدعوة إلى تغيُّب لغة الحوار كأسلوب وحيد لحلّ الأزمة بين البلدين، في حين اقتصرت المواقف العربية إزاء الأزمة على «رفض التهديدات التركية لسوريا، وإبراز التضامن معها، ودعم مساعي الرئيس مبارك لحلّ الأزمة، ومطالبة تركيا بتبنّي حوار مسؤول مع سوريا بعيداً عن التهديدات» وهي مواقف عبّرت عنها الجامعة العربية في ٤/ ١٠/ ١٩٩٨ والمجموعة العربية بالأمم المتحدة في ٨/ ١٠/ ١٩٩٨ وبيانات عدد من الدول العربية[١].

وفي خلال لقاء بين الرئيس مبارك والرئيس الراحل حافظ الأسد، أثناء عرض الرئيس مبارك لوساطته بين سوريا وتركيا في دمشق، أكّد الرئيس الراحل حافظ الأسد «أن الأزمة الحالية مع تركيا يجب أن تعالج بالحوار الديبلوماسي وليس عبر المواجهة أو التهديدات التي ترفضها سوريا»[٢].

وأكدت مصادر سوريا قريبة من المباحثات «أن سوريا المتمسكة بالمعالجة السياسية والديبلوماسية للأزمة لم تستجب للتصعيد الحالي على حدودها، ولم يتم تحريك جندي سوري واحد إلى الحدود مع تركيا»[٣].

في حين أكّد الرئيس مبارك أثناء اللقاء على «أن مصر لا ترى في الموقف

---

(١) الصحف السورية في ٥/ ١٠/ ١٩٩٨ و٩/ ١٠/ ١٩٩٨.
(٢) صحيفة الثورة: دمشق، ٥/ ١٠/ ١٩٩٨.
(٣) الأهرام: ٥/ ١٠/ ١٩٩٨، ص: ١.

العربي المتضامن مع سوريا ما يمكن تفسيره بالعداء لتركيا، لكن التوتر الحالي بين تركيا وسوريا قد يسيء إلى العلاقات بين شعوب المنطقة إساءة بالغة، ومثل هذا النوع من المشكلات بين دولتين متجاورتين يجب حلُّه من طريق الحوار أو النقاش وليس القوة العسكرية أو التهديدات»[١].

بصورة عامة كان ردُّ الفعل العربي ضعيفاً ولا يتناسب مع حجم التهديدات التركية لسوريا، والاستثناء الوحيد في هذا الخصوص كان الموقف الليبي، إذ إن العقيد القذافي أعلن في ١٩٩٨/١٠/٦ «أن أي اعتداء على سوريا هو اعتداء على ليبيا والتي ستنفذ مباشرة معاهدة الدفاع العربي المشترك في حالة وقع عدوان تركي على سوريا، وأن عشرات الشركات التركية العاملة في ليبيا ستفقد عملها في هذه الحالة وسيتم استبدالها بشركات يونانية»[٢].

هذا الموقف العربي البائس، جعل القيادة التركية لا تتشدد في مواقفها تجاه سوريا فحسب، بل تجاه كل الدول العربية، وقد عبّر الرئيس التركي سليمان ديميريل في ١٠ و١٩ عن ذلك بقوله: «إن هذه المشكلة بين بلدين وأي دولة ترى في ذلك فرصة لتبنّي سياسات عدائية تجاه تركيا ستواجه عواقب ذلك، وإذا كانت الدول العربية تعبّر عن تضامنها مع سوريا، فهذا يعني أنها متضامنة مع الذين يساعدون الإرهابيين في ذبح المسلمين الأتراك»[٣].

وفي ١٩٩٨/١٠/٧، ذكرت مصادر تركية «أن أنقرة اشترطت خلال مباحثات الرئيس مبارك مع القادة الأتراك خمسة شروط لتسوية الأزمة مع سوريا، وطالبت سوريا بتنفيذها قبل الحديث عن أي تسوية بين البلدين. وهذه الشروط هي: التوقف نهائياً عن دعم حزب PKK ومنع عناصره من التسلل عبر الحدود إلى الأراضي التركية والعراقية وتسليم زعيمه أوجلان، ووقف شنّ حملة مضادة لتركيا داخل الجامعة العربية، والتوقف عن تشويه مقاصد التعاون التركي -

(١) الأهرام: ١٩٩٨/١٠/٥، ص: ١.
(٢) الأهرام: ١٩٩٨/١٠/٧، ص: ٥.
(٣) الأهرام: ١٩٩٨/١٠/١١، ص: ١ والحياة: ١٩٩٨/١٠/٢٠، ص: ١.

الإسرائيلي، والتوقف عن المطالبة بحقوق سوريا في الإسكندرونة، وضرورة توقيع سوريا على اتفاق ثلاثي مع تركيا والعراق لحلّ مشكلة المياه طبقاً للمقترحات التركية»[1].

وفي محاولة إسرائيلية مكشوفة إلى ابتعادها ظاهرياً عن النزاع السياسي الحاصل بين سوريا وتركيا، أعلن بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة الإسرائيلية في ٤/١٠/١٩٩٨ «أن إسرائيل ليس لها أدنى علاقة بالنزاع الحالي بين تركيا وسوريا، واتخذت خطوات لطمأنة سوريا بأنها ليست معنية بالتدخل في هذا النزاع بحيث صدرت أوامر إلى الجيش الإسرائيلي بتخفيف مناوراته على الحدود المشتركة مع سوريا»[2].

أما الموقف الأميركي فقد كان داعماً للموقف التركي عبر تبنّيه الادعاءات التركية بالدعم السوري لحزب PKK، وقد عبّر عن هذا الموقف، ولاسيما «مطالبة سوريا بوقف دعمها لحزب PKK» المتحدث باسم الخارجية وفي ١٦/٩/١٩٩٨، أعرب بيان جامعة الدول العربية الدورة (١١٠) عن مناشدة تركيا إعادة النظر في تحالفها مع الكيان الصهيوني حفاظاً على علاقاتها ومصالحها مع العرب بهدف إلغائه لما يشكّله من مخاطر على أمن الدولة العربية، على الرغم من أن وزير الخارجية السوري فاروق الشرع رئيس هذه الدورة طالب وزراء الخارجية العرب باتخاذ موقف أقوى إزاء هذا التحالف[3].

وفي ١٦/١٠/١٩٩٨، رفضت تركيا عرضاً سورياً للشروع في محادثات موسّعة تتناول مختلف المشكلات بين البلدين عبر إحياء عمل اللجنة المشتركة المتوقفة منذ ١٩٩٢، والمخصصة لبحث هذه المشكلات وفي مقدمتها مشكلة مياه الفرات، بحيث أكد بيان للخارجية التركية «أن قبول تركيا للمبادرتين المصرية والإيرانية يعني فقط استعدادها للحوار مع سوريا بشأن القضية الأمنية

---

(١) الأهرام: ٨/١٠/١٩٩٨، ص: ٥.
(٢) الأهرام: ٥/١٠/١٩٩٨، ص: ١.
(٣) الأهرام: ٤/١٠/١٩٩٨، ص: ٨ و٧/١٠/١٩٩٨، ص: ٥ و١١/١٠/١٩٩٨، ص: ٥.

باعتبارها القضية الوحيدة الأساسية في العلاقات بين البلدين، وأن على سوريا أن تثبت عملياً وقف دعمها لإرهاب حزب العمال الكردستاني PKK»[١].

وفي ١٩/ ١٠/ ١٩٩٨، حرص الرئيس التركي سليمان ديميريل في خطاب له ألقاه في مدينة الإسكندرونة على أن يقرن تحذيره الأخير لسوريا بوقف دعمها لحزب PKK بتحذيرها من أي مطالبة بلواء الإسكندرونة بقوله: «ليست لدينا أطماع في أراضي الآخرين، ومن يطمع بأراضينا سيصطدم رأسه بالحائط، وقد ندم من حاول في الماضي استخدام القوة ضد تركيا»[٢].

أما الموقف السوري فقد كان واعياً تماماً لأبعاد التهديدات التركية ومراميها عندما قال في ١٩/ ١٠/ ١٩٩٨ ما يلي: «إن تحالف تركيا وإسرائيل ليس موجَّهاً إلى سوريا وحدها بل لكل العرب. وإسرائيل هي المستفيد الوحيد من أي صدام مسلَّح بين سوريا وتركيا لتمرير مخططاتها الاستعمارية في المنطقة والإجهاز على ما تبقَّى من مرتكزات العملية السلمية، والتحالف التركي ـ الإسرائيلي وسيلة للضغوط على سوريا بهدف التأثير في مواقفها الثابتة ودفعها إلى الاستسلام والقبول بالشروط الإسرائيلية»[٣].

في أجواء هذا الفهم السوري لأبعاد الأزمة وأهدافها، عقدت مباحثات أمنية سورية ـ تركية في مدينة أضنة التركية في ١٩ ـ ٢٠ تشرين الأول ١٩٩٨، أسفرت عن اتفاق أضنة الأمني، تضمَّن وفقاً لإعلان المتحدث باسم الخارجية التركية في ٢١/ ١٠/ ١٩٩٨، ثلاثة بنود أساسية:

أولها يتعلق باعتراف سوريا بأن حزب العمال الكردستاني PKK منظمة إرهابية، وتعهُّدها بعدم السماح لهذا الحزب بحمل السلاح أو تلقِّي إمدادات أو مساعدات مالية أو شنِّ حملة دعائية من أراضيها، وعدم السماح لزعيم هذا الحزب أو المنظمات التابعة له بالعودة إلى أراضيها، ويختص ثانيها باتفاق

---

(١) الأهرام: ١٧/٩/١٩٩٨، ص: ٨.
(٢) الأهرام: ١٧/ ١٠/ ١٩٩٨، ص: ٥.
(٣) صحيفة الحياة: ٢٠/ ١٠/ ١٩٩٨، ص: ١.

الجانبين على ألا يسمح أي منهما بأي نشاط يستهدف أمن الآخر واستقراره انطلاقاً من أراضيه على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، أما البند الثالث فيتعلق بآلية الإشراف على تنفيذ الاتفاق والمتمثلة في إقامة خط هاتفي مباشر بين دمشق وأنقرة وتعيين ممثلين أمنيين بسفارة كل دولة لدى الأخرى»[1].

ورغم أن التعليق السوري على هذا الاتفاق الأول بأنه «اتفاق متوازن لا يمثّل قبول سوريا به تراجعاً عن موقفها النابع من حرصها على احتواء الأزمة ورؤيتها الاستراتيجية البعيدة المدى في التعامل مع تركيا من منطلق عدم الرغبة في تحويلها إلى عدو للعرب» وفقاً لتعبير مصادر سياسية سورية في ٢١/١٠/١٩٩٨ وفاروق الشرع وزير الخارجية السوري في اليوم التالي[2].

إلا أن النظام التركي واصل ضغوطه على سوريا عبر منحها (مهلة) معيَّنة لتنفيذ الاتفاق وإلا لجأت إلى وسائل أخرى حدَّدها مجلس الوزراء التركي في ٢٢/١٠/١٩٩٨، بأسبوعين، ثم مدّها مجلس الأمن القومي التركي في ٢٨/١٠/١٩٩٨ إلى شهر مع قرار بتأجيل المناورات التركية على الحدود السورية المقررة في ٧/١١/١٩٩٨، والعودة إلى خيار المناورات في حال عدم تنفيذ سوريا تعهداتها بموجب اتفاق أضنة[3].

وقد شهد عام ١٩٩٨ مفارقة واضحة ومؤلمة بين القصور العربي في توظيف العلاقات الاقتصادي مع تركيا كوسيلة للتأثير في سياستها وتحرُّك تركيا في اتجاه آخر باستخدام هذه الوسيلة «التهديدات التركية الجادة على الصعيدين الحكومي والشعبي في تشرين الثاني ١٩٩٨ بمقاطعة إيطاليا اقتصادياً بسبب رفضها تسليم أوجلان»[4].

وفي تلك الأجواء المحمومة بالحذر والترقُّب والخوف من انفجار الكارثة

---

(١) صحيفة الحياة: ٢٠/١٠/١٩٩٨، ص: ٦.
(٢) الأهرام: ٢٢/١٠/١٩٩٨، ص: ٤.
(٣) الأهرام: ٢٢/١٠/١٩٩٨، ص: ٤ و٢٣/١٠/١٩٩٨، ص: ١.
(٤) الأهرام: ٢٤/١٠/١٩٩٨، ص: ٩ و٢٩/١٠/١٩٩٨، ص: ٩.

ارتفعت بعض الأصوات العربية للتفريق بين النظام التركي السياسي والعسكري وبين الشعب التركي المسلم الذي تربطنا به صلات لا تنفصم من التاريخ والثقافة والدّين. وقطع الطريق على المحاولات الصهيونية المحمومة وعلى من وراءها السذّج من المثقفين والسياسيين العرب لاستغلال هذه الأزمة وإحداث قطيعة بين الشعبين المسلمين والجارين التركي والعربي.

٣ ـ تركيا وإسرائيل ١٩٩٩: عام تاريخي وذروة التنسيق: أزمة وزلازل وأوجلان

بعد استقالة حكومة مسعود يلماظ في ١٩٩٨/١١/٢٥ بسبب اتهام رئيسها بإقامة علاقات مع المافيا، استطاع بولنت أجاويد رئيس حزب اليسار الديمقراطي تكوين حكومة من حزبه في ١٩٩٩/١/١١ مهمتها الإعداد لإجراء الانتخابات المبكرة في ١٩٩٩/٤/١٩.

وفي هذا العام حدثت في تركيا تطورات مهمة أبرزها: اعتقال عبد الله أوجلان زعيم حزب PKK في كينيا في ١٩٩٩/٦/٢٩ بتهمة «الخيانة العظمة وتهديد وحدة الأراضي التركية» ودعوته عناصر حزبه في ١٩٩٩/٨/٣ إلى (التخلي عن الكفاح المسلّح ومغادرة تركيا بدءاً من أول أيلول ١٩٩٩، وإعلان مجلس قيادة حزبه في ١٩٩٩/٨/٢٥ بدء هذا الانسحاب بشكل مبكّر لإظهار التضامن مع الشعب التركي بعد زلزال آب ١٩٩٩. ومن ثم تحوُّل الحزب من الكفاح المسلّح إلى النضال السياسي، وقد ساعد هذا الاعتقال في تخفيف حدة التوتر بين تركيا وسوريا بشأن المسألة الكردية وأمن الحدود، رغم أنها أدّت في المقابل إلى استمرار التوتر في علاقات تركيا بالعراق خصوصاً مع استمرار عملياتها العسكرية في شمال العراق.

وعلى الصعيد الداخلي عانت تركيا من زلازل مدّمرة، أكبرها زلزال ١٧ آب ١٩٩٩ وزلزال ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٩، وقد ضرب الأول غرب تركيا وخصوصاً إزمير واستانبول، وأدى إلى إضرار فادحة جاوزت الـ ٢٥ ألف قتيل

و٣٠ ألف مصاب وتشريد أكثر من ٦٠٠ ألف شخص وتدمير أكثر من ٧٢ ألف منزل وتعدَّت خسائره المادية الـ ٢٥ مليار دولار، وضرب الزلزال الثاني شمال غرب تركيا وأسفر عن ٧٠٥ قتلى و٥١٠٨ مصابين وعشرات الآلاف من المشرَّدين وتدمير عشرات المنازل.

وقد قدمت معظم الدول العربية معونات لتركيا لمواجهة آثار هذه الزلازل مثلما فعل الكيان الصهيوني، وبالنظر إلى أهمية هذا الموضوع سوف نتحدث عنه بالتفصيل أثناء العلاقات التركية ـ العربية عام ١٩٩٩ والعلاقات التركية ـ الإسرائيلية.

أما على الصعيد الخارجي، فيعتبر عام ١٩٩٩ مميزاً في علاقاتها بالاتحاد الأوروبي بدءاً من تطوُّر علاقاتها مع اليونان خصوصاً بعد تبادل المساعدات بين البلدين لمواجهة آثار زلزالي آب وأيلول، ١٩٩٩، وانتهاء باجتماع قمة الاتحاد الأوروبي في هلسنكي في ١٩٩٩/١٢/١٩، حيث وافقت هذه القمة على منح تركيا وضع (مرشح للعضوية) بعد قبولها جميع شروط الاتحاد وتتعلق بقضية حقوق الإنسان من ناحية، وتسوية المنازعات الحدودية مع اليونان حول جزر بحر إيجه بالطرق السلمية أو عرضها خلال فترة زمنية معقولة على محكمة العدل الدولية قبل نهاية عام ٢٠٠٤ من ناحية ثانية، وعدم ربط إيجاد تسوية سلمية لمشكلة قبرص بضمِّها إلى الاتحاد وبحيث سيتم في حال تعذُّر التسوية منح العضوية لقبرص (اليونانية) بانتهاء «المفاوضات معها من ناحية ثالثة»[1].

العلاقات التركية ـ الإسرائيلية عام ١٩٩٩:

وفي عام ١٩٩٩، واصلت العلاقات التركية ـ الإسرائيلية تطوُّرها، برغم الموقف الرسمي التركي القائم على أساس أن هذه العلاقات في المجال العسكري ليست موجَّهة ضد أي طرف ثالث، وقد تمظهر تطوُّر هذه العلاقات

---

(١) جلال عبد الله معوض: (العرب وتركيا)، المؤتمر القومي العربي التاسع، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٣٧.

في مجالات عدة من أهمها كثافة الاتصالات التركية ـ الإسرائيلية ودعم التعاون العسكري بين البلدين.

ففي ٢/٢/١٩٩٩، قام وفد عسكري إسرائيلي برئاسة ديفيد إيفري مستشار وزير الدفاع والمسؤول عن الشؤون الاستراتيجية والصناعية في وزارة الدفاع الإسرائيلية بزيارة إلى تركيا، بحيث أجرى اجتماعاً مع النائب الثاني لرئيس الأركان التركي الجنرال حلمي أوزكوك (رئيس الأركان الحالي) وفيه تم تحديد استراتيجية التعاون الثنائي في المجال العسكري خلال عام ١٩٩٩، وتقويم الخطوات المتحدة من جانب البلدين في مجال التصنيع العسكري المشترك، وخصوصاً لصواريخ (السهم ـ غيتس) المضادة للصواريخ الباليستية وصواريخ (بوباي ـ ٢) جوّ ـ أرض متوسطة المدى، ومناقشة تفاصيل المناورات التركية ـ الإسرائيلية ـ الأميركية الجديدة ومستقبل العلاقات مع الأردن[١].

وفي ١٤/٤/١٩٩٩، أعلن وزير الدفاع التركي حكمت سامي تورك أن تركيا قررت إنتاج صواريخ مضادة للقذائف من طراز آرون بالتعاون مع إسرائيل، وأن أنقرة في انتظار الحصول على موافقة الحكومة الأميركية لتحقيق ذلك[٢].

زيارة رئيس الوزراء ووزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك لتركيا في ٢٥/١٠/١٩٩٩، وتم خلال الزيارتين بحث سبل تطوير العلاقات الثنائية في المجالات كافة الاقتصادية والتجارية والدفاعية، ومسألة تزويد إسرائيل بمياه نهر مانوجات التركي، والتصنيع العسكري المشترك، والمناورات المشتركة، وتطورات عملية السلام في المنطقة، كما بحث باراك خلال تلك الزيارة مع نظيره التركي أجاويد بشكل مفصّل رغبة تركيا في إنشاء ميناءين في إسرائيل مقابل حصولها من إسرائيل على تسهيلات في المجال الدفاعي[٣].

وكانت زيارة قائد القوات البرية التركية أتيلا أتيش لإسرائيل، في الفترة ٩ ـ

(١) المصدر نفسه، ص: ٢٠٠.
(٢) الأهرام: ٣/٢/١٩٩٩، ص: ٤.
(٣) الأهرام: ١٥/٤/١٩٩٩، ص: ١.

١٢ أيار/ ١٩٩٩، حيث أجرى مباحثات تركزت على تدعيم التعاون العسكري بين البلدين[١].

وكما أجريت في الفترة ١٥ ـ ١٧ كانون الأول ١٩٩٩، المناورات العسكرية التركية ـ الإسرائيلية ـ الأميركية (حورية البحر ٩٩) كامتداد لمناورات (حورية البحر ٩٨) في الفترة ٥ ـ ٩ كانون/ ١٩٩٨، وتمَّت المناورات الجديدة قبالة السواحل الجنوبية التركية على البحر المتوسط، وشاركت فيها تركيا بالعديد من القطع البحرية ومنها فرقاطتان وبعض سفن خفر السواحل، وشاركت إسرائيل بسفينتين حربيتين وثلاث طائرات عمودية وعدة طائرات حربية، في حين أن أمريكا شاركت عبر أسطولها السادس بغواصات وسفن حربية مختلفة وطائرات عمودية وحربية، واتفقت مناورات ١٩٩٩ مع مناورات ١٩٩٨ في هدفها المعلن «التدريب والتنسيق في عمليات البحث والإنقاذ» وفي مشاركة الأردن في كليهما بصفة مراقب[٢].

وأجريت المباحثات العسكرية التركية ـ الإسرائيلية نصف السنوية في إسرائيل ابتداءً من ١٩٩٩/١٢/٢٧ وقد رأس الوفد التركي المكوَّن من ٣٠ شخصاً من كبار الضباط ومسؤولي وزارة الدفاع والصناعات العسكرية نائب رئيس الأركان، في حين أن الوفد الإسرائيلي رأسه المدير العام لوزارة الدفاع، وتركّزت هذه المباحثات على تعزيز التعاون العسكري بين الجانبين، وكانت مصادر إسرائيلية قد أشارت قبيل هذه المباحثات إلى أنه سيتم خلالها دراسة إمكانية بيع تركيا طائرات عمودية هجومية تنتجها إسرائيل بالتعاون مع شركة (كمانوف) الروسية وإبرام عقد قيمته مليار دولار تقوم بموجبه إسرائيل بتحديث دبابات تركية من طراز (أم ٦٠ ـ أي ٣)[٣].

(١) الأهرام: ١٩٩٩/٤/١٥، ص: ٤.
(٢) الأهرام: ١٩٩٩/٧/١٥، ص: ٤ والأهرام: ١٩٩٩/٧/١٧، ص: ٤ و١٩٩٩/١٠/٢٦، ص: ٥ و١٠/٢٣م ١٩٩٩، ص: ٤.
(٣) الأهرام: ١٩٩٩/٥/٩، ص: ٥.

أما على صعيد التعاون المائي بين البلدين:

فقد دعا رئيس الوزراء التركي بولند أجاويد إبان زيارة الرئيس التركي لإسرائيل في ١٩٩٩/٧/١٤ «بالاستفادة من الإسرائيليين ذوي الأصول التركية وإزالة جميع العقبات أمام الاستثمارات الإسرائيلية في تركيا». ثم أعقب هذا التصريح انعقاد الاجتماع الأول لمجلس الأعمال التركي - الإسرائيلي في أنقرة لمناقشة أمور عدة منها هذه المسألة[١].

خلال زيارة الرئيس التركي سليمان ديميريل لإسرائيل في ١٩٩٩/٧/١٤ اتفق الجانب الإسرائيلي والتركي إعادة بحث الاتفاق المائي الجاري الحديث عنه منذ حزيران ١٩٩٠ بشأن شراء إسرائيل ١٨٠ مليون م٣/ سنوياً من فائض مياه نهر (مانوجات) التركي، على أن يتم نقل هذه المياه عبر خط أنابيب يمتد تحت مياه البحر المتوسط وتشكيل لجنة مشتركة من الخبراء لدراسة إمكان تحقيق المشروع على الصعيد التقني والتجاري، وانعقد بالفعل اجتماع لهذه اللجنة في أنقرة في ١٩٩٩/٩/٥ ورأس الجانب التركي فيه مسؤول بارز في وزارة خارجيتها، وتم بحث المشروع خلال زيارة باراك لتركيا في ١٩٩٩/١٠/٢٥.

وفي ١٩٩٩/١١/٢٥، أعلن مسؤول في الخارجية الإسرائيلية «أن إسرائيل تدرس استيراد كميات من المياه من تركيا، بعد أن أكد فريق خبراء عيَّنه باراك أن تلك الخطوة ستكون مجدية اقتصادياً، وأن تركيا مستعدة وقادرة على إمداد إسرائيل بالمياه لأنها استكملت إنشاء محطة لتصدير المياه عند مصب نهر مانوجات قرب أنطاليا على البحر المتوسط، وأن نقل هذه المياه إلى إسرائيل يتم باستخدام ناقلات النفط أو بمدّ خط أنابيب تحت مياه البحر، غير أن إسرائيل لن تستورد المياه من تركيا ما لم تتأكد أنها ستكون أرخص من تحلية مياه البحر[٢].

وبشأن التحالف التركي - الإسرائيلي وعلاقته بسوريا، طرح الرئيس التركي

(١) الأهرام: ١٩٩٩/١٢/١٥، ص: ٥ و١٩٩٩/١٢/١٦، ص٤ و١٩٩٩/١٢/٢٣، ص: ٥.
(٢) الأهرام: ١٩٩٩/١٢/٢٣، ص: ٥ و١٩٩٩/١٢/٢٩، ص: ٤.

ديميريل تفسيراً جديداً يختلف عما صرَّح به عام ١٩٩٨، حيث شدَّد أثناء زيارة لإسرائيل في ١٩٩٧/٧/١٤ على «أن تركيا تتمنى أن يتحقق السلام بين سوريا وإسرائيل، رغم خلافاتها مع سوريا، لأنها تعتبرها دولة جارة لا عدوّة، ولن يكون هذا السلام على حساب العلاقات التركية ـ الإسرائيلية وأن علاقات تركيا وإسرائيل ليست موجهة ضد أي دولة ثالثة، ولهذا فإنها لن تتأثر بالتحسن النسبي الذي طرأ على العلاقات التركية ـ السورية»[1].

ويعتبر ديميريل أن «العلاقات التركية ـ الإسرائيلية محور إقليمي ويخطىء من يعتقد أن اتفاقاً إسرائيلياً ـ سورياً سوف يولِّد آثاراً ضارة لتركيا»[2].

وضمن سياسة الشراكة التركية مع كل من إسرائيل والولايات المتحدة يتوقع أن يقوم وفد من ١٢ شركة أمريكية بزيارة إلى منطقة الغاب ولاسيما مثلث أورفا ـ ماردين ـ ديار بكر بين ١٧ ـ ٢١ تشرين الأول، والهدف الرئيسي من الزيارة التخطيط لإنشاء مركز عالٍ للإنتاج الغذائي بين تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة تكون جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى إحدى أسواقه الرئيسية وسيكون من بين الممولين الرئيسيين لهذا المركز (إكسيم بنك) الأميركي والمؤسسة المالية الأميركية نصف الحكومية OPIC.

ولا يقتصر النشاط الإسرائيلي في منطقة جنوب شرق الأناضول (غاب) في مشاريع الاستثمار والمساعدات الزراعية، فاللقاءات لا تنقطع بين الوفود الأسرائيلية ومسؤولي المحافظات والبلديات الجنوبية الشرقية في تركيا، ولا يشكُّ أحد في أن تعزيز العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في منطقة حيوية مثل جنوب شرقي تركيا، هو إحدى أوراق الضغط التي تمارس ضد سوريا في هذه المرحلة الحساسة من عملية إعادة رسم خريطة جديدة للأدوار وربما الحدود في الشرق الأوسط[3].

---

(١) الأهرام: ١٩٩٩/٨/٤، ص: ٧.
(٢) الأهرام: ١٩٩٩/٧/١٦، ص: ١. و١٩٩٩/٩/٦، ص: ٤ و١٩٩٩/١٠/٢٧، ص: ٥ و١١/٢٦/ ١٩٩٩، ص: ٤.
(٣) محمد نور الدين: (إسرائيل في الغاب) صحيفة المستقبل، بيروت، ١٢ تشرين الأول ١٩٩٩، ص: ٥.

وبلغ التنسيق التركي ـ الإسرائيلي ذروته من خلال مشاركة جهاز الموساد الإسرائيلي في عملية اختطاف أوجلان في كينيا في ١٦/٢/١٩٩٩ من خلال عملية مطاردته باسم (سفاري) استغرقت ١٢٩ يوماً منذ خروجه من روسيا وعجزه عن الحصول على مكان يلجأ إليه نتيجة الضغط الأميركي على العديد من الدول وآخرها هولندا بعدم منح أوجلان حقَّ اللجوء السياسي حتى توجَّه إلى نيروبي.

ومما سهّل عملية اختطافه وجود عملاء من مكتب التحقيقات الفيدرالي والاستخبارات الأميركية هناك في آب ١٩٩٨، وعلى رغم نفي رئيس الموساد في ٢٠/٢/١٩٩٩ «صحة التقارير التي ربطت بين اعتقال عميلين للموساد في قبرص عام ١٩٩٨ وقضية اعتقال أوجلان الذي كان قد توجَّه إلى كينيا بجواز سفر قبرصي»، إلا أن ذلك لا ينفي إسهام جهاز الموساد بدور مهم في هذه العملية، وخصوصاً أن اليوم نفسه شهد عقد اجتماع بين السفير الإسرائيلي في أنقرة والمستشار السياسي لرئيس الوزراء التركي تم خلاله: «استعراض العلاقات الثنائية والتطورات الجارية والمحتملة بعد اعتقال أوجلان»[١].

بالإضافة إلى اشتراك جهاز الموساد الإسرائيلي والمخابرات الأميركية مع جهاز المخابرات التركي في ملاحقة واعتقال أوجلان، فقد اشتركت عدة دول عربية في هذا الأمر، وقد تمّ الكشف عن دور السودان في هذه العملية، خلال زيارة وزير الخارجية السودانية لأنقرة في ٨/٣/١٩٩٩ التي تم في ختامها توقيع بروتوكول للتعاون الاقتصادي وتشكيل آلية سياسية للتشاور بين البلدين في مكافحة الإرهاب، أعرب الوزير التركي عن «شكر بلاده للسودان لمساعدتها في اختطاف عبد الله أوجلان من نيروبي»[٢].

---

(١) الأهرام: ٢١/٢/١٩٩٩، ص: ٤ و٢٣/٢/١٩٩٩، ص: ٤.
(٢) الأهرام: ٩/٣/١٩٩٩، ص: ٨.

وقد بلغ هذا النجاح الإعلامي الإسرائيلي في تركيا ذروته، بعد زلزالي ١٩٩٩ كما بلغ القصور العربي الإعلامي والسياسي مداه بعد زلزالي تركيا، اللذين وقعا في آب وتشرين الثاني ١٩٩٩، ففي حين قدّمت دول عربية عدة معونات لتركيا لمواجهة آثار هذه الزلازل، ومنها ٤٠٠ مليون دولار نالتها من مجلس التعاون الخليجي في ١٩٩٩/٩/١٢، ومعونة عراقية نفطية بقيمة ١٠ ملايين دولار وافقت عليها لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة في ١٩٩٩/٩/١، وكانت مصر من أول الدول المقدّمة لهذه المعونات، حيث أرسلت فريقاً من ١٣٠ عضواً من الخبراء ورجال الإنقاذ إثر زلزال آب، وواصل هؤلاء مساعداتهم لضحايا زلزال تشرين الثاني، وحتى ١٩٩٩/٩/٣، أرسلت ١١ طائرة إغاثة وسفينة محمَّلة بالأغذية والمخابز الآلية، وعلى رغم الإشادة الرسمية التركية بهذه المساعدات خصوصاً من جانب مصر، فإن السفراء العرب في تركيا شكوا في ١٩٩٩/٩/٣ من «التغطية الإعلامية الضعيفة للمساعدات العربية، تساءلوا عما إذا كان قد تم التنبيه على وسائل الإعلام التركية بعدم التركيز على هذه المساعدات».

وقد بلغ البؤس الإعلامي مداه، عندما أرسلت سوريا قافلتين أو أكثر من المساعدات إلى تركيا، ففي حين لم تحظ القافلة الأولى، التي ذهبت من طريق الجوّ إلى استانبول سوى بثوان قليلة حتى من الإعلام السوري، لم يسمع ولم يشاهد أحد من الأتراك القافلة الثانية التي أمر القائد الراحل حافظ الأسد بذهابها براً عبر الحدود السورية ـ التركية من باب الهوى في محافظة أدلب.

أما الإسرائيليون فعلى عكس العرب تماماً، فعلى الرغم من تواضع حجم مساعدتهم بالمقارنة مع المساعدات العربية، فإن حجم التغطية الإعلامية الإسرائيلية والتركية كان كبيراً جداً، إلى حدّ جعل أحد المتضررين من الزلزال يقول: «لا أخفي عليك أننا نكره إسرائيل. لكن المنازل الجاهزة التي نسكن فيها الآن قدّمتها لنا تل أبيب، ولا يسعنا سوى شكرها»[1].

---

(١) محمد نور الدين: (قربة إسرائيل على الخريطة التركية). صحيفة المستقبل، ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٩، ص ١٥.

وبعد الزلزالين جاء إيهود باراك رئيس الحكومة الإسرائيلية شخصياً ليدشّن مع رئيس الحكومة التركية بولنت أجاويد «قرية إسرائيل التي بنتها إسرائيل في ضاحية أضنة بازاري قرب استانبول، وبمبلغ عشرة ملايين دولار لا غير، ورغم أن مصر احتلت المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأميركية في قائمة الدول الأكثر مساعدة لتركيا بعد زلزال آب ١٩٩٩، وفي حين قدَّمت دولة الإمارات العربية لوحدها ٤٠٠ مليون دولار، ومع غياب كامل للإعلام العربي هناك، هزمت العشرة ملايين دولار الإسرائيلية الأربعمائة مليون دولار العربية.

وقد بلغت المأساة ذروتها عندما صرَّح أحد المتضررين من الزلزال قائلاً: «لا أحد من سكان مدينة أضنة بازاري يصدّق أو يريد أن يصدّق، أن هذا الشعب الطيب (التركي) الذي فقد أربعة آلاف من أبنائه في زلزال ١٧ آب الماضي، لم يجد من يلتفت إلى مأساته سوى إسرائيل»[1].

وفي عام ١٩٩٩ أيضاً، بلغت الجرأة بيهود الدونمة في تركيا، أن يطالبوا علناً بالهجرة إلى الكيان الصهيوني باعتبارهم يهوداً بغضّ النظر عن أسمائهم الإسلامية، وبعد ثلاثة قرون ونصف من التخريب المنظم والدسائس والمؤامرات، وقد فضح المحلل السياسي في صحيفة (يني شفق الإسلامية) الواسعة الانتشار في تركيا طه قيوانج ذلك بقوله: «إن الدونمة الأتراك الذين تظاهروا طوال ٣٥٠ عاماً بالإسلام واحتفظوا بدينهم اليهودي ومارسوا شعائره سراً، والذين يسيطرون اليوم على معظم قطاعات الثقافة والإعلام والتربية والصناعة والتجارة والسياسة، قد قدّموا عرائض إلى المحكمة العليا الإسرائيلية يطلبون فيها العودة إلى وطنهم إسرائيل، بالاستناد إلى نصوص قانون الهجرة، لأن أجدادهم من السبطائيين قد اضطروا إلى الارتداد عن دينهم اليهودي بنتيجة الاضطهاد وبصورة إجبارية، كما أكدت ذلك صحيفة شالوم اليهودية التركية

---

(١) المصدر نفسه.

الصادرة في استانبول، لكي يعودوا في إسرائيل إلى دينهم اليهودي ويمارسوا شعائرهم فيها بالحرية الدينية التي افتقدوها طوال تلك الفترة، ويأتي على رأس قائمة أصحاب الطلب المذكور الكاتب الدونما إلغاز زورلو»[1].

وحول أهمية العلاقة التركية ـ الإسرائيلية بالنسبة إلى الكيان الصهيوني يقول (زفي البليغ) أحد الديبلوماسيين الإسرائيليين والسفير السابق في أنقرة: «لقد فهم كل واحد الآن، أنه من دون تركيا، فإن إسرائيل ستبقى بمثابة جزيرة صغيرة جداً في المنطقة، جزيرة صغيرة للديمقراطية والليبرالية»، لقد جاء هذا السفير المتقاعد إلى أنقرة في كانون الأول ١٩٩٩ لتشكيل مبادرة مشتركة هدفها تأسيس علاقات بين الشعبين التركي والإسرائيلي، وضمان تعارف أكبر وأفضل بينهما، وحمل هذه الرسالة والمبادرة المدعومة من رجال أعمال وسياسيين طليعيين في إسرائيل تنتظر جواباً من الأوساط التركية وهذه المبادرة تهدف إلى تفاعل المجتمع المدني في كلتا الدولتين[2].

وإذا كان التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل هو الرأس الظاهر من جبل الجليد، فإن العلاقات بين البلدين أكثر شمولاً وعمقاً في ميادين أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية ونقابية وإعلامية وما إلى ذلك، والمتتبع لتفاصيل العلاقات في هذه المجالات، والتي تتم بصمت وبعيداً عن الإعلام، يقع بالفعل على خريطة مثيرة وخطيرة[3]، بالطبع بغياب كامل ومطلق لأي مبادرة عربية.

٤ ـ تركيا والعلاقات مع سوريا والعراق ١٩٩٩

منذ مطلع عام ١٩٩٩ بدأت تركيا تطبّع علاقاتها بسوريا وتطوُّرها مع باقي

(١) صحيفة يني شفق ١٤/٩/١٩٩٩ (أنقرة) وصحيفة شالوم (استانبول) ١/٩/١٩٩٩.
(٢) فرانتي تينش: (وساوس في أنقرة)، صحيفة حريات: أنقرة ٢٧/كانون الأول/ ١٩٩٩.
(٣) محمد نور الدين: (إسرائيل في الغاب): صحيفة المستقبل بيروتو ١٢ تشرين الأول، ١٩٩٩، ص: ١٥.

الدول العربية في مختلف المجالات وخصوصاً الاقتصادية منها، والسؤال الذي يطرح نفسه بقوّة هو: لماذا غيَّرت تركيا علاقتها بسوريا تحديداً بدءاً من عام ١٩٩٩ من علاقات تصادمية تناحرية إلى علاقات تطبيع كامل وصل ذروته في السنة التالية عندما حضر الرئيس التركي أحمد نجدت سيزير مراسم تشييع المرحوم حافظ أسد في حزيران ٢٠٠٠م؟

وجواب هذا السؤال والمشكلات العالقة بين كل من سوريا وتركيا مثل الحدود، المياه، PKK دفع بمؤسسة الدراسات السياسية والدفاعية SISAN المرتبطة ـ بشكل غير رسمي ـ بوزارة الخارجية التركية، والتي تضمُّ نخبة من سفراء تركيا المتقاعدين، إلى إعداد دراسة حول سوريا بعنوان (عوامل إثارة العداء)، وقامت صحيفة ميلليات بنشرها، أكدت فيها: «أن النظام الداخلي لحزب البعث الحاكم في سوريا يجعل الأراضي التركية حتى جبال طوروس جزءاً من الوطن العربي، كما تقوم سوريا بتأييد الحركات المناهضة لتركيا كافة، وفي المقابل إن عدم اهتمام تركيا بسوريا ومشكلة المياه القائمة بينهما وموضوع PKK، وعدم توطيد العلاقات الاقتصادية معها، كانت من الأسباب الرئيسية لاستحكام العداء بين البلدين»[١].

أما القسم الثاني من التقرير، الذي تأخر تنفيذ مقترحاته عدة سنوات بسبب حزب PKK، فكان بعنوان: (آن أوان تنظيم العلاقات). حيث أكد على: «أنه يجب على تركيا أن تقوم بتنظيم علاقاتها مع سوريا قبل اتفاق سوريا على حلِّ مشكلاتها مع أمريكا ودرئها للخطر الإسرائيلي، لأنها ـ أي سوريا ـ بعد ذلك ستطالب تركيا بالشيء الكثير، لذلك يجب عقد الاتفاقيات الثقافية والتعليمية والسياحية، واتفاقيات المياه والأمن معها لكي تشعر بالطمأنينة من تركيا»[٢].

(١) ميلليات: أنقرة، ١٦/١/١٩٩٤، القسم الأول من التقرير، كما جاء من كتاب السفير التركي المتقاعد فاخر آلاجام بعنوان: (عوامل إثارة العداء).

(٢) ميلليات: أنقرة، ٢٧/١/١٩٩٤، القسم الثاني من التقرير الذي أعدّ من قبل: مؤسسة الدراسات السياسية والدفاعية (SISAU) بعنوان (آن أوان تنظيم العلاقات).

أما وزير الخارجية التركي السابق إيلتير تركمان، فهو يكمل جواب السؤال الذي تم طرحه من قبل عندما يقول: «إن فلسفتنا للسياسة الخارجية متخلِّفة عن العصر، إن أهمية الدور الذي ستقوم به تركيا في عالم اليوم، لا يرتبط دائماً بالتوترات في المناطق التي تحيط ببلدنا، ولا بسباقات التسلح، ولا ببؤر التنافس والخصومات. تركيا، في الوقت نفسه، يجب أن تخطَّ لنفسها مهمة بنَّاءة وخلاقة، تصالحية ومسالمة، هذه المقاربة هي التي تعلّي موقع تركيا وشأنها في العالم وفي المنطقة، وهي التي تسهّل حلّ، ليس المشكلات الخارجية فحسب بل الداخلية كذلك»[1].

وضمن هذا التوجه الجديد في السياسة التركية الخارجية، أكّد رئيس غرفة تجارة وصناعة مدينة غازي عنتاب (الحدودية مع سوريا) بمناسبة افتتاح معرض المنسوجات التركية في المدينة «على أنه لو تم فتح الحدود للتجارة مع الأقطار العربية، فإن صادراتنا إلى هذه البلدان الشقيقة ستزيد على عشرة مليارات دولار عام ٢٠٠٠ كما يمكننا استيراد ما قيمته أكثر من ستة مليارات دولار من البترول وزيت الغاز والغاز الطبيعي منها»[2].

وعندما زار الرئيس التركي سليمان ديميريل الجزائر في خريف ١٩٩٩ في أول زيارة لرئيس تركي للجزائر منذ استقلالها، أشاد بالعلاقات التاريخية بين الأتراك والعرب قائلاً: «لقد وصل الأتراك إلى هذه المناطق لحمايتها من ظلم الإسبان، الذي شنّوا حرباً شعواء ضد العرب المسلمين في هذه المناطق، وإذا كانت علاقات العثمانيين بالعرب في شمال أفريقيا تتسم بالأخوة والتضامن في تلك الفترة، فإن مصالح المسلمين تقتضي تقوية علاقاتهم بشكل أفضل من طريق التبادل التجاري وإنشاء المشاريع الاقتصادية وإنشاء المشاريع الاقتصادية المشتركة، ويمكننا القول اليوم، إن مقدار التبادل التجاري بين العرب والأتراك قد يبلغ خمسة مليارات دولار»[3].

---

(١) إيلتير تركمان: (تركيا والشرق الأوسط الجديد)، حريات، أنقرة، ٣٠ أيلول ١٩٩٩.
(٢) صحيفة تركيا: أنقرة، ١٢/٧/١٩٩٩.
(٣) المصدر نفسه.

وضمن هذه الأجواء، وبعد توقيع اتفاق أضنة الأمني في ٢٠/١٠/١٩٩٨، مالت العلاقات التركية ـ الإسرائيلية إلى الهدوء والتحسن التدريجي. فبعد ثلاثة اجتماعات أمنية تلت اتفاق أضنة، كان آخرها في ٢٣/٢/١٩٩٩ في دمشق، عبّر في ختامه رئيس الوفد التركي عن «سروره للتطبيق الجاري لاتفاق أكتوبر ١٩٩٨»[١].

وأعلن وزير الخارجية السورية إثر اجتماعه مع نظيره التركي على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٣/٩/١٩٩٩: «أن البلدين اتفقا على تشكيل مجموعتي عمل في أنقرة ودمشق من أجل حلّ المشكلات التي تؤدي إلى توتر العلاقات بين البلدين كافة، وأن هذا الاتفاق يشكّل نقطة تحوُّل في العلاقات بين البلدين».

وفي ٢٨/٤/١٩٩٩، وأثناء زيارة نائب رئيس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية لتركيا، تم توقيع البلدين على اتفاق بشأن تعزيز التعاون الثنائي في مجالات النقل الجوّي والبحري والبري والسكك الحديدية[٢].

أما على صعيد المياه، فقد شهد هذا العام محاولة إقحام تركيا لعدد من الدول في مشروع جنوب شرق الأناضول (غاب)، حيث تضاربت الأنباء منذ آذار ١٩٩٩ بشأن اتفاق تركيا وشركة تابعة لوزارة التجارة والصناعة البريطانية لتمويل سدّ (إيلي صو) على دجلة وفي نيسان ١٩٩٩ زار مصر وفد تركي لبحث سبل التعاون المشترك وتبادل الخبرات والمعلومات الخاصة بمشروعي (غاب) في تركيا وتوشكي في مصر، من خلال الزيارات الميدانية وإبداء المشورة الفنية في تفاصيل العمل بالمشروعين والتعاون بوجه خاص في كيفية تطوير وتنمية مصادر المياه»[٣].

أما على صعيد العلاقات التركية ـ العراقية عام ١٩٩٨ و١٩٩٩:

---

(١) صحيفة الثورة: دمشق، ٢٤/٢/١٩٩٩.
(٢) صحيفة الأهرام: القاهرة، ٢٩/٤/١٩٩٩، ص: ٨.
(٣) صحيفة الأهرام: القاهرة، ٢/٤/١٩٩٩، ص: ٧ و٢٣/٤/١٩٩٩، ص: ٦ و٢٦/٤/١٩٩٩، ص٥.

رغم استئناف العلاقات الديبلوماسية بين تركيا والعراق على مستوى السفراء، إلا أن سياستها المعروفة بأبعادها الثلاثة: الحامي لأكراد العراق، والوسيط بين حزبي مسعود البرزاني وجلال الطالباني، والغازي لشمال العراق بحجة مطاردة متمرّدي حزب PKK ما زالت على حالها وكما كانت عام ١٩٩٧.

فعلى صعيد حماية أكراد العراق، ما زالت تركيا تمارس هذا الدور بالتعاون مع الولايات المتحدة وبريطانيا في نطاق قوة (المراقبة الشمالية) لمراقبة منطقة الحظر الجوّي بشمال العراق بوساطة طائرات أمريكية وبريطانية تنطلق من قاعدة أنجيرليك التركية. وقد حلّت هذه الفترة منذ نهاية ١٩٩٦ محلّ قوات (المطرقة) الغربية العاملة منذ تموز ١٩٩١ ضمن (عملية توفير الراحة للأكراد).

وعلى الرغم من احتجاجات العراق على هذا الدور، فقد وافق البرلمان التركي ومنذ ١٩٩٦/١٢/٣١ على السماح بعمل هذه القوة لمدة ٦ أشهر، حددت في ١٩٩٧/٦/٢٦، وفي ١٩٩٨/٧/١[1].

ورغم مساهمة تركيا في الوساطة بين حزبي مسعود البرزاني وجلال الطالباني فإنها لم تُسعد بالاتفاق الذي وقع بين الطرفين الكرديين في واشنطن في ١٧/٩/ ١٩٩٨ عقب مفاوضات استمرت ٦ أشهر، والذي اعتبر نصراً كبيراً للولايات المتحدة الأميركية ومخططاتها الاستراتيجية في الشرق الأوسط عموماً وفي العراق خصوصاً، إذ ينص الاتفاق على «تشكيل حكومة انتقالية موحدة مؤقتة بشمال العراق خلال ثلاثة أشهر، وتأسيس مجلس انتقالي استشاري والإعداد لإجراء انتخابات في مدة لا تجاوز تسعة أشهر، وعودة جميع الإيرادات إلى خزائن الحكومة الانتقالية، وإعادة تنظيم جميع الأحزاب وفتح مكاتبها ومقارها في شمال العراق، وإزالة جميع القيود على التجارة والتنقل، والامتناع عن الإعلام السلبي من جانب طرف ضد الآخر، وتحمل حكومة كردستان الموحدة واجب المحافظة على أمن الدولة المجاورة في مناطق كردستان كافة، ومنع أي قوى ومنها عناصر حزب PKK من اتخاذ شمال العراق منطقة وجود مسلّح لها

---

(١) صحيفة الأهرام: القاهرة، ١٩٩٨/٧/٢، ص: ٨.

أو بناء قواعد فيها ضد تركيا أو ضد الأحزاب الكردية الأخرى، وضمان الولايات المتحدة تنفيذ ما اتفق عليه الزعيمان الكرديان بشأن المشاركة في سلطة كردستان العراق في إطار دولة فدرالية»[١].

وقد أكّد جلال الطالباني بعد توقيعه الاتفاق «أن الشعب الكردي يتطلع إلى إقامة دولية فدرالية عراقية متحدة»[٢].

أما الولايات المتحدة الأميركية، فقد أكدت (وقد تحقّق ذلك سنة ٢٠٠٣) على لسان وزيرة الخارجية أولبرايت خلال مباحثات منفصلة عقدتها مع كل من الطالباني والبرزاني قبل التوقيع على هذا الاتفاق «على أهمية الاتفاق في حالة تنفيذه في دعم الجهود الأميركية الرامية إلى تغيير النظام العراقي عبر تكوين جبهة كردية مضادة لمواجهة الرئيس العراقي كعدوٍّ مشترك»[٣].

إن رفض تركيا لهذا الاتفاق الذي أكده بولنت أجاويد في ١٩٩٨/٩/٢٦ معتبراً «إن الاتفاق يتضمن تغييراً في المواقف يستحيل على تركيا قبوله» يعود لسببين اثنين هما:[٤].

الأول: مخاوف تركيا من استمرار فرض تقسيم الأراضي العراقية في ظل حديث الاتفاق عن الحاجة إلى أساس فيدرالي لوحدة العراق، أو بالأحرى مخاوف تركيا من أن يؤدي نجاح الاتفاق إلى قيام سلطة كردية عراقية، سيؤثر سلباً في مشكلتها الكردية. والثاني: تأثير الاتفاق على الأمن القومي التركي لأنه يلمّح إلى أن تركيا ستواجه من الآن فصاعداً معارضة للعمليات التي تشنُّها عبر الحدود ضد قواعد حزب PKK في شمال العراق.

وقد عبّرت تركيا عن معارضتها لهذا الاتفاق سياسياً باستئناف العلاقات الديبلوماسية الكاملة بين تركيا والعراق وإرسال سفير لها إلى بغداد ليرأس بعثتها

---

(١) صحيفة الأهرام: القاهرة، ١٩٩٨/٩/١٩، ص: ٩.
(٢) صحيفة الأهرام: القاهرة، ١٩٩٨/٩/٢٧، ص: ٩.
(٣) صحيفة الأهرام: القاهرة، ١٩٩٨/٩/١٦، ص: ٨.
(٤) صحيفة الأهرام: القاهرة، ١٩٩٨/٩/٢٧، ص: ٩.

الديبلوماسية بدلاً من القائم بالأعمال الذي يرأسها منذ عام ١٩٩٢، كما صرّح بذلك بولنت أجاويد في ١٩٩٨/٩/٢٦[١].

الديبلوماسية بدلاً من القائم بالأعمال الذي يرأسها منذ عام ١٩٩٢، كما صرّح بذلك بولنت أجاويد في ١٩٩٨/٩/٢٦[٢].

أما العراق فقد رحَّب بهذه الخطوة على لسان صحيفة الثورة العراقية داعياً تركيا إلى «إعادة النظر في علاقاتها مع العراق والعرب على أساس مصالحها الحقيقية وأمنها، وخصوصاً في ضوء اتفاق واشنطن بين الفصائل الكردية الذي كشف للمسؤولين الأتراك خبث السياسة الأميركية والبريطانية على رغم مساعدتهم على استخدام الورقة الكردية ضد العراق الذي لم يتخلَّ عن رغبته في التنسيق مع تركيا حول المشكلات الأمنية ولا يزال يرغب في استمرار وتعزيز التعاون على الصعد كافة»[٣].

كما عبّرت تركيا عن رفضها لاتفاق واشنطن بشكل عملي من خلال اجتياح قوّاتها لشمال العراق، ففي أعقاب محاولة تركية ديبلوماسية للحيلولة دون ضرب الولايات المتحدة للعراق كما عبَّر عن ذلك وزير الخارجية التركي إسماعيل جيم، أكدت مصادر تركية في ١٩٩٨/٢/٧ وتبعتها مصادر غربية في ١٣م٢/ ١٩٩٨ دخول آلاف من الجنود الأتراك في الأسبوع الأول من هذا الشهر شمال العراق «تمهيداً لإقامة منطقة عازلة بعمق ١٥كم تحسُّباً لتدفُّق اللاجئين الأكراد نحو حدود تركيا في حالة لجوء أمريكا وبريطانيا إلى استخدام القوة العسكرية ضد العراق» ثم تبعت هذا الاجتياح وحتى ١٩٩٨/١٢/١٩ عدة اجتياحات، من أهمها ٥ عمليات برية وجوية في نيسان وتموز وتشرين الأول وتشرين الثاني ١٩٩٨[٤].

---

(١) و (٢) صحيفة الأهرام: القاهرة، ١٩٩٨/٩/٢٧، ص: ٩.

(٣) صحيفة الثورة: بغداد، ١٩٩٨/٩/٢٧.

(٤) صحيفة الأهرام: القاهرة، ١٩٩٨/٤/١٤، ص: ٩ و١٩٩٨/٦/٩، ص: ٥ و١٩٩٨/٦/١٠، ص ٤و ١٩٩٨/٧/١٤، ص ٨ و٤/ ١٠م ١٩٩٨، ص٨ و١٩٩٨/١١/٩، ص٩.

وقد شاركت قوات مسعود البرزاني بدور أو بآخر في هذه العمليات، ومن ذلك قيامها في نيسان ١٩٩٨ باختطاف شميدين أحد قادة حزب العمال الكردستاني PKK العكسريين من منطقة في شمال العراق وخاضعة لحزب مسعود البرزاني كان قد لجأ إليها و٥٠٠ من رجاله في آذار ١٩٩٨، وتسليمه إلى تركيا[١].

كما قامت قوات مسعود البرزاني أيضاً في ١٩٩٨/٧/١٣ «بعمليات مطاردة لعناصر حزب PKK قرب الحدود مع تركيا، وقيام الطائرات التركية بمساعدتها بقصف مواقف الحزب في تركيا، ونقل وحدات من القوات الخاصة التركية إلى الحدود مع العراق استعداداً لعملية تركية واسعة النطاق في شمال العراق»[٢].

ومكافأة على دور حزب مسعود البرزاني العسكري في التصدي لحزب العمال الكردستاني PKK في شمال العراق وتنسيقه في ذلك مع الجيش التركي، قام هذا الجيش في ١٩٩٨/١/٤ بإعادة فتح ٩٠ مخفراً حدودياً في شمال العراق كان قد أقامها عام ١٩٩٥ وتسليمها إلى حزب مسعود البرزاني بغرض منع عناصر حزب العمال الكردستاني PKK من التسلل إلى تركيا عبر الحدود»[٣].

وفي عام ١٩٩٩، واصلت العلاقات التركية ـ العراقية توترها السابق من خلال استمرار عمليات تركيا العسكرية في شمال العراق، رغم أسر عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني PKK في الشهر الثاني من هذا العام، وتخلّي حزب العمال الكردستاني PKK عن العنف. وقد تمت هذه العمليات بالتعاون مع قوات حزب مسعود البرزاني بحجة ملاحقة متمردي PKK المنسحبين إلى شمال العراق حيث يتلقون تدريبهم العسكري ونقل الأسلحة من أرمينيا وروسيا[٤].

---

(١) ETU, Turkey (Country report 2nd quarter 1988) P. 16).
(٢) صحيفة الأهرام: القاهرة، ١٩٩٨/٧/١٤، ص: ٨.
(٣) صحيفة الأهرام: القاهرة، ١٩٩٨/١/١٨، ص: ٨.
(٤) صحيفة الأهرام: القاهرة، ١٩٩٩/١١/٢٠، ص: ٤.

وكانت العملية الأولى في ١٦ ـ ٢١ شباط على عمق ٦٠كم في شمال العراق، والثانية في ٧ ـ ٢٣ نيسان، والثالثة في ١٤ ـ ١٧ أيار على عمق ٢٠كم، والرابعة في ٢٨ أيلول ـ ١٠ تشرين الأول على عمق ١٠ كم، والخامسة في ١٩ ـ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٩٩[١].

كما أن من عوامل التوتر في العلاقات التركية ـ العراقية عام ١٩٩٩ بالإضافة إلى الاجتياحات الخمسة تلك، رفض حكومة بولنت أجاويد طلباً عراقياً حمله إليها طارق عزيز، نائب رئيس وزراء العراق، أثناء زيارة أنقرة في ١٥ ـ ١٦ شباط ١٩٩٩، بشأن منع استخدام الطائرات الأميركية والبريطانية قاعدة أنجيرليك في هجماتها على العراق، حيث أكدت هذه الحكومة التزامها بالسماح لهذه الطائرات باستخدام القاعدة في تنفيذ الحظر الجوّي على شمال العراق.

وكان وزير الخارجية التركي إسماعيل جيم قد أكد الموقف نفسه في ١٣/٢/١٩٩٩ مبرراً ذلك «بأن قرار تركيا في هذا الخصوص صادر عن البرلمان ولن يطرأ عليه أي تغيير»[٢].

وعلى صعيد موقف تركيا الرسمي من الخطة الأميركية ـ البريطانية المعلنة منذ كانون الثاني ١٩٩٩ «لتغيير النظام العراقي بالقوة» والتي قامت في إطارها الإدارة الأميركية في ٢٠/١/١٩٩٩ بالموافقة على تقديم دعم مادي وعسكري بقيمة ٩٧ مليون دولار لسبع جماعات عراقية معارضة منها حزب مسعود البرزاني وحزب جلال الطالباني، والمؤتمر الوطني العراقي والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية والملكين الدستوريين كي تتولى مهمة «قلب نظام الحكم في العراق».

وقد أعلنت تركيا في ٢ شباط و٣ آذار و٢٣ أيار ١٩٩٩ رفضها المشاركة في

(١) صحيفة الأهرام: القاهرة، ٢٠/١١/١٩٩٩، ص: ٩.

(٢) جلال عبد الله معوض: (العرب وتركيا عام ١٩٩٩)، المؤتمر القومي العربي، حال الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي التاسع، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٠٢).

هذه الخطة، «لعدم وجود معارضة حقيقية قادرة على قيادة العراق في حالة الإطاحة بنظامه الحالي، وأن هذه العملية ستؤدي إلى إشاعة جوٌ من الفوضى وإفراز أزمات جديدة في المنطقة، وتهدِّد وحدة أراضي العراق وسيادته عبر قيام الفصائل الكردية العراقية بمحاولة إقامة دولة كردية في شمال العراق وهو ما سيعرِّض تركيا لمخاطر أمنية كبيرة»[1].

وعلى صعيد العلاقات التركية الفلسطينية والأردنية عام ١٩٩٩:

فقد زار الرئيس التركي سليمان ديميريل غزة في ١٩٩٩/٧/١٦ وأجرى مباحثات مع الرئيس عرفات، وأكد ديميريل في ختامها: «أهمية تحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة من خلال حل القضية الفلسطينية واستئناف المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية في حين أن عرفات شدَّد على أهمية الدور التركي في عملية السلام، وأن ديميريل يقوم شخصياً بدور فعال للحفاظ على المسيرة السلمية، كما تم في ختامها التوقيع على اتفاقية لتنشيط العلاقات السياحية بين البلدين»[2].

أما على صعيد العلاقات التركية ـ الأردنية:

فأثناء زيارة سليمان ديميريل للأردن في ١٩٩٩/٧/١٦، أكد الملك عبد الله الثاني على: «أهمية دور تركيا في صنع السلام في الشرق الأوسط وترسيخ قواعده واستمراره وأن المستجدات والتغيرات في المنطقة تستدعي أن تأخذ علاقات الأردن مع تركيا أبعاداً استراتيجية على أن تكون هذه العلاقات نموذجاً للعلاقات العربية ـ التركية»[3].

وفي ١٩٩٩/١٠/٢٧، أجرى رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب التركي، كاميران إينان مباحثات في عمّان تناولت العلاقات الثنائية وسبل

---

(١) محمد أبو الفضل: (العراق: ثلاثة خطوط للتفاعلات). صحيفة الأهرام: القاهرة، ١٩٩٩/١٠/٦، ص: ٢٤.

(٢) صحيفة الأهرام: القاهرة، ١٩٩٩/٧/١٧، ص: ٩.

(٣) صحيفة الأهرام: القاهرة، ١٩٩٩/٧/١٧، ص: ٩.

تطويرها في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية كافة وتبادل الخبرات في مجال الاستثمار لإقامة المشروعات الاستثمارية المشتركة»[1].

وإذا أخذنا في الاعتبار اشتراك الأردن بصفة مراقب في المناورات الثلاثية (٥ ـ ٩) كانون الأول ١٩٩٩ (حورية البحر ٩٩) بحضور قائد قواته البحرية الأردنية، فإن احتمالات التحالف التركي ـ الإسرائيلي الأردني تظل قائمة في الشرق الأوسط.

في عام ٢٠٠٠، واصلت العلاقات التركية ـ السورية تحسُّنها ولو ببطء. وفي بداية هذا العام كتبت صحيفة ميلليات التركية مقالة بعنوان (نحو إعلان مبادىء بين سوريا وتركيا) قالت فيها: «تتوقع مصادر رسمية في أنقرة أن تتوصل سوريا وتركيا إلى إعلان مبادىء سياسية واقتصادية في أواخر هذا الشهر كانون الثاني».

وأوضحت المصادر أنه يتوقع انعقاد لقاءات بين البلدين على مستوى مستشارين في وزارتي الخارجية، بهدف تحقيق التقارب بينهما على الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية وفي الإطار نفسه، قال مسؤول في وزارة الخارجية التركية: «إن أنقرة تشعر بالارتياح حيال مشاركة سوريا في مفاوضات السلام، وهي لا ترجح ظهور أي تطوُّر يتعارض مع مصالح تركيا. إن ذلك سيفتح الطريق أمام إحلال سلام شامل وعادل في المنطقة، من جهة، واضطلاع تركيا بدور أكبر على مستوى علاقاتها مع سائر دول المنطقة من جهة أخرى»[2].

وفي حزيران عام ٢٠٠٠، توفي الرئيس الراحل حافظ الأسد، فأضاف موته إلى عام ٢٠٠٠ الذي ينتهي به القرن العشرون، عاملاً إضافياً يجعله عاماً مميزاً على مسرح الشرق الأوسط بشكل عام وعلى العلاقات السورية ـ التركية بشكل خاص. بالنظر إلى الدور الكبير الذي كان يؤديه على الصعيدين الأقليمي والدولي.

---

(١) صحيفة الأهرام: القاهرة، ٢٨/١٠/١٩٩٩، ص: ٩.

(٢) صحيفة ميلليات: أنقرة: (نحو إعلان مبادىء بين سوريا وتركيا) ٥/١/٢٠٠٠.

ويمكن اعتبار وفاة الرئيس الأسد وحضور الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر مراسم تشييع جثمانه في حزيران بالتأكيد، نهاية مرحلة تاريخية وبداية مرحلة أخرى على صعيد العلاقات في الشرق الأوسط بشكل عام والعلاقات السورية ـ التركية بشكل خاص، بالنظر إلى الدور الكبير الذي كان يؤديه على الصعيدين الأقليمي والدولي.

وحتى لا يكون هذا الاعتبار عائداً لاعتبارات شخصية أو عاطفية، فسوف أدع تعليقات أهم الكتّاب والصحفيين والسياسيين الأتراك لتؤكد ما أقول ولتكون مسك الختام لبحث وشخصية كاريزمية باعتراف الأعداء قبل الأصدقاء.

ونبدأ من الصحيفة الأكثر انتشاراً في تركيا، والأكثر قرباً من المؤسسة العسكرية التركية، والأكثر بعداً عن أي علاقة عاطفية مع قطرنا أو القائد الراحل، نبدأ من صحيفة حريات، إذ كتبت قائلةً: «مع جنازة الرئيس حافظ الأسد تبدأ مرحلة جديدة، كما في سوريا وعملية السلام في الشرق الأوسط، كذلك في العلاقات مع تركيا، لقد عاشت الجيرة التركية ـ السورية سنوات طويلة في ظل التوتر، وكنا كل واحد في معسكر مختلف، كانت سوريا الحليف الأهم للاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط، وكانت تركيا العضو الأهم في حلف شمال الأطلسي، لم تستطع نجومنا أن تتصالح قط. فتحت سوريا أراضيها للمنظمات الفلسطينية، وقدّم الفلسطينيون تدريبات عسكرية لمجموعات تركية مختلفة، ثم كانت صدامات اليسار واليمين في السبعينات، ثم انفجار المشكلة الكردية، التي اتسعت مع الحرب العراقية ـ الإيرانية. فأزمة الخليج. والبلد الذي يملك بيده الورقة الكردية كان ثقله الإقليمي سيتضاعف. كان الوضع في سوريا قبل وفاة الرئيس الأسد مقبلاً على التغيير، ووصفت أولى الخطوات المشتركة في لقاءات بين وفود البلدين»[1].

أما سامي كوهين، فقد كتب في صحيفة ميلليات العلمانية الواسعة الانتشار أيضاً: «تطرح وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد ثلاثة أسئلة ملحّة: ما الذي

(١) صحيفة حريات: أنقرة (الاستقرار في سوريا مصلحة تركية) ٥/ ١/ ٢٠٠٠.

سيجري بعد الآن في سوريا؟ كيف يؤثر هذا الحدث على عملية السلام الشرق أوسطية وعلى التوازنات الإقليمية؟ أي مسار ستتخذه العلاقات بين تركيا وسوريا في المرحلة الجديدة؟ كان حافظ الأسد استراتيجياً ذكياً جداً وبارعاً للغاية، كان يعرف الاستغلال الجيد للتوازنات الإقليمية، وأظهر هذه الكفاءة بنجاح أيضاً خلال مرحلة الحرب الباردة، وعمل بقوّة على اللعب بأوراقه في الآونة الأخيرة من أجل السلام مع إسرائيل، لكنه مضى قبل اكتمال اللعبة»[١].

أما رئيس تحرير صحيفة يني شفق الإسلامية، وهي صحيفة المثقفين فقد كتب قائلاً: «سوريا بل وجد ثقلاً له أكبر من حجمه، ولا ريب في أنها مدينة لبراعة حافظ الأسد في لعبة الأمم، وقد بنى الأسد مشروعية نظامه على وجود إسرائيل في المنطقة كعدو»[٢].

أما الصحفي الأكثر شهرةً والأكثر حباً للعرب والمسلمين جنكيز تشاندار فقد كتب في صحيفة صباح، الأكثر انتشاراً وتوزيعاً في تركيا وربما في الشرق الأوسط كله، ما يلي: «لن يعود أي شيء كما كان في السابق، لا في سوريا ولا في الشرق الأوسط، ولا في السياسة الدولية، ولا حتى في سياسة تركيا الشرق أوسطية.

حكم حافظ الأسد سوريا ثلاثين عاماً، لكنه نجح في أن يكون رجل سياسة في الفوهة الدولية، وقوراً يذكّر بأبي هول في دمشق وعبر بين التوازنات الدولية والتناقضات الشرق أوسطية، وعواصف الرمال السياسية المتغيرة، وبفضل الصفات التي تمتَّع بها الأسد استطاعت سوريا أن تأخذ مكانها ضمن التوازنات السياسية الدولية وبأبعاد أكبر بكثير من واقعها، بوفاة حافظ الأسد، تكون صخرة عالية في الشرق الأوسط وفي التوازنات الدولية قد انزاحت من مكانها، والاهتزازات التي ستحصل في أرضية السياسة الشرق أوسطية والدولية، ثم توقف الاهتزازات ستأخذان وقتاً طويلاً للغاية»[٣].

(١) سامي كوهين: (أنقرة وسياسة الانتظار)، ميلليات، أنقرة، ١١/٦/٢٠٠٠.
(٢) فهمي قورو: (المشهد الجديد في الشرق الأوسط)، صحيفة يني شفق: أنقرة، ١٢/٦/٢٠٠٠.
(٣) جنكيز تشاندار: (زلزال في الشرق الأوسط)، صحيفة صباح، أنقرة، ١١/٦/٢٠٠٠.

الفصل التاسع

العلاقات التركية ـ العربية من عام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٢

المبحث الأول: تركيا داخلياً من عام ٢٠٠٠ وحتى تشرين الثاني ٢٠٠٢

١ ـ من معركة الرئاسة عام ٢٠٠٠ إلى الصراع بين سيزر وأجاويد عام ٢٠٠١ وانعكاس ذلك على الوضع الاقتصادي

٢ ـ أكراد تركيا والنظام الكمالي

٣ ـ استمرار ملاحقة التيار الإسلامي

المبحث الثاني: العلاقات التركية ـ العربية من عام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٢

١ ـ العلاقات التركية ـ السورية من عام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٢

ـ العلاقات التركية ـ العراقية من عام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٢

٣ ـ العلاقات التركية ـ الفلسطينية والإسرائيلية من عام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٢

المبحث الأول: تركيا داخلياً من عام ٢٠٠٠ وحتى تشرين الثاني عام ٢٠٠٢

١ ـ من معركة الرئاسة عام ٢٠٠٠ إلى الصراع بين سيزر وأجاويد وانعكاس ذلك الصراع على الوضع الاقتصادي عام ٢٠٠١

انتهت من أيار عام ٢٠٠٠ ولاية سليمان ديميريل لرئاسة الجمهورية التركية، والتي استمرت سبع سنوات كاملة في أثر وفاة الرئيس تورغوت أوزال في نيسان ١٩٩٣، وعلى امتداد السنوات السبع شهدت تركيا أحداثاً مهمة للغاية، كان الرئيس سليمان ديميريل أثناءها نموذجاً للرئيس المنسجم مع المؤسسة العسكرية ومخرجاً بارعاً للانقلابات السياسية على خصوم العلمانية المتشددة.

ولكن قبل انتهاء حكم سليمان ديميريل في ١٧ أيار لعام ٢٠٠٠، جرت محاولتين لتعديل الدستور في البرلمان يومي ٢٩ آذار و٥ نيسان لعام ٢٠٠٠ باءتا بالفشل الذريع رغم التهديد العلني والسرّي الذي مورس على النواب الأتراك فلم يوافق النواب الأتراك على تعديل المادة (١٠١) من الدستور التركي في اتجاه تمكين سليمان ديميريل من تحديد ولايته، رغم اتفاق الأحزاب الثلاثة التي تشكّل الحكومة التركية: حزب اليسار الديمقراطي برئاسة بولنت أجاويد، وحزب الوطن الأم برئاسة مسعود يلماظ، وحزب الحركة القومية برئاسة دولت بغجلي. ورغم دعم المؤسسة العسكرية له، وخصوصاً بعد دوره كعرّاب لسياسات العسكر المعادية للإسلاميين قبل وأثناء وبعد ٢٨ شباط ١٩٩٧[1].

ولما فشل مشروع التعديل في البرلمان، أسقط في يد حاملي المشروع، المؤسسة العسكرية، وبولنت أجاويد، ومع اقتراب الوقت وضيقه أمام الاستحقاق الدستوري، ومع تعذُّر وجود مرشح مناسب من الطبقة السياسية توجَّهت الأنظار إلى رجل من خارج هذه الطبقة، وهكذا تم الاتفاق على رئيس

(١) محمد نور الدين: سقط ديميريل... عاشت الديمقراطية، المستقبل، ١٤ نيسان ٢٠٠٠م، ص: ١٧.

المحكمة الدستورية أحمد نجدت سيزر الذي حظي كذلك بتأييد المعارضة من حزبي الفضيلة الإسلامي والطريق المستقيم.

ولكن مع ذهاب سليمان ديميريل، ظلّ نهج ٢٨ شباط ١٩٩٧ الاستئصالي للإسلاميين مستمراً في الحكم من خلال الحكومة برئاسة أجاويد والمؤسسة العسكرية، وحدثت المواجهة الأولى بين نهج ٢٨ شباط والرئيس التركي سيزر، عندما رفعت الحكومة مدعومة من المؤسسة العسكرية، ما يعتبر دستوراً (قراراً حكومياً له قوة القانون) إلى الرئيس سيزر، ويهدف هذا القرار إلى طرد كل موظف في الدولة له ميول إسلامية أو انفصالية (كردية). ويتم طرد الموظف بناء على تقرير اثنين من المفتشين فقط من دون حقّ الموظف المطرود باستئناف القرار.

رفع القرار إلى الرئيس سيزر، لكن الأخير رفض توقيعه وردّه إلى الحكومة، معتبراً أن مثل هذا التدبير بشأن الموظفين يستوجب قانوناً صادراً عن البرلمان، وليس قراراً حكومياً، وفوجيء أجاويد وحكومته، وخلال ٢٤ ساعة رفع القرار من جديد إلى الرئيس، وتحدّى أجاويد الرئيس سيزر قائلاً له: إن الدستور يلزمك هذه المرة بالتوقيع، لكن الرئيس وللمرة الثانية يرفض توقيع القرار قائلاً: إن الدستور لا يلزمه بالتوقيع، بل من صلاحياته ألا يوقع حين تكون هناك مخالفة للدستور[١].

المواجهة الثانية التي تمّت بين الرئيس سيزر وحكومة أجاويد، كانت في صباح الاثنين ١٩ شباط لعام ٢٠٠١، خلال الاجتماع الشهري لمجلس الأمن القومي التركي، عندما فاجأ الرئيس أعضاء الحكومة بقوله مخاطباً أجاويد: «... إن المشكلة الأساسية في تركيا هي الفساد، وأنت لم تتعاط بحزم في ذلك، وبجانبك وزراء كل واحد منهم متهم بتهمة.. تقوم بالتدخل لدى القضاء، هنا دولة ديمقراطية فارفع يدك عن القضاء، القضاء تحوّل إلى مؤسسة خائفة من الحكومة، إنك تغضُّ النظر عن الفساد من أجل الاستقرار، وعندما

(١) محمد نور الدين: سيزر يهزم أجاويد ويغير قواعد اللعبة، المستقبل، ٣١ آب، ٢٠٠٠، ص: ١٧.

أنظر من هنا إلى الدولة لا يغمض لي جفن ولا أستطيع النوم، لقد ذهبتم بـ١٢ مليار دولار في البنوك هي أموال الشعب الفقير، وما زالت تجري عمليات اختلاس في بنوك القطاع العام، فلماذا تخاف من تشكيل لجنة الأشراف على المصارف؟ إنكم تعملون على منعي من استخدام صلاحياتي الدستورية، لتغطية عجز الحكومة وعدم أهليتها»[١].

بعد مشادات بين الرئيس ورئيس الحكومة، خرج أعضاء الحكومة من الاجتماع الذي كان كارثياً على الاقتصاد التركي، فقد شهدت الأسواق المالية التركية انهياراً سريعاً، خسرت بموجبه الأسهم خمس قيمتها تقريباً، والليرة التركية ثلث قيمتها، في حين قفزت معدلات التضخم ٣٠٪. كما أشتعلت الأسواق والطلب على الدولار، وبعد يومين من الحوار العاصف بين رئيس الجمهورية ورئيس حكومته، أي في ٢١ شباط، ضخ البنك المركزي التركي ٥٣١ تريليون ليرة تركية بعد ارتفاع مؤشرات الأسواق والتضخم بنسبة ٤٠٠٪، وفي ٢٢ شباط أعلنت الحكومة التركية تعويم الليرة فارتفع سعرها إلى أكثر من مليون ليرة لكل دولار[٢].

وحتى تحصل الحكومة التركية على مساعدات دولية عاجلة، عيَّنت كمال درويش وزيراً للاقتصاد وبصلاحيات واسعة، وبناء على توصية من الإدارة الأميركية، إذ يعمل درويش في البنك الدولي منذ عشرين عاماً، وقبل أن يقبل منصب وزير الاقتصاد كان يحتل منصب نائب رئيس البنك الدولي. وبعد أن أصبح وزيراً للاقتصاد سافر للتوّ إلى الولايات المتحدة للحصول على المساعدات الخارجية للحصول على مبلغ ١٠ ـ ١٢ مليار دولار لإنقاذ الاقتصاد التركي.

وبناء على الدعم الأميركي، وافقت هيئة المدراء التنفيذيين في صندوق النقد الدولي وبعد اجتماع طويل استمر خمس ساعات ونصف على رسالة النيات رقم ١٨ التي قدمتها الحكومة التركية، وفقاً لهذا فإن الصندوق الدولي سيرسل في

(١) محمد نور الدين: الرئيس الذي لا يستطيع النوم، وقائع ١٩ شباط، المستقبل، ٢٠ شباط ٢٠٠١.
(٢) مجلة النقاد، ٥ آذار ٢٠٠١، نكسة الاقتصاد التركي.

المرحلة الأولى ٣,٨ مليار دولار سيعقبها ١,٥ مليار دولار في ٢٥ حزيران لعام ٢٠٠١، ومثلها في ٢٥ تموز من العام نفسه، ومن بعد ذلك سوف يضخ مبلغ ٣ مليارات دولار في ٢٠ أيلول ومثلها في ١٥ تشرين الثاني، أي إن صندوق النقد الدولي قد وضع مع نهاية عام ٢٠٠١ ما مجموعه ١٢,٨ مليار دولار[١].

٢ ـ أكراد تركيا والنظام الكمالي من عام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٢

بعد اعتقال عبد الله أوجلان عام ١٩٩٩ وتخلّي حزب العمال الكردستاني PKK عن العنف، لم يعد هناك حاجة في تركيا لكل المنظمات والمليشيات السرّية التي دعمتها الدولة التركية في مواجهة حزب PKK. من هذه المنظمات السرّية التي تم كشفها حزب الله التركي.

ففي مطلع عام ٢٠٠٠ تصدَّر فجأة اسم حزب الله التركي اهتمامات الإعلام والرأي العام وجميع المسؤولين في تركيا، وفي أثر اشتباك مع بعض عناصره في استانبول، ومقتل أحد أبرز قادته، حسين ولي أوغلو، كشف أيضاً فجأة، عن عدد كبير من جثث عائدة لرجال أعمال مطمورة منذ سنوات في حدائق بعض المنازل في استانبول وأنقرة.

تقارير الاستخبارات التركية ألقت الضوء على علاقتها بهذا الحزب المؤلف من جماعتين: منزل وعلم، إذ كانتا تتحركان وتتدربان وتحظيان بدعم ومساعدة القوى الأمنية التابعة للدولة التركية، بما يجعلهما أداة بيد الدولة تحت اسم حزب الله، ومارست الجماعتان عمليات اغتيال منظمة ضد كوادر حزب العمال الكردستاني PKK في أواخر الثمانينات ومطالع التسعينات، وكان منسق التدريب والتوجيه لهما رجل الاستخبارات التركي محمود يلديريم، الذي عرف باسم يشيل (الأخضر) وكان بدوره يعمل بإمرة مسؤول المخابرات قورقوت إيكتين، وقد ارتبط عدد كبير من الجرائم التي وصفت بمجهولة الفاعل، باسم يشيل، بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٣.

---

(١) جنكيز تشاندار: استراتيجية درويش، يني شفق، ١٧/٥/٢٠٠١، أنقرة.

بعد اعتقال أوجلان، لم يعد لحزب الله التركي، بجماعتيه من هدف أساسي جديد، ووجدت الدولة نفسها أمام خيار وحيد هو عدم اتاحة الفرصة الزمنية لحزب الله التركي ليعيد رسم استراتيجيته، بما قد يشكّل خطراً على الدولة. وهكذا بدأت الصدامات بين قوات الأمن التركية وحزب الله، وفي ١٧ كانون الثاني لعام ٢٠٠٠ قتل زعيم حزب الله حسين ولي أوغلو في اشتباك جرى في استانبول مع قوات الأمن التركية[١].

وفي تحدٍّ مكشوف، عقد الحزب الكردي ديمقراطية الشعب (HDP)، مؤتمره الرابع في قاعة أحمد طانير كشللي في أنقرة بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٢٧. وشارك في هذا المؤتمر عشرات الآلاف الذين قدّر عددهم ما بين خمسين ومئة ألف، وباستثناء علم تركي كبير، إلى جانب علم الحزب الكبير، لم ينشد النشيد الوطني التركي، ولم ترفع صورة مصطفى كمال أتاتورك. أما الشعارات التي أطلقت: مثل (يعيش أوجلان) و(الديمقراطية لتركيا والحرية للأكراد) فكانت تشير ضمناً إلى أن هذا الحزب هو الذراع السياسية لحزب العمال الكردستاني، ولم يعد واضحاً أهو مؤتمر لحزب ديمقراطية الشعب HDP، أم لحزب العمال الكردستاني PKK؟ وأصبح مراد بوزلاق الذي يرتبط بعلاقة بعبد الله أوجلان زعيماً لهذا الحزب، وأصبح لأكراد تركيا حزب قانوني عمره ست سنوات[٢].

ورداً على الاتهامات التركية لحزب ديمقراطية الشعب HDP بكونه حزب كردي انفصالي، قال نائب رئيس هذا الحزب في لقاء في محطة CNN التركية، «إن هذا الحزب مع الدولة الواحدة لكل المجتمع التركي... لنفتح صفحة جديدة، فنحن أبناء هذا البلد، وهذه البلاد لنا جميعاً، ونحن ضد كل المطالب الانفصالية ونؤمن أن الفيدرالية أو الحكم الذاتي ليست حلولاً مفيدة للمجتمع التركي، نحن ضد الفيدرالية والحكم الذاتي وقيام دولة منفصلة»[٣].

---

(١) محمد نور الدين: حزب الله التركي: القصة الكاملة، المستقبل، ٢٥ك٢، ٢٠٠٠.

(٢) مؤتمر حزب ديمقراطية الشعب الكردي، استعراض للقوة في ظل متغيرات داخلية ودولة، المستقبل، ٥ك١، ٢٠٠٠.

(٣) مجلة النقاد، ٥ آذار ٢٠٠١، نقلاً عن محمد علي بيراند، حريت باستانبول.

وفي رسالة وجّهها عبد الله أوجلان إلى حزب العمال الكردستاني من سجنه أتهم الأوروبيين والولايات المتحدة بتحريض الأكراد على الثورة ضد الأتراك، ثم التخلّي عن الأكراد ودعم الأتراك، إذ قال: «إنها مؤامرة علينا مستمرة منذ متني سنة، هم يقولون للأكراد تمرَّدوا، ويقولون لمصطفى كمال أعدمهم، وهي سياسة إطلاق الأرنب وتحريض كلب الصيد على مطاردته». ثم يتابع قائلاً: «إنكم أيها الأكراد داخل اللعبة وعليكم إدراك الحقائق ويجب تعرية أوروبا وإسرائيل» ثم يقول: لقد فقدت المقاومة على النمط الخشن معناها وجدواها. إن الحل الوحيد لمشكلات تركيا هو المجتمع المدني فالجمهورية الديمقراطية تحول دون الانفصال بشكل طوعي[١].

هذه الرسالة تليت في المؤتمر الذي عقده حزب العمال الكردستاني PKK في شمال العراق بين (٥ ـ ٢٢) آب لعام ٢٠٠١، لتأكيد قراري حزب PKK القانوني في ٩ شباط عام ٢٠٠٠ بنبذ العنف ووقف الحرب والعمل لخوض معركة ديمقراطية، والذي بناء عليه انسحب مقاتلو حزب PKK من جنوب شرق تركيا في اتجاه شمال العراق، ورغم تأكيد المؤتمرين على اتّباع تعليمات القائد أوجلان، فإن شقيقه عثمان أوجلان قال: «إن المرحلة الجديدة ستتطور بثقة المقاتلين ودعمهم ودور المقاتلين هو دور استراتيجي»[٢].

ومع بداية عام ٢٠٠٢، تصاعدت التحركات الكردية المطالبة باعتماد اللغة الكردية في البث التلفزيوني والإذاعي، وقبل ذلك في المدارس حيث يشكّل الأكراد الغالبية، وتبعاً للتصريحات الصادرة في أنقرة فإن (٥١٠٣) طلبات في ١٧ جامعة تركية قد رفعت مطالبة بالتدريس باللغة الكردية.

ولا تحظى قضية البثّ أو التعليم باللغة الكردية بإجماع داخل الأوساط السياسية التركية أو الإعلامية، ولكن يقف على رأس المعارضين بشدة المؤسسة

(١) عبد الله أوجلان: المقاومة المسلحة فقدت معناها وجدواها، المستقبل، ١٤ آب، ٢٠٠١، ص: ١٧.

(٢) محمد نور الدين: هل يعود حزب العمال الكردستاني إلى خيار العمل المسلح، ٤ أيلول، ٢٠٠١، ص: ١٧.

العسكرية، يليه أو ينافسه في التشدد حزب الحركة القومية برئاسة دولت بغجلي الذي يقول: «إن مشروع حزب العمال الكردستاني PKK الذي أطلق عليه اسم جمهورية ديمقراطية، يهدف إلى تقسيم تركيا، وهو يمرُّ بثلاث مراحل: أولاً: الحقوق الفردية، ثانياً: الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والآن يطالبون بالحقوق السياسية. وإن البحث عن الهوية القومية هو في اتجاه تقسيم تركيا»[1].

بعد المؤتمر الذي عقده حزب العمال الكردستاني PKK في آب عام ٢٠٠١، عقد مؤتمره الثاني في ٤ نيسان عام ٢٠٠٢ وانتهى في العاشر فيه، وشارك فيه ٢٨٥ مندوباً من كل أنحاء العالم ومن المناطق الكردية في تركيا وإيران وسوريا والعراق.

افتتح المؤتمر الذي عقد في مكان ما من شمال العراق جميل بايق أحد أربعة ظلوا على قيد الحياة من بين مؤسسي الحزب ١٩٧٨، وبعد أن تليت البرقيات بدأت النقاشات واستقرت آراء المندوبين على مواصلة النضال تحت اسم جديد هو: Kurdistan Kongreya Azadi Demokrasiya واختصارها بالكردية (KADEK) وتعني باللغة العربية: مؤتمر الحرية والديمقراطية الكردستاني.

بعد الاتفاق على تغير اسم الحزب، انتخب المؤتمر عبد الله أوجلان رئيساً له ثم انتخب المؤتمر قيادته الجديدة من ٥١ شخصاً، ثم ألقى بايق الكلمة الختامية قائلاً: إن هذا المؤتمر هو الثامن لحزب العمال الكردستاني، وفي الوقت نفسه الأول لمؤتمر الحرية والديمقراطية الكردستاني.

وفي بروكسل ألقى أحد نشطاء هذا الحزب ويدعى رضا أردوغان مزيداً من الأضواء على الخط الجديد للحزب بقوله: إن مؤتمر الحرية والديمقراطية الكردستاني يريد حل المسألة الكردية عبر الديمقراطية ومن دون تغيير حدود

---

(١) المستقبل، بيروت، ٢٩ ك٢، ٢٠٠٢، ص: ٧.

الدول، وإلى أنه يهدف إلى أن يكون داخل بيته، ليس فقط الأحزاب الكردية، بل كذلك الأحزاب الديمقراطية للدول ذات السيادة[(١)].

٣ ـ استمرار ملاحقة التيار الإسلامي:

على خلفية قرار الحكومة التركية منع الطالبات المحجبات من دخول كلية الإلهيات في جامعة مرمرة، استقال من منصبه البروفسور خير الدين قره مان، كما استقال معه في هذه الكلية عميدها البروفسور صائم بيريم[(٢)].

بعد حلّ حزب الرفاه، ومنع كل من: نجم الدين أربكان ورجب طيب أردوغان وشوكت قازان وغيرهم من زعماء التيار الإسلامي من العمل في السياسة، أو الوضع في السجن، بدأت حرب الاستئصال التي شنّها النظام الكمالي على التيار الإسلامي تطاول حتى المؤسسات الثقافية والإعلامية التي لم تشارك بالعمل السياسي، وهكذا مثلاً، بدأت حملة استئصال تطاول منذ صيف ١٩٩٨، كل الجماعات الإسلامية غير السياسية.

وبرزت من هذه التيارات والمؤسسات التي تلاحقها السلطة محمد قوتلولار الذي يملك مجموعة مؤسسات (يني آسيا)، وتضم مراكز اجتماعية وإعلامية، ورجل الدين الآخر، فتح الله غولين، الذي اختار العمل الاجتماعي والتربوي والإعلامي طريقاً لنهجه الإسلامي المعتدل، ليقدّمه إلى الناس من خلال صحيفة (زمان) اليومية المعروفة، ومجلة (أكسيون) الأسبوعية، ومجلة (سيز يتي) الشهرية، ومحطة تلفزيون (صما نيولو). وكذلك في امبراطورية الجامعات والمعاهد والمدارس ومراكز منامة الطلبة والمستوصفات التي افتتحها داخل تركيا وفي العالم التركي وفي عشرات الدول في العالم، ورغم تأييد الرئيس السابق ديميريل ورئيس الحكومة أجاويد في حينها لأعماله في خدمة ونشر الثقافة التركية، فإن مدّعي عام محكمة أمن الدولة في أنقرة أصدر مذكرة غيابية بحقّ غولين[(٣)].

---

(١) محمد نور الدين: من حزب العمال الكردستاني إلى مؤتمر الحرية، المستقبل، ٢٣ نيسان، ٢٠٠٢، ص: ١٧.

(٢) يني شفق: أنقرة، ٣ك١، ٢٠٠٠م.

(٣) محمد نور الدين: العلمانية على الطريقة التركية، المستقبل، ٢٤ آب/ ٢٠٠٠، ص: ٩٧.

وضمن حرب الاستئصال تلك، فقد استغل النظام التركي الحملة على حزب الله التركي واكتشاف جثث رجال أعمال نسب إلى حزب الله التركي قتلهم في أوقات سابقة، ليستكمل حملته على حزب الفضيلة الإسلامي، إذ طالب مدّعي عام الدولة فورال ساراش بإغلاق هذا الحزب الأخير، أما بيان رئاسة الأركان التركية، فقد أعطت الضوء الأخضر لاستكمال الإجراءات القانونية المبرهنة على مخالفة حزب الفضيلة لمبادىء الدستور، وبالتالي إغلاقه دستورياً[(١)].

وفي ردٍّ واضح من أحد زعماء التيار الإسلامي على الحملة الاستئصالية العلمانية على التيار الإسلامي في مقال بعنوان: (لا تسييس الدين): قال فيه: «إن دخول الناس المتدينين في السياسة ليست بدافع مطلب إقامة دولة دينية لدى الشعب، مطلب الشعب متصل بالحرية الدينية الكاملة، هذا المطلب مع الأسف، كان لسنوات طويلة موضوع استثمار سياسي. وإذا لم يتبدد القلق الذي واجه الشعب، بدأ عدد أكبر من الناس المتدينين بالدخول في السياسة والعمل فيها»[(٢)].

وبالرغم من دعوة الرئيس سيزر إلى تغيير الدستور، حتى يكون أكثر ديمقراطية، فإن محكمة التمييز فاجأت الشعب التركي بحكمها بالسجن سنة واحدة ضد رئيس الوزراء التركي السابق نجم الدين أربكان بتهمة التحريض على الكراهية العرقية والدينية في عام ١٩٩٤ في بينغول[(٣)].

وبعد إغلاق المعاهد الدينية، ومنع الطالبات المحجبات من مواصلة دراستهن في الجامعات، وبعد طرد عشرات ومئات الأساتذة الجامعيين، جاء دور جامعة الفاتح في استانبول فقد أصدر مجلس التعليم العالي قراراً بمنع انضمام طلاب جدد إلى الجامعة في العام الدراسي المقبل، وفي حال لم تلتزم الجامعة بروحية القوانين ستواجه، كما جاء في القرار يوقف نشاطها نهائياً[(٤)].

---

(١) المستقبل، ١ شباط، ٢٠٠٠م، ص: ١٧.

(٢) عبد الله غول: ميلليات، أنقرة، ٩ شباط، ٢٠٠٠م.

(٣) نظام مارديني: العلمانية التي لا تتسع للديمقراطية، المستقبل، بيروت، ١٠ آب، ٢٠٠٠، ص: ١٧.

(٤) محمد نور الدين: أنهم يغلقون الجامعات، ٢٤ نيسان، المستقبل، ص: ١٧.

وفي ٢٢ حزيرن عام ٢٠٠١، جاء دور حزب الفضيلة الإسلامي، ففي الساعة الخامسة من مساء هذا اليوم، أصدرت المحكمة الدستورية العليا في تركيا قراراً بحلّ هذا الحزب[١].

بعد حلّ حزب الفضيلة، انقسم التيار الإسلامي إلى حزبين الأول مرة منذ ١٩٧٠، فبعد إعلان تأسيس حزب السعادة برئاسة رجائي قوطان في ٢٠ تموز من عام ٢٠٠١ كامتداد لحزب الفضيلة والرفاه، أعلن زعيم التيار التجديدي في الحركة الإسلامية رجب طيب أردوغان عن تأسيس حزب التنمية والعدالة (AKP) وقد ركز أردوغان في خطابه الافتتاحي على أن مرجعيته الفكرية هي: «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات العامة»[٢].

وفي مواجهة مدّ أردوغان وشعبيته الكاسحة في ضوء استطلاعات الرأي، حرَّك النظام الكمالي الصحافي ومحطات التلفزة ضده، ثم استعان هذا النظام بالجيش، فحرَّك الأخير القضاء الذي طلب من أردوغان التنحّي عن قيادة حزب التنمية والعدالة لأنه لا يحقُّ له أن يؤسس حزباً ولا أن يكون مرشحاً للنيابة بسبب سجلّه سابقاً بموجب المادة ٣١٢ من قانون العقوبات التركية.

«يجب على الأمة أن تعرف أنهم يريدون منعها هي وليس منعي أنا، حكاية رجب طيب أردوغان لم تعد حكاية شخصية، لقد فوَّضتني الأمة ولن أدير ظهري لهذا التفويض. وفي ٣ تشرين الثاني (موعد الانتخابات العامة) سوف تفكّك الأمة العُقَد التي وضعوها لعرقلة عمل الشعب»[٣]. بهذه الكلمات واجه رجب طيب أردوغان زعيم حزب التنمية والعدالة قرار الهيئة العليا للانتخابات بمنعه من خوض الانتخابات العامة في تشرين الثاني. قرار الهيئة العامة الذي طاول كذلك كلاً من: نجم الدين أربكان، ومراد بوزلاق زعيم حزب ديمقراطية الشعب الكردي، وكذلك آيتين بيردال الرئيس السابق لجمعية حقوق الإنسان التركية.

(١) محمد نور الدين: حظر حزب الفضيلة، انتقام الحراب من الحجاز، ٢٦ حزيران/ ٢٠٠١، ص: ١٧.

(٢) محمد نور الدين: حزب العدالة والتنمية: آمال وعقبات وتحديات، المستقبل، ٢١ آب/ ٢٠٠١، ص: ١٧.

(٣) محمد نور الدين: أسقط أردوغان فهل يثأر له حزبه؟ المستقبل، ٢٤ أيلول/ ٢٠٠٢، ص: ١٧.

ووسط التجاذب السياسي حول إجراء انتخابات مبكرة، ورغم دعوة بولنت أجاويد أعضاء حزبه في البرلمان إلى التصويت ضد إجرائها، فإن البرلمان التركي وافق في جلسة الأربعاء في ٣١ تموز ٢٠٠٢ على إجراء الانتخابات البرلمانية في موعد ٣ تشرين الثاني من العام نفسه.

وفي اليوم التالي للانتخابات العامة في تركيا، نشرت صحيفة جمهوريت التركية نتائج الانتخابات العامة على الشكل التالي[١].

اسم الحزب	النسبة المئوية للأصوات التي حصل عليها	عدد نوابه
التنمية والعدالة (AKP)	٣٤,٢	٣٦٣
الشعب الجمهوري (CHP)	١٩,٢	١٧٨
المستقلون		٩
مجموع أعضاء البرلمان		٥٥٠
الطريق القويم (DYP)	٩,٥	-
الحركة القومية (MHP)	٨,٣	-
الشباب (G.P)	٧,٢	-
دهب (DEHAP)	٦,٢	-
الوطن الأم (ANAP)	٥,١	-
السعادة (SP)	٢,٤	-
اليسار الديمقراطي (DSP)	١,٢	-

ولعل أبلغ وصف لنتائج انتخابات ٣ تشرين الثاني، جاءت في مقالة لصحفي علماني شهير، وهو محمد علي بيراند، رئيس تحرير قناة CNN بالتركية، عندما

(١) صحيفة جمهوريت: أنقرة، ٢٠٠٢/١١/٤.

كتب يقول: «هذه النتائج انقلاب مدني. إنها انتفاضة المحرومين والمعاقبين من قبل الدولة والساخطين على الدولة والمقموعين الذين أفقروا، إنه انهيار نظام عمره ٧٥ عاماً»[١].

وبعد أن ألغت اللجنة العليا للانتخابات في تركيا نتائج انتخابات مدينة سيرت جنوب شرق تركيا، وأمرت بإعادتها خلال فترة أقصاها شهرين أي بين ٢ و٩ شباط عام ٢٠٠٣، أعلن زعيم حزب التنمية والعدالة رجب طيب أردوغان أنه سيترشح للانتخابات في هذه المدينة، وقد وافق البرلمان التركي على تعديل الدستور لإفساح المجال أمام زعيم حزب التنمية والعدالة ليرشح نفسه في تلك الانتخابات كخطوة أولى وليصبح رئيساً للوزراء فيما بعد[٢].

وفي أول عمل سياسي مهم قامت به حكومة التنمية والعدالة التي شكَّلها مؤقتاً عبد الله غول تجاه المناطق التي تسكنها أغلبية كردية في جنوب شرق الأناضول، رفعت الحكومة حالة الطوارىء المعلنة منذ ١٥ عاماً عن ديار بكر المنطقة الأكبر في جنوب شرق تركيا وفي سيرناك على الحدود مع العراق، وهما المنطقتان الأخيرتان اللتان كانتا لا تزالان تخضعان لحالة الطوارىء[٣].

ورغم أن حزب (DHP) الكردي قد فاز بـ ٣٧ مقعداً عن ١٣ محافظة في جنوب شرق الأناضول، فإن هذه المقاعد لم تعط للحزب المذكور، لأنه لم يحصل على عشرة في المئة من مجموع أصوات الناخبين على مستوى تركيا، وهو الشرط الذي يجب أن تحققه الأحزاب حتى تمثل في البرلمان، وهذا الأمر ينطبق على أحزاب أخرى مثل حزب الوطن الأم، والطريق القويم، والحركة القومية. وقد ذهبت أصوات هذه الأحزاب إلى كل من حزبي التنمية والعدالة والشعب الجمهوري، ما أعطاها في مجلس النواب ضعف النسبة المئوية للأصوات التي حصلوا عليها في عموم تركيا تقريباً.

---

(١) محمد علي بيراند: انقلاب مدني، ميلليات، ٥/١١/٢٠٠٢.
(٢) المستقبل، بيروت، ٣ و٢٨ كانون الأول، ٢٠٠٢.
(٣) المستقبل، ٢ كانون الأول ٢٠٠٢، ص: ١١.

بصورة عامة، أسفرت انتخابات ٣ تشرين الثاني لعام ٢٠٠٢ عن تصفية طبقة سياسية بكاملها تنتمي إلى اليسار وإلى اليمين، وخرجت من البرلمان أحزاب عريقة سادت تركيا خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، مثل حزب الوطن الأم، والطريق القويم، واليسار الديمقراطي، وغابت وجوه لطالما شغلت المسرح السياسي طوال السنوات الماضية، مثل بولنت أجاويد وتانسو شيللر، ومسعود يلماظ، ونجم الدين أربكان.

المبحث الثاني: العلاقات التركية ـ العربية ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٢

١ ـ العلاقات التركية ـ السورية من عام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٢

كان حضور الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر مراسم تشييع جنازة الرئيس الراحل حافظ الأسد في حزيران لعام ٢٠٠٠ قد عكس الرؤية التركية بأن سوريا بعد الرئيس حافظ الأسد ستبقى بلداً مفتاحاً في المنطقة، والبلد الذي يقيم علاقات جيدة بسوريا، أي البلد الذي يستطيع أن يؤثر عليها سيكون صاحب التأثير الأكبر في الشرق.

وفي أول زيارة مهمة وعلى مستوى عال، جاءت زيارة عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري إلى أنقرة مطلع تشرين الثاني عام ٢٠٠٠، وفي هذه المحادثات التي أجراها مع القادة الأتراك، تعهدت سوريا وتركيا بالعمل على صياغة اتفاق (إعلان مبادىء) يساعد على توجيه العلاقات بينهما في المستقبل، وقد اعتبر جنكيز تشاندار هذه الزيارة بأنها خطوة جبارة بين البلدين المتجاورين وتمثل قفزة كبيرة إلى الأمام، وتمثل انفتاح تركيا تجاه العالم العربي[(١)].

وفي إطار دور تركي بين المسلمين والأوروبيين، عقد في قصر (تشير غان) في استانبول حيث تتصل أوروبا بآسيا، المنتدى المشترك لمنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي يومي ١٢ و١٣ شباط لعام ٢٠٠٢، وضم ٧٥ دولة تنتمي إلى المنظمتين بمجموع ٥٨٠ شخصاً، وفي كلمة الافتتاح قال إسماعيل جيم وزير خارجية تركيا: «إن هذا المنتدى يتناول البعد السياسي للحوار بين الحضارات وهو رسالة أمل للتفاهم والتعاون والسلام وصدام الحضارات ليس قدراً». أما فاروق الشرع وزير خارجية سوريا، فقال: «إن البعد الجغرافي لا يبرر لأميركا عدم فهم الآخر، وإذا كان صعباً تعريف الإرهاب فلنبدأ بتعريف المقاومة وهذا أسهل»[(٢)].

---

(١) جنكيز تشاندار: أنقرة تعترف بدور سوريا الإقليمي، المستقبل، ٥ ت٢، ٢٠٠٠، ص: ١٤.

(٢) محمد نور الدين: المنتدى المشترك لمنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي، روح اسطنبول التي تسري روح المجابهة والمصالحة، المستقبل، ١٩ شباط، ٢٠٠٢، ص: ١٧.

وفي تأكيد على رغبة سوريا فتح صفحة جديدة مع تركيا، قال عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية في سوريا في لقاء له في شهر أيار عام ٢٠٠٢ مع صحفيي حريات وميلليات التركيتين: «إن الجانبين: السوري والتركي قد أغلقا ملف حزب العمال الكردستاني تماماً». ثم تابع قائلاً: «إنه من الطبيعي أن تكون هناك مشكلات بين الجيران، ولكن المهم هو حل المشكلات في إطار علاقات الصداقة والثقة المتبادلة» ثم دعا أنقرة للعمل معاً على حلّ مشكلة المياه مع سوريا والعراق، وقال: «إن التقاسم العادل لمياه الفرات ودجلة هو الوسيلة الوحيدة لحلّ هذه المشكلة».

ومنذ التوصل إلى اتفاق أضنة، التركي ـ السوري في ١٩٩٨/١/٢٠ وحتى ١٩ حزيران عام ٢٠٠٢ شهدت العلاقات السورية ـ التركية إنفراجاً على الصعد الأمنية والتجارية والاقتصادية والسياسية، تمثلت في ما يزيد على ١٢ زيارة متبادلة لوفود ومسؤولين سياسيين وعسكريين واقتصاديين أبرزها: زيارة عبد الحليم خدام أوائل تشرين الثاني لعام ٢٠٠٠، وهي زيارات أثمرت عن رزمة اتفاقات تجارية واقتصادية وثقافية منها: بروتوكول سياحي ـ ثقافي، ومذكّرة تفاهم مشتركة تحدد خطوات تطوير التعاون في مجالات التجارة العلمية والفنية والتعليمية والثقافية، وإحياء اللجنة الاقتصادية المشتركة، وفتح معبر حدودي جديد، وإعادة تشغيل خط حديد دمشق ـ استانبول، وإلغاء الازدواج الضريبي[1].

في ١٩ حزيران لعام ٢٠٠٢، وقَّع العماد حسن توركماني رئيس أركان الجيش السوري مع القيادة العسكرية التركية اتفاق التعاون العسكري بين الجيشين، أثناء زيارته إلى أنقرة، وهو اتفاق يشمل التعاون في مجال التدريب العسكري وتبادل زيارات الضباط وطلاب الكليات العسكرية وإجراء مناورات عسكرية مشتركة والتعاون مع مجالات الصناعات الدفاعية.

وهذا الاتفاق العسكري يمثل نقطة تحوُّل أساسية في العلاقات بين البلدين

(١) المستقبل، ٢٣ تموز، ٢٠٠٢، صك ١٧.

الجارين (سوريا وتركيا) كونه دليلاً على رغبة الطرفين في دفع العلاقات الثنائية بينهما إلى أقصاها، وطبيعته العسكرية تعكس التصميم على إعادة بناء الثقة المتبادلة بعد سنوات من التوتر، كما أن الاتفاق يصبُّ في مصلحة البلدين وليس لصالح طرف أكثر من الآخر، إن المتضرر الأكبر من هذا الاتفاق هو إسرائيل التي كانت تنظر دائماً إلى تعاونها مع تركيا ولا سيما على الصعيد العسكري كونه ورقة ضغط على سوريا ومحاولة حصرها بين طرفي كماشة، فهذا الاتفاق يكسر أحد فكَّي الكماشة، وهو إنجاز حقيقي لسوريا يخدم بصورة أكيدة المصالح العليا للأمة العربية[1].

بعد الاتفاق العسكري التركي ـ السوري في حزيران لعام ٢٠٠٢، جاء الفوز الكاسح لحزب التنمية والعدالة في انتخابات ٣ تشرين الثاني من العام نفسه ليعطي العلاقات التركية ـ السورية زخماً وقوة لم تشهدها من قبل. وحتى قبل أن يشكِّل هذا الحزب حكومته الأولى وبعد يومين من نجاحه الباهر أعلن عبد الله غول نائب رئيس الحزب أن تركيا ستطوِّر علاقاتها بالعرب وخصوصاً سوريا، وأشار غول الذي كان وزيراً للدولة للشؤون الخارجية في حكومة نجم الدين أربكان عام ١٩٩٧ إلى مواقف معظم الدول العربية السلبية تجاه تركيا في حينها وقال: علينا جميعاً أن نستخلص الدروس اللازمة من تجارب الماضي[2].

وكان الكاتب أول شخص ليس في العالم العربي، بل على مستوى العالم كله يهنِّىء قيادة حزب التنمية بنجاحها الساحق. وقد أبدى بعض قادة الحزب ألمهم الشديد واستغرابهم من أن يكون أول هاتف تهنئة يأتيهم من اليونان العدو التاريخي، في حين أنهم كانوا يتوقعون أن تأتيهم التهنئة الأولى من العالم العربي.

وكانت سوريا البلد العربي الوحيد الذي لم يتأخر بتهنئة هذا الحزب بنجاحه، وفور تشكيل عبد الله غول أول حكومة لهذا الحزب بعد الانتخابات، بعث الرئيس بشار الأسد برقية إلى رئيس الوزراء التركي الوحيد عبد الله غول هنَّأه

(١) محمد نور الدين: نقطة تحول، المستقبل، ٢٥ حزيران، ٢٠٠٢، ص: ١٧.

(٢) المستقبل، ٥ تشرين الثاني، ٢٠٠٢، ص: ١.

فيها بالثقة التي أولاه إياها الشعب التركي الصديق، وتمنّى له التوفيق في مهمته. كما أعرب الرئيس عن ثقته بأن علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ستشهد المزيد من التطور والارتقاء لما فيه خير الشعبين[1].

أما رئيس الحكومة السورية مصطفى ميرو فقد دعا نظيره التركي عبد الله غول إلى زيارة سوريا وقال في حديثه لمحطة إن تي في التركية والقناة السابعة: أنه هنأ غول بتعيينه رئيس الوزراء. وأضاف أنه سيكون سعيداً باستضافته في سوريا التي أراد لها ميرو أن تكون الدولة الأولى التي سيزورها غول مستقبلاً.

وبينما كانت برقيات التهنئة تنهال على حزب التنمية والعدالة بنجاحه في الانتخابات التي جرت في ٣/١١/٢٠٠٢، زار وفد تركي برئاسة الفريق أول القائد العام للدرك سوريا، واستقبله رئيس الأركان السوري العماد حسن توركماني، ضمن زيارات متبادلة شبه الدورية بين الدولتين[2].

ولم ينتهِ عام ٢٠٠٢، إلا بانتقال تحسُّن العلاقات السورية ـ التركية من المستوى الرسمي إلى المستوى الشعبي، ففي مدينة الحسكة، كما في مدينة حلب وأدلب بدأت اللقاءات الشعبية بين البلدين في أعقاب أعياد الأضحى والفطر، فقد التم شمل مئات العائلات السورية والتركية على جانبي الحدود في خمسة مواقع في سوريا وتركيا وهي: «باب الهوى في حلب، القامشلي، رأس العين في الحسكة، وكسب في اللاذقية، وعين دلفة في أدلب» لتبادل التهاني بالعيد، بدون تأشيرات خروج أثناء فترة العيد، ووسط فرحة عكست أجواء المحبة والارتياح والتفاؤل بين الأهل والأقارب في كلا البلدين بما يعزز صلة الرحم من جهة وبما تساهم به هذه اللقاءات من تعزيز لعلاقات البلدين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

٢ ـ العلاقات التركية ـ العراقية من عام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٢

شهدت منطقة شمال العراق منذ بداية شهر تشرين الثاني عام ٢٠٠٠ تطورات

(١) المستقبل، ١٩ تشرين الثاني، ٢٠٠٢.
(٢) المستقبل، ٢٠ تشرين الثاني، ٢٠٠٢، ص: ١.

في غاية الأهمية، فللمرة الأولى يتّجه زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني جلال الطالباني إلى التنسيق الكامل مع أنقرة في وقت كان ذلك احتكاراً لمنافسه زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البرزاني. وطوال السنوات التي تلت حرب الخليج الثانية ولا سيما في السنوات الأخيرة من القرن العشرين كانت العلاقة بين الطرفين الكرديين الرئيسيين: طالباني وبرزاني متوترة بلغت حدّ الصدام المسلّح، حيث تمكن برزاني من السيطرة على كل المناطق المحاذية لتركيا وإليها عبر بوابة الحدود الوحيدة معها، وهي بوابة الخابور، في حين أن سيطرة طالباني انحسرت على مناطق إيرانية محاذية للحدود، ما جعله يقع إلى حدٍ ما في دائرة نفوذ طهران.

ولكن بعد أسر أوجلان، وتوقيع اتفاقية أضنة بين سوريا وتركيا في تشرين الأول ١٩٩٨، لم يبق أمام مقاتلي حزب PKK غير شمال العراق، ولما كان برزاني العدوّ الأول لأوجلان وقد نظف منطقته بالكامل من عناصر أوجلان، انحصرت حركة أتباع أوجلان في منطقة سيطرة جلال الطالباني. في الماضي كان الطالباني يغطي على حركة مقاتلي أوجلان لأنه يعتبر أوجلان بطلاً قومياً. لكن عوامل عديدة طرأت على الوضع، دفعت بجلال الطالباني إلى طلب المساعدة من تركيا، مثل خوف وتوجُّس طالباني من سيطرة عناصر PKK على منطقته، وهو ما سيخرجه نهائياً من خريطة المسألة الكردية في شمال العراق، أو خشيته من فقدان منطقته بالقوة على يد الجيش التركي وعناصر برزاني في حال لم يبادر بنفسه إلى تنظيف منطقته. وهذا ما يدفع بطالباني إلى المجيء إلى أنقرة فعلاً وطلب المساعدة.

في الماضي لم تكن القوات التركية المتوغلة داخل شمال العراق تجاوز بأكثر من ٥ ـ ١٠كم، ثم وصلت القوات التركية التي بلغ تعدادها بحسب طالباني إلى ثمانية آلاف جندي إلى عمق ٣٥٠ كم داخل الحدود العراقية[(١)].

(١) محمد نور الدين: هل تسيطر تركيا نهائياً على شمال العراق؟ المستقبل، ١٦ كانون الثاني، ٢٠٠١، ص: ١٧.

بعد أحداث أيلول عام ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، وبعد الدعم الأميركي الواضح للاقتصاد التركي في ربيع وصيف ٢٠٠١ مقابل السماح للطائرات الأميركية بضرب العراق بدءاً من قاعدة إنجيرليك التركية والذي حصل بعد ممانعة، ظهر تقرير سرّي أعدّته وزارة الخارجية التركية، ويعكس مجمل الموقف التركي من العراق والمسألة الكردية في شماله. ويضع التقرير خطة عمل من ثمانية بنود متصلة بالعراق على النحو الآتي[1]:

١ ـ إن الأساس هو عراق لا مشكلة له مع الأمم المتحدة وجيرانه ولا يشكّل تهديداً لجيرانه.

٢ ـ يجب حماية وحدة الأراضي العراقية.

٣ ـ يجب أن يكون في العراق سلطة مركزية وبصورة نهائية.

٤ ـ يجب حماية حقوق التركمان في العراق كمواطنين.

٥ ـ يجب ألا يعطي للأقليات العرقية في العراق إدارة منفصلة.

٦ ـ يجب ألا يشكّل العراق تهديداً لتركيا من الناحية العسكرية.

٧ ـ يجب دعم الحلول والخطوات التي تقلل من تدخُّل القوى غير الأقليمية في العراق.

٨ ـ يجب ربط العراق بالقدر الممكن بتركيا من الناحية الاقتصادية.

وإزاء الطلبات الأميركية المتكررة من الحكومة التركية لتنخرط في عملية عسكرية مستقبلية في العراق باسم مكافحة الإرهاب، قال بولنت أجاويد رئيس الحكومة التركية في حينها: لسنا على استعداد لإرسال قواتنا إلى العراق لثلاثة أسباب[2]:

١ ـ إن علاقاتنا ببغداد علاقات وثيقة جداً.

---

(١) محمد نور الدين: ثوابت تركيا في المسألة العراقية، المستقبل، ٢٢ أيار، ٢٠٠١، ص: ١٧.

(٢) محمد نور الدين: هاجس التقسيم يعاود ظهوره، المستقبل، ٢٣ تشرين الأول، ٢٠٠١، ص: ١٧.

٢ ـ إن الحرب على العراق تجعل من غير الممكن حماية وحدة العراق.

٣ ـ سوف يؤدي ذلك إلى تقسيم العراق ويقلب التوازنات في الشرق الأوسط رأساً على عقب.

وبعد أن فوّض الكونغرس الأميركي الرئيس بوش صلاحية شنّ حرب ضد العراق، اعتبر أهم الكتّاب الأتراك وهو جنكيز تشاندار أن التدخل العسكري الأميركي وتغيير النظام أمر لا مفرَّ منه. ويقول إن نظام صدّام حسين سينهار في المستقبل القريب، ولسوف تضع الولايات المتحدة العراق لفترة غير محدَّدة بإدارة عسكرية، لكن ذلك لن يكون بمفردها بل بالتعاون مع حلفائها، وربما تدعى تركيا لتكون ضمن هذا التحالف[١].

وشدَّد الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر أثناء لقائه أمير قطر عشية رأس السنة الميلادية على أن: «تركيا تولي أهمية كبيرة لوحدة العراق، وقد أوضحت بصورة جلية أنها لا ترغب في عملية عسكرية أمريكية ضد العراق». أما رئيس الأركان التركي الجنرال حلمي أوزكوك فقد صرَّح قائلاً: «إن أي عملية عسكرية ضد العراق سيؤدي إلى تقسيمه... والمشكلة هذه ستكون أكبر بكثير مع طرح إقامة دولة كردية مستقلة، وهذه لا يمكن لتركيا أن تقبل بها.. ثم إن الدول العربية لا يمكن أن تهضم تأسيس دولة كردية على أراضيها، وهي لم تهضم بعد أراضي أعطيت لإسرائيل»[٢].

في تموز ٢٠٠٢، شكّلت زيارة نائب وزير الدفاع الأميركي بول ولفوفيتز إلى أنقرة محطة أخرى في السجال التركي ـ الأميركي حول العراق، خصوصاً عندما أعلن ولفوفيتز: إن ضرب العراق حاصل في كل الأحوال، وهذا يعني إما أن تشارك تركيا وإما أن تدفع ثمن تخلّيها عن حليفتها الأولى.

وشنّت الصحافة التركية حملة كبيرة على القيادات الكردية العراقية، بسبب رغبة هذه القيادات في قيام دولة كردية، ففي مقال في صحيفة حريت العلمانية

(١) جنكيز تشاندار: مستقبل العراق وتركيا الذي لا يمكن تجاهله، يني شفق، ١٢/١٠/٢٠٠٢.
(٢) المستقبل، ١٥ كانون الثاني/٢٠٠٢، ص: ٧.

المقرَّبة من المؤسسة العسكرية، كتب أوكتاي أكشي يقول: «ما يريده مسعود برزاني وجلال الطالباني هو إقامة دولة كردية في شمال العراق، ولو كانا يملكان من القوة ما يكفي لاقتطعا أراضي من تركيا، لقد أمضى الملا مصطفى البرزاني عمره في خدمة الروس أولاً ثم شاه إيران وأخيراً الأميركيين. واليوم كل واحد يعرف أن مسعود برزاني يعمل على إقامة دولة بصمت وعمق، فهو يدمغ جوازات سفر الداخلين إلى العراق بكلمة كردستان وليس العراق، كما لو أن الداخلين يطأون أرضاً كردية لا عراقية، وعلى المدارس والمستشفيات والمؤسسات العامة الأخرى يرفرف علم كردستان بدلاً من علم العراق»[1].

أما بولنت أجاويد رئيس الحكومة التركية وضمن التعبئة العامة التركية ضد تدخُّل عسكري أمريكي محتمل في العراق قال إن أكراد العراق خرجوا عن السيطرة، وواشنطن توجِّههم نحو إقامة دولة مستقلة.

وجاءت تصريحات أجاويد هذه، بعد اجتماع البرلمان الكردي في شمال العراق في ٤ تشرين الأول في مدينة أربيل بعد توقُّف استمر ستة أعوام جعل تركيا في حالة استنفار شامل، وهو الذي دفع بأجاويد لأن يصرّح ثانية: إن إقامة دولة كردية فيدرالية هي سبب الحرب[2].

وضمن أجواء التخوف التركي من مخاطر إقامة فيدرالية كردية في شمال العراق، إذا ما تعرَّض العراق لعملية عسكرية، وصل طارق عزيز نائب رئيس مجلس الوزراء العراقي إلى أنقرة يوم الاثنين في ٢٠٠٢/١٠/٣٠، وفور وصوله أنقرة صرَّح قائلاً: «إن شمال العراق جزء لا يتجزأ من الأراضي العراقية..» وفي مؤتمر صحفي عقد في اليوم التالي لوصوله أعلن عزيز: أنه أبلغ القيادة التركية أن مخاطر كبيرة ستلحق بالأمن القومي التركي وبالمصالح التركية في حال ضرب العراق، في إشارة إلى احتمال قيام دولة كردية في شمال العراق، وهذا ما يعتبره الأتراك خطاً أحمر[3].

---

(١) أوكتاي أكشي: نصيحة إلى مسعود برزاني، حرييت، أنقرة، ٢٠٠٢/٨/١٧.

(٢) السفير: ١٤ تشرين الأول/ ٢٠٠٢، المستقبل، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٢.

(٣) مؤتمر صحفي مباشر نقلته قناة الجزيرة.

قبل أن ينتهي عام ٢٠٠٢، بدأت تتكشف تدريجاً تفاصيل المطالب الأميركية من أنقرة، وقد بدا ذلك من زيارة مساعد وزير الدفاع الأميركي بول ولفوفيتز إلى أنقرة في ٤ كانون الأول، ثم استقبال الرئيس الأميركي جورج بوش لرجب طيب أردوغان زعيم حزب التنمية والعدالة.

طلبت واشنطن في الأساس تمركز عشرات الآلاف من جنودها في جنوب شرق تركيا مع اتخاذ ديار بكر مقراً للعمليات، وبما أن الحرب ضد العراق لن تنتهي بإسقاط نظام صدّام حسين، بل سيعقب ذلك ترتيبات إرساء أسس الوضع البديل، فإن الحاجة تبقى ماسة إلى بقاء الجنود الأميركيين كما في العراق، كذلك حيث هم متمركزون، وبالتالي فإن واشنطن تريد من أنقرة السماح ببقاء جنودها على الأراضي التركية لمدة لا تقل عن خمس سنوات[1].

وقد ناقش المسؤولون الأتراك السياسيون والعسكريون المطالب الأميركية، وقرروا عدم الاستعجال في الرد على هذه المطالب التي ستحيلها الحكومة إلى البرلمان[2].

٣ ـ العلاقات التركية ـ الفلسطينية والإسرائيلية:

على أثر الزيارة التي قام بها شارون إلى المسجد الأقصى في أيلول عام ٢٠٠٠، اندلعت انتفاضة الأقصى، وكذلك هذه الزيارة المشؤومة للحرم القدسي الشرارة التي دفعت الرأي العام العربي والإسلامي وحتى العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وقد تعاظم هذا التضامن مع الممارسات الوحشية لحكومة باراك ضد المدنيين.

ومنذ بداية الأحداث حاول المسؤولون الأتراك إظهار حسن النية حيال الطرفين واشتعلت دبلوماسية الهاتف حيث اتصل رئيس الجمهورية ورئيس

---

(١) محمد نور الدين: نعم تركيا لواشنطن في العراق رغم الهواجس، المستقبل، ٣١ كانون الأول، ٢٠٠٢، ص: ١٧.

(٢) حسني محلي: تركيا تتريث إزاء المطالب الأميركية ضد العراق، المستقبل، ٢٤/١٢/٢٠٠٢.

الحكومة ووزير الخارجية بالمسؤولين الإسرائيليين وياسر عرفات ناقلين إليهم رسائل تدعو إلى التهدئة وعدم تصعيد الوضع.

على الصعيد الشعبي، ارتفعت يوم الجمعة في ١٣ تشرين الأول للمرة الأولى شعارات (الموت لإسرائيل) و(لتسقط إسرائيل) في شوارع استانبول بعد صلاة الجمعة، وبعد مواقف معتدلة إلى حدٍّ كبير للصحف الإسلامية في تركيا، تخرج هذه الصحف بمانشيتات وتعليقات حادة ضد إسرائيل، تذكّر بمرحلة ما قبل وصول الإسلاميين إلى سدّة الحكم في منتصف التسعينات[١].

وبعد أقلّ من شهرين على بدء انتفاضة الأقصى في فلسطين، أجرت صحيفة جمهوريت التركية لقاءً مع السفير الإسرائيلي في أنقرة أوري بارينر في ١٥/٨/٢٠٠٠، وفي جواب عن سؤال: كيف تقوم العلاقات التركية الإسرائيلية، قال: «إن علاقاتنا تتطور في كل المجالات ووصل حجم التجارة بيننا إلى ١,٤ مليار دولار، وهذا ما يعادل ٣ أضعاف ما كانت عليه قبل ٤ سنوات، ونحن مسرورون جداً من التعاون العسكري[٢] ولنا في مشروع غاب التركي ٦ مشاريع متعلقة بالري والزراعة».

وفي مقال للسفير نفسه في صحيفة ميلليات التركية يقول: «تقف إسرائيل وتركيا وجهاً لوجه أمام أهداف متشابهة، لقد جاوزت علاقات البلدين مرحلة شهر العسل، وهي تمرُّ الآن في مرحلة الاعتياد، من الطبيعي أن تشهد هذه المرحلة مشكلات مختلفة، لكن أسس هذه العلاقة تضمن إمكانية التغلب على هذه المشكلات»[٣].

وضمن فلسفة السياسة الخارجية التركية البراغماتية، وبعد التعاطف الذي أبدته الحكومة التركية مع الفلسطينيين في أعقاب انتفاضة الأقصى في خريف

---

(١) محمد نور الدين: انتفاضة الأقصى: تأثيرات غير مرغوبة، المستقبل، ١٧ تشرين الأول، ٢٠٠٠، ص: ١٧.
(٢) جمهوريت: أنقرة، ١٥/٨/٢٠٠٠.
(٣) ميلليات: أنقرة، ٢٨/٩/٢٠٠٠.

عام ٢٠٠٠، وصل إلى أنقرة في مطلع عام ٢٠٠١ وفد عسكري إسرائيلي، ويأتي وصول الوفد العسكري الإسرائيلي إلى أنقرة في ٩ كانون الثاني في الوقت الذي أعلن فيه عن موعد جديد لإجراء المناورات البحرية الثلاثية: الأميركية ـ الإسرائيلية ـ التركية المشتركة (عروس البحر) في الرابع عشر من كانون الثاني، بعد تأجيل شهرين، الإعلان عن هذا الموعد هو إعلان عن انتهاء فترة تجميد مؤقت في العلاقات العسكرية والزيارات رفيعة المستوى بين تركيا وإسرائيل عقب اندلاع الانتفاضة ضد الفلسطينيين.

وضمن هذا التوجه، جاءت زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي بنيامين بن أليعازر، وقد علقت صحيفة هآرتس الإسرائيلية على هذه الزيارة قائلة: إن الدول العربية بات عليها أن تضم واقع أن تركيا هي الصديق الثاني الأكثر قرباً لإسرائيل. وتذكر هذه الصحيفة أنه مقابل تأجيل المناورات البحرية المشتركة بين تركيا والولايات المتحدة وإسرائيل بضغط من مصر، فإن مصر لم تنبس ببنت شفة حول المناورات الجوية المشتركة التركية ـ الإسرائيلية التي جرت في سماء قونية[1].

وفي عام ٢٠٠١، واصلت العلاقات التركية ـ الإسرائيلية تطورها من خلال زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون إلى أنقرة في الأسبوع الأول من آب، وقد اكتسبت زيارة شارون أهمية استثنائية لأنها تأتي في إطار تحوُّل نوعي آخر في العلاقات بين البلدين. وليس من قبيل الصدفة أن يتوالى على زيارة أنقرة في أقلّ من شهر ثلاثة من أرفع المسؤولين العسكريين الإسرائيليين. ففي مطلع تموز زارها وزير الدفاع بنيامين بن اليعازر، وفي آخره، زارها رئيس الأركان شاؤول موفاز وبعده بأيام زارها رئيس الحكومة آرييل شارون. ومن المؤكد أن شارون نجح في زيارته إلى أنقرة في تلميع صورته العالمية، في ظل ملاحقته كمجرم حرب، من خلال إظهار وجود من يقبل استضافته، بل أكثر من ذلك، ففي ذروة مجازره ضد الشعب الفلسطيني الأعزل يستطيع شارون أن يتباهى بأن دولة مسلمة تستقبله.

---

(١) جنكيز تشاندار: إسرائيل والدين اليهودي، يني شفق، أنقرة، ٢٠٠١/٧/٩.

رغم كل هذا الإنجاز الذي حقَّقه في زيارته، إلا أن لقاءه مع الرئيس التركي نجدت سيزر كان بارداً، حين خاطبه سيزر قائلاً: «إن أحداً من البشر لا يمكنه قبول قتل الأطفال الفلسطينيين، ويجب وضع حدٍّ خصوصاً لقتل الأطفال». وقد جرى اللقاء في جوٍّ بارد، ووصف ردّ فعل سيزر بأنه كان حاداً[1].

وكان المؤتمر الصحفي الذي عقده شارون مع رئيس الحكومة التركية بولنت أجاويد كان فرصة للعرب أن يؤثروا في السياسة التركية بعد الخلاف الذي بدا واضحاً بين أجاويد وشارون، فرغم معرفة شارون بأن الأتراك يفاخرون بالحكم العثماني الإسلامي، الذي احتضن مدينة القدس قرابة أربعة قرون، لم يتردد أن يقول في وجه رئيس الحكومة أجاويد بأن القدس مدينة يهودية منذ ٢٠٠٠ عام، ورفض استخدام الحرم الشريف وأصرَّ على استخدام المعبد اليهودي، متناسياً أمام ٦٥ مليون تركي مسلم قدسية الحرم لدى المسلمين أو حقّهم فيه. ولعل أهم ما أثار شارون هو دفاع أجاويد عن الرئيس ياسر عرفات، إذ رفض اتهام شارون له بالوقوف وراء ما يحدث من أعمال، يقول شارون إنها إرهابية[2].

وتجلّت السياسة البراغماتية للدولة التركية مرة أخرى في مطلع عام ٢٠٠٢ مع المجازر التي ارتكبتها إسرائيل بحقّ الفلسطينيين، وبينما كانت هذه المجازر تستمر، كان هناك شبه إجماع تركي رسمي وشعبي وإعلامي بخصوص التنديد بحرب الإبادة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، بدءاً برئيس الجمهورية أحمد نجدت سيزر ثم رئيس الحكومة بولنت أجاويد، الذي اعتبر أن ما يطبِّقه شارون هو خطة إبادة بحقّ الشعب الفلسطيني.

وقد أدانت الصحف التركية كلها ما يقوم به شارون، ما عدا قلة قليلة من الكتَّاب الأتراك العلمانيين الذين ساووا بين الضحية والجلاد، مثل محمد علي بيراند. وكانت الصحف الإسلامية واضحة في إدانتها للكيان الصهيوني، أما صحيفة يني شفق الإسلامية فكانت الأكثر وضوحاً وقوة في إدانة المجازر

---

(١) المستقبل، ٤ آب، ٢٠٠١، ص: ١٧.

(٢) يوسف الشريف: الحياة، لندن، العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في أزمة ودور العرب أن يؤثروا فيها بعد زيارة شارون لأنقرة، ١٨/٨/٢٠٠١، ص: ٨.

الإسرائيلية، إذ وصف كل من فهمي قورو وأحمد طاش غيترين في مقالات عديدة ما تقوم به إسرائيل بأنه (إبادة جماعية)[١].

ولم يجد اللوبي الصهيوني في أنقرة سوى إثارة الفتن ومحاولة تسميم العلاقات العربية ـ التركية، في وقت تشهد هذه العلاقات تحسناً واضحاً. لكن أصدقاء العرب في تركيا ورغم تجاهل الحكومات العربية كلها لدورهم المشرِّف في الدفاع عن المصالح المشتركة التركية والعربية، لم يلتزموا الصمت، وخير ما كتب في الرد على اللوبي الصهيوني أثناء المجازر الإسرائيلية بحقِّ الشعب الفلسطيني مقالة لصديق العرب جنكيز تشاندار يقول فيها: «إن ما قام به النازيون من معاملة ضد اليهود تطبقه اليوم إسرائيل ضد الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال منذ ٣٥ عاماً، وبفضل التلفزيونات، تدخل هذه المشاهد في حدقة عيون الملايين من البشر كل يوم. أما الذين يتبنون ممارسة إسرائيل من المعلقين الأتراك فنقول لهم: إن الشمس لا تحجب بالطين، فلتواصلوا ما أنتم فيه، لأنكم ببساطة تكشفون هويتكم أمام الشعب التركي صاحب الوجدان»[٢].

في الصحيفة نفسها ـ كتب محمد برلاس: «شارون بسياسات الإبادة ضد الفلسطينيين على وشك أن ينسي العالم خلال أول سنتين من القرن الحادي والعشرين الإبادة التي نفذت ضد الجنس اليهودي خلال القرن العشرين.. في حين يحاكم ميلوسيفيتش الذي استخدم بطريقة سيئة حقَّ السيادة والاستقلال، ليعتدي على كوسوفو والبوسنة، فإن شارون يطبِّق الشيء نفسه ضد الفلسطينيين»[٣].

في الصحيفة نفسها التي تتولى مهمة الدفاع عن العرب والمسلمين في تركيا، كتب أحمد طاش غيترين مقالة صبَّ فيها جام غضب التيار الإسلامي على إسرائيل: («ألا تشمئزون باسم الإنسانية أن تكشف إسرائيل عن بطون جميع

(١) محمد نور الدين: إجماع على إدانة شارون ومحاولة نبش الدفاتر مع العرب، المستقبل، ٩ نيسان، ٢٠٠٢، ص: ١٧.

(٢) جنكيز تشاندار: وجدان تركيا، يني شفق، أنقرة، ٥/ ٤/ ٢٠٠٢.

(٣) محمد برلاس: فضيحة أمام العالم، يني شفق، ٤/ ٣/ ٢٠٠٢.

النساء الفلسطينيات، أن تتحول سجون إسرائيل إلى أماكن للتعذيب، أن تحوّل إسرائيل فلسطين إلى سجن فعلي، أن تنشىء إسرائيل غرف غاز في فلسطين، أن تحول إسرائيل النار في فلسطين إلى صابون، ألا تقشعر شعور أبدانكم؟ هل تذكرتم النازيين؟ إنه رئيس حكومة إسرائيل الذي وصف سادية مجزرة غزة بأنها عملية ناجحة، إنه ممثل الإدارة التي أركعت بوش، لا، لا تقللوا من هذا الخطر»[1].

الشيء المخيِّب للآمال، أنه بقدر ما كان الوجدان الشعبي والرسمي (ما عدا بعض العلمانيين) حاراً في دعمه للحقّ الفلسطيني، جاء بيان زعماء الطوائف الدينية في تركيا والذي حمل عنوان: نداء استانبول، مخيباً في حياديته ومساوياً في إدانته لكل أعمال العنف، من دون ملاحظة الظلم اللاحق بالشعب الفلسطيني، باستثناء المسلم الوحيد في هذا التجمع وهو محمد نوري يلماظ رئيس الشؤون الدينية الذي تعيِّنه الحكومة. فإن الباقين الذين وقّعوا على هذا البيان هم زعماء طوائف غير إسلامية: بطريرك الروم الأرثوذكس، ونائب الحاخام الأكبر لتركيا إسحاق هاليفا، وبطريرك الأرمن أوهانس تشولاكيان، رئيس طائفة الكاثوليك السريان يوسف صباغ، ورئيس طائفة الأرثوذكس السريان المتروبوليت البلغارية قسطنطين كوستون، ورئيس طائفة الكاثوليك اللاتين لوريس بيلا تري، ورئيس الطائفة الكلدانية راؤول قره طاش[2].

لم يقف اللوبي الصهيوني في أنقرة مكتوف الأيدي، وخصوصاً بعد الموقف الحازم الذي وقفه رئيس الحكومة بولنت أجاويد رئيس حزب اليسار الديمقراطي بحقّ المجازر الإسرائيلية في فلسطين، ووصفها بحرب الإبادة، فتحرَّك اللوبي ضده، في حملة ضغط وتهديد علنية ليتراجع بشكل كامل عن استخدامه تعبير الإبادة. كما تحرَّك اللوبي اليهودي في أميركا مع عقد ممثليه اجتماعاً في

---

(١) أحمد طاش غيترين: بني شفق، أنقرة، ٢٥/٧/٢٠٠٢.

(٢) محمد نور الدين: فلسطين تواصل حضورها وضغط يهودي على أجاويد.

السفارة التركية بواشنطن في حملة ضغط علنية، في حين أن السفراء العرب وسفاراتهم في أنقرة كانوا يغطون في نوم عميق.

كانت غالبية أعضاء البرلمان التركي تطالب الكيان الصهيوني بوقف المجزرة الإسرائيلية بحقّ الشعب الفلسطيني، وذكر رجائي قوطان زعيم حزب السعادة الإسلامي بأن (شارون هو جزّار بيروت)، ووصف ممارسات شارون بالإبادة التي لم تكن تحصل لولا دعم واشنطن. أما رئيس كتلة حزب التنمية والعدالة الإسلامي في البرلمان (حينها) بولنت أرينج فقد قال: «كما نتهم هتلر بالإبادة، كذلك يفعل شارون». أما ياسين خطيب أوغلو رئيس الكتلة البرلمانية لحزب السعادة فقد ذهب إلى السفارة الفلسطينية في أنقرة، ليلقي قصيدة رائعة وهو يبكي أمام جموع المتظاهرين.

الحزب الوحيد الذي دافع عن سياسة الكيان الصهيوني في البرلمان التركي، كان حزب الوطن الأم برئاسة مسعود يلماظ، فقد دعا كاميران إينان رئيس لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية في هذا الحزب إلى «إدانة قتل الأبرياء الإسرائيليين بالقنابل البشرية الفلسطينية»[1].

---

(١) المستقبل، ٩ نيسان، ٢٠٠٢، ص: ١٧.

الفصل العاشر
تركيا وعلاقاتها مع الدول العربية
من عام ٢٠٠٣ ـــ ٢٠٠٤

المبحث الأول: تركيا داخلياً

١ ـ الأوضاع الداخلية التركية في ظل حكم حزب التنمية والعدالة عام ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤

٢ ـ القضية الكردية في تركيا من عام ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤

المبحث الثاني: العلاقات التركية ـ العربية ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤

١ ـ العلاقات التركية ـ السورية

٢ ـ العلاقات التركية ـ العراقية

٣ ـ العلاقات التركية ـ الفلسطينية والإسرائيلية

المبحث الأول: تركيا داخلياً من ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤

١ ـ الأوضاع الداخلية لتركيا من ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤

ابتدأ حزب التنمية والعدالة حكمه في تركيا بمحاربة الفساد من جهة، ووضع برنامج عملي للقيام بإصلاحات ديمقراطية تسمح لتركيا فيما بعد بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، في الوقت نفسه ظلَّ التوتر واضحاً بين هذه الحكومة التي يرفض رئيسها أردوغان وصفها بالإسلامية والنظام العلماني التغريبي ممثلاً بالمؤسسة العسكرية ورئاسة الجمهورية.

ففي حزيران عام ٢٠٠٣، انتهت لجنة مكافحة الفساد التابعة للبرلمان التركي من التحقيق مع عدد كبير من السياسيين والإداريين الحاليين والسابقين من بينهم رؤساء الوزراء السابقين بولنت أجاويد ومسعود يلماظ وتانسو شيللر.

وأشار أردوغان إلى علاقة عدد كبير من السياسيين السابقين بقضايا الفساد الخطيرة التي كلَّفت الدولة التركية مليارات الدولارات، وأكد أن الدولة ستحاسب كل من له علاقة بهذه القضايا وقد قدَّرت مصادر حكومية قيمة هذه الأموال بما لا يقل عن ٣٠ مليار دولار سنوياً. كما قدَّرت مصادر وزارة المالية الخسائر التي تكبدتها الدولة جرَّاء عمليات الفساد بـ ٢٣٠ مليار دولار خلال السنوات العشرين الأخيرة[١].

وعلى صعيد الإصلاحات، أعلن عبد الله غول وزير الخارجية التركي في ١/ ٢٠٠٣/٧، أن الحكومة التركية تنوي أن تطلب من البرلمان للمرة الثانية الموافقة على عملية إصلاح تتعلق بانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وذلك في تحدٍّ للرئيس التركي أحمد نجدت سيزر الذي اعترض على الإصلاحات

---

(١) حسني محلي: أردوغان يعد بتقرير عن إفساد سيدهش الجميع، المستقبل، ٢٧ حزيران، ٢٠٠٣.

لأسباب أمنية، بعدما أعاد الرئيس سيزر بعض القوانين الإصلاحية إلى البرلمان لمراجعتها، معتبراً أن إلغاء القانون سيعرقل مكافحة الأرهاب ويعرِّض البلد لمخاطر أمنية[١].

وبسبب الفهم الحقيقي للعلمانية، فقد رفض جميع نواب حزب العدالة والتنمية حضور حفل الاستقبال الرسمي بمناسبة العيد الوطني في ٢٩ تشرين الثاني، بعد أن رفض الرئيس أحمد نجدت سيزر دعوة زوجاتهم اللواتي يرتدين في غالبيتهن الحجاب. ويبرز هذا الخلاف التوتر القائم بين الحزب ذي الجذور الإسلامية والمؤسسة العلمانية التي تعتبر الحجاب رمزاً للأصولية وتحدِّياً سياسياً للفصل بين الدين والدولة في تركيا[٢].

وفي ١٥ تشرين الثاني، فوجىء الأتراك بهجومين انتحاريين استهدفا كنيسين يهوديين في وسط استانبول. وكان كنيس يهودي يدعى فيفي شالوك قد تعرَّض لعمل مشابه في أيلوم ١٩٨٦ و١ آذار ١٩٩٢، وآخر اغتيال فردي لأحد أفراد الطائفة اليهودية كان مقتل طبيب الأسنان ياسيف يحيا في ٩ تشرين الأول من العام نفسه[٣].

وقبل أن ينتهي عام ٢٠٠٣، عقد في أنقرة ما بين ٨ و١٢ كانون الأول المؤتمر الدولي الخامس حول أتاتورك، ونظَّمه مركز أبحاث أتاتورك التابع للمجمع اللغوي والتاريخي. وشارك فيه ١٦٨ باحثاً من ٢٨ دولة بينها أربع دول عربية هي تونس والعراق والجزائر ولبنان على مدى أربعة أيام من الجلسات المتواصلة والأبحاث التي بلغ عددها ١٦٨ بحثاً، جاءت لتؤكد مرة أخرى المكانة التي يحتلها أتاتورك في الفكر السياسي التركي والعالمي وفي التاريخ التركي والدولي، واستمرار هذا التأثير، رغم مرور ٦٥ عاماً على وفاته، سواء دفاعاً أو حياداً أو انتقاداً. ثمانون عاماً لم تغير من الطقس الكمالي. فوسط، ورغم كل التحولات العالمية، يبقى مصطفى كمال هو الثابت في تركيا[٤].

---

(١) الحياة: لندن، ٢/٧/٢٠٠٣.
(٢) السفير: ٣٠/١١/٢٠٠٣.
(٣) السفير: ١٧/١١/٢٠٠٣.
(٤) محمد نور الدين: فقه الكمالية ومقاماتها: الأوربة نهاية الأتاتوركية وتركيا. السفير: ٢٧/١٢/٢٠٠٣.

في ٢٩ آذار لعام ٢٠٠٤، جرت الانتخابات البلدية في عموم تركيا، وفيها فاز حزب التنمية والعدالة بـ ٥٧ محافظة من أصل ٨١، وحصل على ٤٣٪ من أصوات الناخبين، غير أن الأنجاز الأكبر لهذا الحزب، الذي يحمل دلالات سياسية مهمة للغاية على الصعيد الداخلي هو اختراقه للمناطق الكردية وانتزاعه أربع بلديات رئيسية كان يسيطر عليها حزب الشعب الديمقراطي الكردي (DHP) وهي: سعرت، بينغول، فان، آغري. واكتفاء الحزب (DHP) ببلديات: ديار بكر، شيرناك، حقاري، باتمان، وتونجيلي.

في هذه الانتخابات تراجع حزب الشعب الديمقراطي، ففي الانتخابات العامة التي جرت في ٣ تشرين الثاني حصل على نسبة ٦,٢٪ من أصوات الناخبين، أما في هذه الانتخابات فلم يحصل إلا على ٤,٦٪ من الأصوات. هذا التراجع كان سمة بارزة لأحزاب اليسار العلماني، بدءاً من حزب الشعب الجمهوري، مروراً بالحزب الاجتماعي الشعبي الديمقراطي بزعامة مراد قره يالتشين، وانتهاء بحزب اليسار الديمقراطي الذي يقوده بولنت أجاويد، الذي لم يحصل إلا على ٢,٥٪ من أصوات الناخين.

أما أحزاب اليمين، فقد تقدَّمت كلها، بدءاً من حزب التنمية والعدالة الذي رفع رصيده الانتخابي من ٣٥٪ إلى ٤٣٪، مروراً بحزب الحركة القومية برئاسة بغجلي الذي استطاع رفع نسبته إلى أكثر من ١٠٪ من أصوات الناخبين، وانتهاء بحزب الوطن الأم الذي أوشك أن يحصل على نسبة ١٠٪ من الأصوات[1].

بعد النجاح الكبير الذي حققه حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البلدية، عاد الخلاف يظهر على السطح مرة أخرى بين هذا الحزب والمؤسسة العسكرية بسبب عدة ملفات، الملف الأول كان موضوع الإصلاحات وموقف المؤسسة العسكرية منه، وفي هذا الملف وجَّه رئيس الأركان التركي الجنرال حلمي أوزكوك إنذاراً إلى الحكومة ووسائل الإعلام بأنه لن يتسامح إزاء أي إضعاف

(١) محمد نور الدين: جنوح يمني والأكراد الخاسر الأكبر، تركيا ترفض حكم الحزب الواحد، المستقبل، ٣٠/٣/ ٢٠٠٤.

للنظام السياسي العلماني في البلاد. وانتقد بعض الأوساط التي تحاول تصوير القوات المسلَّحة التركية على أنها العقبة الرئيسية أمام الإصلاح في تركيا[١].

الملف الثاني للخلاف بين الجيش وحكومة أردوغان هو قانون يمسّ التعليم العالي، بعد مصادقة البرلمان التركي على قانون التعليم العالي والذي يهدف إلى تحقيق المساواة بين طلاب مدارس الإمام والخطابة الدينية وطلاب الثانويات العامة، وهو ما سيتيح الفرصة أمام طلاب المدارس الدينية لدخول الجامعات والكليات التي يشاؤونها[٢].

وفي إشارة إلى المعترضين على هذا القانون قال بولنت أرينج: على الجميع أن يحترم إرادة الشعب الممثلة في البرلمان. والبرلمان هو وحده الذي يملك القرار النهائي حول كل الأمور الداخلية والخارجية التي تهم الأمة.

ومع دورة الانعقاد الجديدة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في استانبول في حزيران عام ٢٠٠٤، انتخب البروفسور أكمل الدين إحسان أوغلو أميناً عاماً جديداً لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وفي شهر آب من العام نفسه، قرر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان تعيين السفير التركي في اليونان أميناً عاماً لمجلس الأمن القومي. ويأتي هذا القرار في إطار التعديلات الدستورية والقانونية التي أقرَّها البرلمان بناء على طلب الاتحاد الأوروبي حيث تقرَّر تعيين مدني لمنصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي، بعد أن زادت التعديلات الأخيرة من عدد المدنيين (تسعة) عدد العسكر (خمسة) في مجلس الأمن الذي كان عدد المدنيين في أربعة فقط وهم رئيس الوزراء ووزراء الخارجية والدفاع والداخلية، بالإضافة إلى رئيس الجمهورية[٣].

---

(١) الحياة: ٥/٤/٢٠٠٤.
(٢) حسني محلي: تركيا تعيش هدوء ما قبل العاصفة، المستقبل، ١٤/٥/٢٠٠٤.
(٣) حسني محلي: تركيا: مدني لأمانة مجلس الأمن لإقصاء الجيش عن السياسة، المستقبل، ١٨/٨/٢٠٠٤.

٢ - القضية الكردية الداخلية:

شكّلت الحركة الكردية المسلَّحة لحزب العمال الكردستاني PKK بين عامي ١٩٨٤ و١٩٩١ خطراً داهماً على النظام والدولة التركية، ولكن في مطلع ١٩٩٩ تخلّى حزب العمال الكردستاني PKK في مبادرة تاريخية عن العنف وسيلة لتحقيق أهدافه. كان ذلك إحدى نتائج خطف زعيمه عبد الله أوجلان واعتقاله من جانب الدولة التركية بمساعدة مباشرة من وكالة الاستخبارات الأميركية.

طوّر عبد الله أوجلان من سجنه طروحات الحزب العقائدية، وانتقل من قيام دولة كردية مستقلة إلى قيام جمهورية تركية ديمقراطية يتشارك فيها الأتراك والأكراد. وظلّ النظام التركي ينظر إلى هذا التحول على أنه مناورة تهدف إلى تجاوز الهزيمة العسكرية التي لحقت بحزب PKK، ريثما تتاح ظروف جديدة لاستئناف النشاط المسلَّح.

وضمن هذه النظرة التركية، أقرَّت المحكمة الدستورية العليا في أنقرة حظر نشاط الحزب الشعبي الديمقراطي (DHP) المتعاطف مع الأكراد، كما منعت المحكمة زعيم الحزب و٤٥ من قياداته ومسؤوليه من ممارسة النشاط السياسي لمدة خمس سنوات لعلاقته مع PKK.

إلا أن الحزب الشعبي الديمقراطي (DHP) كان قد احتاط لمثل هذا الإجراء، عندما اتفق مع حزب ديمقراطية الشعب (HDP) لدخول الانتخابات معاً، فحصلا على ٧٪ تقريباً من مجموع أصوات الناخبين في عموم تركيا. كما حقق تجمُّع (DHP) انتصاراً ساحقاً في محافظات جنوب شرق الأناضول حيث تعيش أكثرية كردية[١].

وفي خطوة ذات معنى، أعلنت الحكومة التركية استعدادها لعفو جزئي عن أعضاء تائبين من حزب PKK ضمن قانون التوبة الذي أعلنه، ويوفر أحكاماً منخفضة لمن يستسلم للسلطات التركية ويلقي السلاح، أو يوفر المعلومات.

(١) السفير: ٢٠٠٣/٣/٣١.

وعلى خلفية قانون التوبة أو قانون العفو الذي أقرَّه البرلمان التركي، خصصت الحكومة التركية ثلاثة مخيمات قرب الحدود مع بلغاريا والعراق وإيران للذين سيستسلمون من عناصر وأنصار حزب العمال الكردستاني PKK. لكن الرفض الكردي للمبادرة التركية، لم يتوقف عند حدود البيانات السياسية التي أصدرها حزب PKK، بل تحوَّل يوم السلام العالمي الذي يصادف في أول من أيلول إلى يوم للاشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين الذين انطلقوا إلى شوارع مدينة مرسين تأييداً لعبد الله أوجلان، كما انطلقت مسيرة سلمية في استانبول شارك فيها نحو خمسة آلاف شخص طالبوا فيها الحكومة التركية بالتوصل إلى حلٍّ مرضٍ لمشكلة الأكراد الذين يطالبون بإصدار العفو العام عن عناصر حزب العمال الكردستاني وإعطاء الأكراد حقوقهم الثقافية[١].

وبحسب باحث كردي فإن هناك أسباباً عديدة لرفض حزب PKK قانون التوبة فيها: أن القانون الجديد لا يشمل العفو عن اللجنة المركزية وعبد الله أوجلان زعيم الحزب، كما أن القانون لا يحمل بنداً يحضُّ اللاجئين الكرد والمهجرين، حيث يشكل هؤلاء حزام البؤس لاستنبول[٢].

لم يكتفِ حزب العمال الكردستاني برفض قانون التوبة، بل أعلن إلغاء وقف إطلاق النار الذي سبق أن أعلنه من جانب واحد نهاية عام ١٩٩٩، من جانبه وصف عبد الله غول وزير الخارجية التركي قرار حزب PKK بأنه محاولة يائسة لمنع عناصر الحزب من الاستسلام للسلطات الحكومية. وقال معقباً على بيان أصدره حزب PKK في هذا الشأن: (حزب PKK في حال ذعر وفوضى، ولا يعرف فعلاً ما نقوم به»[٣].

على الرغم من انهيار وقف إطلاق النار بين حزب PKK والدولة التركية، فإنه في ظل حكومة تركية ذات خلفية إسلامية، فقد نظم المثقفون الأكراد

---

(١) الشرق الأوسط: ٢/٩/٢٠٠٣.
(٢) فاروق حجي مصطفى: المستقبل، ٢٤/٦/٢٠٠٣.
(٣) المستقبل: ٣/٩/٢٠٠٣.

مهرجاناً علنياً ولأول مرة في تركيا. وفي ظل رعاية حكومية، احتضنت مدينة ديار بكر الكردية التي تضم أغلبية كردية مؤتمر ديار بكر الثقافي الذي اشتمل على مؤتمر ثقافي وفعاليات فنية، حضره جمع غفير من سكان المدينة وضيوفهم من أكراد دول الجوار وأبناء الجاليات الكردية المنتشرة في بلدان العالم. وافتتح المؤتمر بكلمة ألقاها فريدون جليك رئيس بلدية ديار بكر الذي ينتسب إلى حزب (DHP) الكردي، الموافقة الحكومية على إقامة هذا المهرجان تشير إلى رغبة حكومة التنمية والعدالة على إجراء الإصلاحات السياسية التي تجسد المعايير الأوروبية لحقوق الإنسان منها الحقوق الثقافية الكردية[1].

وفي ظلّ خطوة جديدة داخل حزب PKK، عقد هذا الحزب مؤتمراً جديداً في جبل قنديل في شمال العراق في ٢٦ تشرين الأول، اتخذ قراراً بحلّ حزب كاديك (KADEK) أي حزب مؤتمر الحرية والديمقراطية، الذي أصبح الاسم الجديد لحزب العمال الكردستاني في المؤتمر الذي عقد في ٤ نيسان لعام ٢٠٠٢.

لم يعمِّر هذا الحزب أكثر من سنة ونصف، إذ حلَّ نفسه ثانية في ٢٦ تشرين الأول لعام ٢٠٠٣ في خطوة لإتاحة الفرصة للحركة الكردية في تركيا والمنطقة لتنظيم نفسها مجدداً بمشاركة شعبية ديمقراطية واسعة. وقد جاء قرار الحلّ خلال المؤتمر العام الذي انعقد في ٢٦ تشرين الأول بمشاركة ٣٠٠ من المندوبين. وقرروا انتخاب لجنة مركزية ضمَّ نحو ٢٠ شخصاً مهمتهم الإعداد لتشكيل التنظيم السياسي الجديد واسمه (مؤتمر الشعب الكردستاني).

قرار الحلّ جاء بناء على توصيات من زعيم المؤتمر عبد الله أوجلان الموجود في سجن إيمرالي في تركيا، بعدما تخلّى أوجلان عن إيديولوجية الماركسية اللينية التي اعتمدها عندما أسس حزب العمال الكردستاني في العام ١٩٧٩[2].

---

(١) الشرق الأوسط: ٢٠٠٣/١١/٦.

(٢) حسني محلي: أوجلان يسعى إلى تنظيم كردي إقليمي، المستقبل، ١٢ تشرين الثاني.

في بداية حزيران عام ٢٠٠٤، عقد حزب (مؤتمر شعب كردستان) الوريث الشرعي لحزب PKK مؤتمراً في شمال العراق أعلن في نهايته رئيسه زبير إيدار أن الحزب سيستأنف نشاطه العسكري دون استهداف المدنيين.

بعد قرار حزب (مؤتمر كردستان) بأسبوع، أمرت محكمة الاستئناف التركية العليا بإخلاء سبيل ٤ برلمانيين أكراداً من الحزب الديمقراطي الكردي، كانوا قد أوقفوا في آذار ونيسان لعام ١٩٩٤. وكانت محكمة حقوق الإنسان الأوروبية أصدرت في تموز ٢٠٠١ قراراً اعتبرت فيه محاكمة البرلمانيين الأربعة غير عادلة[١]. وقد لاقت النائبة ليلى زانا والثلاثة الآخرين المفرج عنهم ترحيباً جماهيرياً لدى وصولهم إلى ديار بكر يوم الأحد ٢٠٠٤/٦/١٣.

وفي حزيران نفسه، بدأت مديرية الإذاعة التلفزيون التركية البث باللغات المحلية تلبية لمتطلبات عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي. والقناة الثالثة في التلفزيون التركي، سوف تبدأ البثُّ باللغات العربية والكردية والشركسية والبوسنية ولمدة ساعة يومياً من العاشرة صباحاً. ويتضمن البثُّ في المرحلة الأولى نشرات إخبارية وأغاني وموسيقا[٢].

على صعيد حزب (مؤتمر كردستان) أو حزب الشعب الكردستاني، والمعروف اختصاراً بالكردية (كونغرا ـ جيل) وريث العمال الكردستاني PKK، حدث انشقاق داخلي لأول مرة، وخرج من الحزب العضو القيادي فيه عثمان أوجلان شقيق القائد التاريخي عبد الله أوجلان، ولم تنفع محاولات إقناع عثمان بالبقاء داخل الحزب، وتبنَّى خطاً مغايراً لخط قائده التاريخي[٣].

وبعد أن أعلن عثمان أوجلان وبعض قيادات الحزب انفصالهم عن الحزب وتشكيلهم حزباً جديداً باسم (حماة الوطن الديمقراطي) ومقرُّه مدينة الموصل في شمال العراق. قالت مصادر كردية إن الحزب المذكور يحظى بدعم وحماية

(١) حسني محلي: تركيا تفرج عن ٤ برلمانيين أكراد وتبدأ بثاً بالكردية، المستقبل، ٢٠٠٤/٦/١٠.
(٢) تشرين: ٢٠٠٤/٦/٥.
(٣) السفير: ٢٠٠٤/٧/٢٧.

أمريكية بالتنسيق مع الزعيمين الكرديين العراقيين مسعود البرزاني وجلال الطالباني، أعلن رستم جودين أحد أبرز قيادات حزب العمال الكردستاني التركي (حزب الشعب الكردستاني) كونغرا ـ جيل، استعداد الحزب لوقف إطلاق النار، إذا أوقف الجيش التركي بدوره عملياته ضد عناصر وأنصار الحزب في جنوب شرق البلاد. وجاء هذا الإعلان بعد ثلاثة أشهر من قرار الحزب العودة إلى النشاط المسلَّح ضد تركيا مطلع حزيران بذريعة سوء المعاملة التي تعرَّض لها زعيم الحزب عبد الله أوجلان المسجون في سجن إيمرالي في تركيا[1].

ويرى عثمان أوجلان زعيم الحزب الكردي الجديد، الحزب الوطني الديمقراطي (PWD) في الولايات المتحدة الأميركية (فرصة لا مثيل لها) وفي الوقت نفسه يرى أن حزب الشعب الديمقراطي الكردي في مرحلة التراجع والانحلال ولا جدوى من التعاون معه. ويقول: لم يعد لدى أكراد تركيا علاقات مع القوى المؤثرة فيما عدا العلاقة مع إيران غير واضحة، لذلك يدعو إلى إقامة أوثق العلاقات مع أميركا حتى إيجاد حلٍّ نهائي للمشكلة الكردية في تركيا.

يثير تعاون عثمان أوجلان مع واشنطن مزيداً من شكوك أنقرة بنوايا الإدارة الأميركية، وهو ما عناه عبد الله غول وزير الخارجية التركي بقوله: أن بلاده لن تترك لغيرها حلَّ قضية حزب العمال الكردستاني[2].

قبل أن ينتهي عام ٢٠٠٤، أصبحت الساحة الكردية في تركيا مشرذمة بين أربعة تنظيمات، في مسابقة لم تشهدها من قبل، الحزب الأم كونغرا ـ جيل، الوريث الشرعي لحزب العمال الكردستاني، ثم الحزب الوطني الديمقراطي بقيادة عثمان أوجلان. والحزب الثالث هو الحزب الديمقراطي الشعبي (DHP) الذي يسيطر على بلدية ديار بكر، وعدد كبير من بلديات المناطق الكردية. بعد

(١) حسني محلي: الكردستاني التركي يعاني أوضاعاً صعبة في غياب أوجلان في السجن، المستقبل، ٢٦/٨/٢٠٠٤.

(٢) محمد نور الدين: عثمان أوجلان حصان طروادة أميركي في تركيا؟ السفير، ١٨/٩/٢٠٠٤.

خروج ليلى زانا من السجن مع ثلاثة من رفاقها أعلنت إنشاء تنظيم كردي جديد يحمل اسم (حركة المجتمع الشعبي) (شب).

زانا ورفاقها هم امتداد للحزب الديمقراطي الشعبي المسيطر الآن ومنذ سنوات على الحياة السياسية في جنوب شرق تركيا. وتأسيس حركة المجتمع الديمقراطي لا بد من أن يقضي إلى حلّ الحزب المذكور وانخراطه في صفوف الحركة الجديدة.

إن (حركة المجتمع الديمقراطي) هي واحدة من بنات أفكار عبد الله أوجلان، وفي ٢٢ أيلول عام ٢٠٠٤ قال الأخير: «إن حزب المجتمع الديمقراطي سيكون حزب كل تركيا..». أهداف هذا الحزب التي أعلنتها زانا هي[١]:

ـ تركيا هوية عليا.

ـ حل سلمي للحركة الكردية.

ـ وحدة أراضي تركيا.

(١) محمد نور الدين: حركة المجتمع الديمقراطي، أوجلان يوحد أكراد تركيا، السفير، ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٤.

المبحث الثاني: العلاقات العربية ـ التركية من عام ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤

١ ـ العلاقات التركية ـ السورية:

منذ بداية عام ٢٠٠٣، شغلت قضية العراق والتهديدات الأميركية بضربه العالم العربي والإسلامي وحتى العالمي. وأصبحت القضية العراقية منذ عام ٢٠٠٣ محور السياسة الخارجية لحكومة التنمية والعدالة.

افتتح عبد الله غول رئيس الحكومة التركية زياراته الخارجية بزيارة دمشق التي حظي فيها بحفاوة بالغة، وبعد لقائه الرئيس بشار الأسد، ذهب، رغم قصر إقامته في دمشق، في زيارة، ذات رمزية كبيرة، إلى قبر صلاح الدين الأيوبي، ليدشّن بصمت قيام محور تركي سوري، بعد طول قطيعة وجفاء.

بعد زيارته في مطلع عام ٢٠٠٣ إلى دمشق، زار بعدها القاهرة، ثم الأردن وبعدها السعودية، تركزت نقاشات غول مع المسؤولين العرب على التشاور في إمكانية التوصل إلى حلٍّ سلمي للقضية العراقية ومنع التدخل الأميركي، الديبلوماسية التركية كانت تركز على مقولة فلنعطِ فرصة أخرى للسلام.

وضمن التنسيق التركي ـ السوري، الذي بدأ بزيارة غول إلى دمشق مطلع عام ٢٠٠٣، جاءت زيارة غول إلى دمشق، وفي أنقرة أكد الوزير الشرع توجيهات الرئيس بشار الأسد لفتح جميع الأبواب في الحوار والتعاون مع تركيا في جميع المجالات، مشدّداً على العمل لمنع الحرب في العراق والمنطقة.

وكان الوزير الشرع قد وصل إلى أنقرة في ١٣ كانون الثاني، حيث استقبله وزير الخارجية التركي يشار ياقيش الذي كان سفيراً لتركيا في دمشق من قبل، وتحدث مع الشرع بالعربية، معبّراً عن سعادته لاستقبال الشرع في أنقرة[1].

وأنتجت زيارة عبد الله غول إلى كل من دمشق والقاهرة وعمان والرياض تحت شعار (منع الحرب) مؤتمر استانبول لوزراء خارجية دول الجوار: سوريا،

---

(١) حسني محلي: فاروق الشرع سنعمل لمنع الحرب، المستقبل، ١٤ كانون الثاني، ٢٠٠٣، ص: ١.

مصر، الأردن، السعودية، إيران. الشيء الواضح، أن معظم أطراف اجتماع استانبول الذي عقد في ٢٢ و٢٣ كانون الثاني لعام ٢٠٠٣ (ما عدا تركيا وسوريا) لم تضع السلام ومنع الحرب هدفاً استراتيجياً.

فمصر سعت أولاً إلى منع انعقاد المؤتمر من خلال التحفظ على أن يكون على مستوى رؤساء الجمهورية والملوك، ولما قبلت مضطرة للمشاركة فيه، شاركها في هذا الرأي كل من الأردن والسعودية، كما قال وزير الخارجية المصري أحمد ماهر: «لا علم لي باجتماع آخر ولا أرى مبرراً له، إلا إذا أقنعنا أحد بأنه من المناسب عقد اجتماع آخر»[1].

إزاء الموقف الصامد لحكومة التنمية والعدالة برئاسة رجب طيب أردوغان من الضغوط الأميركية عليها لفتح أراضيها للجيوش الأميركية لضرب العراق، بلغ التأييد الشعبي العربي ذروته لهذه الحكومة، وقد تجلّى ذلك في البيان الذي أصدره وليد جنبلاط في بيروت والذي دعا فيه إلى دعم تركيا مالياً لافتاً إلى «التهديدات والضغوط الأميركية العديدة التي يتعرض لها المسؤولون الأتراك لحضّهم على اتخاذ قرار فتح الأجواء أمام الطيران الحربي الأميركي، في حين أن دولاً عربية عديدة فتحت أراضيها أمام القوات الأميركية والإسرائيلية». كما أجرى جنبلاط اتصالاً مع السفير التركي جلال الدين كارت، أبلغه رسالة تقدير إلى الحكومة التركية في مواجهتها للضغوط الأميركية[2].

بعد احتلال العراق، ازداد التنسيق السوري ـ التركي، وفي آخر نيسان عام ٢٠٠٣، زار وزير الخارجية التركي عبد الله غول دمشق وبحسب وكالة سانا السورية، أنه تأكيداً لقناعة الرئيس بشار الأسد وغول، جرى الاتفاق على تعميق أواصر التعاون بين البلدين الجارين، والارتقاء بها خدمة لمصالحهما[3].

وضمن حملة الدعم الشعبي التركي لسوريا بعد احتلال العراق مباشرة، حضر

(١) انقسام حول تبني لهجة متشددة ضد أميركا، الكفاح العربي: ٢٤ كانون الثاني، ٢٠٠٣، ص: ١.
(٢) وليد جنبلاط: من الأجدر تقديم الدعم المالي إلى تركيا، المستقبل، ٢٢ آذار، ٢٠٠٣، ص: ٧.
(٣) السفير: ٣٠ نيسان، ٢٠٠٣، ص: ١٨.

إلى سوريا في ٣٠ أيار وفد تركي شعبي، من مختلف ممثلي المنظمات الشعبية التركية، ضم ٣٧ من أعضاء البرلمان والصحافيين والأدباء والكتّاب وممثلي المنظمات المهنية كالمحامين والأطباء والعمّال. ووصف عضو البرلمان التركي السابق الدكتور محمد بكار أوغلو، الناطق باسم الوفد أو المجموعة، بأن زيارته هذه مهمة جداً، وخصوصاً في هذه المرحلة التي تتعرض فيها سوريا لتهديدات أميركية وإسرائيلية[١].

وضمن أجواء التنسيق التركي - السوري السياسي على المستوى الإقليمي، تواصلت خطوات التقارب على المستوى الاقتصادي، وفي هذا المجال قام وفد حكومي سوري برئاسة عصام الزعيم ووفد من رجال الأعمال السوريين بزيارة إلى تركيا بعد منتصف حزيران عام ٢٠٠٣، دامت ستة أيام، أعقبها في ٩ تموز توقيعه مع السيد أدريس يمانتورك رئيس مجلس إدارة شركة غوريش التركية على مذكرة تفاهم لإقامة شركة مشتركة على القانون ١٠، تهدف أساساً تنفيذ عقود بناء وتجديد وتوسيع معامل الأسمنت والأسمدة ومعامل تكرير السكر وأعمال البنى التحتية، بالإضافة إلى تصنيع الآلات والتجهيزات الصناعية[٢].

وضمن أجواء الثقة والتقارب التركي - السوري، تستعد رئاسة الأركان التركية لنزع الألغام المزروعة على طول الحدود مع سوريا منذ عام ١٩٥٢. وتقدَّر مساحة الأراضي المزروعة بالألغام بـ ٣,٥ مليون دونم، سيتم توزيعها على المزارعين والفلاحين بعد تنظيفها من الألغام[٣].

أجواء التنسيق التركي - السوري انعكست إيجاباً على زيارات متواصلة لمسؤولي البلدين، ففي أواخر تموز من عام ٢٠٠٣، قام رئيس الحكومة السورية مصطفى ميرو بزيارة إلى أنقرة. وفي أواخر تشرين الأول من العام نفسه، عقد في دمشق اجتماعاً لوزراء خارجية دول الجوار الجغرافي للعراق (سوريا، تركيا، إيران، الأردن، السعودية، مصر)[٤].

---

(١) المستقبل: ١ حزيران، ٢٠٠٣.
(٢) تشرين: ١٠ تموز، ٢٠٠٣، ص: ١٥.
(٣) البعث: ١٧ تموز، ٢٠٠٣.
(٤) محمد نور الدين: قاعدة أم استثناء، السفير، ٢٠٠٣/١١/١.

وضمن أجواء التنسيق السوري ـ التركي، سلّمت سوريا تركيا ٢٢ مشتبهاً بالتورط في تفجيرات استانبول، وقد أعرب يوكسيل يافوش أوغلو رئيس جمعية الصداقة السورية ـ التركية في البرلمان التركي، عن تقدير بلاده لموقف سوريا الأخير وقال في تصريحات للصحافيين في ٢/١٢/٢٠٠٣ قبل مغادرته إلى دمشق في زيارة تستغرق خمسة أيام، إن الحوار بين الدول المجاورة يجب أن يوسع. أما عبد الله غول فقد أشاد بتعاون دمشق في مكافحة الإرهاب في حديثه لشبكة أن تي في التركية في ٣/١٢/٢٠٠٣.

بعد خمسة أيام على تصريح غول، عقد في دمشق في ٨/١٢/٢٠٠٣ اجتماع أمني سوري ـ تركي، وفي اليوم التالي، عبر مساعد وزير الخارجية الأميركي مارك غروسمان، الذي كان يزور أنقرة عن استياء الولايات المتحدة من التحسن الكبير في العلاقات بين أنقرة ودمشق وحرّض تركيا بشكل سافر ضد سوريا وإيران[1].

بعد إعلان الرئيس بشار الأسد أن «بلدين جارين لا يمكنهما أن يعيشا في ظل التوتر»، قال وزير الخارجية التركي عبد القادر آق صو: أن سوريا وتركيا أكدتا أنهما متفقتان على أن التعاون في مكافحة الإرهاب أمر مهم بالنسبة إلى الأمن الأقليمي، في الماضي واجهنا بعض التوتر في علاقاتنا الثنائية، لكن ذلك أصبح خلفنا، الآن نركز على المستقبل»[2].

خير تلخيص للعلاقات التركية ـ السورية عام ٢٠٠٣، جاءت على لسان قنصل تركيا العام في حلب عندما قال: إن حجم الصادرات التركية إلى سوريا عام ٢٠٠٣ قدّر بحوالى ٣٠٠ مليون دولار، في حين أن حجم الصادرات السورية إلى تركيا يراوح ما بين ٦٠٠ ـ ٧٠٠ مليون دولار، وترجّح صادرات النفط السورية إلى تركيا كفة الميزان التجاري لصالح سوريا. وقال إن عدد رجال الأعمال السوريين الذين زاروا تركيا جاوز ١٧٠٠، ووصف سوريا بأنها

(١) حسني محلي: واشنطن تحرض تركيا ضد سوريا وإيران، المستقبل، ١٠/١٢/٢٠٠٣، ص: ١٢.
(٢) السفير: ١٨ كانون الأول، ٢٠٠٣، دمشق وأنقرة توقعان مذكرة تفاهم أمني.

دولة شقيقة، وأن نهضتها وازدهارها مهم لتركيا، ونوّه بلقاءات الأسر التي تقام في المناسبات على الحدود، وهي أكبر نموذج على علاقة القربى بين الشعبين، وأشار إلى أن لتركيا حدوداً مع ٨ دول عدا سوريا، ومع ذلك ليس هناك مثل هذه الظاهرة إلا على الحدود مع سوريا. ويجاوز عدد الذين يجتمعون في تلك اللقاءات ١٠٠ ألف شخص[1].

كان عام ٢٠٠٤ عاماً تاريخياً في ملف العلاقات التركية ـ السورية. ففي الأيام الأولى من هذا العام قام الرئيس بشار الأسد بزيارة تاريخية لتركيا، بدأت في ٢٠٠٤/١/٦، التقى فيها الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر ورجب طيب أردوغان زعيم حزب التنمية والعدالة، ووزير الخارجية عبد الله غول، ورئيس البرلمان بولنت أرينج.

واللافت في هذه الزيارة التاريخية، ليس الاستقبال الرسمي الشعبي الحافل فحسب، بل لقاء الرئيس الأسد زعيم المعارضة التركية دنيز بايكال زعيم حزب الشعب الجمهوري، وأيضاً لقاؤه، الذي تخطّى البروتوكول التركي، رئيس الأركان التركي الجنرال حلمي أوزكوك وبعد أن شكر الرئيس الأسد الرئيس التركي على زيارته لسوريا في حزيران عام ٢٠٠٠ للمشاركة في تشييع جنازة الرئيس الراحل حافظ الأسد، أكد أن البلدين استطاعا بعد سنوات قليلة أن يقلبا انعدام الثقة إلى ثقة كبيرة جداً، تؤهلهما لأداء دور في المنطقة لتحقيق الاستقرار غير الموجود الآن، كما أكد أن زيارته تاريخية بمقدار العلاقة التاريخية بين البلدين، وبشأن العراق تم التأكيد على ضرورة الحفاظ على سلامة العراق واستقلاله، ورفض أي إجراء يمكن أن يؤدي في المستقبل إلى تجزئته[2].

خير تعليل لسرعة تطوُّر العلاقات التركية ـ السورية، جاءت على لسان الرئيس بشار الأسد، في مقابلة له مع محمد علي بيراند رئيس تحرير (cnn) التركية، عشية زيارته إلى تركيا (بين ٦ ـ ٢٠٠٤/١/٨)، نشر في صحيفة

---

(١) البعث: ٢٠٠٣/١٢/٢٨.

(٢) السفير: ٢٠٠٤/١/٧، ص: ١٦.

راديكال التركية بتاريخ ٢٠٠٤/١/٥، وفي ردٍّ على سؤال لمحمد علي بيراند: هل ستفتح زيارتكم صفحة جديدة مع تركيا؟ وماذا ستكتب في هذه الصفحة؟. أجابه الرئيس الأسد: برأيي أنها صفحة قديمة تتجدد، إذا وضعنا أمامنا القضايا الخلافية، فلن نستطيع أن نتجاوز أي قضية، وسنبقى في ظل صدام مستمر. لهذا السبب يجب أن نقدم الموضوعات التي تضمن التعاون وهي كثيرة. هكذا أرى الوضع بيننا.

وفي سؤال آخر: بالنسبة إليكم ماذا تعني تركيا؟ فقد كانت تنظر بشك وقلق إلى سوريا. وكانت توجد قضايا حزب العمال الكردستاني، ومسألة المياه. الآن ما الذي يحصل؟ أجابه الرئيس الأسد: إن ما تقوله صحيح. لكنني اختلف عنك في زاوية النظر. لقد تحدثت قبل قليل عن جذور العلاقات التاريخية بين بلدينا، وإلى جانب المصالح المشتركة المتبادلة، هناك شراكة المصير. مثلاً لدينا في العهد العثماني دولة مشتركة، قبل العثمانيين كانت دمشق أول عاصمة للدولة الإسلامية. أما استانبول فكانت آخر عاصمة. لهذا السبب أنا أؤمن بضرورة تأسيس رابطة بين العاصمة الأولى والعاصمة الأخيرة.

قبل أن ينهي الرئيس الأسد زيارته لأنقرة واستانبول، تم التوقيع على الاتفاقات التالية:

١ ـ اتفاقية منع الازدواج الضريبي.

٢ ـ اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار.

٣ ـ اتفاقية البروتوكول السياحي.

الشيء الواضح في هذه الزيارة التاريخية هو الفشل الذريع للضغوط الصهيونية والأميركية في تأجيل الزيارة وعرقلة المساعي التي بذلتها حكومة رجب طيب أردوغان للتعاون والتنسيق مع دمشق. والنجاح الباهر لها في فتح صفحة جديدة مشرقة. وهذا ما عبَّر عنه طلال سلمان في صفحة السفير عندما قال: زيارة الأسد لتركيا: خطوة شجاعة في لحظة استثنائية[١].

(١) السفير: ٢٠٠٤/١/٧، ص: ١٦.

لقد وضع المسؤولون الأتراك والسوريون كل الحسابات القديمة جانباً، والمرحلة الجديدة بدت كما لو أنها بدأت منذ سنوات وعقود وليس منذ ساعات أو أيام. ومن دفتر ضريح أتاتورك كانت رسائل الثقة السورية تتواصل: «إنني سعيد جداً لزيارة ضريح مؤسس دولة تركيا الحديثة». أما عبد الله غول، فقد قال للرئيس الأسد من قبل: «الأباء ذهبوا، ونحن الآن موجودون، وعلى رأس بلداننا جيل جديد قادر على أن يفهم العالم بصورة أفضل. ونحن نستطيع أن نأخذ بلداننا إلى الأفضل». وهو ما عبّر عنه الرئيس الأسد أثناء استقباله الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر له على باب القصر الجمهوري بقوله: «نحن هنا من أجل حمل علاقاتنا الثنائية إلى أيام أجمل».

وعلى الرغم من أن عبد الله غول كان يبدو لولب زيارة الرئيس الأسد إلى تركيا، فإن الرئيس الأسد حرص على الالتقاء بالجميع، سياسيين ورجال اقتصاد، مدنيين، وعسكريين، سلطة ومعارضة. وفي رسالة واضحة أن العلاقات بين تركيا وسوريا، يجب ألا ترتبط، أو ترهن بشخص هنا أو حزب هناك، بل هي علاقات بين دولة ودولة.

ورغم الحفاوة التي حرص الرئيس الأسد على إحاطة رئيس الأركان التركي الجنرال حلمي أوزكوك بها، وتوديعه حتى خارج باب إقامته، والتلويح له مودّعاً بعد مغادرة سيارة أوزكوك، فإن الرئيس الأسد، لم ينس ذلك السياسي العجوز الذي وصف سياسة شارون ضد الفلسطينيين بالإبادة. فاتصل ببولنت أجاويد رئيس الوزراء التركي السابق مطمئناً على صحته، وشاكراً له ومقدّراً الدعم الذي قدّمه للشعب والقضية الفلسطينية[1].

وما إن انتهت زيارة الرئيس الأسد لتركيا، حتى بدأت خطوات التقارب على الأرض تتسارع بين الدولتين. فبعد أقل من أسبوعين على انتهاء هذه الزيارة، استقبلت جامعة حلب وفداً أكاديمياً من جامعة غازي عنتاب في ٢٣/١/٢٠٠٤،

(١) محمد نور الدين: زيارة الرئيس الأسد: حزب العدالة والتنمية في مواجهة خصومه، السفير: ٩ كانون الثاني، ٢٠٠٤، ص: ١٨.

وبعد أسبوع من هذا التاريخ بدأت أنقرة بإزالة الألغام على الحدود التركية ـ السورية، في حين سلّمت دمشق أنقرة ٧٠ عضواً من حزب العمال الكردستاني[١].

في شهر شباط من العام نفسه، قام الرئيس المصري حسني مبارك بزيارة إلى أنقرة في ١١/٢/٢٠٠٤. أما على صعيد العلاقات اللبنانية ـ التركية، فقد شهدت تسارعاً أيضاً بعد زيارة الرئيس الأسد لتركيا. وقد تبدّى ذلك في زيارة وزير النقل التركي إلى بيروت في ٢٨ نيسان، وفي الشهر التالي، وفي ١٢ منه، قام رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري بزيارة إلى أنقرة التقى فيها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، ورئيس الجمهورية أحمد نجدت سيزر[٢]. وفي بداية تموز زار عبد الله غول بيروت.

أما على صعيد العلاقات السورية ـ التركية، فإن الزيارات لم تتوقف بين البلدين، ففي ٣ آذار، وبمرافقة ١٤٠ رجلاً من رجال الأعمال الأتراك، زار وزير التجارة التركي مدينة حلب قبل زيارته إلى دمشق. وفي الشهر نفسه زار الوزير التركي نفسه دمشق وبحث مع المسؤولين السوريين إمكانية إقامة منطقة تجارة حرة سورية ـ تركية[٣].

وفي ٧ نيسان، زار بولنت أرينج رئيس البرلمان التركي دمشق، وبعد أن استقبله الرئيس الأسد في ٨ نيسان، زار المدينة التي يحبها الأتراك، وهي مدينة حلب في ٩ نيسان، وبعد يومين من هذا التاريخ، قال ناجي عطري رئيس مجلس الوزراء السوري لصحيفة الزمان التركية: «أن للشركات التركية أولوية بتفيذ المشروعات في سوريا»[٤].

وفي منتصف تموز، قام على رأس وفد رسمي كبير بزيارة إلى أنقرة، ولعل

(١) الحياة: لندن، ٢٨/١/٢٠٠٤.
(٢) الحياة: لندن، ١٣/٥/٢٠٠٤.
(٣) تشرين: دمشق، ٧/٣/٢٠٠٤.
(٤) تشرين: دمشق، ١١/٤/٢٠٠٤.

من أهم الزيارات في رحلة الوفد الرسمي السوري إلى تركيا، كانت زيارة سوق الأوراق المالية في استانبول حيث قام السيد رئيس مجلس الوزراء السوري والوفد المرافق بجولة في أرجاء السوق.

وبعد زيارة رئيس الوزراء السوري إلى أنقرة لم تتوقف الزيارات التركية والسورية، بل تتابعت، ففي منتصف شهر أيلول من العام نفسه، قام رئيس مجلس الشعب السوري بزيارة إلى أنقرة[1].

وفي شهر تشرين الثاني، زار وزير الدولة التركي لشؤون التجارة كورشاد توزمان سوريا على رأس وفد يضم ٣٠٠ رجل من رجال الأعمال وبحث مع دمشق تفاصيل اتفاق التجارة، وفتح مراكز حدودية، أما الأمين العام المساعد لحزب البعث، فقد زار أنقرة واستانبول في الشهر نفسه[2].

وعلى الصعيد الشعبي، تمظهر التحسن الكبير في العلاقات بين تركيا وسوريا من خلال التسهيلات التي قدَّمها الجانبان للأقارب السوريين والأتراك بمناسبة عيد الفطر السعيد أواخر عام ٢٠٠٤. ومثلما بدأ عام ٢٠٠٤ تاريخياً بزيارة الرئيس الأسد لتركيا مطلع ٢٠٠٤، انتهى عام ٢٠٠٤ عاماً تاريخياً في العلاقات السورية ـ التركية، بزيارة ناجحة لرجب طيب أردوغان، زعيم حزب التنمية والعدالة، ورئيس الحكومة التركية إلى دمشق في ٢٣ ـ ٢٤ كانون الأول.

وخلال هذه الزيارة التاريخية، تم تجاوز البروتوكول السوري، عندما نزل الرئيس الأسد وزوجته إلى الشارع مصطحباً رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان في زيارة ميدانية لأحد أسواق دمشق، وهو ما يعطي انطباعاً صحيحاً، على أن العلاقة بين الدولتين قد وصلت مرحلة التنسيق الاستراتيجي، أما العلاقة بين القائدين والزعيمين فقد بلغت ذروة الصداقة الشخصية، وهذا أمر سينعكس إيجاباً على العلاقات الثنائية في المستقبل.

---

(١) الثورة: دمشق، ١٦/٩/٢٠٠٤.

(٢) الحياة: لندن، ٥/١١/٢٠٠٤.

وخلال هذه الزيارة الناجحة، تم توقيع اتفاق للتجارة الحرة بين البلدين، ومناقشة موضوع إقامة مراكز للتجارة الحدودية، وسبل تنسيق الجهود لنزع ملايين الألغام المزروعة على طول الحدود البالغ طولها أكثر من ٨٥٩ كم، تمهيداً لإقامة مشاريع زراعية مشتركة، وبحث إقامة سدّ مشترك على نهر العاصي، وهو مشروع وافق عليه الطرفان من حيث المبدأ، ويشمل بحيرة وسدّ لريّ ٣ آلاف هكتار. ويؤكد هذا المشروع الفكرة التي أعلن عنها وزير الخارجية السوري فاروق الشرع لدى زيارة الرئيس الأسد لأنقرة مطلع عام ٢٠٠٤ من: «أن الحدود بين تركيا وسوريا، ستتحول من نقطة إشكالية إلى نقطة تعاون مشتركة»[1].

٢ ـ العلاقات التركية ـ العراقية:

خير ما يمثّل وجهة نظر حكومة التنمية والعدالة حول مستقبل العراق والمحافظة على وحدته، ما قاله مستشار رئيس الحكومة أحمد داوود أوغلو: «النظامان السياسي والديموغرافي في العراق معقدان جداً، هناك السنّة العرب في وسط البلاد، والسنّة الأكراد في الشمال، والعرب الشيعة في الجنوب. عنصر التوازن في العراق هم العرب السنّة. بما أنهم سنّة، لديهم قاسم مشترك مع الأكراد. وبما أنهم عرب لديهم قاسم مشترك مع الشيعة العرب. يجب أن يكون هناك نظام سياسي في العراق مبني على السنّة العرب لضمان الأمن وضمان نظام سياسي مستمر في هذه البلاد»[2].

في مطلع عام ٢٠٠٤، قام رئيس الحكومة التركية عبد الله غول بزيارات مكوكية لكل من دمشق والقاهرة وعمّان والرياض، بهدف منع ضربة عسكرية للعراق. ورغم كل الضغوط الأميركية، فإن عبد الله غول أعلن في الشهر الأول من عام ٢٠٠٣: «نحن نرفض أي مساهمة أو مشاركة تركية في العمل العسكري الأميركي ضد بغداد، وقلنا للأميركيين هذا الموقف مراراً، وهو ليس للمناورة،

(١) الحياة، لندن، ١٥/١٢/٢٠٠٤.
(٢) السفير: بيروت، ١٨/١/٢٠٠٤.

أو التبرير، لأن مثل هذا العمل العسكري، سيخلق المزيد من المشاكل الخطيرة لتركيا وجميع دول المنطقة، ولن يخدم سوى مصالح إسرائيل»[1].

وعلى خلفية التهديدات التركية بالتدخل إذا حاول أكراد العراق إقامة دولة في شمال العراق، حذَّر ممثلو المعارضة العراقية المجتمعون في مدينة صلاح الدين في كردستان العراق في ٢٧ شباط ٢٠٠٣ تركيا، من أنها ستواجه عواقب وخيمة في حال تدخلت عسكرياً في العراق، لكنهم أعلنوا استعدادهم لبحث هذه المسألة مع أنقرة وواشنطن، في حين أن أنقرة حذَّرت أكراد العراق من التصريحات الاستفزازية[2].

وبسبب الموقف المتخاذل لمعظم الدول العربية من مسألة ضرب العراق، بدأت الحكومة التركية تعيد حساباتها مع حليفتها الولايات المتحدة، وبعد تصريحات أميركية وتهديدات مبطَّنة، أعلنت حكومة التنمية والعدالة أنها سترسل مذكرة إلى البرلمان التركي تنصُّ على السماح بمرور ٦٥ ألف جندي أميركي، يرابطون على ظهر الأسطول الأميركي في ميناء اسكندرون رغم أن استطلاعات الرأي قد بيَّنت أن ٩٠٪ من الشعب التركي ضد الحرب الأميركية، في حين أن هذه النسبة تصل إلى ١٠٠٪ في أوساط حزب التنمية والعدالة وناخبيه[3].

وقد نشرت صحيفة (أقشام) التركية الصادرة في استانبول في عددها الصادر في ٩ آذار تفاصيل الاتفاق العسكري التركي ـ الأميركي، حول نشر قوات عسكرية أميركية على الأراضي التركية. وقالت الصحيفة إن الاتفاق بين الجانبين، الذي وقَّعه السفير التركي في واشنطن دينيز بولاكبازي والسفير الأميركي في تركيا ماريزا لينو، سيبصر النور فور إقرار البرلمان التركي. ويقضي التفاهم بين الجانبين، على نشر ٦٥ ألف جندي أميركي على الأراضي التركية، على أن يدخل ٢٣ ألفاً منهم إلى العراق مباشرة، بانتظار أن يلحق بهم الآخرون تباعاً، وهنا تفاصيل الاتفاق:

---

(١) مجلة الشاهد السياسي: لندن، ١٢ ـ ١٨/١/٢٠٠٣.

(٢) المستقبل: الأكراد يحذرون تركيا من عواقب وخيمة لتدخلها في الشمال. ٢٨ شباط، ٢٠٠٣، ص: ١٢.

(٣) حسني محلي: كيف ستخرج الحكومة التركية من المأزق، المستقبل، ٤/٢/٢٠٠٣.

ـ ينتشر ٤٠,٩٧٧ ألف جندي أميركي بين الأسكندرونة وماردين مع عبور ٢٣ ألفاً من القوات المقاتلة إلى العراق عبر سيلوبي.

ـ تتواجد طائرات مقاتلة للبحث والإنقاذ، بالإضافة إلى طائرات مقاتلة في قاعدة باتمان وطائرات عسكرية تابعة للقوات الخاصة في ديار بكر، وأخرى للنقل في ديار بكر، وأخرى للنقل في غازي عنتاب، وقاذفات في مطار صبيحة غوكن في استانبول. بالإضافة إلى الصهاريج وطائرات النقل الضخمة التي ستنتشر في قاعدتي مورتو وأفيون.

ـ تتم عمليات النقل بالتنسيق مع القوات المسلَّحة التركية.

ـ يسمح للسفن الأميركية المحمَّلة بالذخائر باستخدام مرفأ مرسين، أثناء العملية، وميناء الإسكندرونة للعربات المدرَّعة والآليات الأخرى.

ـ تستخدم قواعد ماردين ونصّيبين وكيزيليتبي أثناء العملية كقواعد مركزية للمساندة اللوجستية والإمدادات والدعم مع تواجد ٣٩٠ خبيراً أميركياً في كيزيليتبي و٣,٩٨٨ في نصيبين.

ـ يتولى جنرال أميركي القيادة العليا للقوّات على أن توفر قيادة الأركان المسلَّحة التركية المعلومات المطلوبة للعملية، مع إشراف ضابط تركي رفيع المستوى على الاتصالات.

ـ تحطُّ ٢٨ طائرة مع ٢,٣٣٦ من مستخدميها في استانبول، ١٨ طائرة مع ١,٢٨٧ في كوركو، و١٨٨ طائرة في أفيون، و١٣١ طائرة و ٦,٧١٣ من مستخدميها في إنجيرليك، ١٢ طائرة مع ١١ مروحية و٣,٦٥٥ في ديار بكر، ٣٤ طائرة و٦ مروحيات مع ٢,٢٢٤ في باتمان، بالإضافة إلى ٦٦٨ في مطار غازي عنتاب أو غوزلي، على أن يصلوا تباعاً.

ـ يخدم ٣٠١ من الجنود الأميركيين في مطار تاسوكو، ٢٠١ في مرسين، و٢,٩٥٠ في الاسكندرونة.

ـ ينتشر ٢,٣٧٧ من الجنود الأميركيين في شرق نصّيبين، ضمن القوات التي ستعمل في الجبهة الشمالية.

ـ يتواجد ٤٨٥ جندياً بشكل مستمر في قاعدة سيزر، بهدف الدعم اللوجستي والدفاعي في المنطقة.

ـ ينتشر من ٤٠٠ إلى ٤٥٥ من الجنود المواكبين في مراكز خاصة للمواكبة والدعم في أورفا وغازي عنتاب، إلا أن ٨ آلاف جندي من القوات الأميركية التي ستدخل العراق سيمكثون في المنطقتين لمدة يومين قبل اللحاق بالباقين.

ـ يتمركز ٣٠ عسكرياً أميركياً بشكل دوري في محطة ينيس للقطارات في مرسين.

ـ أما على صعيد القوات التركية، فحدّد عددها في المنطقة بـ ٣٢ ألفاً على أن يرتفع إلى ٤٢ ألفاً في وقت لاحق. ستخدم ٨ فرق من قوات الدرك التركية بإمرة الجنرال إيردال كابلا نوغلو، إلا أن القيادة الرئيسية في العملية ستكون بقيادة قائد الجيش الثاني الجنرال فوزي توركيري.

وخلافاً للتوقعات، أعلن رئيس البرلمان التركي بولنت أرينج مساء الأول من آذار لعام ٢٠٠٣، أن المذكرة الحكومية حول السماح لما يناهز ٦٥ ألف جندي أميركي على الأراضي التركية، وإرسال جنود أتراك إلى الخارج رفضت بسبب عدم حصولها على الغالبية المطلقة خلال التصويت في البرلمان. ففي الجلسة التي حضرها ٥٣٤ نائباً، لم يصوّت لصالح المذكرة سوى ٢٦٤، وهو عدد يمثل أقل بثلاثة أصوات من العدد المطلوب توافره. إذ إن المادة ٩٦ من الدستور التركي تنصّ على أن يكون عدد الموافقين في البرلمان حول أي موضوع أكثر من النصف[١].

لم يكتفِ البرلمان التركي برفض المذكرة الحكومية فحسب، بل بدأ يشرف ويراقب ما يجري على الأرض التركية، بعدما بثّت صور تلفزيونية تظهر المئات من الجنود الأميركيين في قاعدة عسكرية، أنشئت حديثاً جنوبي شرق تركيا، في ٩ آذار. في حين تواصل إنزال المعدّات العسكرية الأميركية في مرفأ

(١) الثورة: دمشق، ٢٠٠٣/٣/٢، ص: ١.

الاسكندرون، ونقلها باتجاه الحدود العراقية، ما دفع برئيس البرلمان لأن يخاطب أعضاء البرلمان قائلاً: «إن الصور التي يبثُّها التلفزيون عن حركة القوات تزعجني جداً». واقترح على النواب، إذا كانوا قلقين مثله أن يضعوا آليات للرقابة البرلمانية[١].

بعد سقوط بغداد واحتلال العراق، شكّل تواجد خمسة آلاف عنصر من مقاتلي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق واحداً من عوامل اهتمام تركيا بالحرب الأميركية على العراق. وكان من بين بنود الصفقة الشاملة، التي لم يوافق عليها البرلمان التركي في الأول من آذار وكذلك كان من الأسباب التي جعلت تركيا تهدّد بالتدخل العسكري في شمال العراق.

عندما دخلت القوات الأميركية العراق، سألت أنقرة مباشرة الولايات المتحدة عما ستفعله مع أفراد حزب العمال الكردستاني، المدرج على قائمة الإرهاب الأميركية، فكان جواب رئيس الأركان الأميركي الجنرال ريتشارد مايرز: «نحن سنعالج الأمر، ولا داعي لتدخُّل القوات التركية»[٢].

أما عثمان أوجلان، الذي انشقَّ عن حزب PKK، فقد أعلن: «نحن نسعى لاستغلال خلاف أنقرة وواشنطن وهو فرصة لأكراد تركيا»[٣].

وبينما كان الجنرال الأميركي جون أبو زيد يجري مباحثات مع المسؤولين الأتراك ويطلب منهم إرسال وحدات عسكرية للمشاركة في قوات حفظ السلام، أكد الكثير من مواطني شمال العراق ومعظمهم من الأكراد، رفضهم القاطع لإرسال أي قوات تركية إلى الأراضي العراقية بدعوى تقديم مساعدات إنسانية للشعب العراقي[٤].

في الوقت نفسه، كانت أنقرة تضغط على واشنطن للبدء في التصدّي لمسلّحي

---

(١) السفير: بيروت، ٢٠٠٣/٣/١٠.
(٢) السفير: بيروت، ٢٠٠٣/٥/١١، ص: ١٣.
(٣) السفير: بيروت، ٢٠٠٣/٤/٨، ص: ١٢.
(٤) حسني محلي: غول: الانتشار وفقاً لمصالحنا، المستقبل، ٢٠٠٣/٨/١٥.

حزب PKK في شمال العراق. وقال وزير الخارجية التركي عبد الله غول للصحافيين: نتابع باهتمام التطورات المتعلقة بحزب PKK الذي غيَّر اسمه إلى (المؤتمر من أجل الديمقراطية في كردستان، كاديك). وأكد غول: أن القوات الأميركية والبريطانية مسؤولة حالياً عن العراق، وبالتالي فإن مسؤوليات عديدة تقع على عاتقها، ولاسيما فيما يتعلق بمكافحة المنظمات الإرهابية[1].

وكان هوشيار زيباري، وزير خارجية العراق، في لقاء له مع قناة الجزيرة، قد رفض نشر قوات تركية في العراق، بعد أن فوّض البرلمان التركي الحكومة بصلاحيات اتخاذ القرارات والخطوات اللازمة كافة في موضوع العراق. أما وكيل وزارة الخارجية التركية فقد التقى سفراء الدول العربية في أنقرة وشرح لهم تفاصيل الموقف التركي في العراق، ومبررات فكرة إرسال الجيش التركي إلى العراق. وأكد رغبة وإصرار أنقرة على متابعة الحوار مع الدول العربية، وخصوم دول الجوار العراقي في جميع مراحل تطورات الملف العراقي، وقال: إن الجيش التركي إن ذهب إلى العراق، فلن يكون طرفاً في الاحتلال هناك[2].

وبسبب الاعتراضات الداخلية التركية، على الصعيد الشعبي، والخارجية من داخل العراق ومن الدول العربية، قررت الحكومة التركية تجميد موضوع إرسال قوات تركية إلى العراق بعدما تراجع حتى الأميركيين عن طلبهم السابق. أما رئيس الأركان التركي الجنرال حلمي أوزكوك، فقد أعلن: إن قرار الحكومة عدم إرسال قوات إلى العراق، لم يجعل لتركيا أي رأي في المستقبل السياسي للدولة المجاورة، كما أن تركيا تشعر بقلق إزاء ما تراه تحيُّزاً أميركياً لمصلحة الأكراد الذين يديرون شمال العراق منذ نهاية حرب الخليج عام ١٩٩١. وكرّر رفض بلاده أي كيان كردي مستقل شمال العراق، معتبراً أن ذلك سيشكّل خطراً على الأمن الوطني لكل من تركيا وسوريا وإيران[3].

وفي ٢١ كانون الأول ٢٠٠٣، أعلن كل من الاتحاد الوطني الكردستاني

---

(١) الشرق الأوسط: لندن، ٢٠٠٣/٩/٢.
(٢) المستقبل: بيروت، ٢٠٠٣/١٠/١٠.
(٣) السفير: بيروت، ٢٠٠٣/١١/١٠.

بزعامة جلال الطالباني، والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني عن رغبة الأكراد في جعل كل المناطق الكردية في شمال العراق فيدرالية موحَّدة، تشمل مدينة كركوك، وهو ما اعتبر في تركيا، بداية مرحلة جديدة وخريطة جديدة من تاريخ العراق والمنطقة.

وكان الاتفاق الذي تم بين الحكومة التركية والأميركية في أواخر شباط، والذي رفضه البرلمان قد تبنّى (الخطوط الحمر) التركية في شمال العراق، مقابل فتح جبهة حرب شمالية ضد العراق، انطلاقاً من الأراضي التركية. والخطوط الحمر التركية هي:

١) لا لتأسيس دولة كردية مستقلة في شمال العراق.

٢) إبقاء الموصل وكركوك ومناطق النفط خارج سيطرة المجموعات الكردية.

٣) حماية التركمان العراقيين من أي اعتداءات.

٤) تعطيل القدرة العسكرية لعناصر حزب PKK المتواجدة شمال العراق.

٥) دخول القوات التركية إلى شمال العراق.

ولكن برفض البرلمان التركي في ١١ آذار مذكرة الحكومة التركية، ثم اندلاع الحرب من دون مشاركة تركيا، وسقوط بغداد، سقطت كل الخطوط الحمر التركية. فتوسع الأكراد وسيطر على الموصل وكركوك، وأصبحت كلمتهم نافذة في مجلس الحكم الانتقالي، ولم يتخذ الأميركيون أي إجراء ضد عناصر حزب العمال الكردستاني.

كانت تركيا تقول إنها تعتبر قيام دولة كردية مستقلة سبباً للحرب، ولكن مع تبدُّل التوازنات العراقية والإقليمية، لم يعد يتكرر هذا الشعار، وتركيا تحصد السياسة التي اتبعتها الحكومات التركية في شمال العراق على امتداد اثني عشر عاماً، فبفضل قوة المطرقة المتعددة الجنسيات والتي اتخذت من الأراضي التركية منطلقاً لها، تمَّت حماية منطقة حظر الطيران الشمالية في العراق، وأرسى الأكراد دعائم دولة من جيش وشرطة وضرائب وحكومة وبرلمان وعلم.

ووفرت تركيا لأكراد شمال العراق وسائل الاتصال بالعالم الخارجي والصمود الاقتصادي، وأحياناً منع تقاتل فصيلي طالباني وبرزاني، ومنحت زعماءهم جوازات سفر خاصة.

أما قضية ضم كركوك إلى منطقة كردستان العراق، ومحاولة منع تقسيم العراق على المستوى الأقليمي والدولي، ومحاولة منع قيام نظام فيدرالي على أساس طائفي أو قومي على العراق، بالإضافة إلى دعوة الولايات المتحدة للتصدي لعناصر حزب PKK في شمال العراق، فقد شكّلت مجتمعة محاور السياسة الخارجية التركية تجاه العراق عام ٢٠٠٤.

وبعد دخول البيشمركة الكردية كركوك، وتبنّي أكراد شمال العراق نظاماً فيدرالياً على أساس قومي، أعلن عبد الله غول: إن أنقرة لا تعترض على الفيدرالية الجغرافية، وأن أكراد العراق يغامرون في سعيهم للحصول على كيان فيدرالي على أساس عرقي في شمال العراق، في حين أن رجب طيب أردوغان أشار إلى اتفاقه مع الرئيس بشار الأسد أثناء زيارة الأسد إلى أنقرة مطلع عام ٢٠٠٤ على مواجهة كل التطورات المحتملة في العراق، ومنع أي تطور قد يؤدي إلى تمزيق وحدة العراق، بما له من انعكاسات على دول الجوار[١].

ورداً على تصريحات مسعود البرزاني الذي قال فيها إن أنقرة قد تخلّت عن معارضتها منح أكراد شمال العراق الحكم الذاتي، صرَّح أردوغان في ٦/١٩/ ٢٠٠٤، أن أنقرة لا تزال تعارض منح الأكراد في شمال العراق الحكم الذاتي، مستبعداً أي تغيير في السياسة التي تتّبعها بلاده منذ عقود حيال وضع الأقلية الكردية[٢].

وفي اليوم التالي لتصريح أردوغان، صرَّح مسعود البرزاني في ٢١م٦/ ٢٠٠٤ «إن شعب كردستان لم ينتظر في أي وقت من الحكومة التركية أو أي حكومة أخرى الموافقة على إعطائه حقوقه». لكن ردَّ أنقرة جاء سريعاً، ففي اليوم نفسه

(١) حسني محلي: الأكراد يغامرون وهم من سيخسر، المستقبل، ٢٠/١/٢٠٠٤.
(٢) الحياة: لندن، ٢٠/٦/٢٠٠٤.

صرَّح عبد الله غول قائلاً: «الجميع يعلم الحساسيات التركية حول كركوك، لن نسمح مطلقاً للسيطرة الكردية بأن تصبح أمراً واقعياً»[١].

وبينما السجال التركي ـ الكردي العراقي حول الفيدرالية وكركوك على أشدِّه، أعلن مسؤول تركي في ٢٠٠٤/٦/١٨، أن أنقرة ستضغط على الرئيس الأميركي جورج بوش لحضِّه على شنِّ حملة على مقاتلين أكراد أتراك PKK يختبئون في شمال العراق. فجاء الردُّ الأميركي على لسان السفير الأميركي في أنقرة: إن القوات الأميركية لا تعتزم الدخول في مواجهة حزب العمال الكردستاني، الذي يسعى إلى إقامة كيان كردي مستقل في جنوب شرقي تركيا، بحسب النظرة التركية[٢].

وجاء المقال الذي نشره الصحفي الأميركي (سيمور هيرش) في مجلة نيو يوركر الأميركية في ٢٠٠٤/٦/٢١، حول التسلل الإسرائيلي إلى شمال العراق، ليصبَّ النار على زيت المخاوف التركية من أكراد شمال العراق، عندما كتب قائلاً: «إن عملاء استخباراتيين وعسكريين إسرائيليين، يعملون الآن بهدوء في كردستان يدربون عناصر الكوماندوس الكردية، ويديرون عمليات سرّية داخل المناطق الكردية في إيران وسوريا... وإن من بين العملاء الإسرائيليين عناصر من الموساد، يعملون متخفِّين في كردستان العراق، كرجال أعمال وفي أحيان كثيرة لا يحملون جوازات سفر إسرائيلية» ثم أضاف: «أن مسؤولاً كبيراً في وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA)، أكد التواجد الإسرائيلي في كردستان العراق». وضحك هذا المسؤول، رداً على سؤال لهيرش، عما إذا كان ذلك تم بموافقة أميركية، متسائلاً: «هل تعرف أحداً قادراً على أن يقول للإسرائيليين ماذا يجب أن يفعلوه؟ سيفعلون دائماً ما يعتقدون أنه الأفضل لمصلحتهم». وقال هيرش، نقلاً عن تقرير استخباراتي أميركي: «إن الأتراك قلقون بصورة متزايدة من التواجد الإسرائيلي في كردستان العراق، وتشجيعهم للطموحات الكردية بإقامة دولة كردية مستقلة». وقال مسؤول تركي لهيرش: «قل لأصدقائنا الإسرائيليين والأكراد إن النوايا الحسنة التركية تعتمد على إبقاء العراق

(١) السفير: بيروت، ٢٠٠٤/٦/٢٢.
(٢) الحياة: لندن، ٢٠٠٤/٦/١٩، ص: ٣.

موحَّداً. . إذا انتهيتم بعراق مقسَّم. فسيجلب ذلك المزيد من الدماء والدموع للشرق الأوسط، وستكونون أنتم من يتحمل اللوم».

أما مخاوف تركيا مما يجري في شمال العراق، ومحاولة أكراد العراق ضمَّ كركوك إلى فيدراليتهم، بالإضافة إلى وجوب التصدي لعناصر حزب PKK في شمال العراق، فكانت محور محادثات رجب طيب أردوغان مع الرئيس الأميركي جورج بوش في استانبول، أثناء حضور بوش اجتماع حلف شمال الأطلسي في ٢٨ حزيران لعام ٢٠٠٤[١].

وبعد شهرين من لقائه الرئيس الأميركي جورج بوش في استانبول، صرَّح رجب طيب أردوغان لصحيفة صباح التركية: «أن واشنطن تحاول كبح جماح المتمردين في العراق بوسائل غير عسكرية، غير مقنعة، وصبرنا بدأ ينفد»[٢]. أما رئيس الأركان الجنرال حلمي أوزكوك فقد صرَّح قائلاً: «إن عدم مشاركة تركيا في الحرب على العراق، كان لمصلحة الأمة والدولة التركية والسياسة الداخلية والخارجية، ولفت أوزكوك إلى رفض واشنطن التعاون مع أنقرة ضد عناصر حزب العمال الكردستاني التركي المتواجدين في شمال العراق، وقال: إن حسابات الأميركيين لا تتفق مع حساباتنا»[٣].

وقبل نهاية عام ٢٠٠٤، قام نائب الرئيس العراقي الجديد إبراهيم الجعفري بزيارة إلى أنقرة. ورغم تكرار الجانب التركي رفضه لموضوع الفيدرالية على أساس عرقي أو مذهبي في العراق، وضرورة التصدي لعناصر حزب PKK في شماله، فإن الجعفري رفض أي عمل عسكري عراقي ضد عناصر حزب PKK، وقال إن الحكومة العراقية المركزية لن تستطيع القيام بمثل هذا العمل العسكري والأمني قبل الانتهاء من جميع مراحل نقل السلطة إلى الحكومة المنتخبة نهاية عام ٢٠٠٦»[٤].

---

(١) السفير: بيروت، ٢٩/٦/٢٠٠٤.
(٢) الحياة، لندن، ٤/٩/٢٠٠٤.
(٣) المستقبل، بيروت، ١٨/٨/٢٠٠٤.
(٤) المستقبل: بيروت، ٣/١٢/٢٠٠٤.

وبعد أن اتضح للعيان التواطؤ الأميركي مع الأكراد العراقيين، وعدم الوفاء بالتزاماتها السابقة تجاه عناصر حزب PKK في شمال العراق، اعتبرت تركيا «أن قواعد اللعبة في العراق قد تغيرت». وقال البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية التركية: «أن ليس لتركيا جدول أعمال خاص في العراق، وأن نواياها طيبة تجاه جميع الفئات العراقية»[١].

٣ ـ العلاقات التركية ـ الفلسطينية والإسرائيلية:

جراء خيبة الأمل التركية من مواقف الدول العربية قبل وخلال وبعد الحرب الأميركية على العراق، وسكوت هذه الدول على تهديدات أميركا لسوريا أيضاً، بالإضافة إلى أن أنقرة لم تجد أي تفهُّم أو ترحيب أو تضامن من الدول العربية ما عدا سوريا، وبعد أن أصبحت أميركا جاراً لتركيا، وبما أن السياسة الخارجية التركية سياسة براغماتية، ويجري مراجعتها بشكل دوري. فقد كانت عودة الحرارة إلى العلاقات مع إسرائيل إحدى ثمار هذه المراجعة.

وضمن أجواء المراجعة تلك، استقبل عبد الله غول في أنقرة وزير الخارجية الإسرائيلية سيلفان شالوم في نيسان ٢٠٠٣، وهي زيارة جاءت جراء مساعي الوساطة التي قام بها اللوبي الصهيوني في أميركا. كما استقبله أيضاً الرئيس أحمد نجدت سيزر، الذي كان قد امتنع قبل فترة من استقبال خرازي وزير خارجية إيران[٢].

وضمن أجواء المراجعة الدورية للسياسة الخارجية التركية القائمة على البراغماتية، ورداً على المواقف العدائية للوبي الصهيوني في واشنطن بسبب موقف تركيا من العنوان الأميركي على العراق، وتهديدات نائبي وزير الدفاع والخارجية الأميركية بول ولفوفيتز ومارك غروسمان، صرَّح رجب طيب أردوغان: أن إسرائيل دولة إرهابية. أما وزير خارجيته عبد الله غول، فقد أجَّل

---

(١) المستقبل: بيروت، ٢٠٠٤/٢/٤.

(٢) محمد نور الدين: أنقرة: من السلام عليكم إلى شالوم، السفير، ٢٠٠٣/٤/١٥، ص: ١١.

زيارته إلى إسرائيل حتى موعد آخر، على الرغم من أن زيارة كل من وزير الخارجية الإسرائيلي سلفان شاؤول، ووزير الدفاع شاؤول موفاز إلى أنقرة لم يمضِ عليها أكثر من أسبوعين[١].

على خلفية المساعي التي قام بها بعض أعضاء الكونغرس اليهود وزيارة اللوبي الصهيوني في أميركا إلى أنقرة في شهري أيار وحزيران لعام ٢٠٠٤، وفي وقت يستمر فيه تجاهل معظم العواصم العربية للتطورات المثيرة والعاجلة في تركيا بعد الاحتلال الأميركي للعراق، تبدو واشنطن وتل أبيب تعملان على استغلال الغياب العربي الكامل على الساحة التركية حتى يتسنّى لها إقناع قيادات حزب التنمية والعدالة بكل ما تطرحه من أفكار بشأن العراق وباقي دول الجوار كسوريا وإيران وفلسطين، التي يعرف الإسرائيليون أن الشارع التركي يتعاطف معها لأسباب دينية، ولكن ما ليس واضحاً هو: إلى متى سيصمد الرأي العام التركي على موقفه هذا في ظل غياب الاهتمام العربي به، وهو ما سيفقده أهم أوراق المساومة مع الأطراف الأخرى التي تستفرد بقيادة حزب التنمية والعدالة، ما داموا لا يملكون أي أوراق غربية واضحة وقوية يستفيدون بها للمساومة مع إسرائيل[٢].

وضمن هذه الأجواء، بدأت العلاقات التركية ـ الإسرائيلية تحسُّناً واضحاً تجلّى في زيارة مفاجئة لرئيس الأركان التركي الجنرال حلمي أوزكوك إلى تل أبيب في مطلع تموز، التقى فيها وزير الدفاع الإسرائيلي شاؤول موفاز، كما تجلّت في زيارة الرئيس الإسرائيلي موشي كاتساف إلى أنقرة في ٨ و٩ تموز ٢٠٠٣. وجاءت زيارة وزير الخارجية الفلسطيني نبيل شعث إلى أنقرة في منتصف تموز أيضاً، تمهيداً لزيارة رئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس في خطوة لإيجاد توازن في علاقة تركيا بكل من الكيان الصهيوني والدولة الفلسطينية[٣].

---

(١) حسني محلي: فتور في العلاقات بين أنقرة وتل أبيب. وغول يرجىء زيارته إلى إسرائيل، المستقبل: ٢٢ أيار ٢٠٠٣.

(٢) نظام ماردين: محاولة لقراءة العلاقة التركية ـ الإسرائيلية، السفير، ٢٠٠٣/٨/١٤.

(٣) الحياة: لندن، ٢٠٠٣/٧/٩.

ورغم إعلان وزير الطاقة والبنى التحتية الإسرائيلي عن اتفاق بلاده مع تركيا لشراء مياه نهر منافعات، خلال مشاركته في ندوة اقتصادية باستانبول حول القوقاز وآسيا الوسطى فإن العلاقات التركية ـ الإسرائيلية عادت للفتور مرة أخرى جراء قلق تركيا من تعاون تل أبيب مع أكراد العراق. وقالت صحيفة يديعوت أحرنوت في ٢١ تشرين الأول لعام ٢٠٠٣، إن تركيا حذرت إسرائيل في الآونة الأخيرة من مغبة العمل في شمالي العراق، وذلك إثر معلومات تفيد بأن إسرائيل تعمل على شراء الأراضي الغنية بالنفط في منطقة الموصل. وكانت صحيفة جمهوريت التركية قد نشرت في صفحتها الأولى: «إسرائيل تشتري مناطق النفط، احتلال ثانٍ للعراق»[١].

ولقد تجلّى فتور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في رفض رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان طلباً من نظيره الإسرائيلي آريل شارون للقائه في طريق عودته من موسكو، وقد تذرَّع أردوغان ببرنامجه المكثف الذي يمنعه هو أو وزير خارجيته عبد الله غول من تلبية هذا المطلب[٢].

وعلى خلفية تفجيرات استانبول، التي استهدفت معبدين يهوديين، عاد التنسيق الأمني بين تركيا وإسرائيل، ففي بداية عام ٢٠٠٤، قام وفد أمني تركي رفيع المستوى، يضم مدير أمن استانبول جلال الدين جراح ومسؤولين في جهاز الاستخبارات وإدارة مكافحة الإرهاب في ٢٥/ ١/ ٢٠٠٤ بزيارة إلى إسرائيل. أما توقيع كل من إسرائيل وتركيا على اتفاق ينصّ على استيراد إسرائيل بليون متر مكعب من مياه الشرب للأعوام العشرين، فقد اعتبرته إسرائيل إنجازاً استراتيجياً من الدرجة الأولى[٣].

لكن القصف الأميركي للمدنيين في العراق، والقصف الإسرائيلي في رفح، دفع رجب طيب أردوغان ليقول: إن هذه العمليات، أثبتت مدى خطورة المسار

---

(١) السفير: بيروت، ٢٢/ ١/ ٢٠٠٣.
(٢) حسني محلي: أردوغان يرفض استقبال شارون، المستقبل، ٦ تشرين الثاني، ٢٠٠٣، ص: ١٣.
(٣) الحياة: لندن، ٥/ ٣/ ٢٠٠٤.

الذي تنتهجه الدولتان في المنطقة، وسوف يحاسب التاريخ هاتين الدولتين، إذ إن الضمير الإنساني لن يغفر لهما ما تقومان به من عمل وحشي. أما عبد الله غول فقد ندّد بشدة بالقصف الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين في رفح، ووصف هذا العمل بأنه وحشي وخطير جداً. ولا يمكن لتركيا أن تقبل به بأي شكلٍ كان. ثم قال: إن الحكومة ستستدعي سفيرها في تل أبيب لبحث مجمل التطورات في المنطقة.

وقد جاء قرار عبد الله غول في إطار سلسلة الإجراءات التي تتخذها الحكومة التركية ضد إسرائيل التي اتهمها رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بأنها تعامل الفلسطينيين كما عامل النازيون اليهود. وأشار غول إلى قرار حكومته رفع مستوى التمثيل الديبلوماسي مع فلسطين، وذلك بتعيين ديبلوماسي برتبة سفير من القنصلية الموجودة في القدس الشرقية. وكانت الحكومة التركية قد عيَّنت وزير التربية السابق وهبي دينجارلار، وهو من المتضامنين الأشدّاء مع الشعب الفلسطيني، منسّقاً للشؤون الفلسطينية ومهمته متابعة البرنامج الذي أقرّته الحكومة لمساعدة الشعب الفلسطيني في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية.

جاء الموقف التركي هذا، بعد اجتماع مغلق للكتلة البرلمانية لحزب التنمية والعدالة في ٢٥ أيار ٢٠٠٤، عندما نقل أعضاء الوفد البرلماني التركي انطباعاتهم من زيارتهم للمناطق الفلسطينية وخصوصاً مخيم رفح، ولم يتمكن الكثير من البرلمانيين من حبس دموعهم وهم يستمعون إلى مأساة الشعب الفلسطيني، كما نقل أعضاء الوفد لأردوغان تحيات الرئيس ياسر عرفات ودعوته إياه لتحمل مسؤولياته التاريخية للدفاع عن الشعب الفلسطيني، كما دافع السلطان عبد الحميد عن فلسطين.

وكان لهذه الرسالة أثر كبير في نفس أردوغان الذي استدعى فجأة وزير الطاقة الإسرائيلي جوزيف بارتيزكي الموجود في أنقرة وقال له: «لا فرق بينكم وبين النازيين لأنكم تفعلون بالشعب الفلسطيني ما فعله النازيون بكم». وطالب أردوغان الوزير الإسرائيلي وبلهجة شديدة وعصبية بأن تكفَّ تل أبيب عن سياسات الاغتيال والقتل والإجرام ضد الشعب الفلسطيني، حتى لا تضطر أنقرة

إلى اتخاذ مواقف شديدة وعملية ضد تل أبيب. كما كرر رفضه دعوة شارون لزيارة تل أبيب[١].

وكان موقف زعيم حزب التنمية والعدالة قد جاء منسجماً مع موقف البرلمان، إذ رفضت رئاسة البرلمان طلباً من السفير الإسرائيلي للتحدث إلى أعضاء البرلمان، ليوضح سياسات بلاده حيال القضية الفلسطينية والمنطقة عموماً. واستغربت مصادر البرلمان موقف السفير الإسرائيلي وجرأته في تقديم مثل هذا الطلب في الوقت الذي لم يخطر على بال السفير الفلسطيني أو أحد من السفراء العرب، أن يتقدم بمثل هذا الطلب، أو يعقد مؤتمراً صحفياً يشكر فيه الحكومة والدولة والشعب والبرلمان التركي على مواقفهم المتضامنة مع الشعب الفلسطيني[٢].

بعد موقف رئاسة البرلمان التركي المشرّف، ألغت اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان الزيارة التي كانت تعتزم القيام بها إلى إسرائيل لحضور محاكمة مروان البرغوثي أمين سرّ حركة فتح بناء على تحذيرات وزارة الخارجية التركية.

وأثناء لقائه مع رؤساء تحرير ومدراء الصحف العالمية، الذين شاركوا في مؤتمر الاتحاد العالمي للصحف في أنقرة، وصف أردوغان إسرائيل مجدداً بالدولة الإرهابية، وقال إنه يستغرب كيف تتخذ الدول والحكومات قرارات اغتيال، وقال «إن رئيس الوزراء الإسرائيلي آريل شارون هو الذي نسف عملية السلام في المنطقة وبالكامل. وسياسات إسرائيل الإرهابية هي التي منعت تركيا من متابعة هذا المسار الذي لقي الدعم من سوريا والفلسطينيين واللبنانيين، لكن شارون رفضه»[٣].

وبعد نشر الصحفي الأميركي سيمور هيرش تقريراً في مجلة نيويوركر الأميركية عن نشاط الموساد الإسرائيلي في العراق، ازدادت العلاقات التركية ـ

---

(١) حسني محلي: أردوغان لوزير إسرائيلي: تتصرفون مثل النازيين، المستقبل، ٢٧ أيار، ٢٠٠٤.
(٢) حسني محلي: رفض طلب السفير الإسرائيلي التحدث أمام النواب، المستقبل، ٢٠٠٤/٥/٢٥.
(٣) حسني محلي، أردوغان: إسرائيل إرهابية وشارون نسف السلام، المستقبل، ٢٠٠٤/٦/١.

الإسرائيلية فتوراً، وبعدما أعلن وزير الخارجية عبد الله غول أن بلاده تتابع نشاط إسرائيل في العراق وشماله بخاصة، تبدّى هذا الفتور والجفاء في رفض أجهزة الأمن التركية السماح لعناصر الموساد الإسرائيلي المكلّفين بحماية الطائرات الإسرائيلية بالتجول في المطار بمسدساتهم الخاصة، ما دفع بشركة العال الإسرائيلية لإلغاء رحلاتها إلى تركيا، كما سبق للأمن التركي أن رفض مرافقة هذه العناصر لمجموعات سياحية إسرائيلية في المناطق الساحلية التركية في الجنوب[1].

وعلى خلفية الإدانة والشجب التركيين للممارسات الصهيونية في فلسطين، وبغية إعادة الدفء إلى العلاقات التركية ـ الإسرائيلية الباردة، قام نائب رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت على رأس وفد تجاري واقتصادي بزيارة إلى أنقرة في منتصف شهر تموز، ومما أثار إسرائيل أن رجب طيب أردوغان الذي رفض مقابلة أولمرت لضيق الوقت، وجد ما يكفي من الوقت لمقابلة رئيس الحكومة السوري ناجي العطري. كما رفض أردوغان أيضاً طلب شارون لزيارة تركيا. وكان أردوغان قد واصل حملته على إسرائيل، عندما قال: «إن هناك أطفالاً من جهة يرشقون الحجارة، وإسرائيليين يطلقون الصواريخ. فإن كان الأطفال إرهابيين، فكيف نصف من يطلقون النار من المروحيات، إنها دولة إرهابية»[2].

ورغم الإدانة التركية للممارسات الإسرائيلية، ورغم تصريح وزير الزراعة التركي سامي كوغلو: أن إسرائيل تعهدت للمسؤولين الأتراك بعدم التدخل في شؤون العراق، فإن الجانبين التركي والإسرائيلي اتفقا على أن تموّل إسرائيل ٦ مشاريع للري في المشروع التركي الضخم مشروع تطوير جنوب شرق الأناضول (غاب) ومنطقة سهل قونيه، وأن توضع هذه المشاريع موضع التنفيذ بعدما تعرّضت للتوقف لأسباب تمويلية اقتصادية، وتبلغ قيمة استثمارات إسرائيل في هذه المشاريع الستة في مشروع (غاب) ٨٧٠ مليون دولار[3].

---

(١) المستقبل: ٢٨/٦/٢٠٠٤.
(٢) السفير: ١٤/٧/٢٠٠٤.
(٣) المستقبل: ١٧/٧/٢٠٠٤.

وبضغط من اللوبي الصهيوني في كل من الولايات المتحدة وتركيا، وفي ظل غياب عربي كامل في الساحة التركية، وفي مسعى لإزالة التوتر في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية، أرسل رجب طيب أردوغان ثلاثة من مستشاريه إلى إسرائيل بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٣٠، وهم شعبان ديشلي: نائب رئيس الحزب للشؤون الخارجية، وعضوي البرلمان: عمر شاليك ومولود شاووش أوغلو، بالإضافة إلى كامان باغيش المترجم الخاص لرئيس الوزراء، ومعروف أن باغيش وشاليك مرتبطان باللوبي اليهودي في أميركا[١].

ورغم استنفار إسرائيل كل إمكاناتها المادية والإعلامية داخل الساحة التركية، لكسب المواقع التي خسرتها في تركيا بسبب مواقف حكومة التنمية والعدالة وانتقادات رجب طيب أردوغان فإن رجب طيب أردوغان واصل هجومه على السياسة الإسرائيلية في فلسطين إذ قال: إن سياسات إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني تستفز مشاعر العداء للسامية. ورفض المعلومات التي تحدثت عن ضغوط أميركية على حكومته لتطوير العلاقات مع إسرائيل. وقال: إن أحداً لا يستطيع أن يفرض على حكومة التنمية والعدالة والبرلمان التركي أي سياسات معيَّنة. وكرر أردوغان استعداده للوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. لكن إسرائيل تردّ بالصواريخ والطائرات على الحجارة التي يلقيها أطفال فلسطين. وأضاف: إن لتركيا مسؤولية تاريخية وإنسانية ودينية للتضامن مع الأشقاء الفلسطينيين، ومع الحرص على استمرار العلاقات مع إسرائيل في جميع المجالات[٢].

كما أن الخارجية التركية استدعت السفير الإسرائيلي في أنقرة وسلّمته مذكرة احتجاج رسمية على عمليات اجتياح الجيش الإسرائيلي لقطاع غزة، وطالبت بوقف هذه العمليات فوراً.

بصورة عامة، كان عام ٢٠٠٤ عاماً تاريخياً في تركيا، ففيه كانت زيارة

(١) حسني محلي: مستشار أردوغان في تل أبيب اليوم، المستقبل: ٢٠٠٤/٨/٣٠.
(٢) حسني محلي: أردوغان: إسرائيل تسيء للسامية، المستقبل، ٢٠٠٤/٩/٤.

الرئيس الأسد إلى تركيا وزيارة أردوغان إلى دمشق وطهران، ثم زيارة بوتين الرئيس الروسي إلى أنقرة. وإذا كانت هذه الزيارات اعتبرت (فتحاً) في العلاقات مع العالم الخارجي، فإن ما جرى في قمة بروكسل لزعماء دول الاتحاد الأوروبي في ١٧ كانون الأول ٢٠٠٤ يمكن وصفه بأمّ الفتوحات، وفاق بتاريخية ما سبقه من أحداث.

وكان موقف البرلمان التركي الرافض لمذكرة الحكومة التركية حول السماح بمرور قوات أميركية عبر الأراضي التركية إلى شمال العراق، قد أعطى انطباعاً للاتحاد الأوروبي وللعالم العربي والإسلامي أيضاً أن تركيا ليست تابعاً أميركياً في حال انضمت إلى الاتحاد الأوروبي. أما في العالم العربي والإسلامي فقد أعطى النموذج التركي الإسلامي الديمقراطي مزيداً من الاحترام والمصداقية.

وفي نهاية العام ٢٠٠٤ وجدت تركيا نفسها في أفضل موقع يمكن أن تكون فيه منذ تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣. وبحسب الخبير بالشؤون التركية محمد نور الدين، وباستثناء حساسيات المسألة الأرمنية، يمكن القول إن تركيا اليوم على علاقات إما ممتازة وإما جيدة وإما من دون مشاكل مع كل جيرانها والقوى الأخرى في العالم. وهذا إنجاز غير مسبوق، خصوصاً أن معظم هذه القوى كانت تقع في خانة العداء أو المنافسة مع تركيا.

آفاق العلاقات
التركية ـــ العربية
في القرن الحادي والعشرين

لقد ثبت من قراءة التاريخ القديم والحديث أن النظام العالمي الجديد بزعامة الولايات المتحدة الأميركية لن يسمح بإعادة إحياء محور استانبول ـ القاهرة ـ دمشق، الرياض، فالمحور حتى لو قام بين مستضعفين فهو يشكّل خطراً لا يمكن المجازفة بقبوله أمريكياً. ولهذا يحاول النظام العالمي الجديد تهميش الأقطار العربية الفاعلة، وعلى رأسها سوريا، وذلك بعد انفتاح بعض الدول العربية على دول الجوار غير العربية للاستقواء بها ليس على إسرائيل، بل على دول عربية أخرى. وفي ظل احتدام أزمة الثقة بين الدول العربية وداخل كل دولة عربية، وبعد انطفاء شعلة التحدي التي أشعلها الكيان الصهيوني بوجوده في قلب الوطن العربي، وتحوُّل الدول العربية من حالة الاستنفار لمواجهة العدو إلى حالة الاسترخاء قاعدة الاعتراف والصلح والتعايش.

وقد تم ذلك كله بعد اتساع الفجوة بين أغنياء العرب وفقرائهم وسقوط نظام الأمن القومي العربي، وما يزيد في الطين بلة كما يقولون، أنه إذا كان الوضع العربي تحوّل نحو الأسوأ، فإن النظام العالمي تحوّل نحو الأشرس، وخصوصاً بعدما أصبح النفط العربي يجري في شرايين الاقتصاد للولايات المتحدة وأوروبا الغربية، وليس مجرَّد سلعة تجارية تهتم بها.

وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأميركية، كانت ترفع ومنذ بداية القرن العشرين شعارات ولسون حول حقّ تقرير المصير، فإنها تحمل الآن الهراوة العسكرية الجبارة وتضرب بها رأس كل متمرد على مصالحها، فالخارج على القانون الدولي هو الخارج على تعليماتها. ومع نهاية القرن العشرين أصبحت الولايات المتحدة ولأول مرة قيصر هذا الكون بدون منازع.

لذلك لا يمكن النظر إلى مستقبل العلاقات العربية ـ التركية بما فيها مشكلة المياه خارج إطار الأبعاد الإقليمية والدولية المستجدة. فالتحرك التركي باتجاه الشرق الأوسط، ولعبة تقاسم المياه، تتحكم بها معادلات النظام الجديد وتؤثر فيهما عملية توزيع الأدوار في ظلّ هذا النظام. صحيح أن النظام الذي تقوده الولايات المتحدة لن يدوم إلى ما لا نهاية، إلا أن انهيار الاتحاد السوفيتي والشيوعية كنظام عالمي، أطلق العنان للولايات المتحدة لتتصرف دون أي

حسيب أو رقيب، حتى إن مجلس الأمن الدولي نفسه يكاد يتحول إلى أداة من أدوات سياستها الخارجية.

ومن خلال التحالف الأميركي ـ التركي التقليدي في القرن العشرين يمكن للولايات المتحدة أن تعهد لتركيا بدور في الشرق الأوسط ربما لا تكون مؤهلة له وقد يخدم هذا الدور مصالح تعود بالضرر على مستقبل العلاقات العربية ـ التركية وتزيد في تعميق الهوّة التاريخية التي لم تردم بعد.

وإذا أخذنا في الاعتبار الغياب العربي السياسي والإعلامي بشكل عام في تركيا والغياب السوري بشكل خاص، ومع استمرار حالة البعثرة العربية، والتهافت السريع لدولها في الاعتراف بإسرائيل قبل التسوية النهائية، مع بداية تنفيذ المخطط الأميركي الواسع بتفتيت الدول العربية، وفي غياب الديمقراطية العربية، فإن إشكاليات الأصولية والعلمانية، والقومية والقطرية، والغنى والفقر، والسلم مع إسرائيل والاستسلام لها، وبين الأمل والواقعية، والادعاء الأميركي بامتلاك بعض الدول العربية أسلحة تدمير شامل أو أسلحة كيميائية. ستظل كل تلك المشكلات والادعاءات أسلحة فتاكة بيد النظام العالمي والولايات المتحدة تحديداً تستخدمه متى شاءت ضد الأنظمة المعارضة لمشاريعها، ووسط كل هذه الأخطار المحدقة تطلّ تركيا على العالم العربي كنموذج إسلامي للديمقراطية تراهن عليه الولايات المتحدة الأميركية من خلال مشاريع اقتصادية وسياسية تخدم في نهاية المطاف المشروع التركي، وخصوصاً في ظل غياب رؤية عربية متكاملة حضارياً للتعامل معها، وترك الساحة ملعباً رحباً للأميركيين والإسرائيليين.

وضمن هذا السيناريو بدأت تركيا (نظاماً سياسياً ومثقفين) تطرح على العلن توجُّهها الجديد بالانفتاح على دول الشرق الأوسط، ومنها الدول العربية، للاستفادة من أسواقها الاقتصادية الضخمة، دون إحداث تغيير يذكر في تحالفها الاستراتيجي مع الغرب ووصولاً إلى اندماجها الكامل معه بعد دخولها نادي الاتحاد الأوروبي.

يقول الكاتب التركي المعروف ومدير محطة CNN بالتركية محمد علي بيراند: «ليس لتركيا في الظروف الحاضرة سوى خيار واحد، يتمثل هذا في البدء بالانفتاح على الشرق الأوسط وأفريقيا من دون قطع العلاقات مع الغرب، وخلاف ذلك، فإن الحديث عن تغيير المعسكرات وهجر حلف شمال الأطلسي لبلد مثل تركيا إجراء لا يتلاءم مع حقائق يطلق عليها: ميزان القوى، وهو في أي حال لن يعطي النتائج المطلوبة»[(١)].

أما السفير التركي السابق في لندن وأحد مهندسي سياسة التغريب أو الأوربة في تركيا ذكي كونر ألب، فيقول في مذكراته: «إن هذه السياسة ويقصد بها سياسة الاتجاه نحو الغرب للاستفادة من تقدُّمه التي قام بها كل من مصطفى رشيد باشا (أبو التنظيمات أيام السلطان عبد المجيد). ومدحت باشا (أبو الدستور)، (ومصطفى كمال أتاتورك وعصمت إينونو) غدت متجذرة في طبيعة الأشياء، وقد برهنت تجربتنا الأخيرة مرة أخرى على النجاح، نحن في حاجة إلى الدعم، وإلى الدعم الحقيقي وإلى المناصرة الملحّة.. وقد بحثنا عن ذلك كله في مشرق العالم وغربه، وتحرَّكنا لنعانق بلداً إثر بلد آخر، ولكن يترتب علينا في النهاية أن نطرق على الباب نفسه، وإن ذلك الباب لم يكن في كوبا أو في مكة أو في موسكو، بل كان في الغرب ليس إلا، وإن أرواح سياسيّينا الأربعة ستبتهج وهي ترى شعبنا في هذا الاتجاه»[(٢)].

والشيء الذي يتفق بشأنه المختصون بالشؤون التركية أن مستقبل العلاقات العربية ـ التركية يتوقف على أمرين أساسيين: الأول، هو المتغيرات الدولية والإقليمية خلال عملية إرساء قواعد النظام العالمي الجديد، وما يرافقها من تطورات، وما يمكن أن يلازمها من معادلات وتوازنات جديدة، والثاني: هو سبل التعامل مع المشاكل العربية ـ التركية الذاتية مثل الأقليات ولواء الاسكندرون والمياه. وخصوصاً في ضوء التوجه الأميركي خصوصاً لاعتبار

---

(١) Mehemet Ali Birand, Diyet: Turkiye Ue Kibris Vzerina Pazar Lik Lar, 1974-1979, Istanbul, Milliyet Yayinlari, 1979, P.552.

(٢) Zeki Kunner Alp, Sadece Diplomat: Hatirat Istanbul: Matbaasi, (N.d.).

المياه أحد أسباب النزاع والتفجير بين دول المنطقة وخصوصاً بين سوريا والعراق من جهة وتركيا من جهة أخرى.

يقول جون كيلي، الذي عمل مراسلاً لسنوات طويلة لصحيفة كريستيان ساينس مونيتر، ومراسلاً لشبكة (A.B.C.) الأميركية في كتابه المرسوم بـ (The War Over Water) ما يلي:

«إن الماء ليس ضرورياً للحياة بل هو الحياة نفسها... تبرز هذه الملاحظة أمراً أساسياً في سياسات الشرق الأوسط، وهي أنه في الحقيقة بعد نضوب النفط، من المحتمل أن يسبب الماء الحرب، ويصنع ويهدم الامبراطوريات والتحالفات في المنطقة، وستبقى خطط التنمية تعتمد على المياه في الشرق الأوسط»[١].

أما مساعد وزير الخارجية الأميركية السابق، هارولد سوندرز فيقول في تقرير أعدّه حول أوضاع الشرق الأوسط ما يلي: «إن قضايا المياه ستحظى على نحو متزايد باهتمام الزعامة السياسية للمنطقة خلال السنوات القليلة الماضية ولقد أصبحت مسألة قضايا إدارة المياه في الضفة الغربية مسألة بالغة الأهمية في المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية، إن المياه مورد نادر في الشرق الأوسط.. ومن المحتمل أن يكون للطلب المتصاعد على مصدر مائي محدود، وهو حيوي أكثر من النفط، أهمية بعيدة الأثر كسبب للصراع وكحتمية للتعاون معاً»[٢].

وحول أهمية المياه ودورها المستقبلي في العلاقات الإقليمية بشكل عام والعلاقات التركية ـ السورية بشكل خاص، في التوجه التركي الجديد بالانفتاح على دول الشرق الأوسط، تقول صحيفة حريات:

«الآن، تحتل السياسات المائية لتركيا مكانها في جدول الأعمال (وتقصد مباحثات السلام السورية ـ الإسرائيلية) وأحداث صغيرة جداً كهذه تثير الرؤوس

---

(١) حمد سعيد الموعد: حرب المياه في الشرق الأوسط، دمشق، آب ١٩٩٠، دار كنعان للدراسات والنشر، ص: ١٤.

(٢) صحيفة القبس: الكويت، ٢١/٨/١٩٨٠.

في أنقرة، وتفتح الطريق أمام السؤال: هل سيتحقق التقارب السوري ـ الإسرائيلي ومن خلف ظهر تركيا؟

وهل أن إسرائيل، بعد إعادة هضبة الجولان، حيث مصادر المياه في سوريا، ستدعم في المحافل الدولية الطروحات التي تدّعيها سوريا حتى اليوم في ما يتعلق بمشروع GAP؟ وهل ستقف واشنطن خلف سوريا؟. من الطبيعي أن يؤثر التقارب السوري ـ الإسرائيلي في تركيا. ومن الطبيعي أن تحتل مسألة المياه مكانها في جدول الأعمال. لكن قوة الدولة مرتبطة بقوّة الأوراق الضاغطة التي تملكها وتنوعها. المهم هو الابتعاد عن الوسوسات والاستفادة من الإمكانات. إن السلام الشرق أوسطي سيفتح إمكانات كبيرة أمام المنطقة وأمام تركيا. الوقت الآن ليس وقت الوسوسة والانكفاء بالنسبة إلى تركيا، بل هو وقت الاندفاع والتقدم بمشاريع سلام في مجالات كثيرة»[1].

وبحسب باحث تركي معروف، فإنه من أجل بناء طموحات، تسعى تركيا، منذ سنوات طوال إلى تحقيق هدفين استراتيجيين[2].

أولهما: العضوية التامة في المجموعة الأوروبية، والتي ازدادت مطالبة تركيا بها على اختلاف الحكومات التركية، ولا تزال متفاعلة حتى اليوم.

ثانيهما: بناء مصالح إقليمية واسعة في الشرق الأوسط يجعل تركيا سلّة اقتصادات لشعوبه باستخدام المياه والزراعات المتقدمة والإنتاجات الصناعية والترانزيت والتجارة الدولية.

وقد عبّر وزير الدولة التركي المسؤول عن مشروع تطوير جنوب شرق الأناضول (غاب) بقوله: «إنه مع انحلال أنظمة الكتل والزعامات الكبرى نتيجة التطورات الحاصلة في العالم، وأوروبا الشرقية، سوف يثار موضوع أنظمة الزعامات الإقليمية، وستصبح تركيا زعيمة الشرق الأوسط في المستقبل»[3].

(١) فرائي تنيتش: (وساوس في أنقرة)، ٢٧ كانون الأول ١٩٩٩، صحيفة حريات، أنقرة.

(٢) Caglar Keydar; State and Class in Turkey: A Study in Capitalist Development (London, New York: Verso: 1987) P. 233.

(٣) صحيفة جمهوريات: أنقرة، ٣/ ٢/ ١٩٩٠.

وقد اتفق معظم المفكرين والمحلّلين السياسيين العرب والأتراك على أن القرن الحادي والعشرين سيدشّن عصر العولمة الاقتصادية والثقافية في العالم، حيث: «استقر في الأذهان أن تحولات الاقتصاد العالمي وسياقه التقني ولّدت معطيات جديدة، حكمت على العالم بالتجانس والتوحيد من حيث الخيارات التنموية وارتباط المصالح والمصائر»[1].

من هنا فإن إقامة علاقات اقتصادية جيدة مع تركيا وتطوُّرها يمكن أن يؤدي إلى ولوج الثقة الثنائية بين الشعبين من هذا الباب الرئيسي، والمهم، والذي يؤلف أحد الأبواب الثلاثة: السياسة والاقتصاد والثقافة، والتي تؤدي إلى إقامة علاقات عربية ـ تركية متطورة. وقد أكد الاقتصاديون العرب على ضرورة البحث عن شراكة اقتصادية جديدة بحيث تكون ديناميكية ومنصفة بين الأتراك والعرب[2].

كما أن تأليف لجنة مشتركة عربية ـ تركية على الصعيد الأكاديمي ـ التربوي لتنقية الكتب المدرسية العربية والتركية، من كل ما يسيء إلى الشعبين الشقيقين، بعد هذه الحقبة التاريخية التي استطاعت فيها تلك الصور إبعاد الشعبين عن بعض، والإساءة إلى تاريخهما وتراثهما المشتركة، هو خطوة في الاتجاه الصحيح والشيء المهم الذي تتفق فيه كل النخب الفكرية والسياسية التركية المؤمنة بضرورة إيجاد علاقات عربية ـ تركية عقلانية تستمد مشروعيتها من الماضي والحاضر والمستقبل ويأتي في مقدمته قطاع الإعلام، وهو قطاع مهم جداً في تركيا، ويعتبر من أهم القطاعات الشعبية التركية فاعلية وتأثيراً. لهذا يجب إيلاؤه العناية الفائقة، لأن التواصل الإعلامي والحوار الجدّي بين العرب والأتراك سيؤديان حتماً إلى الوصول إلى بعض الأفكار التي يمكن من خلالها الانطلاق إلى تعاون مستقبلي ضمن ظروف المنطقة بالاستناد إلى العوامل

---

(١) السيد ولد أباه: (أحلام عصر العولمة) الشرق الأوسط، لندن ١/١١/١٩٩٨.

(٢) محمود عبد الفضيل: (آفاق التعاون العربي ـ التركي في المجالات الاقتصادية والمالية والنقابية) ورقة قدمت إلى: العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص: ٣٧٨.

الحضارية المشتركة وضمن هذا المجال فإن قيام جمعيات صداقة بين الشعبين (جمعيات مجتمع مدني وليست برلمانية ولا حكومية) تمثل نخب المجتمع وهيئاته كافة الفاعلة إعلامياً وسياسياً واقتصادياً يعتبر ذروة التواصل الشعبي بين الشعبين وقمّة النجاح الاستراتيجي.

فمثل هذه الجمعيات هي وحدها ـ (وكما تفعل إسرائيل واليونان) ـ القادرة على قيادة الحملة المضادة الإعلامية الصهيونية لتشويه صورة العرب والمسلمين في تركيا، وخصوصاً أن معظم المثقفين الأتراك يعزون صورة العرب السيئة لدى الأتراك إلى سببين:

أ ـ ردُّ الفعل التركي الرسمي تجاه المسلمين العرب العدائي من الدولة العثمانية أي الأتراك، وخليفة المسلمين خلال الحرب العالمية الأولى[1]. واستمرار هذا الموقف العدائي ـ العربي من القضايا التركية حتى اليوم من دعم منظمة التحرير الفلسطينية لمجموعات المعارضة التركية، على رغم تأييد تركيا للمنظمة في المؤتمرات الدولية[2].

ب ـ النشاط الاستشراقي ـ التبشيري ـ الصهيوني ـ الدونماوي (نسبة إلى طائفة الدونما المعروفة) المحموم الذي أدى إلى تشويه الصورة العربية لدى الأتراك من خلال الإساءة إلى العرب ـ باعتبارهم خميرة الإسلام، وهو نشاط فاعل وخطير وبدون أي نشاط عربي أو سوري مضاد، لطالما حذّر منه الإسلاميون ـ لضرب الإسلام في تركيا بصورة غير مباشرة، ومعظم الكتّاب والمفكرين والسياسيين الأتراك من ذوي الاتجاهات الإسلامية في تركيا[3].

وفي بحث قام به الدكتور إبراهيم الداقوقي في تركيا حول (صورة العرب في

---

(١) Emin Oktay: Tarih III (Istanbul: Atlas Kitabevi, 1985), Sh. 309.

(٢) عثمان أوكيار: (الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك (الورقة الأولى)، ورقة قدمت إلى: العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي: (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز: ١٩٩٥)، ص: ٢٤٤.

(٣) معظم المقالات والتعليقات المنشورة في صحف: زمان وتركيا وميللي غايزيته ويني شفق خلال ٢١/١١/١٩٩٣ ـ ٢٠/٢/١٩٩٤.

الصحافة التركية) خلال ثلاثة أشهر أواخر عام (١٩٩٣ وبداية ١٩٩٤) تبيَّن له أن الصحف التركية الكبرى (العلمانية) مثل: صباح، حريات، ميلليات، والصحف القومية المتطرفة مثل: أورتا دوغو، وكوندم، التي تعادي العرب، أو تبرر أعمال إسرائيل وتكيل المديح متأثرة في أخبارها وتعليقاتها بوكالات الأنباء الغربية وتوجهاتها المعادية للعرب والمسلمين والمؤيدة لإسرائيل.

حيث تبيَّن أن هذه الصحف لم تستقِ خبراً واحداً من المصادر العربية خلال تلك الفترة، وهذا يوضح بجلاء سبب معاداتها للعرب ومحاباتها لإسرائيل. فقد كانت المصادر الخبرية لأحداث الشرق الأوسط (من ٢١ تشرين الثاني ١٩٩٣ ـ ٢٠ شباط ١٩٩٤) تستقى من أوروبا الغربية وأمريكا وإسرائيل بالدرجة الأولى، حيث تبلغ تلك الأخبار المنشورة في الصحف التركية خلال تلك الفترة عشرة أضعاف الأخبار المستقاة من المصادر العربية.

وفي الوقت نفسه، فإن هناك ما يجمع بين العرب والأتراك سياسياً وإعلامياً خلال المرحلة الماضية يمكن زيادة تفعيله وتطويره في المستقبل مثل: الموقف من الكيان الصهيوني ودعم القضية الفلسطينية.

ويعتبر الموقف من الكيان الصهيوني ودعم الشعب الفلسطيني ليحصل على حقِّه كاملاً في قيام دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، موقفاً جامعاً ومشتركاً بين الأتراك والعرب بشكل عام والأتراك السوريين بشكل خاص شعبياً وحكومياً، ولكن لم يجر استثماره أو توظيفه مطلقاً. فقد أجرت مؤسسة SOFRES استطلاعاً للرأي في مدينة استانبول تناول عدداً من المسائل المحلِّية والخارجية من بينها تحديد الدول التي يشعر تجاهها الأتراك بميل وعطف، وتلك التي ينظرون إليها بمزيج من الكراهية والعداء. فبحسب ذلك الاستطلاع كانت الدول التي يشعر تجاهها أتراك استانبول بعين الكراهية هي[1]:

---

(١) محمد نور الدين: (استطلاع: إلى أي الدول يميل الأتراك وأيها يكرهون)، مجلة شؤون تركية، العدد الثاني، تشرين الأول ١٩٩٢، ص: ٤٥.

١ ـ أرمينيا ٩٠٪

٢ ـ قبرص اليونانية ٨٩٪

٣ ـ اليونان ٨٤٪

٤ ـ إسرائيل ٨١٪

٥ ـ صربيا ٧٨٪

وأقدم مثلاً عن تطابق الموقف الرسمي السوري والشعبي مع موقف صحافة التيار الإسلامي واليساري والقومي، التي ترى في اتفاقية أوسلو تفريطاً بالحقّ الفلسطيني بعد كل هذه التضحيات الكبيرة التي قدِّمت خلال نضال الفلسطينيين العرب ولم يكسب منها الفلسطينيون غير السلام الدامي، فكاتب مثل عبد الله ألطاي، كتب في صحيفة ميللي غازيته الإسلامية مقالاً بعنوان (خطط إسرائيل تجاه تركيا) في ٢٤/١/١٩٨٤ اعتبر فيها اتفاقية السلام الفلسطينية ـ الإسرائيلي، «ما هي إلا الخطوة الأولى لتأسيس دولة إسرائيل الكبرى في المنطقة والممتدة من النيل إلى الفرات، والتي تضم أجزاء من الأراضي التركية».

بل إن الكاتب نفسه كتب مقالة أخرى تتطابق مع وجهة النظر القومية العربية المتشددة ونظرتها للكيان الصهيوني، ففي ٢٦/١/١٩٩٤ كتب مقالة بعنوان (المتفقون مع وايزمن ضد السلام) قال فيه: «باعتبار أن ديميريل ووايزمن (الرئيس الإسرائيلي) قد ألَّفا حلفاً ضد الهلال في ظل نجمة داوود السداسية، ومن هنا فإن إسرائيل تشكِّل خطراً على الأتراك والعرب».

إن اتفاق معظم الصحف التركية خلال فترة تاريخية معيَّنة وذات اتجاهات مختلفة: إسلامية مثل ميللي غازيته وزمان، والقومية المتطرفة مثل صحيفة أورتا دوغو، واليسارية مثل صحيفتي: كوندم وايد ينلك، وذات الاتجاه القومي ـ الإسلامي المعتدل مثل صحيفة تركيا على التنديد بأعمال الصهيونية ضد العرب وتأكيدها أن أحداث الشرق الأوسط الجارية منذ عقد اتفاقية السلام بين إسرائيل

ومنظمة التحرير الفلسطينية (أوسلو) عام ١٩٩٣، ما هي إلا خطوات لتحقيق فكرة إقامة إسرائيل الكبرى الممتدة من النيل إلى الفرات[١]. هو موقف آخر جامع بين السوريين والأتراك الذي لم يستثمر.

ولم يشذ عن هذا الاتفاق سوى صحيفة حريات التركية العلمانية التي أطلقت صفة (الإرهابيين) على الفلسطينيين في عددها الصادر بتاريخ ١٩/١/١٩٩٤، بالإضافة إلى إطلاقها هذه الصفة أيضاً على الحركات الإسلامية، انطلاقاً من وجهة نظر الغرب في وصم جميع الحركات الإسلامية المعادية للصهيونية والاستعمار والإمبريالية بالإرهاب.

وهذه الصحيفة وزميلتها صحيفة ميلليات هما من أشد أعداء التقارب العربي ـ التركي، وكذلك الإسلامي ـ التركي، لأنها تعتقد أن «تركيا كلما ابتعدت عن العرب»[٢] «وازدادت تقارباً من إسرائيل قويت علاقاتها مع الغرب»[٣].

وكان الخوف من التمدد الصهيوني والمطامع الإسرائيلية في المنطقة بعد استيلاء اليهود على كامل فلسطين، يشكّل أحد أوجه التلاقي في الأهداف فقط بين القوميين العرب (وخصوصاً سوريا) وبين التيار الإسلامي بمؤسساته السياسية والاقتصادية والإعلامية، بل حتى يمثّل نقطة التلاقي مع القوميين الأتراك المتشددين الذين لا ينظرون بودّ للعرب بسبب الصورة السيئة التي يحملونها عنهم منذ أواخر أيام الدولة العثمانية.

فصحيفة القوميين الأتراك (أورتا دوغو) ما فتئت تندّد بالصهيونية وبأعمال إسرائيل المعادية للعرب «والطامعة في أراضي سوريا والعراق ولبنان، وأنها لن تترك أطماعها هذه لأنها تريد تحقيق دولة إسرائيل الكبرى»[٤].

أما المعلق السياسي في هذه الصحيفة محمد علي بولوط، فكان رأيه بالكيان

---

(١) د. إبراهيم الداقوقي: صورة العرب لدى الأتراك، مصدر سبق ذكره، ص: ١٦٩ ـ ١٧٠.
(٢) أوكتاي أكشي: (علاقات جيدة ولكن)، حريات، أنقرة، ٢٦/١/١٩٩٤.
(٣) نور باتور: (لماذا لا تضغط إسرائيل على سوريا)، ميلليات، أنقرة، ٢٦/١/١٩٩٤.
(٤) فروخ سزكين: (لماذا جاء وايزمن؟) صحيفة أورتا دوغو، أنقرة، ٢٨/١/١٩٩٤.

الصهيوني أكثر تشدداً من رأي القوميين العرب (والسوريين بشكل خاص) إذ كتب يقول بالحرف: «قد لا تصدقون إذا ما قلت لكم إن دولة إسرائيل الكبرى، حلم الصهيونية قد تحققت فعلاً بفضل العملاء وغفلة المسلمين وغبائهم. وإلا بماذا تستطيعون أن تفسروا لي زيارة وايزمن إلى مدينة شانلي أورفا (الرها) التي تضم رفات جد اليهود الأعلى النبي إبراهيم، وقيامه بدراسة حوض نهري دجلة والفرات (مشروع GAP اللذين ذكرت التوراة أنهما نهران نابعان من الجنة وضعا لخدمة بني إسرائيل»[1].

أما أحد رموز التيار الإسلامي شوكت قازان نائب رئيس حزب الرفاه سابقاً فقد وصف الكيان الصهيوني و(إسرائيل رأس حربة الاستعمار)[2].

إن التنسيق مع أجهزة الإعلام التركية وخصوصاً الإسلامية والقومية والليبرالية مهمة عاجلة وضرورية، للتصدي للأخطبوط الإعلامي والسياسي الإسرائيلي في أنقرة.

فمما تعانيه تلك الأجهزة الإعلامية والسياسية المتعاطفة مع القضايا العربية والراغبة في تحسين العلاقات التركية ـ السورية، القطيعة الكاملة مع السوريين، فقد أكد أكثر من صحفي وكاتب وفي أكثر من لقاء جمعني معهم في أنقرة واستانبول أنهم لم يستطيعوا التواصل مع السوريين ومؤسساتهم بما فيها السفارة في أنقرة والقنصلية في استانبول، ففي حين كانت أبواب السفارة والقنصلية الإسرائيليتين مفتوحة تستقبل وتوجِّه وترحّب، كانت أبواب السفارة والقنصلية السوريتين مغلقة بوجوههم. وبالتالي لم يتمكن هؤلاء المتعاطفون مع القضايا العربية بشكل عام والسورية بشكل خاص من التصدّي للوبي الصهيوني الذي يقود الحملة الإعلامية والسياسية ومن داخل السفارة الإسرائيلية في أنقرة والقنصلية في استانبول بكفاءة عالية باعتراف الجميع.

(١) محمد علي بولوط: (وايزمن وأنا)، صحيفة أورتا دوغو، أنقرة، ٢٩/١/١٩٩٤.

(٢) مؤتمر صحفي عقده شوكت قازان نائب رئيس حزب الرفاه في البرلمان للتنديد بزيارة وايزمن على تركيا، صحيفة زمان: استانبول: ٢٦/١/١٩٩٤.

ما يجمع عليه السياسيون والمثقفون والأكاديميون والإعلاميون الأتراك هو أن عملية تطوير العلاقات التركية ـ السورية والتصدي للحملة الإعلامية والسياسية الضارية التي يشنُّها اللوبي الصهيوني ضد أي تقارب سوري ـ تركي حقيقي، هي مهمة تقع بالدرجة الأولى على السوريين، وبدون برنامج استراتيجي سياسي وإعلامي سوري من داخل تركيا يتولى ويوجِّه ويقود هذا البرنامج المتكامل للتواصل مع الذين يرغبون في تحسين العلاقات السورية ـ التركية، في ظلِّ مشهد سياسي تركي معروف بتقلباته وتغيّراته السريعة، ستظل الرغبة السورية في ترسيخ علاقات تركية ـ سورية متينة استراتيجياً مهما بدت العلاقات القيادية بين البلدين متطوّرة، وستظل هذه الرغبة عرضة للتقلب والاهتزاز، وسيظلّ تاريخ العلاقات العربية ـ السوفييتية من بدايتها إلى نهايتها مثالاً لا يمكن تجاهله أو نسيانه.



المصادر والمراجع

أ ـ الكتب العربية:

١ ـ أحمد، إبراهيم خليل وآخرون: تركيا المعاصرة، منشورات مركز الدراسات التركية، جامعة المصول، ١٩٨٨.

٢ ـ أحمد، محمود سمير: معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط، القاهرة، المستقبل العربي، ١٩٩١.

٣ ـ أوجلان، عبد الله: الحرب الثورية في جنوب كردستان ومسألة السلطة، منشورات المدرسة المركزية للحزب، بدون مكان الطبع، تموز ١٩٩٥.

٤ ـ أوجلان، عبد الله: كيف نعيش؟ المرأة الكردستانية الحرة، منشورات حزب العمال الكردستاني، بدون مكان طبع، ١٩٩٥.

٥ ـ أوجلان، عبد الله: حقيقة الثورة بين اللغة والممارسة، دار آخيل للطباعة والنشر والتوزيع، اليونان، أثينا، الطبعة الأولى، ١٩٩٦.

٦ ـ أوين، جوناثان: أكرم الحوراني: دراسة حول السياسة السورية ما بين ١٩٤٣ ـ ١٩٥٤، بيروت، الطبعة الأولى، بلا زمان الطبع.

٧ ـ أركون، محمد: تاريخية الفكر الإسلامي، ترجمة هاشم صالح، بيروت: مركز الإنماء القومي، ١٩٨٦.

٨ ـ آذار، سد الفرات من منجزات: منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٧٣.

٩ ـ الأيام، إصدار جريدة: كتاب الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب، طبع في مطبعة الأيام بدمشق، بلا مكان الطبع.

١٠ ـ الاستراتيجية، مركز الدراسات السياسية و: الأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٣، تحرير السيد يسين، القاهرة، المركز، ١٩٩٥.

١١ ـ الاستراتيجية، مركز الدراسات السياسية و: الأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٤، تحرير السيد يسين، القاهرة، المركز، ١٩٩٥.

١٢ ـ بكور، يحيى: تخطيط وإدارة الموارد المائية في الجمهورية العربية

السورية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية (جامعة الدول العربية)، الخرطوم، المكتب الإقليمي، دمشق، أيار ١٩٩١.

١٣ ـ توفيق، محمد المحمد: كمال أتاتورك، دار الهلال، القاهرة، ١٩٣٦.

١٤ ـ التركية، العلاقات العربية: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١ ـ ١٩٩٣، ٢ج.

ج١: من منظور عربي، إشراف محمد خير الدين أبو العز، تنسيق جمال زكريا قاسم ويونان لبيب رزق.

ج٢: من منظور تركي، إشراف أكمل الدين إحسان أوغلي، تنسيق صالح سعداوي.

١٥ ـ الجندي، أنور يقظة الإسلام في تركيا، دار الأنصار، القاهرة، ١٩٧٩.

١٦ ـ الجندي، أنور: الصحوة الإسلامية منطقة الأصالة وإعادة الأمة على طريق الله، دار الاعتصام، بلا مكان وزمان النشر.

١٧ ـ الجندي، أنور: السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية، بيروت: ١٤٠٧هـ.

١٨ ـ الجميل، سيّار: العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: ١٩٩٧، الطبعة الأولى.

٢٠ ـ الحصري، ساطع: البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، بيروت: الطبعة الثالثة، كانون الثاني ١٩٦٥.

٢١ ـ حلاق، حسان: دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن الحكم ١٩٠٨ ـ ١٩٠٩، دار بيروت المحروسة للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، ١٩٩٣، بيروت.

٢٢ ـ حمدان، جمال: الاستعمار والتحرير في العالم العربي، القاهرة: دار الحكمة ١٩٦٤.

٢٣ ـ حيدري، نبيل: تركيا: دراسة في السياسة الخارجية منذ عام ١٩٤٥، صبرا للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٦.

٢٤ ـ الحميد، السلطان عبد: مذكرات السلطان عبد الحميد، ترجمة وتقديم: محمد حرب، القاهرة، دار الأنصار ١٩٧٨.

٢٥ ـ دروزة، محمد عزة: تركيا الحديثة، بيروت، بلا مكان الطبع، ١٩٤٦.

٢٦ ـ دقاق، باسل: تركيا بين جبارين، بيروت، بلا مكان الطبع، ١٩٤٧.

٢٧ ـ الدين، محمد نور: تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ١٩٩٧.

٢٨ ـ داغر، أسعد مفلح: ثورة العرب، تقديم د. عمر الدقاق، الطبعة الثانية، حلب، ١٩٨٩.

٢٩ ـ الداقوقي، إبراهيم: صورة العرب لدى الأتراك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٣٠ ـ الداقوي، إبراهيم: صورة الأتراك لدى العرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٣١ ـ الداقوقي، إبراهيم: فلسطين والصهيونية في وسائل الإعلام التركية، بغداد: منشورات جامعة بغداد، ١٩٨٧.

٣٢ ـ رافق، عبد الكريم: العرب والعثمانيون ١٥١٦ ـ ١٩١٦، الطبعة الثانية، دمشق، ١٩٩٣.

٣٣ ـ رضوان، وليد: مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ٢٠٠٥، بيروت، الطبعة الأولى.

٣٤ ـ رضوان، وليد: تركيا بين العلمانية والإسلام في النصف الثاني من القرن العشرين، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ٢٠٠٥، بيروت، الطبعة الأولى.

٣٥ ـ الزين، مصطفى: أتاتورك وخلفاؤه، دار الحكمة للنشر، بيروت، الزمن بلا.

٣٦ ـ الزين، مصطفى: ذئب الأناضول (مصطفى كمال) رياض الريس للكتب والنشر، لندن، الطبعة الأولى، ١٩٩١.

٣٧ ـ سليمان، أحمد سعيد: التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة، القاهرة: دار المعرفة، ١٩٦١.

٣٨ ـ سعيد، عبد المنعم: العرب ودول الجوار الجغرافي، سلسلة استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.

ـ السورية، وزارة التربية: جغرافية الوطن العربي، الثالث الثانوي، ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥، دمشق.

٣٩ ـ السمان: نبيل: حرب المياه من الفرات إلى النيل، بلا مكان ولا زمان الطبع.

٤٠ ـ شندي، مجدي: الصراع القادم في الشرق الأوسط، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٢.

٤١ ـ شرابي، هشام: المثقفون العرب والغرب، بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٨.

٤٢ ـ الشوابكة، أحمد فهد بركات: حركات الجامعة الإسلامية، الشوابكة، الأردن، الزرقاء/ ١٩٨٤.

٤٣ ـ الشناوي، عبد العزيز: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٤، ٤ أجزاء.

٤٤ ـ شوقي أحمد: الموسوعة الشوقية، الأعمال الكاملة: بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٥، ج٤.

٤٥ ـ الصويص، سليك: أتاتورك منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة، عمان (د.ن). ١٩٧٠.

٤٦ ـ طربين، أحمد: محاضرات في تاريخ قضية فلسطين، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، ١٩٥٩.

٤٧ ـ العظمة، عزيز: العلمانية من منظور مختلف، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢.

٤٨ ـ العربي، التقرير الاستراتيجي: القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٩.

٤٩ ـ محمد، مصطفى: الحركات الإسلامية الحديثة، ألمانيا الغربية، ١٩٨٤.

٥٠ ـ مصطفى، أحمد عبد الرحيم: أصول التاريخ العثماني، القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٢.

٥١ ـ موسى، سلامة: كتاب الثورات، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٠، الطبعة الثالثة.

٥٢ ـ المدرس، فهمي: عبر من الماضي القريب، ج٣، بغداد، مطبعة الشعب، ١٩٣٢.

٥٣ ـ الموعد، حمد سعيد: حرب المياه في الشرق الأوسط، دمشق، آب ١٩٩٠، دار كنعان للدراسات والنشر.

٥٤ ـ العربي، المؤتمر القومي: حال الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي السابع: الوثائق، القرارات، البيانات، آذار/ ١٩٩٧.

٥٥ ـ العربي، المؤتمر القومي: حال الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي الثامن: الوثائق، القرارات، البيانات، نيسان/ ١٩٩٨.

٥٦ ـ العربي، المؤتمر القومي: حال الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي التاسع: الوثائق، القرارات، البيانات، آذار/ ١٩٩٩.

٥٧ ـ العربي، المؤتمر القومي: حال الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي العاشر: الوثائق، القرارات، البيانات، ٢٠٠٠.

٥٨ ـ العربية، مؤسسة الأبحاث: بيروت، ١٩٨١، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد السابع.

٥٩ ـ قدري، محمد علي: مصطفى كمال أتاتورك مؤسس دولتها الحديثة، المكان بلا، ١٩٨٣.

٦٠ ـ كمال، مصطفى: طريق تركيا الحديثة، بدون تاريخ ومكان الطبع.

٦١ ـ معوض، جلال عبد الله: تطور العلاقات التركية ـ الإسرائيلي في التسعينات: سلسلة بحوث سياسية (١٠٧)، مركز الدراسات والبحوث السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٦.

٦٢ ـ معوض، جلال عبد الله: صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية. مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٨.

٦٣ ـ معوض، جلال عبد الله: الإسلام والتعددية في تركيا ١٩٨٣ ـ ١٩٩١، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.

٦٤ ـ معوض، جلال عبد الله: الأكراد والتركمان في العراق: تحليل سياسي. القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.

٦٥ ـ معوض، جلال عبد الله: تطور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في التسعينات، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦.

٦٦ ـ معوض، جلال عبد الله: الفساد السياسي في النظام السياسي التركي، ١٩٨٣ ـ ١٩٩١، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣.

٦٧ ـ فرسخ، عوني: الأقليات في التاريخ العربي، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، أيلول، ١٩٩٤.

٦٨ ـ اليافي، نعمي: جمال باشا السفاح: دراسة في الشخصية والتاريخ، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، اللاذقية، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.

٦٩ ـ اليونس: د. عبد اللطيف: الأعمال الكاملة: المجموعة الأولى (ثورة الشيخ صالح العلي بين عامين) حياة رجل في تاريخ أمة، دار الثقافة، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٩٩٤.

٧٠ ـ النعيمي: أحمد نوري: الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا: حاضرها ومستقبلها دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا، دار البشير، الأردن، عمان، ١٩٩٢.

٧١ ـ النعيمي، أحمد نوري: تركيا وحلف شمال الأطلسي، عمان، الأردن، ١٩٨١.

٧٢ ـ النعيمي، أحمد نوري: ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا (١٩٤٥ ـ ١٩٨٠)، دار الحرية بغداد، ١٩٨٩.

٧٣ ـ الناصر، جمال عبد: فلسفة الثورة والميثاق، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٤.

٧٤ ـ النعيمي، أحمد نوري: الحياة السياسية في تركيا الحديثة ١٩١٩ ـ ١٩٣٨، دار الحرية، بغداد، ١٩٩٠.

٧٥ ـ نوفل، ميشال، خالد زيادة وآخرون: العرب والأتراك في عالم متغير، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى، مركز بيروت، ١٩٩٣.

٧٦ ـ هيكل، محمد حسنين: الانفجار ١٩٦٧: حرب الثلاثين سنة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠.

٧٧ ـ هيكل، محمد حسنين: حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.

ب ـ الكتب الأجنبية المعرّبة:

١ ـ أكدوغان، لطفي: سارة التي هدمت الإمبراطورية العثمانية، ترجمة دار طلاس، مراجعة وتقديم محمد محفل، دمشق، دار طلاس، ١٩٩٥.

٢ ـ أركون، محمد: تاريخية الفكر العربي الإسلامي، ترجمة هاشم صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٨٦.

٣ ـ ألكسان، تركر: الإسلام والسياسة في الشرق الأوسط الحديث، ترجمة (م.ن.م)، ١٩٨٥.

٤ ـ الأفغاني، عبد الله: كتاب قوم جديد: خلاصة الخطب بالتركية في جامع آيا صوفيا، بلا.

٥ ـ بيشيكجي، إسماعيل: كردستان مستعمرة دولية، ترجمة زهير عبد الله، دار آخيل للطباعة والنشر، أثينا، اليونان، ١٩٩٩.

٦ ـ بفسنر، لوسيل دبليو: أزمة السياسة التركية، ترجمة حسن نعمة سعدون، بغداد، بلا.

٧ ـ حسرتيان، أ: القضايا القومية في تركيا، ترجمة سيامند سيرتي، مراجعة وتقديم، عزيز داوود محمد، بلا زمان ولا مكان الطبع.

٨ ـ روبنس، فيليب: تركيا والشرق الأوسط، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، الطبعة الأولى، ١٩٩٣، نقله إلى العربية ميخائيل نجم خوري.

٩ ـ غنطاو، هنري مور: قتل أمة: مذكرات السفير أمريكي في استانبول ١٩١٣ ـ ١٩١٦، ترجمة ألكسندر كشيشيان، شركة دلتا، حلب، سوريا، بلا.

١٠ ـ سيل، باتريك: الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، لندن، ١٩٨٨، ترجمة المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع.

١١ ـ سيل، باتريك: الصراع على سوريا: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ترجمة سمير عبده، محمود فلاحة، دار طلاس للنشر.

١٢ ـ كشيشيان، ألكسندر: المشانق العربية والمجازر الأرمنية، مطابع العجلوني، الطبعة الأولى، دمشق، ١٩٩٢.

١٣ ـ كشيشيان، ألكسندر: كفاح الأرمن من أجل عروبة لواء الإسكندرونة، دار طلاس للنشر، بدون زمان الطبع.

١٤ ـ نيكسون، ريتشارد: الفرصة السانحة، ترجمة أحمد صدقي مراد، القاهرة، دار الهلال، ١٩٩٢.

١٥ ـ هرتسل، يوميات هرتسل، ج٤، مترجم.

١٦ ـ هوفسبيان، نوبار، فيروز أحمد وآخرون: تركيا بين البيروقراطية والحكم العسكري، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ترجمه إلى العربية سامر رزاز وعدنان بدر.

جـ - الكتب الأجنبية:

1 - Ahemd, Firoz: The experiment in Democracy 1950-1975 (Boulder Co: West View Press 1997).

2 - taturk, Mustafa Kemal: Nutuk: Gazi Mustafa Kamel Trafindan (Istanbul: 1938, devlet Basi mevi, 1938).

3 - Abbidin, adel Rehman Zeniel: The Present and Future Prespective of Arab-Turkish Economic Relations, Studies on Arab-Turkish Relations annual, 2 Istanbul, 1987.

4 - Erbakan, Necmttin: Milli Grous (Istanbul: Dergah Yaginlari, 1975).

5 - Birand, Mehemt Ali, Diyet: Turkiye Ve Kibris Uzerina Pazar Liklar, 1974-1979, Istanbul Milliyet Yoyinlari, 1979.

6 - Buzpinr, Tufan: (Osmanli Surkiye' Sinde Turk Aleyhtar, Ilanlur Ve Bunlarakarsi, Tepiler, Sayi 1-2, 1998.

7 - Duna, Cem (Turkey Peace Pipline in Storr and Stoll eds, The Politics of Scarity water in the Middle East.

8 - Keydar, Caglar: State and class in turkey London, New York, Verso: 1987.

9 - Karpat, Kemal: H: Turkey's Politics: The transition to a Multiparty System (Princeton NK: Princeton University Press 1966).

10 - Musallm, Remzi, water: The Middle East Problem of the 1990' (London: Gulf Center for Strategic Studies, 1989).

11 - Nur, Riza: lozan Zafer Mi: Hezimet Mi?, Ankara: 1944.

12 - Oktay, Emin: Tarih III (Istanbul: Atlas kitabevi, 1985).

13 - Riza, Bulent Ali: Foreign Policy of Turkey Toward The Arab-States 1930 - 1960.

14 - Rustow, Dank Wart A: Turkey: Americas' Forgotten Ally (New York: 1987).

15 - Sosyal, Ourhan: An Analysis of The Influences of Turkey alignment with the west and the Arab-Israili Confict upon Turkish - Israeli and Turkish - Arabs Relation, 1947 - 1977.

16 - Tarih III Orta (Ankara, Mararif Bakanligi Yayinevi, 1941).

17 - Tarih, Turkiye Gumhuriyeti, III Orta Okul (Istanbul: Marrif Baniligi, 1933).

الأبحاث:

١ ـ أوكيار، عثمان: الخيارات العربية ـ التركية: الإرث التاريخي: الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٨٥)، بيروت، تموز/ ١٩٩٤.

٢ ـ أوكه، كمال: العرب والأتراك، مؤتمر العلاقات العربية ـ التركية، عمان، الأردن، ٢٥ ـ ٢٨ نيسان/ ١٩٨٥.

٣ ـ أوجلان، عبد الله: توافق الغزو التركي مع ذكرى تأسيس دولة إسرائيل ليس صدفة، مجلة الأوج، العدد (٨ ـ ٩)، قبرص، ١٩٩٨.

٤ ـ أوغلو، إرسين: العلاقات العربية ـ التركية إلى أين؟ مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (٢٤٢) نيسان/ ١٩٩٩.

٥ ـ إبرا موفيش، مورتون: تركيا بعد أوزال، مجلة شؤون الأوسط، العدد (٢٣)، بيروت، تشرين الأول ١٩٩٣.

٦ ـ أنديك، مارتن: سياسة إدارة كلينتون حيال الشرق الأوسط، الدراسات الفلسطينية، العدد (١٥) صيف ١٩٩٣.

٧ ـ آغا، د. وائق رسول: الموارد المائية المتاحة والمسألة المائية في الوطن العربي، بحث قدم إلى الندوة البرلمانية العربية الخامسة حول موضوع: المياه ودورها الاستراتيجي في الوطن العربي، دمشق ١٧ ـ ١٨/ ٢/ ١٩٩٧.

٨ ـ البديع، أحمد عباس عبد: أزمة المياه من النيل إلى الفرات، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٤)، القاهرة، ١٩٩١.

٩ ـ البرجي، نبيه: أتاتورك فولاذ خشبي، مجلة الأوج، أثينا اليونان، العدد (١٥)، ١٩٩٨.

١٠ ـ باكاسي، أحمد: ديمومة الشعب الكردي في وطنه كردستان منذ أقدم العصور، مجلة الحوار، العدد (٢٤ ـ ٢٥) صيف وخريف ١٩٩٩، بلا.

١١ ـ التميمي، عبد الجليل وأورهان كولوغلو: من العثمنة إلى العلمنة، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٨٥)، بيروت، تموز/ ١٩٩٤.

١٢ ـ الجميل، سيار: أتاتورك: الكاريزما والتكوين: من العثمنة إلى العلمنة، المجلة التاريخية للدراسات العثمانية، العددان (٣ ـ ٤) تونس، كانون الأول/ ١٩٩١.

١٣ ـ الجميل، سيار: دولة السلطنة العثمانية وإشكالية الخلافة: رؤية إبستمولوجية لمواقف تاريخية متعددة، دراسات عربية، السنة ٢٣، العدد (٤)، شباط/ ١٩٨٧.

١٤ ـ الجميل: سيار: الخيارات الفكرية لدى العرب والأتراك، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٨٥)، بيروت، تموز/ ١٩٩٤.

١٥ ـ الجميل، سيار: مؤثرات التحديث في المجتمع التركي المعاصر، دراسات تركية، جامعة الموصل، السنة (٢)، العدد (٣)، تشرين الثاني/ ١٩٩٢.

١٦ ـ حلو، مرغريت: العلاقات التركية ـ الإسرائيلية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، بيروت، العدد (١٧)، تموز/ ١٩٩٧.

١٧ ـ حجازي، محمد وفاء: عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية، حلقة نقاشية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، ١٩٩٨/١ العدد (٢٢٧).

١٨ ـ الداود، محمود علي: العرب وتركيا: العلاقات العربية ـ التركية والعوامل المؤثرة فيها، مجلة المستقبل العربي (السنة ٥)، العدد (٤٥) بيروت، تشرين الثاني/ ١٩٨٢.

١٩ ـ نور الدين، محمد: حظر حزب الرفاه في تركيا: المسيرة المتعثرة للديمقراطية: شؤون الأوسط، بيروت، العدد (٦٩)، شباط/ ١٩٩٨.

٢٠ ـ نور الدين، محمد: سياسة حافة الهاوية التركية: مقاربة للواقع والاستهدافات، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد (٧٦).

٢١ ـ نور الدين، محمد: حظر حزب الرفاه في تركيا، مجلة الوسط، لندن، العدد (٦٩)، شباط/ ١٩٩٨.

٢٢ ـ نور الدين، محمد: لماذا لم يقع الانقلاب الرابع، مجلة الوسط، العدد (٢٦٣)، ١٩٩٧/٢/١٠.

٢٣ ـ نور الدين، محمد: أربكان رئيساً للحكومة إنقاذاً للنظام أم إنقاذاً لتركيا، مجلة الوسط، العدد (٢٣٢)، لندن ١٩٩٧/٧/٨.

٢٤ ـ نور الدين، محمد: استطلاع: إلى أي الدول يميل الأتراك وأيها يكرهون، مجلة شؤون تركية، العدد الثاني، بيروت، تشرين الأول/ ١٩٩٢.

٢٥ ـ نور الدين، محمد: المسألة الكردية في تركيا: الأمل والخيبات، مجلة شؤون تركية، العدد الثامن، صيف ١٩٩٣.

٢٦ ـ نور الدين، محمد: العلاقات التركية ـ الإسرائيلية: زراعة وسياحة وأكراد، مجلة شؤون تركية، العدد (٩)، خريف ١٩٩٣، بيروت.

٢٧ ـ نور الدين، محمد: تورغوت أوزال: مغامرة الضرورة، مجلة شؤون تركية، العدد الثامن، صيف ١٩٩٣، بيروت.

٢٨ ـ نور الدين، محمد: اليهود في تركيا: أرقام ومعطيات، مجلة شؤون تركية، بيروت العدد (٣)، تشرين الثاني/ ١٩٩٢.

٢٩ ـ نور الدين، محمد: تركيا وسلام الشرق الأوسط، مجلة شؤون تركية، العدد (٩)، خريف ١٩٩٣، بيروت.

٣٠ ـ نور الدين، محمد: النمط الجديد للمواجهة، مجلة شؤون تركية، أيلول/ ١٩٩٢، بيروت.

٣٢ ـ نور الدين، محمد: المسألة الكردية في تركيا: الأمل والخيبات، مجلة شؤون تركية، العدد الثامن، صيف ١٩٩٣.

٣٣ ـ نور الدين، محمد: الفيل التركي والذبابة الكردية، مجلة شؤون تركية، العدد (٩) خريف ١٩٩٣، بيروت.

٣٤ ـ نور الدين، محمد: تطورات المسألة الكردية في العراق وتركيا، مجلة شؤون تركية، العدد الثالث، تشرين الثاني/ ١٩٩٢، بيروت.

٣٥ ـ نور الدين، محمد: الوقائع السياسية، مجلة شؤون تركية العدد (٩)، خريف ١٩٩٣، بيروت.

٣٦ ـ نور الدين، محمد: تركيا وإعلان الدولة الكردية في شمال العراق: النفط مقابل الاعتراف، مجلة شؤون تركيا، العدد الثاني، بيروت، تشرين الأول/ ١٩٩٢.

٣٧ ـ نور الدين، محمد: سياسة تركية جديدة في شمال العراق، مجلة شؤون تركية، العدد الثامن، بيروت، صيف ١٩٩٣.

٣٨ ـ نور الدين، محمد: دعوة أوزال للتهجير: هل من سياسة رسمية؟ مجلة شؤون تركية، العدد الثاني، تشرين الأول/ ١٩٩٢، بيروت.

٣٩ ـ نور الدين، محمد: ماذا بعد انتهاء العملية العسكرية التركية في شمال العراق، مجلة شؤون تركية، العدد الرابع، كانون الأول/ ١٩٩٢، بيروت.

٤٠ ـ نور الدين، محمد: الوقائع السياسية، مجلة شؤون تركية، العدد الثامن، صيف ١٩٩٣، بيروت.

٤١ ـ نور الدين، محمد: الوقائع الاقتصادية، مجلة شؤون تركية، العدد الثامن، صيف ١٩٩٣، بيروت.

٤٢ ـ الدغيم، محمود السيد: أوجلان: سيرته وأسراره ونضاله، مجلة المشاهد السياسي، لندن، (١٤ ـ ٢٠) آذار/ ١٩٩٩.

٤٣ ـ الداقوقي، إبراهيم: التأثير المتبادل بين اللغتين العربية والتركية في العهد العثماني، زاغون، تونس، ١٩٨٨.

٤٤ ـ الدجاني أحمد صدقي: الفكر العربي والتغيير في الوطن العربي، ورقة قدمت إلى التراث وتجليات العصر في الوطن العربي: الأصالة المعاصرة.

٤٥ ـ رضوان، وليد: هل هناك بديل عن قيام لوبي عربي في تركيا، بحث قدم في المؤتمر القومي العربي الثامن، الذي عقد في القاهرة بتاريخ ٢٧ ـ ٣٠ نيسان/ ١٩٩٨.

٤٦ ـ الرفاعي، د منيب: واقع مشكلة المياه بين سوريا والعراق وتركيا. مجلة صوت فلسطين، دمشق، العدد (٢٤٠)، أيار/ ١٩٩٦.

٤٧ ـ زيادة، خالد: الثوابت والمتغيرات في حركية الوعي الجماعي القومي العربي والتركي منذ إعلان الجمهورية. مجلة المستقبل العربي، العدد (١٨٥) بيروت، تموز/ ١٩٩٤.

٤٨ ـ الزعاترة، ياسر: أريكان ومفاجأة مجموعة (م/٨)، مجلة فلسطين المسلمة، لندن، كانون الأول/ ١٩٩٦.

٤٩ ـ سالم، نبيل: مخاطر التحالف الإسرائيلي ـ التركي الملف السياسي الأسبوعي، مركز البيان للنشر، الإمارات، دبي، العدد (٤١٥)، الجمعة، ٣٠ نيسان/ ١٩٩٩.

٥٠ ـ السورية، وزارة الخارجية: مذكرة السفارة التركية الموجهة إلى وزارة الخارجية السورية بتاريخ ١٩٩١/١٢/٣٠.

٥١ ـ سعيد، عبد المنعم: الشرق الأوسط بعد السلام، نظرة عامة على المفاوضات، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٥)، يناير/ ١٩٩٤، القاهرة.

٥٢ ـ الشويكي، حسان: مصادر المياه في سوريا، مجلة الوحدة، الرباط، العدد (٧٦)، كانون الثاني/ ١٩٩١.

٥٣ ـ شاكماق، سيم: العرب وتركيا: موقع تركيا في الحلف الأطلسي وأثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة (٥)، العدد (٤٥)، بيروت، تشرين الثاني/ ١٩٨٢.

٥٤ ـ طلاس، مصطفى: التعاون التركي ـ الإسرائيلي، مجلة الفكر السياسي، العدد الأول، دمشق، شتاء ١٩٩٧.

٥٥ ـ عادل، محمد: العلويون في تركيا هل هم ورقة سورية، مجلة الوطن العربي، العدد (١٩٦٤)، باريس، ١٩٩٧/٧/٢٥.

٥٦ ـ عوني، درية: الحلقة النقاشية حول عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٢٧)، بيروت، كانون الأول/ ١٩٩٨.

٥٧ ـ فاغور، كامل: تركيا: تحالف لدود بين أربكان وشيللر، مجلة الكفاح العربي، العدد (٩٣٦)، بيروت، ١٩٩٧/٧/٨.

٥٨ ـ كيوان، مأمون: اليهود الأتراك والرجل المريض: محاولة أسرلة السياسة التركية، مجلة الأوج، قبرص، العدد (٥ ـ ٦) ١٩٩٧.

٥٩ ـ لبكي، بطرس: العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية الراهنة، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٨٨)، تشرين الأول/ ١٩٩٤.

٦٠ ـ الكيلاني، هيثم: الحلقة النقاشية حول عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٢٧)، ١٩٩٨، بيروت.

٦١ ـ كيوان، مأمون: التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي والتحول إلى نظام

أمني إقليمي، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد (٧٦)، تشرين الأول/ ١٩٩٨.

٦٢ ـ ماrديني، نظام: خريطة سورية في معرض تركي تهز أنقرة: لواء اسكندرون الغائب الحاضر في المعادلة الإقليمية، مجلة البناء، بيروت، العدد (٨٥٣)، ٤/١/١٩٩٧.

٦٣ ـ كولوغلو، أورهان: العلاقات العربية التركية: الإرث التاريخي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (١٨٥)، تموز/ ١٩٩٤.

٦٤ ـ محمد، هارون: العسكر الحكومة الخفية في تركيا، الملف السياسي الأسبوعي، دبي، العدد (٤١٥)، ٣٠ نيسان/ ١٩٩٩.

٦٥ ـ المجذوب، طارق: العلاقات العربية ـ التركية، التعاون العربي ـ التركي في مجال مشاريع البنية التحتية: المياه والطاقة الكهربائية، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٨٨)، بيروت، تشرين الأول/ ١٩٩٤.

٦٦ ـ معوض، جلال، التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٣٧)، بيروت، تشرين الثاني/ ١٩٩٨.

٦٧ ـ معوض، جلال، عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية، مجلة المستقبل العربي، بيروت (٢٢٧)، ١/١٩٩٨.

٦٨ ـ موسى سليمان: الثورة العربية: محاولة للفهم، جامعة اليرموك عمان، ٢٥ ـ ٢٨ نيسان/ ١٩٨٥.

٦٩ ـ معوض، جلال: تركيا والأمن القومي العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٠١٦٠)، حزيران/ ١٩٩٢.

٧٠ ـ المنوفي، كمال: التطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، نيسان/ ١٩٧٦.

٧١ ـ الفضيل، محمود عبد: آفاق التعاون العربي ـ التركي في المجالات الاقتصادية والمالية والنقابية، ورقة قدمت إلى: العلاقات العربية ـ التركية، حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٥.

٧٢ ـ نجيم، سليم: ميليشيات الأفندي تهز حكم أتاتورك، مجلة الحوادث، العدد (٢١٠٧)، ٢١ ـ ٢٧ آذار/ ١٩٩٥.

٧٣ ـ نجيم، سليم: حزب أوجلان يشعل الحدود والمدن، مجلة المشاهد السياسي، لندن ١٤ ـ ٢٠ آذار/ ١٩٩٩.

٧٤ ـ نعمة، كاظم: حول التعاون التركي ـ الإسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٢٠)، بيروت حزيران/ ١٩٩٧.

٧٥ ـ يوسف، حسن م: دور اليهود في تركيا، دراسة في مجلة الحوار الفصلية، العددان (٢٤ ـ ٢٥) صيف وخريف ١٩٩٩.

٧٦ ـ يسين، السيد: صورة تركيا في العالم العربي، جامعة اليرموك، عمان، الأردن، ٢٥ ـ ٢٨ نيسان ١٩٨٥.

٧٧ ـ Turner, Stansifield: A New Stratagy for Nato, New York Times magazine, Dec. 13, 1981.

الندوات والمؤتمرات:

١ ـ العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المركز، ١٩٩٥.

٢ ـ العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المركز، ١٩٩٣.

٣ ـ المؤتمر الثالث للعلاقات العربية ـ التركية، جامعة اليرموك، عمان، الأردن، ٢٥ ـ ٢٨ نيسان/ ١٩٨٥.

٤ ـ الندوة البرلمانية العربية الخامسة حول: المياه ودورها الاستراتيجي في الوطن العربي، دمشق، ١٧ ـ ١٨/٢/١٩٩٧.

٥ ـ ندوة حول نهر الخابور في مدينة الحسكة بتاريخ ٣٠ ـ ٣١/٧/١٩٩٧.

٦ ـ ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة: ٢٩ ـ ٣١ تشرين الأول ١٩٩٤، تحرير أحمد يوسف أحمد، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤.

٧ ـ المؤتمر الأول للدراسات التركية الذي نظمه مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل في العراق، ٣٠/٥/ ـ ١/٦/١٩٨٩.

٨ ـ المؤتمر العلمي الثاني للدراسات التركية، جامعة الموصل، العراق، ٢٠ ـ ٢١ كانون الأول/ ١٩٩١.

٩ ـ المؤتمر التركي ـ المصري حول التطورات السياسية والديمقراطية، المنعقد في القاهرة في الفترة ٦ ـ ٧ أيار/ ١٩٩٨.

الدوريات العربية:

١ ـ صحيفة تشرين ـ دمشق

٧/٧ و٩/٧/١٩٩٧.

٨/٩ و٥/١٠/ و٩/١٠ و١٢/١٠ و١٨/١٠/١٩٩٨

٢ ـ صحيفة الثورة ـ دمشق

٨/٣/١٩٩٦ و٢/٧/١٩٩٦، و٢٤/٢/١٩٩٢

٣ ـ صحيفة الثورة ـ بغداد

٩/٦/١٩٩٧، ٢٧/٩/١٩٩٨

٤ ـ صحيفة السفير: بيروت

١٨/٢/١٩٩٢، ١/٤/١٩٩٢، ٢٥/٤/١٩٩٦

٥ ـ صحيفة المستقبل: بيروت

١٢/١٠/١٩٩٩ و١٦/١١/١٩٩٩

٦ ـ صحيفة الجمهورية: القاهرة

٣٠/٦/١٩٩٦

٧ ـ صحيفة الحياة: لندن

١٩٩٦/٩/٢٣

٤/٣٠ و٦/٢٢، و١٩٩٧/٦/٥

٨ ـ صحيفة الوحدوي: دمشق

العدد (٧٢) تموز ٩٩٧

٩ ـ صحيفة الأهرام: القاهرة

٩/٢٧ و١٠/١٤ و١٠/١٥ و١٢/٢٥ و١٩٩٥/١٢/٢٨

١/١٨ و١/١٩، و١٩٩٦/١/٢٥

٣/٤ و٣/١٣، و١٩٩٦/٣/١٤

٦/٢١ و٦/١٨، و٦/٢١ و٦/١٦ و١٩٩٦/٦/٧

/٩/١ و٩/١٧، و٩/٩ و٩/١١، و٩/١٢ و٩/١٣، و٩/١٨ و١٩٩٦/٩/٢٣

/٣/٢٤ و٤/٣٠، و٤/١٠ و٥/٤ و/٥/٢٥ /٥/ و١٩٩٧/٥/٢٩.

/٦/٥ و/٦/٧ /٦/ و٦/١٤ و٦/١٥ و٦/٤ و٦/١٨، و١٩٩٧/٦/٢٢

و١٩٩٧/٦/٢٦.

٧/٧ و٧/١٩، و٨/٦ و٨/٢١، و١٩٩٧/٨/٢٧

٩/٤ و٩/٦، و١٩٩٧/٩/٣٠

١٠/٥ و١٠/١٣، و١٩٩٧/١٠/١٩

/١/١٨ /١/ و١/٢٦، و١٩٩٨/١/٨.

/٣/٢٦ و٤/١٣، ٤/١٤ و٨/٤/ و١٩٩٨/٤/٢١/٤.

٣/٢٢ و٣/١٣، و٤/١٤ و٤/٨ و١٩٩٨/٤/٢١.

٨/٢٦ و٩/٥ و٩/٦ و٩/١٤/ و٩/١٧، و٩/١٩ و٩/١٦، و٩/٢٧ و٩/١١،

و١٩٩٨/٩/٢٠.

٤ و٥ و٧ و١٠ و١١ و٨ و١٧ و٢٢ و٢٣ و٢٤ و١٩٩٨/١٠/٢٩.

و١٩٩٨/١١/٩.

٢/٢١ و٢/٢٣/١٩٩٩، ٩/٣ و٢٣/٤ و٢٦/٤/ و٢٩/٤ و٥/٩ و٢٩/٥
و٦/٢٢ و٦/١٨ و٧/١٤، و٧/١٧ و٧/١٩ و٨/٤ و٩/٤ و٩/٦ و٩/١٣
و١٠/٧ و١٠/٢٦ و٢٧/ ١٠ و٢٨/١٠ و١٤ و٢٠ و٢١ و٢٦
و١١/٢٩/١٩٩٩.
١٥ و١٦ و٢٣ و١٢/٢٩/١٩٩٩.

الدوريات الأجنبية:

أ ـ التركية:

١ ـ صحيفة حريات: أنقرة.

١/٣/١٩٩٢، ١١/٨/ و١/١٢/١٩٩٣
١/٢٦ و١/٢٩ و١/٦ و١/٣٠/١٩٩٤.
٤/٢٥ و٥/٤ و١٠/٢٢/١٩٩٧.
٩/٣٠ و١٢/٢٧/١٩٩٩. ٦/٤/٢٠٠٠.

٢ ـ صحيفة ميلليات: أنقرة.

١٦/٥/١٩٩٠، ٢٦/١٠/١٩٩٢، ١١/٨/١٩٩٣ و١٠/١٢/١٩٩٣،
٢٦/١/ و١/٢٧ و١٠/٢٦ و٢١٠/٢/ ١٩٩٤.
٢٩/١٢/١٩٩٩.
٥/١٠/٢٠٠٠

٣ ـ صحيفة يني شفق: أنقرة:

٧/٥/ و١٤/٩/١٩٩٩.
١٢/٦/٢٠٠٠.

٤ ـ صحيفة جمهوريات: أنقرة:

٣/٢ و٣/٣١ و٢٦/٥/١٩٩٠.
١/٢/١٩٩٣، ٢٠/١١/١٩٩٥، ٢٨/٤/١٩٩٧،

٥ ـ صحيفة زمان: استانبول:

٢١م١ و٢٢/ ١ و٢٤/ ١ و٢٦/ ١/ ١٩٩٤.

٦ ـ صحيفة تركيا: أنقرة.

٣٠/ ١/ ١٩٩٠، ١/ ٢/ ١٩٩٤، ١٢/ ٧/ ١٩٩٩

٧ ـ صحيفة صباح: استانبول: ١/ ٢/ و٢٧/ ١٩٩٣، ١١/ ٦/ ٢٠٠٠.

٨ ـ صحيفة ميللي غازيته: أنقرة:

٢٨/ ١/ ١٩٩٤

٩ ـ صحيفة أورطا دوغو: استانبول

٢٩/ ١/ ١٩٩٤.

١٠ ـ توركيش ديلي نيوز: أنقرة

٢٧/ ٥ و٩/ ٨/ ١٩٩٠، ٢٤/ ٧/ ١٩٩١.

١١ ـ مجلة نقطة: أنقرة.

٢٢/ ٣/ ١٩٩٢.

١٢ ـ مجلة Ekonomic trend: أنقرة.

العدد ١٥/ تموز/ ١٩٩٣.

ب ـ الدوريات الناطقة بالإنكليزية والفرنسية:

١ ـ نيويورك تايمز (أسبوعية أمريكية) ٦ ديسمبر ١٩٨١.

٢ ـ فاينشيال تايمز (يومية إنكليزية) ١٨/ ١/ و٢٤/ ٥/ ١٩٩٠.

٣ ـ الغارديان: (يومية إنكليزية) ٣/ ٥/ ١٩٩٠.

٤ ـ الإندبندنت: (يومية إنكليزية) ٧/ ٤/ و١٦/ ٨ و٤/ ١٢/ ١٩٩٠.

٥ ـ النيوزويك: (أسبوعية أمريكية) ١٢/ ٥/ ١٩٩٠.

٦ ـ الإكونوميست: (أسبوعية إنكليزية) ١٢/ ٥/ ١٩٩٠.

٧ ـ هيرالد تريبيون: (يومية فرنسية) ٦/ ٢/ ١٩٩٢.

الفهرس

السلسلة السياسية

صدر منها:

- الحل والحرب - محمد حسنين هيكل
- بين الصحافة والسياسة - محمد حسنين هيكل
- حديث المبادرة - محمد حسنين هيكل
- خريف الغضب - محمد حسنين هيكل
- زيارة جديدة للتاريخ - محمد حسنين هيكل
- عند مفترق الطرق - محمد حسنين هيكل
- قصة السويس - محمد حسنين هيكل
- لمصر لا لعبد الناصر - محمد حسنين هيكل
- وقائع تحقيق سياسي - محمد حسنين هيكل
- السلام المستحيل - محمد حسنين هيكل
- آفاق الثمانينات - محمد حسنين هيكل
- أسرار مكشوفة - اسرائيل شاحاك
- المفكرة المخفية لحرب الخليج - بيار سالينجر واريك لوران
- حرب الخليج - بيار سالينجر واريك لوران
- عاصفة الصحراء - بيار سالينجر واريك لوران
- حرب تحرير الكويت - د. حبيب الرحمن
- الأسد - باتريك سيل
- الأيادي السود - نجاح واكيم
- مبادئ المعارضة اللبنانية - الرئيس حسين الحسيني
- الشرق الأوسط - د. معين حداد
- رئيس مجلس الوزراء في لبنان بعد الطائف ١٩٨٩ - ١٩٩٨ - محمود عثمان
- الخيارات الصعبة - د. إيلي سالم
- الصهيونية الشرق أوسطية - إنعام رعد
- الضوء الأصفر - عبد الله بو حبيب
- المال إن حكم - هنري ادة
- الفهم الثوري للدين والماركسية - زاهر الخطيب
- رؤية للمستقبل - جوزيف أبو خليل
- فرنسا والموارنة ولبنان - اللواء ياسين سويد
- لبنان لماذا؟ - جوزيف أبو خليل
- لبنان وسوريا مشقة الاخوة - جوزيف أبو خليل

- الأشياء بأسمائها ـ العقيد عاكف حيدر
- ثمن الدم والدمار ـ كمال ديب
- الفرص الضائعة ـ أمين هويدي
- الأمة العربية إلى أين؟ ـ د.محمد فاضل الجمالي
- التحدي الإسلامي في الجزائر ـ مايكل ويليس
- الحصاد ـ جون كولي
- الدولة الديموقراطية ـ د. منذر الشاوي
- السكرتير السابع والأخير ـ ميشيل هيلر
- اللوبي ـ ادوارد تيفنن .
- الماسونية ـ دولة في الدولة ـ هنري كوستون
- بالسيف ـ ستيفن غرين
- قصة الموارنة في الحرب ـ جوزيف أبو خليل
- مساومات مع الشيطان ـ ستيفن غرين
- حربا بريطانيا والعراق ـ رغيد الصلح
- طريق اوسلو ـ محمود عباس
- الخداع ـ بول فندلي
- من يجرؤ على الكلام ـ بول فندلي
- لا سكوت بعد اليوم ـ بول فندلي
- ارض لا تهدأ ـ د. معين حداد
- أبي لافرنتي بيريا ـ سيرغو بيريا
- رحلة العمر من بيت الشعر إلى سدّة الحكم ـ د. عبد السلام المجالي
- العرب على مفترق ـ د. عصام نعمان
- هل يتغير العرب؟ ـ د. عصام نعمان
- التشكيلات الناصرية ـ شوكت اشتي
- الديبلوماسية على نهر الأردن ـ د. منذر حدادين
- للحقيقة والتاريخ ـ تجارب الحكم ما بين ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٠ ـ الرئيس سليم الحص
- محطات وطنية وقومية ـ الرئيس سليم الحص
- عصارة العمر ـ الرئيس سليم الحص
- نحن والطائفية ـ الرئيس سليم الحص
- صوت بلا صدى ـ الرئيس سليم الحص
- تعالَوا إلى كلمة سَواء ـ الرئيس سليم الحص



د. وليد رضوان

باحث سياسي، باحث بالشؤون التركية والكردية

من مؤلفاته:

نور الدين زنكي: الموحّد والمحرر

مشكلة المياه بين سوريا وتركيا

تركيا بين العلمانية والإسلام

العلاقات العربية-التركية

من إصداراته القادمة:

القضية الكردية في تركيا بين التيارين العلماني والإسلام

الأتراك: والدفاع عن الإسلام والمسلمين من السلاجقة حتى العثمانيين

العرب والعثمانيون: حقائق وأباطيل

أكراد العراق إلى أين؟

أكراد سوريا إلى أين؟